

القتل العمد

فقهاً وقضاً

مع

بحث خاص عن القتل العمد بطريق نقل عدوى الإيدز
ومبادئ الطب الشرعي والقيود والأوصاف
النصوص القانونية - الأعمال التحضيرية - المبادئ القضائية

التطور التاريخي للقتل

القتل الأول في تاريخ البشرية - القتل في التشريعات الشرقية القديمة - القتل في التشريعات الغربية القديمة - القتل في العصور الوسطى - وسائل تنفيذ الإعدام كعقوبة للقتل - القتل في الشريعة الإسلامية - جرائم الحدود والقصاص - عقوبات البدية والتعزير - القتل في التشريع المصري الحديث.

الآراء الفقهية:

أركان القتل العمد - الركن المادي - السلوك الإجرامي - النتيجة - علاقة السببية - محل القتل - القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز - الركن المعنوي في القتل العمد - الظروف المشددة للقتل العمد - ماهية الإيدز ومدى خطورته - مصدر فيروس الإيدز - كيفية انتشاره في العالم وظهوره في مصر - طرق نقل العدوى - الوقاية من الإصابة بعدوى الإيدز - مشاكل الإيدز من الناحية الجنائية - التكليف القانوني لفعل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير - هل يعد نقل عدوى فيروس الإيدز بنية القتل قتلاً بالسم؟

مبادئ الطب الشرعي

تعريف الطب الشرعي - تشريح الجثة - استخراج الجثة - الأسباب المؤدية للوفاة قتلاً أو انتحاراً أو عرضاً - ١- الوفاة نتيجة الجروح النارية - واجبات المحقق في حالة حوادث الإصابات أو الوفاة الناشئة من جروح الأسلحة النارية في حوادث الانتحار - في الحوادث العرضية - في الحوادث الجنائية - الجروح النارية المتقطعة - ٢- الوفاة نتيجة الإصابة بجروح غير نارية - ٢- الوفاة نتيجة الاختناق أو كتم النفس - ٤- الوفاة نتيجة الاختناق بالغازات الغير صالحة للتنفس - ٥- الوفاة نتيجة الغرق - ٦- الوفاة نتيجة الخنق - ٧- الوفاة نتيجة الشق - ٨- الوفاة الناشئة عن السموم - ٩- الوفاة والإصابات الناشئة عن الحروق - ١٠- الوفاة الناشئة عن الكي الكيميائي - ١١- الوفاة والإصابات التي يحدثها التيار الكهربائي - ١٢- الوفاة جوعاً والوفاة من الإهمال - ١٣- الوفاة من الصواعق - ١٤- الوفاة من الحرارة وضربة الشمس.

القيود والأوصاف

نماذج لقتل العمد البسيط - نماذج لقتل في صورته المشددة - نماذج للمساهمة الجنائية في القتل العمد - نماذج للشروع في القتل العمد - الشروع الموقوف والخائب - الخطأ في الشخصية - الحيدة عن الهدف - نماذج لقتل العمد والشروع فيه بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز - نماذج متميزة طبقاً للوسيلة المستعملة في القتل - القصد غير المحدد - القتل الواقع كنتيجة محتملة لجريمة أخرى

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

القتل العمد فقهاً وقضائاً مع

بحث خاص عن القتل العمد بطريق نقل عدوى الإيدز
ومبادئ الطب الشرعي والقيود والأوصاف

- النصوص القانونية - الأعمال التحضيرية - المبادئ القضائية

التطور التاريخي للقتل:

القتل الأول في تاريخ البشرية - القتل في التشريعات الشرقية القديمة - القتل في التشريعات الغربية القديمة - القتل في العصور الوسطى - وسائل تنفيذ الإعدام كحقبة للقتل - القتل في الشريعة الإسلامية - جرائم الحدود والقصاص - عقوبة الدية والتميزير - القتل في التشريع المصري الحديث.

الآراء الفقهية:

أركان القتل العمد - الركن المادي - السلوك الإجرامي - النتيجة - علاقة السببية - محل القتل - القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز - الركن المعنوي في القتل العمد - الظروف المشددة للقتل العمد - ماهية الإيدز ومدى خطورته - مصدر فيروس الإيدز - كيفية إنتشاره في العالم وظهوره في مصر - طرق نقل العدوى - الوقاية من الإصابة بعدوى الإيدز - مشاكل الإيدز من الناحية الجنائية - التكييف القانوني لقتل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير - هل يعد نقل عدوى فيروس الإيدز بنية القتل قتلًا بالمسم؟

مبادئ الطب الشرعي:

تعريف الطب الشرعي - تشرح الجثة - استفراج الجثة - الأسباب المؤدية للوفاة قتلًا أو إلتعاً أو عرضاً - ١. الوفاة نتيجة الجروح النارية - واجبات الحق في حالة حوادث الإصابات أو الوفاة الناشئة من جروح الأسلحة النارية في حوادث الإلتعاب - في الصوادث العرضية - في الصوادث الجنائية - الجروح النارية المتعملة ٢. الوفاة نتيجة الإصابة بجروح غير نارية ٣. الوفاة نتيجة الاختناق أو كتم النفس ٤. الوفاة نتيجة الاختناق بالغازات الغير صالحة للتنفس ٥. الوفاة نتيجة الغرق ٦. الوفاة نتيجة الخنق ٧. الوفاة نتيجة الشنق ٨. الوفاة الناشئة عن السموم ٩. الوفاة والإصابات الناشئة عن الحروق ١٠. الوفاة الناشئة عن الكي الكيماوي ١١. الوفاة والإصابات التي يحدثها التيار الكهربائي ١٢. الوفاة جوعاً والوفاة من الإهمال ١٣. الوفاة من الصواعق ١٤. الوفاة من العرابة وضربة الشمس.

القيود والأوصاف:

نماذج للقتل العمد البسيط - نماذج للقتل في صورته المشددة - نماذج للمساهمة الجنائية في القتل العمد - نماذج للشروع في القتل العمد - الشروع بالوقوف والغائب - الخطأ في الشخصية - العيدة عن الهدف - نماذج للقتل العمد والشروع فيه بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز - نماذج متنوعة طبقاً للنوعية المستعملة في القتل - القصد غير المحدد - القتل الواقع كنتيجة محتملة لجريمة أخرى.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٩ / ٣٠٢٥

مكتبة دار الكتب المصرية

٢٣ شمرشدى - عابدين - القاهرة

هاتف: ٢٣٩٢٥٣٧١ - ٢٣٩٥٢٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صِرَاطَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

[سورة يوسف - الآية ٧٦]

مقدمة

[المصدر التاريخي للقانون - أصوله التشريعية - أعماله التحضيرية - أهميتها في تفسير القانون والتعرف على إرادة الشارع - المبادئ القضائية وتجسيدها للتطبيق العملي للنصوص القانونية - مبادئ الطب الشرعي - أهميتها؟ - التوصيفات القانونية - خطة البحث].

• تتجلى أهمية دراسة المصدر التاريخي^(١) لأي نظام قانوني ، في أن بعض النظم القانونية الحالية تعتبر تهبيا لنظم سابقة ، كما أن البعض الآخر قد استمد جانباً من أحكامه من نظم قانونية أخرى سابقة أو معاصرة لها ، ومن ثم فإنه لا يستقيم فهم التشريعات الجنائية الحالية - شأنها في ذلك شأن أي نظام قانوني آخر - دون الرجوع إلى مصادرها التاريخية وأصولها التشريعية ، وأعمالها التحضيرية ، لإلقاء الضوء على كيفية نشأتها وتعقب تطورها للوقوف على ما أحدثته التطورات السياسية والاجتماعية والإقتصادية من أثر في تلك التشريعات ، وما لحقها من تعديلات خلال العصور المتعاقبة حتى وصلت إلى حالتها الراهنة.

ومن هنا تبدو أهمية التعرف على المصدر التاريخي لقانون العقوبات الحالي . وبصدور قانون العقوبات الحالي رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، إنتهى العمل بقانون العقوبات الأهلي السابق الصادر في سنة ١٩٠٤ ، وكان الأخير قد ألغى قانون العقوبات الأهلي القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ ، والذي يعد أول مدونة عقابية حديثة - في تاريخنا المعاصر - استمدت أحكامها من قانون العقوبات العثماني الصادر في

(١) يقصد بالمصدر التاريخي أو الأصل التاريخي للقانون ، المنبع الذي أستمد منه القانون القائم أحكامه ، فمثلاً يعتبر القانون الفرنسي المصدر التاريخي لأكثر قواعد القانون المصري ، كما أن القانون الروماني يعتبر المصدر التاريخي لكثير من أحكام القانون الفرنسي .
[أصول القانون. د. عبد الرازق السنهوري ، د. أحمد حشمت أبوستيت طبعة ١٩٥٣ ، ص ٨٠]

سنة ١٨٥٨ ، والذي إستبقى أحكامه من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ ، والذي ظل ساريا - في فرنسا - إلى ما قبل تاريخ امارس سنة ١٩٩٤ ، حيث ألغى بصور قانون العقوبات الفرنسي الجديد في سنة ١٩٩٢ الذي بدأ سريانه إعتبارا من أول مارس سنة ١٩٩٤.

وقد أعقب صدور قانون العقوبات المصري الحالي ، تعديلات كثيرة بلغت أكثر من مائة وثلاثين تعديلا وقد صدرت كل هذه التعديلات لتجعل نصوص أحكام هذا القانون أكثر ملائمة للمتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي مرت بها مصر منذ صدوره حتى الآن.

• ولا شك في أن الرجوع إلى المصدر التاريخي للنص القانوني وأصوله التشريعية وأعماله التحضيرية^(١) يعد أهم الوسائل التي تفيد في التعرف على إرادة المشرع وتقصي الغرض الذي يرمى إليه من وضع هذا النص ، وإزالة ما قد يشوبه من غموض ولبس.

(١) يقصد بالأعمال التحضيرية Travaux Préparatoires مجموعة الأعمال التي سبقت التشريع أو عاصرت إستصداره ، وهي تتضمن الوثائق المتعلقة بنصوصه ، والمذكرات التفسيرية أو الإيضاحية ، ومناقشات المجالس التشريعية ، ومحاضر جلساتها وأعمال اللجان التي وكل إليها دراسة مشروعات التشريع وتقاريرها.

إتفسير النصوص في القانون والشريعة
الإسلامية - رسالة دكتوراه د.محمد صبري
المعدي - طبعة ١٩٧٩ ، ص ٢٤٩ ، وما
بعدها. د.عبد الرزاق السنهوري ، د.أحمد
حسنت أبوسنت - المرجع السابق ص ٢٤٩.

وقد تكون للأعمال التحضيرية قيمة كبيرة في التعرف على نية المشرع ، وتفسير الألفاظ المبهمة التي وردت في التشريع وإزالة التناقض الظاهري بين النصوص وتكميل ما يعثرها من نقص فيلجأ إليها المفسر ليسترشد بها في التفسير.

[د. السنهوري - المرجع السابق ص ٢٤٩].

ومن هنا فقد ظهرت فكرة إعداد هذا المؤلف ليتضمن تعليقا وثائقيا على كل نص من نصوص قانون العقوبات الواردة به بأصوله السابقة في قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ ، ثم قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ وما يقابله من نصوص قانون العقوبات الفرنسي الذي يعد المصدر التاريخي للرئيسي للتشريعات الجنائية المصرية المتعاقبة بما فيها قانون العقوبات الحالي.

كما أوردنا - بهذا المؤلف - كافة الوثائق الخاصة بالأعمال التحضيرية لكل نص قانوني من مذكرات إيضاحية وتفسيرية ، وتقارير اللجان التشريعية وعلقنا على نصوص قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ بما جاء بشأنها في تطبيقات الحقانية^(١) وكافة أعمالها التحضيرية. ولا شك أن هذه الوثائق المتضمنة لهذه الأعمال تلقى الكثير من الضوء على فهم للنص القانوني على هدى الحكمة^(٢) من وضعه أو المصلحة التي تغيا الشارع حمايتها والحفاظ عليها من وضع هذا النص.

(١) تطبيقات الحقانية على قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ ، تقلل المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ والذي أعنته وزارة الحقانية في هذا الوقت ، وترجع أهمية الاسترشاد بتطبيقات الحقانية في تفسير جانب - غير قليل - من نصوص قانون العقوبات الحالي إلى أن المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الأخير لم تتناول - في تطبيقاتها - إلا المواد التي أستخدمتها هذا المشروع ، وتلك التي قام بتعديلها ، أما غير ذلك من المواد فقد نقلها - كما هي - من قانون العقوبات الأهلي الصادر سنة ١٩٠٤ وتعديلاته ومن ثم فقد كان ولا زال لتطبيقات الحقانية على تلك النصوص أهمية قصوى في التعرف على مراد الشارع منها، وإزالة ما قد يشوبها من غموض ولبس ، فضلا عن كونها الأصول التشريعية لجانب كبير من نصوص قانون العقوبات الحالي.

(٢) لكل نص قانوني هدف يرمي إلى تحقيقه وهذا الهدف يمثل الحكمة من وضعه ، وحكمة التشريع هي الغاية التي قصد المشرع تحقيقها من وضع النص ، والمقصود بذلك المصلحة التي أستخدمت حمايتها والإجراءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية التي دعت إلى صدوره ، ويطلق اللفظ على ذلك أيضا عبارة "روح التشريع" "spirit de la loi" ، ولذا قيل إن "البواعث التي أدت إلى وضع القانون هي روحه ، بل هي كل القانون".

[د. محمد صبري السعدي - المرجع السابق - ص ٢٠٨ وما بعدها].

• وإذا كان الفقه^(١) هو المظهر العلمي للقانون ، والذي يضطلع باستنباط الأحكام القانونية من مصدرها بالطرق العلمية ، ونقد ما هو كائن من تشريعات توصلها لما ينبغي أن تكون عليه ، فإن القضاء^(٢) هو المظهر العملي لهذا القانون والذي يتجسد في تطبيق أحكامه على ما يرفع أمامه من قضايا ومنازعات ، فالقانون إذن - كما يقول العلامة الدكتور السنهوري - أشبه بمادة حية غذلوها التطبيق العملي ، والقضاء هو الذي يطبق القانون وهو الذي يبعث فيه الحياة ، فيجعله يعيش وينمو ويتطور ويصقله ويهذب ويطبعه بطابع العصر الذي وجده فيه.^(٣)

• ومما لا ريب فيه .. أن الأحكام القضائية هي التطبيق العملي للنصوص القانونية، والمظهر الساطع لمبدأ سيادة القانون، الذي يعتبر وبحق رمزا لهيبة الدولة وقوتها واضطلاعها بمهامها في إدارة شئون العدالة.

- هذا وقد أصدرت محكمة النقض العديد من المبادئ القضائية في المواد الجنائية، سواء ما اتصل منها بالأحكام الموضوعية الواردة بقانون العقوبات أو تعلق بالأحكام الإجرائية التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية.

وسوف نستعرض - في هذا المؤلف - للمبادئ القضائية المتصلة بالأحكام الموضوعية الواردة بقانون العقوبات التي أرسنها أحكام القضاء، وبصفة خاصة أحكام محكمة النقض في أكثر من مائة عام لما لهذه الأحكام من أهمية قصوى كمصدر تفسيري لنصوص القانون وإزالة ما قد يعتريها من غموض ولبس.

(١)، (٢) بعد الفقه والقضاء مصدرين تفسيرين للقانون ويعرف المصدر التفسيري بأنه المرجع الذي يجلو غموض نص القانون ويوضح مبهمه ، وقد كان هذان المصدران ، مصدرين رسميين للقانون في الماضي ، بل وما يزال أحدهما - وهو القضاء - مصدرا رسميا للقانون في بعض البلاد - كإجلترا - التي تلغز بنظام السوابق القضائية.

- أنظر في التفارقة بين المصدر التاريخي للقانون والمصدر الرسمي والمصدر التفسيري:

إد. عبد الرزاق السنهوري ، د. أحمد حشمت أبوستيت - المرجع السابق ص ٨٠ وما بعدها.

(٣) د. عبد الرزاق السنهوري ، د. أحمد حشمت أبوستيت - المرجع السابق ص ١١٦.

• الطب الشرعي - تعريفه - مدى صلته بالتشريع الجنائي - نداء لإعادة تدريسه بكليات الحقوق.

- تعريف الطب الشرعي :

- الطب الشرعي هو ذلك الفرع من الطب الذي يطبق حقائق علم الطب على المسائل التي يتطلب القانون إيداء الرأي الفني فيها ، والتي يستعصى على القضاء أن يشق سبيله فيها بمفرده لما تتطلبه من توافر خبرة فنية خاصة فيمن يتصدى لها، كما هو الشأن في حالات الوفاة المشتبّه فيها جنائيا ، والتي يطلب فيها رأي الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت جنائية أو عرضية أو إنتحارا ، وكذا في الحوادث الجنائية المتعلقة بجرائم القتل العمد وسائر جرائم الضرب والجرح عمدا، وجرائم الإسقاط والإغتصاب ، وهتك العرض ، وغيرها من الأمور .

- وبالنظر إلى ما للتقارير الطبية المبدئية والشرعية من أهمية بالغة في مجال الإثبات الجنائي ، عند تقدير الأدلة القائمة في الدعوى الجنائية في كافة مراحلها بدءا بالتحقيقات ومرورا بالإتهام وإنتهاء بمرحلة محاكمة ، فقد أوردنا - في هذا المؤلف - مبادئ الطب الشرعي المتعلقة بكافة جرائم الاعتداء على الأشخاص في جرائم القتل العمد ، والضرب ، والجرح المفضي إلى الموت ، وللعمامة ، وغيرها وقد تناولنا تلك المبادئ بقدر كبير من التفصيل والإسهاب ، نقلا عن أشهر المراجع الطبية الشرعية العربية منها والأجنبية إعترافا - منا - بالدور الهام الذي تلعبه - من ناحية - ولما تنفّر إليه المكتبة القانونية - في الوقت الراهن - من مؤلفات تضطلع بسد الحاجة الماسة لكافة رجال القانون ، للإلمام بمبادئ هذا العلم المتخصص ، من ناحية أخرى.

ومما هو جدير بالتوثيق - في هذا الصدد - أن وزارة المعارف العمومية قد فطنت - في العقد الثالث من هذا القرن - إلى ما يلعبه الطب الشرعي^(١) من أهمية بالغة

(١) أول من وضع مؤلفا - بالعربية - في الطب الشرعي هو الدكتور إبراهيم حسن باشا ، الذي أرسله الخديوي إسماعيل إلى فرنسا للتخصص في هذا الفن ، فتعلم فيه على أيدي الدكتور "تارديو" ثم عرج إلى ألمانيا ولخذه عن الطبيب "إيمان" ثم عاد إلى مصر - عقب ذلك - حيث عين أستاذا بمدرسة الطب بالقاهرة ووضع أول مؤلف في الطب الشرعي عام ١٢٩٣ هـ بعنوان "الدمستور المرعي في الطب الشرعي" وتلى ذلك صدور أشهر ما دون بالعربية في الطب الشرعي على الإطلاق ، وهو كتاب "الطب الشرعي في مصر" للطبيب الإنجليزي الشهير الدكتور عبد الحميد عامر. وقد صدر منه طبعتان الأولى عام ١٩٢٣ ، والثانية عام ١٩٢٥ ، وبعد هذا المؤلف عدة المراجع وأكثرها شهرة في مبادئ الطب الشرعي بالنظر إلى ما ناله مؤلفاه من خبرة فنية طويلة في العمل كطبيين شرعيين للحكومة المصرية لسنوات عديدة ، فوضع في خلاصة تجربتهما وخبرتهما وزوده بتطبيقات عملية فريدة للكثير من الحوادث الجنائية وغير الجنائية التي طبقت عليها مبادئ هذا العلم - في هذا الوقت - وقد أدى الاستقصاء الذي قوبلت به الطبعة العربية من هذا المؤلف من رجال الطب والقانون معا ، إلى نعت الأنظار إلى أهمية هذا العلم الذي عربت مباهؤه ومصطلحاته بلغة سلسة وبسيطة ، وإلى الصلة الوثيقة التي تربطه بالقانون الجنائي ، الأمر الذي حدا بوزارة المعارف العمومية - في هذا الوقت - إلى إخراج هذا المؤلف ضمن المقررات الدراسية في مدرسة الحقوق الملكية ، ومدرسة الطب ليدرس فيهما في آن واحد.

- وقد أصدر الدكتور مدني سميت مؤلفه بالإنجليزية في الطب الشرعي سنة ١٩٣٦ عقب عودته إلى إنجلترا تحت عنوان :

"Forensic Medicine, by Sydney Smith London - 1936"

وقد عولنا فيما سبقناه من مبادئ الطب الشرعي في مؤلفنا على التستختين العربية "طبعة ١٩٢٥" والإنجليزية "طبعة لندن ١٩٣٦" كما استعنا ببعض المؤلفات الأخرى في الطب الشرعي والتي صدرت في تاريخ لاحق للمؤلفين المذكورين ، نذكر منها كتاب "الطب الشرعي" للدكتور يحيى شريف ، والدكتور محمد سيف النصر ، والدكتور محمد علي مشالي، و "الطب الشرعي والبحث الجنائي" للدكتورة منبجة فؤاد الخضري ، ولحمد أبو الروس - طبعة ١٩٩١ - دار المعارف - الإسكندرية ، و "مبادئ الطب الشرعي" للدكتور محمد عسارة - طبعة ١٩٩٧ ، و "الطب الشرعي" للدكتور عبد الحكم فودة ، والدكتور سالم حسين الدميري - طبعة ١٩٩٦ ، و "الخبرة الجنائية في مسائل الطب الشرعي" للدكتور عبد الحميد الشواربي - طبعة ١٩٨٦ ، و "الموجز الإرشادي في الطب الشرعي" للدكتور دي - ج - جي، ترجمة الدكتور عاطف بدوي.

في مجال الدراسات القانونية لصلته الوثيقة بالتشريع الجنائي ، فقررت في عام ١٩٢٥ إدراجه في منهج الدراسة بمدرسة الحقوق الملكية المصرية - في هذا الوقت - ليدرس كمادة أساسية بها ، فكان مؤلف "الطب الشرعي في مصر" للدكتور سندي سميت والفكتور عبد الحميد عامر يدرس في مدرسة الحقوق الملكية ، ومدرسة الطب الملكية في آن واحد!!

ومما يؤسف له أن تدريس هذا العلم قد إختفى - في وقتنا الراهن - من خريطة المنهج الدراسي في كليات الحقوق - رغم أهميته!!
فهل من سبيل إلى إعادة تدريسه بها من جديد ، وإنزاله المنزلة التي تليق بقدرة وخطورته؟!

نعتقد أنه قد آن الأوان ليتبوأ الطب الشرعي مكانته اللائقة في كليات الحقوق لما في الاعتراف له بهذه المكانة ، من نفع جم للدارسين في هذه الكليات الذين هم رجال القانون في المستقبل ، من فقهاء وقضاة ومحامين.

- التوصيف القانوني.عنصره :

(أ) القيد (ب) الوصف - تحليل الوصف : (شق قانوني - شق واقعي)

التوصيف القانوني للواقعة يتطلب أمرين:

الأول : قيد الإتهام.

الثاني: بيان الوصف القانوني لتلك

الواقعة.

وقيد الإتهام : هو بيان مواد القانون التي تؤثم الفعل وتحدد العقوبات المقررة له.
أما وصف الواقعة فهو بيان موجز لأركان الجريمة التي تستوجب تطبيق النصوص الواردة في قيد الإتهام.

وينطوي وصف الواقعة على شقين:

الأول شق قانوني: يذكر في مقدمة الوصف وينطوي على أركان الجريمة كما تضمنها النص القانوني المنطبق على الواقعة. **والثاني شق واقعي:** يتضمن الأفعال المادية التي أرتكبها المتهم والمنطبق عليها الشق القانوني من الوصف.

- وعلى ذلك فالقاعدة التي تتبع في صياغة الوصف تتطلب ذكر شقه القانوني قبل شقه الواقعي.

- وقد حاولنا في هذا المؤلف تأصيل وتقييد صياغة للتوصيفات القانونية للجرائم التي تناولناها ، بوضع قاعدة واضحة ، بإتباعها يمكن الوصول إلى صياغة سليمة وصحيحة تتفق مع للقانون والمنطق ، فمنطق القانون يستوجب أن يذكر الشق القانوني من الوصف الذي يتضمن أركان الجريمة ، قبل شقه الواقعي، الذي يتضمن الأفعال التي إرتكبها المتهم ، والتي تقع تحت طائلة المادة أو المواد الواردة في القيد ، فالشق الواقعي ليس إلا تطبيق للشق القانوني في صورته العملية ومن الطبيعي أن يذكر فحوى نص للتجريم قبل ذكر الأفعال المادية المندرجة تحته، ولكن ذلك لا يعني أننا قد إلتزمنا حرفية تلك القاعدة فكل قاعدة استنباء، وأحيانا تقتضي حسن صياغة الوصف، إجتزاء جانب من الشق للقانوني الوارد في النص القانوني، وإدراجه ضمن عبارات الشق الواقعي، لأنه يكون أوقع وأقوم في أداء المعنى ونثبيته.

- وإستكمالا للطابع العملي الذي يضطلع هذا المؤلف بالقيام به فقد أفرنا لجناية القتل العمد فصلا مستقلا تناولنا فيه نماذج للتوصيفات القانونية الخاصة بتلك الجناية، وقد راعينا في تلك النماذج أن تكون متعددة ومتنوعة لتغطي معظم الوقائع المتصور حدوثها عملا، والتي تقع تحت طائلة النص القانوني.

خطة البحث

- نتناول في هذا المؤلف أخطر جنایات الإعتداء على الأشخاص الواردة في الباب الأول من الكتاب الثالث في قانون العقوبات، وهي جنایة القتل العمد ، وذلك في بابين الباب الأول نتاول فيه التطور التاريخي للقتل العمد عبر العصور ونقسمه إلى أربعة فصول، نتناول في الفصل الأول جريمة القتل الأولى في تاريخ البشرية وفي الفصل الثاني نلقى الضوء على التطور التاريخي للقتل العمد عبر العصور ونستعرض في الفصل الثالث الوضع في الشريعة الإسلامية وفي الفصل الرابع نتناول جريمة القتل العمد في التشريع المصري الحديث وفي الباب الثاني نتناول جريمة القتل العمد في القانون المصري في خمسة فصول نستعرض في الفصل الأول منها النصوص القانونية الخاصة بالقتل العمد وظروفه المشددة معلقا عليها بأصولها التشريعية وأعمالها التحضيرية وفق أحدث التعديلات، ونفرد الفصل الثاني لشرح أركان تلك الجنایة وظروفها المشددة مع تتاول موضوع جديد على الفقه الجنائي ، هو القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز ، ويتناول في الفصل الثالث، المبادئ القضائية الصادرة بشأن القتل العمد وظروفه المشددة ونخصص الفصل الرابع لمبادئ الطب الشرعي الخاصة بالقتل العمد والضرب المفضي إلى الموت ويصفه عامة الوسائل المؤدية للوفاة قتلا، أو إنتحارا أو عرضا، وأخيرا نتناول في الفصل الأخير نماذج للتوصيفات القانونية " القيود والأوصاف " بشأن جنایة القتل العمد وظروفها المشددة، وقد راعينا في تلك النماذج أن تكون متعددة ومتنوعة لتغطي أغلب الوقائع المتصور حدوثها عملاً، مع التعليقات الفقهية إن لزم الأمر.

الباب الأول

التطور التاريخي للقتل العمد عبر العصور

الفصل الأول:

جريمة القتل الأولى في تاريخ البشرية

(١) مفهوم الجريمة بصفة عامة.

(٢) القتل الأول في تاريخ البشرية.

الفصل الثاني:

التطور التاريخي للقتل العمد عبر العصور

المبحث الأول

في التشريعات الشرقية القديمة.

المطلب الأول:

في شريعة حمورابي

المطلب الثاني:

في شريعة الهند القديمة

المطلب الثالث:

في عصر الفراعنة (مصر القديمة)

المطلب الرابع:

في الشريعة اليهودية (الموسوية)

المبحث الثاني

في التشريعات الغربية القديمة.

المطلب الأول

قاتون دراكون في أثينا

المطلب الثانى

فى عهد الإمبراطورية الرومانية

(١) قاتون نوما "Numa"

- قاتون الألواح الاثنى عشر "Loi des
Xii Talles"

- قاتون كورنيليا "Les Cornelia de
Sicaris"

(٢) عودة حق القضاء الخاص (الفردى) عقب الغزو
البربرى.

المبحث الثالث

الوضع فى القاتون الكنسى

المبحث الرابع

الوضع فى العصور الوسطى

المطلب الأول:

نبذة عن وسائل تنفيذ الإعدام كعقوبة للقتل والجرائم
الخطيرة فى هذه العصور:

١- عقوبة التمزيق L'écartellement

٢- عقوبة النار الحمراء Le feu vif

٣- عقوبة الدولاب أو الإطار La Roue

٤- عقوبة قطع الرأس La decollation

المطلب الثاني:

من حيث الخاضعين للعقوبة.

المبحث الخامس:

الوضع بعد الثورة الفرنسية.

الفصل الثالث:

الوضع في الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول:

جرائم الحدود والقصاص

المبحث الثاني:

أنواع القتل في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول:

التقسيم الثلاثي للقتل.

١- القتل العمد.

٢- القتل الخطأ.

٣- القتل شبه العمد.

المطلب الثاني:

التقسيم الخماسي للقتل.

١- القتل العمد.

٢- القتل شبه العمد.

٣- القتل الخطأ.

٤- القتل الذي يجري مجرى الخطأ.

٥- القتل بالسبب.

المبحث الثالث:

عقوبة القتل فى الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول:

معنى القصاص ومشروعيته.

المطلب الثانى:

عقوبتا الدية والتعزير

الفصل الرابع:

جريمة القتل العمد فى التشريع المصرى الحديث

المبحث الأول:

القانون الهامبوني الصادر سنة ١٨٥٥ (قانون سعيد باشا)

المبحث الثانى:

الوضع فى التشريعات الجنائية الحديثة (قوانين العقوبات الصادرة

فى ١٨٨٣، ١٩٠٤، ١٩٣٧)

المطلب الأول:

- صدر المواد ٢٣٠ وما بعدها من قانون العقوبات

الحالى؟

- المواد ٢٣٠ وما بعدها مصدرها القانون الفرنسى

وغير مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. أثر ذلك.

- العقاب فى القتل العمد صار حقاً للدولة لا يجوز

التنازل عنه أو المصالحة عليه ولا تقبل الدية فيه.

المطلب الثانى:

- أنواع القتل فى التشريع الجنائى المصرى. (قانون

العقوبات الحالى).

أولاً: القتل العمد.

ثانياً: القتل الخطأ.

ثالثاً: القتل العرضى.

الباب الأول

التطور التاريخي للقتل العمد عبر العصور

تقسيم:

قبل أن نستعرض نصوص القانون المتعلقة بالقتل العمد فى قانون العقوبات المصرى والتعليق عليها، نلقى الضوء على التطور التاريخى لجريمة القتل العمد وتطورها والعقوبات المقررة لها عبر العصور المختلفة، وقد أفردنا الباب الأول لذلك، وقسمناه إلى أربعة فصول، خصصنا للفصل الأول لبيان جريمة القتل الأولى فى تاريخ البشرية والثانى للتطور التاريخى للقتل العمد فى التشريعات الشرقية والغربية القديمة ثم الوضع فى العصور الوسطى وبعد الثورة الفرنسية، وتناولنا فى الفصل الثالث الوضع فى الشريعة الإسلامية وفى الفصل الرابع استعرضنا - فى عجلة تطور القتل العمد فى التشريع المصرى الحديث وذلك على النحو التالى:

الفصل الأول

جريمة القتل الأولى فى تاريخ البشرية

١ - مفهوم الجريمة بصفة عامة:

- الجريمة خرق لقاعدة جنائية مجرمة، أو هى سلوك إرادى يخالف به مرنكبه تكليفاً (بأمر أو نهى) يحميه المشرع جزاء جنائى (العقوبة والتدابير الوقائية)،

فالجريمة - إذن - واقعة منشئة لمركز جنائي هو حق الدولة في معاقبة مرتكب الجريمة^(١).

- ومن هذا يتضح مدى الارتباط بين الجريمة والعقوبة^(٢)، فالأخيرة أثر من الآثار المترتبة على الأولى بل هي أهم هذه الآثار بأسرها.

- والجريمة بصفتها صراعاً بين الشر والخير، فكرة ليست بالغريبة على الإنسان منذ نشأته الأولى، فلقد خاض تجربتها أبو البشرية آدم، والعقوبة بصفتها رد فعل على سلوك سبيل الشر فكرة أدركها الإنسان بما له من إحساس فطري بالعدل، ولقد خضع لحكمها سيدنا آدم حين هبط وزوجه من الجنة إلى الحياة الدنيا. ومن عهد آدم حتى يومنا هذا أصبحت فكرة الجريمة محلاً للتعديل والتغيير والتطور وقد ارتكبت أول جريمة قتل في تاريخ البشرية في عهد آدم - عليه السلام - حين قتل ابنه قابيل، ابنه هابيل.

٢. القتل الأول في تاريخ البشرية:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ لِلَّهِ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيَّ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَبُوءَ

(١) د/ عبد الفتاح مصطفى الصليبي - حق الدولة في العقاب ١٩٨٥ ص ٣.

(٢) ويعرف جانب من الفقه العقوبة بأنها انتفاض من حقوق قانونية للإنسان تنزله سلطة القضاء بمن سلك سلوكاً يحظره قانون العقوبات والعقوبة جوهر قانون العقوبات وأساس حمله لهذا الاسم ومسبب تسميته كذلك بالقانون الجنائي وتسمية القضاء الذي يطبقه بالقضاء الجنائي، باعتبار أن العقوبة ثمن لجريمة تعد جنائية على المجتمع - راجع في ذلك د/ رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي ١٩٩٧ ص ٣٦.

بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿ (الآيتان ٢٧، ٣٠ من سورة المائدة)

- وهكذا - أخبرنا رب العزة - في القرآن الكريم - وهو أصدق القائلين أن هذه الحادثة هي أول جريمة قتل في تاريخ البشرية، ارتكبتها الإنسان ضد أخيه الإنسان ويدافع الغيرة، نعم لقد كان هابيل أول من قتل على ظهر الأرض، قتله أخوه قابيل في زمن لم يكن على الأرض - بما رحبت - سوى عائلة واحدة والتي تملك ما على الأرض من خيرات، كانت الحياة وقتها بدائية وأبسط مما يتصوره عقل، وقصة هابيل هذه لا بد وأن تثبت لنا - ونحن بصدد دراسة القتل العمد - بالبرهان والدليل أن الشعور بالقوة والعداء متأصل في طبع الإنسان منذ بدء الخليقة فبعد أن سكن آدم وزوجه الجنة وصارا يتمتعان بما فيها من كل ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الآية ١٩ من سورة الأعراف)، حز ذلك في نفس إيليس وعزاً عليه أن ينعم آدم وزوجه بهذه المتعة، وهو مطرود من رحمة الله، مبعد عن جنته، فأقدم على التأثير لنفسه من آدم - الذي أمر بالسجود له فأبى وكان ذلك سبباً في إبعاده عن نعمة الله ورضائه، فراح إيليس يحدث آدم وزوجه في سر وخفاء وأوهمهما بأنه صادق الود، مخلص في النصيح ومشفق عليهما من زوال نعمتهما فقال:

﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَائِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ (الآية ٢٠ من سورة الأعراف).

وأقسم لهما إيليس أنه من الناصحين، ليؤكد صحة قصده، وراح يغريهما بطيب ريح تلك الشجرة، وبيد طعمها، وحسن لونها، فاغترا بقوله، ومعسول وعده، وخرجا عن أمر ربهما فسلبهما نعمته وحرهما جنته وناداها ربهما:

﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ (الآية ٢٢ من سورة الأعراف)

فأجابا إلى الله وندما على فعلتهما ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢٣) قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ (الآية ٢٤ من سورة الأعراف)

وبعد أن تاب الله عليهما وغفر زلتهما أمرهما بالهبوط إلى الأرض جزاء لفعلتهما وأنبأهما أن العدوة بينهما وبين إبليس ستظل قائمة ليحزرا فتنته ولا يصغيان إلى إغوائه^(١).

(١) وحين تهيأت حواء لاستقبال أولادها وضعت توأمين، قابيل ولخته، وهابيل وأخته وشب الإخوة في رعية الأبوين، حتى ملأهم نضارة الحياة وقوة التشبيب، فنزعت البناتان إلى منازع النساء، والتبعث الولدان يضربان في الأرض كسبا للرزق فكان قابيل قد زرع الأرض وكان أخوه من رعاة الأغنام، ولما كانت إرادة الله - جلّت حكمته - قد قضت منذ الأزل أن يمتحن بنو آدم على ظهور البسيطة فيكثر المال والبنون وتلغز الأرض بهجتها، فأوحى الله - تعالى - إلى أبي البشرية أن يزوج كل فتى من فتيه بتوأم أخيه، وبعد أن أسر آدم بمكنون صدره إلى ابنه، ثار قابيل ولم ينزل على إرادة أبيه لأن نصيبه أقل جمالا من نصيب أخيه، ففلس عليه ولم يرض بالقسمة وودّ لو تكون توأمته من نصيبه دون أخيه، فهبت على الأب رياح عاصفة وتوزعت نفسه بين رغبة ابنه والإبقاء على السلام بينهما إلى أن هداه الله إلى مخرج يسد هذا الشلق، فطلب إليهما أن يقرب كلامهما قربا إلى الله، ومن يتقبل الله قربانه يكون أحق بما تشتهي وراد، فقدم هابيل جملا من أتبعه، وأقام قابيل قمحا من زراعته، وكان هابيل رجلا رزقه الله بسطة في العقل والجسم ومن الذين يؤثرون رضا الله وطاعة الأبوين وكان يرى أن الحياة متاح زائل، وعرض حاله، فكان موفور الحظ موفق الخطوات فتقبل الله قربانه ولم يتقبل قربان أخيه لأنه لم ينزل على حكم أبيه ولم يخلص التنية في قربانه، وانظافا أمل قابيل وتلججت نار حقدّه على أخيه قللا له ﴿ لَا تَتَّبِعْ لَهُ ﴾ لَأَتَّخِذَكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَّخِذُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِمٍ بِكَ يَدِي إِلَيْكَ لِأَتَّخِذَ إِلَيَّ لُحْافَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَبُوءَ بَيْنِي وَإِنَّكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (الآيات ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ من سورة المائدة)

الفصل الثاني

التطور التاريخي للقتل العمد عبر العصور

تهديد:

قبل أن نستعرض أركان جريمة القتل العمد نتناول فيما يلي نبذة تاريخية عن جريمة القتل العمد وتطورها على مدى العصور فعند بداية نشوء الجماعة لم تكن جريمة القتل العمد تهم الجماعة نفسها، إذ لم تر فيها ما يمس بأمنها، فكل فرد من أفراد المجتمع كان عليه أن يدافع عن نفسه حفاظاً على حياته.

- ولكل فرد إذا ما وقع عليه اعتداء أن يثأر لنفسه إن شاء عملاً بما يسمى بحق القضاء الخاص (أو الانتقام الفردي)، وبالتالي لم يكن القضاء على فرد من أفراد

لم تكن رابطة الأخوة شائعة أمام ذلك لحدد المتكدر في صدر قابيل ولم تكن مخالفة الله ولا رعاية حقوق الأبوين رادعة لتلك النفس التي كانت أول من أجرم على ظهر البسيطة، ولنزوة حبيوة من نزوات النفس النجاسة وقتت الواقعة، فراح هابيل قتيلاً بيد أخيه وسقط فريسة الحقد والجهالة والفرام، ونوى عوده الأخضر النضير، ولم يعرف قابيل كيف يوارى جثة أخيه فبعث الله غرابين فافقتلا، فقتل أحدهما صاحبه ثم حفر له بمنقاره، ووارى جثته تحت التراب، وهنا استشعر قابيل الندم والحسرة فقال ﴿ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَاريَ سَوَاءَ أَخِي فَلَيَصْبِحَ مِنَ النَّاعِمِينَ ﴾ (الآية ٣١ من سورة المائدة).

وهكذا كان هابيل أول من قتل على ظهر الأرض، فكتبت بذلك أول جريمة قتل في تاريخ البشرية.

(راجع في ذلك - محمد أحمد جاد المولى وآخرون - قصص القرآن - ١٩٥١ - الطبعة الرابعة من ص ١ حتى ص ١٢).

- وقصة قابيل - على ما سلف - تشير إلى أهمية موضوع دراستنا وتثبت بالبرهان والدليل أن الشعور بالعداء متأصل في طبع الإنسان وهذا مصداق لقوله تعالى ﴿ قَالُوا ابْطِئُوا بِفُنُوسِكُمْ لِيَنْصَبْ غَدُوٌّ وَكُفُّوا فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ (الآية ٢٤ من سورة الأعراف).

وأصبح القتل في أبشع صورة متوارثاً جيلاً بعد جيل حتى أضفى في أيامنا هذه طاهرة علوية ويومية ومادة تتناولها الصحف ووسائل الإعلام بما فيها من إثارة وقسوة.

الجماعة سوى حادث عرضي من الحوادث الطبيعية التي تمر في حياة الفرد وحادثاً من أحداث الصراع من أجل البقاء^(١)، وكان يترك لولى الدم أو ذويه الحق في القصاص من القاتل.

- ومنذ أن ابتدأ الشعاع الأول للمدنية ببداية ظلمات جهل المجتمع، أخذت الجماعة تتحسس وتشعر بأن جريمة القتل لم تعد كما كان ينظر إليها سابقاً - لتضر بالفرد فحسب وإنما أخذت ترى فيها فعلاً موجهاً ضدها، فالقضاء على فرد من أفرادها يعنى إعدام أحد العناصر المكونة لها، ومن هنا أدركت الجماعة الآثار الاجتماعية لجريمة القتل فأخذت على عاتقها عقاب مرتكبها، إلا أن العقاب الذي باشرته الجماعة ضد مرتكبي جرائم القتل كان يمتاز - كما امتازت حياتهم - بالبساطة وعدم التعقيد، فطبقت على الجاني قاعدة النفس بالنفس (القصاص) Loi de Talion تلك القاعدة التي ترضى الشعور بالعدالة والتي سادت في أماكن عديدة عبر العصور القديمة. والبحث في تاريخ جريمة القتل العمد يتناول مركز تلك الجريمة في تاريخ القانون ويقتضى ذلك التعرض لتلك الجريمة في الشرائع القديمة الشرقية والغربية على نحو ما سوف يلي.

والظاهرة العامة في هذه الشرائع، هو إحتقالها "بالضرر" وترتيب المسؤولية على أساسه لا فرق بين جريمة عمدية، أو متعمدة أو تقصيرية، أو حتى وليدة الحتم والقوة القاهرة، طالما أنها تشترك جميعاً في نتائجها الأخيرة. وإذا كان ثمة تباين في الأجزاء، بين الجرائم التي تشترك في النتيجة (كالقتل مثلاً)، فليس مرجع ذلك تباين "الخطأ" (بالمعنى الواسع) ولا اختلاف أحوال "الجاني"، وإنما مرجعه اختلاف درجات "المجنى عليه"^(٢).

(١) د/ عبد المنار الجميلي - جرائم الدم - الجزء الأول - جريمة القتل العمدية طبعة ١٩٧٢ - ص ١٢ وما بعدها.

(٢) د/ جلال ثروت - الجريمة المتعمدة للقصد في القانون المصري والمقارن طبعة ١٩٨٦ ص ١٣، ص ١٤.

المبحث الأول

فى التشريعات الشرقية القديمة

- وقد كانت التشريعات الشرقية أسبق - فى الظهور - من التشريعات الغربية القديمة ومنها شريعة مصر القديمة والشريعة الموسوية (القانون اليهودى) وسوف نتناول موقف هذه التشريعات من جريمة القتل كما يلى:

المطلب الأول

فى شريعة حمورابى

هى قانون أهل بابل القابعة على ضفاف نهر الفرات وقد وضعه الملك حمورابى سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد وتناول مسائل الأحوال الشخصية وغيرها من المسائل المدنية والتجارية والحربية والجرائم والعقوبات الواقعة على الأشخاص والأموال^(١) وفى هذا الشأن يقرر قانون حمورابى أن من فحأ عين رجل حر أو أثلف أحد أعضائه فجزاؤه أن تفحأ بالمثل عينه أو أن يثلف العضو المماثل عنده. أما إذا كان فحأ العين أو إتلاف العضو قد وقع على شخص يقال له mouchkinou فإن الجزاء لا يكون مماثلة (للقصاص) ولكنه يكون قطعة معينة من الفضة (الدية). أما إذا كان الفحأ أو التللف قد أصاب عبداً فجزاء الجانى أن يدفع نصف قيمة العبد^(٢).

وهناك حالة فريدة - يشير إليها الدكتور/ جلال ثروت وردت فى قانون حمورابى تقدم مثالا دقيقاً للجريمة المتعدية قصد الجانى كما تعرفها القوانين الحديثة فنقول:

(١) د/ ناصر الأنصارى - المجلد فى تاريخ القانون المصرى - طبعة ١٩٩٨ - الهيئة المصرية للكتاب ص ٢٤، ص ٢٥.

(٢) د/ جلال ثروت - المرجع السابق ص ١٤.

(على أن هناك حالة تستحق أن نقف لديها قليلاً. ذلك أن قانون حمورابي يقرر أن الشخص إذا ضرب آخر في مشاجرة، فسبب وفاته، وجب عليه أن يدفع تعويضاً يختلف باختلاف المجنى عليهم، بعد أن يؤدي قسماً مؤداه أنه "لم يفعل ذلك عمداً". وهذه الحالة تقدم مثلاً دقيقاً لجريمة متعدية كما تعرفها القوانين الحديثة. وقسم الجاني بأنه "لم يفعل ذلك عمداً" يفيد أن التخفيف مرجعه أن الجاني "لم يقصد" أحداث النتيجة الجسيمة، مما يدع مجالاً للظن أن المسؤولية عن الجريمة المتعدية تختلف عن المسؤولية عن الجرائم العمدية. ومع هذا، فيلاحظ أنها فكرة عارضة في شريعتهم إذ أن هذا الجزاء المخفف محكوم بشروط معينة، مفادها أن تتم الجريمة في ظرف خاص (مشاجرة)، وأن تقع على مجنى عليه معين، (ابن رجل حر، أو ابن رجل نبيل mouchkinou) ومن ثم فمن المبالغة أن نقرر أن قانون حمورابي عرف نظام الجرائم المتعدية وأنه كان يميز فسي العقاب بينها وبين الجرائم العمدية)^(١).

المطلب الثاني

في شريعة الهند القديمة

قانون مانو Manou

ومانو هو لقب كان يطلقه الهنود على ملوكهم السبعة المؤلهين وقانون مانو الهندي هو القانون الذي أوصى به الإله (براهما) إلى أول هؤلاء الملوك السبعة ثم أبلغه الملك إلى كبار الكهنة وبقي محفوظاً في صدورهم من عهد إلى عهد إلى أن دون في كتاب ضخيم في أسلوب شعري باللغة السنسكريتية.

(١) د/ جلال ثروت - المرجع السابق ص ١٤، ص ١٥.

ويتألف هذا للقانون من ٢٦٨٥ مادة صيغت بأسلوب شعري وهي تتصل بـكل ما يتعلق بسلوك الإنسان وحياته من الوجهة الدينية والمدنية، ففيه القواعد القانونية المختلفة والمسائل الدينية وما يجب أن يسير عليه المرء في مراحل حياته المختلفة وواجباته في الدين ويحتوى على أحكام أخلاقية وأفكار في الفنون الحربية والسياسية والتجارية ويوضح العقوبات والجزاءات^(١).

وقد كان قانون مانو Manou يعاقب على أعمال العنف التي تؤدي إلى كسر العظام بالحبس. ويعاقب على إحداث الموت (مهما كان سببه) بالموت، إلا في حالة ما إذا كان مرتكبه من البراهمة، هنا يكون جزاؤه الحبس مع وصم جبهته ومصادرة أمواله.

أما قانون يجافالكيا Yajhavalkya فيقرر أن الزوجة التي تجرح زوجها جرحاً يفضي إلى موته تعاقب بالموت غرقاً^(٢).

المطلب الثالث

في عصر الفراعنة (مصر القديمة)

في عصر الفراعنة كانت عقوبة الموت العقوبة العادلة لمن يرتكب جريمة القتل وهذه العقوبة لم تكن تصيب القاتل وحده وإنما وجدت لها تطبيقاً على من كان باستطاعته أن ينقذ شخصاً ضحية اعتداء حال فيمتنع عن تقديم العون والمساعدة للمجنى عليه (الضحية) بغية إنقاذه من الموت^(٣)، وكانت ديانة المصريين تحرم عليهم قتل الرقيق فمن قتل عبداً حكم عليه بالقتل قصاصاً منه^(٤) وقد كانت العقوبات

(١) د/ ناصر الأنصاري - المرجع السابق ص ٢٦.

(٢) د/ جلال ثروت - المرجع السابق ص ١٦.

(٣) د/ عبد الستار الجميلي - المرجع السابق ص ١٧.

(٤) محمد عطية الإبراشي - روح الإسلام - الهيئة المصرية للكتاب - طبعة ٢٠٠٣ ص ١٦١.

المقررة لجرائم القتل العمد مصحوبة - فى تنفيذها - بجانب متفاوت فى الشدة فألى جانب الموت البسيط كان يوجد الموت المشدد والذى - بدوره - يختلف ويزداد شدة من حالة إلى أخرى. فالمصريون القدماء كانوا يقضون بالموت - بالنار - على قاتل أصوله وبالصليب لجرائم للخيانة والثورة على نظام الحكم^(١).

قانون بورخوريس الصادر فى حوالى سنة ٢٤٠ قبل الميلاد:

أصدره فرعون مصرى هو بوخوريس وهو مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين فى مصر وقد امتاز بطابعه المدنى بعيداً عن الطابع الدينى وتضمن الكثير من الاصلاحات فى مجال الأحوال الشخصية^(٢) ونصاف فى قانون بوخوريس جريمة متعدية شبيهة بجريمة شهادة الزور فى التشريعات الحديثة (المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات المصرى) عندما تؤدى هذه الشهادة إلى الحكم على المتهم بالموت، بيد أن الشهادة ما كانت تتم أمام جهات القضاء، إنما يكفى أن يوجه لشخص اتهام يكون سبباً فى الحكم عليه بالموت حتى يعاقب الجانى (وهو الذى وجه الاتهام) بنفس العقاب^(٣) وكان يعاقب على جريمة القتل العمد بنفس العقاب أى بالموت.

المطلب الرابع

فى الشريعة اليهودية (الموسوية)

يتفق القانون اليهودى مع قانون حمورابى فى أحكامه وإن كانت روحه دينية تأثراً بشريعة موسى. فالعباد جميعاً أمام الله سواء. ولا خلاف فى العقاب بين مجنى عليه وآخر، وفى هذا تسمو الشريعة الموسوية عن قانون حمورابى. ومع هذا

(١) د/ عبد الستار الجملى - مرجعه السابق ص ١٧.

(٢) د/ ناصر الأنصارى - لمرجع السابق ص ٢٦.

(٣) د/ جلال ثروت - المرجع السابق ص ١٦.

بعين وسنا بسن ويداً بيد ورجلاً برجل وكياً بكى وجرحاً بجرح ورضاً برض. وإذا ضرب إنسان عين عبده أو عين أمته فأتلفها يطلقه حراً عوضاً عن عينه وإن أسقط سن عبده أو سن أمته يطلقه حراً عوضاً عن سنه. وإذا نطح ثور رجلاً أو امرأة فمات يرمم الثور ولا يؤكل لحمه وأما صاحب الثور فيكون بريئاً. ولكن إن كان ثوراً نطاحاً من قبل وقد أشهد على صاحبه ولم يضبطه فقتل رجلاً أو امرأة فالثور يرمم وصاحبه أيضاً يقتل إن وضعت عليه فدية يدفع فداء نفسه كل ما يوضع عليه... الخ^(١).

المبحث الثاني

في التشريعات الغربية القديمة

لما كانت الحضارة الإغريقية هي أقدم الحضارات الأوروبية المعروفة فكان من الطبيعي أن تكون أقدم المجموعات القانونية هي الإغريقية، ولما ورثت الإمبراطورية الرومانية مركز الصدارة في أوروبا وجدت المدونات القانونية الرومانية وذلك على التفصيل التالي:

المطلب الأول

قانون دراكون "Dracon" في أثينا

وكان دراكون حاكماً لأثينا بعد زوال العهد الملكي وقد وضع هذا القانون حوالي عام ٦٢٠ قبل الميلاد وكان الغرض منه تقنين التقاليد والنظم القانونية لمنع احتكارها لدى الإشراف، واحتفظ دراكون بما كان في هذه النظم والتقاليد من قوة وشدة قبل التدوين، وزاد عليها أحكاماً جنائية في القتل تتولى الدولة إعمالها للحد من

(١) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج٥ - دار المؤلفات القانونية - بيروت - ص ٦٧٥، ص ٦٧٦.

القصاص ولنفاذى الحروب بين العشائر وتميز هذا القانون بأنه نظم القضاء ووضع حداً لتعسف القضاة داخل العشائر وساهم فى تقوية نفوذ الدولة وسلطاتها على حساب سلطة رب الأسرة ورؤساء العشائر^(١).

ففى أثينا لم يكن القتل العمد معاقباً عليه بعقوبة أخف من العقوبات التى أقرتها الشريعة الموسوية. إذ أن قانون درلكون "Dracon" أخذ عن شريعة موسى (عليه السلام) القواعد العقابية ولم يجر عليها أى تعديل يغير من جوهرها. إن العادات الإغريقية ترى فى عقوبة الإعدام لجريمة القتل عقوبة تكفيرية تستمد أصولها من القواعد الدينية، وهذا مأخوذ مما لا شك فيه عن الشريعة الموسوية.

وقد عاقب على جريمة القتل العمد بالقتل القانون البابرى "Le Code Papyrien" الذى استمد أصوله من أول قانون-عقابى الذى ينسب إلى نوما "Numa"^(٢).

المطلب الثانى

فى عهد الإمبراطورية الرومانية

لما ورثت الإمبراطورية الرومانية الصدارة فى أوروبا أصدرت المنونات الرومانية كقانون المشرع نوما وقانون الألواح الإثنى عشر والذى وضع فى روما عام ٤٥١ قبل الميلاد وفيما يلى بيان ذلك.

١- قوانين نوما والألواح الإثنى عشر وكورنيليا:

وأول قانون عن القتل فى روما، وهو المنسوب إلى المشرع نوما "Numa" يعاقب على هذه الجناية بالإعدام، وقد انتقل هذا الحكم إلى قانون اللوحات الإثنى عشرة "loi des XII Tables" لكن إذا كان القتل نتيجة حادث

(١) د/ ناصر الأوصارى - المجلد فى تاريخ القانون المصرى - طبعة ١٩٩٨ - الهيئة المصرية للعلمة للكتاب ص ٢٤، ص ٢٥.

(٢) د/ عبد الستار الجميلى - المرجع السابق ص ١٥.

عارضى أو إهمال فلا يحاكم مرتكبه، بل يجب عليه ذبح كبش على سبيل الكفارة، وقد أدخلت على هذا التشريع تغييرات متوالية إلى أن صدر قانون كورنيليا "Lex Cornelia de sicariis" الذى يعتبر أهم قانون عن القتل عند الرومان، ويتحصل هذا القانون فى أمرين يميزانه: (الأول) أن العقوبة المقررة فيه تتغير تبعاً لصفة الجناة، فالأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات عالية أو يشغلون وظائف سامية يعاقبون بالنفى، والذين ينتمون إلى طبقات متوسطة يعاقبون بالإعدام الذى ينفذ بقطع الرأس، والذين ينتمون إلى طبقات منخفضة يعاقبون بالصلب، ولما أن ألغى الإمبراطور قسطنطين عذاب الصلب استبدل به الإمبراطور تريبيان الشنق. (الثانى) أن قانون كورنيليا يسوى من حيث العقاب كل فعل يرتكب بقصد القتل بالقتل التام، ولكنه لا يسرى على القتل الخطأ الذى كان معاقباً عليه فى زمن الإمبراطور بعقوبات تحكيمية، وكان منصوباً على بعض أسباب تبيح القتل كالسبب المقرر لمصلحة من يقتل عبداً هارباً أو شخصاً يهتك عرض امرأة، وبعد صدور قانون من الإمبراطورين فالنتينيان وتبودور بمد الاستثناء إلى القتل الذى يقع فى حالة دفاع شرعى وبإباحة قتل كل جندى يقدم على أعمال اللصوصية فى الطريق العام^(١).

ويبين من العرض السابق بجلاء أن:

التشريع الرومانى فرق بين القتل للعدو والقتل الخطأ وعاقب على النوع الأول بالإعدام وأوجب على مرتكب النوع الثانى فدية من الأنعام، وإلى جانب هذه التفرقة كان التشريع الرومانى يفرق بين الطبقات الاجتماعية التى ينتمى إليها القاتل: فالأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات العليا من الناس أو الذين يشغلون إحدى الوظائف العالية ويرتكبون جريمة القتل كانوا يعاقبون بالنفى أو الإبعاد، بينما كان يعاقب ما دونهم من الناس بعقوبة الإعدام التى كانت تنفذ بقطع الرأس، وكان القتل من الطبقة الثالثة يلقى بهم إلى الحيوانات الضارية "Ad bestias"^(٢)

(١) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية ج ٥ - ص ٦٦٦.

(٢) د/ عبد المنار الجميل - المرجع السابق - ص ١٦.

وجرائم الموت بالسم كان معاقباً عليها بالعقوبة الأكثر شدة: فالقانون الرومانى شأنه فى ذلك شأن التشريع الموسوى يعاقب على القتل بالسم بعقوبة أشد من الإعدام بالسيف، كما أن عقوبة الموت كانت مقتردة ليس على مستعملى هذه المادة وإنما على من وجد السم بحيازته أيضاً.

جريمة قتل الأصول عاقب للرومان عليها بالموت الأشد عذاباً: فمن قتل أحد أصوله وضع - حسب شريعتهم - فى قرية من الجلد وتخلط ثم يلقى بها فى الماء. وطبقاً لموديستين "Modestin" كانت هذه للعقوبة تشدد وذلك بضرب القاتل بالسوط قبل أن يوضع فى القرية وبعدها يوضع فيها مع كلب وديك وأفعى وقرد وتخطأ القرية على من فيها وترمى فى البحر^(١).

٢- عودة حق القضاء الخاص (الفردى) المتمثل فى الانتقام عقب الغزو البربرى:

وعند الغزو البربرى ظهر من جديد نظام التعويض الاختيارى أو القانونى وعاد إلى العادات أيضاً حق القضاء الخاص (الفردى) المتمثل فى الانتقام، بموجب قوانينهم لم يكن مقدار التعويض الذى نسميه بـ"الدية" ولحداً فى كافة أحوال القتل، فقد تميز الأحرار "Frane" عن غيرهم "Gallo - Romain" بمقدار الدية، فكانت دية الحر (٢٠٠) قطعة ذهبية من عملتهم، أما دية الرومانى فكانت نصفها، وقد أبقى شارلمان هذه النسب من التعويضات فى القواعد التى اصدرها لتنظيم الغرامات "Lex Amenda" وظل العمل جاريّاً بهذا العرف حتى ظهر التشريع الكنسى الذى أقر قاعدة القصاص وأوجب الموت كعقوبة للقتل^(٢).

(١) د/ عبد الستار الجميلى - المرجع السابق ص ١٦.

(٢) د/ عبد الستار الجميلى - المرجع السابق ص ١٧.

المبحث الثالث

الوضع في القانون الكنسي

شهد القانون الكنسي مولد فكرة المسؤولية المبنية على الإرادة الخاطئة ذلك أن الإرادة "الخاطئة" في مجال المسؤولية الجنائية، تشتق أصلها من مجال "الاثم أو الخطيئة" Péch  التي تنهى عنها الديانة المسيحية وبينما كانت القوانين السابقة لا ترى إلا "الضرر" الفردي أو الجماعي. أي الفعل في نهاية مراحل المادية، فإن القانون للكنسي كان ينظر إلى النفس التي أثمت، تلك التي حملت وزر "الخطيئة" ويجب أن تتطهر منها بيد أن الإرادة هناك، تلك التي ترتب المسؤولية لم يكن لها علاقة بالجبر أو الاختيار. فكل إرادة هي إرادة حرة. وهي من ثم صالحة لأن ترتب مسؤولية جنائية.

ولكن إذا كانت الإرادة معناها المسؤولية، أي أن توافر الأولى كاف لترتيب الثانية، إلا أن المسؤولية محكومة بموضوعها، أي بالفعل. ومن ثم فلم تكن "الإرادة" ذاتها هي محور المسؤولية والتي عندها يقف الفقه الكنسي في تحليل المسؤولية. تلك نظرة سيكلوجية متقدمة لم يعرفها الفقه الكنسي آنذاك. إنما هو يستببط الإرادة من الفعل. فطبيعتها طبيعته ودرجتها درجته. وكلما زادت جسامه الفعل، زادت جسامه الإرادة.

من أجل هذا، فعندما بحث الفقه الكنسي في مسؤولية الشخص الذي يتفق مع آخر على ضرب ثالث، فيقتل الفاعل في حمى المعركة المجنى عليه، التالى اعتبر المحرض مسؤولاً عن القتل العمد، تطبيقاً للمبدأ الكنسي الشهير بأن "من أراد الفعل غير المشروع فقد أراد النتيجة" *Versanti in re illicitae imputantur omnia quae sequuntur ex delicto*

وهذا المبدأ يتفق تمام الاتفاق مع تصوير الفقه الكنسى للإرادة والمسئولية الجنائية، فالإرادة (بمعنى القصد) لا تجاوز الفعل ولا تقصر عنه. فكلما عظمت درجة الفعل عظمت درجة الإرادة وكلما وهن الفعل وهنت فيه الإرادة على هذا فمن الواجب الاحتراز من اعتبار الفقه الكنسى فقها نفسيا بالمعنى الذى نفهمه اليوم من هذه الكلمة. إن الإرادة لدينا قدرة نفسية تتفصل عن منطقة الفعل المادى وتتميز عنها. وإن من الجائز أن تقصر عن الفعل أحياناً (كما فى الجريمة للمتعدية) كما أنه من الجائز أيضاً أن تتعداه أحياناً أخرى (كما فى الشروع) هذا فضلاً عن الأدوار الأخرى التى تقوم بها فى مجال الاسناد والأهلية الجنائية.

على هذا فإذا كانت المسئولية، فى القانون الكنسى، تتفاوت من شخص لآخر اعتداداً بالإرادة فذلك لأن الفعل فى جريمة لا يتماثل تماماً، فى الأعم الأغلب، مع فعل فى جريمة أخرى^(١).

المبحث الرابع

الوضع فى القرون الوسطى

المطلب الأول

نبذة عن وسائل تنفيذ الإعدام كمقوية للقتل

والجرائم الخطيرة فى هذه العصور

كما سبق وأن ذكرنا كان القتل يعاقب عليه بما سلف من عقوبات فى التشريعات الغربية والشرقية وكانت العقوبات المقررة للجرائم الخطيرة والهامة فى تلك الشرائع ومنها جرائم الاعتداء على الأرواح وسلامة الجسد مرتبطة بالنتيجة الضارة التى تصيب الإنسان فى نفسه (بالموت) أو فى سلامة جسمه ولم تقم تلك الأنظمة (أو المشرعون لها) وزناً للناحية الشخصية للجاني، وقد استمر هذا الوضع

(١) د/ جلال ثروت - للمرجع السابق ص ١٩، ص ٢٠.

فى القرون الوسطى وفى بداية القرن الثالث عشر أخذت الغرامات أو التعويضات تختفى لتحل محلها العقوبة البدنية (الموت) والتي تميزت طرق تنفيذها باختلاف ظروف القتل وتبعاً لشخصية الجانى أو المجنى عليه^(١) وكانت تلك العقوبات - فى مراحلها الأولى حادة وجسيمة وتتسم بالوحشية فكانت عقوبة الإعدام تنفذ بالرجم وهى عقوبة تتولى الجماعة بأفرادها تنفيذها، فهى إذن عقوبة جماعية التنفيذ ولقد ثار الجدل حول هذه الوسيلة من وسائل تنفيذ الإعدام فمن المفكرين من يعتبرها وحشية، ومنهم من يعتبرها دليلاً على التخلف الحضارى وقد أخذت عقوبة الإعدام بعد الرجم صوراً عديدة فقد لجأت أوروبا إلى طرق وحشية يتضائل أمامها الرجم فى تنفيذ عقوبة الإعدام وذلك خلال الفروق الوسطى وحتى مستهل القرنين المنصرمين ومن هذه الصور ما يلى:

١- عقوبة التمزيق L'ecartellement.

وتتحصل فى تثبيت الجانى على مصطبة وتربط أطرافه فى خيول أربعة تسير فى اتجاهات مختلفة، فإذا لم تنفصل أطرافه عمد الجلاذ إلى تمزيقها بمذبة، ثم يجمع الجلاذ أشلاء الجثة ويضرم فيها النيران، وقد كانت هذه العقوبة تنفذ فى المجرمين السياسيين^(٢).

(١) د/ عبد الستار الجميل - المرجع السابق ص ١٦.

(٢) د/ عبد الفتاح مصطفى الصبلى - حق الدولة فى العقاب - الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ٣٢ وقد ترى بعض المحاكم أن تلطف من التنفيذ أحياناً، فتأمر بخلق المجرم سراً قبل إيقاد النار، وهذا الأمر يكون بفقرة خاصة فى ذيل الحكم تبلغ سراً للجلاذ.

٢- عقوبة النار الحمراء Le feu vif

وتتحصل فى تثبيت الجانى فى عمود حديدى بعد أن يطلى جسمه بمادة الكبريت، ثم يوضع حوله حطب وقش وتشعل النار فيهما فتمتد إلى جسده حتى يحترق. وقد كانت هذه العقوبة خاصة بمن يرتكب جريمة الكفر^(١).

٣- عقوبة الدولاب "أو الإطار" La roué

وقد أدخلت فى فرنسا بمرسوم صدر عن فرانسوا الأول عام ١٥٣٤، وتتحصل فى أن يثبت الجانى وهو نائم فى صليب خشبى كبير اسمه صليب القديس أندريه André، وينهال الجلاذ ضرباً فى معدة الجانى وبطنه بقسوة يندر أن يعيش الجانى بعدها (وقد تأمر للمحكمة للجلاذ سرّاً بأن يخنق الجانى قبل الضرب، أو تأمره بأن يجهز عليه بضربة واحدة) ويثبت رأس الجانى فى إطار (أو دولاب) يشده الجلاذ حتى تختنق رقبة الجانى فيموت وبعد ذلك يطوى الجانى على شكل دائرة تثبت فى إطار ويتركونه معرضاً للجماهير زمناً تحدده المحكمة فى حكمها، وقد يتركونه بعد ذلك للحيوانات تأكل جثته.

وكان القانون الذى أصدره فرانسوا الأول فى ٤ شباط ١٥٣٤ ينص على أن "الذين يحكم عليهم بعقوبة للدولاب (أو الإطار) تكسر أذرعتهم فى موضعين من أعلى ومن أسفل، وتكسر عظام العمود الفقرى وعظام الفخذين، ثم يمددون على صليب القديس أندريه على ظهورهم، ويبقون فى هذه الحال ووجوههم نحو السماء يستغفرون الله أحياء حتى يموتوا"

(١) د/ عبد الفتاح الصيفى - المرجع السابق ص ٣٢.

٤ عقوبة قطع الرأس La decollation

وهى عقوبة كانت تنفذ في أبناء الأشراف بدلاً من الشنق، حيث كان الشنق قاصراً على أبناء الشعب وتتحصل في أن يشد الجاني إلى عمود على مصطبة مرتفعة ويضرب الجلاذ رأسه بالسيف ضربة تكفى لفصل رأسه عن عنقه، فإذا لم تنفصل عمد إلى فأس لنصلها^(١).

المطلب الثاني

ومن حيث الخاضعين للعقوبة

لم تكن للعقوبات المقررة في بعض التشريعات الأوروبية في العصور الوسطى قاصرة على الأعمىين مرتكبي الجرائم، بل لقد كانت العقوبات تنزل بالحيوانات والجمادات بعد محاكمتها. وقد سجل تاريخ القضاء في أوروبا خلال القرون الوسطى عدداً من المحاكمات العجيبة كان المتهمون فيها حيوانات عجاويز: فحاكم الأوروبيون الذئب (كالمحاكمة التي جرت في زيورخ عام ١٤٤٢)، والخنازير (كالمحاكمة التي جرت في مدينة Falaise الفرنسية عام ١٣٥٦، وفي مدينة Savigny عام ١٥٤٧) والخيول (كالمحاكمة التي جرت في مدينة ديجون الفرنسية عام ١٦٣٩) والجرذان والحشرات^(٢)، والديبة (كالمحاكمة التي جرت في الغابة السوداء في ألمانيا ١٤٩٩)، والكلاب، والقطط حيث كانت

(١) د/ عبد الفتاح الصيفي - المرجع السابق ص ٣٣ - وتطورت عقوبة الإعدام فلأخذت صورة الخنق ثم تطورت إلى صورة المقصلة في فرنسا، إلى المقعد الكهربائي في بعض الولايات الأمريكية، وإلى الخنق بالغاز في شمال الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) عبد الوهاب حومد - في المرجع المشار إليه بمرجع الدكتور/ عبد الفتاح الصيفي السابق ص ١١٥ حيث يذكر أن أحد المحامين قد ذاعت شهرته في دفاعه عن بعض الجرذان المتهمه بـإتلاف محاصيل منطقة Autun.

توضع فى سلات وتوقد النار تحتها، ثم تأمر المحكمة بشنقها بعد تعذيبها بالنار، وهذه هى "الطريقة القانونية" لتنفيذ الاعداد فى الحيوانات المذكورة.

ومما ينكر فى هذا المقام أن احدى المحاكم رفضت أن تعتبر داء الكلب سبباً مخففاً حين قال المحامى إنه نوع من الجنون الذى يخفف مسئولية الحيوان، بل أن بعض المحاكم اعتبرته سبباً مشدداً للعقوبة وقضت بقطع الكلب المريض بتقطيعه عضواً عضواً مبتدئة بقطع الانبين ثم الذنب ثم الأرجل فالأيدى ثم إعدامه بموجب الطريقة القانونية بعد ذلك^(١).

ويمكن تعليل محاكمة الحيوانات على هذا النحو الذى لا يستسيغه صلبى فى القرن العشرين باعتبارات دينية^(٢) ترجع إلى اعتقاد الناس فى أوروبا فى القرون الوسطى - رغم انتشار المسيحية - بتقمص روح بشرية فى جسم الحيوان الاعجم، نظراً لانتشار الاعتقاد بصحة السحر فى هذه الجقية^(٣).

بل أن الاوروبيين فى القرون الوسطى كانوا يدعون الحيوانات لالذلاء بالشهادة أمام المحاكم فتعتبر شهود إثبات أو نفى حسب ما يصدر عنها من حركة أو سكوت؛ فسكوته دليل البراءة، ولو أراد الله غير ذلك لأنطقها بالحق فتصدر عنها حركة ما ويذكر فى هذا المقام اعتماد إحدى المحاكم فى القضاء ببراءة متهم بالقتل على سكوت قط وديك كانا فى دار المتهم وقت وقوع الجريمة!!

تطورت العقوبة تطوراً جوهرياً فى هذا الصدد فأصبحت قاصرة على الآميين وحدهم، بل وعلى نوى الأهلية الجنائية وحدها. ثم وصل التطور إلى

(١) عبد الوهاب حومد - المرجع للمشار إليه فى مؤلف الدكتور/ عبد الفتاح الصيغى السابق - ص ١١٥

(٢) Grispiñi, Diritto penale italiano, Roma, 1952, Vol. 11. P. 52.

(٣) عبد الوهاب حومد - المرجع السابق ص ١١٥ مشار إليه فى مرجع د/ عبد الفتاح الصيغى السابق - ص ٣٥

اقرار مبدأ شخصية العقوبة، وهو مبدأ مؤداه ألا يخضع للعقوبة الا مرتكب الجريمة دون غيره من الأفراد، بعد أن كانت فكرة العقوبات الجماعية سائدة فى بعض مراحل تطور العقوبة.

وعلق الدكتور/ عبد الفتاح الصيفى على ذلك قائلاً: [ومن المفارقات أن يحدث هذا فى الوقت الذى كان الشرق يزخر بأسمى المبادئ الجنائية، حيث كان من المسلم به ألا مسؤولية إلا على الإنسان للعقل البالغ سن الأهلية الجنائية، وكان من المسلم به كذلك أن العقوبة تنزل بمرتكب الجريمة دون غيره إعمالاً لقول الله تعالى: ﴿الْأَثَرُ وَالْزُرْ وَزَرٌ أُخْرَى﴾^(١)

المبحث الخامس

الوضع بعد الثورة الفرنسية

ونخلص من السرد السابق لتاريخ تطور جريمة القتل وعقوبتها - فى الأزمان القديمة، إلى أن جرائم الاعتداء على الأرواح وعلى سلامة الجسم كان منظوراً إليها من ناحية مادية، وكان الجزاء عليها مرتبطاً بالنتيجة الضارة التى تصيب الإنسان فى نفسه (بالموت) أو فى سلامة جسمه ولم يقم رجل التشريع الأقدمون وزناً للناحية الشخصية للجاني فى ارتكاب الجرائم.

تلك الناحية التى أولاهما العصر الحديث العناية والاهتمام، فى تلك الأزمنة القديمة كان للقاتل مستحقاً للعقوبة بغير تفريق - فى الغالب - بين القتل العمد أو القتل الخطأ وكانت عقوبات القتل تتراوح بين القصاص والدية يحكم بها المحكومون

(١) د/ عبد الفتاح الصيفى - المرجع السابق - هامش ص ٣٦.

أو الحاكم^(١) وكانت عقوبة الموت (الإعدام) المقررة لجرائم القتل مصحوبة بالقسوة عند تنفيذها وظل هذا الوضع خلال العصور الوسطى وحتى جاءت الثورة الفرنسية بمبادئها الشهيرة وفي مقدمتها مراعاة حقوق الأفراد واحترام آدميتهم وقد تميزت هذه المبادئ بطابع إنساني عكس آراء فلاسفة القرن الثامن عشر الذين لم يخفوا سخطهم لقسوة تلك العقوبات فتم تهذيب التشريعات الجنائية تحت ضوء هذه الأفكار فجاء قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٧٩١ خلواً من أساليب القسوة التي كانت تصاحب تنفيذ عقوبة الإعدام ومفرقاً بين القتل العمد البسيط "Meurtre" والقتل العمد المشدد "Assassinat" وعاقب على الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة، وبالإعدام على النوع الثاني وهذا ما سار عليه أيضاً قانون عقوبات عام ١٨١٠^(٢).

وقد أعقب ذلك تهذيب التشريعات الجنائية في معظم بلدان العالم في ضوء الآراء العلمية الحديثة والتي تعدد بنية الجاني وبخطورة نفسيته وبأثر الجريمة في نفوس الناس فتتوعد القتل بتتوعد قصد الجاني واستقر بعد ذلك - في تلك الشرائع - التمييز بين القتل العمد وبين القتل غير العمد وهو الناشئ عن خطأ، وبين الموت العارض الذي لا يدخله عمد ولا خطأ كما تتوعد عقوبات القاتل تبعاً لقصده أو لخطئه.

(١) المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير - الطبعة الثانية - ١٩٤٨ ص ٣.

(٢) د/ عبد الستار الجميلي - المرجع السابق - ص ١٨.

الفصل الثالث

الوضع فى الشريعة الإسلامية^(١)

أما فى الشريعة الإسلامية فإن الحكم يَختلف كل الاختلاف عما كان يجرى فى الدول الغربية قبل نهضتها، فالإضافة إلى المبادئ العادلة والإنسانية التى جاء بها التشريع الإسلامى فى المجال العقابى حيث حرم تعذيب المحكوم عليه قبل أو حال تنفيذ حكم الإعدام^(٢) وأوصى بالرفق والحسنى به، وحرّم استعمال النار لتنفيذ عقوبة الإعدام، وأوجب كى يمكن القضاء بالعقوبات المقررة تسافر المسئولية المعنوية للجائى، وأقر مبدأ شخصية العقوبة "لأن لا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى.." إلى آخر ما هنالك من مبادئ لا يسمح المجال لبحثها هنا.

(١) راجع فى ذلك ما يلى: الجريمة فى الفقه الإسلامى - للإمام/ محمد أبو زهرة - دار الفكر العربى طبعة ١٩٧٦، العقوبة فى الفقه الإسلامى - للإمام محمد أبو زهرة - دار الفكر العربى - طبعة ١٩٧٦، فقه السنة - للشيخ سيد سابق - الجزء الثانى ص ٤٣٥ وما بعدها، منهاج المسلم للإمام أبو بكر جابر الجزائري - مكتبة دار الفكر بيروت طبعة ٢٠٠٢، ٣٩٧ وما بعدها، المستشار/ عزت حسنين - جرائم القتل بين الشريعة والقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ١٩٩٢ ص ٤٦ وما بعدها، التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى - عبد القادر عودة - الجزء الثانى - القسم الخاص ص ٥ وما بعدها، د/ عبد العزيز علمر - التعزيز فى الشريعة الإسلامية - الطبعة الخامسة - ١٩٧٦ - ص ٩٣ وما بعدها، د/ عبد المتار الجميلى - المرجع السابق ص ١٨، ص ١٦.

(٢) حيث يقول الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم (لا تعذبوا عذاب الله) ويعنى بذلك النار.

المبحث الأول

جرائم الحدود والقصاص

ومن الملاحظ في هذا الشأن أن للشرعية في تقسيم الجرائم والعقوبات مذهباً فريداً تستقل به عن سائر الشرائع القديمة والمحدثة.

والجرائم في الشريعة الإسلامية ذات عند محدود ولكل منها عقوبة مقدرة في الكتاب أو السنة، ويسمى البعض منها بالحدود، والبعض الآخر بالقصاص، أما باقي الجرائم، ومعيارها ارتكاب معصية، فلمست لها عقوبة مقدرة فقد ترك تقدير العقاب فيها لولى الأمر يلائم في كل حالة منها بين الجرم والعقوبة وسميت بالعقوبة هنا بالتعزير^(١).

وجرائم الحدود والقصاص، وهى التى يوجد لها الشارع عقوبة مقدرة تبنى على أن المصالح المعتبرة في الإسلام خمسة منها يتعلق بحفظ النفس، وما يتعلق بحفظ المال وما يتعلق بحفظ النسل، وما يتعلق بحفظ العقل، وما يتعلق بحفظ الدين. ولهذا فالجرائم الأساسية في الإسلام، هى جرائم الاعتداء على النفس (القتل وقطع الأطراف)، وجرائم الاعتداء على المال (السرقه وقطع الطريق)، وجرائم الاعتداء على النسل (الزنى) وجرائم الاعتداء على العقل (شرب الخمر)، وجرائم الاعتداء على الدين (الردة والبغي)^{(٢) (٣)}.

(١) د/ عبد العزيز عامر - المرجع السابق ص ١٥، ص ٣٨ وما بعدها.

(٢) الإمام/ محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى - الجريمة - بند ٤٥ ص ٤٩ وما بعدها.

(٣) والحد في اللغة يعنى المنع، فقد سميت بعض العقوبات حدوداً لأن من شأنها أن تمنع من ارتكاب الجرائم - د/ عبد العزيز عامر - المرجع السابق - بند ٢ ص ١٣.

ولما كانت الحوادث لا تنتهى، والنصوص تنتهى، فقد ترك الشرع الحنيف لولى الأمر أن يتدارك ما عساه يقع من معاصر، مهدداً كيان المجتمع، بتوقيع عقوبة مناسبة تحمى المصالح الإسلامية، وتقضى على الفساد وتحقق الأمن والمساواة، هذه العقوبات هى ما تعرف فى فقه الشريعة بالتعزير^(١).

ويفرق جمهور الفقهاء الإسلاميين فى الجرائم ذات العقوبة المقدرة، بين جرائم الحدود وجرائم القصاص، لا على أساس تقدير العقوبة، فكلاهما مقدر له عقوبة من قبل الشارع، وإنما على أساس أن العقوبة فى النوع الأول حق لله تعالى، والعقوبة فى النوع الثانى حق للعبد.

ومعنى أن العقوبة فى جرائم الحدود هى "حق الله تعالى"، بتفسير الفقه الحديث، هى أنها جرائم تمس فى الدرجة الأولى المجتمع. ولذا لا يجوز التنازل عنها أو العفو فيها، أما الثانية فهى تمس أساساً شخص المجنى عليه، فيجوز للتنازل عنها والعفو فيها^{(٢) (٣)}.

(١) الإمام/ أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٥٦ ص ٥٧، ص ٥٨، د/ عبد العزيز عاسمر - المرجع السابق ص ٥٢ وما بعدها. والتعزير، لغة، هو الرد والمنع، وفقهاً هو عقوبة غير مقررة تجب حقاً لله أو لأدمى فى كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة.

(٢) الإمام/ أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٥٤ ص ٥٥، ص ٥٦.

(٣) ومن المستقر عليه فى الشريعة الإسلامية قاعدة درا الحدود بالشبهات وأساس هذه القاعدة الحديث الشريف (ادروا الحدود بالشبهات، فإن كان له مخرج فقلو سبيله، فإن الإمام أن يخطئ فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة) - ويقصد بالحدود، كل عقوبة مكررة فهى تنصرف إلى الحد والقصاص. ويقصد بالشبهة ما يشبه الثالث وليس بثالث، أو هى وجود المبيح صورة مع عدم حكمه أو حقيقته. والشبهة إما أن ترفع عن الفعل وصف الجريمة، وإما أن ترفع العقوبة من حد أو قصاص، لتوقع بدلاً منها عقوبات تعزيرية.

ومثال الشبهة التى ترفع عن الفعل وصف الجريمة، أن يزنى شخص بالمرأة زفت إليه على أنها زوجه. هنا يندرج عن الزانى للحد المقرر (وهو الرجم أو التجلد) ولا يوقع شئ من التعزيرات.

المبحث الثاني

أنواع القتل في الشريعة الإسلامية

هناك من الفقهاء من قسم القتل إلى ثلاثة أنواع (التقسيم الثلاثي) وهناك من أخذ بالتقسيم الخماسي له ونبتاول ذلك فيما يلي:

المطلب الأول

التقسيم الثلاثي للقتل

وقد ذهب غالبية الفقهاء المسلمين إلى تقسيم القتل إلى ثلاث أنواع هي القتل العمد، والقتل الخطأ والقتل شبه العمد" وهو يقابل جريمة الضرب أو الجرح المفوضى إلى الموت في التشريعات الحديثة.

وفى النوعين الأخيرين أوجب الشارع الدية وللنوع الأول فرض القصاص "النفس بالنفس" إلا إذا عفى من له حق العفو من أهل المجنى عليه، أو إذا كان القاتل من أصول القتل عملاً بقوله - صلى الله عليه وسلم - "لا يقتل والد بولده". وهكذا فإن الشريعة الإسلامية إن فرقت بين أنواع القتل مستندة على أحكام المسؤولية الأدبية: الإرادة والإدراك فإنها لم تفرق فيما إذا كانت الإرادة موصوفة

ومثال الشبهة التي ترفع الحد أو القصاص المقررين، أن يقتل شخص آخر بالمثل (عند أبي حنيفة). هنا يحتمل أن يكون الجاني قصد القتل ويحتمل ألا يكون قد قصد إليه، وهذا الاحتمال يوجد شبهة في نية القتل تدرأ القصاص عن الفاعل، فلا يؤخذ بجريمة القتل ولكن يؤخذ بجريمة القتل شبه العمد. والقتل شبه العمد هو صورة الجريمة المتعدية في الشريعة الإسلامية.

- راجع في ذلك المبسوط للرخسي جزء ٩ ص ١٥١ وما بعدها طبعة ١٣٢٤ هجرية - والبدائع للكاسبي جزء ٧ ص ٢٣٣ أشار إليهما الدكتور/ جلال ثروت في مؤلفه - الجريمة المتعدية للقصد في القانون المصري المقارن طبعة ١٩٨٦ ص ٢٣.

بسبق العزم عليها أم لا ولم تفرق بين أنواع القتل العمد تلك التفرة المعروفة فى القوانين الوضعية الحديثة.

فى نظر الشريعة الإسلامية للقتل العمد واحد فى كافة الظروف والأحوال . فأرواح الناس متساوية ولا فرق بين روح غنى أو فقير، ولا فرق كذلك فى الطرق التى أدت إلى إزهاق روح غنى أو فقير، ولا فرق كذلك فى الطرق التى أدت إلى إزهاق روح شخص المجنى عليه، ولم تفرق كذلك فى كيفية تنفيذ حكم الإعدام، فالموت واحد وطريقة تنفيذه واحدة لا يلام فيها ولا تشديد أو تخفيف^(١).

المطلب الثانى

التقسيم الخماسى للقتل

ويقسم بعض تالفهاء القتل إلى خمسة أقسام^(٢) هى كما يلى:

- ١- القتل العمد.
 - ٢- القتل شبه العمد.
 - ٣- القتل الخطأ.
 - ٤- قتل يجرى مجرى الخطأ.
 - ٥- القتل بالسبب.
- ونعالج كل منها فيما يلى بإيجاز:

(١) د/ عبد الستار الجميل - المرجع السابق - ص ١٨، ص ١٩.

(٢) ويعزى التقسيم الخماسى إلى أبى بكر الرازى فقد أداه منطقة إلى اختراع هذا التقسيم راجع فى ذلك البحر الرائق جـ ص ٢٨٧ أشار إليه عبد القادر عوده - المرجع السابق ص ٨، ص ٩، فى حين أعزى المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل هذا التقسيم إلى الإمام الأعظم أبى حنيفة - راجع مؤلفه السابق الإشارة إليه ص ٤ والتفرقة التى أوردها بين القتل بالمسبب والقتل بالتصيب فى ص ٥، ص ٦ من ذات المرجع.

١- القتل العمد:

هو تعمد ضرب المجنى عليه في موضع أو أكثر من جسمه بألة مفرقة للأجزاء والأوصال كالسيف والمنقل من الحديد أو الخشب. واشترط بعضهم أن تكون الألة جارحة أو محددة، وهذا هو مذهب الإمام، وقال أصحابه والأئمة الثلاثة إن القتل العمد هو ضرب الأذى قصداً بما لا تطيقه بنيته كقطع كبرى من الخشب، وإنما كان استلزام السلاح المفرق أو المحدد في القتل العمد لأن فسي استعماله دلالة على قصد إزهاق الروح.

وعقوبة القتل العمد القود عيناً ولا ينقلب إلى مال إلا بالصلح، قال تعالى ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (سورة البقرة - الآية ١٧٨).

والقود هو القصاص أخذت له هذه التسمية لأن القاتل كان يقاد بحبل أو نحوه.

واتفق أهل الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من أحد دون السلطان، وإذا عفا ولى الدم فليس سلطان أن يوقع العقوبة التي يراها حتى ولو كانت قتلاً.

٢- القتل شبه العمد:

وهو أن يضرب الأذى بغير سلاح ولا آلة محددة أو مفرقة وعقوبته الدية المغلظة على العاقلة^(١) والكفارة.

(١) يقصد بالعاقلة أسرة الشخص الذي ينتمي إليهم عن طريق لا تتوسط قراباتهم فيه أنثى، والأبناء والأبناء يدخلون في العصبية على أن تظهر الأقوال في الفقه الإسلامي وهو مذهب الأئمة الأربعة خلافاً لبعض الأقوال عند الحنابلة والشافعية، فالعصبية جميعاً هم الذين يكونون في الميراث عصبية بأنفسهم يدخلون في العاقلة التي تؤدي الديات الواجبة وتقيم الدية فيقيم الأقرب فالأقرب - راجع في ذلك المستشار/ عزت حسين - المرجع السابق - ص ١٦٧.

٣- القتل الخطأ:

ويكون الخطأ في الشيء المراد إصابته بأن يقصد صيداً أو هدفاً فيصيب آدمياً، أو قنسنوة إنسان فيصيب رأسه ويقتله أو أن يسدد رمايته نحو شيء فيصيب ماراً، أو يريد إصابة زيد فيخطئه ويصيب غيره ويقتله، كل هذه صور تدخل في القتل الخطأ. والقتل الخطأ في الشريعة الإسلامية ليس فيه إثم القتل بل إثمه في ترك التحرز والتأمل وقد شرعت الكفارة لستر هذا الإثم.

٤- قتل يجري مجرى الخطأ:

ومثاله المعروف سقوط النائم على إنسان فيقتله، فالتقاتل معذور عذر المخطئ وإن كان جرمه أقل من المخطئ لأنه لم يأت من جهته فعلاً بإرادته وإنما افترضوا عنده نوعاً من عدم التحرز ألحقوه بخطأ المخطئ والقتل الخطأ وما جرى مجراه موجبها واحد هو الكفارة.

٥- القتل بالسبب^(١):

كإنسان حفر بئراً في أرض غيره أو وضع فيها حجراً فيردى إنسان في البئر أو يصطدم بالحجر ويموت فعلى الحافر أو الواضع إثم الحفر والوضع في عفار لا يملكه، وجزاؤه الدية على العاقلة وبذلك كان القتل بالسبب أخف أنواع القتل.

وجميع أنواع القتل توجب الحرمان من الإرث إذا كان الجاني بالغاً رشيداً إلا القتل بسبب فلا يحرم لعنه مباشرة الجاني للقتل كما في الأنواع الأخرى. ومن القتل ما يكون بالتسبب يريد الجاني فيه النتيجة ويسعى إليها فطعه أو تركه، وهذا هو غير القتل بالسبب الذي قلنا الإشارة إليه، إذ الجاني هنا بإرادته

(١) راجع في التفرقة بين القتل بالسبب والقتل بالتسبب - المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق ص ٥، ص ٦.

النتيجة المحرمة يصير متعدياً فمن حفر حفرة في طريق عدوه فيسقط فيها ويموت كان متعدياً ويلزم بالدية، وكذلك إذا امتنع عما يجب عليه بالشرع أو بالعقد فتلفت نفس أو مال وجبت على الممتنع الدية في النفس، وفي المال القيمة، وقد جاء عن أحمد أن رجلاً أتى أهل بيت فاستقاهم فلم يسقوه حتى مات، فأغرهم عمر الدية، وقال أحمد وأنا أقول به، وقال الإمام الدريبر وهو من أكبر علماء المذهب المالكي توفي بالقاهرة سنة ١٢٠١ هجرية - في كتاب الشرح الكبير على متن خليل ما يأتي (يضمن من ترك تخليص مستهلك (بالفتح) من نفس أو مال قدر على تخليصه بقدرته أو جاهه أو ماله. فيضمن في النفس الدية وفي المال القيمة) - والمراد بالمستهلك المعرض للهلاك^(١) ومن هنا نرى أن الشريعة الإسلامية تناولت بحث ارتكاب الجريمة العمدية بطريق سلبي، وأخذت فيه بمبدأ العقاب، وهو المبدأ الذي اختلف حوله شراح القوانين الوضعية.

أما عن الجراح والأطراف ففيها العمد والخطأ على البيان الذي مر، والقصاص فيما دون النفس مشروع بنص القرآن، ويجب فيه التماثل وتجد في كتب الفقه الإسلامي تقسيماً لأنواع الجراح والعماءات من الضرب الذي لا يترك أثراً بالجلد إلى الإصابات التي تهشم العظام، وقد أعطوا لكل نوع لفظاً اصطلاحياً كالشجة الدامية والهاشمة الخ^(٢).

(١) راجع في ذلك بحث المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية - كتبه فضيلة الإمام الشيخ/ محمد شلتوت - عضو جماعة كبار العلماء وقدم لمؤتمر القانون المقارن المنعقد بمدينة لاهاى فى أغسطس سنة ١٩٣٧ - المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق ص ٤، ص ٥، ص ٦.
(٢) الشجة من الشج أى اللقطع، والشجة الدامية هى الجرح الذى يصيب الجلد ولا يصل إلى الأنسجة، والهاشمة هى الجرح الذى يصل إلى العظم فيهشمه.

وقد تناولت أحكام الشرع حالات الدفاع الشرعى، وأمر الحاكم والحرب واعتبرتها من الأسباب التى تبيح الدم (القتل) والجرح كما هو الشأن فى القوانين الوضعية.

المبحث الثالث

عقوبات القتل العمد فى الشريعة

للقتل العمد فى الشريعة أكثر من عقوبة منها ما هو أصلى ومنها ما هو تبعى والعقوبات الأصلية هى:

١- القصاص.

٢- الدية.

٣- التعزير والكفارة على رأى والعقوبات التبعية اثنتان:

١- الحرمان من الميراث.

٢- الحرمان من الوصية^(١).

المطلب الأول

معنى القصاص ومشروعيته

القصاص لغة هو المماثلة وهو إما مأخوذ من القطع لأن المقتص يقطع من الجانى مثل ما قطع من المجنى عليه، أو من اقتصاص الأثر أى تتبعه، يقال قصصت الأثر أى تتبعته.

(١) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص ١١٣، ص ١١٤.

والقصاص شرعاً هي العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد أى مجازاة الجانى بمثل فعله وهو القتل ويستوى لتوقيع هذه العقوبة أن يكون القتل مسبوقاً بإصرار أو ترصد أو غير مسبوق بشئ (القتل إليسيط) كما يستوى أن يصحب القتل جريمة أخرى أو لا يصحبه، فالعقوبة على القتل العمد هي للقصاص فى كل حال إلا فى حالة الحراية أى عندما يقترن القتل بسرقة^(١).

مشروعية القصاص:

ثبتت مشروعية القصاص بالكتاب والمينة والإجماع أما الكتاب فمنه قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٣) وأما السنة فقد روى عن أبى هريرة قول الرسول الكريم (من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يفتدى وإما أن يقتل)^(٤).

المطلب الثاني

عقوبتا الدية والتعزير

عقوبتا الدية والتعزير كلاهما يدل عن عقوبة للقصاص إذا امتنع القصاص لسبب من الأسباب الشرعية التى تمنع القصاص فتحل عقوبة الدية مضافاً إليها

(١) والعقوبة هنا هي القتل والصلب ولكن العقوبة لا تقع على الجاني باعتباره قاتلاً متعمداً بل باعتباره محارباً أى قاطع طريق.

(٢) سورة البقرة - الآية ١٧٨.

(٣) سورة البقرة - الآية ١٧٩.

(٤) وعن أبى شريح الخزازي قال - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من أصيب بدم أو خيل - جراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث: إما أن يقتل، أو يلغى العقل، أو يعفو، فإن أراد رابعة فخذوا على يديه) رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه - راجع في ذلك - الشوكاني - نيل الأوطار ج-٧ ص ١٠، الجرائم والعقوبات فى الشريعة الإسلامية - د/ أبو الحمد أحمد موسى، د/ محمود عبد الله العكازى، د/ منصور أبو المصلح الجوهري ص ١٢٣، ص ١٢٤، ص ١٢٥.

التعزير إن رأت الهيئة التشريعية ذلك - وإذا امتنعت عقوبة الدية لسبب من الأسباب الشرعية حلت محلها عقوبة التعزير فالفرق بينهم أن عقوبة التعزير تكون أحياناً بدلاً من القصاص وتكون أحياناً بدلاً من بدل القصاص أى بدلاً من عقوبة الدية - التى هى فى الأصل بدل من عقوبة القصاص - أما عقوبة الدية فهى بدل من القصاص فقط^(١).

(١) عبد اللادر عودة - المرجع السابق ص ١١٤.

الفصل الرابع

جريمة القتل في التشريع المصري

المبحث الأول

القانون الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٥:

أصدره سعيد باشا وهو المسمى (قانون نامة سلطاني)^(١) وكان يقابل قانون العقوبات في هذا العصر، وضمنه أحكام للشرعة الإسلامية من قصاص ودية، فاحتفظ لأولياء الدم - فيه - بحق العفو طبقاً للشرعة الإسلامية، فإذا استعملوا هذا الحق أطلق سراح القاتل عند دفع الدية، إلا في حالة القتل الذي يرتكب من قطاع الطرق (عصابات البغى وللعنوان) فيعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في حالة عفو أولياء الدم أى في حالة امتناع القصاص لعفو الورثة أو للصلح (المادتان الأولى والحادية عشرة من القانون الهمايوني)^(٢).

(١) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج ٥ - ص ٦٧٨.

(٢) المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٧.

المبحث الثاني

الوضع فى الشريعات الجنائية الحديثة

(قوانين العقوبات الصادرة فى ١٨٨٣، ١٩٠٤، ١٩٣٧)

نتناول فى هذا المبحث مصدر المواد ٢٣٠ وما بعدها من قانون العقوبات فى مطلب أول وفى الثانى نتناول تقسيم جرائم القتل فى الشريعات الجنائية.

المطلب الأول

قانون العقوبات الحالى - مصدره؟ المواد ٢٣٠ عقوبات وما بعدها ليست مستمدة من الشريعة الإسلامية وإنما اقتبست من القانون الفرنسى - أثر ذلك؟

أن العقاب فى القتل صار حقاً للدولة لا يجوز التنازل عنه أو المصالحة عليه ولا تقبل الدية فيه^(١)

(١) ومع ذلك فالمادة ٧ من قانون العقوبات تنص على أن لا تفل أحكام هذا القانون فى أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الغراء وهذا النص أثر من آثار التشريع السابق على قانون العقوبات الألهى، وقد أريد به التوفيق بين أحكام القانون الوضعى وروح الشريعة الإسلامية التى كان معولاً بها من قبل ويترتب على عموم هذا النص لأثران:

الأثر الأول: أن الأفعال التى ترتكب استعمالاً لحق أقرنه الشريعة الإسلامية لا تنشأ عنها مسئولية جنائية ولو تطبق عليها فى الظاهر وصف الجريمة، كالضرب الذى يقع من الولد على والده أو من الزوج على زوجته أو من الاستاذ على تلميذه استعمالاً لحق التأديب المخول لهم شرعاً وفى حدود هذا الحق. وهو أثر يتناوله حكم المادة ٦٠ ع لى تنص على أن لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة، (على بدوى بك ج ١ ص ١٩١).

الأثر الثاني: أن تطبيق العقوبات الوضعية في جريمة وقعت لا يمنع من ترتيب له حق شخصي على هذه الجريمة بمقتضى الشريعة الإسلامية من المطالبة به واستيفائه لدى القضاء (المراجع نفسه).

ومن هذه الحقوق الشخصية حق الدية في جرائم القتل والجرح والضرب، وهو حق يسمح للمجنى عليه أو أولياء دمه أن يتفاوضوا من الجاني أو عشيرته مبلغاً من المال مقدراً شرعاً.

وقد تكون الدية عقوبة وذلك في الأحوال التي لا يجوز فيها القصاص كما في قتل الوالد ابنه عمداً وفي القتل شبه العمد وفي القتل الخطأ.

وقد تكون الدية تعويضاً باعتبارها "مالاً يؤدي في مقابلة متلف ليس بمال وهو النفس" أو ماديون النفس (المبسوط جزء ٢٦ من ٥٩)، وذلك في الحالات التي يكون فيها أدواها بدلاً من القصاص المقرر شرعاً بناء على صلح وتراض بين المجنى عليه أو ولي دمه وبين الجاني وعشيرته (على بدوي بك ج ١ ص ١٩٢).

ولم يكن قانون العقوبات الأهلي في شأن الدية بالحكم لعام ١٩٠٤ في المادة السابقة بل نص خصيصاً في المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ في نهاية باب القتل والجرح والضرب على أنه "على جميع الأحوال المبينة في هذا الباب التي تقتضي فيها الشريعة للفراغ بالدية بصير تقديرها والحكم بها شرعاً للأشخاص المارية عليهم أحكام تلك الشريعة، وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون". ولكن هذه المادة ألغيت عند تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ لا لإبطال المبدأ المقرر فيها بل "لأن ما نصت عليه هو أمر لا يحتاج إلى نص" (المذكرة الإيضاحية). ولذلك لم يتعرض للتشريع الجديد لنص المادة ٥٦ من قانون تحقيق الجنائيات الأهلي التي تنص على أنه "يكون الإجراء فيما يتعلق بالتضمنات في الأحوال التي تقتضي فيها الشريعة الإسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة، إما لا تتبع هذه الأحكام إلا في حق الأشخاص المارية عليهم".

ومن هذه الحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الإسلامية حق القصاص في جرائم القتل العمد وقطع الأطراف واتلاف الأعضاء عمداً، وهو حق شخصي لصاحب أن يتنازل عنه بطريق اللغو عن الجاني أو الصلح معه على مال أو أن يطلب باستيفائه لنفسه من الجاني. وقد ذهب بعض الشراح المصريين إلى أن القصاص لا يزال باقياً في القانون الجنائي المصري كما بقيت الدية، لأنه حق من الحقوق الشخصية التي يشملها نص المادة ٤٧، ولأن أحكام الشريعة الإسلامية كانت متبعة في المسائل الجنائية من قبل صدور التشريع الحديث في سنة ١٨٨٣ بما فيها من جود وتعازير وديات وقصاص، ولأن سكوت المشرع المصري الحديث في نصوصه عن مبدأ القصاص دون التكلم عنه بالإبقاء أو بالإلغاء مع نصه على الديات إقرار للحالة السابقة على تشريعه في هذا الشأن (راجع رسالة الدكتور على أبو هيف في الدية سنة ١٩٣٢ ص ٢٢٥ وما بعدها). ولكن روح التشريع الحديث بما قرره من عقوبات وضعية تتولاها الدولة دون الأفراد ويمارتبه من محاكم جنائية تختص بنظر الجرائم دون المحاكم الشرعية وبما

- يرجع تاريخ التشريع الجنائي الحديث في مصر إلى سنة ١٨٧٥ عندما صدرت القوانين المختلطة، وفي ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الأهلى وقانون تحقيق الجنايات الأهلى، وقد نقلا عن التشريع الفرنسى، وأخذ المشرع المصرى نصوص مواد القتل والضرب عن هذا التشريع، ورغبة من الحكومة فى سد النقص الذى أظهره العمل بهما، وإدخال النظم المستحدثة فى العلم الجنائى، فقد صدر قانون العقوبات وتحقيق الجنايات فى ١٤ فبراير ١٩٠٤، ولم يكن القانون

أخذاً من مبادئ جوهريّة تعتبر أساساً لكل تشريع جنائى ومنها مبدأ الإ عقوبة بغير نص إنما تقضى فى صورة قاطعة بذوات الإلتزام الشخصى وإلغاء حق الفصل من الوجهة العائلية ومن الوجهة النظرية جميعاً (على يدى بك ج ١ ص ١٩٤).

- على جواز الجمع بين الدية المقررة فى الشريعة الإسلامية والتعويض المقرر فى القانون المدنى؟

وقد اختلف فيما إذا كان يجوز الجمع بين الدية المقررة فى الشريعة الإسلامية والتعويض المقرر فى القانون المدنى. فذهب بعض الشراح إل أن الدية المترتبة على القتل أو على ما هو دونه هى خلاف التعويض المترتب على الضرر الناشئ عن الجريمة، إذ الدية شرعاً فى القتل هى بدل النفس وتستحق لمجرد القتل بصرف النظر عن الضرر المادى المترتب عليه، والأرض هو المال الواجب لما دون النفس؛ أما التعويض فهو بدل الضرر الناشئ عن الجريمة ولا يستحق إلا عند تحقق الضرر. ولذلك يقول هذا البعض بجواز المطالبة بالدية والتعويض بدعويين مختلفتين دعوى الدية أمام المحكم الشرعية ودعوى التعويض أمام المحاكم الأهلية (على العرابى باشا الجزء الأول طبعة سنة ١٩٤٠، رقم ٢٤٧ ص ١٨٩).

وذهب بعضهم إلى جواز المطالبة بالتعويض بعد استيفاء الدية وعدم جواز المطالبة بالدية بعد الحصول على التعويض نظراً لأن الدية تعويض ناقص لا يقابل إلا للضرر الألبى (الدكتور محمد مصطفى القللى أصول تحقيق الجنايات طبعة أولى ص ١٥٤).

وذهب فريق آخر إلى أنه لا يجوز الجمع بين الدية والتعويض إطلاقاً، لأن المشرع المصرى إذ أقر مبدأ الدية فى تشريعه نظر إليها باعتبارها تعويضاً لا عقاباً وقصد أن تحل محل التضمينات التى قررها القانون المدنى، إذا شاء صاحب الحق استيفاءها فله ذلك وإن لم يشأ فله المطالبة بالتعويض، فالدية والتعويض هما فى نظر القانون نوعان من التضمينات الخاصة وفى درجة واحدة يختار ذو الشأن ما يراه منهما أقرب إلى مصلحته والمطالبة بأحدهما معناه التنازل عن الآخر، فلا محل للجمع بينهما جزئياً أو كلياً (على يدى بك ج ١ ص ١٩٦، ص ١٩٧) وينضم المستشار/ جندى عبد الملك إلى رأى الأخير. راجع فى كل ما سبق - جندى عبد الملك - المرجع السابق ص ٦٧٩ وما بعدها.

التعديلات التي أدخلها فاققتبس بعض الأحكام من قوانين أخرى كأحكام الدفاع الشرعى عن التشريع الهندى، كما اقتبست بعض الأحكام الأخرى من تشريعات بلجيكا وإيطاليا والسودان، والملاحظ فى قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ (ومن قبله قانون للعقوبات الأهلى القديم الصادر فى سنة ١٨٨٣) أن العقاب فى القتل ضار حقاً للدولة لا يجوز التنازل عنه أو المصالحة عليه ولا تقبل الدية فيه وحتى لو قبلت فلا يترتب عليها إطلاق سراح الجانى بل تطبق عليه العقوبة المقررة قانوناً فى هذا الشأن.

وفى مايو سنة ١٩٣٧، وقعت اتفاقية مونترية بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية صاحبة الامتيازات، ونص فى الاتفاقية المذكورة على إلغاء الامتيازات (المادة الأولى منها)، وإقامة نظام انتقالى تبقى فيه المحاكم المختلطة مدة إثنى عشر عاماً تنتهى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ (المادة الثالثة) ونص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاقية على أنه [مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية] فأصبح الأجانب خاضعين لكل تشريع تسنه الحكومة المصرية، وبهذه المناسبة رأتى تعديل قانون العقوبات فصدر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (قانون العقوبات الحالى) وقد اقتبست بعض أحكامه من قانون العقوبات الإيطالى ومنزوع قانون العقوبات الفرنسى لسنة ١٩٣٤ فضلاً عما ابتكر من تعديلات.

وقد دعت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر عقب صدور هذا القانون إلى تعديل عدد كبير من نصوصه ومن ذلك القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والذى أضاف فقرة رابعة للمادة (٢٣٤) من قانون العقوبات عاقب فيها المشرع على القتل.

المطلب الثاني

تقسيم جرائم القتل في التشريع الجنائي المصري

يفرق القانون المصري - كغيره من التشريعات الجنائية الحديثة بين ثلاثة

أنواع من القتل هي:

أولاً: القتل العمد وهو أخطر الجرائم التي تقع على النفس والذي يتطلب القصد الجنائي فيه توافر نية القتل عند الجاني ويكون خطره أشد إذا اقترن بسبق الإصرار أو التردد أو ارتكب بالسلم أو اقترن بجناية أخرى أو ارتبط بجنحة. وفي هذه الحالات الأخيرة يعاقب عليه بالأعدام.

ثانياً: القتل الخطأ الذي يحدث من غير قصد ولا تعمد وإنما ينشأ عن رعونة أو إهمال أو عدم احتياط. ويعتبر جنحة.

ثالثاً: القتل العرضي الذي لا يحدث عن عمد ولا عن خطأ وإنما ينشأ عن ظروف قهرية، ومن أجل ذلك لا يعاقب عليه القانون.

وتسرى هذه التفرقة بالنسبة للجرم والضرب أيضاً.

ويفرق القانون من جهة أخرى بين القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت. فالأول هو الذي يقصد به القتل، أما الثاني فيقصد به مجرد الاعتداء لا القتل، ولكن الاعتداء يفضي إلى الموت.

وسوف تقتصر دراستنا - هنا - على القتل العمد وظروفه المشددة،

المنصوص عليها في المواد من ٢٣٠ إلى ٢٣٥ من قانون العقوبات، على نحو ما سوف يلي في الباب الثاني من هذا المؤلف.

الباب الثانى
فى القتل العمد
L'homicide Volontaire
المواد من ٢٣٠ إلى ٢٣٥ عقوبات

الفصل الأول:

فى النصوص القانونية والتعليقات والآراء الفقهية

المادة ٢٣٠:

تطبيقات الحقائقية على قانون ١٩٠٤

الآراء الفقهية:

- الظروف المشددة لجناية القتل العمد
- [القتل العمد المشدد أو الموصوف أو البشع]
- سبق الإصرار [القصد المصمم عليه]
- تعريف المشرع لسبق الإصرار [المادة ٢٣١ عقوبات].
- ١- سبق الإصرار وصف للقصد الجنائى
- ٢- نطاق تطبيق سبق الإصرار قاصر على جرائم
- الاعتداء على الحياة والإيذاء البدنى.
- نقد هذا التعريف.
- التعريف الفقهى لسبق الإصرار.
- أخذ محكمة النقض بالتعريف الفقهى
- لسبق الإصرار.
- عناصر سبق الإصرار.

أولاً: العنصر الزمنى لسبق الإصرار [التصميم السابق].

- الضابط فى تحديد العنصر الزمنى.

- اعتراض جانب من الفقه على اعتبار

العنصر الزمنى [شرط المدة] من عناصر

سبب الإصرار

- نقد هذا الرأى.

ثانياً: العنصر النفسى لسبق الإصرار [الهدوء والروية]

- مفهوم للعنصر النفسى لسبق الإصرار.

- تطبيقات قضائية.

- علة تشديد العقاب عند توافر سبق

الإصرار.

- توافر سبق الإصرار ولو كان القصد غير

محدد [أو محدد] أو كان ثمة غلط فى

شخصية المجنى عليه أو خطأ فى توجيه

الفعل.

- توافر سبق الإصرار ولو كان تنفيذ القتل

مطلقاً على شرط.

- سبق الإصرار وتعدد المتهمين.

- سبق الإصرار وصور القصد الجنائى.

أولاً: سبق الإصرار والقصد البسيط.

ثانياً: سبق الإصرار والقصد الاحتمالى.

ثالثاً: سبق الإصرار والقصد المتعدى.

رابعاً: سبق الإصرار والقصد غير المحدد.

- أثر الاستفزاز على قيام ظرف سبق الإصرار.
- عقوبة سبق الإصرار.
- بيان سبق الإصرار في الحكم وإثباته.
- تطبيقات قضائية يتوافر فيها سبق الإصرار.
- تطبيقات قضائية ينتفى فيها سبق الإصرار.

المادة ٢٣٢

الآراء الفقهية:

- تعريف الترصّد.
- علة التشديد.
- مدى توافر ظرف الترصّد مع القصد غير المحدود [أو المحدد] أو القتل المعقّى على شرط.
- العناصر المكوّنة لجريمة القتل العمد المقتترنة بظرف الترصّد (عناصر ظرف الترصّد).
- (١) توافر أركان القتل العمد.
- (٢) توافر ظرف الترصّد.
- أ - شرط زماتى.
- ب - شرط مكاتى.
- (٣) أن يكون الترصّد بقصد القتل (الرابطة الغائية).
- العلاقة بين الترصّد وسبق الإصرار.
- أ - أوجه الاتفاق.
- ب - أوجه الاختلاف.

- استقلال التردد عن الأوصاف التي تلحق
- بالقصد الجنائي.
- بيان التردد في الحكم.
- عقوبة التردد.

المادة ٢٢٣:

- تطبيقات الحقائقية على قانون سنة ١٩٠٤.
- المادة ٢١١ من قانون العقوبات الأهلى القديم الصادر سنة ١٨٨٣.

الآراء الفقهية:

- نبذة تاريخية عن القتل بالسهم فى القانون المصرى.
- أركان القتل بالسهم.

المادة ٢٢٤:

- نص المادة ١٩٨ من قانون عقوبات ١٩٠٤.
- نص المادة ٢١٣ من قانون عقوبات ١٨٨٣.
- تطبيقات الحقائقية على قانون سنة ١٩٠٤.

الآراء الفقهية:

أولاً: القتل العمد البسيط Le meurtre simple

(الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات.

ثانياً: إقتران القتل بجناية (مادة ٢٣٤/٢ عقوبات)

L'homicide volontaire accompagné d'un autre crime

- الخروج عن أحكام التعدد فى القتل المقترن بجناية.

- علة التشديد

شروط التشديد:

الشرط الأول: ارتكاب جناية قتل تامة

(الجنالية المقترن بها)

- عدم سريان ظرف الاقتران على القتل المخفف

المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ ع

- عدم جواز تطبيق عقوبة الاعدام (فى الاقتران)

على حدث تزيد سنه على السادسة عشرة ولم

يبلغ الثامنة عشرة - أساس ذلك؟ المادة ١١٢

من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.

الشرط الثانى: ارتكاب جناية أخرى (مستقلة عن القتل

ومعاقب عليها)

- كون الجناية معاقب عليها.

- استقلال الجناية عن القتل

(كون الجناية مستقلة عن القتل)

الشرط الثالث: الاقتران الزمنى (أو الرابطة الزمنية:

- تعريف الرابطة الزمنية.

- وحدة الزمان والمكان ليست بشرط لتوافر

الرابطة الزمنية.

- الرابطة الزمنية - شرط لقيام الاقتران بين

الأفعال وليس بين النتائج - أثر ذلك؟

- توافر الاقتران ولو تراخى تحقق النتيجة إلى

زمن طال أم قصر.

مثال

- لا يشترط لقيام الاقتران توافر رابطة سببيه

بين الجنايتين.

- وجوب مسؤولية الجانى عن الجنايتين.

- عقوبة القتل العمد المقترن

ثالثاً: ارتباط القتل بجناية أو جنحة:

[المادة ٢٣٤ - الفقرة الثانية - الشق الثاني منها]

Corrélation du meurtre avec un crime ou un délit

- علة التشديد.

- نطاق التشديد.

- عناصر القتل المرتبط بجناية أو جنحة

الشرط الأول:

أن يرتكب الجاني قتلًا عمدًا.

الشرط الثاني:

- الجناية أو الجنحة المرتبطة بالقتل.

- استقلال الجناية أو الجنحة عن القتل.

الشرط الثالث:

- رابطة السببية.

- وجوب بيان المحكمة رابطة السببية في الحكم

بين جريمة القتل والجناية أو الجنحة -

المرتبطة بها - مثال

- العقوبة

- تعدد الجناة.

رابعاً: القتل العمد الواقع تنقيحاً لفرض إرهابي

[الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ عقوبات]

- نص المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم

٩٧ لسنة ١٩٩٢

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢.

- تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس

الشعب.

المادة ٢٣٥

- تطبيقات الحقتية على ققون ١٩٠٤
الآراء الفقهية

حالات تعدد الجناة

- الحالة الأولى.

- الحالة الثانية

١- الصورة الأولى.

٢- الصورة الثانية.

٣- الصورة الثالثة.

٤- الصورة الرابعة

- الحالة الثالثة

الفصل الثاني:

فى القتل العمد بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

الفصل الثالث:

فى المبادئ القضائية

الفصل الرابع:

مبادئ الطب الشرعى

الفصل الخامس:

فى التوصيفات القانونية [القيود والأوصاف]

الفصل الأول فى النصوص القانونية والتعليقات

المادة ٢٣٠

كل من قتل نفساً مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام.
[هى المادة ١٩٤ من قانون العقوبات الأهلى الصادر سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات الأهلى القديم الصادر سنة ١٨٨٣ والمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الفرنسى]

- المادة ١٩٤ من قانون العقوبات الأهلى الصادر سنة ١٩٠٤
[كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام]
- هذا النص مطابق لنص المادة رقم ٢٣٠ من قانون العقوبات الحالى.

تعليقات الحقتانية على قانون سنة ١٩٠٤^(١):

المادة ١٩٤ [المادة ٢٠٨ القديمة]^(٢) - الألفاظ الواردة فى هذه المادة وهى "حسب الأصول المقررة فى هذا القانون" ما كان يظهر لها معنى فأهملت.

(١) تبدو أهمية تطبيقات الحقتانية على قانون العقوبات الأهلى المصرى الصادر فى سنة ١٩٠٤ بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٠٤، فى أن المنكرة الإيضاحية لقانون العقوبات الحالى الصادر بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لم تتناول فى تعليقاتها إلا المواد التى استحدثت أو عجلت فى مشروع هذا القانون، أما باقى مواد هذا القانون فقد نقلت من قانون عقوبات ١٩٠٤ - كما هى دون تعديل - ومن ثم كان لتطبيقات الحقتانية على القانون الأخير أهمية بالغة فى بيان غرض الشارع من وضع نصوص هذا القانون التى نقلت إلى قانون العقوبات الحالى دون أن تمتد لها يد التعديل.

(٢) يقصد بالمواد القديمة فى تطبيقات الحقتانية مواد قانون العقوبات الأهلى المصرى الصادر فى سنة ١٨٨٣ بمقتضى أمر عال من خديوى مصر - فى هذا الوقت - ولذى ألغى بصنور قانون عقوبات ١٩٠٤، ويعد قانون عقوبات ١٨٨٣ أول مدونة عقابية مصرية حديثة، إستمدت أحكامها من قانون

- المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات الأهلئ القديم الصادر سنة ١٨٨٣ .
[كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو التردد يعاقب بالقتل بحسب
الأصول المقررة فى هذا القانون]

المادة ٢٣١

الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جنائية يكون
غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه .
سواء كان ذلك القصد مطلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

[مطابقة للمادة ١٩٥ من قانون العقوبات الأهلئ الصادر سنة

١٩٠٤ ، والمادة ٢٠٩ من قانون العقوبات الأهلئ الصادر سنة

١٨٨٣ والمادة ٣٩٧ من قانون العقوبات الفرنسى]

العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٨١٠ ومن الجدير بالذكر أن للقانون الأخير أنقى بصدر قانون
العقوبات الفرنسى الجديد فى عام ١٩٩٢ والذي بدأ سريته اعتباراً من أول مارس ١٩٩٤ ، ومواد
قانون العقوبات الفرنسى المقابلة لنصوص قانون العقوبات المصرى ، والمنوه عنها فى تعليقاتنا الواردة
فى هذا المؤلف هى مواد قانون العقوبات الفرنسى المنقضى والتي كانت مصدراً لتشريعنا .

الآراء الفقهية:

الظروف المشددة لجناية القتل العمد

[القتل العمد المشدد أو الموصوف^(١) أو البشع^(٢)]

Len meurtres accompagnes de circonstances aggravants

- نص المشرع على تشديد العقوبة في جناية القتل العمد إذا توافر أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٢٣١ حتى ٢٣٤/١ والمادة ٢٥١ مكرراً من قانون العقوبات، وهذه الظروف منها ما هو شخصي يتعلق بشخص الجاني فلا

(١) القتل العمد الموصوف وصف يطلقه الفقه على القتل العمد المشدد، تمييزاً له عن القتل العمد البسيط الذي لا يتوافر له أي من الظروف المشددة للقتل. -

(٢) التعبير للكثور/ رمسيس بهنام إذ يعتبر القتل بشعاً في حالة توافر أي من الظروف المشددة للقتل العمد المنصوص عليها في المواد من ٢٣٠ حتى ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات د/ رمسيس بهنام - قانون العقوبات - جرائم القسم الخاص - طبعة ٢٠٠٥ ص ٨١٧ وما بعدها فيقول:

تتفرق القوانين عادة بين قتل عادي وبين قتل بشع، فتقرر للثاني عقاباً أشد من ذلك الذي تعاقب به الأول، والقتل العادي Meurtre بالفرنسية، Omicidio بالإيطالية، Homicide بالإنجليزية، Totschlag بالألمانية، تنفك القوانين على عناصره المشتركة بينه وبين القتل البشع، وإنما توجد بينهما الفوارق فيما يتعلق بتحديد وجه البشاعة التي تبرر نعت القتل بأنه بشع assassinat بالفرنسية و assassinio بالإيطالية و murder بالإنجليزية و Mord بالألمانية

فمثلاً، بينما يعتبر القتل بشعاً إذا صاحبه سبق الإصرار، طبقاً للقانون المصري، يجز القانون السويسري استبعاد وصف البشاعة عنه رغم توافر سبق الإصرار، متى كانت مقدماته وبواعثه العاطفية تنفي عن القاتل إبه على درجة خاصة من الفساد أو الخطورة [م ١١٢] سويسري. وبينما القتل بناء على إشارة بالقول أو بالفعل، تزول عنه الصفة البشعة تبعاً لانقضاء سبق الإصرار، حسب القانون المصري، يبقى عليه للقانون الإنجليزي صفة البشاعة، إذا لم يكن مثل ذلك القول أو الفعل بالغاً في الجسامة حداً يفقد الرجل العادي قوة ضبطه لنفسه 3. [The Homicide Act, 1957, section 3].

يسرى إلا على من توافرت في حقه من المساهمين [كظرف سبق الإصرار]، ومنها ما هو عيني أو موضوعي يتعلق بالجريمة [كظرف التردد] ويسرى على سائر المساهمين فيها علموا بها أو لم يعلموا ويمكن أن ترد هذه الظروف إلى الأنواع الآتية:

أولاً: التشديد الذي يرجع إلى نفسية الجاني وقصده، سبق الإصرار [المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات].

ثانياً: التشديد الذي يتعلق بكيفية تنفيذ القتل، ويندرج في هذا النوع التردد [المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات]، واستعمال السم في القتل [المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات].

ثالثاً: التشديد الذي يرجع إلى اقتران القتل بجناية [٢٣٤ من قانون العقوبات، الفقرة الثانية].

رابعاً: التشديد الذي يقوم على ارتباط القتل بجناية أو جنحة [المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، الفقرة الثانية].

خامساً: التشديد الذي يرجع إلى صفة المجنى عليه، وهو القتل الذي يقع على جريح حرب [المادة ٢٥١ مكرراً من قانون العقوبات].

وسوف نتناول كل ظرف من الظروف المشددة للقتل العمد، كلاً على حده، في موضعه وسوف نبدأ بظرف سبق الإصرار المنصوص عليه في المادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

سبق الإصرار [La préméditation عليه]

- تعريف المشرع لسبق الإصرار [المادة ٢٣١ عقوبات]:

عرفت المادة ٢٣١ عقوبات سبق الإصرار بقولها أن [الإصرار الممايق هو القصد المصمم عليه قبل ارتكاب الفعل لإرتكاب جنحة أو جنائية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط] ويبين من هذا النص ما يلى:

١- أن سبق الإصرار وصف للقصد الجنائي:

- أن سبق الإصرار مرتبط بالقصد الجنائي أى إرادة تحقيق السلوك الإجرامى والنتيجة المترتبة عليه مع العلم بالعناصر المكونة لها ولكنه ليس هو القصد الجنائي ذاته وإنما هو صورة من صور تطبيق هذا القصد فهو يتصل بدرجة جسامته القصد الجنائي وتدرجه^(١)، أى أنه قصد مشدد لأنه يظهر مدى تغل للنشاط الذهني في إرادة الفاعل فالعمل الإداري يمر بمراحل متعددة فإذا باشر الفاعل نشاطه الإجرامى عند مرحلة الغضب، كان قصده بسيطاً، أما إذا تجاوز ذلك إلى مرحلة التصميم، فأصر على الجريمة ونفذها بعد هدوء وروية، كان قصده مشدداً لأنه مقرون بمسبق الإصرار^{(٢) (٣)}

(١) د/ ملوم سلامة قاتون العقوبات، القسم الخاص - ج٢ - طبعة ١٩٨٢ / ١٩٨٣ - ص ٤٥.

(٢) د/ عمر الشريف - درجات القصد الجنائي - رسالة دكتوراه - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - ص ٣٨١، ٣٨٢.

(٣) اكتبس للفقه الجنائي عناصر العمل الإداري كما حددها علماء النفس لدراسة الحالة النفسية للمجرم ودراسة قصده الجنائي أيضاً باعتبار أن هذا القصد هو الذي جعله يتعد ارتكاب جريمته الصدية بناء على الإرادة الحرة لديه أو حرية الاختيار مما يبرر اعتباره مسؤولاً جنائياً على تلك الجريمة وتوقيع

فالقصد الجنائي يتدرج من قصد الانفعال إلى القصد العادي الذي يتسم بالتفكير السريع ثم إلى سبق الإصرار الذي يتطلب قدراً أكبر عن التفكير والتدبر في تنفيذ المشروع الإجرامي، أى تفكير معتد من حيث الزمن.

٢- نطاق تطبيق سبق الإصرار قاصر على جرائم الاعتداء على الحياة والإيذاء البدني:

- إن قول النص "جنحة أو جنائية" يدل على أن تعريف سبق الإصرار في نص تلك المادة هو تعريف عام يشمل - أيضاً - جرائم الضرب والجرح وإعطاء مواد ضارة، مع ملاحظة أن المشرع لم يجعل سبق الإصرار ظرفاً مشدداً إلا في جرائم الإعتداء على الأرواح والأجسام، كجنائية القتل [م ٢٣٠] وجنائية الضرب المفضى إلى الموت [ع ٣٣٦] والعاهة المستديمة [م ٢٤٠ع] وجرائم الضرب البسيط [المادتان ٢٤١، ٢٤٢ع] وإعطاء مواد ضارة ينشأ عنها مرض أو عجز وقتى [م ٢٦٥ع]، دون غيرها من الجرائم.

الطوبى عليه، وعناصر العمل الإرادى أربعة هي كما يلي: [١] للفكرة L'idée والباعث والذي يتمثل في الإحساس بالرغبة في إشباع حلجة نفسية أو عضوية معينة وتصور وسائل السلوك المختلفة المتاحة لإشباع هذه الحلجة. [٢] المداولة أو الموازنة La délibération فيقوم الإنسان بعملية تقييم للفكرة التي استلهمها ويقوم بمنافستها داخل ذهنه ودراسة كافة الوسائل والملايسات التي يمكن أن تصادف عملية تنفيذ الفكرة والعوامل التي تحبذ الإقدام على إحدى هذه الوسائل والإحجام عن غيرها. [٣] القرار La décision في هذه المرحلة يحسم الإنسان مرحلة المداولة بقبول قرار معين ألا وهو قبوله بالعمل الذي يريد القيام به، وبالنسبة للجنائي يكون القرار هو إقدامه على ارتكاب جريمته، وهذا القرار له طبيعة الحكم القضائي، لأن هذا الأخير غالباً ما يأتى نتيجة مداولته ويمهد اتخاذ القرار إلى الوصول إلى المرحلة الرابعة والأخيرة وهي التنفيذ ولذلك فهو قرار ناتج عن وعي وإدراك. [٤] التنفيذ Exécution أى تنفيذ العمد الإرادى مادياً وفي هذه المرحلة الأخيرة تظهر خطورة العمل الإرادى إذا كان عملاً إجرامياً، إذ يتخذ العمل الإرادى مظهراً خارجياً يثبت حركات عضوية يقوم بها الجسم بطريقة إرادية تؤثر في الواقع الخارجى مما يؤدى إلى وقوع الجريمة كتفويض فكرة القتل العمد بإطلاق النار على المجنى عليه ومن ثم تعد مرحلة التنفيذ ترجمة مجسدة للقرار الذى سبق اتخاذه في المرحلة السابقة /د/ عمر الشريف - المرجع السابق من ص ٨ حتى ص ١٣]

نقد هذا التعريف:

انتقد أغلب الفقهاء^(١) تعريف المشرع لسبق الإصرار الوارد في المادة ٢٣١ لأنه لم يأت في هذا التعريف بجديد عما هو مستفاد من المعنى اللغوي لعبارة "سبق الإصرار"^(٢)، إذ اعتنى المشرع بعنصر الزمن أو المدة فقط دون التعرض لعنصر الهدؤ والروية في التفكير لدى الجاني، وهو العنصر الأهم والمميز لسبق الإصرار بل إن عنصر الزمن متفرع عنه. إذ اقتصر المشرع على بيان أن سبق الإصرار يقتضى أن يكون تصميم الجاني على ارتكاب الجريمة قد سبق إقدامه عليها، ولكن لم يبرز العنصر الأساسي لسبق الإصرار، وهو هدوء الجاني في تفكيره وتخلصه من الانفعالات القوية التى تجعله غير مسيطر على نفسه^(٣).

التعريف الفقهي لسبق الإصرار:

١- يعرف الفقه سبق الإصرار بأنه هو التفكير الهادئ في الجريمة قبل التصميم عليها وتنفيذها، فهو يعنى أن فكرة الجريمة قد خطرت للجاني قبل أن

(١) تأثير التعريفات التى يضمها المشرع اعترض الفقه على أساس أن وظيفة المشرع تختلف عن وظيفة المفسر ولذلك يجب أن يترك التعريف للفقه، ومنهم من اعتبر أن تعريف المشرع لسبق الإصرار كان عبارة عن تعريف الماء - بعد الجهد - بالماء. د/ محمد إبراهيم زيد - قانون العقوبات المقارن - طبعة ١٩٧٤ ص ٩٨. وكان يتعين على المشرع أن يتجاوز عن إيراد هذا التعريف، إذ أن التعريف هو من عمل الفقيه والقاضى وليس من عمل المشرع الذى إن وقع فى خطأ ترتبت عليه آثار أشد جسامة منها فى حالة إذا ما وقع الخطأ من الفقيه أو القاضى إذ يمكن التحول عنه فى الحالة الأخيرة.

[د. عبد الستار الجمبلى - المرجع السابق ص ٢٢٨]

(٢) د/ محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ٢١٦.

(٣) د/ محمود نجيب حسنى - دروس فى قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٧٠ ص ٢١٩.

ينفذها بوقت كاف أتيح له فيه أن يفكر بهدوء وسيطرة على نفسه وأن ينتهي إلى التصميم على ارتكابها بعد تقليب الأمر على وجوهه المختلفة^(١).

٢- ويعرفه البعض بأنه تلك الحالة النفسية التي تعتري الجاني وتجعله يصمم على ارتكاب جريمته العمدية. ولذلك فإن سبق الإصرار يسبق الفعل الإجرامي، ويتطلب فترة زمنية معقولة بين اتخاذ القرار بارتكاب الجريمة وبين تنفيذها، هذه الفترة الزمنية تسمح للجاني بمراجعة نفسه وبإعادة التفكير في مشروعه الإجرامي بين الإقدام عليه أو الإحجام عنه، فهو قصد جنائي اتبحت لصاحبه فرصة العدول عنه دون جدوى. فقد أصر الجاني في النهاية على ارتكاب جريمته. لذلك اعتبره القانون ظرفاً مشدداً لأنه يعبر عن درجة جسامه القصد الجنائي وعن خطورة إجرامية كامنة في نفس الجاني مستفادة من رفضه للبواعث المانعة من ارتكاب الجريمة وإصراره على تلك البواعث الدافعة عليها^(٢).

فالمستفاد من مصطلح سبق الإصرار أن القصد الجنائي قد تكون بالفعل لدى الجاني واكتملت كافة أركانه وعناصره اللازمة دون أن يكون هناك أى تأثير لسبق الإصرار على هذا للتكوين، ثم يأتي بعد ذلك دور سبق الإصرار وتكوين عناصره التي لا تعد إلا نوعاً من التشديد والتكثيف لهذا القصد. فقد استخدم الجاني الفترة الزمنية ما بين تكوين قصده الجنائي وبين تنفيذه للجريمة للإعداد لها إعداداً

(١) د/ محمود نجيب حسنى - الإعتداء على الحياة في التشريعات الجنائية العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - طبعة ١٩٧٩ - ص ٩٧.

(٢) د/ مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٣١٤ - وفي هذا المعنى د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - الإعتداء على الحياة في التشريعات العربية - ص ٨٧، ٨٨، د/ محمد زكى أبو علم - قانون العقوبات - القسم للعالم - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٨٦ ص ٢٧٣، د/ يسر أنور على - شرح قانون العقوبات - أصول النظرية العامة - دار النهضة العربية - ج ٢ - ١٩٨٦ ص ٣٢٢، د/ على راشد، القانون الجنائي - المنخل وأصول النظرية العامة - دار النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٩٧٤ - ص ٣٦٦.

سليماً وفي تثبیت قصده الجنائي، بدلاً من أن يعدل عن هذا الموقف مما ينبئ عن خطورة صاحب هذا القصد^(١).

٣- ويعرفه بعض الفقه بالقصد الكثيف ويراد به ذلك القصد الذي لم يكن وليد انفعال أو غضب عرضي وإنما كان موضوع تصميم وإصرار ولذا يسمى بالقصد مع سبق الإصرار تمييزاً له عن القصد الناتج عن انفعال عرضي والمسمى بالقصد البسيط والذي يشأ عن جريمة إنفعالية وينتهي صاحب هذا الرأي إلى أن القصد الكثيف أو سبق الإصرار هو قصد أتاحت لصاحبه فرصة العدول عنه بدون جدوى فيصمم على هذا القصد ويقدم على إقرار جريمته^(٢).

- ويبين من التعريف الفقهي لسبق الإصرار أنه يلزم لقيامه - بالإضافة لتوافر عناصر القصد الجنائي - توافر عنصرين آخرين: العنصر الأول عنصر زمني والثاني عنصر نفسي [يطلق عليهما البعض شرطاً المدة والهدوء والروية في التفكير].

(١) د/ عمر الشريف - المرجع السابق - ص ٣٧٦.

(٢) د/ رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي - منشأة المعارف بالإسكندرية - الطبعة الثالثة ١٩٩٧ ص ٨٩٦، ص ٨٩٨، ويلاحظ أن جانباً من الفقهاء المصريين للدارسين للفقه الإيطالي يستخدمون مصطلح الخطيئة أو "الإثئاب" بمعنى العام كمرادفين للدلالة على الركن المعنوي للجريمة بصورة الثلاث: القصد، والقصد المتجاوز، والخطأ [د/ عبد الفتاح الصيفي - حق الدولة في العقاب - الطبعة الثانية - ١٩٨٥ هامش ص ٢٤، د/ محمد إبراهيم زيد - قانون العقوبات المقارن - طبعة ١٩٧٤ ص ٩٨] وترتيباً على ذلك يرى بعضهم أنه بتحليل المادة ٢٣١ من قانون العقوبات المصري نجد أن سبق الإصرار ينتمي إلى نظرية الخطأ بمعنى العام أو الإثئاب [الركن المعنوي للجريمة] وعلى ذلك فإن سبق الإصرار ما هو إلا قصد كثيف *dolo intensive* يصل فيه العلم إلى مرتبة اليقين، كما تصل فيه الإرادة إلى عقد العزم والتصميم، وعلى هذا يعتد تجاه سبق الإصرار بعامل الزمن [للكثافة] حتى يمكن التفرقة بينه وبين القصد الجنائي البسيط. [د/ جلال ثروت - نظم القسم الخاص - الجزء الأول - ١٩٧١ ص ٢٤٠].

٢- أخذ محكمة النقض بالتعريف الفقهي لسبق الإصرار:

أخذت محكمة النقض بالتعريف الفقهي لسبق الإصرار فى الكثير من أحكامها وفى حكم حديث لها قضت بأن:

[سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره. وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراض قيامه]^(١).

ومن ذلك ما قضت به بأن [مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية].

"نقض جلسة ١٩٥١/٤/٩ - مجموعة أحكام النقض - س ١ - رقم ٣٤١ - ص ٩٢٣ -
كما قضت بأن [سبق الإصرار يستلزم حتماً أن يكون الجانى قد أتم تفكيره وعزمه فى هدوء يسمح بترديد الفكر بين الإقدام والإحجام]

"نقض جلسة ١٩٣٠/١١/٦ - عباس فضلى - عماد المراجع فى نصوص ومبادئ قانون العقوبات للمصرى - ص ٤٢٧"

عناصر سبق الإصرار [القصد المصمم عليه]

يتوافر فى القصد المصمم عليه أو سبق الإصرار كما هو متعارف على تسميته نفس العناصر المتوافرة أصلاً فى القصد الجنائى. أى عنصرى العلم والإرادة. فهما متوافران فى حالة القصد المصمم عليه وينفس التفاصيل التى ذكرناها سابقاً. إلا أن سبق الإصرار يتطلب بالإضافة إلى توافر عناصر القصد الجنائى توافر عنصرين آخرين: العنصر الأول خاص بمرور فترة زمنية بين

(١) الطعن رقم ٣٤١٥٠ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ١١ يونية ٢٠٠٨ - غير منشور.

اكتمال القصد الجنائي وبين التنفيذ، والعنصر الثانى توافر الهدوء والروية فى التفكير من قبل الجانى، ويطلق عليهما للبعض عنصرا التصميم السابق وهذوء البال.

وتلك العناصر هى التى جعلت من القصد المصمم عليه قصداً مشدداً. فسبق الإصرار لا يعد فى حد ذاته قصداً جنائياً منفرداً، فلا قيمة له من الناحية القانونية بدون توافر القصد الجنائى أصلاً، فلا بد من توافر القصد الجنائى بكل تفاصيله بدءاً ثم يتشدد هذا القصد بعد ذلك نتيجة إصرار وتصميم الجانى على تنفيذ الجريمة. ومن هنا جاء الارتباط بين سبق الإصرار وبين القصد الجنائى^(١). ولهذا فقد قيل أن سبق الإصرار صفة تلحق بالقصد الجنائى تؤدي إلى تشديده وهذا ما يفسر اعتباره دائماً أحد الظروف المشددة فى الجريمة. فظروف الجريمة عبارة عن عناصر إضافية تقتضى بطبيعة الحال وجود العناصر الضرورية التى تتكون منها الجريمة^(٢).

وفيما يلى بيان عنصرى سبق الإصرار.

أولاً: العنصر الزمنى لسبق الإصرار [التصميم السابق]:

١- يقوم سبق الإصرار على عنصرين: عنصر زمنى يقتضى أن يكون التفكير فى الجريمة قد سبق الاقدام على تنفيذها بوقت كاف، وعنصر نفسى هو حالة الهدوء والسيطرة على النفس التى يجب أن تتوفر للجانى حينما يفكر فى

(١) د/ عمر الشريف - المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٢) د/ أمال عبد الرحيم عثمان - النموذج القانونى للجريمة - مقال فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة عين شمس - يناير ١٩٧٢ - ص ٢٦١، د/ جلال ثروت نظرية الجريمة المتعدية قصد الجانى فى القانون المصرى والمقارن - ١٩٨٦ - ص ٥٨٩.

ارتكاب الجريمة بحيث يتاح له أن يقلب الأمر على وجوهه المختلفة^(١). حتى ينتهى أخيراً إلى التصميم على ارتكابها.

٢- والعنصر الزمنى أو شرط المدة فى سبى الإصرار يقتضى مضى فترة من الزمن بين العزم على ارتكاب الجريمة وبين تنفيذها طالأت أم قصرت وهو ما عنته المادة ٢٣١ عقوبات بقولها [الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل] وعنصر الزمن أو المدة له دوران الأول هو الفصل بين تمام القصد الجنائى وتكوين سبى الإصرار نفسه، وبين تكوين سبى الإصرار وتنفيذ الجريمة، والثانى: السماح للجانى - خلال هذه المدة - بأن يفكر بهدوء وتروى^(٢) قبل البدء فى تنفيذ جريمته [مرحلة الشروع فيها] فالعنصر الزمنى غير كاف - فى حد ذاته - لقيام سبى الإصرار^(٣)، وإنما هو متطلب من أجل توافر العنصر النفسى [المعنوى] له ذلك أن للتفكير الهادئ يستغرق زمناً، فهو غير متصور إذا صمم المتهم على جريمته ونفذها بمجرد أن خطرت له فكرتها فإذا ثبت مضى فترة من الزمن بين التفكير فى الجريمة والتصميم عليها وتنفيذها، ولكن ثبت كذلك أنه لم يتوافر خلال هذا الوقت. الهدوء فى التفكير والسيطرة على النفس فإن سبى الإصرار لا يتوافر بذلك، وقد عبرت محكمة النقض عن ذلك فى قولها "إن مناط قيام سبى الإصرار هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية"^(٤) ويترتب على ذلك أن "الجانى الذى يقارف الفعل منفوعاً بعامل الغضب والإنفعال يعد مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبى إصرار"^(٥).

(١) د/ محمود نجيب حسنى - الاعتداء على الحياة فى التشريعات الجنائية العربية - مرجع سابق - ص ٩٨.

(٢) د/ عمر الشريف - المرجع السابق - ص ٣٨٩.

(٣) د/ محمود نجيب حسنى - الاعتداء على الحياة - المرجع السابق ص ٩٨.

(٤) نقض ١٩٥١/٤/٩ - مجموعة أحكام النقض - س ١ - رقم ٣٤١ - ص ٩٢٣.

(٥) نقض جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر جـ - ص ٢٦٣.

- الضابط في تحديد العنصر الزمني:

- قد تتضائل أهمية العنصر الزمني إذا اقتضت المحكمة بجهود التفكير على الرغم من قصر الزمن الذي فصل بين فكرة الجريمة والتصميم عليها ثم تنفيذها، ويعنى ذلك أن الضابط في تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لتوافر سبق الإصرار ليس بطولها أو قصرها وإنما هو بصلاحيتهما - بالنظر إلى ظروف كل واقعة - في إنهاء حالة الإنفعال والغضب لدى الجاني وبدء التفكير الهادئ المتروى لديه قبل تنفيذ الجريمة^(١).

- وقد أخذت محكمة النقض بهذا الضابط في أحكامها فقضت بأنه:

ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بيمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتبكير، فما دلم الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً^(٢).

وفي حكم آخر قضت:

لإن سبق الإصرار هو التروى الكافي لدى المتهم في الجريمة قبل إقدامه على مقارفتها بصرف النظر عن مقدار الوقت الذي حصل فيه هذا التروى فإذا مرت بضع ساعات والمتهم يفكر في أمر جريمته ويعمل على جمع عشيروته وإعداد عنته في سبيل مقارفتها فإنه يصح في العقل أن يؤخذ منه أنه كان هائناً مصراً ولم يكن في حالة اضطراب وثورة فكرية ينتفى معها حتماً أنه كان مصراً على جريمته قبل ارتكابها^(٣).

(١) في هذا المعنى د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٩٩.

(٢) نقض جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٨ - ص ٥١٠.

(٣) نقض جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٨ - المجموعة الرسمية، س ٤٢ - رقم ٩٢.

وقضت بأن:

إظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه^(١).

والمستفاد من أحكام النقض سالفة الذكر أن عنصر الزمن لا يمكن تحديده بمدة معينة، والقانون إذا كان قد تطلبه فهو لم يتطلبه لذاته، وإنما يعطى فرصة تامة لتوافر عنصر الهدوء والتفكير والتروى لدى الجاني، والسبب فى ذلك أن هدوء النفس يحتاج لمضى فترة من الزمن كى يتم هذا التفكير المتروى بالإضافة إلى أن عنصر الزمن هام للفصل بين تمام القصد وتكوين سبق الإصرار نفسه، فلا يتكون الإثنان معاً، فالقصد الجنائى يتكون أولاً ثم يبدأ سبق الإصرار فى التكوين خلال الفترة الزمنية ما بين انتهاء تكون القصد الجنائى وقبل البدء فى تنفيذ الجريمة بواسطة الفعل المادى، وفى هذه الفترة الزمنية يحدث التفكير الهادئ المتروى ويتم التحضير للجريمة بإعداد الوسائل المناسبة لتنفيذها^(٢).

١- اعتراض جانب من الفقه على اعتبار العنصر الزمنى [شرط المدة] من عناصر سبق الإصرار:

يذهب الدكتور/ رمسيس بهنام إلى أن عنصر الزمن والإعداد السابق للوسيلة ليس بلزماً لوجود سبق الإصرار فقد يتحقق سبق الإصرار رغم أنه لم يمض زمن محسوس بين نشأة النية الإجرامية وبين الإقدام على تنفيذها، وذلك إذا تصدى وسيط خير ليمنع الجاني من تنفيذ مقصده دون أن يستجيب لدعوته، أو إذا استعطف المجنى عليه الجاني بغير أن يعيره الجاني عطفاً، وقد يتوافر سبق الإصرار كذلك

(١) نقض جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ الطعن رقم ٢٤٢١ س ٢ فى مشار إليه فى مرجع المستشار/ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الخامس - بند ٧٤ - ص ٧٢٥.

(٢) د/ عمر الشريف - المرجع السابق - ص ٣٨٩.

بدون إعداد سابق للوسيلة، كما إذا صمم الجاني على قصده الإجرامى وأقدم على تنفيذه بوسائل تصادف فى تلك اللحظة أن وجدها فى متناول يده.

نقد هذا الرأى:

وهذا الرأى وإن كان يصدق بالنسبة للإعداد السابق للوسيلة والتي لا تعد من عناصر سبق الإصرار إلا أنه لا يصدق بالنسبة لعنصر الزمن [شرط المدة] والذى يعد عنصراً لازماً لظهور العنصر الثانى من عناصر سبق الإصرار وهو المتعلق بالتفكير الهادئ المتروى قيل تنفيذ الجريمة وقبلاً يلى بيان ذلك:

١- إن الفقيه الكبير قد تناول سبق الإصرار بالشرح تحت عنوان [كثافة القصد]^(١) مقررأ أن القصد الكثيف هو ذلك القصد الذى يكون موضوع تصميم وإصرار، ولذا يسمى بالقصد مع سبق الإصرار، تمييزاً له عن القصد الناتج عن إنفعال عرضى والمسمى بالقصد البسيط، ولا شك أن إنكار الفقيه الكبير أى دور للعنصر الزمنى [شرط المدة] فى سبق الإصرار، يتعارض مع مفهوم القصد الكثيف فى فقه المدرسة الإيطالية التى ينتمى إليها، والتى تقرر أن سبق الإصرار ما هو إلا قصد كثيف Dolo intensive يصل فيه العلم إلى مرتبة اليقين كما تصل إرادة الجاني فيه إلى حد العزم والتصميم، وعلى هذا يعتد تجاه سبق الإصرار - فى هذه المدرسة - بعامل الزمن [الكثافة] حتى يمكن التفرقة بينه وبين القصد الجنائى^(٢) البسيط [الغير مشدد].

ومن هنا يكون لعنصر الزمن قيمته فى تكوين سبق الإصرار ونضوجه فى ذهن الجاني، فالقصد الجنائى فى آلة سبق الإصرار هو قصد أكثر بعيداً فى الزمن

(١) د/ رمسيس بهنام - لنظرية لعلمة للقانون الجنائى - منشأة دار المعارف، طبعة ١٩٩٧ - ص ٨٩٦، ص ٨٩٧.

(٢) د/ محمد إبراهيم زيد - قانون العقوبات المقارن - القسم الخاص - ١٩٧٤ - ص ٩٩.

أى قصد مصمم عليه فهو قصد قد نضج واختمر فى ذهن الجانى مما يدل على كثافة هذا القصد [إلتصميم المستمر عليه] وينبأ بذلك عن خطورة هذا الجانى ويختلف - بذلك - عن القصد البسيط [الغير مشدد] الذى يكون وليد انفعال مفاجئ أو نتيجة رد فعل تلقائى من قبل الجانى.

٢- أن المشرع المصرى فى المادة ٢٣١ قد عرف سبق الإصرار بأنه القصد المصمم عليه قبل ارتكاب جنحة أو جناية ويلاحظ من هذا النص أنه قد عني باستظهار أن هذا القصد المصمم عليه من قبل الجانى لا بد وأن يكون قبل ارتكاب الفعل المادى وبعد تكوين القصد الجنائى لديه [ركن العمد] ثم يأتى - بعد ذلك - دور سبق الإصرار بالتصميم على هذا القصد، قبل تنفيذ الجريمة بمدة طالت أم قصرت، إذ يستخدم الجانى للفترة الزمنية ما بين تكوين قصده الجنائى وبين تنفيذ الجريمة للإعداد لها فى هدوء وروية مما يدل على خطورة إجرامية كامنة فى نفسه مستفادة من رفضه للبواعث المانعة من ارتكاب الجريمة وإصراره على تلك البواعث الدافعة إليها^(١).

٣- ومع تسليمنا بأن العنصر النفسى [الهدوء والروية] أهم من العنصر الزمنى فى تكوين سبق الإصرار لأن علة تشديد العقوبة فيه ترجع إلى اعتبارات متعلقة بالعنصر النفسى، إلا أن أهمية عنصر الزمن تبدو فى دورين. الأول: الفصل بين انتهاء توافر القصد الجنائى وبين تنفيذ الجريمة على التفصيل السالف بيانه. والثانى: أنه يسمح للجانى - خلاله - أن يفكر بهدوء وتروى قبل تنفيذ جريمته.

(١) يمر القصد الجنائى فى حالة توافر سبق الإصرار بمراحل متعددة:

فهناك أولاً فكرة الجريمة وهى عبارة عن الرغبة فى تحقيق هدف معين وهو القتل، ويعقب ذلك مرحلة الموازنة النفسية [المدولة] المتمثلة فى تقييم العوامل الدافعة إلى الجريمة، والعوامل المانعة لها، فإذا ما تغلبت العوامل الدافعة على المانعة وجد قرار تنفيذ الجريمة، ويبدأ سبق الإصرار فى الاحتساب. من وقت اتخاذ هذا القرار مع المحافظة على استمراريته والتصميم عليه حتى ينتهى بمرحلة التنفيذ الفعلى للجريمة أو البدء فى تنفيذها وفقاً لمعيار الشروع.

٤- أن المثل الذي ساقه الفقيه الكبير للتدليل على عدم لزوم العنصر الزمني لقيام سبق الإصرار، قد لا يتوافر به سبق الإصرار، فمجرد تصدى وسيط خير لمنع الجاني من تنفيذ مقصده دون أن يستجيب لدعوته، ليس من شأنه أن يقوم به هذا الطرف المشدد حتماً، إذا كان الجاني قد قارف القتل مدفوعاً بعامل الغضب والانفعال، فيعد - في هذه الحالة - مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق إصرار، لأن مجرد تدخل هذا الوسيط لا يكفي في حد ذاته لإزالة تأثير هذا الغضب عن الجاني، إذ أن مناط قيام سبق الإصرار على النحو المقرر فقهاً وقضاءً هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية.

- وفصل القول أننا لا نقر الفقيه الكبير فيما ذهب إليه للأسباب التي سبقنا آفاً.

ثانياً: العنصر النفسي [المعنوي] لسبق الإصرار [الهدوء والروية]:

- كما سبق وأن ذكرنا فإن المادة ٢٣١ من قانون العقوبات المصري لم تنص صراحة على العنصر النفسي عند تعريفها لسبق الإصرار، وكذلك الحال في قانون العقوبات الفرنسي حيث لم تنص على ذلك المادة ٢٩٧ منه^(١) والتي كانت مصدراً

(١) نص المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات الفرنسي الملغى مطابق لنص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات وقد زاد قانون العقوبات المصري عبارة [جنحة أو جنسية] في نص المادة ٢٣١، في حين خلا منها النص الفرنسي والذي تشير إليه فيما يلي:

Apt. 297. [La préméditation consiste dans le dessein formé, avant l'action, d'attenter a la personne d'un individu déterminé, ou même de celui qui sera trouvé ou rencontre, quand même ce dessein serait dépendant de quelque circonstance ou de quelque condition]

وهذا النص مطابق لنص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات وترجمته كما يلي:

أسبق الإصرار هو القصد المصمم عليه قبل ارتكاب الفعل يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين، وحده أو صلحاً سواء كان ذلك القصد مطبقاً على حدوث أمر أو موقفاً على

شرطاً]

للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات للمصري، فلم نتحدث أى منهما عن الحالة النفسية
Etat d'ame للجانى، ولم تشر إلى الهدوء وبرودة الدم Sang - Froid فمن أين
جاء مفهوم سبق الإصرار بعنصره النفسى والذي يعتبر العنصر الأهم فى تكوين
سبق الإصرار؟

إن الفقهاء فى فرنسا ومن بعدهم مصر هم فى الحقيقة الذين أتوا النقص
فى نص تلك المادة وأكملوه مستعينين بالقواعد العامة فى تفسير القانون ومستلهمين
غرض المشرع من وضع هذا النص، وما يمكن أن يعنيه النص نفسه الذى
عرف سبق الإصرار بأنه القصد المصمم عليه [أو المتكون] قبل ارتكاب الفعل
Dessein formé avant l'action فقد استنتج الفقهاء أنه لأجل أن يكون هناك
قصد أو عزم مصمم عليه لدى الجانى فلا بد له من هدوء البال وبرودة الدم فى
التفكير والتدبير والتحضير للجريمة قبل اقترافه لها ومن هنا جاء العنصر النفسى
والأهم لسبق الإصرار والذي يتطلب أن يكون الجانى قد فكر فيما عزم عليه ورتب
وسائله وتدبر فى عواقبه ثم أقدم على مقارفته وهو هادئ البال بعد أن زال عنه
تأثير الغضب.

مفهوم العنصر النفسى لسبق الإصرار [الهدوء والروية]:

١- هو حالة الهدوء والسيطرة على النفس التى يجب أن تتوافر لدى الجانى
حينما يفكر فى ارتكاب الجريمة بحيث نتاح له - بذلك - أن يقلب الأمر على
وجوهه المختلفة حتى ينتهى أخيراً إلى التصميم على ارتكابها^(١).

- وعلى هذا استقر الفقه والقضاء فى فرنسا

٢- وسبق وأن ذكرنا أن هذا عنصر أهم من العنصر الزمنى إذ أن علّة
التشديد ترجع إلى اعتبارات متعلقة بالعنصر النفسى لسبق الإصرار وليس لمضى

(١) د. محمود نجيب حسنى - دروس فى قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٧٠ - ص ٢١٩.

فترة من الزمن بين التفكير في الجريمة والإقدام على تنفيذها من أهمية إلا لأن التفكير الهادئ يستلزم فترة من الزمن، فلا يتصور توافر سبق الإصرار إذا نفذ الجاني الجريمة وقت أن خطرت له فكرتها، وثنيتاً على ذلك فإذا انقضت فترة من الزمن بين التفكير والسيطرة على النفس فإن سبق الإصرار لا يعد متوافراً لديه^(١) ولا تشكل الواقعة - في هذه الحالة سوى جريمة قتل عمد بسيط^(٢).

(١) د. محمود نجيب حمصى - المرجع السابق - ص ٢١٩، ص ٢٢٠، وفي ذات المعنى يقول الدكتور عمر الشريف في رسالته:

[إن عنصر هدوء البال والتفكير المتروى هو العنصر الأساسي لسبق الإصرار، فقد ذكرنا أن عنصر الزمن مطلوب لخدمة العنصر النفسى باعتبار أن هدوء البال والتفكير المتروى يحتاج بحكم منطق الأمور إلى فترة من الوقت، وعلى ذلك إن صمم الجاني على الجريمة ونفذها بمجرد أن خطرت له فكرتها فلا يعتبر سبق الإصرار متوافراً لأن عنصر التفكير الهادئ غير متوافر حتى ولو ثبت مضي فترة من الزمن بين التفكير في الجريمة والتصميم عليها وبين تنفيذها طالما ثبت أن الجاني لم يتوافر له خلال هذا الوقت الهدوء في التفكير]

إد. عمر لشريف - المرجع السابق - ص ٣٩١]

(٢) يرى الفقيه الجنائي Haus واضع مذكرة اللائحة الإيضاحية لقانون العقوبات البلجيكي أن لأجل معرفة الطبيعة المميزة لسبق الإصرار لابد من تحديد القتل العمد البسيط ابتداءً وبالنسبة إليه يكون هناك قتل بسيط عندما يكون قرار القتل قد اتخذ ونفذ في حالة فجائية وغير متوقعة، وهذا يعنى وجوب تحقق شرطين:

أولاً: أن يكون القرار قد اتخذ الجنى وهو في حالة غضب أو في حالة اعتداء الخ
وثانياً: يجب أن يكون القرار قد نفذ في نفس الحالة التي انعقد العزم على تحقيقه، فإذا ما تخلف أحد هذين الشرطين نكون أمام قتل مشدد. وعلى العكس من ذلك فإن القتل الذى سبق العزم عليه ونفذ بإدراكه وهدوء يعتبر قتلأ مشدداً. ويخلص Haus إلى القول: لأجل أن يكون سبق الإصرار متوافراً ليس من الضروري أن يكون التصميم على إعطاء الموت قد اتخذ ونفذ في حالة هدوء وتوافر أدراكه، بل يكفى أن يكون العزم قد اتخذ في حالة هدوء على الرغم من أنه نفذ في حالة هياج أو اضطراب الفسدة على الإدراك كما هو حال السكران أو المنفلت لفعلاً شديداً أو إذا نفذ العزم مع إدراكه إلا أنه لم يكن مولوداً في حالة هياج.

راجع فى ذلك:

Haus, Observation sur le Projet de Revision du Code Pénal Belge, 2, Partie, P. 171, et ss

مشار إليه فى مرجع د. عبد الستار جميلى - المرجع السابق ص ٢٢٦، ص ٢٢٧.

- وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض:

"إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية"^(١). ويترتب على ذلك أن "الجاني الذي يقارن الفعل مدفوعاً بعامل الغضب والإنفعال يعد مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق إصرار"^(٢).

٣- وهذوء البال معناه انتهاء حالة الانفعال المفاجئ الذي حدث للجاني وبداية التفكير العاقل البعيد عن العواطف المثيرة التي تلغى العقل. فعندما يبدأ بال الإنسان يبدأ عقله في العمل بروية وتأنى فيقوم بدراسة كافة جوانب مشروعه الإجرامى ويستطيع من خلالها إدراك كافة أبعاده وحدوده والمخاطر التي ستحيط به عند تنفيذ الجريمة ويوازن بين الإقدام على الفعل الإجرامى أو الإحجام عنه ومع ذلك فهو يرجع الإقدام عن الإحجام.

٤- وكلما كانت الحالة النفسية للجاني بعيدة عن الهدوء كلما بعدنا عن سبق الإصرار فمن المعروف نفسياً أن الجاني عند تفكيره فى الجريمة يدخل فى ذهنه التفكير العقلانى وتختلط به الأحاسيس والعواطف والانفعالات ويحدث نوع من الصراع بين العقل وبين هذه الانفعالات العاطفية داخل ذهن الجاني، فإذا ما أقدم على فعله فوراً كان معنى ذلك أن الانفعالات العاطفية كانت لها الغلبة على العقل أى أن الجاني لم يعط لعقله فرصة للتفكير فيما سيقدم عليه من عمل إجرامى، فلم يتوافر لديه هدوء البال والتدفع وراء انفعاله العاطفى وارتركب جريمته وعندئذ تكون الجريمة بدون سبق إصرار. وعلى العكس من ذلك فإذا ما أعطى الجاني لنفسه

(١) نقض ١٩٥١/٤/٩ - مجموعة أحكام النقض - س ١ - رقم ٣٤١ - ص ٩٢٣.

(٢) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ٥ - رقم ١٣٧ - ص ٢٦٣.

فرصة حتى تهدأ من انفعالاتها وفكر تفكيراً هادئاً فهذا معناه أن الغلبة كانت للعقل لا للانفعال المفاجئ وبالتالي فإن الجريمة التي يرتكبها عندئذ تكون بناء على سبق إصرار^(١).

٥- وجدير بالملاحظة هنا أن المقصود بهدوء البال والتروى في التفكير هو تلك الحالة التي تمسبq تنفيذ الجريمة نفسها، وبالتالي فإذا ما قام الجاني بارتكاب جريمته وهو هادئ البال والتفكير لثناء ارتكابه ليأها فلا يعد هذا سبق إصرار طالما أن حالته قبل الجريمة كان يغلب عليها الانفعال المفاجئ^(٢). فالمادة ٢٣١ من قانون العقوبات لا تتكلم عن ارتكاب الفاعل للجريمة بترو ورباطة جأش وقت تنفيذها وإنما تتطلب ذلك قبل التنفيذ وبعد اكتمال عناصر القصد الجنائي لدى الجاني وبالتالي فهو يقدم على ارتكاب الجريمة وهو مصمم عليها من قبل الوقت الذي تكون نفسه قد هدأت وفكر فيها تفكيراً هادئاً ومستقراً. وهذا هو المقرر فقهاً وقضاءً في مصر وفرنسا^(٣).

٦- صعوبة تحديد مقدار الفترة الزمنية التي يتوافر خلالها عنصر الهدوء والروية:

(١) د. عر الشريف - المرجع السابق ص ٣٩٠.

(٢) المستشار/ سيد البقال "الظروف المشددة والمخففة في لقون العقوبات فقهاً وقضاءً - دار الفكر العربي - طبعة ١٩٨٢ - ص ١١٢.

(٣) وعلى خلاف الفقهاء الفرنسيون فإن الفقهاء الألمان يزون أن سبق الإصرار هو الإدراك الذي يرافق فعل القتل، فالقتل العمد يعتبر مرتكباً بسبق الإصرار إذا كان الفاعل قد أدرك هذا الفعل وكان معه بارداً ولا عبرة بعد ذلك بما جرى في ذهن الفاعل قبل ارتكابه جريمة القتل. على هذا فإن القتل العمد وأن سبق العزم عليه إلا أنه نفذ بدون إدراك لا يعتبر قتلاً مشدداً، إذ العبرة كما قلنا بمساعة ارتكاب الفعل وليس بما سبقه. وعلى العكس من ذلك فإن القتل الذي ارتكب بهدوء وإدراك وسبق العزم عليه والتصميم عليه في حالة هياج وانفعال فبته يعتبر قتلاً مشدداً.

د. عبد الستار الجميلي - المرجع السابق - ص ٢٢٥.

ولأجل أن يعتبر القتل قد ارتكب مع سبق اصرار لابد من أن يكون هناك عزم وتصميم قبل ارتكابه وأن تكون هناك فترة زمنية تفصل التصميم عن ساعة التنفيذ. وهذه الفترة الزمنية يلزم أن تكون كافية لكي يتمكن الجاني من أن يقدر بصورة واضحة طبيعة وخطورة عمله. والسؤال الذي يوجب طرحه هنا هو فيما إذا كان بالإمكان تحديد مقدار هذه الفترة الزمنية؟ أنه من الصعب الاجابة على هذا السؤال الذي يتعلق بأمور نفسية تختلف من شخص إلى آخر. ولذا يحق لنا القول أنه من الخطأ أن لم نقل من المستحيل تقرير مدة زمنية معينة أو وضع قواعد عامة لها. ان الناس مختلفون في طبائعهم. فالبعض منهم يجد هدوء يوم وليلة أو بأقل والبعض الآخر تلازمهم ثورة الغضب وفقدان المقدرة على تقدير الأمور مدة أطول.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن طبيعة الإهانة تلعب دوراً رئيسياً في مدة هدوء الاعصاب: فعظم الإهانة وثقاقتها يكون لهما أثر بالغ في سرعة الهدوء واستطالته. كما وأن وقع الإهانة الواحدة يختلف من شخص إلى آخر. فالبعض تفقدهم للرشد بينما نجد الآخرين يهزؤون منها^(١).

- ومن ثم فإنه يصعب تحديد مقدار الفترة الزمنية الكافية لتوافر عنصر الهدوء والروية لدى الجاني ونرى مع جانب من الفقه أن الضابط في تحديد هذه المدة هو صلاحيتها - بالنظر إلى ظروف كل واقعة - للتفكير الهادئ المتروى^(٢)، وهي من الأمور التي يجب أن تترك لمحكمة الموضوع لتستخلصها من وقائع الدعوى وظروفها فإذا اقتنع القاضي بهدوء التفكير على الرغم من قصر الزمن الذي فصل بين فكرة الجريمة والتصميم عليها ثم تنفيذها، قام ظرف سبق الإصرار.

(١) Chauveau et Hélie, Théorie du code pénal, T.3, No 1224.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - الاعتماد على الحياة - المرجع السابق - ص ٩٩.

- وقد أخذت محكمة النقض بهذا الضابط فقضت بأنه.

ليست العبرة في توافر سبق الإصرار بمضى الزمن ذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها، طال هذا الزمن أو قصر، بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دلم الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة، كان ظرف الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض^(١).

علة تشديد العقاب عند توافر سبق الإصرار:

- بعد أن فرغنا من تحديد مفهوم سبق الإصرار وبيان عنصره الزمني والنفسى يمكننا الآن أن نبين علة اعتباره ظرفاً مشدداً للقتل يستوجب توقيع عقوبة الإعدام على فاعله طبقاً للمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات وبيان ذلك فيما يلي:

(١) أن علة التشديد مستفادة من العنصرين المكونين لسبق الإصرار ولاسيما هذا البال (النفس) إذ تظهر الجاني على حالته الطبيعية، بإصراره على ارتكاب الجريمة بعد ترو وتدبر لما يترتب على فعله من أضرار ومخاطر، أما إذا كان غير هادئ للبال أو للنفس بأن قارب الفعل بمجرد تصميمه عليه وقبل أن يتمكن من مقاومة ثورة الغضب التى تملكته فلا يمكن القول بأن الحالة النفسية التى دفعته لارتكاب جريمته تكشف عن حقيقة طبيعته^(٢).

(٢) وبمعنى آخر فقد قدر الشارع أن من يقدم على تنفيذ جريمته وهو هادئ النفس مقدراً كل الاحتمالات، عالماً بما يترتب عليها من ضرر بالغير (المجنى عليه) وبما يلحقه من عقاب، هو أكثر خطورة ممن يقدم على فعله وهو واقع تحت تأثير انفعالات قوية حرمت هذا التقدير ولم يدرك ما

(١) مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٥١٠ - الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ١٠ قضائية - مجموعة

الربع قرن - ص ٧٤٤ - بند ٢.

(2) Garraud, Traité theorique et pratique de droit pénal français. 3e édition, tome 5, no, 1891 et 1893.

تتطوى عليه الجريمة من أضرار ومخاطر^(١)، وبالإضافة إلى ذلك فمن توافر لديه سبق الإصرار تكشف جريمته عن شخصيته في حالته الطبيعية وعن مقدار ما تتطوى عليه من خطورة إجرامية، ولكن من يركب جريمة تحت تأثير انفعالات قوية فقد أخرجته هذه الانفعالات عن طبيعته وأظهرت خطورة تجاوز ما تتطوى عليه شخصيته^(٢).

(٣) أن القصد في سبق الإصرار هو قصد مشدد، يظهر مدى تغلغل النشاط الذهني في إرادة الفاعل لأن الجاني - في سبق الإصرار - يبذل مجهوداً نفسياً إضافياً على مجهوده النفسى الأصلي والمتعلق بالقصد الجنائى (القصد البسيط)، فإذا باشر الجاني نشاطه الإجرامى عند مرحلة الغضب كان قصده بسيطاً أما إذا تجاوز ذلك إلى مرحلة التصميم فأصر على الجريمة ودير لها فى هدوء وروية ونفذها كان قصده مشدداً لأنه مقرون بسبق الإصرار^(٣)، واستحق العقوبة المغلظة، باختلاف العقاب فى الحالتين له ما يبرره فلا تستوى الإرادة فى الحالتين - فى الحالة الأولى تكون سطحية لا يلعب فيها النشاط الذهني أو الإدراك قرأ كافياً، أما الإرادة المصرية - فى الحالة الثانية - فهي ثمرة تفكير عميق تنتصر بها عوامل الشر على عوامل الخير^(٤).

(١) Garcon, Code pénal annoté. paris 1901-1911, tome 1, art 296-298.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - الاعتداء على الحياة - المرجع السابق - ص ٩٩ نقلاً عن الفقيه الفرنسى جازو المشار إلى مرجعه فى الهامش رقم ١ السابق - جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج ٥ - رقم ٧٦ - ص ٧٢٩.

(٣) د. محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة العاشرة ١٩٨٣ - رقم ٣٠٣ - ص ٤٤٤، ص ٤٤٤.

(٤) وفى ذلك يقول الدكتور السيد مصطفى السيد أن:

سبق الإصرار يدل على كمن الشر فى نفس الجاني لأنه يرتكب جريمته بعد التكبر والتروى، وهذا التكبر والتروى يصلح القصد الجنائى بحيث تتمكن الروية من مخاطبة الشهوة ويصح للعقل أن يرد جماع الغضب

إد. السيد مصطفى السيد - الأحكام العامة فى قانون العقوبات - المطبعة العالمية - ١٩٦٢ ص ٣٨١.

(٤) وقد اعتبر المشرع سبق الإصرار حالة من حالات القصد المشدد للأسباب سالفة الذكر، وأيضاً باعتباره أنه يعبر عن درجة جسامته هذا القصد وعن خطورة إجرامية كامنة في الجاني صاحبه مستفادة من رفضه للبواعث المانعة من ارتكاب الجريمة وإصراره على تلك الدافعة عليها^(١) ففي حالة التدبير المسبق والإصرار على التنفيذ دلالة خطر الجاني أكثر من الدلالة على خطر حالة المندفع لفعله الذي إذا تروى قليلاً حتى هدأت نفسه ربما عدل عن ارتكاب الجريمة ولذلك يشدد القانون في أحوال سبق الإصرار دون حالة هذا المندفع. فلا شك أن الجاني الذي انتوى ارتكاب جريمة ما ثم يظل ساهراً على التفكير في تنفيذها تفكيراً هادئاً وثابتاً عن طريق إعداد الوسائل التي سوف تساعد وتسهل له ارتكابها بعيداً عن ثورة الغضب والهيّاج، إنما يدل على أنه صاحب نفسية شريرة كائنة في أعمال نفسه الأمر الذي يدعو إلى معاملته بالشدّة عند عقابه^(٢)،^(٣).

(١) د. مأمون محمد سلامة - المرجع السابق - ص ٥٢ حتى ص ٥٤.

(٢) د. عمر الشريف - المرجع السابق - ص ٣٨٣.

(٣) سبق الإصرار إن بد ظرفاً مشدداً للعقوبة لأنه يتم على نفسية خطيرة في الجاني الذي كانت ميسرة أمامه فرصة العول عن ارتكاب الجريمة، ومع ذلك ظل متمسكاً بعزمه عليها فهو أشد خطراً من الجاني الذي ينزلق إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير سورة من الغضب طارئة، تضاف قوة ضبطه لذاته ويسهل معها أن تدفع النفس لتداعو الشر.

د. رمسيس بهنام - المرجع السابق ص ٨٢١.

توافر سبق الإصرار ولو كان القصد غير محدود أو كان ثمة غلط فى شخصية المجنى عليه أو خطأ فى توجيه الفعل:

١- سبق الإصرار نوع موصوف من القصد الجنائى، أو هو فى عبارة أخرى عنصر يضاف إلى القصد فيجعله قصداً مشدداً، والنتيجة التى تترتب على ذلك أن مالا ينفى للقصد لا ينفى كذلك سبق الإصرار.

٢- فكما يسوى القانون بين القصد المحدود والقصد غير المحدود، فكذلك لا ينفى سبق الإصرار أن يكون مضافاً إلى قصد غير محدود: فإذا كان هدف الجانى مجرد اقلان الأمن فصمم بعد تفكير هادئ على قتل أى شخص تسوقه الظروف أمامه فإن سبق الإصرار يعد متوافراً لديه، مثال ذلك الفوضوى الذى يصمم على قتل أى شخص تسوقه الظروف أمامه، وقد نصت على ذلك المادة ٢٣١ عقوبات وجاء بها أن سبق الإصرار يتوافر إذا كان غرض المصّر "إيذاء شخص معين أو غير معين" وطبقته محكمة النقض فنكرت أن "سبق الإصرار يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف، ولو كانت نية القتل لدى الجانى غير محددة، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادقة حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الذى قصده"^(١).

٣- كما لا ينفى الغلط فى شخصية المجنى عليه قصد القتل، فكذلك لا ينفى هذا الغلط سبق الإصرار، ولا يختلف الحكم إذا كان ثمة خطأ فى توجيه الفعل، فهذا الخطأ لا ينفى قصد القتل ولا ينفى سبق الإصرار عليه: فمن صمم على قتل شخص بعد تفكير هادئ فأودى فعله بحياة شخص آخر خلط بينه وبين غريمه أو

(١) نقض جلسة ١٦ نوفمبر ١٩٣١ - مجموعة القواعد القانونية ج٢ - رقم ٢٨٩ - ص ٣٥٨، ٢٥ يناير سنة ١٩٧٠ - مجموعة أحكام النقض - س ٣١ - رقم ٣٨ - ص ١٥٧.

إصابة لأنه لم يحسن توجيه فعله فهو مسئول في الحالين عن قتل مصحوب بسبق الإصرار^(١).

٤- ولكن لا يجوز الخلط بين هذا الوضع وبين وضع مختلف حيث يكون المتهم قد أصر على قتل شخص معين ثم صادف شخصاً آخر فقتله لسبب ما كما لو حدثت بينهما مشادة أو كان من شيعه خصمه أو ظن أنه متأهب لمساعدته^(٢). ذلك أن جريمة القتل الثانية لا يشملها سبق الإصرار على قتل الشخص الأول لاستقلالها عنها من حيث للبواعث على ارتكابها.

توافر سبق الإصرار ولو كان تنفيذ القتل معلقاً على شرط:

تعلق تنفيذ القتل على شرط لا ينفي القصد المنصرف إليه، فالقتل يجوز أن يكون مشروطاً، وتبعاً لذلك فإن سبق الإصرار - باعتباره نوعاً من القصد - لا ينتفى بتعلق تنفيذ القتل على شرط: فيسأل عن قتل مصحوب بسبق الإصرار من صمم بعد تفكير هادئ على قتل شخص إذا بدر منه اعتداء على كرامته أو غازل إحدى قريباته أو طالب بدين في نمته^(٣).

وقد نصت على ذلك المادة ٢٣١ عقوبات فقررت اعتبار سبق الإصرار متوافراً سواء كان "القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط".

(١) د. محمود نجيب حسني - الاعتماد على الحياة - المرجع السابق - رقم ٧٠ - ص ٩٩ - ص ١٠٠.

(٢) نقض ٣ يناير ١٩٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ - رقم ٩٨ - ص ١١٩.

(٣) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ٧١ - ص ١٠٠، ص ١٠١.

سبق الإصرار وتعدد المتهمين:

١- سبق الإصرار ظرف شخصى مشدد يرجع إلى القصد^(١) فلا يسرى فى حالته تعدد المتهمين إلا على من توافر لديه منهم وبيان ذلك أنه قد يتعدد المتهمون فى الجريمة الواحدة فيتوافر سبق الإصرار لدى بعضهم دون البعض الآخر وإن كان الغالب أن يتحقق لديهم جميعاً تبعاً للاتفاق القائم بينهم. فيتصور أن ينضم بعضهم إلى هذا الاتفاق فى وقت متأخر لا يسمح له بالتروى قبل التنفيذ وعندئذ يؤخذ كل من للفاعلين أو الشركاء عن قصده هو لا عن قصد غيره فيما يتعلق بتوافر سبق الإصرار فى هذا القصد أو عدم توافره (م ٣٩، ع ٤١). وقد حكم بأنه من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهم، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه. ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عقلاً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليه مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة. ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين ثبوت اتفاق بين المتهمين يقتضى مساهمة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً من غير حاجة إلى تقصى محدث الإصابات التى نشأت عنها الوفاة^(٢).

٢- ولكن بيان المحكمة فى حكمها أن سبق الإصرار متوافر لدى المتهمين "لا يلزمها بعدئذ بإثبات قيام الاتفاق بينهم، لأن سبق الإصرار لديهم، يستمد منه

(١) فهو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاتى لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها للقضى مدى توافره مادام موجب هذه الوقائع لا يتنافى عقلاً مع هذا الاستنتاج [تفص ١٩٧٧/٦/٦ مجموعة أحكام النقض - س ٢٨ - رقم ١٥٠ - ص ٧١٣].

(٢) نقض ١٩٧٩/٥/٢١ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٠ - رقم ١٢٧ - ص ٥٩٨.

بالذات اتفاقهم كفاعلين وشركاء على ارتكاب الجريمة ومن ثم لا يلزم لإثبات هذا الاتفاق في حق الشركاء منهم أى دليل آخر غير الأدلة التي استخلص منها سبق الإصرار^(١).

٣- ويعنى ثبوت الاتفاق بين المتهمين، تضامنهم فى المسؤولية عن وفاة المجنى عليه دون حاجة إلى تحديد من الذى أحدث منهم الإصابة، فيسألون جميعاً عن قتل عمد أو شروع فيه إن لم تكن الإصابة قاتلة^(٢).
وإذا كان كل سيق إصرار اتفاقاً، فإنه ليس بلازم فى كل اتفاق وجود سبق الإصرار^(٣).

سبق الإصرار وصور القصد الجنائى:

يختلف سبق الإصرار عن باقى صور القصد الجنائى وفيما يلى بيان ذلك:-

أولاً: سبق الإصرار والقصد البسيط:

يظهر الفارق بين سبق الإصرار والقصد البسيط فى كون القصد البسيط لا يتوافر فيه العنصر النفسى المتعلق بهتوء بال الجائى ولا يتوافر فيه عنصر الزمن المتراخى بين هدوء نفس الجائى وتصميمه على ارتكاب الجريمة تلك العناصر المطلوبة فى سبق الإصرار. وعلى ذلك فعندما يقوم الجائى بتنفيذ جريمته فوراً تحت تأثير حالة الانفعال والغضب وقبل أن تهدأ نفسه فإننا نكون أمام صورة القصد البسيط الذى يتكون فحسب من العناصر الأساسية للقصد الجنائى والموجودة كما سبق أن ذكرنا فى حالة القصد المصمم عليه بالإضافة إلى عنصرى سبق الإصرار

(١) نقض ١٩٣٧/٥/١٠ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج٢ - رقم ٨٢ - ص ٧٢.

(٢) نقض ١٩٢٩/١٠/١٠ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج١ - رقم ٢٩٠ - ص ٣٤٧، ونقض ١٩٧٧/١٠/٢٣ - مجموعة أحكام النقض - ص ٢٨ - رقم ١٨١ - ص ٨٧٥.

(٣) نقض ١٩٧٢/٥/٨ - مجموعة أحكام للنقض - ص ٢٣ - رقم ١٥٢ - ص ٦٧٢.

وهما هدوء البال والتفكير المتروى للعنصر انفسى والفترة الزمنية اللازمة لذلك وهو العنصر الزمنى لتوافر هدوء البال وذلك التروى^(١).

ثانياً: سبق الإصرار والقصد الاحتمالى *dol eventuel*

سبق الإصرار هو نوع من القصد المباشر الذى نتجه الإرادة فيه مباشرة على نحو يقينى إلى ارتكاب الفعل المادى وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مع العلم الحقيقى بعناصر الجريمة كما يتطلبها القانون^(٢) فهو قصد مشدد ووصف للقصد الجنائى الذى يقوم على عنصرى العلم والإرادة، أما القصد الاحتمالى فهو صورة القصد غير المباشر وهو يتفق مع القصد المباشر فى أن كلاً منهما يقوم على العناصر التى يجب توافرها فى القصد الجنائى فكل منهما "علم وإرادة" ولكن الاختلاف بينهما يتضح فى الصورة التى يرسمها الجانى فى ذهنه حين يعلم بهذه العناصر، فإن تصورها متحققة على نحو يقينى لا يقبل الشك، كان قصده مباشراً أما إذا كان توافرها أمراً محل شك أى كان غير متأكد من تحققها أو من أنها فى سبيل التحقق كان قصده احتمالياً، فإذا أتى الجانى فعله وهو يتوقع تحقق النتيجة على أنها أمر حتمى لا بد أن يحدث كأثر لفعله، كان قصده بالنسبة لها مباشرة، أما إذا أتى الجانى فعله وهو يتوقع تحقق النتيجة على أنها أمر ممكن قد يحدث ولا يحدث كان قصده بالنسبة إليها احتمالياً.

والفرق واضح دون شك بين حالة من يطلق الرصاص على عدو فى مقتل فيكون الموت فى ذهنه أثراً محققاً لفعله ويكون النتيجة الوحيدة التى يتجه إليها تفكيره حين يرتكب الفعل، وحالة شخص يشوه جسد آخر لكى يعده لاحتراق

(١) د. عمر الشريف - المرجع السابق - ص ٣٩٥.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - النظرية العامة للقصد الجنائى - دار النهضة العربية - طبعة ١٩٧٨ -

ص ٢٢٢ وما بعدها.

التسول، ويكون الموت أحد احتمالين أو أكثر يردان على تفكيره، ويكون حين اقتراحه فعله غير مستبعد الأمل في أن يظل المجنى عليه حياً، ففي الحالة الأولى يكون قصده مباشراً وفي الحالة الثانية يكون للقصود احتمالاً.

وعلى هذا النحو فإنه حيث يكون اليقين، ولا يدور في الذهن غير احتمال واحد يكون للقصود مباشراً، وحيث يحل الإمكان محل اليقين وتتعدد الاحتمالات في الذهن يكون القصود احتمالياً^(١) وبمعنى آخر فإنه حيث تتجه إرادة الجاني لتحقيق النتيجة الإجرامية بطريق غير مباشر عن طريق قبول النتيجة فيما لو وقعت، أو عدم مبالاته بوقوعها أو عدم وقوعها يكون القصود احتمالياً^{(٢)(٣)}

ثالثاً: سبق الإصرار والقصود المتعدي La Prétérintention

القصود المتعدي أو ما وراء العمد يتحقق في حالة ما إذا نجم عن فعل الجاني أو امتناعه العمدى نتيجة غير مقصودة؛ أشد خطراً أو ضرراً من النتيجة المقصودة، فلا بد إذن أن يكون هناك ثمة فعل عمدى، أو نتيجة مقصودة، ويسودى خطراً إلى إحداث نتيجة أخرى أشد غير مقصودة^(٤)، والقصود المتعدي لدى الجاني

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٢٢٢، ص ٢٢٣.

(٢) المستشار الدكتور/ أبو المجد عيسى - القصود الاحتمالي ص ٣٣٤.

(٣) راجع في تعريف القصود الاحتمالي وشروطه د. عبد المهيم بكر سالم - القصود الجنائي في القانون المصرى المقارن - رسالة دكتوراه - ١٩٥٩ من ص ١٢٣ وما بعدها حيث يقرر إن القصود الاحتمالي نوع من القصود الجنائي، في صورته الحدية، أي التي تلامس الخطأ غير العمدى مباشرة، وأنه يقوم مقام القصود المباشر كقاعدة عامة ما لم يشترط القانون بالنص، أن تكون النتيجة أو الواقعة التي تتعلق بها الاحتمال، هي الباعث للدافع للجاني على الفعل، أو أن يكون العلم بها أكيداً [د. عبد المهيم بكر سالم - المرجع السابق - ص ١٥٧].

(٤) د. عبد المهيم بكر سالم - رسائله السابقة - بند ١١٠ - ص ١٥٨.

ويختلف ما وراء العمد عن القصود الاحتمالي، فالأخير هو الصورة الحدية للقصود، أي أنه نوع من العمد، وفيه يعلم الجاني بإمكان وقوع النتيجة، ولكنه يرضاه أو يقبل بوقوعها، بمعنى أنه يستوى - عنده -

يتخذ من حيث خطورته، مكاناً وسطاً بين العمد والإهمال، ومثال ذلك الضرب المفضى إلى الموت المنصوص عليه بالمادة ٢٣٦ عقوبات فهو أقل جساماً من القتل العمد، وأشد من القتل بإهمال أو عدم احتياط.

والفارق الجوهرى بين القصد المتعدى وباقى صور القصد الجنائى، أن الأول هو الصورة الوحيدة التى يتوافر فيها عنصر غير عمدى بالإضافة إلى عنصر العمدى وهذا هو الفارق أيضاً بينه وبين سبق الإصرار والذى يعد صورة مشددة للقصد العمد المباشر مدعماً بعنصره الزمنى والنفسى بما يكثف هذا القصد ويجعله أشد جساماً لدى اللجائى.

وبلاحظ أن بعض جرائم القصد للمتعدى يمكن أن ترتكب عن سبق إصرار ومن ذلك جنابة الضرب أو الجرح المفضى إلى الموت والتى تنص عليها المادة ٢٣٦ عقوبات والتى جاء بها لكل من جرح أو ضرب أحداً عمداً أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع، وأما إذا سبق ذلك إصراراً أو ترصد فتكون العقوبة للسجن المشدد أو السجن] والعلة فى قيام سبق الإصرار مع الجريمة المتعدية - فى هذه الحالة - هو أن سبق الإصرار هنا يلحق بالعنصر العمدى فى القصد المتعدى ولا علاقة له بالعنصر غير العمدى، وعلى ذلك فمن المتصور أن

حصولها وعدم حصولها، أما القصد المتعدى فيجب لتوافره ألا يكون الجنائى قد قصد النتيجة الأشد، حتى ولا فى صورة القصد الاحتمالى، وحالته النفسية بالنسبة للنتيجة الغير مقصودة لا تدعو أن تكون حالة إنسان إما واقع فى غلط إذا كان مع تصوره إمكان وقوعها إعتقد أنها لن تقع أو أنه سيعمل على عدم وقوعها، وإما أنه واقع فى جهل، إذا لم يتصور وقوعها على الإطلاق - وبإيجاز فإن القصد الاحتمالى "عمد"، أما القصد المتعدى فهو نوع من تحمل التبعة *idée de prisque*، يرجع - فى أصله - إلى القاعدة القديمة التى تقرر أن "من يبدأ عملاً غير مشروع فعليه أن يتحمل نتائجها"، ولذلك فالقصد الاحتمالى فكرة ذات تطبيق علم بالنسبة لكل الجرائم العمدية، أما ما وراء العمد فلا يتقرر إلا بنص، ويستلزم القصد المتعدى جريمة أولى مقصودة، فى حين لا يستلزم القصد الاحتمالى أن يكون مسبوقاً بجريمة.

يرتكب الضرب مع سبق إصرار، سواء أفضى هذا الضرب إلى جرح بسيط أو إلى الموت (في حالة القصد المتعمد).

رابعاً: سبق الإصرار والقصد غير المحدد:

١- جرى الفقهاء على تقسيم القصد الجنائي إلى محدد وغير محدد بحسب ما إذا كان المجنى عليه شخصاً معيناً بالذات أو كان غير معين مقدماً فالفاعل لجريمة القتل مثلاً إما أن يستهدف شخصاً معيناً ويطلق عليه عياراً نارياً فيصرعه، وإما أن يلقي قنبلة وسط جمع من الناس ولا يعنيه من سيكون القاتل منهم، ولا شك في أن مسؤولية الفاعل قائمة في الحالتين، إذ يعتبر فيهما مرتكباً جريمة قتل من يقع صريعاً لسلوكه، ولا ينفي وجود قصد أو نية للقتل أو شخص المجنى عليه في الحالة الثانية لم يكن محدداً سلفاً^(١).

٢- والقصد الغير محدد قد يكون قصداً بسيطاً وذلك إذا لم يكن مقترناً بظرف مشدد كظرف سبق الإصرار، فيرتكب الجاني القتل تحت سورة غضب أو انفعال مفاجئ دون روية أو هدوء سابق على تنفيذه، وقد يجتمع القصد الغير محدد مع سبق الإصرار، فيتوافر سبق الإصرار ولو كان القصد غير محدد وعلى ذلك نصت المادة ٢٣١ من قانون العقوبات والتي جاء بها: [سبق الإصرار هو القصد المصمم عليه قتل الفعل لارتكاب جنحة أو جنائية يكون غرض المصمم فيها إيذاء شخص معين أو شخص غير معين..] ومثال ذلك من يلقي قنبلة وسط جمع من الناس ولا يعنيه من يقتل منهم، فعلم تحديد المجنى عليه في قصد الجاني لا ينفي سبق الإصرار إذا توافرت عناصره لديه.

أثر الاستقرار على قيام ظرف سبق الإصرار:

ذهب رأى في الفقه إلى القول بأن سبق الإصرار يمكن أن يتلازم وظرف الاستقرار ذلك لأن الهدوء النفسي ليس عنصراً من العناصر اللازمة لتكوين سبق الإصرار، ويرى صاحب هذا الرأي أن حالة الانفعال المستمرة والناشئة تساعد

(١) إد. رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي - طبعة ١٩٩٧ - ص ٩٠٨ حتى ٩١١.

على استقرار فكرة الجريمة وتدفع بالجاني إلى الإعداد والتخطيط للجريمة والإصرار على ارتكابها^(١).

نقد هذا الرأي:

هذا الرأي محل نظر ومخالف لما هو راجح فقهاً وقضاءً في مصر وفرنسا إذ استقر الفقه والقضاء على أن جوهر سبق الإصرار وعلة التشديد فيه هو توافر حالة الهدوء النفسي للجاني السابق على ارتكاب جريمته، وأن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية^(٢)، ومن ثم فإن ارتكاب القتل تحت تأثير الاستقزاز وما يتولد عنه من غضب وإنفعال لا يقوم به سبق الإصرار وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض بأن:

[الجاني الذي يقارف القتل مدفوعاً بعامل الغضب والانفعال يعد مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق إصرار، بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب، فإنه يعد مرتكباً لجريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار]^(٣).

وفي حكم آخر كان القتل فيه وليد استقزاز صارخ من المجنى عليه للجاني قضت فيه بأن:-

[ظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه فمن أودى واهتيج ظلماً وطغياناً وأزعج من توقع تجديد الأذى به فاتجهت نفسه إلى قتل معذبه، فهو فيما اتجه إليه بهذا الغرض الإجرامي الذي يتخيله قاطعاً لثقاته، يكون ثائراً مندفعاً لا سبيل له إلى

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٦.

(٢) نقض ١٩٥١/٤/٩ - مجموعة أحكام النقض - س ١ - رقم ٣٤١ - ص ٩٢٣.

(٣) الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ قضائية - جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ - مجموعة الربع قرن ص ٧٤٤.

التبصر والتروى والأناة، فلا يعتبر ظرف سبق الإصرار متوافراً لديه إذا هو قارف القتل الذى اتجهت إليه إرادته^(١).

وفصل القول أن القتل الواقع تحت تأثير الاستفزاز لا يتوافر به سبق الإصرار وأن الفقيه الكبير يخرج بهذا رأى على إجماع الفقه فى مصر خاصة وأن المشرع قد جعل من الاستفزاز - فى حالة قتل الزوج لزوجته وشريكها المتلبسين بارتكاب الزنا، عذراً قانونياً مخففاً يغير التكليف القانونى للجريمة من جنائية قتل عمد إلى جنحة معاقب عليها بالحبس طبقاً لنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات وهذا لا يستقيم مع الرأى الذى لنتهى إليها الفقيه الكبير من أن سبق الإصرار يمكن أن يتلأم وظرف الاستفزاز، إذ أن الاستفزاز يعصف بسبق الإصرار ولا يجعل له وجوداً بالمعنى القانونى على نحو ما سلف.

عقوبة سبق الإصرار:

إذا ثبت توافر ظرف سبق الإصرار كانت عقوبة القتل هى الإعدام طبقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات.

بيان سبق الإصرار فى الحكم وإثباته:

يعد سبق الإصرار من الظروف المشددة التى تعد فى حكم أركان الجريمة من حيث تحويل محكمة الموضوع سلطة الفصل فيها ووجوب بيانها فى الحكم بياناً كافياً. فلمحكمة الموضوع أن تستنتج توافر سبق الإصرار مما يحصل لديها من ظروف الدعوى وقرائنها، وعليها أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى تستند إليها فى استظهار سبق الإصرار، وإن كان لا يلزم أن تذكره بصريح اللفظ^(٢).

(١) الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ قضائية - جملة ١٩٣٢/١٢/٥ - مجموعة الربع قرن ص ٧٤٤.

(٢) نفى ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ مجموعة للقواعد القانونية جـ ١ رقم ١١٢ ص ١٣٠. وفى هذا الحكم قررت المحكمة أنه إذا قالت محكمة الموضوع إن المتهم دخل المسجد بسكين كانت معه وانتقل فيه من

ومنى قالت بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليها اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التى أثبتتها لا تصلح عقلاً لهذا الاستنتاج أو كانت تتنافر مع تعريف سبق الإصرار قانوناً^(١).

والغالب أن يستدل القاضى على توافر سبق الإصرار بأحد طريقين:

الأول:

مضى زمن بين العزم (القصد) وارتكاب الجريمة، فلا بد أن يكون لدى الجانى من الوقت ما يسمح له، هادئاً متروناً متروياً، بأن يحكم عقله فيما تنتج إليه إرادته، مع ملاحظة أن العبرة ليست بمضى الزمن لذاته، طال هذا الزمن أو قصر، بل العبرة بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتروى^(٢).

والثانى:

إعداد الجانى مشروعاً لتنفيذ جريمته، وإلى هذا تشير كلمة إصرار وهى ترجمة غير دقيقة لكلمة dessein الواردة فى الأصل الفرنسى للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات، وتطبيقاً نقول محكمة النقض فى حكم حديث لها: إن سبق الإصرار يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره.

[الطعن رقم ٣٤١٥٠ لسنة ٧٧ قضائية جلسة ١١ يونية ٢٠٠٨، ٢٥ يناير ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٨ ص ١٥٧]

صف إلى آخر ثم تخبر له موضعاً يقرب المجنى عليه وغلقه أثناء الركوع وانخفاض الأبصار قطعته بالسكين، ثم حكمت عليه على اعتبار أن هناك سبق إصرار وتربصاً كان حكمها صحيحاً.

(١) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ١ رقم ٥٩ ص ٨٠، ٢١ يونية سنة ١٩٣٧ ج ٤ - رقم ٩٦ - ص ٨٠.

(٢) نقض ٢ يونية سنة ١٩٦٩ - مجموعة أحكام النقض - ص ٢٠ - رقم ١٦٦ - ص ٨٣٢.

تطبيقات قضائية يتوافر فيها سبق الإصرار:

حكم بأن سبق الإصرار يتوافر إذا استخلصته المحكمة من مرور بضعة ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع عشرينته وإعداد عدته في سبيل مقارفتها، ومن سيره مسافة كيلو مترين حتى وصل مكان الحادثة^(١). وحكم بأنه إذا استخلصت المحكمة قيام ظرف سبق الإصرار من الضغينة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه، ومن مجئ للمتهم من بلدته إلى مكان الحادثة الذي يبعد عنها ثلاثين كيلو متراً، فهذا استخلاص يؤدي إليه ما ذكرته المحكمة من الأسباب^(٢).

وقضى بأن قول المتهم إنه إنتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة يتوافر به سبق الإصرار^(٣). وحكم بأن سبق إصرار المتهمين على ارتكاب جريمتها ثابت من الباعث عليها وهو الدثار لقتيلهما من المجنى عليه وتعقبهما له وترصدهما إياه فضلاً عن اتفاقهما مع بعض الأشخاص ممن كانوا معهما للاختفاء في زراعة الذرة لقطع الطريق عليه وإنهاء حياته وخروج هؤلاء الآخرين على المجنى عليه وهو يجرى يلتبس النجاة وسدهم الطريق في وجهه بينما كان يلاحقه المتهمان شاهرين مسدسيهما للقضاء عليه ثم إطلاق المتهمين عدة أعيرة نارية على المجنى عليه أودت بحياته^(٤).

وحكم بأن سبق الإصرار ثابت لدى المتهمين من توجههما معاً إلى منزل المجنى عليه مسلحين أولهما يسكن ثقبيلة وثانيهما بعضاً ومناذاتهما عليه حتى إذا

(١) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ٥ - رقم ١٣٧ - ص ٢٦٣.

(٢) نقض ١٥ مايو ١٩٤٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٣٥١ - ص ٤٨٥.

(٣) نقض ٢٧ فبراير ١٩٧٧ - مجموعة أحكام النقض - ص ٢٨ - رقم ٦٤ - ص ٣٠٥.

(٤) نقض ٧ يونيو ١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض - ص ٥ - رقم ٢٤٤ - ص ٧٣٧.

خرج لهما اعتكيا عليه مباشرة دون أن يسبق الاعتداء حديث أو مشادة، الأمر الذي يدل على أنهما ذهبا لمنزّل المجنى عليه عاقلين العزم ومبئين النية على الاعتداء عليه تدفعهم إلى هذا الضغينة السابقة والتي يرجع تاريخها إلى شهور سابقة وهى الخاصة بالاعتداء على قريبهما^(١).

وحكم بأن سبق الإصرار توافر لدى المتهمين من وجود الضغينة ومن انتقالهما بالسيارة إلى محل الحادث ومعهما الأسلحة النارية المحشوة بالمقذوفات النارية.

وحكم بأن يكفى فى إثبات توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة فى حكمها أن المتهمين قد أثار جفيلظتهما الاعتداء على قريبهما فى الليلة السابقة فاتفقا معاً على تدبير اعتداء مماثل. على المجنى عليه الذى كان معروفاً أنه لا بد أن يتوجه إلى حقله لإرشاد النيابة عند إجراء معاينة، فأعدا السكين التى حملها المتهم الأول والبلطة التى كانت مع الثانى وتخيرا مدخل منزل واقع فى الطريق الضيق الذى لا بد أن يسلكه المجنى عليه عند عودته من الحقل فى طريقه إلى منزله وكما فى هذا المكان، وعند مرور المجنى عليه خرجا عليه فجأة وارتكبا اعتداءهما بضربه بالآلتين اللتين أعداهما وقرا هاربيين^(٢).

وعلم بأن سبق الإصرار متوفر من الضغينة التى بين المتهمين والمجنى عليه ومن قول المتهم الثانى صراحة بأنه وخاله انتويا قتل المجنى عليه منذ سنة عقب مقتل أخيه مباشرة وأعد خاله الشاطور والخنجر لهذا الغرض وكان يستحثه من وقت لآخر لتنفيذ ما انتوياه وظل يرقبه حتى رآه ليلة الحادث فى طريقه إلى

(١) نقض جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢ - مجموعة أحكام النقض - س ٥ - رقم ٢٦٥ - ص ٨٣١.

(٢) نقض - جلسة ١٩٥٠/٤/٧ - مجموعة أحكام النقض - س ١ - رقم ١٦٧ - ص ٥٠٩.

منزله فجاء وأخبره أنه يجلس بالمقهى وأن الفرصة سانحة لاغتياله فخرجا حاملين سلاحهما وفاجأه وأمسك به أولهما وانهالا عليه ضرباً حتى قضيا عليه^(١).

وقضى بأنه إذا كان الحكم قد دلل على توافر سبق الإصرار فقال، "وحيث أنه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من المكان المجاورة للمكان الذى يجلس فيه المجنى عليه وتسلمه وراء الحائط لضربه على غفلة منه بدون أن يحصل أى استفزاز للمتهم يدعوه لأن يقوم ويعتمد قتل المجنى عليه يكون سبق الإصرار متوافراً" فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الإصرار كما هو معروف به فى القانون^(٢).

وقضى بأنه متى قال الحكم إن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معاً على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم فى تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة لإزالته للضرورة - فإنه يكون قد استظهر ظروف سبق الإصرار ودلل على توافره تدليلاً سائفاً^(٣).

وحكم بأنه إذا كان المتهمون قد انتظروا المجنى عليهم حتى مروا بهم وأنهالوا عليهم ضرباً بالعصى الغليظة وأيدى البدالات وألقوا بهم فى النيل، وكانوا كلما حاول المجنى عليهم النجاة والعودة إلى للشاطئ يضربونهم ويقتفونهم بالطوب حتى فاضت أرواحهم وابتلعهم اليم، يعتبر ما وقع من كل منهم قتلأ عمداً مع سبق الإصرار^(٤).

(١) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ - مجموعة أحكام النقض - س٣ - رقم ٣١٤ - ص ٨٢٦.

(٢) نقض ١٩٥٦/١/٣١ - مجموعة أحكام النقض - س٧ - رقم ٤٢ - ص ١٢٢.

(٣) نقض ١٩٥٦/١٠/٣٠ - مجموعة أحكام النقض - س٧ - رقم ٣٠٨ - ص ١١١٨.

(٤) نقض ١٩٣٨/٥/٣٠ - مجموعة القواعد للقانونية لمحمود عسر - ج٤ - رقم ٢٣٠ - ص ٢٤٧.

وقد حكم بتوافر سبق الإصرار في ذهاب للمتهمين ومعهما سكينتان إلى حيث يوجد المجنى عليه في المستشفى وتسلبهما إلى العنبر الذي يرقد فيه مريضاً وانهيالهما عليه طعناً^(١).

وحكم بتوافره في حق المتهم من ترصيه لموعد لنتهاء نـقل العزاء في وفاة والد المجنى عليه وتجهيزه سلاحاً محشواً بالطلقات من قبل في هدوء وروية حتى يثار لقتل قريبه الذي اتهم في قتله شقيق المجنى عليه مما يدل على سبق اعتزام المتهم إزهاق روح المجنى عليه^(٢)، وتوافره في حق متهمين استترجا المجنى عليه لمنزلهما حتى إذا ما تمكنا منه انهالا عليه طعناً بالسكاكين^(٣).

وقضى بتوافره في حق متهمين كان المجنى عليه قد ضرب والد أحدهما الذي هو ابن عم الآخر ضرباً أفضى إلى موت، فعزم المتهمان منذ ذلك الحادث على النار وتديرا أمرهما في هدوء وروية بعيداً عن ثورة الغضب وتزود كل منهما بالآلة التي سيستعملها في قتل غريمهما ولما أتيا لكل شيء عدته وكان وقت ارتكاب الحادث قاما بتنفيذ ما عقدا العزم عليه فذهبا وكل يحمل فأساً إلى حيث تمكنا من الظفر بالمجنى عليه وهو في طريق عودته من منزل العمدة إلى مسكنه وانهالا عليه كل بالفأس الذي يحمله وأحدثا به إصابات أودت بحياته^(٤).

وقضى بتوافر سبق الإصرار في واقعة هي أنه في اليوم التالي لمشاجرة على الرى نشبت بين المجنى عليه وبين أحد المتهمين أحدث فيها الأول بالثاني إصابات وبعد أن أسقطه أرضاً جثم فوقه ووضع منجلاً على رقبته شأن من يهـم بنـجـه، ثارت حفيفة للمتهمين وأجمعوا على الانتقام منه بإزهاق روحه، وأعدوا

(١) نقض ١٩٦١/١/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ٢١ - ص ١٢٠.

(٢) نقض ١٩٧٥/٢/١٠ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٦ - رقم ٣١ - ص ١٤٠.

(٣) نقض ١٩٧٥/٥/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٦ - رقم ٩٣ - ص ٤٠٥.

(٤) نقض ١٩٧٦/٤/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٧ - رقم ٩٦ - ص ٤٤٣.

عندتهم، وإذ كان في حقله عصر اليوم التالي يعموا شطره حاملين عصيا غليظة، وما أن وصلوا إليه حتى عاجله أحدهم بضربة من عصا في رأسه فشجها وإذ أسرع إلى داره للاحتماء بها تبعوه وقاموا بخلع بابها عنوة واندفعوا إلى الداخل، وكانت يده قد وصلت إلى السلاح الناري الذي يحوزه بداره وأطلق منه عياراً صوبهم أصاب واحدا منهم، بيد أنهم لم يكفوا أذاهم عنه، فتحصن بغرفة نومه وأغلق بابها دونهم فهشموا الباب وانهالوا عليه ضرباً بعصيهم حتى فقد مقاومته، فجروه إلى خارج الدار وبسطوه أرضاً وعادت ضرباتهم تهوى عليه حتى اطمأنوا إلى تحقيق مأربهم فرفعوا عنه عصيهم وهو يعاني سكرات الموت وسرعان ما صعنت روحه^(١).

وحكم بثبوت سبق الإصرار في حق متهمين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه ويادروه بإطلاق النار عليه والضرب بعصا دون مقدمات، ثاراً لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم^(٢).

وقضى بتوافره في حق متهم يكن ضغيته لأخيه المجنى عليه بسبب نزاع على أرض جرن أعقبه طلاق ابنة المجنى عليه من ابن المتهم قهراً عنه وهو في السجن، وبسبب أن المجنى عليه وضع حشائش على الحد الفاصل لأرضه، وقد ولد كل ذلك في نفس المتهم وفريقه أثرا دفعهم إلى التصميم على قتل أخيه المجنى عليه ونويه، فأعدوا لذلك عندتهم من الأسلحة النارية ورصدوا العيون من حوله يتحينون الفرصة المواتية لتنفيذ ما دبروا له، وإذ رآه المتهم يدير ماكينة رى في حقله، عاد ومعه الحشد المسلح إلى الحقل وطلب إلى المجنى عليه إيقاف الماكينة، وبدأ هو

(١) نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ مجموعة أحكام النقض - س ٢٨ - رقم ١٠٩ - من ٥١٠.

(٢) نقض ١٩٧٧/١٠/٢٣ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٨ - رقم ١٨١ - من ٨٧٥.

وفريقه فى إطلاق النار على المجنى عليه ومن معه من أفراد أسرته، فكان أن صرع المجنى عليه وأصيب بعض ذويه إصابات تدوركت بالعلاج^(١).

كما حكم بتوافر سبق الإصرار فى حق متهم أعدم شنقاً، توطدت علاقة أئمة بينه وبين زوجة المجنى عليه، وانصافاً فيها غير عابئين بما تلوكه الأسنة بعد أن شاع أمرها، فكان المتهم يتردد عليها فى غيبة زوجها، وتذهب هى للقائه بالعبادة التى يعمل بها ممرضاً إذ قلت زيارته لها أو تدفع زوجها المغلوب على أمره إلى دعوته، وبالرغم من أن الطبيب مخدوم المتهم قد هدده بإقصائه عن عمله إذا لم يكف عن ذلك، غير أن المتهم قد غلا فى غيه ففكر ودبر للخلاص من المجنى عليه مستغلاً هواه فى السفر إلى ليبيا وتظاهر له بالرغبة فى مرافقته، ويسر له الأمر بتحمل نفقات سفرهما فانقاد له المجنى عليه وهو لا يدري ما انطوت عليه نفس صاحبه من الإصرار على الضرر، ثم أوهم الطبيب الذى يعمل لديه أنه سيسافر إلى الصعيد ليزور والده المريض وحصل منه على إجازة، وأعد ساطوراً وسكناً وانطلق هو والمجنى عليه بالقطار من الإسكندرية حتى إذا بلغا مرسى مطروح باتا تلك الليلة بفندق فلسطين، وقد أدلى المتهم لموظف الفندق خطأ أنه قائم من القاهرة بدلاً من الإسكندرية ورقم سركى العمل بالشركة التى يعمل بها على أنه رقم بطاقته، ثم انطلقا فى الصباح راحلين تجاه السلوم وبعد مسيرة نحو ستة كيلو مترات، رأى المتهم أن ينعطفا إلى مخبأ من مخلفات الحرب العالمية الثانية بحجة الاحتماء مما انعقد من الغيوم وليكون هذا الكهف مئوى للجريمة، وما أن استقر به حتى باغت المجنى عليه بضربه بالساطور على أنفه ثم على رأسه وفصل رأسه عن جسده وسلبه حافظته وملفحته وطاقته، وتصادف أن كان شخص يسير فى الطريق منتظراً سيارة ليستقلها إلى مطروح فأبصر بالمخبأ الذى وقع به الحادث شخصاً تلوح هامته وتهوى فلما ساوره الشك واتجه صوبه لاستطلاع الأمر وشاهد

(١) ١٩٧٨/٢/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٩ - رقم ٢٥ - ص ١٣٦.

بالمخباً أشلاء جثة المجنى عليه تتزف نساءها بارحه المتهم بجري إلى الطريق فأسرع الشاهد فى إثره واستوقف سيارة كان يستقلها الشاهدان الثانى والثالث واستعان بهما فى القبض عليه وتمكنوا بعد أن قاومهم من ضبطه ونقله إلى قسم الشرطة^(١).

وقضى بأنه لا تعارض بين توافر سبق الإصرار واحتساء المتهم الخمر، مادام قد أقدم على احتسائه حتى يقوى على ارتكاب الجريمة التى دبر لها فى هدوء وروية^(٢).

تطبيقات قضائية ينتفى فيها سبق الإصرار:

وعلى العكس من ذلك فقد حكم بإنتفاء سبق الإصرار لدى متهم علم أن مشاجرة حصلت وأصيب فيها أحد أقاربه، فخف إلى مكانها مسرعاً أخذاً معه فأساً ووجد الجانى فضربه بالفأس ضربة قضت عليه فيما بعد^(٣).

كما قضى بأنه يكون معيباً للحكم الذى يستدل على سبق الإصرار من مجرد وجود ضغائن بين أسرتى للمتهم والمجنى عليه^(٤).

وقضى بأن مناط سبق الإصرار هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية. فإذا كان الحكم فى تحدته عن توافر هذا الظرف خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن المتهم حين شرع فى قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تتملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ المطمئن فإنه يكون قد أخطأ فى اعتباره هذا الظرف قائماً^(٥).

(١) نقض ١٩٧٨/٢/٦ - مجموعة أحكام النقض - س٢٩ - رقم ٢٥ - ص١٣٦.

(٢) نقض ١٩٦٩/٦/٢ - مجموعة أحكام النقض - س٢٠ - رقم ١٦٦ - ص٨٣٢.

(٣) نقض ١٩٣١/١/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عر - ج٢ - رقم ١٦٩ - ص٢٢٢.

(٤) نقض ١٩٤٧/١/٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج٢ - رقم ٢٧٦ - ص٢٦٨.

(٥) نقض ١٩٥١/٤/٩ - مجموعة أحكام النقض - س٢ - رقم ٢٤١ - ص٩٢٣.

وقضى أيضاً بأنه إذا ذهب رجب ليقول زيدا فوجد معه بكرة فظن أنه جاء مع خصمه ليساعده، فقتل بكرة هذا، فإن سبق إصراره على قتل زيد لا ينصب على قتل بكر وتكون تهمته بقتل بكر - إذن - قتلاً عمداً بدون سبق إصرار^(١).

وسبق الإصرار لا يعتبر متوافراً في حالة ما إذا علم شخص أن مشاجرة حصلت وأصيب فيها أحد لقاربه، فقام لغوره متهيجاً وأخذ الفأس وذهب إلى مكان المشاجرة وهو بهذه الحالة فوجد المجنى عليه فضربه بالفأس ضربة قضت عليه فيما بعد^(٢)، ولا في حالة ما إذا كان المتهم عند رؤيته المجنى عليه ماراً بمنزله أخذ السكن وتعبه إلى المكان الذي وقف فيه يتكلم، وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين متراً، ثم لنقض عليه وطعنه بالسكين - فإن هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والتروي فيما أقدم عليه^(٣). وقضى بأنه إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جناية قتل مع سبق الإصرار لم ينكر عن سبق الإصرار إلا هو أنه ثابت من الضغائن التي بين عائلتي المجنى عليه والمتهم فإنه يكون قاصر البيان، إذ الضغائن وحدها لا تكفي بذاتها للقول بثبوت سبق الإصرار^(٤).

وحكم بأنه إذا كان الطاعن، إذ عرف في يوم الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقظه ليذهب إلى الحقل مبكراً، فكر في التخلص من أبيه، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذاهب إلى الحقل، ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفى فيه بنديقيته، ولما رأى والده منفرداً إتجه إليه وأطلق النار عليه - فإن ذلك لا يكفي للتكليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانوناً^(٥).

(١) نقض ١٩٢٩/١/٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ - رقم ٩٨ - ص ١١٩.

(٢) نقض ١٩٣١/١/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ١٦٩ - ص ٢٢٢.

(٣) نقض ١٩٤٢/١٢/١٤ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ٦ - رقم ٤١ - ص ٦١.

(٤) نقض ١٩٤٦/٦/٣ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ٧ - رقم ١٧٩ - ص ١٦٨.

(٥) نقض ١٩٥٣/٦/٨ - مجموعة أحكام النقض - ص ٤ - رقم ٣٣٥ - ص ٩٢٧.

المادة ٢٣٢

الترصد هو تربص الإنسان لشخص من جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه.

[مطابقة للمادة ١٩٦ من قانون العقوبات الأملى الصادر سنة ١٩٠٤، والمادة ٢١٠ من قانون العقوبات الأملى القديم الصادر سنة ١٨٨٣ والمادة ٢٩٨ من قانون العقوبات الفرنسي]^(١).

(١) تنص المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات الفرنسي الملغى والتي كانت مصدراً لنص المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات المصري على أنه:

[Le guet – apens consiste à attendre plus ou moins de temps, dans un ou divers lieux, un individu, soit pour lui donner la mort, soit pour exercer sur. Lui des actes de violence]

- وهذه المادة مطابقة لنص المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات المصري وترجمتها كما يلي:
[الترصد هو انتظار الجاني لشخص ما، طال الوقت أم قصر في مكان معين أو في عدة أماكن، بقصد قتله أو بقصد ارتكاب أفعال العنف "الإيذاء" Voilence ضده].
- ولما كانت طبيعة فعل التترصد - تفترض إرثك الجاني وعزمه على الانتظار لحين التل من المجنى عليه، ومن ثم فقد ذهب بعض الفقهاء للفرنسيين إلى أن التترصد يفترض وجود سبق الإصرار وهم إذ يؤكدون ذلك ويضيفون ويقولون بعدم إمكانية قبول افتراض ذهاب شخص إلى مكان معين بغية انتظار شخص آخر بقصد ارتكاب جريمة قتل أو إيذاء ضده دون أن يكون قد سبق له أن صمم على ارتكاب الفعل قبل أن يذهب إلى ذلك المكان، وهكذا يقولون أن التترصد ما هو إلا فعل خارجي يدل على وجود سبق الإصرار.

ومن هؤلاء الفقهاء في فرنسا:

Chauveau et Hélie, T. 3, No 1222; F- Hélie, T. 2.
No377; Carnot, Art. 298, No 2; Blanche, T. 4, No 485;
Rauter, No 446; Morin, T. 2, Guet – Apens.

مشار إليهم في مرجع د. عبد الستار الجميلي السابق - ص ٢٣٦.

الآراء الفقهية:

الترصد - Apens - Guet

تعريف الترصد:

تنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات على أن كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام، والترصد عرفته المادة ٢٣٢ بأنه ترصد الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو ليدلته بالضرب ونحوه.

ويستخلص من التعريف السابق أن جوهر الترصد هو التريص ومفاجأة المجنى عليه، أي انتظار الجاني ضحيته في مكان اعتقد ملائمته لتنفيذ الجريمة تنفيذاً مفاجئاً، وسواء في ذلك أن ينتظره متخفياً حتى تتحقق المفاجأة في صورتها الكاملة أو غير متخف، مثال ذلك أن ينتظره في زراعة أو مستترأ خلف جدار أو أن ينتظره في المكان الذي اعتاد التردد عليه، وقد يكون هذا المكان خاصاً بالجاني نفسه، ولا عبرة بطول أو قصر المدة التي تنتظر خلالها الجاني ضحيته، فقد صرح

وفي الحقيقة أن هذا الرأي ظاهر الخطأ، ذلك: لأن سبق الإصرار يتكون، كما علمنا، من عنصرين: القرار السابق وهدوء النفس ساعة اتخاذ القرار والفترة الزمنية التي تفصل لحظة اتخاذ القرار عن ساعة تنفيذه.

وإذا كان صحيحاً أن الترصد هو انتظار شخص في مكان ما فإنه يحمل في مفهومه عنصر الزمن المكون لسبق الإصرار إلا أنه لا يفترض في كافة الأحوال هدوء النفس. إن انتظار شخص لآخر بغية قتله لا يفي بالبنة أن الفاعل كان متمكناً لمقررتة على تقدير الأمور ونتائج فعله، والترصد لا يمكن له أن يستبعد افتراض كون الجاني كان تحت وطأة ثورة جامحة، ومن السهولة بمكان تصور ترصد شخص لخصمه بعد الشجار مباشرة وهو لا يزال في ثورة الغضب.

إذا كان الترصد يدل في كافة الأحوال على وجود سبق الإصرار فلماذا اعتبره المشرع إنز طرفاً مشدداً لجريمة القتل العمدية؟

في الحقيقة أننا لا نجد ما يبرر ذلك سوى أن طبيعة الترصد تتم على غير الجاني، إذ كثيراً ما يطعن القاتل المترصد خصمه من الخلف وهذا القدر يدل بحد ذاته على جبن ولو لم الجاني. مما يستوجب قيام المشرع بتشديد العقوبة. أراجع في ذلك/ د. عبد الستار الجميلي - المرجع السابق ص ٢٣٦، ٢٣٧.

التعريف السابق بأنه سواء أن يكون التربص "مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة". وقد عرفت محكمة النقض المصرية للترصد فقالت "العبرة في قيام التردد هي بتربص الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون للترصد في مكان خاص بالجاني نفسه".

"نقض ١٩٦١/٢/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ٢٧ - ص ١٧٤، الطعن رقم ٣٤١٥٠ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/١١ - غير منشور" ويتضح بذلك أن عنصر التردد هو الانتظار في مكان قدر الجاني أنه أفضل من غيره المفاجأة المجنى عليه؛ وليس من عناصره أن يكون الانتظار في مكان معين، وقد يكون للطريق العام، وليس من عناصره كذلك أن تطول مدة الانتظار، وليس من عناصره في النهاية التخفي.

فهو إذن اتخاذ الفاعل موقفاً يتيح له مباحة المجنى عليه بالإعتداء وإصابته على غرة بحيث لا يتهيأ له مع المفاجأة سبيل الدفاع، الأمر الذي يكفل تفاد الفعل الإجرامي في ضحيته إذ يفوت عليها كل فرصة لدفع هذا الفعل أو تفاديه ولأن التردد يكشف بذلك عن خطورة في الجاني، عده القانون ظرفاً مشدداً للقتل [ونقول عنه محكمة النقض إنه وسيلة تدل على ندالة الجاني وإمعانه في ضمان نجاح فعلته وتثير الاضطراب في الأنفس يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر].

"نقض ١٩٣٢/١٢/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٤٦ - ص ٥٢" ويبدو من تلك التعاريف أن التردد متعلق بطريقة تنفيذ الجريمة بينما سبق الإصرار يتعلق بقصد الجاني، وبمعنى آخر أن الأول واقعة مادية بينما سبق الإصرار حالة ذهنية ونشاط نفسي كثيف (القصد الكثيف)^(١).

والترصد ظرف عيني متعلق بالركن المادي للجريمة وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية "الترصد ظرف عيني مشدد وصفة لاصقة بذات الفعل المادي والمكون للجريمة، وقضت محكمة النقض أيضاً بأنه: يكفي لتوافر ظرف التردد

(١) د. محمد إبراهيم زيد - المرجع السابق - ص ١٠٠.

- كما هو معروف به في القانون - في حق المتهم ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره أياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها، انتظار مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظفر به، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتد بها إلا في صدد التلليل على سبق ظرف الإصرار^(١).

علة التشديد:

تمدد الشارع العقاب في حالة الترصد لإعتبارين: أولهما يسهل للجاني تنفيذ جريمته، إذ يفاجئ المجنى عليه فيغتاله بغتة دون أن يتيح له أن يدافع عن نفسه الدافع الذي كان يستطيعه لو ولجه فكانت لديه فرصة المقاومة أما الاعتبار الثاني فهو دلالة على خطورة شخصية الجاني: فهو يتخير الظروف الملائمة لتنفيذ جريمته، ثم هو يجبن عن مواجهة غريمه ويطعنه من الخلف في نذالة وخبث وضعه^(٢)، وقد أجملت محكمة النقض المصرية هذه العلة فقالت: أن "الشارع وجد أن الترصد وسيلة للفاتك يضمن بها تنفيذ جريمته غيلة وغدراً في غفلة من المجنى عليه وعلى غير استعداد منه للدفاع عن نفسه فاعتبر تلك الوسيلة بذاتها من موجبات التشديد لما تدل عليه من نذالة الجاني ولمعانه في ضمان نجاح فعلته ولما تثيره في الأنفس التي يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر^(٣)".

مدى توافر ظرف الترصد مع القصد غير المحدود أو القتل المعلق على شرط:

وقد ثار الجدل حول إمكان تصور وجود ظرف الترصد إذا كان المجنى عليه شخصاً غير معين، أو إذا كان القتل معلقاً بتنفيذه على شرط، واختلف الشراح في الرأي بالنظر إلى صمت المادة ٢٣٢ عقوبات [تقابل المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات الفرنسي عن ذكر ما يمثل حكم المادة ٢٣١ عقوبات] التي تقابل المادة

(١) نقض جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - من ٣٢ - ص ٢٤٥.

(٢) د. عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - رقم ٢٢١ - ص ٢٥٨.

(٣) نقض ١٩٣٢/١٢/٥ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ٣ - رقم ٤٥ - ص ٤٥.

٣٠٢ عقوبات فرنسي] الخاصة بسبق الإصرار على القتل أو الإيذاء وإمكان تعليق حصوله على وقوع أمر أو شرط، فيعضهم يرى أنه نظراً لتغاير عبارة المادتين أن التردد لا يتصور في تلك الأحوال، وكذلك في أحوال الخطأ في شخص المجنى عليه أو في شخصيته إذ لا بد لمتربص القتل أن يترصد الجاني لشخص معروف له - من قبل - قصد قتله بعينه.

ولكن جارسون ينتقد هذا الرأي، ويقول إن للمبادئ العامة كافية لتشديد العقاب على التردد في هذه الصور جميعاً، وما كان السبب في التوسع في النص الخاص بسبق الإصرار دون النص الذي عرف التردد إلا لارتياح الشراح القدماء في إمكان وجود سبق الإصرار إذا كان القتل مطلقاً على أمر أو شرط، والواقع أن ما ورد بشأن سبق الإصرار هو حكم عام يمكن تطبيقه أيضاً في حالة التردد. فمن يترصد لشخص ما أو لأول شخص مقبل نحوه فيطلق عليه النار فيقتله، يعاقب بالعقوبة المشددة، حتى ولو لم يثبت وجود ظرف الإصرار السابق، متى ثبت أنه ترقبه لارتكابه جانيته^(١).

وهذا هو الرأي للراجح في مصر وفرنسا ولنا عودة إلى بيان ذلك فيما بعد.

(١) ونسوق فيما يلي الأصل الفرنسي لرأي الفقيه جارسون لمن أراد الرجوع إليه:

Cette doctrine nous paraît insoutenable. Les principes généraux suffisent pour rendre punissable le guet-apens dans toutes ces hypotheses. L'art 297 a eu pour but, non point de donner une solution spéciale à la préméditation, mais de trancher de vieilles controverses; et ses dispositions nous paraissent, au contraire, avoir une portée générale. En conséquence, nous ne doutons pas que l'on puisse relever le guet-apens contre le malfaiteur qui se serait embusqué au coin d'une porte, pour attendre le premier passant rentrant chez lui à une heure tardive, le (uer et le détousser, ou pour donner la mort à un rival s'il passé avec une femme; - ou qui, enfin, attendant une personne déterminée, tire un coup de fusil sur un passant, croyant à tort reconnaître dans l'ombre celui qu'il avait l'intention de tuer.

راجع ذلك:

E.garçon - Code Pénal Annoté art 296 - 298 no. 32.

والمستشار د. محمود إبراهيم إسماعيل - شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير ص ٣٥، ٣٦.

العناصر المكونة لجريمة القتل العمد المقتترنة بظرف الترصد

يشترط لقيام القتل العمد المقتترن بظرف الترصد توافر ثلاثة عناصر:

(١) توافر أركان القتل العمد:

القتل العمد المقتترن بظرف الترصد، لا يعد جريمة قائمة بذاتها وإنما هو صورة مشددة للقتل العمد فهو ظرف عيني مشدد وصفة لاصقة بذات الفعل المادى للجريمة، ومن ثم كان لابد وأن يتوافر فيها أركان القتل العمد من ركن مادى بكافة عناصره من سلوك مادى ونتيجة علاقة سببية، بالإضافة إلى القصد الجنائى على النحو المعرف به قانوناً.

(٢) توافر ظرف الترصد:

فيجب أن يتوافر ظرف الترصد كما عرفناه - آنفاً - ومن ثم فيجب توافر شرطين لقيامه:

(أ) شرط زمانى: أسوة بسبق الإصرار - هو أن ينتظر الجانى المجنى عليه فترة ما من الزمن قبل التنفيذ.

(ب) شرط مكائى: وهو أن يربط الجانى فى انتظار المجنى عليه فى مكان ما^(١). أى يشترط أن يكون الجانى قد ترصد لضحيته قبيل ارتكابه الفعل ولأنه ارتكب هذه الجريمة وهو فى حالة ترصد، أما لو فرضنا أن الجانى أخذ يعقب للمجنى عليه ويحصى خطواته حتى إذا وصل المجنى عليه إلى إحدى المقاهى مثلاً واستقر به المقام ودخل عليه الجانى وقتله فإن ظرف الترصد على ما يبدو لا يكون قد أتى بنتيجته. إذ أن الجانى عندما ارتكب فعل القتل لم يكن بحالة

(١) د. محمد إبراهيم زيد - المرجع السابق - ص ١٠١.

ترصد. وإن التردد الذى سبق ارتكاب الفعل ما هو إلا من ادوار التحضير والاعداد لهذه الجريمة. إذن يشترط كما قلنا أن يرتكب الجانى جريمته وهو فى حالة تردد. أما اللحاق بالمجنى عليه إلى حيث يستقر به المقام وارتكاب الفعل علناً ليس بترصد^(١).

(٣) أن يكون التردد بقصد القتل (الرابطۃ الغائية)

إلى جانب القصد الجنائى الذى يجب توافره فى جريمة القتل العمد على الوجه الذى سقناه يشترط أن يكون الجانى قد تردد للمجنى عليه بقصد قتله أما إذا لو فرضنا أن الجانى قد تردد للمجنى عليه لا لأجل قتله وإنما بغية التفاهم معه وحدث أثناء التفاهم شجار بينهما أدى إلى أن يقتل الجانى (المتربص) المجنى عليه فإن فعل القتل لا يكون، كما يبدو، مقترناً بظرف التردد. ذلك أن الجانى عندما تردد لم يكن قد تردد بقصد قتل المجنى عليه وإنما بقصد التفاهم معه فى مكان خال، أو ليتمكن من مواجهته، كأن تكون المجنى عليها امرأة هام الجانى بحبها وبعدها قطعت عنه حبال الوصل. فأخذ يتربص لها بغية التحدث لها والتفاهم معها عن زواج أو أى أمر آخر وعندما مسك بها وأخذ يتحدث إليها أعطته جناح الجفاء وقابلته بالرفض والخشونة فثارت ثأثرته وانهال عليها ضرباً بخنجره أو بمسدس كان يحملة. وفى هذا المثال يجب أن نقرر عدم اقتران فعل القتل بظرف التردد لتخلف قصد القتل عند التردد.

العلاقة بين التردد وسبق الإصرار

توجد بعض أوجه الاتفاق بين التردد وبين سبق الإصرار، إلا أنهما يختلفان فى أمور أخرى وذلك على التفصيل الآتى:

(١) د. عبد الستار الجميلى - المرجع السابق - ص ٢٣٧، ص ٢٣٨.

(أ) أوجه الاتفاق:

- ١) يتفق المترصد مع سبق الإصرار في أن كلا منهما يعد ظرفاً مشدداً لعقوبة القتل العمد والضرب والجرح العمد.
- ٢) كما يتفقان في أن كلا منهما يؤتى أثره - من حيث تشديد العقوبة - متى توافرت نية إزهاق الروح أو الإيذاء، ولو كانت هذه النية لم تتصرف إلى شخص معين (في القصد الغير محدد) أو كانت معلقة على أمر أو موقوفة على شرط أو حصل عند التنفيذ غلط في شخص المجنى عليه أو في شخصيته أو خطأ في توجيه الفعل (الحيدة عن الهدف)^(١).

(ب) أوجه الاختلاف:

- ١) اختلاف الطرفين في الطبيعة القانونية ومن حيث ركن الجريمة الذي يتعلق به كل منهما في حين أن المترصد ظرف عيني يتعلق بالركن المادى للجريمة (أي كيفية تنفيذ الجريمة) ولا شأن له بقصد الجاني^(٢) فإن سبق الإصرار ظرف شخصي يتعلق بالركن المعنوى للجريمة (أي بقصد الجاني) ولا شأن له بطريقة تنفيذ الجريمة ويترتب على هذا الاختلاف نتائج قانونية منها أن ظرف المترصد يمتد أثره إلى غير المترصد من الفاعلين أو الشركاء في الجريمة ولو كان من بينهم من يجهل توافره واقتصر نشاطه على مجرد المساهمة الطبيعية، في حين أن سبق الإصرار لا يسرى أثره إلا على من توافر لديه من الفاعلين أو الشركاء.

(١) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ١٩٤ - ص ٢٢١، ص ٢٢٢.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - الاعتداء على الحياة - المرجع السابق ص ١٠٦.

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا عبرة - في شأن ظرف المترصد - بحالة المتهم الذهنية وقت مقارفة الجريمة [نقض جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ - مجموعة أحكام النقض من ١٤ - رقم ٥٠ - ص ٢٤٥، ونقض ١٩٦٥/١١/٩ - من ١٦ - رقم ١٥٩ - ص ٨٣٢]

٢) ومن هذه النتائج أيضاً إمكان تصور قيام أحدهما دون الآخر فيتصور أن يتوافر الترصد دون سبق الإصرار، كما لو تربص شخصي لآخر بمجرد أن خطرت له فكرة قتله أو بعد أن فكر خلال وقت في قتله ولكن كانت نفسه هائجة بحيث لم يتوفر له الهدوء في التفكير الذي يقتضيه سبق الإصرار، والغالب أن الترصد يسبقه إصرار، وإن أمكن أن يقترن القتل بترصد دون سبق إصرار، كما لو كمن الجاني لخصمه عقب مشاجرة قامت بينهما وقتله في سورة الغضب. وإلى هذا أشارت محكمة النقض بقولها "إن القانون إذ نص في المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد فقد غاير بين الطرفين وأفاد أنه لا يشترط لوجود الترصد أن يكون مقترناً بسبق الإصرار بل يكفي بمجرد ترصد الجاني للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر^(١).

ومن ثم فقد قضت محكمة النقض في حكم آخر أنه إذا كان الحكم قد استخلص ظرف الترصد استخلاصاً سليماً، فإنه لا يجدى المتهم ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الإصرار^(٢).

كما قضت بأن خطأ المحكمة في التلليل على ظرف الترصد لا يقدح في سلامة حكمها الذي وقعت فيه العقوبة المغلظة متى كان سبق الإصرار متوافراً^(٣).

(١) نقض ١٩٤٢/٥/١٨ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود صرجه - رقم ٤١٠ - ص ٦٦٤.

(٢) نقض ١٩٦١/١٢/١٢ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ٢٠٥ - ص ٩٨٥.

(٣) نقض ١٩٥٢/٥/١٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٣ - رقم ٣٥٦ - ص ٩٥٢.

استقلال التردد عن الأوصاف التي تلحق بالقصد الجنائي:

لما كان التردد يتعلق بكيفية تنفيذ الجريمة، ومن ثم فلا شأن له بالقصد الجنائي، والنتيجة المنطقية لذلك أنه لا يتأثر بما يعرض له من أوصاف: فيتوافر التردد ولو كان القصد غير محدود، كما لو تربص شخص ليطلق النار على جماعة من أشياخ خصمه كي يصيب منهم من يصيب دون تحديد لأشخاصهم، أو كفوضى يترصد لقتل أي شخص تسوقه الظروف أمامه، ويتوافر التردد ولو كان تنفيذ القتل معلقاً على شرط، وقد يكون الشرط تصرفاً يصدر عن المجنى عليه، ولا يحول دون توافر التردد أن يقع غلط في شخصية المجنى عليه أو خطأ في توجيه الفعل: فمن تربص ليطلق النار على عدوه فأصاب شخص آخر معتقداً أنه عدوه، أو أصابت النار شخصاً كان يسير إلى جانب عدوه يسأل عن قتل مصحوب بالتردد^(١).

ومن البديهي أن نفي التردد لا يستتبع نفي نية القتل^(٢). وإنما يبقى القتل غير مشدد، وقد يقرن بسبب تشديد آخر.

بيان التردد في الحكم:

بيان التردد في الحكم: إذا رأت محكمة الموضوع أخذ المتهم بهذا الظرف فعليها أن تقيم الدليل على وجوده، وفي هذا ما يكفي فلا يصح النعي عليها بأنها لم تذكر الظرف بلفظه^(٣)، وقد حكم بأنه يكفي في بيان التردد أن يثبت الحكم أن المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به، ولا تأثير لقصر مدة الانتظار^(٤).

(١) د. محمود نجيب حسنى - الاعتماد على الحياة - المرجع السابق - رقم ٨٠ - ص ١٠٧.

(٢) نقض ١٩٦٢/٥/٧ - مجموعة أحكام النقض - ص ١٣ - رقم ١٠٩ - ص ٣٤٣.

(٣) نقض ١٩٢٩/١/١٠ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ١ - رقم ١١٢ - ص ١٣٠.

(٤) نقض ١٩٤٣/٥/١٠ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ١ - رقم ١٨٠ - ص ٢٤٧.

كما حكم بصحة الاستدلال على التردد من الضغينة الدائمة بين الجاني والمجنى عليه ومن وجود المتهم مختبئاً بسلاحه بجوار نخيل في طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مبرر^(١).

عقوبة التردد:

إذا ثبت توافر التردد كانت عقوبة القتل هي الإعدام طبقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات.

المادة ٢٣٣

[من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يعد قاتلاً بالسم إيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام].

[هي المادة ١٩٧ من قانون العقوبات الأهلي الصادر سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢١١ من قانون العقوبات الأهلي القديم الصادر سنة ١٨٨٣ والمائتين ٣٠٢، ٣٠١ / ١ من قانون العقوبات الفرنسي]

تعليقات الحقائقية على قانون سنة ١٩٠٤ :-

المادة ١٩٧ (المادة ٢١١ القديمة) - المادة القديمة كانت تجعل الشروع في الجريمة كالجريمة التامة وهي مطابقة في ذلك للمبادئ المقررة في القانون الفرنسي الذي أخذت منه المادة والظاهر أنه ليس من سبب قوي يحمل على إبقاء هذا الاستثناء للقاعدة العمومية المتبعة في القانون المصري .

(١) نفى ١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٢٩٧ - ص ٥٣٣

قد حذفت المادة ٢١٢ القديمة العبارة الواردة في هذه المادة وهي " متى كان الفاعل لذلك من أرباب الشرور المتخذين الإيذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك" هي من الإبهام بمكان كان يفسح للقاضي سلطة خطيرة لو كان عمل بما يقتضيه هذا النص إلا أن الواقع هو أن القاضي ما كان يعمل به.

- المادة ٢١١ من قانون العقوبات الأهلي القديم الصادر سنة ١٨٨٣ :-

[من تعدد قتل أحد بشيء من العقاقير أو الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت أو طويلة ، يعد قاتلاً بالسّم ويعاقب بالقتل أيا كانت كيفية استعمال تلك العقاقير أو الجواهر السامة ومهما كانت نتيجتها]

الآراء الفقهية:

نبذة تاريخية عن القتل بالسّم في القانون المصري:

- حدث في أواخر عهد الملكية القديمة في فرنسا أن كثرت حوادث التسمم الجنائي، وأدى ذلك إلى إنشاء هيئة خاصة في عهد لويس الرابع عشر تتولى التحقيق والمحاكمة في هذه الحوادث التي روعت الناس.

لذلك جعل للشارع الفرنسي في سنة ١٨١٠ لهذه الجناية نصاً خاصاً، ففى المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الفرنسي، وربط لها عقوبة الاعدام المادة ٣٠٢ منه. وقد اقتبس واضعو القانون المصري سنة ١٨٨٣ أحكام هاتين المادتين ونقلوها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات الأول (١٨٨٣).

- ويلاحظ أن جريمة التسميم في القانون الفرنسي جريمة شكلية تتم بمجرد استعمال المواد السامة ولو لم يعقب استعمالها حدوث الموت، لأن العبارة التي اختارها الشارع الفرنسي هي الاعتداء على الحياة attentat á la vie d'une

personne وجاء في نهاية المادة ٣٠١ (مهما كانت النتائج) quelles qu' en aient les suites ولذلك جرى القضاء الفرنسي زمناً طويلاً على اعتبار تقديم المواد السامة جنائية، حصل للموت نتيجة ذلك أو لم يحصل، وكذلك وضع السم في متناول المجنى عليه بقصد قتله ولو لم يتناوله، كل ذلك اعتبره القضاء الفرنسي جريمة تامة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الفرنسي غير أن إطلاق حكم التسميم التام في هذا للنطاق المتسع، فيه افتتات على نظرية الشروع والبدء في تنفيذ الجرائم، فمن الإسراف جعل تناول السم وعدم تناوله فى درجة واحدة، كلاهما جريمة تامة، لذلك عدلت المحاكم الفرنسية عن اعتبار وضع السم في متناول المجنى عليه دون أن يتعاطاه جريمة تامة، وحكمت باعتباره شروعاً فى تسميم يعاقب عليه بمقتضى قواعد الشروع، وقصرت تمام الجريمة على حالتي تناول السم وانتهاء ذلك بالموت، أو تناوله دون أن يؤدي ذلك إلى الوفاة.

ولما صدر قانون العقوبات للمصرى سنة ١٩٠٤، عدل نص المادة ١٩٧ عقوبات وأخذ في هذا التعديل بحكم المادة ٣٩٧ من القانون البلجيكي، فأصبحت جناية القتل بالتسميم بمقتضى هذا التعديل صورة من صور القتل العمد، والشروع فيها يعاقب عليه بعقوبة مخففة طبقاً للمادة ٤٦ من قانون العقوبات، فإذا تناول المجنى عليه السم ومات نتيجة لذلك كانت الجريمة تامة، وإذا نجا وقفت مسئولية الجاني عند الشروع غير أن المشرع رأى أن يشدد العقوبة فى هذا النص باعتبار أن استعمال الجواهر السامة فى القتل يكون الظرف المشدد للعقوبة^(١).

ولم صدر قانون العقوبات الحالى رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ احتفظ بهذا التعديل فى نص المادة ٢٣٣ منه، للمقابلة لنص المادة ١٩٧ من قانون عقوبات ١٩٠٤،

(١) المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على الأشخاص والتزوير - المرجع السابق - ص ٣٦، ص ٣٧.

ولم صدر قانون العقوبات الحالي رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ احتفظ بهذا التعديل في نص المادة ٢٣٣ منه، المقابلة لنص المادة ١٩٧ من قانون عقوبات ١٩٠٤. ويتضح من العرض التاريخي السابق أن مصدر المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات المصري هي المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات البلجيكي وليس الفرنسي.

أركان القتل بالسم:

- قمنا بدراسة القتل بالسم وبيئته أركانه وعناصره تفصيلاً في الفصل الثاني من هذا الباب (الباب الثاني) عند تناولنا لموضوع جديد في الفقه الجنائي وهو القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز وبيننا فيه ما إذا كان القتل الواقع بهذه الوسيلة يعد من قبل القتل بالسم من عدمه، ومن ثم فإننا نحيل إليه في هذا الشأن^(١).

(١) راجع من ص ٢٤٠ - ٢٤٩ من هذا المؤلف.

المادة ٢٣٤

من قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد. ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى. وأما إذا كان القصد منها التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذاً لغرض إرهابي^(١).

- [معدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ والذي استبدل بعبارة " السجن المؤبد " عبارة " الأشغال الشاقة " واستبدل بعبارة " الأشغال الشاقة المؤقتة " عبارة السجن المشدد" أينما وجدنا بهذا القانون]

- [الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ عقوبات مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢]

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ عقوبات مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والتي تعاقب بالإعدام من يرتكب جريمة القتل العمد تنفيذاً لغرض إرهابي، ويتعين تفسير الغرض الإرهابي في ضوء المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والتي عرفت الإرهاب فنصت على أنه: - [يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالإتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.]

-[والمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الحالي كانت - قبل تعديلها على نحو ما سلف - تطابق نص المادة ١٩٨ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢١٣ من قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٣٠٤ من قانون العقوبات الفرنسي الملغى]

نص المادتين ١٩٨ من قانون عقوبات ١٩٠٤ ، ٢١٣ من قانون عقوبات ١٨٨٣ والمقابلتين لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الحالي.

أولاً: المادة ١٩٨ من قانون العقوبات الأهلى الصادر سنة

:١٩٠٤

[من قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى. ولما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة].

ثانياً: المادة ٢١٣ من قانون العقوبات الأهلى القديم الصادر سنة

:١٨٨٣

[من قتل نفساً عمداً من غير إصرار ولا ترصد وترصد يعاقب بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومع ذلك تستوجب هذه الجناية الحكم على فاعلها بالقتل إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى. ولما إذا كان القصد منها الاستعداد لفعل جنحة أو جناية أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائه على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالأشغال الشاقة مؤبداً].

تعليقات الحقاتية على قانون سنة ١٩٠٤:

المادة ١٩٨ (٢١٣ القديمة) - للفقرة الأولى - العقوبة الواردة في المادة ٣٠٤ من قانون الفرنساوى هى الأشغال الشاقة المؤبدة ولقد نيه جميع الشراح إلى الصعوبة المتناهية بل الاستحالة فى أغلب الأحوال فى تمييز المسؤولية الأدبية فى حال القتل مع سبق الإصرار من المسؤولية الأدبية فى حال القتل بغير سبق الإصرار فى هذه الحالة الأخيرة ولو وقع فى حالة تهيج ناشئ عن تحريض من نوع وإن كان قوياً إلا أن القانون لا يقبله عذراً يمكن مع ذلك أن تراعى فيه للرفقة إلى الحد الملائم لمصالح الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فإن القتل ولو ارتكب بغير سبق إصرار قد يكون حصوله بكل ثبات جأش فتكون الجناية فى هذه الحالة دليلاً من الجانى على عدم لكثرائه بالحياة البشرية وتستحق عقاباً صارماً وينتج عن ذلك أن الفرق الذى وجد إلى الآن بين العقوبات فى المادتين ٢٠٨ و ٢١٣ القديمتين كان جسيماً جداً فبوضع عقوبتى الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة كعقوبتين اختيارييتين بنسنى للقاضى أن يحكم فى هذه الأحوال الاستثنائية تناسب درجة الجريمة وأما حريته المطلقة فى الأحوال المستحقة للرفقة فبأقية على ما كانت عليه.

الآراء الفقهية:

- نستعرض فيما يلي نص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ثم نبين الجرائم الواردة في فقراتها ونقوم بشرح كل منها عقب ذلك.

المادة ٢٣٤

لمن قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد. ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى. وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذاً لغرض إرهابي.

- ويبين من نص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أنها تنطوي على ثلاث فقرات، الفقرة الأولى تناولت القتل العمد البسيط (الغير مشدد) وعاقبت عليه بالسجن المؤبد أي المشدد، ونصت الفقرة الثانية في شقها الأول على القتل العمد المقترون بجناية أخرى، وعاقبت عليه بالإعدام، وتناولت الفقرة الثانية في شقها الثاني من المادة، القتل العمد المرتبط بجنحة وعاقبت عليه بالإعدام أو بالسجن المؤبد، أما الفقرة الأخيرة فقد نصت على ظرف مشدد آخر للقتل العمد الذي يقع تنفيذاً لغرض إرهابي وعاقبت عليه بالإعدام وقد أضيفت الفقرة الأخيرة للمادة ٢٣٤ عقوبات بموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٢ وسوف نقوم بشرح الجرائم الواردة بتلك المادة وظروفها المشددة على النحو التالي:-

أولاً: القتل العمد البسيط Le meurtre simple (الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات)

- نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات بقولها [من قتل نفسه عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد].
- وقد تناولنا شرح أركان هذه الجناية في الفصل الثاني من الباب الثاني عند تعرضنا للقتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز ومن ثم فإننا نحيل إليه في هذا الشأن منعاً للتكرار^(١).

ثانياً: إقتران القتل بجناية (مادة ٢/٢٣٤)

L'homicide volontaire accompagné d'un autre crime

- نص على هذا السبب أو الظرف المشدد لعقوبة القتل العمد فسى الشق الأول من الفقرة الثانية للمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فجاء بها:
[ومع ذلك يحكم على فاعل تلك الجناية (أى جناية القتل) بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى].
وبين من هذا النص ما يلى:

الخروج على أحكام التعدد فى القتل المقترن بجناية:

يعاقب على القتل العمد بالإعدام إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى (المادة ٢٣٤ - ٢). وقد جاء حكم القانون فى هذه الصورة والصورة التالية إستثناء من القواعد العامة المنصوص عليها فى المادتين ٣٢ و ٣٣، فبدلاً من تطبيق عقوبة الجريمة الأشد أو تعدد العقوبات، رأى الشارع أن يشدد العقوبة المقررة للقتل العمد، فجعلها الإعدام فى حالة الإقتران والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فى حالة الارتباط^(٢).

(١) راجع فى اركان القتل العمد ص ٢١١ - ٢٣٩ من هذا المؤلف.

(٢) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ٢٠٢ - ص ٢٢٧.

علة التشديد

شدد الشارع العقاب عند اقتران القتل بجناية لأن الشخص الذى لا يحجم عن ارتكاب جريمتين خطيرتين خلال فترة زمنية محدودة يكشف بذلك عن شخصية إجرامية خطيرة لا تنبأى بارتكاب أشد الجرائم خلال وقت قصير، فهى شخصية تستهين على نحو ملحوظ بأحكام القانون وبأهم الحقوق التى يحميها^(١).

شروط التشديد:

يشترط لتوقيع عقوبة الإعدام فى حالة الإقتران ثلاثة شروط الشرط الأول مفترض هو وقوع جناية قتل تام، ويتطلب التشديد توافر شرطين آخرين يستخلصان من طبيعة الظرف المشدد:

أولهما، أن ترتكب إلى جانب القتل جناية، وثانيهما أن تتوافر صلة زمنية بين الجنايتين.

والى جانب هذين الشرطين الرئيسيين يفترض هذا التشديد أمرين يقضى بهما المنطق القانونى: أن يكون القتل المرتكب جناية، وأن يكون المسئول عن الجنايتين شخصاً واحداً^(٢).

وليس من شروط التشديد أن تربط بين الجنايتين صلة سببية أو رابطة مكانية^(٣).

(١) د. عمر السعد رمضان - المرجع السابق - ص ٢٦٥، د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٠٢ - ص ١٢٤.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - رقم ٣٠٨ - ص ٤٦٠.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٠٣ - ص ١٢٤.

الشرط الأول: ارتكاب جنائية قتل تامة:

١- فيلزم لتوافر ظرف الاقتران أن يرتكب الجاني جنائية قتل تامة (الجنائية المقترن بها)، فلو وقف فعل الجاني عند حد للشروع واقتصرن الشروع بجنائية أخرى وقعت عقوبة للشروع المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون العقوبات على أساس أن العقوبة للجريمة التامة هي الإعدام، والشروع فيها لن يكون عقوبته - طبقاً لتلك المادة - عقوبة الإعدام (فهى شروع في جنائية عقوبتها الإعدام لن وقعت تامة).

٢- وعليه فالشروع في جريمة القتل لا يكفى. يلزم على الأقل أن يكون هناك قتل واحد. ولا يهم سواء أبدأ الجاني بارتكابه فعل الشروع في قتل ثم الحقه بجريمة قتل تامة أم ابتداً بالقتل ثم الحقه بجريمة الشروع في القتل^(١).

٣- عدم سريان ظرف الاقتران على القتل المخفف المنصوص عليه في

المادة ٢٣٧ عقوبات: (قتل الزوج لزوجته وشريكها في حالة التلبس بالزنا)

- ذلك أنه يشترط لإطباق ظرف الاقتران أن يقع بين جنائية قتل تامة وجنائية أخرى، ولا يتوافر هذا الطرف في حالة القتل العمدى في صورته المخففة وهو عذر قانونى مخفف وجوبى المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ والتي تنص على أنه لمن فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦، فجريمة الزوج في هذه الحالة وإذا كانت لا تعدو أن تكون جريمة قتل عمدى إلا أن المشرع قد قرر لها - صراحة عقوبة الحبس ويعنى ذلك أن القتل - في هذه الصورة - جنحة لأن القانون لا يقرر له غير عقوبة الجنحة والقاعدة أن نوع الجريمة يتحدد تبعاً للعقوبة المقررة لها وكل جريمة يقرر لها القانون عقوبة الحبس هي جنحة ومن ثم

(١) د. عبد الستار الجميل - المرجع السابق - ص ٢٠٢.

فإن قيام الزوج بقتل زوجته وشريكها أو بقتل أحدهما والمشروع في قتل الآخر لا يقوم به ظرف الاقتران لأن المشرع قد عاقب على هذه الصورة الخاصة للقتل العمد بنص خاص واعتبرها قتلاً مخففاً.

وترتيباً على ذلك لا يتوافر ظرف الاقتران لو قتل الزوج زوجته مع عشيقها ونحر بعد ذلك أمها لشكه في أنها السبب في انهيار أخلاق ابنتها فلا يعتبر قتل الأم - في هذه الحالة - مقتراً بقتل عمدي آخر (قتل الزوجة وشريكها أو قتل أحدهما والمشروع في قتل الآخر)، لأن القتل الأخير قتل مخفف معاقب عليه بعقوبة الجنحة وليس بعقوبة الجناية.

وفصل القول أنه لا محل لهذا التشديد إذا كان القتل المسند إلى المتهم قد اقترن به عذر قانوني كالقتل الذي تنص عليه المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات المصري أو كان قتلاً غير عمدي، وإنما تطبق في الحالتين القواعد العامة في تعدد الجرائم والعقوبات^(١).

٤- عدم جواز تطبيق عقوبة الإعدام (في الاقتران) على حدث تزيد سنه على السادسة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة - أساس ذلك؟ المادة ١١٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.

قد يتوافر ظرف الاقتران قبل حدث تزيد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشر سنة، رغم توافر عذر صغر السن، باعتبار أن هذا العذر لا يؤثر على طبيعة الجناية المرتكبة أو التكيف القانوني لها فتظل جناية بعكس العذر الوارد في المادة ٢٣٧ عقوبات، مع ملاحظة أن عذر صغر السن - من شأنه - أن يخفف العقوبة المشددة من الإعدام إلى

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ١٢٥.

السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات طبقاً لنص المادة ١١٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦^(١). ومن فلا يجوز توقيع عقوبة الإعدام عليه.

٥- ويلزم في الجناية المقترن بها (القتل للعمد التام) أن تثبت مسؤولية الجاني عنها وكذلك القصد الجنائي بالنسبة للنتيجة المتمثلة في إزهاق الروح.

٦- ويكفي أن يكون الجاني له صفة المساهم في جناية القتل والجناية الأخرى دون تطلب أن تكون له صفة الفاعل في الاثنين معاً أو في إحداهما فقد يكون شريكاً في الجنايتين^(٢).

ونخلص من ذلك إلى أن جناية القتل هي الجناية الأصلية عند تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ع، وما الجناية الأخرى إلا ظرف مشدد للقتل ولعقوبته، هذا عند النظر إليهما معاً وقيام القتل إلى جانب الجناية الأخرى، ولكن إذا حفظت جناية القتل لعدم قيام الدليل عليها أو لوقوعها دفاعاً عن النفس أو المال، أو قضى فيها بالبراءة، فعند ذلك تصبح الجناية الأخرى جريمة قائمة بذاتها بعد أن كانت ظرفاً مشدداً للقتل، ويسأل المتهم عن تلك الجناية الأخرى كما إذا كان قد ارتكبها منفردة^(٣).

(١) نصت المادة ١١٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على أنه [لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ولا تدخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها فقوئاً على الجريمة التي وقعت من المتهم].

(٢) د. ملون محمد سلامة - المرجع السابق - ص ٧٢، ص ٧٣.

(٣) المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٥٨.

الشرط الثاني: ارتكاب جناية أخرى (مستقلة عن القتل ومعاقب عليها)

١- لا يتوافر التشديد إلا إذا كانت الجريمة التي أضافها الجاني إلى القتل جناية، فإن كانت جنحة فلا محل للتشديد.

٢- وكل الجنايات لدى القانون سواء^(١): فقد تكون جناية سرقة أو هتك عرض بالقوة أو اغتصاب أو ضرباً أفضى إلى الموت أو إلى العاهة، بل يجوز أن تكون قتلاً ثانياً^(٢) وقد تطلب بعض الفقهاء ألا تكون الجناية الأخرى قتلاً محتجبين بأن عبارة "جناية أخرى" التي وردت في النص يفهم منها أن تكون من نوع مختلف عن القتل، ولكن هذا الرأي لم يرجح؛ فالعبارة السابقة يراد بها أن يضيف المتهم إلى جناية القتل التي ارتكبها جناية أخرى دون تحديد لنوعها، وكما تقول محكمة النقض المصرية فإن النص "إنما ذكر" جناية أخرى لا "جناية من نوع آخر"، وبالإضافة إلى ذلك فإن علة التشديد متحققة بغیر شك حين تكون الجناية الأخرى قتلاً، بل إن هذه الجناية قد لا تعدو أن تكون مجرد شروع، فالشروع في الجناية جناية بدورة ولا يحول دون توافر الظرف المشدد أن يقف القتل ذاته (وهو الجريمة الأصلية) عند مرحلة الشروع.

ويجب أن يتوافر شرطان في الجناية المقترنة، الأول كونها معاقباً عليها. والثاني استقلالها عن القتل (للجناية المقترن بها) وذلك على النحو التالي:

- كون الجناية معاقباً عليها:

يعنى هذا الشرط أن يكون القاتل مستحقاً العقاب من أجل الجناية التي أضافها إلى القتل، فإن لم يكن عليها عقاب من أجلها لتوافر سبب أباحة أو ممانع مسئولية أو ممانع عقاب فلا يشدد عقابه كزواج الخاطف عن خطفها، والإبلاغ

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٠٥ - ص ١٢٥.

(٢) نفض ١١/١١/١٩٣٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٣٩٦ - ص ٤٩٧.

بالنسبة لبعض الجرائم وتعليل ذلك أن التشديد هو بمثابة عقوبة تضاف إلى عقوبة القتل، وسببها ارتكاب فعل يستوجب العقاب، فإن كان لا يستوجب فلا محل لأن يزداد مقدار العقاب، والقول بغير ذلك معناه أن يعاقب المتهم من أجل جريمة لا عقاب عليها، وإذا علق القانون تحريك الدعوى الناشئة عن الجريمة على تقديم شكوى من المجنى عليه فلا يكون للتشديد محل إلا إذا قدمت الشكوى على الوجه الصحيح، وينبنى على ذلك أنه إذا مات المجنى عليه فلا يكون سبيل إلى تقديم الشكوى، وتبعاً لذلك لا يكون ثمة محل للتشديد، ويكون الحكم كذلك إذا قدمت الشكوى ثم تنازل عنها مقدمها قبل أن يصير الحكم باتاً^(١).

وإذا كان مع المتهم مساهمون في الجنايتين ولكنهم لا يستفيدون مثله من مانع المسؤولية أو مانع العقاب فإنه يطبق عليهم - دونه - للظرف المشدد^(٢).

(١) محمود مصطفى - المرجع السابق - هامش ص ٢٢٩.

ويقول عن الجريمة المقررة أنه:

يشترط أيضاً لتوافر الظرف المشدد أن تكون الجريمة الأخرى معاقباً عليها، فالقاتلون حين نص على تغليظ عقوبة القتل إذا تكلمت أو اقترنت به أو تلتته جريمة أخرى قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معاً عقوبة واحدة مغلظة ينطوي فيها عقابه عن الجريمتين، ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجريمة الأخرى لا عقاب عليها لمسبب خاص بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له مبرر.

وتطبيقاً لهذا حكم - قبل تعديل المادة ٣١٢ عقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ - بأنه إذا قتل الابن أباه لمرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه، إذ أن الحكم عليه بهذه العقوبة مضاه أنه قد عوقب أيضاً على السرقة في حين أن القاتلون لا يعاقب عليها (نقض ٢ مايو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج٦ - رقم ٥٧٨ ص ٧١٣). وطبقاً للقانون الحالي يصح التشديد إذا قدمت الشكوى عن السرقة من المجنى عليه، ولكن إذا مات المجنى عليه قبل أن يقدم شكواه انقضى الحق في الشكوى (المادة ٧ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية) وكان الجريمة لم تقع، فلا سبيل إذن لتشديد العقاب. وكذلك الشأن لو قدمت الشكوى ثم تنازل عنها مقدمها قبل أن يصبح الحكم نهائياً.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٠٦ - ص ١٢٧ - نقض جلسة ٢١ مايو

- استقلال الجناية الأخرى عن القتل:

يعنى هذا الشرط كون الجناية ذات كيان مستقل عن القتل بحيث تتوافر لها جميع أركانها، ولو صرفنا النظر عن القتل، أى ولو افترضنا أن القتل لم يرتكب، وبغير هذا الشرط لن تكون لدينا جناية إلى جانب القتل: فإذا لم يأت المتهم غير فعل واحد ترتبت عليه نتيجتان، كل منهما تقوم به فى حكم القانون جناية وكانت احدهما أو كلاهما قتلاً فلا يتوافر التشديد على الرغم من ذلك كما لو كانت الجريمة قد حدثت من فعل واحد غير متجزئ فى ذاته كرصاصة أطلقت فأصاب رجلين أو قنبلة قذفت فأصاب عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على ناس فقتلتهم أو سهم رمى فاخترق صدر اثنين^(١). ولا يعدو الأمر فى الحالات السابقة أن يكون تعدداً معنوياً وتكون "وحدة الفعل" مانعة من تطبيق الظرف المشدد^(٢).

فلا يتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذه الحالات، بل يوجب القانون فيها تطبيق الفقرة الأولى من المادة (٣٢) من قانون العقوبات مكتفياً بتوقيع العقوبة الأشد. وكذلك لا يتوافر الاقتصار ولو تعددت الأفعال إذا كان القانون يعتبرها جريمة واحدة، وتطبيقاً لهذا قضى بعدم توافر الظرف المشدد فى سرقة كانت وسيلة الإكراه فيها هى القتل، لأن هذه السرقة وإن كان يصح فى القانون وصفها بأنها إكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جناية القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها، كما هو الواجب، فإن فعل الاعتداء الذى يكون جريمة القتل يكون هو الذى يكون فى ذات الوقت ركن الإكراه فى السرقة^(٣).

(١) مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج٢ - رقم ٥٧٨ - ص ٧١٣.

نقض ١٩٢٩/١/٣١ - مجموعة القواعد القانونية - ج١ - رقم ١٣٨ - ص ١٥٣.

(٢) نقض ١٩٣١/٣/٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج٢ - رقم ٢٢٨ - ص ٢٨٢.

د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٠٧ - ص ١٢٧.

(٣) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ٢٠٣ - ص ٢٢٨.

ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن للنشاط الواحد إذا صح في القانون وصفه بعدة أوصاف فلا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة التي عفاها أشد، ولما كان هذا مقتضاه أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة، فإنه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى، يجب عند توقيع العقاب على المتهم ألا يكون لهذا الفعل من اعتبار في الجريمتين المسمتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة، فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يكونها الفعل عدت الأخرى فيما يختص بتوقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد. ثم إن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلط عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بداهة أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل، وَمَقْتَضِي هَذَا أَنْ لَا تَكُونِ الْجَنَايَةُ الْأُخْرَى مُشْتَرَكَةً مَعَ جَنَايَةِ الْقَتْلِ فِي أَيْ عُنْصُرٍ مِنْ عُنُصُرِهَا وَلَا فِي أَيْ ظَرْفٍ مِنْ ظُرُوفِهَا الْمَعْتَبَرَةِ قَانُوناً عَامِلاً مُشَدِّداً لِلْعِقَابِ إِذَا كَانَ الْقَانُونُ لَا يَحْتَسِبُهَا جَنَايَةً إِلَّا بِنَاءٍ عَلَى ظَرْفٍ مُشَدَّدٍ، وَكَانَ هَذَا الظَّرْفُ هُوَ الْمَكُونُ لَجَنَايَةِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ. وَجِبَ عِنْدَ تَوْقِيعِ الْعِقَابِ عَلَى الْمَتَّهِمِ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَيْهَا إِلَّا مَجْرَدَةً عَنِ هَذَا الظَّرْفِ وَإِنَّمَا تَكُونُ مَجْرَدَ جُنْحَةٍ فَلَا يَتَوَافَرُ سَبَبُ التَّشْدِيدِ. وَإِنْ فُيِّنَ الْعُقُوبَةُ الَّتِي يَجِبُ تَوْقِيعُهَا عَلَى الْمَتَّهِمِ هِيَ الْعُقُوبَةُ الْمَقْرُورَةُ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ مِنَ الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَادَّةِ ٢٣٤، عَلَى أَسَاسِ أَنْ الْقَتْلَ وَقَعَ لِتَسْهِيلِ جُنْحَةِ سَرَقَةٍ^(١) إِذَا تَوَافَرَتْ بَيْنَهُمَا رَابِطَةُ السَّبَبِيَّةِ.

أما إذا تعددت الأفعال توافر للظرف المشدد كما لو طعن المتهم شخصاً قاصداً قتله فأصابه أصابات أودت بحياته ثم شرع في قتل شخص آخر فأحدث به

(١) نقض ١٩٤٢/١١/٢٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٢٢ - من ٢٢، نقض ١٩٦٠/٤/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - س ١١ - رقم ٧٢ - من ٣٥٦.

جروحاً لم تؤد إلى وفاته^(١)، أو أطلق عدة أعيرة نارية على جماعة من الناس قاصداً قتلهم جميعاً أو قتل بعضهم فأصاب أحد هذه الأعيرة واحداً منهم فأرداه قتيلاً ولم تصب الأعيرة الأخرى أحداً، ذ قد تعددت الأفعال الإجرامية بتعدد مرات إطلاق الرصاص^(٢).

الشرط الثالث: الاقتران الزمني (أو الرابطة الزمنية)

- فيشترط لتوقيع عقوبة الإعدام أن تتوافر بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة زمنية أو مصاحبة زمنية ولم يورد المشرع في نص المادة ٢/٢٣٤ تعريفاً للرابطة الزمنية التي يقوم بها ظرف الإقتران أو يحدد مقدار الزمن الذي تتوافر به وتقوم الصعوبة في حالة الفصل بين الجنايتين بحيز من الزمن، وقد ترك أمر ذلك للفقهاء والقضاء^(٣).

تعريف الرابطة الزمنية:

- تعني الرابطة الزمنية ارتكاب القتل والجناية الأخرى خلال فترة زمنية واحدة دون أن يفصل بينهما فاصل زمني كبير بحيث تتقارب الجنايتان زمنياً^(٤)، إذ يشترط بصفة عامة أن ترتكب للجنايتان في فترة قصيرة بحيث يصح القول بأنهما - لتقارب الأوقات التي وقعتا فيها - مرتبطت بعضهما ببعض زمنياً، فإذا كان القتل

(١) نقض ١٩٣١/٣/٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج-٢ - رقم ٢٢٨ - ص ٢٨٢.

(٢) نقض ١٩٤٥/١٢/٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج-٧ - رقم ٢٠ - ص ١٦.

(٣) د. عبد الستار الجميلي - المرجع السابق - ص ٣٠٦.

(٤) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ١٠٨ - ص ١٢٨ ويعرف البعض الاقتران الزمني بالتعاصر الزمني الذي يقوم على وجود رابطة زمنية بين الجنايتين - د. مسلمون سلامة - المرجع السابق - ص ٧٣.

منفصلاً عن الجناية الأخرى بحيز من الزمن - ذى شأن - فلا محل لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات^(١).

- ومن التطبيقات القضائية لظرف الاقتران ما قضى به من أنه:

[إذا كان المتهم قد شرع فى قتل امرأة بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصداً قتلها وما أن أسرعت لنجبتها ولدتها وشقيقتها حتى أطلق عليهما عدة أعيرة قاصداً قتلها ففضيلاً ثم أرفق ذلك بقتل شخص آخر - كل ذلك تم على مسرح واحد، وقد ارتكب كل من هذه الجرائم بفعل مستقل، وكانت الجنايات قد تتابعت بما يحقق معنى الاقتران الزمنى، فإن إدانة المتهم بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ تكون صحيحة قانوناً]^(٢).

ولا تعنى رابطة الزمنية ارتكاب إحدى الجنايتين عقب الأخرى على الفور أو ارتكابهما فى يوم واحد، فمن الجائز ارتكابهما فى يومين متتاليين، إذ لا يعنى ذلك حتماً وجود فاصل زمنى ملحوظ بينهما. وبالنظر إلى عدم تحديد الشارع ضابطاً لرابطة الزمنية فإن القول بتوافرها من شأن قاضى الموضوع، ولا يقبل الجدل فى شأنها أمام محكمة النقض^(٣).

- وحدة الزمن والمكان ليست بشروط لتوافر الرابطة الزمنية:

- ذهب البعض إلى أنه يشترط أن ترتكب الجنايتان فى فترة زمنية واحدة دون استتالة هذه الفترة^(٤)، ووجوب أن ترتكب هذه الأفعال فى مكان واحد^(٥).

(١) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ٢٠٤ - ص ٢٣٠.

(٢) نقض ١٩٦٢/٦/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - ص ١٣ - رقم ١٤٤ - ص ٥٧٠.

(٣) نقض ١٩٤٨/١١/٣ - مجموعة الفوائد القانونية - ج ٧ - رقم ٦٧٥ - ص ٦٣٩.

(٤) Hélie, Pratique, t. 1, No. 397; Chauveau et Hélie, t. 3, No 1303; Ortolan, No. 1178; Blanche, t.4, No. 527; Garraud, t. 5, 192.

مشار إليها فى مرجع د. عبد الستار الجميل - المرجع السابق - ص ٣٠٦.

- غير أن الرأي الراجح^(١) هو أن وحدة الزمان والمكان ليست بشرط لتوافر ظرف الاقتران، إذ لم يشترط القانون - فيه - لا وحدة للمكان ولا وحدة الزمان، والقول بغير ذلك يجعل مجال تطبيق النص ضيقاً، دون سند، كما لم يشترط القانون - كذلك - أن تكون الأفعال حصيلة مشروع إجرامى واحد، وخلاصة القول أنه بالإمكان أن تكون الأفعال مقترنة بعضها ببعض الآخر، بالرغم من اختلاف المكان وبالرغم من انفصالها بفترة زمنية معقولة، والغالب إتحاد مكان الجريمتين إذا توافرت رابطة للزمنية بينهما، واتحاد المكان يكون قرينة على توافر تلك الرابطة، ولكن يجوز إثبات عكسها.

ولا يتطلب القانون ترتباً معيناً فى تعاقب الجنايتين، فسواء أن يتقدم القتل الجناية الأخرى أو أن يعقبها، وقد صرح بذلك: فالعقاب يشدد على فاعل جناية القتل إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى".

- الرابطة الزمنية شرط لقيام الاقتران بين الأفعال وليس بين النتائج أثر ذلك؟

- توافر الإقتران ولو تراخى تحقق النتيجة إلى زمن طال أم قصر. (مثال) إذ من الممكن أن يرتكب شخص فعلى قتل فيجرح خصمه الأول ثم يضرب الثانى وينقله إلى المستشفى فيخرج الأول بعد يومين ويشفى ويموت الآخر بعد سنة متأثراً من جراحه، فطالما هناك علاقة سببية بين الموت والضرب فإن طول الزمن أو قصره لتحقيق النتيجة لا يهم كثيراً. نلاحظ من مثالنا هذا أن القتل قد تحقق بعد

(١) Chauveau et Hélie, t. 3, No. 1303.

مشار إليه فى مرجع د. عبد الستار الجميلى - المرجع السابق - ص ٣٠٧.

(٢) Garçon, t. 2, art. 304.

مشار إليه فى مرجع د. عبد الستار الجميلى - المرجع السابق - ص ٣٠٧.

سنة من ارتكاب فعل الشروع ولا غبار على نهوض شرط الاقتران ذلك أن الفعلين ارتكبا في فترة زمنية واحدة.

- لا يشترط لقيام الاقتران توافر رابطة سببية بين الجنايتين.

لا يتطلب الاقتران أن ترتبط الجنايتان برابطة السببية بأن يكون القصد من القتل تسهيل ارتكاب الجناية الأخرى أو أن ترتكب الجنايتان لغرض واحد، فقد تستقلان تماماً من هذه الوجهة وتتوافر على الرغم من ذلك رابطة الزمنية بينهما، كما لو قتل الجاني عدوا له ثم صادف بعد برهة يسيرة امرأة فهتك عرضها، أو صادف عدوا له لا علاقة له بالأول فقتله كذلك. ومن هذه الوجهة يتضح الفارق بين ظرفي الاقتران والارتباط: فبينما يتطلب الأول صلة الزمنية دون السببية، يتطلب الثاني صلة السببية ولا يشترط رابطة الزمنية. ولكن إذا توافرت رابطة السببية - بالإضافة إلى رابطة الزمنية - تحقق الظرف المشدد من باب أولى^(١).

- وجوب مسؤولية الجاني عن الجنايتين (المقترنة والمقترن بها).

يحمل القانون الجاني المسؤولية عن جنايتين: القتل والجناية الأخرى المقترنة به، فلا بد أن تسمح القواعد العامة بقيام هذه المسؤولية ويسأل المتهم عن الجنايتين إذا كان فاعلا لهما، أو كان فاعلا لأحدهما وشريكا في الأخرى، أو كان شريكا فيهما معاً، أو كان فاعلا أو شريكا في أحدهما وكانت الثانية نتيجة محتملة لها، وذلك في التشريعات التي تجعل الشريك (أو المساهم بصفة عامة) مسؤولاً عن الجريمة التي يرتكبها الفاعل ولو كانت غير الجريمة موضوع المساهمة متى كانت نتيجة محتملة لها (المادة ٤٣ من قانون العقوبات المصري)^(٢).

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ١١٠ - ص ١٢٩ - ص ١٣٠.

(٢) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ١٠٩ - ص ١٢٩.

عقوبة القتل المقترن بجناية

١- إذ ثبت توافر شروط التشديد كانت العقوبة الإعدام (المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، للفترة الثانية) وبعد الإعدام عقوبة عن القتل والجناية الأخرى، ويعنى ذلك أنه لا يجوز للقاضي أن يوقع عقوبة من أجل الجناية الأخرى المقترنة بالقتل إلى جانب عقوبة القتل، ولا يغير من هذا الحكم أن يتوافر للقتل ظرف مشدد آخر كسبق الإصرار أو التردد يكفى بذاته لتوقيع عقوبة الإعدام، فالجناية الأخرى تفقد كيانها كجريمة مستقلة ذات عقوبة خاصة بها وتتحول إلى مجرد ظرف مشدد للقتل. ولكن إذا امتنع توقيع عقاب من أجل القتل استردت الجناية استقلالها ووجب على القاضي توقيع عقابها، إذ لا يتصور أن تظل مجرد ظرف مشدد وقد استحال على الإطلاق توقيع عقاب من أجل للجريمة التي يراد تشديد عقوبتها.

٢- وبعد تشديد العقاب على هذا النحو خروجاً على القواعد العامة في تعدد الجرائم والعقوبات، إذ الأصل أن توقع عقوبة الجريمة الأشد إن كانت الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، وأن تتمتع العقوبات إذا لم يتم بين الجرائم المتعددة هذه الصلة ولكن الشارع لم ير - عند اقتران القتل بجناية - أن يوقع العقوبة الأشد أو العقوبتين معاً وإنما قرر توقيع عقوبة جديدة مغالطة أشد من عقوبة القتل، وهو أشد الجزيمتين.

ولا توقع عقوبة الإعدام إلا إذا كان القتل تاماً، أما إذا كان شروعاً تعين تطبيق المادة ٤٦ من قانون العقوبات إلى جانب المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات والهبوط بالإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، فالقتل هو الجريمة الأساسية، فإن كان شروعاً فالواقعة في مجموعها شروع ولو كانت الجناية الأخرى تامة^(١).

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٢٣١، ص ٢٣٢.

٣- ويراعى بالنسبة للشريك أن المشرع نص في المادة ٢٣٥ عقوبات على أن المشاركين فى القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ونظراً لأن التشديد يؤدى إلى وجوب الحكم بالإعدام فإن للشريك يمكن الحكم عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة بالتطبيق للمادة ٤١ و ٢٣٥ عقوبات^(١).

ثالثاً ارتباط القتل بجناية أو جنحة

[المادة ٢٣٤ - الفقرة الثانية - الشق الثانى منها]

Corrélation du meurtre avec un crime ou un délit

يفترض الشارع فى هذا السبب من أسباب التشديد ارتكاب القتل من أجل جريمة أخرى، أى أن الجانى يرتكب القتل كى يتمكن من ارتكاب جريمة أخرى أو كى يمكن غيره من ذلك، أو يرتكبه كى يتخلص من المسؤولية الناشئة عن الجريمة الأخرى أو كى يتيح ذلك لغيره، فالجرائم قد تعددت وبينها رابطة سببية. وقد نصت على هذا التشديد المادة ٢٣٤ قانون العقوبات فى الفقرة الثانية منها بالعبرة الآتية: "وَأما إذا كان القصد منها (أى من جناية القتل) التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلّص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة".

علة التشديد

وعلة التشديد هى للضرب على أيدى الأشخاص الذين يتخذون القتل وسيلة لتنفيذ جرائم أخرى، فالجانى خطر لأن القتل لا يوقفه عن السعى فى مشروعه الإجرامى. ومثال الحالات التى يتوافر فيها هذا التشديد أن يقتل الجانى حارس

(١) د. مامون محمد سلامة - المرجع السابق - ص ٧٤.

منزل ليتمكن من سرقة أمتعة فيه، أو أن يقتل شخصاً ليتمكن آخر من الفرار بالمسروقات، أو أن يقتل من شاهده وهو يرتكب السرقة كي يتخلص من شاهد إثبات ضده.

نطاق التشديد

يدل ظاهر النص على أن الشارع أراد أن يقصر التشديد على حالة ارتباط القتل بجنحة وأن يستبعد من نطاقه حالة ارتباط القتل بجناية. ولكن هذا التفسير يؤدي إلى نتائج غير مقبولة، إذ يعنى تشديد العقاب على من أراد بالقتل تسهيل ارتكاب جريمة قليلة الخطورة واستبعاد التشديد بالنسبة لمن أراد بالقتل تسهيل ارتكاب جريمة أشد خطورة. لذلك رجح الرأي الذي يذهب إلى جعل نطاق التشديد شاملاً ارتباط القتل بجنحة وارتباطه بجناية محتجاً في ذلك بالرغبة في أن يكفل لنص القانون التفسير المعقول^(١).

عناصر القتل المرتبط بجناية أو جنحة

يشترط لتوافر الظرف المشدد توافر الشروط الآتية:

الشرط الأول:

أن يرتكب الجاني قتلاً عمداً، فإذا وقع منه مجرد شروع مرتبط بجنحة فإنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة تطبيقاً للمادة ٤٦ من قانون العقوبات. ويشترط ثانياً - أن يرتكب جنائية أو جنحة، وثالثاً - أن يكون بين القتل والجناية والجنحة رابطة سببية. وفيما يلي بيان الشرطين الثاني والثالث.

(١) د. محمود نجيب حسني - دروس في قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٧٠ - ص ٢٣٤ - ص ٢٣٥.

الشرط الثانى الجنائية أو الجنحة المرتبطة بالقتل:

جوهر الظرف المشدد هو التعدد المادى للجرائم، ويقتضى هذا الشرط أن يكون معاقباً على الجريمة الأخرى التى أضافها المتهم إلى القتل بوصفها جنائية أو جنحة مع ملاحظة الخلاف السابق بين التشريعات وأن تكون مستقلة عنها. فاشتراط أن يكون معاقباً عليها بوصفها جنائية أو جنحة يعنى استبعاد التشديد إذا كان معاقباً عليها بوصفها مخالفة، ويعنى استبعاده كذلك إذا لم يكن معاقباً على الفعل لسريان سبب أباحة عليه أو استفاضة مرتكبه من مانع مسئولية أو مانع عقاب، ولا يتوافر التشديد كذلك إذا أخفى القاتل جثة القاتل، إذ الاخفاء من ذبول القتل وتصرف طبيعى للقاتل فلا عقاب إلا إذا صدر عن شخص سواه. وإذا علق القانون تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة الأخرى على شكوى المجنى عليه فإن التشديد لا يكون له محل إلا إذا قدمت الشكوى ولم ينزل عنها مقدمها حتى صدور الحكم البات فى الدعوى. ولكن إذا انقضت مدة تقادم الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخرى فلا يحول ذلك دون تحقق التشديد، إذ هذه الجريمة تندمج مع القتل فى وحدة قانونية لا تقبل التجزئة، وتكون مدة التقادم التى تسرى عليهما معاً هى مدة تقادم الدعوى الناشئة عن القتل، فطالما لم تنقضى يكون تحريك الدعوى الجنائية من أجل هذا المجموعة جائزاً^(١).

استقلال الجنائية أو الجنحة عن القتل:

ويتطلب القانون أن تكون الجريمة الأخرى مستقلة فى أركانها عن القتل، ويتطلب ذلك أن يكون الجانى قد ارتكب الفعل المادى المكون لهذه الجريمة، فإن لم يرتكب هذا الفعل وإنما ثبت أن القتل قد اقترف لتسهيل ارتكاب هذا الفعل فيما بعد،

(١) د. محمود نجيب حسنى - الاعتداء على الحياة - ص ١٣٤، ص ١٣٥.

فلا يعتبر الظرف الممتد متوافراً، إذ على الرغم من ثبوت الباعث المسيء لدى القاتل فإنه لم يتحقق ذلك التعدد في الجرائم الذي يقوم عليه سبب التشديد^(١).

وعلى هذا النحو، فإن الحد الأدنى المطلوب للتشديد هو أن يصدر عن المتهم شروع في هذه الجريمة معاقب عليه، أما إذا كان ما صدر عنه هو مجرد عمل تحضيرى أو شروع غير معاقب عليه فلا يقوم بذلك التشديد، إذ لا اعتداد بأيهما في نظر القانون ولا عقوبة من أجله.

فإذا ثبت للعقاب على هذه الجريمة واستقلالها عن القتل توافر الظرف الممتد أي كان نوعها أو مقدار عقوبتها: فقد تكون جريمة غير عمدية كما لو أصاب المتهم دون قصد شخصاً ثم قتل قصداً رجل الشرطة الذي حاول القبض عليه، وقد تكون مجرد شروع معاقب عليه، وقد تكون مخالفة مجنحة، وقد يكون منصوباً عليها في قانون مكمل لقانون العقوبات^(٢).

وقد تكون سرقة كمن يقتل بواباً لسرقة ما في المنزل من متاع، وقد تكون قتلاً بإهمال (جريمة غير عمدية) كمن يقتل إنساناً خطأ ثم يقتل عمداً رجل البوليس أو الشاهد الذي رآه بقصد التخلص من عقوبة القتل الخطأ وليس بشرط أن تكون الجنحة تامة فيصح أن تكون شروعاً^(٣).

الشرط الثالث رابطة السببية:

حدد القانون صورتين تتوافر فيهما رابطة السببية الأولى تفترض أن الغرض من ارتكاب القتل هو التمكن من ارتكاب الجريمة الأخرى، أي أن يكون القصد من القتل التأهب لفعل جنحة أو جناية أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل.

(١) د. محمود نجيب حسنى - دروس في قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ١٣٤.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - الاعتداء على الحياة - رقم ١١٧ - ص ١٣٦.

(٣) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ٢٠٦ - ص ٢٣٢.

والثانية تفترض أن الغرض من ارتكاب القتل هو التخلص من المسؤولية الناشئة عن ارتكاب الجريمة الأخرى، أى أن يكون القصد من القتل مساعدة مرتكبى الجحة أو الجناية أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة.

وينتضح من ذلك أن الشارع يفترض أن القتل هو وسيلة ارتكاب الجريمة الأخرى أما إذا تغير الوضع وكانت الجريمة الأخرى هى وسيلة ارتكاب القتل، كما لو قتل شخص آخر بسلاح يحمله دون ترخيص وبعد حمله على هذا النحو جحة أو سرق سلاحاً ثم استخدمه فى القتل فلا يتوافر التشديد. وتطبيقاً للفكرة نفسها فلا محل للتشديد إذا لم تكن غاية القاتل عند القتل التمكن من ارتكاب الجريمة الأخرى وإنما ترتب عليه أن أتيحت له فرصة ارتكاب هذه الجريمة، مثال ذلك أن يقتل شخص آخر ثم يخطر له أن يسرق ما كان يحمله ويفعل ذلك.

ولا يتطلب القانون بين الجريمتين صلة أخرى غير رابطة السببية، فلا يشترط أن تتوافر رابطة زمنية أو مكانية بينهما: فإذا ثبت توافر رابطة السببية بين الجريمتين تحقق التشديد ولو باعد الزمن بينهما واختلف المكان اختلافاً كبيراً، فمن يرتكب سرقة ثم يلتقى بعد شهور وفى مكان مختلف عن مكان السرقة بشخص شهده وهو يسرق فيقتله كى يتخلص من شهادته ضده يتوافر بالنسبة له سبب التشديد^(١).

ويستوى فى توقيع العقوبة المغلظة أن يرتكب الجريمتان من شخص واحد أو من شخصين يسأل كل منهما عن جريمة الآخر بوصفه شريكاً. وكذلك يستوى أن يكون المجنى عليه فى الجريمتين مختلفاً أو يكون هو بعينه فى الجريمتين، فتشدد العقوبة على من ارتكب سرقة فتبعه المجنى عليه بقصد القبض عليه فأطلق عليه عياراً نارياً للتمكن من الهرب^(٢).

(١) د. محمود نجيب حسنى - نروس فى قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ٢٣٥.

(٢) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ٢٠٧ - ص ٢٣٣ - نقض ١٩٣٥/٤/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٣٦٥ - ص ٤٦٩.

وجوب بيان المحكمة رابطة السببية فى الحكم بين جريمة القتل، وبين الجنائية أو الجنحة المرتبطة بها. مثال

فى تطبیق یبین قصور الحكم فى بیان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المغلظة، قد ارتكبت لأحد المقاصد المبينة فى المادة ٢/٢٣٤ قد حكم بأنه: إذا كان یبین من الحكم الذى طبق للمادة ٣/٢٣٤ أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وانتوى إلحاق الأذى به بالكيفية التى يراها، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذى انتوى المتهم إلحاقه بزوجة المجنى عليها. فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبينة فيها. ولا یغیر من هذا ما قالته المحكمة من أن المتهم وزميلة بیئا النية على سرقة المجنى عليها ولما ذهبا لتنفيذ ما انتوياه اعتراضتهما المجنى عليها فقتلها، فإن ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية، إذ یحتمل أن يكون اعتراض المجنى عليها لهما هو الذى هیأ لهما الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم^(١).

العقوبة

العقوبة المقررة للقتل المرتبط بجنحة أو جنائية هی الإعدام أو السجن المؤبد.

(١) نقض ١٩٤٩/١١/٢٩ - مجموعة أحكام النقض - س١ - رقم ٤١ - ص ١٨.

تعدد الجناة

قد يساهم عدد من الأشخاص بصفة فاعلين أصليين فى ارتكاب القتل والجناية المقرنة أو الجناة المرتبطة. وعندئذ تطبق عليهم جميعاً الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات. وقد يقع القتل من شخص وتقع الجناية المقرنة أو الجناة المرتبطة من شخص آخر ولا مشاركة بينهما، وعندئذ لا يسرى حكم الشق الأول من الفقرة الثانية للمادة ٢٣٤ بلا خلاف، ولو توافرت رابطة زمنية بين الجنايتين اللتين ارتكبنا ولكن الشبهة تقوم فى حالة الارتباط فقد يحصل أن يرتكب زيد قتلًا لتخليص بكر من عقوبة سرقة دون أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعلين، فمرتكب الجناة لا يسأل عن جنائية القتل لأنه لم يشترك فيها. أما فاعل القتل فالسائد بين الشراح أنه يخضع لحكم الشطر الثانى من الفقرة الثانية للمادة ٢٣٤، لأنه ينص على تشديد العقاب متى كان القصد من القتل هو التأهب لفعل جنة أو تسهيلها أو تخليص مرتكبها من العقاب، ولا يشترط شيئاً زيادة على ذلك. وهذا الرأى وإن تمشى مع ظاهر النص إلا أنه لا يتفق وقصد الشارع، فبدلاً من تطبيق القواعد العامة فى التعدد نص على عقوبة واحدة مغلظة لا توقع بطبيعة الحال إلا إذا كان الجانى مسؤولاً عن الجريمتين بصفته فاعلاً أو شريكاً، إذ لا يتصور أن تشدد العقوبة على شخص بسبب جريمة لم يساهم فيها.

وقد يرتكب الجريمتين فاعل ويساهم معه شريك فى كليهما، وعندئذ تطبق عليهما المادة ٢/٢٣٤، مع مراعاة حكم المادة ٢٣٥ بالنسبة للشريك فى حالة الاقتران. وقد يساهم الشريك فى إحدى الجريمتين، وعندئذ لا يكون مسؤولاً عن الجريمة الأخرى إلا إذا كانت نتيجة محتملة لوسيلة لשתراكه وفقاً للمادة ٤٣ من قانون العقوبات.

وقد يرتكب فاعل جريمة القتل ويرتكب شريكه فيها الجناية المقرنة أو الجناة المرتبطة دون أن يكون لفاعل القتل يد فيها، فعندئذ يعاقب الشريك فى القتل

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤، أما فاعل القتل فلا تشدد عليه العقوبة بسبب الجنائية أو الجنحة، ومثال ذلك أن يعطى زيد سلاحاً ليقتل به عمرو فيقتله ويفر هارباً، ثم يقوم زيد إثر ذلك بارتكاب جريمة أخرى أو يرتكب سرقة كان يقصد تسهيلها بقتل عمرو على غير اتفاق مع بكر^(١).

رابعاً: القتل العمد الواقع تنفيذاً لغرض إرهابي

نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ عقوبات

[وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذاً لغرض إرهابي].

التعليقات:

نصت على هذا الظرف المشدد الفقرة الثالثة (الأخيرة) من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات والفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ عقوبات مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والتي تعاقب بالإعدام من يرتكب جريمة القتل العمد تنفيذاً لغرض إرهابي، ويتعين تفسير الغرض الإرهابي في ضوء المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والتي عرفت الإرهاب فنصت على أنه: - [يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو منسج أو

(١) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ٢٠٨ - ص ٢٣٤.

عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.]

ويلاحظ انه لم يرد ثمة تطبيق مستقل بشأن الفقرة الأخيرة المضافة الى المادة ٢٣٤ عقوبات بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ وسوف نجتزأ من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب بشأنه ، وما يلقي الضوء على الحكمة والبراهين التي كانت وراء إصدار هذه التعديلات وذلك على النحو الآتي :-

أولاً :- من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٢ :-

لقد كانت قوة الخير والسماحة ، وإعلان قيم المودة والتراحم ، وإيثار البناء وصنع الحضارة ، هو زاد مصر وقوتها ، عبر رحلتها الرائدة في تاريخها الإنساني وعندما انتاب العنف والإرهاب أرجاء شتى المغمورة ، ظلت مصر واحة للأمن والأمان حتى إنها لم تكن بحاجة الى تجريم أفعال ليس لها وجود في الواقع المصري .

على انه وقد كانت مصر أن تفرغ من مشاكل شتى كانت تعرقل مسيرتها في البناء وتوجهت بكل طاقتها في الحقبة الأخيرة تصنع مشروعها الحضاري القومي في بناء دولة عصرية لها مكانها ومكانتها في عالم الرخاء والسلام والعلم ، إلا وقد خرج عليها من الظلام إرهاب اسود ليس له من زاد يقتات به إلا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من هدف إلا الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية الجسور لبناء الدولة المصرية العصرية .

فراح يبث فحيحه بين الشباب ليدفع به الى طرق العنف والتخريب والإرهاب ليحوله من دوره الطبيعي في أن يكون عدة مصر وقوتها في مشوارها الحضاري ، إلى أن يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار.

وهكذا شهدت مصر في السنوات الأخيرة تلك الصور من العنف والإرهاب والتطرف تنفيذا لمشروعات إجرامية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل ولم يكن ثمة بد من مواجهتها تشريعيا بكل الحسم وبسيف القانون وسلاح الشرعية الذي مافتتت نواجه به مصر كل خروج على قيمها الأصيلة وتقاليدها وعزمها الأكيد على البناء والحق بركب الإنسانية الحضاري.

وإذا كان المجتمع الدولي قد عانى في العقدين الأخيرين من ذات الظاهرة الإرهابية التي هددت أمن الأفراد واستقرار الجماعة ونظام الدولة ، وأثرت بالسلب على الحركة الديمقراطية كإيطاليا ، وأسبانيا، وألمانيا والمملكة المتحدة ، هذه الظاهرة وآثارها المدمرة، من خلال الأداة التشريعية المناسبة ، بما أدى الى الإسهام في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم ذلك أن نبل الغاية لا يغني عن شرعية الوسيلة. وكان منهج بعض الدول إصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الآخر منها إدخال تعديلات في قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك كله وفقا لأحكام دساتيرها.

و إذ كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل التشريعي - لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية ، فقد أثر المشروع المرافق - تأسيسا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة إلى إدخال بعض التعديلات على هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية كأحد الأدوات التي تسهم في مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة وإجراءات سريعة حاسمة تلتزم باحترام الدستور وسيادة القانون. وعلى قاعدة من هذا للنظر أعد مشروع القانون المرافق متناولا القوانين التالية:

أولاً : قانون العقوبات

وهكذا ورد التعديل في الشق الموضوعي منه تعديلاً بالإضافة على الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، حيث قسم هذا الباب إلى فصلين خصص للفصل الأول منه للجرائم الإرهابية ، فتجهت أولى مواده وهي المادة ج ٨٦ عقوبات إلى تحديد مفهوم الإرهاب والوسائل التي يلجأ إليها والغاية التي يسعى لبلوغها ، والأثر المترتب عليه.

ثم نصت المواد التالية على تجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي (م ٨٦ مكرراً) بإعتبار أن مثل هذه التنظيمات هي النواة الأولى للعنف والإرهاب.

كما عاقبت كل من أنضم إليها أو شارك فيها بأية صورة ، وكل من روج للأغراض والمبادئ التي تدعو إليها وشدد العقوبات إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ أغراضها. كما عاقب المشروع على استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الإلتزام إليها أو منعه من الانفصال عنها. وعلى التعاون أو الإلتحاق - بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو بأي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مقرها بالخارج وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها.

كذلك عاقب المشروع كل من أختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضاً لسلامة من بها للخطر وشدد العقوبة إذا استخدم الجاني الإرهاب أو

نشأ عن الفعل المذكور جروح لأي شخص كان داخل وسيلة أو خارجها أو إذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها.

كما تناول المشروع عقاب كل من قبض على أي شخص أو أحتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي ينوع ، أو مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه من الهرب ، وكذلك عالج المشروع حالة التعدي على أحد القائمين على تنفيذ أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

هذا وقد أنزل المشروع على صور التجريم المستحدثة تلك الأحكام المستقر تطبيقها في قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم ، وهي الأحكام المتعلقة بالتهريض والاتفاق المساعدة وتغليظ العقوبة على من يؤدي دورا قيادا في هذه التنظيمات الإرهابية وقواعد الإعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات إبلاغ الجاني أو اعترافه ومد نطاق التجريم والعقاب إلى الأفعال التي تقع في الخارج إستهدفا لتنفيذ أغراض هذه التنظيمات داخل البلاد.

كما حظر تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالإدانة في هذه الجرائم عدا الأحوال التي ينص فيها القانون على الحكم بالإعدام فيجوز النزول بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وأجاز فضلا عن الحكم بالعقوبة الحكم ببعض التدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكررا (ب).

ثانياً: تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب لمشروع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢،

- أوصح التقرير عن البواعث التي دعت لإصداره والغاية التي أستخدم المشروع تحقيقها منه فجاء به:

ظلت مصر - ومستظل بإذن الله - على مدى تاريخها الطويل وطننا للأمن والاستقرار ونموذجاً رائعاً في الوحدة الوطنية ومثالاً للتضامن والترابط والسلام الإجتماعي.

ولم تكن صور الجريمة فيها تختلف عنها في أغلب الدول ، وكان يكفي لمواجهتها ومكافحتها قانون العقوبات الحالي الصادر سنة ١٩٣٧ وما أدخل عليه من تعديلات. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة صور جديدة للجريمة لم يكن يعرفها المجتمع المصري من قبل تنسم بأنها ترتكب بوسيلة معينة هي القوة والعنف أو التهديد أو الترويع وتستهدف أغراضاً خطيرة في مقدماتها الإخلال بالنظام العام وتعريض أمن المجتمع وسلامته للخطر وذلك تنفيذاً لمشروع جماعي أو مشروع فردي وعن طريق ارتكاب أفعال من شأنها إيذاء الأشخاص أو تعريض حياتهم وحرياتهم أو أمنهم للخطر أو الاعتداء على البيئة أو مقاومة السلطات أو تعطيل الدستور أو القوانين أو اللوائح . ولما كانت هذه الأفعال تمثل تهديداً لأمن المجتمع وإستقراره في الوقت الذي تبذل فيه فيه جهود ضخمة لتحقيق للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ، ويتقدم فيه الإصلاح الإقتصادي بخطى تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم فقد اقتضى الأمر ضرورة مواجهه هذه الأفعال إبقاءً لآثارها المدمرة .

ولما كان التشريع العقابي هو أداة للمجتمع الحásمة لمواجهه أي سلوك إجرامي ينال من أمن المجتمع أو إستقراره أو وحدته ، فقد أعدت الحكومة مشروع للقانون والذي ينسم بعدة سمات :

أولاً :- تعديل قانون العقوبات

١ - إضافة مواد الى القوانين القائمة :

جاء التعديل في صورة مواد مضافة الى قانون العقوبات وغيره من القوانين القائمة ولم يأت في صورة قانون مستقل ، ولهذا السمة عدة مزايا :

(أ) أنها تمثل الوضع الطبيعي لأنها إضافة الى هذه القوانين ، وليس ذاتية خاصة تقتضي أن يستقل بها تشريع خاص ، ففيما يتعلق بالنصوص العقابية تمثل حماية لأمن الدولة شأنها شأن الجرائم التي يحتويها الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(ب) أن إدراج النصوص العقابية من قانون العقوبات يترتب عليه أن يخضع المتهم لنصوص قانون الاجراءات الجنائية بما تكفله من حماية لحق الدفاع ومن ضمانات للحقوق والحريات الفردية .

(ج) تجنب تعدد التشريعات وزيادتها وتأثيرها الأمر الذي يشجبه رجال القانون في مصر وتحرص السلطة التشريعية على الحد من نطاقه ما استطاعت الى ذلك سبيلا.

٢- تجريم بعض الأفعال:-

جرم المشروع أنواع السلوك التي كشف الواقع العملي عن أثارها المدمرة على استقرار المجتمع وأمنة ووحدة دون أن يمكن إدراجها تحت أي نص من نصوص التجريم ، ويعتبر ذلك تكريسا لوظيفة التشريع الذي يجب أن يواكب ظروف المجتمع المختلفة يتجاوب مع المتغيرات التي تطرأ عليه ويلبي احتياجاته لإقرار الأمن والاستقرار في ربوع البلاد .

ومن أمثلة ذلك تجريم إنشاء وتأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة، وذلك إذا توافر شرطان :-

الأول : أن يكون ذلك على خلاف إحكام القانون

والثاني : أن يكون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل الدستور أو القوانين أو منسح إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها

الدستور والقانون والأضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، وكذلك يعاقب على كل من تولى زعامة أو قيادة فيها أو أمدّها بالمعونة.

٣- تشديد العقاب عن الجرائم موجودة :

شدد المشروع العقوبة عن بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات اثبت الواقع العملي أن العقوبات المقررة حالياً لم تعد تكفي للردع عن هذه الجرائم فسي ضوء المتغيرات التي تعرض لها المجتمع المصري عبر عشرات السنين من ذلك تشديد عقوبة الجرائم المتعلقة بالأديان بحيث تصبح جنائية عقوبتها السجن بعد أن كانت جنحة عقوبتها الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين . وكذلك الشأن في جرائم التزوير في تذكر للسفر أو المرور أو استعمال تذكرة مزورة ...

وكذلك قرر عقوبة السجن لجرائم الضرب أو الجرح إذا ارتكب بوسيلة إرهابية لتحقيق غرض إرهابي.

المادة ٢٣٥

المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالسجن المؤبد.

لمعدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ الذي استبدل بعبارة

"السجن المؤبد" عبارة "الأشغال المؤبدة"

إوالمادة ٢٣٥ من قانون العقوبات الحالي تطابق قبل

تعديلها بالقانون المشار إليه - نص المادة ١٩٩ من

قانون عقوبات سنة ١٩٠٤، وتقابل المادة ٢١٤ من قانون

عقوبات سنة ١٨٨٣]

المادة ١٩٩ من قانون العقوبات الأهلى الصادر سنة ١٩٠٤

[المشاركون فى القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة]

المادة ٢١٤ من قانون العقوبات الأهلى الصادر سنة ١٨٨٣

[المشاركون فى القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالقتل، يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤبدة].

تعليقات الحقاتية على قانون سنة ١٩٠٤ :

ما جاء فيها بشأن المادة ١٩٩ (للمقابلة للمادة ٢١٤ من قانون العقوبات الأهلى القديم الصادر سنة ١٨٨٣).

- قد سبقت الإشارة فى الباب المتعلق بالاشتراك من الكتاب الأول، إلى أن الشريك بحسب التعريف المعطى إليه فى القانون، هو الشخص الذى يمكن أن يكون مداناً أديباً بالقتل، وإن فقد جعل الإعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه.

الآراء الفقهية:

- يرجع في تقدير المسؤولية الجنائية في أحوال المساهمة الجنائية (تعدد الجناة) إلى نصوص المواد ٤١، ٤٢، ٤٣، ٢٣٥ من قانون العقوبات^(١) وسوف تقتصر دراستنا هنا على بيان أحكام المسؤولية الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٣٥ عقوبات ونحيل بشأن باقي المواد إلى المؤلفات العامة في القسم العام من قانون العقوبات.

نص المادة ٢٣٥ عقوبات:

[المشاركون في القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالسجن المؤبد]

- الأصل أن الشريك يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة الفاعل الأصلي، فمن اشترك في جريمة فعلية عقوبتها (م ٤١ع)، والمادة ٢٣٥ هي استثناء من هذه القاعدة العامة؛ فقد جعل الشارع عقوبة الشريك في القتل المعاقب عليه بالإعدام، هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، والسبب في ذلك أن من الشركاء من يكون إجرامه معادلاً لأجرام الفاعل الأصلي فيعاقب بعقوبته، وهذا هو تقرير للقاعدة

(١) تنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات على أنه:

[من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت]
يُدرج في لفظ الجريمة، الجنحية أو الجنحة، لأن كلا منهما جريمة، وقوله النص نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة يشير إلى غرض الشارع من أن الجاني لا يمكن أن يدافع عن نفسه بقوله إنه لم يقصد النتائج التي كان من المحتمل أن يؤدي إليها عمله، فإذا ذهب سارقان زيد وعمرو ليلاً ليسرقاً من مكان مسكون، ومعهما سلاح فقاومهما السكان فأطلق عليهم زيد النار وقتل أحدهم، فهجوز للقاضي ولو أن السرقة لا القتل هي المقصودة في هذه الحالة، أن يعتبر أن القتل نتيجة محتملة لفظهما معاً ويحكم على عمرو من أجل القتل بمقتضى المادة ٤٣ع باعتباره شريكاً في جنحية القتل وموضع الكلام على هذه المادة بالتفصيل في مؤلفات القسم العام من قانون العقوبات.

الأصلية، ومن الشركاء من يكون تدخله في الجريمة ثانوياً. فيستأهل العقوبة المخففة التالية للاعدام وهي الأشغال الشاقة المؤبدة.

ويجب أن يلاحظ أن اعتبار جريمة ظرفاً مشدداً للقتل يستلزم وجود رابطة بينها وبين القتل، على اختلاف طبيعة هذه الرابطة في كل من الفقرتين الثانية والثالثة كما قدمنا، ففي الفقرة الثانية يشترط أن تكون الرابطة زمنية، وفي الفقرة الثالثة هي رابطة السبب بالنتيجة ولهذا لزم أن يكون بين الجناة المتعديين تفاهم سابق أو علم بالجرائم التي ترتكب مع القتل، أو أن يتجه قصدهم من القتل إلى ارتكاب جنحة. فإذا تعدد الجناة وكان فعل كل منهم مستقلاً عن الآخر. مثل كل منهم عن فعله مستقلاً عن فعل غيره، حتى لو وقع القتل مع الجرائم الأخرى في زمان ومكان واحد، ذلك بأن الجرائم وإن تعددت فلا تستوجب التشديد في حالة القتل إلا إذا كان بينها صلة من نوع ما كما نبهنا إلى ذلك^(١).

وفيما يلي نتكلم عن الحالات الثلاث لتعدد الجناة في ارتكاب القتل المتصل بجريمة أخرى، سواء أكانت تلك الجريمة جنائية أم كانت جنحة.

الحالة الأولى:

- إذا كان الجناة فاعلين أصليين في كل من القتل والجريمة الأخرى، جنائية أو جنحة، فيعتبر القتل مستوجباً للعقوبة المشددة طبقاً للفقرة الثانية أو الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ع بحسب الأحوال، متى توفرت رابطة الزمنية بين القتل والجناية الأخرى، أو متى كان القتل مقصوداً منه ارتكاب جنحة أو تسهيلها.. الخ^(٢).

(١) المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٦٧، ص ٦٨.

(٢) مثال ذلك: ذهب أحمد ويكر لقتل عدوما، فاطلق كل منهما عليه عياراً نارياً وقتلاه، ثم أطلقا النار على شاهد كان بمكان الحادث فقتلاه أيضاً، فظاهر أن كلا منهما قد ارتكب جنائتين اقترنتا، والقتل الذي أوقعه كل منهما قد لحق به ظرف مشدد يسبغ قانوناً تغليظ عقوبة كل منهما على السواء طبقاً للمادة ٢٣٤ع، وإذا كان فعل القتل الأساسي الذي ارتكبه أحدهما وقف عند حد الشروع، طبقت في شأنه

الحالة الثانية:

- إذا ارتكب أحد الجانين القتل والجريمة الأخرى واشترك معه آخر فى ارتكاب القتل وحده، أو ارتكب أولهما القتل وحده واشترك معه غيره فيه، ثم ارتكب للشريك فى القتل الجريمة الأخرى وحده.

وهذه الحالة تحتاج إلى بيان صور أربع على التفصيل التالى:

١- الصورة الأولى: إذا ارتكب أحمد مثلاً القتل مع جنابة أخرى أو جنحة واشترك معه بكر فى الجريمتين (القتل والجنابة أو الجنحة)، فيعاقب أحمد طبقاً للفقرة الثانية أو الثالثة من المادة ٢٣٤ ع بحسب الأحوال، لأن شروطها متوفرة فى حقه، كما يعاقب شريكه بكر بمقتضى هذه المادة مع مولا الاشتراك ومنها المادة ٢٣٥ ع، لأنه اشترك فى القتل المستوجب للحكم بالإعدام فيجوز للمحكمة أن تحكم عليه إما بالإعدام أو بالسجن المؤبد.

٢- الصورة الثانية: إذا ارتكب أحمد القتل وجنابة أخرى، واشترك معه بكر فى القتل وحده، فيعاقب أحمد بمقتضى المادة ٢٣٤ ع، وهذا التطبيق لا صعوبة فيه، أما بكر فحالته تدعو إلى التأمل، فهو قد اشترك فى القتل وحده، فينظر إذا كانت الجنابة الأخرى التى وقعت من أحمد نتيجة تحمله لاشتراكه بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة، فيعاقب بكر طبقاً للمواد ٤٠ و ٤٣ و ٢٣٤ ع و ٢٣٥ ع لأن القانون يعتبره مسئولاً عن الجنابة الأخرى التى وقعت من غيره نتيجة محتملة

المادتان ٤٥ و ٤٦ ع مع المادة ٢٣٤ ع أما الجنابة الأخرى أو الجنحة التابعة فإن وقعت شروعاً وصفت كذلك، ولكن لا عبرة بهذا الوصف فى تقدير المسؤولية الجنائية لأن الجريمة الأخرى ظرف مشدد للجنابة الأصلية.

لاشتراكه في القتل (م ٤٣) أما إذا لم تكن الجناية الأخرى نتيجة محتملة فلا يسأل إلا عن اشتراكه في القتل فقط^(١).

٣- الصورة الثالثة: إذا ارتكب أحمد القتل تسهياً لارتكاب جنحة سرقة مثلاً في اليوم التالي واشترك معه بكر في القتل وحده، فعقوبة أحمد هي المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ ع، أما بكر فيجب عند تقدير مسؤوليته أن ينظر إلى ثبوت علمه بالعرض من القتل أو انتفاء هذا العلم، فإذا علم، عوقب طبقاً للمواد ٤٠ و ٣/٢٣٤ ع، ٢٣٥ ع، لأن أساس تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤، هو وجود رابطة السببية التي مردها إلى القصد من القتل، فينظر إلى إجرام الفاعل وشريكه من ناحية شخصية كما مر القول، أما إذا كان بكر لا يعلم بهذا الغرض، فيعاقب على اشتراكه في القتل وحده.

وإذا اشترك بكر في الجنحة فقط، فلا محل لتطبيق المادة ٣/٢٣٤ إلا إذا كان القتل وقع بعد ذلك نتيجة محتملة لاشتراك بكر بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة، فيعتبر قانوناً أنه اشترك في القتل الذي وقع فعلاً طبقاً للمواد ٤٠ و ٤٣ و ٣/٢٣٤ ع ٢٣٥ ع^(٢).

(١) ومثال الجناية التي تقع نتيجة محتملة للاشتراك في القتل، ما إذا سلم بكر سلاحاً لأحمد ليقتل به زيد فذهب أحمد وأطلق مقنوطاً على زيد فأصابه في غير مقتل، ثم عاود أحمد إطلاق عيار آخر على زيد ليقتل عليه، فلم يصبه في هذه المرة الثانية بل أصاب خالداً الذي كان ماراً بجوار زيد، فأحمد شرع في قتل زيد وخالد، وكل من الفطين جنائية وتكون جنائية الشروع في قتل خالد نتيجة محتملة لشروع أحمد في قتل زيد، وبكر هو شريك بالمساعدة (تصليم السلاح) في الشروع في قتل زيد وليست الجناية الأخرى (الشروع في قتل خالد) إلا نتيجة محتملة لاشتراكه بالمساعدة مع أحمد (م ٤٣).

أما إذا لم تكن الجناية الأخرى نتيجة محتملة، كما إذا ذهب أحمد في المثل المتقدم وقتل زيداً، وأثناء رجوعه في الطريق ارتكب جنحية سرقة بلكراه من شخص ما، فلا يسأل بكر إلا عن اشتراكه في القتل فقط، ويكون أحمد مسؤولاً عن جنائية القتل التي تلتها جنائية السرقة بالأكراه (م ٢٣٤/٢).

(٢) المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٧٠.

٤- الصورة الرابعة: إذا ارتكب شخص القتل فقط، واشترك معه آخر فى

ارتكابه، وعلاوة على ذلك ارتكب الشريك جنائية أخرى أو جنحة، فيعاقب الشريك طبقاً للمادة ٣٢٤/٢ أو ٣ع، أما القاتل فتختلف مسئوليته تبعاً لنوع الجريمة الأخرى التى وقعت، جنائية أو جنحة^(١).

الحالة الثالثة:

- إذا ارتكب شخص بوصف كونه فاعلاً أصلياً جريمة أخرى غير القتل، وأتى شريكه فى هذه الجريمة وارتكب القتل، فالشريك يعاقب طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية أو ثالثة حسب الأحوال، أما الفاعل الأصلي للجريمة الأخرى فلا يسأل إلا عنها وحدها^(٢).

(١) مثال ذلك: سلم بكر سلاحاً نارياً لأحمد ليقتل به زيد فقتله بهذا السلاح وبعد أن ترك أحمد محل الحادثة، ارتكب بكر جنائية أخرى كسرقة باكره، فيكر فى هذا المثال اشترك فى القتل وارتكب جنائية السرقة بالاكراه، فيعاقب طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية مع مواد الاشتراك ٤٠ و ٢٣٥ع، لأنه شريك فى القتل وهو الجريمة الأصلية فى حكم المادة ٢٣٤/٢ و ٣ع، أما أحمد فلا يسأل إلا عن القتل فقط إذ أنه لم يرتكب جريمة أخرى وإنما يقتصر فعله على قتل زيد.

ولكن إذا كانت الجريمة الأخرى التى ارتكبها بكر بعد أن ترك أحمد محل الحادثة، إذا كانت هذه الجريمة جنحة، وجب التمييز بين حالتين، فإذا كان أحمد يعظم بقصد بكر من القتل، وبعبارة أخرى إذا كان القاتل (أحمد) يعظم بأن بكرأ سبب ارتكب جنحة السرقة بعد قتل زيد، فيجب معاقبة أحمد بالمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة، لأنه ارتكب جنائية القتل لتسهيل السرقة التى قارفها زميله بكر. أما إذا كان أحمد لا يعظم بهذا القصد فلا يسأل إلا عن جنائية القتل وحدها.

(٢) مثال ذلك: ارتكب بكر جنائية سرقة بالاكراه، واشترك معه أحمد بطريق التحريض والاتفاق، وانتظروا فى مكان بعيد حتى يعود إليه بكر بالمسروقت، وفى أثناء انتظاره مر أحد رجال الحفظ فقتله أحمد، فى هذا المثال يكون أحمد قد ارتكب القتل الذى تقدمته جنائية أخرى هى اشتراكه فى جنائية السرقة بالاكراه ويعاقب بمقتضى المادة ٢٣٤/٢ع. أما بكر فلا يسأل إلا عن جنائية السرقة بالاكراه وحده التى يركز فيها إجرامه.

ولا يتغير الحل إذا كان بكر قد ارتكب جنحة سرقة لا جنائية. غير أن الفقرة التى يعاقب أحمد بمقتضاها هى الفقرة الثالثة لا الثانية لأن ارتكب القتل بقصد تسهيل ارتكاب جنحة السرقة.

[راجع فى ذلك المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٧١، ص ٧٢]

- ولاحظ في هذا الشأن - أن التطبيق القانوني السليم لحكم المادة ٢٣٤ بفقرتيها الثانية والثالثة، يتأتى مع ملاحظة أن الفقرة الثانية لا تستلزم قانوناً سوى حصول جناية أخرى مع القتل، تجمع بينهما رابطة زمنية، فالناحية المادية للفعلين هي التي وجه الشارع نظره إليها، بخلاف الفقرة الثالثة فمردّها إلى الناحية الشخصية التي يتمثل فيها قصد الجاني أو الجناة من القتل، كما يجب التنبيه أيضاً إلى حكم المادتين ٤٣، ٢٣٥ع وهما خاصتان بحالة الاشتراك، وفي كافة الأحوال فإن جناية القتل هي الجناية الأصلية والجريمة الأخرى تابعة لها.

الفصل الثانى

القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

- مقدمة - خطة البحث.

المبحث الأول:

'الإيدز من الوجهة الطبية وأثاره (مشاكله)

المطلب الأول:

ماهية الإيدز ومدى خطورته

الفرع الأول:

ماهية الإيدز

الفرع الثانى:

مدى خطورته

المطلب الثانى:

مصدر فيروس الإيدز

المطلب الثالث:

كيفية انتشار مرض الإيدز فى العالم وظهوره فى مصر

الفرع الأول:

كيفية انتشار مرض الإيدز فى العالم

الفرع الثانى:

بدء ظهوره فى مصر

المطلب الرابع:

طرق نقل العدوى

الفرع الأول:

الاتصال الجنسي

أولاً: الاتصال الجنسي الشاذ

ثانياً: الاتصال الجنسي السوى

الفرع الثاني:

نقل دم أو منتجات دم ملوثة بفيروس
الإيدز من شخص إلى آخر

الفرع الثالث:

انتقال العدوى من الأم المصابة بالفيروس
إلى الجنين أثناء الحمل، وإلى الطفل أثناء
الرضاعة

الفرع الرابع:

استعمال أجهزة أو أدوات ملوثة بفيروس
الإيدز

الفرع الخامس:

انتقال العدوى عن طريق التلقيح
الصناعي بمسائل ملوثة بفيروس
الإيدز

الفرع السادس:

انتقال العدوى عن طريق اللعب

المطلب الخامس:

المراحل التي يمر بها مريض الإيدز (أطوار هذا
المرض)

المطلب السادس:

المظاهر المرضية لمرض الإيدز (أعراضه)

المطلب السابع:

الوقاية من الإصابة بعدوى الإيدز

- توصيات الهيئة الصحية العالمية الصادرة
في ٢٥ يناير سنة ١٩٨٥ وللوجهة إلى
الأشخاص للصابين بالعدوى وحامل
الفيروس

المطلب الثامن:

بعض المشاكل التي يثيرها مرض الإيدز
(من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية -
مدى إباحة الإجهاض، وحقوق طلب التطليق في حالة
الإصابة بالمرض - مشاكل الإيدز من الناحية
الجنائية).

المبحث الثاني:

القتل العمد بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

- تمهيد -

- التكييف القانوني لفعل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير.

المطلب الأول:

أركان القتل العمد.

- تعريف القتل العمد

الفرع الأول:

الركن المادي - عناصره:

أولاً: فعل القتل (السلوك الإجرامي)

- القتل بفعل إيجابى.

- الفعل المادى فى القتل بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز.

- نقل عدوى فيروس الإيدز لا يقع إلا بفعل إيجابى.

- الفعل الواحد والأفعال المتعددة.

- القتل بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز قد يقع بفعل واحد

أو أفعال متعددة.

- وسيلة القتل:

- التفرقة بين فعل القتل ووسيلته.

- الوسائل القاتلة بطبيعتها والوسائل الغير قاتلة بطبيعتها.

- الوسيلة المباشرة وغير المباشرة.

- القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز قد يقع بوسيلة مباشرة أو

غير مباشرة

- استخدام شخص كأداة فى القتل العمد (الفاعل المعنوي).

- الفاعل المعنوى فى حالة القتل بطريق نقل عدوى فيروس

الإيدز.

ثانياً: النتيجة أو الوفاة.

- الشروع..

- هل يتصور الشروع فى القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز

عمداً إلى الغير؟

- الشروع الخائب.

- الشروع الموقوف.

ثالثاً: علاقة السببية بين فعل القتل والوفاة.

- نظرية تكافؤ الأسباب أو تعادلها.
- نظرية السبب الأقوى (أو السببية المباشرة).
- نظرية السبب الملزم.
- موقف القضاء في مصر.
- علاقة السببية وما تثيره من صعوبات عملية
- في حالة نقل عدوى فيروس الإيدز.

الفرع الثاني:

محل القتل

هل يشترط في المجنى عليه ألا يكون مصاباً
بصفة مسبقة بمرض الإيدز؟

- الرأي الأول.

- رأينا.

الفرع الثالث:

الركن المعنوي في القتل العمد

- نية القتل هل تعد قصداً خاصاً؟
- خضوع القصد الجنائي في القتل بطريق نقل
- عدوى فيروس الإيدز للقواعد العامة.
- عقوبة القتل العمد في صورته البسيطة.

الفرع الرابع:

في الظروف المشددة للقتل العمد

- تهديد.

- القتل بالنسم:

أولاً: علة التشديد

ثانياً: الركن المادي في القتل بالنسم

١ - ماهية السم؟

- هل يعد نقل عدوى فيروس الإيدز أو الحقن بميكروب أو

جراثيم مرض قاتل - قتلًا بالسم؟

- جريمة التسميم في التشريع الفرنسى.

- الوضع فى مصر.

- اختلاف الرأى حول موضوع البحث.

- الرأى الأول.

- الرأى الثانى.

٢ - ماهية فعل الاستعمال؟

٣ - وفاة المجنى عليه.

٤ - الجريمة المستحيلة.

ثالثاً: القصد الجنائى فى القتل بالسم.

رابعاً: الطبيعة القانونية للتسميم.

خامساً: إثباته.

سادساً: بيانات حكم الإدانة.

سابعاً: التسميم وإعطاء مواد ضارة.

ثامناً: عقوبة القتل بالسم.

مقدمة

أولاً: الإيدز - الطاعون الأسود - لماذا هذا البحث؟

- الإيدز مرض قاتل، والمصير المحتوم لكل من أصابه هذا المرض اللعين هو الموت!!
أما لماذا؟

فلأن العلم الحديث بكل معطياته وسلطوته وإمكاناته التي وفرتها له - بسخاء - الحضارة الغربية بكل كبرياتها وغرورها لم يستطع أن يقهر هذا الفيروس المسبب لهذا المرض اللعين فعجز عن التوصل إلى علاج شافٍ منه أو حتى مجرد مصل واقٍ من الإصابة به.

ويا ليت خطورته تقف عند حد القضاء المبرم على من أصيب به، بل إنها تتجاوز ذلك بكثير، لماحبته الطبيعة لهذا المرض من خاصية ساهمت في نشر هذا الوباء الفتاك، ليس بين مئات الآلاف من البشر بل الملايين منهم في مختلف أنحاء المعمورة، هذه الخاصية هي طول فترة حضانة هذا المرض والتي قد تمتد من ستة أشهر إلى ست سنوات يكون خلالها المصاب صحيحاً معافياً لا تبدو عليه ثمة أعراض مرضية رغم كونه حاملاً للفيروس ومصدراً لنقل العدوى إلى الآخرين المحيطين به، فتنشر العدوى من الأصحاء حاملي الفيروس في أطواره الأولية قبل ظهور أعراضه عليهم أكثر بكثيراً من إنتقاله عن طريق المرضى، وهكذا مهدت طبيعة هذا المرض اللعين السبيل أمامه لانتشر في محيط أكبر عن طريق الممارسات الجنسية الشاذة والسوية ونقل الدم الملوث بهذا الفيروس والحقن بأدوات طبية ملوثة أو حتى بمجرد تبادل اللعاب بين رجل وامرأة - في قبلة قاتلة^(١) إذا كان أحدهما مصاباً بهذا المرض!!

(١) أثبتت الأبحاث الطبية التي جرت أن فيروس الإيدز يوجد في أنسجة وموائل الجسم المصاب بالعدوى، أو المصاب بالمرض الكامل، ومن ثم فإنه يوجد في الدم والسائل المنوي وإفرازات عنق الرحم والمهبل، والدموع واللعاب.
راجع في ذلك «التهريون والإيدز» روى روبرتسون - ترجمة يوسف ميخائيل أسعد - طبعة ١٩٨٩ ص ١١٧.

ولم ينج من أثر هذا المرض المدمر، حتى الجنين في بطن أمه، في حالة إصابتها بالمرض، فإن نجى منه جليناً، أصابه رضيعاً، إذ يسرى سم هذا الفيروس القاتل، في مصدر طعامه - لين أمه، ليُجعل من صدر أمه مصدراً للموت والدمار بدلاً من أن يكون مصدراً للعطف والحنان !!

- ورغم أننا ما زلنا في العقد الثاني من عمر هذا الوباء القاتل الذي اكتشف وشخص لأول مرة وسط طائفة من الشواذ جنسياً في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١، إلا أن هذا الوباء قد انتشر - طبقاً لما وصفه البعض بسرعة مذهلة - انتشار النار في الهشيم - وقبل أن تبدأ محاصرة جادة لهذا الانتشار، مات عشرات الآلاف وأصيب بالعدوى بضعة ملايين في مختلف بلدان العالم، الغنية منها والفقيرة على حد سواء. واستحق هذا الوباء اللعين أن يُلقب بجدارية بطاعون القرن العشرين، الذي خرج من قمقمه متحدياً حضارة وعلم هذا العصر في أن تحجمه أو تعيده إلى مصدره من جديد !!

- وعجزت الحضارة الغربية بكل ثرائها وتقدمها العلمي، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أوروبا، التي اجتاحتها هذا الطاعون الأسود، عن أن تحد من انتشار هذا الوباء أو الفتك بأهلها لأن أسلوب حياتهم القائم - على وصف البعض^(١) - على تقديس الحرية الشخصية في غيبة من الوازع الديني أو الأخلاقي هو نفسه التربة التي مهدت الطريق لهذا المرض من الانتشار هذا الانتشار المخيف، عن طريق الممارسات الجنسية غير المنضبطة بين الشواذ جنسياً من الرجال، ومع الداعرات، وتعدّد الأفراد الذين يمارس معهم الشخص المصاب، العلاقات الجنسية حتى وصلوا إلى المئات بل الآلاف من النساء والرجال فانتقل فيروس الكبد الوبائي «ب» وفيروس الإيدز، من فرد إلى أفراد ومن مريض أو حامل للفيروس إلى مجتمع الشواذ بأسره وإلى مجتمع الرذيلة من الداعرات ومن يعاشرهن، وإلى مجتمع مدمنى المخدرات بطريق الحقن الذين يستعملون إبراً ومحاقن مشتركة في تعاطيها فسهل بذلك انتقال العدوى من المصاب منهم إلى غيره من المدمنين.

(١) د محمد صادق صبور - مرض نقص المناعة المكتسب - إيدز - مركز الأهرام للترجمة والنشر - طبعة ١٩٩٢ - ص ١٤٥.

- وأصبح إنتشار هذه الفيروسات فى عدد كبير من الناس فى الكثير من الدول مصدر رعب شديد لبالى أفراد المجتمع المتمسكين بالعفة، للحافظين على الأخلاق، من أن تنالهم عدوى من زجاجة دم يحتاجونها لتعويض نزيف مفاجيء يصيبهم ويرتعدون من فيروس يعيدهم أثناء علاجهم - لدى طبيب أسنان - قد تلوثت أدواته من مريض سبقهم للعلاج عند هذا الطبيب ناهيك عن سهولة إنتقال العدوى عن طريق الإتصال الجسدى - كما سبق القول، والذي لا يشترط فيه - بطبيعة الحال - أن يكون شاذاً أو غير مشروع فقد ينتقل من الزوج إلى زوجته أو العكس، وقد ينتقل من الأم المصابة إلى جنينها - أثناء الحمل - أو بعد ولادته - عن طريق الرضاعة. وهكذا أصبح هذا المرض قاب قوسين أو أدنى منّا جميعاً وأقرب كثيراً مما يتصور البعض.

- وقد أثارت خطورة هذا المرض وطول مدة الحضانة فيه وسهولة إنتقاله من المصابين به إلى الغير العديد للمشاكل ليس من الناحية الصحية فحسب، بل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية: فبالرغم أن الإيدز قد بدأ فى أول الأمر كمشكلة طبية إلا أنه قد أصبح اليوم مشكلة قانونية ذات أبعاد خطيرة enormous dimensions⁽¹⁾.

فمن الناحية القانونية يثير مرض الإيدز الجدل حول مدى أحقية الزوج السليم فى طلب التطلق من الزوج المصاب بمرض الإيدز؟

كما يثير الجدل حول مدى إباحة الإجهاض فى حالة إصابة الأم الحامل بالإيدز خشية انتقال العدوى منها إلى الجنين؟ وموقف الدين من ذلك ؟

وفى مجال القانون الجنائى بالذات، يثير الإيدز الكثير من المشاكل القانونية.

منها ما يتعلق بالتكليف القانونى لفعل نقل عدوى فيروس الإيدز، إلى الغير عمداً ومدى كفاية نصوص التشريع الجنائى للحالى فى مجال الوقاية من خطر انتقال العدوى بهذا المرض الى أفراد المجتمع، وكذا مدى كفايتها لمواجهة حالات نقل العدوى إلى الغير والعقاب

(1) Aids Law, By, Ropert M. Jarvis, Michael L. Closen, Donald H.J. Hermann, Arthur - S.leonard, West Publishing Company, 1992. P.3.

عليها، سواء وقعت في صررة عمدية أو بطريق الخطأ وكذلك تثار الكثير من الصعوبات العملية بشأن إثبات علاقة السببية بين فعل نقل العدوى والوفاة، وكذا بشأن مدى جواز التمسك بتوافر حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو الغير ضد خطر اعتداء حال متمثل في نقل عدوى هذا المرض القاتل، كما يثير هذا البحث أموراً أخرى مثل القتل للشفقة، وإفشاء الأسرار المهنية فيثور التساؤل عن مدى مسئولية الطبيب الذي يفشى نبأ التحليل الإيجابي إلى الغير؟

وأخيراً يثار الجدل حول مدى ما توفره التشريعات الحالية من حماية جنائية لضحايا الإيدز ضد السلوك التمييزي^(١)، فمثلاً هل يجوز للطبيب الإمتناع عن علاج مريض الإيدز خشية نقل المرض إليه؟ وهل تبرر إصابة العامل والتمييز بهذا المرض فصل الأول من عمله والثاني من مدرسته؟

ويطبيعة الحال، لن يتسع المجال أمامنا ونحن نتناول دراسة القتل العمد - في هذا الباب - لبحث كل هذه المسائل، بل يقتصر الأمر هنا على دراسة حالة نقل فيروس الإيدز إلى الغير عمداً كوسيلة للقتل العمد، وتناول بعض المشاكل القانونية التي تثار بمناسبة هذا البحث بشأن محل الجريمة أو موضوعها، المجنى عليه، وهل يشترط فيه ألا يكون مصاباً - بصفة مسبقة بمرض الإيدز، حال الإعتداء عليه؟ وهل تعد الجريمة مستحيلة في هذه الحالة؟ وما نوع هذه الإستمالة؟ وكذلك دراسة الصعوبات المتعلقة بإثبات علاقة السببية بين فعل نقل العدوى والوفاة وغيرها.

(١) د. جميل عبد الباقي «القانون الجنائي والإيدز»، دار النهضة العربية طبعة ١٩٩٥، ص ٦، ويعد هذا المؤلف القيم - على حد علمنا أول دراسة تحليلية تفصيلية مقارنة بالتشريعات الأجنبية في هذا الموضوع، وإن كان قد سبقه بحث في هذا الصدد للأستاذين عبد الله الخولي ومحمد رضا رشون، تحت عنوان «الولادة التشريعية لمرض الإيدز»، مقدم للمركز القومي للبحوث الجنائية والإجتماعية - سنة ١٩٩٤.

(٢) وقد حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أن امتنع بعض الأشخاص عن تقديم للعلاج الطبي لمرضى الإيدز، والقيام بتمريضهم في المنازل، ولولاهم housing أو حتى تقديم الخدمات الجنائزية funeral Services بعد وفاتهم، كما أكره بعض الأشخاص على الخضوع للتحاليل الطبية لمعرفة ما إذا كانوا مصابين بالإيدز من عدمه، بينما اضطر آخرون إلى الإنتحار Suicide.

- راجع في ذلك:

[Aids Law, By, Ropert M. Jarvis, Michael L. Closen, Donald H.J. Hermann, Arthur -S. Leonard, West Publishing Company, 1992. P.3.].

ثانياً: خطة البحث

نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- نتناول في المبحث الأول ماهية مرض الإيدز ومدى خطورته وكيفية إنتشاره في العالم ومصدره وبداية ظهوره في مصر ثم نخرج إلى تناول طرق نقل العدوى والمراحل التي يمر بها مريض الإيدز والمظاهر المرضية لهذا المرض وكيفية الوقاية منه وأخيراً نتناول المشاكل التي يثيرها مرض الإيدز.
- ونعالج في المبحث الثاني القتل العمد بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز.

المبحث الأول
الإيدز من الوجهة الطبية
وآثاره (مشاكله)

المطلب الأول

ماهية الإيدز وسدى خطورته

المرض الأول

ماهية الإيدز

- تم التعرف على الإيدز والتشخيص الدقيق له ، لأول مرة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل عام ١٩٨١^(١)،^(٢) باعتبار أنه مرض معد يسببه فيروس فقد المناعة البشرى HIV ، ولقد سبق أن عرفه الباحثون الفرنسيون باسم الفيروس المصاحب لمرض الغدد الليمفاوية LAV كما أطلق عليه الباحثون الأمريكيون اسم فيروس النمط الثالث المسبب لضمور خلايا الغدد الليمفاوية HTLV- IV وقد اتفق العلماء على توحيد الخلاف بين العلماء الأمريكيين والفرنسيين وأطلقوا عليه اسم HIV وهو اختصار للإسم الدولى للفيروس المسبب للإيدز Human Immuno deficiency Virus

ويطلق على هذا المرض بالانجليزية Aids وهو اختصار لعبارة:

“Acquired Immune Deficiency Syndrome”

(١) «الهيروين والإيدز وأثرهما فى المجتمع» تأليف روى روبرتسون ترجمة يوسف ميخائيل أسعد ، طبعة ١٩٨٩ ، ص ١١٧ وما بعدها .

(٢) وبالرغم من أن هذا القطاع الأسود «الإيدز» قد اكتشف لأول مرة فى عام ١٩٨١ ، إلا أنه لم يكن معروفاً لدى الناس فى كافة أنحاء العالم إلا فى عام ١٩٨٥ بولذلك قصة يذكرها الدكتور محمد صادق صبور - أستاذ ورئيس قسم الأمراض المعدية بكلية طب عين شمس - فى مؤلفه «مرض نقص المناعة المكتسب الإيدز» فىقول :-

[استيقظ العالم يوم ٢ أكتوبر ١٩٨٥ على نبأ تصدر كل صحف الصباح وأربع فى صدر نشرات الأخبار فى العالم: مات روك هيمون ١ «إيدز» ١١ مريض نقص المناعة المكتسب !!

لم يكن هذا المرض معروفاً إلا فى أوساط الأطباء والباحثين حتى صوف عام ١٩٨٥ ، عندما تم تشخيصه لدى نجم السينما الشهير، وبدأ الحديث عنه فى الصحف والمجلات، وبعد وقتاً عرف به الناس فى جميع أنحاء العالم، فجاء عرف الناس أن هناك أطفالاً مصابين بالإيدز، ويصنعون من الاتحاق بدمائهم، وأن هناك عمالاً مصابين بالإيدز ويعملون من أعمالهم، وأن هناك علماء يدرسون فى الإيدز ويبحثون من نقص الدمول للأنزيم للبحث، وبدأ الناس يشعرون بالمرض قريباً منهم - أقرب كثيراً مما يتصورون - وأن طاعوناً جديداً بدأ يفتز العالم، ويشتت انتشار النار فى الهشيم، وقبل أن تبدأ سلسلة جادة لهذا الانتشار مات «تريت الآلاف وأسبب بالعدوى بضعة ملايين]

ويطلق عليه بالفرنسية اسم Sida وهو اختصار لعبارة syndrome Immuno Déficience Aquis.

ويطلق عليه بالعربية «مرض نقص المناعة المكتسب» أو «متلازمة العوز المناعي المكتسب» وتعني كلمة متلازمة مجموعة الأعراض التي تصاحب وجود مرض ما ، ولفظ «المكتسب» يعنى أن العوز المناعي ليس موروثاً ولكنه مكتسب^(١) Aquired أى نتج عن عدوى لم تكن موجودة من قبل .

=

[والمتفق أن سكرتيراً بالسفارة الأمريكية في زائير كان على علاقة جسدية شائعة بأحد الأفارقة ثم انتقل إلى الولايات المتحدة، وكان هو الحالة رقم ٤١ لمرض الـ «ايدز» في العالم الغربي إلى أن تم التعرف على قصة «جيجان درجاس» المصنوف للجوى للكلاب الذي تبين أنه مارس الجنس مع السنت، وكان مصاباً بمرض الـ «ايدز» قبل عام ١٩٨٠ . وأثبت مركز مقارنة الأمراض المعدية الأمريكي أنه بحلول ١٩ مارس ١٩٨٧ كان قد تسبب في إصابة عدد كبير في نيويورك، وفي كاليفورنيا وفي غرب أوروبا، وأطلق عليه علماء الوبائيات في أكتوبر ١٩٨٦ اسم الحالة رقم صفر. وقد توفي «جيجان درجاس» بمرض الـ «ايدز» عام ١٩٨٤].

- د. محمد صادق صبور - مرض نقص المناعة المكتسب «ايدز» - الناشر مركز الأهرام للترجمة والنشر - الطبعة الثالثة - ١٩٩٣ - ص ٧، ص ٩ .

(١) أما عن كيفية توصيل الأطباء إلى أن هذا المرض مكتسب، فلهذا قصة أخرى نعرضها د. محمد صادق صبور - في مؤلفه السابق - فيقول،

عرف مرض نقص المناعة المكتسب لأول مرة في المجلات الطبية العلمية في ربيع ١٩٨١ عندما وصف الأطباء الأمريكيون جوتليب وشروف وشانكر وزملائهم دوعاً نادراً من الالتهاب الرئوي وإصابة شديدة بخطر الخميرة بالأنفيسية المشاطية أصابت سهلاً خمسة، هؤلاء، أصحاحاً لم يسبق لهم للرض، ونشروا هذه الملاحظة العلمية في مجلة نيويورك لاند الطبية في مايو ١٩٨١ وعلموا هذه الإصابة الشديدة بالالتهاب الرئوي للنادر وتفسر بأن هؤلاء المرضى الخمسة يعانون من وهن شديد بالمناعة الخلوية لم يولدوا به بل هو وهن مكتسب.

وكان الكائن المسبب للالتهاب الرئوي لديهم جميعاً طفيلي يسمى :

ديوموسيس كاريي Pneumocystis carinii

لم يسبق أن تسبب هذا الطفيلي وحيد الخلية في إحداث الالتهاب الرئوي في الأصحاء بل سبق وصف تسببه في إحداث التهاب رئوي في المرضى المساكين بنقص المناعة نتيجة إصابتهم بسرطان الدم أو تعاطيهم العقاقير المثبطة للمناعة عقب عملية زرع الكلى أو لمرضى السرطانيين بنقص خلقي في جهاز المناعة. ولذا ففقت هذه الظاهرة نظر جوتليب وزملائه واستنتجوا أن الشواذ الخمسة حدث لديهم نقص مكتسب في المناعة الخلوية مهد لإصابتهم بخرو هذا الطفيلي لمرلتهم وغزو قطر الخميرة لأغشيتهم المشاطية.

كذلك نشرت للمجلات الطبية العلمية عام ١٩٨١ إصابة ٢٦ من الشواذ جنسياً من ولايتي نيويورك وكاليفورنيا بنوع نادر من سرطان الجلد يسمى باسم طوبوب الأمراض الجلدية للحمسولوى الذي وصفه لأول مرة منذ ما يزيد عن قرن من الزمان ويعرف هذا السرطان باسم «ساركوما كابوسى» وقد توفي ثمانية من هؤلاء المرضى خلال العامين التاليين. ومما هو جدير بالذكر أن هذا النوع من سرطان ينشأ في أفريقيا الاستوائية ولا يحدث في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا إلا نادراً ويصيب عادة الرجال المسنين ولذا كان وصف حدوثه في ٢٦ من الشبان الأصحاء شوا غريباً للغاية ويثير للقلق والتضرع.

لقد تمت للحوقلطان السيلاندان - إصابة شبان أصحابه بالتهاب رئوى بالمطفولى للذكور أو بسرطان كابوسى - الانتباه إلى احتمال حدوث مرض جديد لم يسبق وصفه. وكان العامل المشترك فى كل الحالات هو أنها حدثت فى رجال من لشواذ الذين يمارسون الزواط وتنبه المجتمع الطبى إلى أن الالتهاب الرئوى والإصابة بالسرطان ما هى إلا علامات تمكن رهن جهاز المناعة وعدم قدرة الجسم على مقاومة الغزاة من الكائنات للحقيقة أو على التخلص من الخلايا للبيئة بمجرد نشأتها. ولما كان للمصابون قسابق وصفهم لم يولدوا بضعف خلقى فى جهاز المناعة فقد أطلق العلماء على هذا المرض الجديد اسم «مرض نقص المناعة المكتسب».

ولكبت للدراسات أن هذا المرض ينتشر بصورة وبائية فى أمريكا الشمالية - خاصة الولايات المتحدة - وفى أوروبا الغربية وبيدت أيضا أن هذا المرض لا يقتصر حدوثه على لشواذ من الرجال بل يصوب طوائف أخرى فى المجتمع؛ وتبين أن المبرضى الذين يعانون بنقل الدم، خاصة المصابين بمرض «هيموفيليا»، ومحملى السفدرات ممن يتعاطونها عن طريق الحقن بالوريد، وأن مواطنى دولة هايتى بالبحر الكاريبى ممن يعيشون فى الولايات المتحدة ممرضون جميعاً. مثل لشواذ من الرجال - للإصابة بمرض «ايدز».

بوتالية عام ١٩٨١ كان عدد الحالات التى وجدت بالولايات المتحدة قد بلغ ٢٥٢ حالة تبين أن الأمراض بذلك فى بعضها فى عام ١٩٧٨ وبنهاية عام ١٩٨٣ ارتفع عدد الحالات إلى ٣٦٤٣ مات أكثر من ٦٠٪ منهم خلال العام الأول لإصابتهم بمرض نقص المناعة المكتسب من جراء عدوى ميكروبية داهمة.

- راجع د. محمد صادق صبور المرجع السابق من ص ٢٣ إلى ص ٢٥ -

الضرع الثانى

مدى خطورة هذا المرض وانتشاره

الإيدز مرض قاتل والمصير المحتوم لكل من أصابه^(١) فيرس هذا المرض اللعين هو الموت^(٢)، إذ يؤدي هذا الفيروس إلى تدمير الجهاز المناعى بالجسم وذلك لمهاجمته للخلايا التى تشكل الآلية الدفاعية التى تقاوم أنواع العدوى المختلفة، فيصبح عاجزاً عن مقاومة العدوى التى يغلب عليها للجسم السليم فى الظروف العادية، وهكذا نجد أن البكتيريا والفطريات والفيروسات التى توجد بشكل طبيعى فى الجسم ولا تكون بطبيعتها ضارة له بقدر كاف، تصير خطيرة على الأنسجة والأعضاء لأن جهاز المناعة يكون غير ذى فاعلية^(٣)، فى هذه الحالة، وترتفع فيه الخلايا السرطانية ولا تتركه هذه - إحداهما أو كلها - إلا بعد القضاء المبرم عليه. يشبه هذا المرض الدولة التى فقدت جيوشها وحصونها وخطوط دفاعها فاستباح الغزاة من كل صنف ومن أذى جنس - حرماتها وعائثا فيها فسادا حتى يقضى عليها ولا حول لها ولا قوة. تنتهز الكائنات الغازية ضعف جهاز المناعة لدى الجسم فتبدأ هجومها الضارى ويكون هذا الهجوم أكثر ما يكون من كائنات مجاورة كانت تتعايش مع المريض تعايشاً سلمياً ولا تسبب له أى مرض. تهاجمه الكائنات التى تعيش على جلده وفى فمه وفى أمعائه وفى الجو المحيط به وتسمى هذه الكائنات فى هذه الحالة «الميكروبات الإنتهازية» أو «النهازية». كذلك تنتهز الخلايا السرطانية التى تتكون باستمرار فى أجسامنا ويقوم جهاز المناعة السليم بالقضاء عليها أولاً بأول فرصة وهن جهاز المناعة، تنتهز هذه الفرصة لتتدحرج وتنتشر ويصاب المريض بأنواع نادرة من السرطان مثل «ساركوما كابوسى» أو أنواع أخرى شائعة مثل «الأورام الخبيثة بالجهاز اللمفاوى»، وهكذا يكون المظهر الإكلينيكي الغالب فى مرض «إيدز» هو إصابة أناس أصحاء بدون سابق مرض، بالعدوى بالميكروبات

(١) إذ لم يتوصل العلم - حتى الآن - إلى لقاح يقى - من يمرض بفيروس - من الإصابة بهذا المرض، أو إلى علاج شافٍ لمن أصيب بالمرض بالفعل.

(٢) الهيرين والإيدز - المرح لسابق - ص ١١٧.

التهانة أو بالسرطان وتقضى هذه الميكروبات أو السرطان على المريض فى مدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام بعد تمكثها منه. (١)

ومما يزيد من خطورة هذا المرض ويجعل أمر اكتشافه والوقاية منه صعباً للغاية، طول مدة حصانة هذا المرض منذ لحظة اكتساب الفيروس وحتى ظهور الأعراض والتي قد تزيد على خمس سنوات فيظل الشخص المصاب بالعدوى خلال هذه الفترة - بكامل صحته - دون أن تظهر عليه أعراض هذا المرض، وبالتالي يصبح مصدراً لنقل العدوى وانتشارها بسرعة بين الآخرين وقد أكدت الإحصاءات صحة ذلك - ففي سنة ١٩٨٦ كان مرض الـ «إيدز» مسجلاً رسمياً فى ٧٢ دولة وفى سنة ١٩٨٧ ظهرت حالات مرضية تم تسجيلها رسمياً فى ٩٥ دولة، والآن تم تسجيل حالات مرضية فى ١٤٩ دولة من دولة من دول العالم، وبلغ عدد الحالات المسجلة رسمياً حتى ١٩٩٣ حوالى ١٥٠ ألف مريض مصاب بمرض الـ «إيدز»، ولما كان تعريف هذا المرض يقتصر على الحالات المصابة بالدرجات المتفاقمة للمرض التى هاجمت الجسم فيها الميكروبات التهانة إثر انهيار الجهاز المناعى به، ولما كان تقدير العلماء أن عدد الحالات للمصابة بالعدوى بالفيروس تبلغ مائة مثلاً للمصابين فعلاً بالمرض على الأقل، فيمكننا أن نقول أن عدد البشر المصابين بالعدوى حالياً لا يقل عن ١٥ مليوناً ينتشرون فى جميع أرجاء العالم، ولكنهم يتركزون على وجه الخصوص فى أفريقيا الاستوائية وأمريكا الشمالية وغرب أوروبا.

وهذا الانتشار المتصارع للمرض فى العالم وتوطنه فى أفريقيا الاستوائية على حدودنا الجنوبية، والانتقال المستمر للناس عبر الحدود فى ساعات قليلة، وطبيعة هذا المرض - طول

(١) دكتور محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ١٩، ص ٢٠

- ويذكر فيروس المرض نوعاً محبباً من الخلايا اللمفاوية يعرف باسم الخلايا اللمفاوية الليموسية المعاونة، التى تملأ حيزاً هاماً فى هيكل المناعة الخلوية والاعتماد السائد علمياً حتى الآن أنه بمجرد التقاط المرض للفيروس المسبب للمرض فإنه يظل حاملاً له، كاملاً فيه، طوال حياته ويكون المرض أجساماً مضادة للفيروس بعد دخوله الجسم ولكنها للأسف، لاتتأكل الفيروس ولا تقاومه أو تقضى عليه، كما يحدث عادة عند اللزوم بالكائنات الدقيقة المسببة للأمراض، وعلى هذا يصبح المصاب معدياً للآخرين ويزداد أنه لاتظهر عليه بعد علامات مرضية. وقد استفاد العلماء من هذه الظاهرة فى التشخيص المعملى للمرضى بالبحث عن هذه الأجسام المضادة فى مصل الدم ووجدوها فى عدد ليس بالقليل ممن لاتعبر عليهم أعراض أو علامات مرضية.

- د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٢٠

فترة الحضانة فيه^(١) من ستة أشهر الى خمس أو ست سنوات ومرور المرض بمراحل ما قبل مرض «الإيدز» لعدة سنوات أخرى، وفيهما يكون المصاب في عنفوان الشباب صحيح العقل والبدن كثير النشاط الجنسي - يجعل إمكان السيطرة عليه في غياب لقاح واق، وفي غياب علاج فعال قاتل للفيروس، يكاد يكون من المستحيل بالوسائل الصحية المعروفة وبالطرق الطبية المتبعة في حصر الأوبئة.^(٢)

وكل ما توصل اليه العلم - حتى الآن - هو علاج بعض أنواع الإلتهابات التي تصيب مرضى الإيدز، ولكن علاج مضاعفات المرض والسيطرة عليها لن تجدى إلا في تأخير المصير المحتوم الذي لا فكاك منه وهو الموت.

(١) فترة الحضانة هي الفترة التي تسمى بين دخول الفيروس (أو الميكروب) السبب للمرض إلى الجسم وبين بدء ظهور الأعراض على المريض.

(٢) روى روبرتسون - المراجع السابق - ص ١٢٣.

المطلب الثاني مصدر فيروس الإيدز

Source Of The Origin Of Aids

لم يعرف - حتى الآن - المصدر الدقيق لهذا الفيروس، وعلى الرغم من ذلك فإنه يبدو من المحتمل أن تغيراً في طبيعة أحد الفيروسات الذي كان موجوداً من قبل، قد حدث، فأدى ذلك إلى تمكين فيروس -HIV- من غزو الجسم البشري.^{(١) (٢)}

ولقد أدى التشابه بين فيروس الإيدز -HIV- الذي يصيب الجنس البشري وبين فيروسات أخرى تصيب القردة الأفريقية إلى الزعم بأن هذا الفيروس قد نشأ بتلك القارة، إلا أن الثابت علمياً أن الفيروسات التي تصيب القردة تختلف تماماً من الناحية الطبية عن الفيروس الذي يصيب الإنسان.^(٣)

(١) روى روبرتسون - المراجع السابق ص ١١٨.

(٢) لعل أول مريض تم لجوت إصابته بمرض الـ «الإيدز» هو روبرت ن، كزنجر الذي كان يبلغ من العمر ١٥ سنة الذي أدخل مستشفى سانت لويس عام ١٩٦٨ لإصابته بمرض مزمن بأعضائه التناسلية وأثبتت الفحوصات إصابته بمرض شديدة بميكروب كلاميديا - وهو مرض تناسلي قابل للشفاء بالعلاج المناسب - وبالرغم من تناوله العلاج المعروف لهذا المرض إلا أنه سرعان ما هائى من هزال مطرد والتهاب رئوي وإرتشاح بحويصلات الرئة، وتوفي في ١٥ مايو ١٩٦٩، وعدد تشريح جثمانه تبين وجود أورام ساركوما كابوسي بألمشائه.

وأما لم يكن العلم قد توصل إلى التشخيص الدقيق لمرضه وسبب وفاته، فقد احتفظت الطبيعتان إلفين لويس وهي أخصائية الميكروبيولوجي ومارايزويت وهي أستاذة الجراحة، بعينات من دم ومخ ورائى لأعضاء هذا المريض مجمدة لإعادة فحصها إذا ما توصل العلم في المستقبل إلى إلقاء ضوء على كنه مرضه وفي يونيو ١٩٨٧ أعيد فحص هذه العينات بواسطة روبرت جاري أخصائي الفيروسات، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا الشاب كان مصاباً بمرض الـ «إيدز» ويعتبر بهذا أول حالة في تاريخ الطب وثبت إصابته بهذا المرض. وما يزيد في غموض ويثقل هذا المرض أن هذا الشاب لم يخرج من وسط غرب الولايات المتحدة، ولم يبق في أي مرحلة من حياته بزيارة شهيرة أو سان فرانسيسكو، وهما اللبستان اللذان انتشر فيهما المرض بعد ذلك بحوالي عشر سنوات انتشاراً سريعاً. ويعلق د. محمد صادق صبور على ذلك قائلاً:

فهل يعني هذا أن مرض الـ «إيدز» كان حولنا ومعا كل هذه السنوات، ولكن لم تلتفت إليه إلا حينها؟ هل كان الفيروس معنا منذ زمن قديم ولكنه كان مرضاً ولا تصيب لسبب لا يعلمه إلا الخالق ضراوة مجمدة في السدوات الأخيرة؟ لقد بدأ اللغز في دراسة هذا المرض بمحاولتهم إعادة تركيب جينات الفيروس من أنسجة المريض «روبرت» ومقارنتها بالبروتينات المركبة من فيروس -HIV- الحالي الذي سبب الوباء العنيف للذي لاحق الإنسانية في أيامنا هذه ولو تمكن العلماء من حل هذا اللغز وإثبات لهم أنه بصيرتهم وعرفوا كيف تطور الفيروس القديم إلى الفيروس الحالي، فقد يلقى هذا مزيداً من الضوء على مستقبل هذا الوباء.

د. محمد صادق صبور - المراجع السابق ص ٩ إلى ص ١٠.

(٣) روى روبرتسون - المراجع السابق ص ١٨٨.

المطلب الثالث كيفية انتشار مرض الإيدز في العالم وتفصيره في مصر

الضرع الأول كيفية انتشاره في العالم The Spread Of Aids

وثمة أراء مختلفة تدور حول انتقال الإيدز من أفريقيا إلى الولايات المتحدة وأوروبا^(١)، بيد أن الراجح أن أولية الإيدز ربما تكون قد بدأت في عدة أجزاء من العالم في وقت واحد تقريباً سواء في أمريكا أو أفريقيا.

(١) من ذلك ما ذكره الدكتور محمد صادق صبور عن قصة انتشار هذا الطاعون الأسود «الإيدز» من موطنه الأصلي «أفريقيا الاستوائية» إلى الولايات المتحدة وجزيرة هايتي، في البحر الكاريبي، وأوروبا، وهي تعتبر من أكثر القصص تشويقاً، ومن أسطح صفحات تاريخ الطب والكشف الطبعة، لعلماء الوبائيات، وتستغل هذه القصة تلجأ على رؤوسهم إلى زمن طويل، يقول د. محمد صبور:

[ينتشر «إيدز» في أفريقيا الاستوائية خاصة في زائير، زامبيا، أوغندا، ورواندا، ولدت أن الحالات الأولى التي أصيبت بالمرض في بلجيكا وفرنسا كانت لها علاقة قوية بزائير أو بلدان أخرى في أفريقيا الاستوائية إما بمواطنين أفريقيين يعيشون في بلجيكا أو فرنسا أو بسفر وإقامة الأوروبيين فترة من الزمن بالبلدان الأفريقية المذكورة. وقد كان المرض الأرقل الذين تم تشخيص المرض لديهم مطالبوا بالمعونة الطبية والملاج في بلجيكا من الأفارقة الذين يقيمون بها ومازال ثلاثة أرباع المرضى في بلجيكا من الأفارقة.

- تشير القرائن التي تم الحصول عليها إلى أن المرض قد بدأ بانتشار وبلى في منطقة ما في غرب زائير [الكودجو البلجيكي سابقاً]، وليس من الضروري أن تكون العلاقات الجنسية الشاذة بين الرجال هي لسبب الأساسي في انتشار المرض في أفريقيا الاستوائية. - تم انتقال المرض مباشرة من أفريقيا إلى بلجيكا وفرنسا بانتقال الأفارقة إلى غرب أوروبا، وكذلك انتقال من أفريقيا إلى الولايات المتحدة بطريقة مباشرة، وقد ثبت أنه قد نشأت في أواخر السبعينيات علاقة جنسية شاذة في زائير بين سكانها في السفارة الأفريقية وأحد الأفارقة ثم تم نقل هذا الأمريكي بعد انتهاء فترة خدمته في زائير وعاد إلى موطنه بالولايات المتحدة وظهرت عليه أعراض مرض خاص للخدمة المكتسب بعد عدة شهور من عودته إلى أمريكا وربما يكون قد نقل المرض إلى مجتمع الشوالة من الأمريكيين في لندن التي سبقت ظهور أعراض المرض عليه. ويحتشر الشوالة الأمريكيون في لندن الكبرى وخاصة في ميتشي سان فرانيسكو ونيويورك. وهكذا قد يكون لهذه الحالة الفريدة كرو واضح في انتشار المرض خاصة بين الشوالة جنسياً من الرجال].

* وعن كيفية نشر مرض الإيدز من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جزيرة هايتي، وإعادة تصدير هذا المرض من تلك الجزيرة إلى الولايات المتحدة مرة أخرى - يقول:

[وقد لعبت جزيرة هايتي في البحر الكاريبي دوراً كبيراً في تكهيد هذه العلاقة الخاصة بين مرض «إيدز» وبين الشوالة. تتميز جزيرة هايتي بأنها مسرح مفتوح لطاغي اللعنة الحرام من الأمريكيين وحتشش فيها الدمار ويحتشر فيها ممارسة

بل إذ هناك ما يدل على أن فيروس الإيدز كان موجوداً في العديد من المناطق المتفرقة من العالم - قبل اكتشافه وتشخيصه في عام ١٩٨١ بسنوات - إلا أنه كان في نطاق محدود للغاية وظل هكذا حتى انتقل هذا الفيروس إلى مناطق أخرى جديدة بالعالم^(١) وساعدت ظروف تلك المناطق، مثل انتشار اللواط في الغرب والاباحية الجنسية بين الذكور والإناث في أفريقيا بالإضافة لانتشار تعاطي المخدرات عن طريق الحقن بأدوات ملوثة بهذا الفيروس كل ذلك ساعد على سرعة انتشار وباء الإيدز، خاصة أن جانباً كبيراً من المدمنين يكونون على استعداد لممارسة الفحشاء في مقابل الحصول على جرعة من المخدر أو على المال الذي يمكنهم من الحصول عليه. وهكذا اتاحت الفرصة أمام فيروس الإيدز لأن ينتشر بمساعدة وسائل النقل الحديثة في المجتمعات التي تسلم إليها بين أعداد أكبر من الأفراد وبصورة وبائية.^(٢)

==

الشذوذ الجنسي. ريلها إليها الأمريكيون لقضاء عطلاتهم وممارسة لذاتهم. وينتشر فيها الرجال الذين يمارسون اللواط مع من يدفع الثمن من الأمريكيين ويخذونها حرفة يكسبون منها عيشهم. ومعظم هؤلاء الرجال من الرجال الطبيعيين الذين لهم علاقات جنسية سلمية مع زوجاتهم ونسائلهم. وقد أظهرت للقرائن أن مرض «إيدز» دخل هايتي بعد بدء ظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون القصة حدثت على النحو التالي: بعد انتقال المرض من أفريقيا الاستوائية إلى الولايات المتحدة وانتشاره بين مجتمع الشواذ الأمريكيين حدث ذلك في أثناء رحلات السواح الأمريكيين طالبي المتعة في هايتي لقاء جنسي بين الشواذ وبين محترفي اللواط من رجال هايتي فساعد هذا على انتشار المرض بين الأمريكيين القادمين من أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة وعاد هؤلاء بالمرض إلى أمريكا ونشروه هناك بين الشواذ في سان أنطونيو أمريكا. وفي نفس الوقت نشر الرجال من هايتي المرض بين فئاتهم وتسبب هؤلاء في عدوى مزيد من الرجال الأمريكيين طالبي المتعة من غير الشواذ. وانتشر انتشاراً كبيراً، كذلك بين مرطاني هايتي. ومن الولايات المتحدة حدث الانتقال الأكبر إلى أوروبا الغربية أساساً أيضاً بين الشواذ من الرجال الأوروبيين نتيجة لعلاقاتهم الجنسية مع الشواذ الأمريكيين سواء في أوروبا الغربية أو في الولايات المتحدة الأمريكية].

- الدكتور محمد صادق صبور - المرجع السابق من ص ٢٩ إلى ص ٣٥

• وعن كيفية انتقال الإيدز إلى المملكة المتحدة، إنجلترا، ويقول:

[كانت أول حالة لمرض «إيدز» تسجل في المملكة المتحدة لرجل شاذ يبلغ ٤٩ سنة من مدينة بورنموث ظهرت عليه أعراض المرض بعد تسعة أشهر من عودته من مدينة ميامي بالولايات المتحدة. وبلغت الحالات في المملكة المتحدة حتى نهاية يونيو ١٩٨٣ ثلاثة عشر حالة وبنهاية ديسمبر ١٩٨٣ بلغت واحداً وثلاثين حالة وكان معظم المصابين من الشواذ جنسياً وتؤكد أن تثليثهم كانوا على علاقة جنسية حديثة بشواذ مثله من الولايات المتحدة الأمريكية وكان معظم البريطانيين المصابين ممن يقطنون مدينة لندن أو ضواحيها. ويشابه هذه الحقيقة ما سبق الكشف عنه في الولايات المتحدة من أن انتشار المرض يبلغ أشده في نيويورك وسان فرانسيسكو وميامي ولوس أنجلوس، وأن ثلاثة أرباع المصابين من الرجال ذوى العلاقات الجنسية الشاذة. وقد أثبتت الملاحظات والدراسات الوبائية حقيقة هذه الملاحظة في باقي بلدان أوروبا الغربية التي انتشر فيها المرض بنفس الطريقة ولو أن انتشار المرض فيها تأخر حوالي ثلاث سنوات عن انتشاره في الولايات المتحدة الأمريكية].

د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ٢٩.

(١) الهيرلين والإيدز - روى روبرت تروين - المرجع السابق - ص ١٦٨

(٢) المراجعة التشريعية لعدوى الإيدز - بحث للأستاذين عبد الله الخولي ومحمد رضا رشوان - المركز القومي للبحوث الجائلية والاجتماعية - ١٩٩٤ - ص ٩.

الضرع الثانى

بدء ظهور مرض الإيدز فى مصر

اكتشفت أول حالة إيدز - فى مصر - فى نوفمبر سنة ١٩٨٦ لشخص أجنبى يبلغ من العمر أربعين عاماً، وقد تم إعادته إلى وطنه فى حينه (١).

وقد بلغ عدد الحالات المسجلة فى مصر للمرضى الذين ثبتت عدواهم بالفيروس المسبب للمرض ٣٢ مريضاً حتى نهاية عام ١٩٨٦، ١٦ منهم من الأجانب الوافدين، توفى أحدهم وتم ترحيل الباقيين إلى خارج البلاد، و١٦ من المصريين : ١٤ بالغاً، وطفلاً. الطفلان انتقل إليهما الفيروس عن طريق نقل دم ملوث و ١٢ من الأربعة عشر البالغين أيضاً نقلت العدوى إليهم عن طريق نقل دم ملوث، نقل إلى أغلبهم أثناء إقامتهم فى بعض البلاد العربية المجاورة. والاثنان الباقيان أحدهما كان يقيم لما يزيد على عشر سنوات بإحدى بلدان أوروبا الغربية وكان مدمناً للهروين حقناً، وربما كانت هذه هى وسيلة انتقال الفيروس إليه والأخير هو الوحيد الذى لم يثبت أنه كان مدمناً للمخدرات عن طريق الحقن ولم يثبت أنه تعامل مع نقل دم أو أى من مكونات الدم. وقد تكون العدوى قد انتقلت إليه عن طريق الاتصال الجنىسى، وطبيعة عمله تتيج له أن يجوب أنحاء الأرض غرباً وشرقاً وفى الأغلب أن تكون العدوى قد انتقلت إليه من خارج البلاد. ويبلغ عدد الحالات المسجلة بوزارة الصحة حتى عام ١٩٩٣ حوالى ٤٠٠ حالة نصفها بين أجانب تم ترحيلهم من البلاد، ومعظم من أصيبوا بالعدوى فى بلاد عربية نتيجة نقل دم ملوث (٢).

وقد كان أحد هذه البلدان العربية يستورد زجاجات الدم من الولايات المتحدة الأمريكية، ولما ظهرت حالات كثيرة من مرضى الإيدز به، بين مواطنيه، امتنع عن استيراد الدم من الخارج منذ عام ١٩٨٥ ومن الجدير بالذكر أن عدوى فيروس الإيدز قد دخلت إلى إقليم شرق

(١) أنباء الإيدز - العدد [١٦] أكتوبر ١٩٩٣ مجلة دورية يصدرها البرنامج الوطنى لمكافحة الإيدز - وزارة الصحة - جمهورية مصر العربية، ويورد بها أنه تم رصد حالات المرض الإيجابية على المرضى المصريين حتى نهاية أكتوبر ١٩٩٣ فُرسلت إلى ٣٠٨ حالة إيجابية.

(٢) د. محمد صادق صبور - لمرجع السابق - ص ٨.

البحر المتوسط الذى تقع فيه مصر- بداءة عن طريق الدم المستورد أو الاتصال الجنىسى بأشخاص من مناطق ينتشر فيها الفيروس ويلاحظ أن مشكلة الإيدز- فى مصر- لم تبلغ ما بلغته من أبعاد وبائية جانحة كما حدث فى بعض مناطق العالم، ويرجع ذلك الى أن أنماط الحياة فى بلدنا وما يسودها من أخلاقيات وتعاليم دينية لا يزال لها أثرها فى نفوس شعبنا، إلا أن ذلك لا يهون من شأن هذه المشكلة ووجوب التصدى لها حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه .

المطلب الرابع

طرق نقل العدوى

Modes Of Transmission

- من الثابت علمياً أن فيروس الإيدز يوجد فى أنسجة وسوائل الجسم المصاب بالعدوى أو المصاب بالمرض الكامل ومن ثم فإنه يوجد فى الدم والسائل المنوى وإفرازات عنق الرحم والمهبل والدموع واللعاب، وعلى ذلك فإن هذا الفيروس ينتشر بالاتصال المباشر بالدم أو بسوائل الجسم، وهذا يعنى أنه لا ينتشر عن طريق الرذاذ الهوائى كما هو الحال بصدد فيروس السل أو الأنفلونزا، كما أنه لا ينتشر عن طريق ابتلاع مادة ملوثة كما هو الحال بالنسبة لمرض الدوسنتاريا أو الكوليرا أو شلل الأطفال وبالرغم من أن كثيراً من الأمراض المعدية الوبائية التى تعزى إلى الفيروسات والبكتريا والطفيليات تنتشر عن طريق الحشرات التى تمتص الدم، إلا أنه لا توجد حالياً شواهد تدل على أن فيروس الإيدز قد انتقل - قبل ذلك - بهذه الطريقة .

كما أثبتت الأبحاث الطبية أن العدوى لا تنتقل بالمخالطة فى محيط الأسرة أو العمل أو الأماكن المزدحمة أو بالمصافحة والمعانقة أو بزيارة المرضى فى المستشفيات أو باستعمال الحمامات ودورات المياه العامة أو أحواض السباحة العامة أو استعمال أجهزة الهاتف العامة أو باستخدام أدوات الطعام والشراب فى الأماكن العامة .

وتنتقل العدوى بفيروس الإيدز فى كل حالة تصل فيها سوائل جسم الشخص المصاب إلى دم الشخص السليم أو جهازه التناسلى .

- وطرق نقل العدوى متعددة وأهمها الاتصال الجنىسى ونقل الدم أو نقل أحد مركباته والاستعمال المشترك للأدوات الطبية الملوثة بهذا الفيروس ، كما تنتقل العدوى من الأم المصابة به إلى الجنين فى بطنها عن طريق الاتصال المشيمى أو إلى طفلها حديث الولادة أثناء مروره فى قناة الولادة، أو أثناء الرضاعة ، وكذلك تنتقل العدوى عن طريق التلقيح الصناعى بسائل منوى مصاب بهذا الفيروس وعن طريق تبادل اللعاب أثناء التقبيل إذ ثبت علمياً وجود فيروس الإيدز فى لعاب المصاب بهذا المرض . وسوف نتناول كل وسيلة من تلك الوسائل بشيء من التفصيل، على النحو التالى .

الفرع الأول الاتصال الجنسي Sexual Intercourse

تتعلق العدوى بالاتصال الجنسي للشاذ «الجماع الشرجي»، الواقع بين رجل ورجل أو رجل وامرأة وهو ما يعرف باسم اللواط، كما تتنقل العدوى بالاتصال الجنسي الطبيعي، بين الأسوياء «المواقعة من قبل»، بين رجل وامرأة إذا كان أحد الطرفين مصاباً بالإيدز وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً: الاتصال الجنسي الشاذ: Anal Intercourse

كما سبق وأن ذكرنا فإنه من الثابت علمياً أن فيروس الإيدز يوجد في أنسجة وسوائل الجسم المصاب بعدوى أو مرض الإيدز، ومن ثم فإن هذا الفيروس يوجد في السائل المنوي للمصاب وهذا يفسر انتشار المرض عن طريق الاتصال الجنسي بين أصحاب الجنسية المثلية حيث اكتشف هذا المرض أول ما اكتشف بين الرجال الممارسين للواط في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١، إلى الحد الذي ارتبط فيه مفهوم الإيدز بالشواذ جنسياً «عُرف» - وقتئذٍ - بأنه «مرض الشواذ» (١)، (٢)

وقد تحملت هذه المجموعة من الشواذ للوطاء العظمى من هجوم هذا الوباء اللعين، ويرجع ذلك إلى أن نمط حياة أفرادها يجعلهم معرضين - بصفة خاصة - لانتشار العدوى فيما بينهم، وهكذا انتشر هذا الوباء بسرعة في مجتمع نشيط جنسياً، في ولايات نيويورك وسان فرانسيسكو وكاليفورنيا. (٣)

(١) روي روبرتسون - المرجع السابق - ص ١١٩.

(٢) تفيد المعلومات التي تجمعناها وبسرعة شديدة أن مرض الـ «إيدز»، ليس مرضاً يصيب الشواذ دون غيرهم ولا هو أمر يختص به مدمنو المخدرات ولا أي مجموعة من البشر بذاتها، بل هو مرض فيروسي ينتقل بالملاصقة الوثيقة أياً كانت وسيلة أو صورة الملاصقة. وكلما زاد عدد حاملي الفيروس في مجتمع ما كان التعرض للإصابة بالعدوى كبيراً وانتشار المرض سريعاً. ففي أوروبا الغربية وأمريكا انتشر حاملي الفيروس بين الشراة ومدمني المخدرات وكذا تنتشر المرض بينهم. وفي أفريقيا الاستوائية انتشر حاملي الفيروس بين الأسرى الطبيعيين من الرجال والنساء ولذا تنتشر المرض بينهم، وإلى أن يتم اللطام الكشفي عن لقاح واقٍ ذي مفعول أكيد موثوق به ليس هناك من وسيلة لمنع انتشاره سوى الحقة وعدم مخالطة حاملي الفيروس، أو الاتصال بهم بأي وسيلة تكون.

د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ١١.

(٣) روي روبرتسون - المرجع السابق - ص ١٢٠.

كما ثبت أيضاً أن السائل المنوي ملطبق قوى للمناعة وقد يفسر هذا حقيقة أن الشاذ السلبى - المفعول فيه - الذى يتلقى السائل المنوي - receptive partner - يكون أكثر تعرضاً - بدرجة كبيرة - للإصابة بعدوى فيروس الإيدز عن الشاذ الإيجابى «الفاعل»، وهو ما أكدته الإحصاءات التى أجريت فى بريطانيا «فى مدينة برايتون» بشأن المصابين بالإيدز من الشواذ جنسياً والتى أسفرت عن أن نسبة الإصابة فى الطرف السلبى بلغت ٩٧ ٪ من المصابين بالمرض، بينما كانت النسبة ٣ ٪ فقط بين الشواذ الإيجابيين «الفاعلين».

وثبت علمياً أنه كلما زاد عدد الفاعلين فى الشاذ، كلما زاد احتمال إصابته بالمرض.^(١)

أما عن كيفية حدوث العدوى فى حالة الجماع الشرجى، فإنه من الثابت علمياً أن الغشاء المخاطى المبطن للشرج «المستقيم» رقيق وسهل الخدش، وله خاصية امتصاص الماء بشره، ومن ثم تنتقل العدوى - فى هذه الحالة - إما من خلال هذا الغشاء الرقيق الذى يمتص السائل المنوي المصاب وينتقل إلى الدم^(٢)، وإما من خلال الخدوش أو الجروح السطحية التى تحدث بهذا الغشاء الرقيق - أثناء الجماع - خاصة إذا لم يكن هناك تناسق بين حجم الذكر الفاعل وحجم الشرج المفعول فيه، فيسهل - بذلك - وصول السائل المنوي المحتوى على الفيروس إلى الأوعية الدموية الموجودة فى جدار الشرج المخدوش، وتتم العدوى به، بذات الكيفية التى ينتقل بها الفيروس المسبب لإلتهاب الكبد الفيروسي «ب»، فى حالة الجماع الشرجى.^(٣)

كما دلت الإحصاءات - التى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية - على انتشار الإصابة بهذا المرض «والوفاة منه» بين الممارسين للجنسية المثلية «الجماع الشرجى» بنسبة أكبر من الممارسين للجنسية الغيرية «الجماع المهبلى» بين رجل وامرأة.

(١) لاحظت الدراسات للمستفيضة التى أجريت على الشواذ جنسياً بعد انتشار مرض الإيدز بينهم بشكل وبائى أن بعضهم ادعى أنه يمارس الجنس مع ٩٠ رجلاً - فى المتوسط - كل شهر، أى أنه له علاقة بما يزيد على ألف شخص كل عام!! كما أثبتت الدراسات أيضاً أن ممارسة الجنس بين عدد كبير من الرجال المختلطين هوسمة خاصة بالشواذ الأمريكيين، بينما يتميز الشواذ فى أوروبا بدرجة من الإخلاص!! وقد يرجع هذا إلى القرائن التى تحد من الشذوذ فى إنجلترا - فطلى سيل للمثال - يعاقب القانون الإنجليزي على ممارسة الجنس الجماعى بين الرجال، بينما يباح ممارسة الجنس فى أماكن عامة، جماعياً، فى الولايات المتحدة، فهناك الباراك والحمامات العامة للخلاصة بالشواذ، وقد حاولت ولاية كاليفورنيا أخيراً الحد من هذا الفساد فأمرت بإغلاق هذه الأماكن، ولكن سرعان ما اضطرت لإعادة فتحها تحت الضغط الشديد الذى تعرضت له السلطات من ملققة الشواذ!!

[د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٢٥٢].

(٢) روى روبرتسون - المرجع السابق - ص ١٢٠.

(٣) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٥٣، ص ٧٣، روبرت جارنر وآخرون - المرجع السابق - ص ٧.

ويُفسّر ذلك علمياً بأن جدار المهبل - فى المرأة - مبطن بغشاء سميك يتكون من عدة طبقات من الخلايا ، مما يصعب معه خدشه ونفاذ الميكروبات خلاله الى الدم، بينما يسهل نفاذها خلال جدار الشرج الرقيق^(١) على النحو السالف ذكره، ومن هنا تتجلى حكمة الله - جل شأنه - من تحريم اللواط والتحذير من عواقبه واجتئاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

ثانياً: الاتصال الجنسي الطبيعى

تنتقل عدوى فيروس الإيدز عن طريق السائل المنوى من رجل إلى امرأة فى حالة الجماع الطبيعى «المهبلى» Vaginal Intercourse كما ينتقل من المرأة المصابة به إلى الرجل عن طريق إفرزات عنق الرحم والمهبل حيث ثبت علمياً وجود هذا الفيروس فى تلك الإفرازات إذا كانت المرأة مصابة بالعدوى^(٢) أو بهذا المرض.

وتنتقل العدوى بالفيروس من المنى إلى المرأة إذا وصل إلى الخلايا للمفاوية المعاونة التى تكثر فى الغشاء المخاطى المبطن لعنق الرحم ومنها يجد طريقه إلى الدم، فإذا لم يصل المنى إلى الرحم ويهاجم الفيروس تلك الخلايا ، فإنه يظل فى المهبل وعنق الرحم، وتكون المرأة فى هذه الحالة مصدراً للعدوى بدون ظهور للمرض عليها، فإذا دخل دمها «بالكيفية السابقة»، وانتشر فى جسمها ظهرت عليها الأعراض المرضية وتحولت اختبارات المصل لديها إلى إيجابية^(٣).

وتشير الدراسات الحديثة لهذا المرض فى أواسط أفريقيا أن الطريقة الأساسية لانتقال المرض هى الممارسة الجنسية السوية بين الرجل والمرأة^(٤).

(١) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٥٣

- وقد أثبتت بعض الدراسات أن هناك بعض الأعمال التى قد يارسها كشراذ، تزيد من احتمال إصابتهم بالمرض، مثل ممارسة الجنس بالتم أو لقم للشرج.

(٢) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٥٧.

- وقد أثبتت دراسة هامة فى السويد أن ثلاثة رجال من خمسين رجلاً مارسوا الجنس مع إحدى للتامرات حاملة المرض، قد أصيبوا بالعدوى، وهناك القصة الشهيرة لرجل الأعمال الكونجولى، الذى كانت له زوجة وأربعة عشيقات، نتقلت إليه العدوى من إحدى عشيقاته ونقلها بدوره إلى زوجته وإلى الثلاثة الأخريات، وتوفى الستة خلال سنوات قليلة.

كما تشير الدراسات الحديثة للتي أجريت فى ولاية فلوريدا أن المرسات يابن دوراً كبيراً فى انتشار هذا المرض هناك.

د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٥٧.

(٣) محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٥٧.

(٤) روى روبرتسون - المرجع السابق ص ١٢٠ .

ولعل من أخطر الكشف الحديثة التي عرفت مؤخراً أن الغطاء المطاط الواقي الذي يستخدمه الرجال لمنع الحمل أو للوقاية من الأمراض التناسلية مثل الزهري والسيلان عند ممارسة الجنس مع المومسات لا يقي من الإصابة بمرض «إيدز» إذ أن الفيروس المسبب للمرض دقيق الحجم لدرجة ينفذ معها من هذا الغلاف.^(١)

ويلاحظ ما سبق وأن أشرنا إليه عند تناولنا للاتصال الجنسي الشاذ، أن الإحصاءات قد دلت على انتشار الإصابة بهذا المرض «والوفاة منه» بين الممارسين للجنسية المثلية، بنسبة أكبر من انتشارها بين الممارسين للجنسية الغيرية.^(٢)

(١) د. محمد صادق صبور المرجع السابق - ص ٤٦ .

(٢) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٤١

الضرع الثانى

نقل دم أو منتجات دم ملوثة بفيروس الإيدز من شخص إلى آخر Blood Product Transfusion

فيُنقل فيروس الإيدز عن طريق نقل الدم الملوث أو أحد المنتجات المستحضرة من الدم الملوث إلى المريض المنتقل إليه، ولكى تحدث العدوى - فى هذه الحالة لابد من دخول الفيروس للدورة الدموية فى الشخص السليم مباشرة، إذ أن العدوى لا تحدث من مجرد تلوث الجلد بالدم، وأشهر حادثة أثارت الرعب فى استراليا خاصة وفى العالم كله كافة هى، وفاة أربعة أطفال حديثى الولادة بمرض الإيدز، نتيجة نقل دم ملوث إليهم من رجل مصاب بالإيدز، ثبت فيما بعد أنه شاذ جنسيا وقد كانت هذه الحادثة دافعا حدا ببرلمان كوينزل لاند باستراليا إلى إصدار قانون يعاقب بالسجن لمدة عامين أو بالغرامة التى تصل إلى عشرة آلاف دولار استرالى، أو بكلا هاتين العقوبتين كل شخص حامل لمرض الإيدز ويتطوع بإعطاء الدم لأحد بنوك الدم.

كما أصدر هذا البرلمان قانوناً آخر يلزم الأطباء وجميع العاملين بالحقل الصحى بإبلاغ السلطات الصحية عن كل مريض يشتبه فى أنه مصاب بمرض الإيدز.^(١)

ويعد مرضى الهيموفيليا، أو سيلان الدم، من أكثر الأشخاص عرضة للإصابة بعدوى مرض الإيدز^{(٢)٠(٣)}، إذ يحتاج هؤلاء المرضى إلى الحقن تباعاً - طوال حياتهم -

(١) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٤٤ وقد أدى هذا الحادث المروع إلى توقف بعض بنوك الدم عن قبول الدم من متطوعين ذكر، كما قامت معظم بنوك الدم فى العالم باختبار دم المتطوعين للأجسام المضادة لفيروس إيدز، روتينياً كما تختبره لفيروس التهاب الكبد ب.

(٢) ومثال ذلك ما حدث فى إحدى المستشفيات الفرنسية حيث توفى ١٢٠٠ شخصاً من مرضى الهيموفيليا نتيجة نقل الدم الملوث بالإيدز إليهم لأن المستشفى لم تهتم بتسخين الدم مما يقضى على الفيروس.

[جريدة الأهرام - العدد الصادر فى ١٩٩٢/٨/٣ ص ٤، جريدة أخبار الحوادث - العدد الصادر فى ١٩٩٢/٧/٩ ص ٣١ - مشار إليهما فى مرجع الدكتور جميل عبد الباقي - القانون الجنائى والإيدز - طبعة ١٩٩٥ - ص ١١].

(٣) ويقتصر مرض الهيموفيليا على الذكور دون الإناث، لأن الإناث يحملن - فقط - مورثات هذا المرض إلى أطفالهن من الذكور.

بالبروتين الذى ينقصهم ، ويعرف باسم العامل الثامن من عوامل التجلط،^(١) وذلك لوقف النزيف أو لتعريضه لما يعانيه من نقص وراثى بأحد البروتينات اللازمة لتجلط الدم ومن ثم فإنهم يكونون عرضة لأخطار دائمة قد تصل إلى حد الموت من النزيف الذى يعقب أى جرح أو إصابة بهم ، ما لم يتم حقنهم بالبروتين الذى ينقصهم والذى يتم تحضيره من الدم المتبرع به من آلاف المتطوعين^(٢) ، فإن كان أحد هؤلاء المتطوعين حاملاً لفيروس الإيدز فإنه سوف يتسبب فى نقل عدوى هذا المرض إلى مريض الهيموفيليا - Hemophilia - الذى يحقن بالبروتين للمستحضر من هذا الدم الملوث .

(١) بينما يعاني عدد قليل آخر من مرض آخر يسبب النزف يسمى مرض كريسماس، من نقص وراثى ببروتين آخر يسمى العامل التاسع من عوامل التجلط ، د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(٢) وطريقة تحضير البروتينات اللازمة لهؤلاء المرضى تكون بغير دم مصل الدم حتى التجدد ثم يمداد تخلفه حتى درجة ٤ مئوية ببطء شديد ، فيسبل المصل ويتمى راسب يحتوى على العامل الثامن .

د. محمد صادق صبور - مرض نقص المناعة المكتسب ، إيدز ، ١٩٩٢ - ص ٤٤٢ .

الفرع الثالث
انتقال العدوى من الأم المصابة
بفيروس الإيدز إلى الجنين أثناء الحمل
والى الطفل أثناء الرضاعة

Mother - to infant - transmission

فقد تنتقل العدوى من الأم إلى الجنين أثناء الحمل أو الولادة أو بعد الولادة بقليل^(١)، ويكون ذلك إما بمرور الفيروس عبر المشيمة إلى الجنين أو أثناء مروره في قناة الولادة أو بدخول الفيروس إلى جسمه أثناء الرضاعة حيث ثبت أنه يُقرَّر بلبن الأم المصابة به^(٢). وتؤكد الاحصائيات أن حوالي ثلث مواليد الأمهات الحاملات للعدوى أو الممرض يولدون مصابين بالعدوى وتظهر عليهم الأعراض غالباً في^(٣) العام الأول من حياتهم ويموت معظمهم في العامين الأولين من العمر.

(1) Aids Law Today - Anew Guide To The Public, Edited By, Scott Burris, Harlon Dalton, Judith Leonie Miller, London, 1993, P. 27,28.

(٢) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ٤٦.

(٣) رسالة من الإيدز - منظمة الصحة العالمية - المكتب الاقليمي - لشرق البحر المتوسط.

الضرع الرابع

استعمال أجهزة وأدوات

ملوثة بفيروس الإيدز

فنتقل العدوى بهذا الفيروس باستعمال أجهزة أو أدوات ملوثة به ومثال ذلك استعمال محقنة أو إبرة ملوثة بهذا الفيروس فى حقن شخص سليم، إذ يؤدي ذلك إلى انتقال العدوى إليه طالما أنها لم تعقم، الأمر الذى يسمح ببقاء الفيروس حياً عليها، وهذا يفسر سبب انتشار مرض الإيدز بين المتعاطين للمخدرات، وبصفة خاصة الهيروين، بطريق الحقن فى الوريد - intravenous drug users - ، أى فى مجرى الدم مباشرة، لاستعمالهم إبر ومحاقن مشتركة ملوثة وغير معقمة بدرجة كافية، وكذلك إذا استعملت أدوات أخرى ملوثة بهذا الفيروس كما فى حالات ثقب الجلد لأى سبب من الأسباب ، كثقب الأذن بالنسبة للإناث والعلاج بالإبر الصينية، وعمل الوشم، فنتقل العدوى فى هذه الحالات متى كانت الأدوات المستعملة فيها، ملوثة بفيروس الإيدز.

كما تنتقل عدوى الإيدز إلى مرضى الفشل الكلوى إذا أجرى غسيل الكلى لهم عن طريق أجهزة ملوثة بفيروس هذا المرض تفتقد الى التعقيم الواجب وهو ما حدث بالفعل بمستشفى بالغربية ومستشفى شبين الكوم التعليمى حيث أصيبت أربع حالات بالعدوى بالمستشفى الأخير.^(١)

(١) جميل عبد الباقي - المرجع السابق ص ١٤ ، ص ١٥ .

الفرع الخامس

انتقال العدوى عن طريق التلقيح الصناعي

بمسائل منوى ملوث بفيروس الإيدز

كما حدث في حالة باستراليا أصيبت بالعدوى نتيجة إجراء عملية تلقيح صناعي لها بمسائل منوى ملوث^(١)، ولذلك فقد بدأت منظمات التلقيح الصناعي - في الخارج - في اختبار المسائل المنوى المحفوظ لديها في بنوك السمن وذلك للتأكد من خلوه من الفيروس المسبب للمرض^(٢).

(١) روى روبرتسون - المراجع السابق - ص ١٢٠ .

(٢) د. محمد صادق صبور - المراجع السابق ص ٥٢ .

الضرع السادس

انتقال العدوى عن طريق اللعاب

(Salive - F - Saliva - E)

فقد ثبت حديثاً وجود الفيروس المسبب لمرض الإيدز في لعاب المصاب به^(١)، ففى أطواره الأولية قبل تمكن المرض منه وهذا يثير احتمال أن المرض قد ينتقل بتبادل اللعاب عن طريق التقبيل، مما أدى إلى تخوف شديد بين جماهير المواطنين فى إنجلترا فأصدر اتحاد المسعفين البريطانيين النصيحة لأعضائه بالامتناع عن استخدام التنفس المباشر من الفم إلى الفم - أى القبلة المسعفة أو قبلة الحياة - فى علاج الحالات العاجلة إذا كان هناك أدنى شك فى أن المريض من الشواذ.^(٢)

ومن باب أولى تنتقل العدوى فى حالة عقر شخص مصاب بالفيروس لشخص سليم، حيث يسهل انتقال الفيروس الموجود فى اللعاب المصاب إلى دم الأخير من خلال ما يحدثه العقر به من جروح.

(١) ومن هنا تبرز خطورة القبلة المتعمقة أو ما تسمى «بالقبلة الفرنسية» التى لا تقتف عدد حد التلامس الخارجى للشفاة بين الرجل والمرأة، بل تتجاوز ذلك إلى الإلتصام الشديد وللملق المتبادل للشفاة والقم بين الطرفين مما يؤدى فى بعض الأحيان - إلى حدوث جروح فىهما فيسهل بذلك انتقال العدوى.

(٢) وقد تخوف الكثيرون من ارتياد البارات التى يؤمها الشواذ خوفاً من تلوث أكواب البيرة وكؤوس الخمر بلعاب ملوث بالفيروس، ووصل للخوف أنصاء عندما أثار القمص ورجال الدين احتمال انتقال العدوى عن طريق «كأس المدفولة» فى الكنيسة يوم صلاة الأسبوع!!

(د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٥٣، ص ٥٤).

المطلب الخامس

المراحل التي يمر بها مريض الإيدز^(١)

Development Of Symptoms

يمر مريض الإيدز بالمراحل الآتية:

١ - مرحلة حامل الفيروس بدون أعراض وتشتمل على:

(١) الفترة الفاصلة أو فترة الحافذة The Window Period

ويكون الشخص فيها حاملاً للمرض ولكن لا يمكن اكتشاف العدوى لديه عن طريق تحليل الدم حيث أن الأجسام المضادة التي تعطي النتيجة الإيجابية عند تحليل الدم تظهر بعد فترة من ٤ - ١٢ أسبوعاً من حدوث العدوى.^(٢)

(ب) فترة الحضانة :

وهي الفترة التي تمضي بين دخول الفيروس أو الميكروب، المسبب للمرض إلى الجسم ، وبين بدء ظهور الأعراض على المريض، ولا تعرف مدة حصانه مرض الإيدز بدقة حتى الآن ولكن تشير القرائن أنها فترة طويلة ، تمتد من ستة أشهر إلى ست سنوات بمتوسط حوالي ٢٨ - ٢٩ شهراً.^(٣)

ويستمر الفيروس - في هذه الفترة - في التدمير البطيء للخلايا المناعية ، ويولد الجسم ، - الأجسام المضادة التي تجعل فحص الدم للإيدز ، إيجابياً ، ولكن المصاب يبدو ظاهرياً سليماً معاف ، وغالباً لا يدري أنه حامل للمرض ، وبذلك ينقله لغيره بالإتصال الجنسي أو بطريق نقل الدم وسوائل الجسم الأخرى ، وهذه الخاصية الخطيرة لمرض الإيدز تتيح إنتشاره بسرعة.^(٤)

(١) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ٧٢ وما بعدها.

(٢) د. جميل عبد الباقي - القانون الجنائي والإيدز - طبعة ١٩٩٥ - ص ١٦

(٣) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ٥٤ ، ص ٥٥ .

(٤) د. جميل عبد الباقي - المرجع السابق - ص ١٦ .

٢ - مرحلة تضخم الغدد الليمفاوية المنتشرة في الجسم «بدون أعراض»^(١)

٣ - مرحلة تضخم الغدد الليمفاوية المنتشرة والمصحوب بأعراض «مرحلة ما قبل «إيدز»»^(٢)

٤ - مرحلة مرض نقص المناعة المكتسب «الإيدز»، وفيها تكون العدوى أو الإصابة قد اكتملت ظهورها وتكون مناعة الجسم قد انهضت . لدرجة تجعل الجراثيم الانتهازية تغزو الواحد تلو الأخرى، وكل منها تحدث مرضاً مختلفاً، كما تظهر في هذه المرحلة الأورام السرطانية «الخبثية» نتيجة لنقص المناعة الشديد،^(٣) والنتيجة الحتمية لوصول المريض إلى هذه المرحلة هي الموت المحقق.^(٤)

(١)، (٢) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ٧٢ .

(٣) رسالة عن الإيدز - مطومات للفريق الصمى - الإدارة العامة للثقافة والإعلام الصمى - وزارة الصحة - جمهورية مصر العربية.

- منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمى لشرق البحر المتوسط - ١٩٩١ .

(٤) ويصيح بذلك أن هناك فارقاً زمنياً بين العدوى بفيروس الإيدز وبين انهيار جهاز المناعة الطبيعي، وتسمى هذه الفترة بفترة الحضانة، ويكون الإنسان فيها حاملاً للفيروس ومصدر عدوى الآخرين، بالرغم من أن مظهره قد لا يدل على إصابته بهذا الفيروس للحين.

د. محمد يسرى إبراهيم دعيس - الإيدز - الأسباب واستراتيجية المواجهة والوقاية رؤية فى الأنتروبولوجيا الطبية - ١٩٩٤ - ص ٥٩ - أشار إليه د. جميل عبد الباقي فى مرجعة السابق ص ١٦ .

المطلب السادس

المظاهر المرضية لمرض الإيدز (أعراضه) (١)

Symptoms Of Aids

تتلخص أعراض مرض نقص المناعة المكتسب (إيدز)، فيما يلي:

١ - شعور شديد بالارهاق يستمر لأسابيع طويلة بدون أى سبب واضح يمكن أن يفسر به هذا الإنهاك الشديد الذى يشعر به المريض.

٢ - تضخم العقد اللمفاوية فى جانبي الرقبة وتحت الإبطين وفى الأرتيتين.

٣ - فقد سريع فى الوزن يتعدى ٥ كجم خلال شهرين.

٤ - ارتفاع مستمر فى درجة الحرارة وتصبب العرق بغزارة خاصة بالليل وتُسبب هذه الظاهرة الأخيرة عادة عن الإصابة بعدوى الفيروس المسبب للتضخم الخلايا أو بباسيل الدرن أو بباسيلات مشابهة لباسيل الدرن.

٥ - ضيق فى النفس واهثة وسعال مستمر - عادة ما يكون سعالا جافا غير مصحوب بإفراز البصاق - ويستمر لعدة أسابيع.

٦ - ظهور بقع حمراء أو قرمزية اللون، مسطحة أو مرتفعة عن سطح الجلد تشبه الكدمات. تظهر هذه البقع فى جميع أنحاء الجلد وفى الفم وعلى الجفون. كما يكثر أيضا ظهور التهابات فطرية بالجلد والتهابات صديدية ببصيلات الشعر وأنواع مختلفة من الإكزيما.

٧ - تكرر الإصابة بأعراض التهابات بالجهاز الهضمى فى مرضى (إيدز)، وأهمها :

(أ) التهابات بفطر الخميرة - كانديدا الأبيض - على اللسان وفى تجويف الفم وفى البلعوم والمرئ مما يسبب صعوبة البلع وحرقة الفم واللسان والانصراف عن الأكل. وتغطى الأجزاء المصابة بطبقة سميقة بيضاء تحتها غشاء مخاطى ملتهب شديد الاحمرار.

(١) د. محمد صادق صبور - المراجع السابق ص ٩٨ إلى ص ١٠١. وراجع أيضا:

- Aids Law - By, Robert M. Jarvis, Michael L. Chosen..., P. 12,13.

(ب) إسهال - وعادة ما يكون الإسهال شديدا ومزمنا ويتسبب عادة عن الإصابة بالفيروس المسبب لتضخم الخلايا أو بطفيليات وحيدة الخلية أو بباسيل الدرن أو أشباه الدرن.

٨ - مظاهر بالجهاز العصبي المركزي : وأهمها الخمول والاكتئاب ويعانى بعض المرضى فى الحالات المتأخرة للمرض من العته .

- ويتضح من الوصف السابق الدمار الشامل الذى يتعرض له مريض نقص المناعة المكتسب - يتعرض إنسان فى كامل صحته وتنام عافيته إلى هجوم عريض من «حالة القوم» فينتهز كل ضيق من مخلوقات الله فرصة ضعفه فينهش فى لحمه ويمتص رحيق الحياة منه ويتعرض كذلك لانتشار انواع مختلفة من الأورام الخبيثة فى جسده . وتشمل مخلوقات الله الدهازة طيفا كبيرا يمتد من الطفيليات إلى الفيروسات ماراً بالبكتيريا والفطريات، يشمل مخلوقات من المملكة الحيوانية ويشمل مخلوقات من المملكة النباتية كلها انتهزت فرصة ضعفه وهوانه وقصور أجهزة الدفاع لديه فهاجمته بغير هودة فى كل عضو من أعضائه ولا تتركه حتى يسقط صريعا لها .

ولعل أكثر أنواع الأورام الخبيثة انتشارا فى مرضى نقص المناعة المكتسب هو ساركوما كابوسى، ومن العجيب أن معظم المرضى بمرض «ايدز» يسقطون صرعى لإصابتهم بالالتهاب الرئوى الناشء من تمكن طفيلي نيوموستس كارينى من رئائهم ولا يموتون عادة من انتشار السرطان بأجسادهم .

المطلب السابع

الوقاية من الإصابة بعدوى فيروس الإيدز

لم يتوصل العلم حتى الآن - إلى لقاح يقي من الإصابة بعدوى فيروس الإيدز، أو إلى علاج شافٍ لمن أصيب بالمرض بالفعل وكل ما توصل اليه العلم - في هذا الشأن كما سبق وإن ذكرنا - هو علاج بعض أنواع الالتهابات التي تصيب المريض؛ ولكن علاج تلك المضاعفات ومحاولة السيطرة عليها، لن تجدى إلا في تأخير المصير المحتوم للمريض، والذي لا فكاك منه، وهو الموت.

ومما يزيد من خطورة هذا المرض ويصعب من الحد منه، طول فترة الحضانة فيه والتي تساعد على انتشاره - على حد وصف البعض - انتشار النار في الهشيم.

ويبين بجلاء من دراستنا السابقة أن الإصابة بعدوى الإيدز - فيروس نقص المناعة المكتسب، ترتبط بعلاقة وثيقة بالسلوكيات الشخصية، ومن هذه السلوكيات ما هو غير قانوني، ويمارس في الخفاء ومن ثم فليس من السهل التعرف عليه وعلى أبعاده، فالبغاء، الفجور والدعارة، وتعاطى العقاقير المخدرة عن طريق الحقن، وإن كانا محظورين قانوناً إلا أنهما يمارسان في الخفاء وإن كانت أبعادهما الحقيقية ومدى مساهمتهما في انتشار هذا المرض - في مجتمعنا - غير معروفة على وجه الدقة، إلا أنهما قد لعبا دوراً رئيسياً في انتشار هذا الوباء اللعين^(١) في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وإزاء كل ذلك، وإلى أن يتم للطماء الكشف عن لقاح واثق أكيد موثوق به، فليس هناك من وسيلة للوقاية من الإصابة بعدوى هذا المرض ومنع انتشاره سوى التمسك بالعفة

(١) لم يكن العلم يتصور مدى خطورة اللواط حتى ظهر مرض نقص المناعة المكتسب - كل ما كان يحرف عن ممارسته أنهم مرضى نفسياً يزيد عددهم في المجتمعات المغلقة والمجتمعات التي ضمنت فيها للرباط الأسرية واقتد فيها التلزام والتماثل. ثم عرف في السنوات الحديثة أنهم قد يصابون بالأمراض التناسلية المعروفة ولكن ليس بقدر إصابة المومسات وممارسي الجنس معهن، حتى أسهرهم الله بهذه اللعنة المدمرة التي تلكت بهم فكاً بعد تحذيرهم لسرات قبل وفاتهم. تحذيرهم غالباً مرضياً وتحذيرهم غالباً نفسياً إذ ينهزم المجتمع ويقر منهم ويطلب عزلهم كما يعزل المجرمون وحتى المجتمعات التي تتلاد بالحرية الشخصية للتردد، وعدم اضطراد الشواذ كانت أول للمجتمعات التي نهضت نهذاً وجفت سدوات حياتهم الأخيرة لا تحتمل.

د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ١٤٥، ص ١٤٦.

والفضيلة والبعد عن الفواحش ما ظهر وما بطن واتباع الأصول الصحية السليمة، وعدم مخالطة حاملي الفيروس أو الالتصاق بهم بأي وسيلة.

وبالنظر إلى التكاليف الباهظة التي يتكبدها مريض الإيدز والدولة - في مرحلة العلاج، والتي قد لا تنفد إلا في تأجيل المصير المحتوم إلى حين - وغيرها من الدواعي الطبية - عدم التوصل إلى لقاح واق من الإصابة بالعدوى أو علاج لهذا المرض، كان لزاماً على العلماء البحث عن طرق للوقاية من الإصابة بالمرض تغني عن الحاجة إلى تعقبه وتشخيصه وعلاجه، وقد اتجهت طرق الوقاية إلى شقين أساسيين^(١).

أولاً:

محاولة استنباط لقاح واق من المرض، وما زالت هذه الجهود مستمرة - حتى الآن للوصول إلى ذلك، ويصعب من الأمر أن نواة هذا الفيروس اللعين تتداخل في نوايا خلايا الجسم مما يجعل التخلص من الفيروس - دون التأثير على تلك الخلايا الحية، يكاد يكون مستحيلاً.

=

- ومن هنا تبدو حكمة الخالق العظيم من تحريم اللواط والزنا، فحذرنا - سبحانه وتعالى - من فعل آل لوط وسوء العاقبة فقال جل شانه:

﴿وَلَوْ لَا إِذْ قَالَ قَوْمِهِ لَتَأْتُنَّ الْقَارِعَةَ مَا نَبَّأَكُم بِهَا مِنْ آحَدٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ ۚ إِلَيْكُمْ تَأْتُونَ الرِّجَازَ وَتَتَلَقَّوْنَ السَّيْلَ وَتَأْتُونِ فِي نَادِيِكُمُ الْمُنْكَرَ لَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُبَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٦١﴾ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ لِلْقُسِيِّ ۝٦٢﴾ . (سورة المصنوع).

- وبعد أن صدق هؤلاء الفجرة نبى الله - لوط، في أن يكذبهم بعذاب الله استجاب تعالى لدعاء نبيه وأطهرهم - سبحانه - بالعقاب من حيث لا يحتسبون، فقال تعالى:

﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ۝٦٣﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ۝٦٤﴾ ثُمَّ دَعَرْنَا الْآخَرِينَ ۝٦٥﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا نَّسَاءً مَّطَرُ الْمُنْذَرِينَ ۝٦٦﴾ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ۝٦٧﴾ . (سورة الشعراء).

- وإذ كان هذا ما أصاب قوم لوط، فقد أصاب الله اللواطيين - في هذا الزمان - بمرض الإيدز الذي يهلك بهم. كما نبى جل شانه عن الزنا فقال سبحانه:

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوَاجَ إِنْهَ كَانَ قَارِعَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ۝٦٨﴾ . (سورة الإسراء).

كما توعد الله من يشهدون الفاحشة بين الناس بالعقاب، فقال جل شانه:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٩﴾ . (سورة النور).

(١) د. محمد صادق صبور - المراجع السابق ص ١١٦، وما بعدها.

ثانياً:

التوعية والتعريف بهذا المرض ومدى خطورته وكيفية «أو طرق» انتشاره، وسبل الوقاية منه وكيفية التعامل مع المرضى^(١) المصابين به، كل ذلك تحت شعار «الوقاية تقي عن العلاج».

وقد أصدرت الهيئة الصحية العالمية في ٢٥ يناير ١٩٨٥ بعض النصائح الموجهة إلى حاملي الفيروس^(٢) بقصد وقاية الغير من انتقال العدوى إليهم ومنع انتشاره.

(١) إذا عرفت أن لحداً مصاباً بمرض نقص المناعة المكتسب فيديني عليك أن تتخذ الاحتياطات اللازمة كي لا تصاب أنت أو أحد أفراد أسرته بالعدوى. تذكر أن فيروس مرض فيديني أن يعمل إلى الدم لدى تمتد العدوى، استخدم القفاز المطاط عند تعاملك معه. أفضل يدوك (أو ما يلامس المريض) بماء ساخن يحرى على منشفة إذا لم تسطح استخدم القفاز. لا تستخدم نفس الأدوات التي استخدمها المريض. لا تنس لبقة السطح أو فرقة المعام. إذا جرحت فيديني تضطية الجرح في الحال بالشمع اللصاق المعقم. لا تشرك أحدًا في استعمال فرشاة الأسنان أو موسى الحلاقة الخاص بك. أخطر ما يخرج من المريض ويسبب العدوى هو دمه، منيه، قيئه وإفرازاته، ويصح دائماً بأن يتلف المريض ما لونه بنفسه وفيديني أن يتم التخلص منها في المراحيض ويلقى على الأرض أو الأسطح التي تلوثت بها كمية من محلول بدرجة السخى في الماء بدرجة ١٠٠. أحدث التعصير ولا يسمح هذا المحلول إلا بعد ٥ دقائق على الأقل. إذا تلوثت ملابس يمكن غسلها في ماء الصلي فيديني عليها زلاً. إذا لم تتحمل درجة حرارة الغليان. فيديني إحراقها والتخلص منها. - يحتاج مريض «إيدز» إلى الحب والحلف والحنان خاصة بعد انتشار الممرات السخيفة عن هذا لمرض في الصف ووسائل الإعلام حتى بدأ الناس يرون منهم فرارهم من الأسد ويستحسن ملاحظتهم بكثرة الحديث معهم والرسول عليهم بالتلفين أو بكتابة الخطابات.

د. محمد صادق صبور - المراجع السابق ص ١٢٠ و ١٢١.

(٢) النصائح الموجهة إلى حاملي الفيروس.

أصدرت الهيئة الصحية العالمية في ٢٥ يناير ١٩٨٥ النصائح التالية موجهة إلى الأشخاص للمصابين بالعدوى وحاملي الفيروس [معدة حسب نتائج كثير الأبحاث]:

١. ينبغي متابعة هؤلاء الأشخاص ومراقبتهم - طبياً ومعملية خاصة من تبدأ أعراض وعلاجات مرض ما قبل «إيدز» أو مرض «إيدز» في الظهور عليهم.
٢. امضوا تلقائياً - نأشذكهم بالله - عن التبرع بالدم أو للتبرع بالبلازما أو التبرع بالأعضاء والأنسجة أو للتبرع بالمني.
٣. هناك خطورة نقل الفيروس إلى الأصحاء من المصابين لكم بالطرق التالية: الجماع الجنسي، استخدام نفس الإبر والحقن، التعرض للعاب عن طريق تبادل اللعاب في القبلات أو التلامس الفمي للترجي وفيديني ملاحظة أن للتلف لسوائل الرقي أثناء الجماع لا يمنع انتقال الفيروس.
٤. لا تمهروا فريش الأسنان وأوساى الحلاقة وأي آلات خاصة باستعمالكم للشخصى إلى غيركم حفاظاً على هذا الغير من انتقال العدوى إليه.

وفي إطار الوقاية من الإيدز قام البرنامج العالمي للإيدز بتشجيع البلدان في مختلف أنحاء العالم على إشراك المنظمات غير الحكومية في الجهود المبذولة للوقاية من الإيدز ومكافحته ومعظم البلدان تقوم بذلك فعلاً وتهدف هذه المنظمات إلى إعلام وتعليم وترعية الأشخاص الذين يحتمل أن يتعرضوا للفيروس، وزيادة الوعي لدى متخذي القرارات وقادة الرأي في البلاد، وإعداد مواد تعليمية وتنظيم ندوات وإقامة مراكز للإعلام عن الإيدز في المدن والعواصم وتقديم الدعم للمصابين بالعدوى وذويهم.^(١)

ويتبين مما سبق أن الإيدز، كارثة ليست خبيرها من الكوارث، فالكارثة طبيعية كانت أو اصطناعية، تكون محدودة في الزمان طال أو قصر، وفي المكان ضاق أو اتسع، أما كارثة الإيدز فهي تنتقل في الزمان رأسياً من جيل إلى جيل، وتنتشر في المكان أفقياً بغير حدود.

إن معركة الإيدز التزام جماعي، وبغير الالتزام الجماعي بمحاربة الإيدز لن يكون هناك غير خطر جماعي، وتعرض جماعي ربما يصل بالبشرية إلى دمار جماعي.^(٢) ويجب أن يتكاتف الجميع - في معركتنا ضد الإيدز - بدءاً بالأسرة، الركيزة التي يقوم عليها المجتمع،

=

٥ - النساء ذوات النتيجة الإيجابية للأجسام المضادة أو من يشارن جنسيا رجالا ذوى نتيجة إيجابية معرضات أكثر من غيرهن للإصابة بمرض «إيدز»، وإذا حملن فإن مولودهن معرضون للإصابة بالعدوى.

٦ - إذا حدث جرح لأي شخص فينصح بتطهير كل الأسطح والأدوات التي لامسها الدم «محلول بدرجة السطح، حيث التحضير بنسبة ١:١٠ من المحلول المركز.

٧ - ينبغي استخدام الإبر والأدوات الطبية التي تستخدم مرة واحدة فقط ثم تعقم، وإذا كان لابد من استخدام الآلة الجراحية أو أى جهاز يخترق الجلد فينبغي تعقيمه في الأوتوكلاف قبل إعادة استخدامه.

٨ - إذا توجه مريض لأى طبيب وخاصة لطبيب الأسنان فينبغي أن يخبره إذا كانت نتيجة اختبار دمه لإيجابية حتى يتخذ الطبيب الاحتياطات اللازمة لكي لا تنتقل العدوى إلى الطبيب أو إلى مرضى آخرين.

٩ - ينبغي توفير اختبارات الفصل للأجسام المضادة لكل من يطلبها وخاصة لهؤلاء الذين قد يكونوا قد تعرضوا للعدوى «من مارس الجنس مع شخص إيجابي، من استخدم إبره أو حقنة سبق أن استخدمها شخص إيجابي والأطفال المولودين من أمهات نتائج فحص دمهن إيجابية».

د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ١١٥، ص ١١٦

(١) ومن هذه المنظمات غير الحكومية في إقليم شرقى البحر المتوسط - والذي تقع فيه مصر، جمعية الهلال الأحمر المصري، مجلس رعاية جميع القبارصة، اتحاد النساء السوريات، جمعية المغربية لمكافحة الإيدز، الجمعية الباكستانية للوقاية من الإيدز وغيرها.

(٢) د. محمد صادق صبور - المرجع السابق ص ١٣٩.

وانتهاءً بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، من صحية^(١) ودينية وإعلامية واجتماعية وسياسية، وأن تنصهر جهودها في بوتقة واحدة وتُنصب على هدف واحد هو محاربة هذا الوباء اللعين عن طريق التوعية به ويمدّى خطورته وطرق انتشاره وكيفية الوقاية منه.

(١) ومن الجدير بالذكر أن وزارة الصحة في مصر قد شملت حملة إعلامية مكثفة للوقاية من الإيدز والتوعية به وبمخاطره عن طريق البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والذي يصدر مجلة «أنباء الإيدز» للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

المطلب الثامن

بعض المشاكل التي يثيرها مرض الإيدز

يثير مرض الإيدز العديد من المشاكل على الصعيد الصحى والاقتصادى والاجتماعى .
وقد سبق وأن تناولنا فيما سبق خطورة مرض الإيدز من الناحية الصحية وسبل انتشاره
كأخطر وباء عرفته البشرية فى القرن العشرين .

- أما على الصعيد الاقتصادى، فإن علاج هذا المرض باهظ التكلفة وتقدر تكاليف
علاج المريض الواحد بمرض الإيدز فى الولايات المتحدة الأمريكية، بحوالى ٥٠ ألف
دولار، أما فى إنجلترا فتقدر بحوالى ١٥ ألف جنيه استرلينى، ويضاف إلى ذلك أن معظم
مرضى الإيدز من الشباب حيث ينتقل إلى معظمهم عن طريق الممارسة الجنسية، مما يعجز
هؤلاء عن العمل، وبدلاً من أن يكونوا مصدراً لزيادة الإنتاج يكونون فى حاجة إلى إعانات
مالية ضخمة تمكنهم من متابعة المرض فى مراحله المختلفة، إذ يحتاج المريض لدخول
المستشفى عدة مرات خلال العام للعلاج من حالات حرجية إثر الإصابة بالعدوى، بأحد
الميكروبات الدهائة - لمدة عامين أو ثلاثة قبل أن يتوفى فيتطلب علاجه إجراء أبحاث عملية
مخصصة دقيقة لتشخيص المرض ومتابعة المريض والعناية به عناية ترميضية خاصة^(١)
مما يمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل المريض والدولة على حد سواء، علاوة على ما تنفقه الدولة
من نفقات للرقابة من هذا المرض، وإعداد التجهيزات والمعدات الطبية المتطورة لمواجهة
حالات الإصابة بالعدوى .

وعلى الصعيد الاجتماعى

يثير الإيدز العديد من المشاكل ذات أبعاد نفسية «بالنسبة لشخص المريض، واجتماعية
«بالنسبة للمجتمع والأشخاص المحيطين به، فمرض الإيدز الذى يعلم بحقيقة إصابته بهذا
المرض القاتل، يقع فريسة لحالة نفسية سيئة، بسبب ما يتنابه من رعب مدمر، وقلق ويأس

(١) د. محمد صادق صبور- المرجع السابق ص ١١٧ .

شديدين، وهو ينتظر مصيره المحتوم يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر، خاصة وأن حالته المرضية سوف تتطور ليصاب في المرحلة النهائية منها - بانهيـار كامل في جهاز المناعة لديه ويقع نهباً للأمراض الانتهازية والسرطانية، التي تـطـرحه بالآم عضوية ونفسية مبرحة فتتـدنـى حالته الصحية وتصل إلى أدنى مستوى لها وتتـحـطـم قدرته الجنسية ومقدرته على الكسب والتميش، مما يفقده الإحساس بقيمته وثقته بنفسه، فينبذه المجتمع ويفر منه المحيطون به وأقرب الناس إليه ويطالبون بعزله كما يعزل المجذوم عن الأصحاء الأسوياء، وقد يتـدنـون عليه ويهتمونه بالشذوذ الجنسي بمافى هذا من وصمة عار وحطة نفسية، وخزى اجتماعى له، وقد يكون منه براء.

أما على الصعيد القانونى

فيثير مرض الإيدز: العديد من المشاكل القانونية ذات أبعاد دينية واجتماعية غاية فى الخطورة منها:

* مدى إباحة الإجهاض في حالة إصابة الأم الحامل بالإيدز:

وعلة الإجهاض هنا هو خشية انتقال العدوى إلى الجنين، وفى هذا الصدد، أصدر فضيلة مفتى الجمهورية فتويين:

- الأولى بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣ وجاء فيها أنه:

[إذا حكم الطبيب الثقة، بأن فى بقاء هذا الجنين فى بطن الأم، ما يؤدى إلى ضررها أو ضرره ضرراً بليغاً فلا بأس شرعاً من عملية الإجهاض].^(١)

- والثانية بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ وجاء فيها أنه:

[إذا أجمع الأطباء أن إصابة الأم الحامل بمرض الإيدز سيؤدى إلى ضرر محقق للجنين فهنا يجوز الإجهاض سواء كان الإجهاض فى الشهور الأولى أم غير ذلك. أما إذا أجمع الأطباء أن هذا المرض ليس مضراً بالجنين ففي هذه الحالة لا يجوز الاجهاض إلا إذا ترتب على عدم الاجهاض ضرر بالأم].

(١) د. جمول عبد الباقى - المرجع السابق ص ١٨ .

* مدى أحقية الزوج السليم فى طلب التتليق من الزوج المصاب بالإيدز:

يثير مرض الأيدز- من ناحية ثانية - مشكلة تمس كيان الأسرة، الركيزة الأساسية التى يقدم عليها المجتمع، وهى مدى أحقية الزوج السليم فى طلب التتليق من الزوج المصاب بعدوى أو مرض الأيدز.

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز التفريق للعيب، وأن ذلك الحق ثابت لكل من الزوج والزوجة، وأن العيب لم يرد على سبيل الحصر وإنما يجوز التفريق للعيب أيا ما كان نوعه، ومن يتدبر مقاصد الشرع فى عدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول.^(١)

وعاملا لذلك يكون من حق الزوج السليم طلب التفريق أو التتليق للعيب - من المحكمة المختصة - فى حالة إصابة الطرف الآخر بعدوى الأيدز لأن هذا المرض معد وتتلقت عدواه - بصفة رئيسية - بالاتصال الجنسى، ولا يرجى الشفاء منه الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى هلاك الزوجين معا.^(٢)

ويتقرر هذا الحق للزوجة سواء قبل دخول الزوج بها ومعاشرة لها حتى تلجأ بنفسها، أو بعد تحقق المراقبة الجنسية بين الزوجين، وانتقال العدوى إليها، إذ يكفى فى هذه الحالة - مالحق بها من أضرار نتيجة المعاشرة الجنسية للزوج المصاب، وحتى لا يتفاقم الضرر وتخرج للمجتمع أطفالا ينتقلون بين جنباته وقد حملوا فى أجسادهم هذا الطاعون الخطير.^(٣)

أما بالنسبة للمشاكل القانونية التى يثيرها مرض الأيدز من الناحية الجنائية، فسوف تتعرض لجانب كبير منها فى المبحث الثانى والذى أفرغناه لدراسة، التقتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الأيدز.

(١) د. محمد سلام منكر - الرجيز فى أحكام الأسرة فى الإسلام طعة ١٩٧٨ - ص ٣١٤، الاستاذان/ عبد الله الغولى ومحمد رضا رشوان - المرجع السابق ص ٤٨.

(٢) د. جميل عبد الباقى - المرجع السابق ص ١٨ نقلاً عما جاء بأعمال اللجنة للفتوى الطبية السانسة عن رؤية إسلامية للمشاكل الاجتماعية لمرض الأيدز، التى عقدت فى الكويت خلال للفترة من ٦ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٩٣ - للمنظمة الإسلامية للطب الطبية - الكويت ص ٥، ومشرورات منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمى لشرق البحر المتوسط - تحت عنوان (معا فى مواجهة الأيدز) البرنامج الوطنى لمكافحة الأيدز - للقاهرة سنة ١٩٩٤ ص ١٠.

(٣) استشار عبد النعم إسماعيل - الأيدز وعيوب التفريق - مقال نشر بجريدة الأهرام فى ٢١/٢/١٩٩٥ - أشار إليه د. جميل عبد الباقى - المرجع السابق ص ١٨.

المبحث الثاني
القتل العمد بطريق نقل عدوى
فيروس الإيدز

تمهيد

- التكييف القانوني لفعل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير.

لا يوجد نص خاص في التشريع المصري،^(١) وكذلك في قانون العقوبات الفرنسي الجديد يعاقب على نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير أيًا كانت صورته أي سواء أكان ذلك ناشئاً عن فعل عمدي أو عن خطأ. ومن ثم فلا مفر من تطبيق النصوص العقابية الراهنة - في هذا الشأن - ونفترق في هذا الصدد بين حالة نقل العدوى عمداً وبين نقلها عن طريق الخطأ ففي الحالة الأولى، «المتعلقة بنقل العدوى عمداً، يتوقف التكييف القانوني للفعل على مدى توافر نية القتل من عدمه، فإن توافرت تلك النية عوقب عن الفعل بوصفه جريمة قتل عمد أو شروعاً فيه على حسب الأحوال»^(٢) وإن تخلفت تلك النية كان تعمد نقل العدوى إلى الغير معاقباً عليه بوصفه جناية جرح مفضي إلى الموت أو إعطاء مادة ضارة إذا أفضت إلى ذلك طبقاً لنص المادة ٢٣٦ عقوبات^(٣)، وذلك في حالة تحقق الوفاة، نتيجة نقل العدوى

(١) وعلى العكس من ذلك واجهت بعض التشريعات الأجنبية حالة نقل عدوى فيروس هذا المرض إلى الغير بنصوص خاصة ومنها التشريع الكويتي. حيث صدر المرسوم بقانون رقم ٦٢ لسنة ٩٢ بشأن الرقابة من مرض متلازمة الموز الضاهي المكتسب «الإيدز»، والذي تعاقب المادة ١٥ منه بالحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تتجاوز مئتي ألف دينار كل من علم أنه مصاب بفيروس الإيدز وتسبب بسوء قصد - في نقل العدوى - إلى شخص آخر. د. جميل عبد الباقي المرجع السابق ص ٣١، ص ٤٣٢.

(٢) وقد اختلف الرأي في فرنسا حول ما إذا كان فعل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير، عمداً، يعد قتلًا بالتسميم من عدمه، وكان ذلك بمناسبة قضية الدم الملوّث L'affaire de Sang contaminé التي راح ضحيتها ١٢٠٠ من مرضى الهيموفيليا «سيلان الدم»، نتيجة نقل دم ملوَّث بالإيدز إليهم، فذهب رأي في الفتحة إلى أن هذا الفعل تكرار فيه جميع العناصر المادية والمعنوية لجناية التسميم للنصوص عليها في المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الفرنسي المثلث (لأنه ارتكبت الواقعة في ظله) بينما لم يأخذ القضاء بهذا النظر.

[راجع في تفاصيل ذلك د. جميل عبد الباقي - للتأثير الجنائي والإيدز من ص ٣١ إلى ص ٤٨].

(٣) نقل العدوى إلى الغير عمداً، يعد من قبيل إعطاء مواد ضارة في مفهوم المادتين ٢٣٦، ٢٦٥ من قانون العقوبات، متى تخلفت نية إلحاق الضرر، ويعاقب على الفعل - في هذه الحالة - على حسب جسامة النتيجة المترتبة عليه، فإن أفضت نقل عدوى

صعداً، أما في حالة عدم تحققها، فإن الفعل يعاقب عليه طبقاً للمادة ٢٤٠^(١) أو المادة ٢٤١ أو المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات على حسب جسامته النتيجة الناشئة عن الفعل، فإن انتفى ركن العمد - في هذه الحالة - وكان نقل العدوى قد وقع بطريق الخطأ فإن الفعل يقع تحت طائلة نص المادة ٢٣٨ أو المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على حسب الأحوال ، وسوف يقتصر بحثنا - في هذا الشأن - على دراسة حالة نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير بقصد قتله .

- ونبين فيما يلي تعريف القتل العمد ثم نستعرض أركانه، وتطبيقات ذلك على القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز.

=

فيروس الإيدز إلى الوفاة عوقب عن الفعل طبقاً لنص المادة ٢٣٦ عقوبات، أما قبل تحقق تلك النتيجة «الوفاة» فإنه يعاقب على هذا الفعل طبقاً لنص المادة ٢٦٥ عقوبات والتي أحيات بشأن العقاب عليه - إلى المواد ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها من عدمه .
(راجع نص المادة ٢٦٥ عقوبات) .

(١) قد يؤدي نقل عدوى فيروس الإيدز، في المرحلة المتقدمة من المرض إلى فقد المصاب به للقدررة الجنسية، مما يشكل عاهة مستديمة، فيقع فعل الجاني - في هذه الحالة - تحت طائلة نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى توافرت أركانها في حقه .

المطلب الأول أركان القتل العمد

نبين فيما يلي تعريف القتل العمد ثم نستعرض أركانه .

تعريف القتل العمد Homicide Volontaire

تناول قانون العقوبات القتل العمد وظروفه المشددة في المواد من ٢٣٠ إلى ٢٣٥ وعالج في المادة ٢٣٧ صورة خاصة للقتل العمد المقترن بعذر مخفف، اعتبرها جثة، وهي قتل الزوجة متلبسة بالزنا هي ومن يزني بها .

وليس في القانون المصري تعريف للقتل العمد، ويعرفه الفقه بأنه «إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر عمداً» (١)، (٢)

ويمكن أن نستخلص من عبارة «كل من قتل نفساً عمداً».. الواردة في صدر المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ومن للتعريف السابق للقتل العمد أنه يلزم توافره ثلاثة أركان :

الأول:

الركن المادي

ويعتبر في فعل مادي يؤدي إلى إزهاق الروح.

(١) د. عبد المهيمن بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - طبعة ١٩٧٠ رقم ٣٠، ص ١٢ .

(٢) ويعرفه جانب آخر من الفقه بأنه: «إزهاق روح إنسان حي، عمداً بفعل إنسان آخر، وبدون وجه حق» .

د. رمسيس بهنام - القسم الخاص في قانون العقوبات - ١٩٧٤ رقم ١٠٣، ص ٢٣٠٧ .

وواضح من هذا التعريف أن هذا الفقه يتطلب وقوع الفعل بخير حق injuste أي يشر بهذه الإمتناع إلى إنتفاء الجريمة إذا ما وقعت استعمالاً لحق أو في إحدى حالات الدفاع الشرعي بيد أن الإشارة إلى وقوع الفعل بخير حق وإن كانت تنبه إلى زوال الصفة الإجرامية عن الفعل إذا تكرر - عند إتياله - سبب من أسباب الإباحة، إلا أنها تثير للفتن، فأسباب الإباحة ليست عناصر «سلبية» في الجريمة، ضاماً كما أن نص التجريم ليس ركناً إيجابياً فيها وإن كان كلاماً يتعلق بالتقييم للقانوني للرأفة .

د. عبد المهيمن بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات - جرائم الاعتداء على «أشخاص والأموال» - ١٩٧٠ - رقم ٣ - ص ٢١٢ .

الثاني:

محل الجريمة

(وقوع فعل القتل على إنسان حي)

الثالث:

القصد الجنائي وهو تعمد إزهاق الروح.

وسوف نتناول كلاً منها فيما يلي:

الضلع الأول

الركن المادى

L'élément matériel de l'homicide

يتمثل الركن المادى فى جريمة القتل العمد فى النشاط أو السلوك الذى ييخله الجانى فى سبيل الوصول إلى النتيجة التى يحرمها القانون وهى إزهاق روح المجنى عليه، أو بمعنى آخر يستلزم توافر الركن المادى فعلاً يتسبب عنه الموت فى حالة القتل التام ، أو من شأنه إحداث الموت فى حالة الشروع فى القتل .

عناصره:

ويقوم الركن المادى فى القتل العمد على عناصر ثلاثة:

أولها:

فعل أو نشاط مادى^(١) يقع من الجانى.

وثانيها:

نتيجة معينة تترتب عليه وهى إزهاق الروح.

وثالثها:

توافر علاقة السببية بين هذا الفعل وتلك النتيجة.

وسوف نتناول كلأ منها فيما يلى:

-
- (١) ويعبر عنه بعض الفقه بأنه [النشاط الذى ييخله للجانى فى سبيل الوصول إلى النتيجة التى يحرمها القانون] د. محمد إبراهيم زيد - قانون العقوبات المقارن - القسم الخاص - رقم ٣٧ - ص ٦٠ أو بأنه [النشاط المادى الذى يؤدى إلى نتيجة معينة هي إزهاق الروح] د. عبد الهيمى بكر - المرجع السابق - رقم ٤ - ص ١٤ .
- كما يعبر عنه جانب آخر بأنه [السلوك الإجرامى، وهو الأمر الذى يترتب به اللحاق لتحقيق النتيجة لمقابل عليها]
- د. محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص طبعة ١٩٨٤ رقم ١٧٥ - ص ٢٠١ .
- ويعبر عنه لبعض بأنه [فعل تعقبه وفاة إنسان حى].
- د. رمسيس بهنام - المرجع السابق - رقم ١٠٤ ص ٣٠٧ .
- أو بأنه : [فعل الاعتداء على الحياة]
- د. محمد نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٨٧ رقم ٤٤٢ ص ٣٢٦ .
- أو بأنه : [فعل القتل *l'acte homicide*]
- د. عبد المتار الجميلى - جرائم الدم - الجزء الأول - جريمة القتل السدية طبعة ١٩٧٢ - ص ٧٧ .
- د. جميل عبد اللطافى الصغير - جرائم الدم - طبعة ١٩٩٧ - ص ٩ .

أولاً، فعل القتل (السلوك الإجرامي)

نفترض كل جريمة صدور فعل خارجي يُظهر قصد الجاني ويُفصح عنه، لأن القانون لا يعاقب على مجرد الفكرة أو النوايا^(١) التي تخالف ذهن الإنسان وكذلك السكوت الذي لا يتم ولا يدل على إرادة تبلورت وخرجت إلى العالم الخارجي، وذلك راجع ليس إلى عدم القدرة على التعرف على هذه الأفكار والدوايا وضبطها فحسب، بل لأنها لا تشكل إخلالاً بالمصالح التي يحميها النظام القانوني الذي وضعته الجماعة^(٢)، وترتيباً على ذلك فإن نية القتل مهما كانت واضحة - جلية ومهما أقر بها صاحبها، لا تغني عن ضرورة ارتكاب فعل القتل أو بالأقل الشرع فيه^(٣).

وهذا الفعل الذي يفصح عن قصد الجاني لا يقتصر على السلوك الإيجابي الذي يتطلب حركة عضوية للجسم تجسد هذا القصد وتظهره في العالم الخارجي، فحسب، بل يتضمن السلوك السلبي أيضاً^(٤).

وعلى ذلك فإن الإعتداء في القتل لا يخرج عن أن يكون اعتداء بسلوك إيجابي أو سلوك سلبي «امتناع عن فعل»^(٥).

القتل بفعل إيجابي

- إرتكاب جريمة القتل بفعل إيجابي هو الغالب ولا يثير خلافاً بين الفقهاء، وقد يتم هذا الفعل بحركة عضلية واحدة أو عدة حركات إذ منها مجتمعة يتكون السلوك الإجرامي الذي يفصح عن قصد الجاني ويجسده في العالم الخارجي^(٦).

(١) إلا إذا توافرت فيها عناصر جريمة الائتاق الجنائي طبقاً للمادة ٤٨ عقوبات والتي لا توجد بمجرد التفكير في القتل أو التصميم عليه من شخص ولا حتى بإعلان هذا التصميم بإرادة منفردة، وإنما لابد من توافق إرادتين وانعقاد العزم بين شخصين - على الأقل - على ارتكاب الجريمة. د. د. عبد المهيم بكر - المرجع السابق - ص ١٨.

(٢) د. عبد الستار الجميلي - جرائم الدم - الجزء الأول - جريمة تقتل للسدية - طبعة ١٩٧٢ ص ٧٧، ٧٨.

(٣) د. رؤوف عبيد - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - طبعة ١٩٧٤ ص ١٢.

(٤) ومن ذلك المادة ٢٨ من قانون العقوبات العراقي الصادر سنة ١٩٦٩ التي عرفت للركن المادي للجريمة بقرئها للركن المادي للجريمة سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون أو بالامتناع عن فعل أمر به القانون.

(٥) د. محمد إبراهيم زيد - قانون العقوبات المقارن - القسم الخاص - طبعة ١٩٧٤ - بند ٣٨ ص ٦٠.

(٦) وقد نصت المادة ٢٦ من قانون العقوبات السوداني على ذلك صراحة بقرئها لكلمة فعل تعني الأفعال المتعددة كما تعني الفعل الواحد.

- وجريمة القتل العمد في التشريع المصري جريمة مادية من جرائم القالب العر يلزم لتوافرها تحقق نتيجة معينة هي إزهاق الروح إذ لم يتطلب المشرع وهو يعالج القتل العمد في المادة ٢٣٠ وما بعدها توافر وصف معين في الفعل الذي يقع به القتل فجاء بيانها للفعل المادى المكون لجريمة القتل العمد، في المادة ٢٣٠، على النحو الآتى «كل من قتل نفساً عمداً...».

أى أن المشرع جعل هذا الفعل طليقاً من كل قيد أو وصف ولم يتطلب فيه سوى أن ينشأ عنه موت إنسان . فالسلوك الإجرامى فى القتل العمد حدث ضار، عبارة عن تأثير فى شخص بإعدامه.(١)

وترتيباً على ذلك فإن القتل كفعل هو كل إزهاق للروح أياً كانت وسيلة.

ومن ثم فإن السلوك الإجرامى - فى جريمة القتل العمد - يتوافر فى حالة تعمد شخص نقل مرض معد إلى آخر - بقصد قتله - مادام كان هذا المرض كافياً لإحداث النتيجة التى يعاقب عليها القانون، وهى إزهاق الروح، فلا يوجد ما يمنع قانوناً من صلاحية هذه الوسيلة للقتل باعتبار أن سلوك القتل إنما يتحدد - فى شكله القانونى - بمدى فاعلية السببية لإحداث النتيجة(٢)، أى بمدى كفاءة هذا السلوك أو الفعل لإحداث النتيجة «الوفاة» . وهذا هو الشأن بالنسبة لفيروس الإيدز الذى يدمر جهاز المناعة فى جسم الإنسان الذى ينتقل إليه فيجعله غير قادر على مقاومة الأمراض المعدية التى تهدد الجسم فيصبح مرتعاً خصباً للطفيليات والأمراض الإنتهازية والسرطانية الخطيرة التى تؤدى إلى الوفاة حتماً ، خاصة وأن الثابت علمياً أن هذا الفيروس قاتل ولم يتوصل العلم - حتى الآن - إلى مصل وافر منه، أو علاج فعال ضده، فالموت أكيد وإن تراخى لزمن طال أو قصر.(٣)

(١) د. رمسيس بهنام - المرجع السابق - بند ١٠٤ ص ٣٠٧.

(٢) د. مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم الخاص - الجزء الثانى - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - مطبعة ١٩٨٢ ص ١٣، ١٤.

(٣) د. جميل عبد الباقي - المرجع السابق - ص ٤٩، ص ٥٠.

* الفعل المادى فى القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز

والقتل بطريق نقل العدوى إلى الغير يقع بطرق متعددة^(١) منها الإتصال الجنسى الشاذ أو الطبيعى بين طرفين أحدهما مصاب بالإيدز، ونقل دم ملوث بالفيروس إلى الغير، والحقن بإبرة أو محقنة «سرنجة» ملوثة بهذا الفيروس، وعقر شخص مصاب بالفيروس لشخص سليم إذ ينتقل الفيروس - فى هذه الحالة - من لعاب المصاب إلى دم المجنى عليه من خلال ما يحدثه به من جروح، وكذلك تنتقل العدوى عن طريق التلقيح بمسائل منوى ملوث بهذا الفيروس وغيرها من طرق نقل العدوى.^(٢)

(١) راجع فى بيان طرق نقل العدوى بفيروس الإيدز، ما سقناه بشأنها فى البحث الأول من هذا الفصل. ونشير فيما يلى إلى طرق نقل العدوى Modes of Transmission كما وردت فى كتاب Aids Law

Modes Of Transmission

It has been determined that HIV. can be transmitted in a small number of very specific ways, namely, by the exchange from person to person of certain kinds of bodily fluids (but not all bodily fluids). Thus, HIV can be contracted by:

1. Sexual intercourse through the exchange of blood, semen, and vaginal secretions. Receptive anal intercourse is the highest risk activity for sexual transmission of HIV due to the possibility that during the vigor of intercourse tiny tears or breaks in the lining of the rectum will result and allow blood or semen from the other individual to enter the system of the receptive partner. For similar reasons, receptive vaginal intercourse is also a risky activity for the transmission of HIV.
2. Sharing the unsterilized syringes used in intravenous drug injections due to the exchange of infected blood on the needles.
3. Receipt of donations of blood, semen, breast milk, organs, and other human tissue.
4. Child birth or breast feeding of a newborn.

One of the parties to the activities listed above must be HIV infected in order to transmit the virus to the other party; importantly, casual contact does not transmit HIV. Hence, if an uninfected person shakes hands with, hugs, shares eating utensils with, kisses, or sits on a toilet seat after someone with aids, the virus will not be transmitted.

- راجع فى ذلك:

- [Aids Law, by Robert M. Jarvis Micheal Closen, Donald H.J.Hermann, and Arthur S. Leonard - 1992 - p. 7,8].

(٢) ومن التطبيقات العملية لصور نقل العدوى بفيروس الإيدز عمداً ما يلى:
* حالة المتهم Joseph Markowski الشاذ جنسياً من ولاية Los Angeles والذي أنهى بالشرع فى القتل لأنه باع كمية دماله لأحد مراكز الدم رغم علمه بأنه حامل لفيروس الإيدز وقد برر المتهم هذا التصرف بحاجته الملحة للتقود.

فيتحقق الركن المادى فى القتل العمد - فى هذه الحالة - بإرتكاب فعل نقل العدوى بأى من الوسائل السالف ذكرها، وغنى عن البيان أن نقل العدوى بهذه الوسائل لا يقع إلا بفعل إيجابى يصيب جسم المجلى عليه إذ لا يتصور وقوع نقل العدوى بفعل سلبى .

و خلاصة القول أن فعل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير ، يشكل إعتداء على المصلحة التى استهدف المشرع حمايتها بتجريم القتل العمد وهى حق الغير فى الحياة ، وبالتالي يقع هذا الفعل تحت طائلة اللخص الخاص بالنموذج القانونى للقتل العمد، فإذا تحققت النتيجة الإجرامية «الوفاة» يسأل الجانى عن جريمة قتل عمد تام متى توافرت علاقة السببية بين فعل نقل العدوى - أيا كانت وسيلته ، وبين الوفاة ، وبالنظر إلى أن الوفاة قد تترأخى - فى هذه الحالة - إلى أكثر من عشر سنوات ، إثر انتقال العدوى ، فإن مسؤولية الجانى تقف - خلال تلك الفترة وقبل تحقق النتيجة - عند حد الشرع فى القتل^(١).

=

• ومن ذلك حالة المتهم الفرنسى Eric Andé السفاح الدموى الذى كان مصابا بالطاعون الأسود ، الإيدز ، ولذى تسد نقله - من طريق الاتصال الجدى إلى ثلاث فتيان من فيرجينى ولويزا وسيدرين ، وقد قصت إحدى المحاكم الفرنسية وإدخلته بالسجن لمدة عشر سنوات .

• وكذلك أيضا حالة المرأة المصابة بمرض الإيدز ولتى كانت تمالغ فى إحدى المستشفيات البلجيكية ، ومع ذلك كانت شارص الجنس مع كل من تقابل من أجل الانتقام لمسيرها المولم .
[د . جميل عبد الباقي - المرجع السابق ص ٢٩ ، ص ٣٠] .

(١) ومثال ذلك قصة المتهم Donald Haines الذى قدم للمحاكمة عن جريمة التشرع فى قتل أحد ضباط الشرطة وآخر ، لقيامه بتذفيها ببعض دمائه الملوثة بفيروس الإيدز ولتى كانت تتساقط من الجروح لتي أحدثها بمصمبه - فى محاولة منه للإنتحار - وقيامه بمقرهما والهبص عليهما . ونشير فيما يلى إلى وقائع تلك الجريمة كما وردت فى كتاب "Aids Law Today" السالف ذكره :

Consider, for example, the story of Donald Haines. Following a jury trial he was found guilty of attempted murder for splashing emergency medical technicians and a police officer with HIV infected blood. The circumstances that gave rise to the Prosecution are revealing. The complaining witnesses had been summoned to Haines's home to stop him from committing suicide. Haines had slit his wrists and was determined to see the attempt through to completion. In an effort to keep his unwanted rescuers at bay, he told them his blood was infected with HIV. When they approached him anyway, he began flinging blood at them. He reportedly bit and spit on them as well.

- راجع فى ذلك :

[Aids Law Today, P. 248].

الفعل الواحد والأفعال المتعددة

L'act Unique, et l'acte multiplie ou repété

وكما يمكن أن ترتكب جريمة القتل بفعل واحد، يمكن أن ترتكب بأفعال متعددة، كما يمكن أن ترتكب بوسيلة واحدة أو بعدة وسائل، سواء استخدمت هذه الوسائل في فترة زمنية قصيرة أو على فترات متعددة، كما هو الحال لو عمد الجاني - بقصد قتل المجنى عليه - إلى إحداث عدة جروح في جسمه، حتى ولو كانت هذه الجروح بسيطة، متى قصد منها إحداث نزيف دموي، بغية الإجهاز عليه، وكذلك الحال بالنسبة للزوجة التي تقصد قتل زوجها فتعمد إلى إعطائه جرعات صغيرة من السم لمدة طويلة من الزمن وعلى دفعات متكررة لا تكفي كل منها منفصلة لإحداث الموت^(١) ولكن تعاقبها واجتماع آثارها جعلها في مجموعها كافية لإحداثه.^(٢)

القتل بطريق نقل العدوى قد يقع بفعل واحد أو أفعال متعددة

قد يتحقق القتل العمد الواقع بهذه الوسيلة بفعل واحد ومثال ذلك حالة نقل دم ملوث بغيروس الإيدز إلى الغير كما قد يقع بأفعال متعددة كما هو الشأن بتكرار الإتصال الجنسي الواقع بين طرفين أحدهما مصاب بالإيدز ومن ذلك حالة المرأة المصابة بالإيدز والتي ظلت تتصل جنسياً بخليها على مدى ثلاث سنوات وهي تخفى عنه ، نأاً إصابتها بهذا المرض، الأمر الذي ترتب عليه نقل العدوى إليه.^(٣)

وسيلة القتل

التفرقة بين فعل القتل ووسيلته

يلاحظ أن هناك فارقاً بين فعل القتل - بالمفهوم الذي أوصحناه كعنصر من عناصر الركن المادي والذي لا يقوم إلا بخوافره - وبين الوسيلة المستعملة في القتل، فالوسيلة هي أداة التنفيذ المادي في الجريمة وهي لا تعد عنصراً من عناصر هذا الركن^(٤)،^(٥) ولم يشترط

(١) عبد المتار الجميلي - المراجع السابق ص ٨١، ص ٨٢.

(٢) د. محمود نجيب حسني - المراجع السابق رقم ٤٤٤ - ص ٣٢٩.

(٣) د. جميل عبد الباقي - المراجع السابق - ص ٣٠.

(٤) د. محمد إبراهيم زيد - المراجع السابق بند ٣٩ ص ٦٠، ص ٦١.

(٥) لذا قضى بأنه لا يجب حكم الإلانة بالقتل عدم تحدته عن الوسيلة التي استعملت في ارتكابه «نقضي ١٩٥٨/١/١٤ مجموعة أحكام القضاء ص ٩، رقم ٩، ص ٤٣.

المشرع وقوع القتل بوسيلة معينة من الوسائل فهي سواء أمام القانون وذلك باستثناء حالة المادة ٢٣٣ عقوبات التي تطلب المشرع فيها حصول القتل بجواهر سامة، وجعل من تلك الوسيلة ظرفاً مشدداً للقتل.

الوسائل القاتلة بطبيعتها والوسائل الغير القاتلة بطبيعتها

- ووسائل القتل متعددة، منها ما يكون قاتلاً بطبيعته، ومنها ما لا يكون كذلك ولكنه يؤدي إليه استثناء في ظروف خاصة، وسيان أن يقع القتل بهذا النوع من الوسائل - أم ذلك، ومن أمثلة الوسائل القاتلة بطبيعتها استعمال سلاح ناري أو آلة حادة أو الصعق بالكهرباء أو الشنق أو الخنق سواء باليد أو بغاز خانق، أو الإلقاء في يم أو من علو شاهق.

- وقد تكون الوسيلة غير قاتلة بطبيعتها ولكنها قد تؤدي إلى الموت بحسب قصد الجاني منها واستعماله لها، وهي نادرة وقلما يستعملها القاتل، ومثالها لكم المجنى عليه على صدره أو ضربيه بعصا رفيعة على رأسه.

وهي لا تحول دون القول بتوافر الجريمة قبل الجاني متى قام الدليل المقنع على توافر قصد القتل لديه^(١). وتوافرت علاقة السببية بين فعل الاعتداء والوفاة. فلأن تكون الوسيلة قاتلة بطبيعتها أو لا تكون، أمر لا تأثير له في قيام الجريمة، وكل الفارق بين النوعين هو أن الوسيلة القاتلة بطبيعتها غالباً ما تكون الدليل الأول في إثبات قصد القتل، في حين أن الوسيلة غير القاتلة بطبيعتها قد تكون الدليل الأول في نفي هذا القصد.^(٢)،^(٣)

- كما قضى بأن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة، نقض ١٣/٢/١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ٣٨ من ١٨٩.

ورقبتاً على ذلك، حكم بأن خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح للنار الذي استعمل في القتل لا يبيح.

نقض ٢٦/١٠/١٩٧٠ مجموعة أحكام للنقض من ٢١ رقم ٣٩ من ١٠٠١.

(١) ولذا قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الأداة التي استعملت في الجريمة لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت فذلك لا يقلل من أهميتها، مادامت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بها كان بقصد القتل وقد تحقق فعلاً باستعمالها بقرة، نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر، ج ٥، رقم ٢٨٩، ص ٥٦٢، نقض أول يناير ١٩٥٣ مجموعة أحكام للنقض من ٤ - رقم ١٢٨ - ١٣٣٢.

(٢) د. رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ١٣.

(٣) نقض جلسة ٩/١٠/١٩٥٠ - مجموعة أحكام للنقض - ص ٢ - رقم ٥ - من ١٢، وجلسة ١٦/١٠/١٩٥٠ - مجموعة أحكام للنقض من ٢ - رقم ٢٦ - ص ٦٠.

الوسيلة المباشرة وغير المباشرة

وكما تكون وسيلة القتل مباشرة، فيصيب الجاني بفعله جسم الجنى عليه مباشرة، كالخنق باليد أو الضرب بألة حادة، قد تكون غير مباشرة، إذ يكفى أن يعد الجاني وسيلة القتل ويتركها تحدث اثرها بفعل الظروف^(١)، بحيث يكون وقوع النتيجة التي قصدها «الموت» أمراً محتوماً طبقاً للمجرى العادى للأمر، فيتوافر السلوك الإجرامى لدى من يصنع أفعى قاتلة فى فراش المجنى عليه، أو يسلط حيواناً مفترساً عليه، أو يحمله على ولوج مكان توجد فيه قبلة زمنية على وشك الانفجار^(٢) أو يعد حفرة - فى طريقه - ويغطيها بمواد هشة حتى إذا ما عبر فوقها تردى فيها ومات.^(٣)

* القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز، قد يقع بوسيلة مباشرة أو غير مباشرة

فكما يتصور نقل العدوى بوسيلة مباشرة، فيصيب الجانى - بفعله - جسم المجنى عليه مباشرة - كما فى حالة الاتصال الجنىسى الواقع بين طرفين أحدهما مصاب بالفيروس، أو حقن المجنى عليه بإبرة ومحقنة «سرنجة» ملوثة به أو نقل دم ملوث به، أو غيرها من طرق نقل العدوى، قد يقع بوسيلة غير مباشرة، ومثال ذلك حالة مدمنى المخدرات فى مدينة Costa Brava الذين قاموا بدفن السرنجات الملوثة بفيروس الإيدز، والتي كانوا يستخدمونها فى تعاطى العقاقير المخدرة، فى سطح الرمال، تاركين الإبر المثبتة بها بارزة فى اتجاه المشاة بقصد نقل العدوى إلى الساتحين فى حالة وخذهم نتيجة السير عليها.^(٤) فالجناة هنا أعدوا وسائل نقل العدوى وهياؤها - بالكيفية السابقة - وتركوها تحدث اثرها طبقاً للمجرى العادى للأمر - فى حالة مرور الساتحين بالأماكن التى تم رشق تلك الأدوات بها، ويقوم بهذه الأفعال والوسائل المستخدمة فى ارتكابها الركن المادى للجريمة.

(١) د. محمد مصطفى - المراجع السابق - رقم ١٧٥ - ص ٢٠٢.

أو بمعنى آخر يكفى أن يهيا الجانى الأسباب والظروف التى تؤدى إلى إحداث الموت (د. عبد الهيم بكر - المراجع السابق رقم ٩ ص ١٩).

(٢) رمسيس بهنام - المراجع السابق - رقم ١٠٤ - ص ٣١٠.

(٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل - شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتماد على الأشخاص وجرائم التزوير - الطبعة الثانية ١٩٤٨ رقم ١٤ - ص ١٠.

(٤) د. جميل عبد الباقى - المراجع السابق - ص ٣٠.

وحلاصة القول أن فعل نقل العدوى بفيروس الإيدز لا يتصور وقوعه إلا بفعل إيجابي ومادى أيا كانت طريقة نقل العدوى وهي جميعها من الوسائل المادية التي تصيب جسم المجنى عليه بنقل العدوى بفيروس الإيدز إليه سواء أكانت تلك الوسائل مباشرة أم غير مباشرة.

* استخدام شخص كأداة في القتل العمد (الفاعل المعنوي)

وأخيراً يمكن للفاعل الوصول إلى تحقيق النتيجة «الموت»، باستخدام شخص آخر كالمجنون أو الطفل الصغير، وقد يتجاوز الأمر هذا الحد بأن يستخدم الجاني المجنى عليه نفسه للوصول إلى مقصده، كأن يطلب الأول من الأخير - يقصد قتله - أن يناوله سكا، فيقوم بذلك وهو يجهل أن به تياراً كهربائياً، فيصعقه في الحال، فالإنسان في كل هذه الأمثلة ما هو إلا أداة أو وسيلة استعمالها الجاني كأية وسيلة أخرى يمكن للفاعل استخدامها.^(١)

ويعد الجاني الذي يستعين بشخص غير مميز في ارتكاب القتل العمد فاعلاً معنوياً له، أو فاعلاً بالواسطة.

ويقصد بالفاعل المعنوي للجريمة من يسخره غيره في تنفيذها، فيكون - في يده - بمثابة أداة يستعين بها في تحقيق العناصر التي تقوم عليها، فالفاعل المعنوي قد نفذ الجريمة ولكن بواسطة غيره.^(٢) وقد أقر القضاء المصري في بعض أحكامه الأخذ بنظرية الفاعل المعنوي، فأعتبر من وضع السم في حلوى يوصلها إلى المجنى عليه بواسطة شخص سليم الذية، فاعلاً للقتل بالسم.^(٣)

(١) وقد قلنت بعض التشريعات للجدلية ما استقر عليه للفقهاء في هذا الشأن - حدد تعريضها للفاعل الجريمة ومن ذلك قانون العقوبات العراقي حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ منه على أنه :-

[بعد فاعلاً للجريمة..... ٣ - من دفع يده وسيلة شخصاً على تنفيذ الفعل لتكون للجريمة، إذا كان هذا الشخص غير مسؤول جزائياً عنها لأي سبب].
وتنطبق عبارة «غير مسؤول جزائياً عنها لأي سبب» على المجنون والمطلّ غير المميز أو الشخص المكوّر، على النحو الذي صرّفته المادة ٦٢ من ذات القانون التي تنص على أنه لا يسأل جزائياً من كرهته على ارتكاب الجريمة، قرّة مادية أو مطوية لم يستطيع دفعها].

د. عبد الستار العميلي - المراجع السابق - ص ٢٨٥.

(٢) د. السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات - طبعة ١٩٦٢ ص ٣٠٠، د. محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم العام - طبعة ١٩٧٧ ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٣) نقض - جلسة ٤ يونيو ١٩٦٦ - المجموعة للرسومة لأحكام المحاكم الأهلية - لسنة ١٨ - ص ٢٥.

كما اعتبر من استولى - مقابل عرض - على محفظة نفود عنرت عليها فتاة صغيرة، فاعلا للسرقة لأن الفتاة البرينة لم تكن إلا مجرد أداة. (١)

وخلاصة القول بالنسبة لهذه النظرية أنه يجب التفرقة بين حالتين:

الأولى:

- حالة ما إذا كان مباشر الفعل المادى معدوم الإرادة - كالمعتوه أو المجنون والصغير غير المميز - فإن من دفعه إلى الجريمة يكون فاعلاً معنوياً لها لأن المسألة تخرج عن نطاق الاشتراك، إذ لا يتصور التحريض في حق من لا إرادة له ولا إدراك عنده مما يستحيل معه وجود الاتفاق على الجريمة الذى هو شرط لقيام الاشتراك بهذه الطريقة - فيما بينهما - فى هذه الحالة، ومنطق هذا الرأى سليم وخصوصاً فى الصور التى يكون فيها إدراك من ينفذ الأفعال المادية معدوماً، أو التى تتعطل فيها حريته تعطيل تاماً، بحيث يصبح فى حكم الآلة غير العاملة. (٢)

والثانية:

- حالة ما إذا كان المباشر للفعل متمتعاً بالإدراك والتمييز ولكنه حسن النية وفيها يعد من دفعه إلى الجريمة شريكاً وليس فاعلاً معنوياً، إعمالاً لحكم المادتين ٤٠/٣ والثالثاً، ٤٢ من قانون العقوبات. (٣)

(١) نقض - ١٩٣٩/١٢/١١ - مجموعة للقواعد للأستاذ محمود عمر ج ٥ ص ٤١ .

(٢) د. السيد مصطفى السيد - الأحكام العامة فى قانون العقوبات - طبعة ١٩٦٢ - ص ٣٠٠ وما بعدها .

- وينبغى ملاحظة الفارق الجوهري بين الفاعل المعنوي وبين الفاعل مع غيره، فالأول يستعين بمن لا يعدو أن يكون أداة مسخرة فى يده، فى حين يعاون الثاني مع شخص له فى نظر القانون وجده ومسؤوليته، فالفاعل ندان، أما منفذ الجريمة فمركزه دون مركز فاعلها المعنوي .

[د. محمود نجيب حسنى - القسم العام - طبعة ١٩٧٧ رقم ٤٤٢ - ص ٤٢٨ .

(٣) تنص المادة ٤٠ / ثالثاً، على أنه:

[يعد شريكاً فى الجريمة: ثالثاً: من أعطى للفاعل أو للفاعلين سلاحاً أو ... إلخ، أو ساعدهم بأى طريقة أخرى... إلخ].

كما تنص المادة ٤٢ على أنه:

* الفاعل المعنوي في حالة القتل بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

- من المتصور أن يتوكل الجاني في ارتكاب القتل بهذه الطريقة باستخدام شخص عديم التمييز والادراك حيث يكون الأخير مجرد أداة لتنفيذ الجريمة في يد هذا الجاني ومثال ذلك أن يدفع الفاعل شخصاً مجنوناً إلى طعن المجنى عليه بأداة «أيا كانت» ملوثة بفيروس الإيدز، أو أن يسلط معتوها مصاباً بالإيدز، على عقر آخر، فيتم نقل العدوى إلى الأخير^(١)، وهنا يعد من سلب هذا المجنون أو للمعتوه، فاعلاً معنوياً للقتل العمد أو للشروع فيه على حسب الأحوال متى توافرت نية القتل لديه، فإن تخلفت هذه الذية واقتصرت قصده على مجرد المساس بصحة وسلامة جسم المجنى عليه، فإنه يعد فاعلاً معنوياً لجريمة الضرب أو الجرح أو إعطاء مادة ضارة، المعاقب عليها طبقاً لأحكام المواد ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٥ على حسب جسامته للنتيجة المترتبة على هذا الفعل.

=

[إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت - مع ذلك - معاقبة الشريك بالمقربة المنصوص عليها قانوناً].

* وتأسيساً لذلك - قضت محكمة النقض - في واقعة تزوير في ورقه إعلان دعوى صحة تعاقد، أثبت فيها المدعى إقامة المدعى عليها في عنوان رمي، وقام المعضّر وهو موظف عمومي - بحسن النية - بمباشرة الإعلان على هذا الأساس بأنه إذا تدخل المعضّر بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية، وتوافرت بذلك جريمة للتزوير في السعور الرسمي، وحينئذ يكون المعضّر، هو الفاعل الأصلي، فإذا اتعمد القصد الجنائي لدية (لمحسن نية). وجب مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا للتزوير.

[نقض جلسة ١٣/٣/١٩٦١ مجمعة أحكام للنقض ص ١٢ من ٣٤٠، جلسة - ١٩٥٩/٤/٢١ - ص ١٠ - من ٤٦٢].

ويعتبر هذا القضاء الأخير - من محكمة النقض - عدولاً منها عن مبدأ قديم قضت فيه بأن يسأل عن التزوير - كفاصل له - من ارتكبه برأسه غيره.

[نقض - جلسة ١٩٤٩/٤/٢٦ - مجمعة للقواعد للتأويلية لمحمد عمر ج - رقم ٨٨٤ - من ٨٥١].

(١) إذ من الواضح علمياً أن فيروس الإيدز يوجد في سوائل الجسم المصاب به ولأنه فيوجد في الدم واللعاب والسائل المنوي والإفرازات المهبلية والإفرازات عرق الرحم، ومن ثم فمن المتصور نقل العدوى في حالة قيام المصاب بمقر شخص آخر سليم حيث يسهل في هذه الحالة - انتقال الفيروس من لعاب المصاب إلى دم المجنى عليه مباشرة من خلال الجرح الذي يحدث به.

(٢) ومن تطبيقات صور نقل العدوى بهذا الفيروس بطريق العقر، ما قضت به محكمة Mulhouse بإدانة شخص مصاب بالإيدز عن تهمة الجرح للسدى أنه عقر أحد رجال السلطة الملمة - أثناء التقبض عليه - بهدف نقل عدوى فيروس الإيدز إليه.

[د. جميل عبد الباقي المرجع السابق - ص ٦٠].

- ويلاحظ أن وجه استدلالنا بالواقعة الواردة في هذا التطبيق العملي - ونحن بصدد دراسة القتل العمد - قاصر على بيان العقر كعمل أو وسيلة لنقل الفيروس من المصاب إلى الغير، وهو كعمل يصلح لأن يقوم به الركن للمدى لجريمة الجرح العمدى - كما هو الشأن في الوقعة المذكورة - كما يصلح لأن تقوم به جريمة القتل العمد أو الشروع فيه - على حسب الأحوال - إذا توافرت - لدى الجاني - نية إزهاق الروح وتوافرت باقي المعضّم الأخرى للجريمة.

* كما يتصور نقل العدوى إلى الغير عن طريق شخص حسن النية يستخدمه الجانى كأداة أو كوسيلة فى ارتكاب الفعل المادى المكون لها، كما لو أعطى طبيب أداة طبية يعلم أنها ملوثة بفيروس الإيدز إلى ممرضته وطلب منها أن تحقن بها مريضاً فاقدمت على ذلك وهى تجهل حقيقة الأمر وترتبّ على ذلك نقل العدوى إليه، فهنا وعلى الرأى الراجح فقهاً يعد الجانى «الطبيب» شريكاً - بطريق المساعدة - مع فاعل حسن النية «الممرضة» فى ارتكاب جريمة القتل العمد أو الشروع فيه على حسب الأحوال، إذا ما توافرت نية إزهاق الروح لديه وتوافرت باقى العناصر الأخرى للجريمة.

ثانياً: النتيجة أو الوفاة La mort de la victime

تقع جريمة القتل العمد التامة L'homicide Consommé، عندما يؤدى فعل الجانى إلى إزهاق روح المجنى عليه فهذه النتيجة يبلغ الفعل هدفه، وقد تتحقق النتيجة إثر الاعتداء مباشرة فتقع الجريمة فى صورتها التامة وهى تعتبر كذلك وإن طال أمد تحقق النتيجة أى وإن تراخى تحققها زمناً طال أم قصر كأن يطلق النار على المجنى عليه ولا يموت إلا بعد مضى وقت من الزمن قد يكون طويلاً فطالما كانت هناك علاقة سببية بأن كان الموت نتيجة لفعل الجانى فإن عنصر الزمن لا يغير من طبيعة الفعل شيئاً^(١) ويعاقب الجانى على جريمة قتل عمد تامة.

ويانتقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير - بأى طريقة من طرق نقل العدوى كالاتصال الجنسى أو بالحقن بمحقنة ملوثة بفيروس الإيدز - بقصد قتله تقف الجريمة عند حد الشروع ولا تقع تامة إلا بتحقيق الوفاة نتيجة تدمير جهاز المناعة فى جسم المجنى عليه، وعدم قدرته على مقاومة الأمراض الأخرى التى تصيبه عقب ذلك والتى تؤدى إلى الوفاة حتماً.

* الشروع.. هل يتصور الشروع فى القتل بنقل فيروس الإيدز عمداً إلى الغير؟

كما سبق وأن ذكرنا فإن جريمة القتل تقع تامة بموت المجنى عليه «أى بتحقيق النتيجة»، وتقف عند حد الشروع المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من قانون العقوبات فى حالة عدم موته إذا أوقف نشاط الجانى أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادته فيها.

(١) د. عبد الستار الجميلى - المرجع السابق ص ١١٤، ص ١١٥

وقد اختلف الرأي حول مدى إمكان قيام الشروع فى القتل العمد بواسطة نقل عدوى الإيدز فذهب رأى إلى أن الشروع فى القتل بهذه الوسيلة غير متصور^(١) بينما ذهب رأى آخر - وحق - إلى تصور الشروع فى القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز، وذلك على التفصيل الآتى:

(١) بالنسبة للشروع الخائب:

ففى كافة الصور التى يستنفذ فيها الجانى نشاطه الإجرامى بنقل فيروس الإيدز إلى الغير بقصد قتله - يقوم دائماً الشروع فى القتل العمد مادامت الوفاة لا تتحقق على إثر استعمال تلك الوسيلة - مباشرة نظراً لطبيعة هذا المرض الذى تترأخى تحقق الوفاة منه لزمن قد يطول لمدة تزيد على عشر سنوات فى بعض الأحوال وهو ما قد يؤدى إلى صعوبات عملية فى إثبات علاقة السببية بين الفعل «نقل العدوى» والنتيجة «الوفاة» لاحتتمال تدخل عوامل أخرى فى أحداث تلك النتيجة^(٢) كإصابة المجنى عليه بأمراض أخرى أدت إلى وفاته فيثور الجدل هنا حول ما إذا كانت تلك الأمراض نتيجة نقل عدوى الإيدز إليه أم أنها مستقلة عنه، وكذلك الحال بشأن التقادم أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة، إذا لم يتم تحريك الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة انتظاراً لتحقيق الوفاة، والتى قد لا تتحقق إلا بعد مدة تزيد على عشر سنوات، ففى هذه الحالة قد تسقط الدعوى الجنائية بالتقادم، وحتى إذا اتخذت الاجراءات القاطعة للتقادم فقد يتوفى المتهم بدون عقاب^(٣).

وتجذب لهذه الصعوبات العملية الناجمة عن طبيعة هذا المرض الذى تترأخى فيه الوفاة لهذه المدة الطويلة، فقد تبادر للحياة العامة - فى الحالات التى يثبت فيها نقل عدوى هذا المرض إلى المجنى عليه - برفع الدعوى الجنائية - قبل الجانى - عن جريمة

(١) الأستاذ عبد الله الخولى ومحمد رضا رشوان - البحث السابق - ص ٣٠ وهو رأى شاذ لا يلقى مع ما انتهى إليه الباحثان من إمكانية وقوع جريمة القتل عمداً بواسطة نقل عدوى الإيدز إذ جاء على لسانهما «ولما لا شك فيه أن استخدام تلك الوسيلة وهى نقل عدوى الإيدز كوسيلة للقتل بعدما تبين مدى قاطعية وكفاءة ذلك المرض فى إحداث الوفاة خاصة وأنه ليس له علاج - وبمثل اعتدائه على حق الحياة إذ أن من خصائصه أن نتائج تلك للعدوى القضاء على الجهاز العنصرى للجسم وبعده مقصداً لجميع الأمراض ومستقراً لها مما يؤدى حتماً للوفاة على المدى الطويل» راجع ص ٢٦، ص ٢٧ من بحثهما سالف البيان.

(٢) ولاشك أن علاقة السببية بين فعل الجانى والوفاة، تنقطع إذا ما تدخلت بينهما عوامل شائعة وغير مألوفة طبقاً للمعيار العادى للأمور، كما لو توفى المجنى عليه فى حادث بعد إصابته بالعدوى - أو إذا فاجأته أزمة قلبية مات على أثرها، أو لتدحر أو قتل بمعرفة شخص آخر، أو تورق - إثر جرعة أوجريت له - نتيجة خطأ الطبيب للجراح، ففى كل هذه الحالات تنقطع علاقة السببية بين فعل الجانى والوفاة وتقف الجريمة - بالنسبة لناقل العدوى - عند حد الشروع فى القتل.

(٣) د. جميل عبد الباقي - المرجع السابق ص ٥٠، ص ٥١.

الشروع في القتل أخذاً بالقدر المتيقن في حقه، دون انتظار تحقق النتيجة «الوفاة». وترتبط على ما تقدم فإذا ما حوكم الجاني عن تهمة الشروع في القتل العمد - قبل تحقق الوفاة «النتيجة»، وصدر عليه حكم بالإدانة بهذا التكييف القانوني، وتوفي المجرى عليه عقب صدور هذا الحكم، فإن صدور مثل هذا الحكم إذا كان نهائياً يحول بين الجاني وإعادة محاكمته ثانية عن ذات الفعل تحت الوصف الأشد «القتل العمد التام»، أخذاً بالأصل العام الذي يوصى بعدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد أكثر من مرة^(١) والذي ضمّنه المشرع نص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري، فجاء به أنه «لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناءً على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناءً على تغيير الوصف القانوني للجريمة».

ولذا فإنه يلزم قبل إحالة الجاني إلى المحاكمة، التأكد من أنه لم تحدث مضاعفات لفعل الاعتداء «نقل العدوى»، تجعل لسلوك الجاني، نتيجة أشد جساماً يسأل عنها، بوصف إجرامي أشد، وتطبيقاً لذلك فإنه إذا ما تطورت الحالة المرضية للمجرى عليه، وتحققت الوفاة نتيجة نقل العدوى إليه بفعل الجاني، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت قبله بتهمة الشروع في القتل، فإن ذلك لا يمنع من تعديل التكييف القانوني للجريمة، طالما لم يصدر في الدعوى حكم بعد، وكذلك الشأن في حالة صدور حكم غيابي - قبل للجاني - من محكمة الجنايات، إذ أن هذا الحكم لا يحوز ثمة حجية ويبطل حتماً سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات إذا قبض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم - في هذه الحالة - إعمالاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، وعلى ذلك، إذا تحققت الوفاة عقب صدور هذا الحكم الغيابي وقبض على المحكوم عليه فإن هذا الحكم يسقط بقوة القانون، وتعاد محاكمته في الدعوى عن الوصف الأشد «القتل العمد التام».

(ب) بالنسبة للشروع الموقوف:

هذا فيما يتعلق بالحالة التي يستند فيها الجاني نشاطه الإجرامي، ويصح في نقل عدوى الإيدز إلى الغير بالفعل بقصد قتله بأي طريقة من طرق نقل العدوى السالف بيانها^(٢).

(١) عكس ذلك ما جاء بنص للفقرة الثانية من المادة ٢٥١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني الذي تجوز محاكمة الجاني في مثل هذه الحالة مرة ثانية والحكم عليه مجدداً عن جريمة القتل التامة - د. عبد الستار الجميلي - المرجع السابق - ص ١١٥، ص ١١٦.

(٢) راجع في الطرق المختلفة لنقل عدوى فيروس الإيدز ص ٧٧ وما بعدها من هذا المؤلف.

أما بشأن الشروع للوقوف في القتل العمد باستخدام تلك الوسيلة - فإنه متصور أيضاً أخذاً بالمعيار الشخصي الذي عولت عليه محكمة النقض في تعريف الشروع والذي بمقتضاه لا يشترط أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المادية المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار الجاني شارعاً في ارتكاب الجريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل ما، سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة، وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً وعن طريق مباشر إلى ارتكابها مادام أن قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوم وثابت.^(١)

وتطبيقاً لهذا المعيار الشخصي في تعريف الشروع فإنه يعدّ شروعا موقوفاً في ارتكاب القتل بواسطة نقل عدوى الإيدز ضبط الجاني قبل حقه للمجنى عليه بإبرة ومحقنة ملوئتين بهذا الفيروس - أو ضبط طبيب قبل نقل جرعة دم ملوث إلى مريض توطأاً مع آخرين.^(٢)

ثالثاً : علاقة السببية بين فعل القتل والوفاة

Le lien de causalité entre l'acte de l'homicide et la mort

السببية هي إسناد أمر من أمور الحياة إلى مصدره، والإسناد في الخطاب الجنائي على نوعين - مادي ومعنوي، فالإسناد المعنوي يقتضي نسبة الجريمة إلى فاعل معين وهذا هو الإسناد المفرد أبسط صوره، كما قد يقتضي نسبة نتيجة ما، إلى فعل بالإضافة إلى إسناد هذا الفعل إلى فاعل معين، وهذا هو الإسناد المزدوج وهو لا يخرج في الحالتين عن دائرة الإسناد المادي لأنه يتطلب - في الحالتين معاً - توافر علاقة السببية، أي ارتباط الحلة بالمعلول، بين سلوك إجرامي معين وما أسفر عنه من نتائج يراد العقاب عليها. أما الإسناد

(١) نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢، ص ٣٧٥، نقض ٦٣/٣/١١ - مجموعة أحكام النقض ص ١٤ رقم ٣٧ ص ١٧٨، د. جميل عبد الباقي - المرجع السابق ص ٥١، ص ٥٢.

(٢) ويسوق جانب من الفقه مثلاً آخر تشريع المرقوف في تلك الجريمة بحالة لفظة التي تستلزم زبداً من الناس من أجل الاتصال الجنسي بها بناداً على طلبه في نفس الوقت الذي تنقل في محادثة تليفونية من إحدى صديقاته تخبرها فيها بأن زبداً مصاب بمرض الإيدز وأنه حضر بمصعد نقل هذا الفيروس إليها وهو ما كشف عن تلك الجريمة ووقف بها عدد حد الشروع للمرقوف المعاقب عليه فلم تنقل للمجنى عليها هذه المحادثة لأن هذا الأخير الاتصال الجنسي بها فعلاً ولم نقل للمجنى إليها على أثر هذا الاتصال.

[د. جميل عبد الباقي - المرجع السابق ص ٥١، ص ٥٢].

المعنوى فهو نسبة الجريمة إلى شخص متمتع بالأهلية المطلوبة لتحمل المسؤولية الجنائية أى متمتع بدوافع الإدراك وحرية الاختيار لديه فإن انتفى أيهما انتفى إمكان المسائلة. والإسناد الجنائي بتوحيه المادى والمعنوى من عناصر المسؤولية لا تقوم لها بغيرهما قائمة^(١) والإسناد المرتبط بالركن المادى فى القتل العمد هو الإسناد المادى. وجريمة القتل العمد من الجرائم المادية التى يتطلب ركنها المادى وقوع نتيجة معينة ومن ثم فإنه يشترط لقيام الركن المادى فى جريمة القتل العمد توافر علاقة السببية بين سلوك الجانى «أو فعله» وبين الوفاة. أى أن يكون هذا السلوك هو الذى سبب الوفاة، ولا تتورث صعوبة فى تحديد هذه العلاقة أو إثباتها إذا لم يكن هناك سوى عامل واحد هو الذى تسبب فى إحداث النتيجة أى إذا كان فعل الجانى هو الذى أدى بمفرده إلى النتيجة، إلا أن موضوع علاقة السببية قد يكون معقداً إذا وجدت أو ساهمت عوامل أخرى مع نشاط الجانى فى إحداث النتيجة وهذه العوامل قد تكون طبيعية كما قد تكون من فعل إنسان آخر، فتمتنع يمكن القول بوجود علاقة السببية بين الفعل الذى ارتكبه الجانى وبين النتيجة التى حصلت فى الحالة التى تشترك أو تساهم عدة أسباب فى حدوثها؟ أو ما هو معيار علاقة السببية فى هذه الحالة ؟

النزاع المشرع المصرى - وغيره من بعض التشريعات الأجنبية - الصمت إزاء تلك المشكلة وترك حل هذه الأمور إلى الفقه والقضاء، وقد تصدت لذلك عدة نظريات، اجتهدت كل منها فى وضع معيار لعلاقة السببية، وسوف نستعرضها بإيجاز ثم نبين النظرية التى اعتنقها القضاء فى مصر، وذلك على النحو الآتى :-

نظرية تكافؤ الأسباب أو تعادلها

la théorie de l'équivalence des antécédents (conditions)

ويعتقضى هذه النظرية فإن كل عامل له دخل فى إحداث النتيجة يعد سبباً لها ، طالما أنها ما كانت لتقع لولا تدخل هذا السبب وترتيباً على ذلك فإنه إذا تعددت العوامل التى ساهمت فى إحداث النتيجة فإن كلا منها يعد سبباً لها مادام أنه ضرورى لإحداثها بغير أية موازنة بين عامل وآخر من ناحية قوته وأثره فى النتيجة ويؤخذ على هذه النظرية أنها تؤدى

(١) رؤوف عبيد - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - طبعة ١٩٧٤، ص ٢٢، ص ٢٣.

إلى مسؤولية الجاني عن نتائج شاذة قد لا تحدث إلا بصفة استثنائية. وليس من شأن فعله أن يؤدي إليها وفقاً للمجرى العادى للأمر،^(١) وهو ما تأباه العدالة.

نظرية السبب الأقوى (أو السببية المباشرة)

la théorie de la cause efficiente

ويعتصن هذه النظرية لا أهمية إلا للسبب الفعال فى حدوث النتيجة، أى السبب الأساسى الذى قام بالدور الأول فى حدوثها أما غيره من الأسباب فلا تعدو أن تكون مجرد ظروف أو شروط ساعدت فى هذا السبب وهيات له^(٢) ومعنى ذلك أنه إذا قام بالدور الأول أو الفعال عامل آخر سابق على فعل الجاني أو لاحق عليه، فإن هذا العامل يعتبر سبباً للنتيجة، ولا يعد فعل الجاني إلا مجرد شرط أو ظرف عارض ساعد فى إحداث النتيجة ولكنها لا تستند إليه ويؤخذ على هذه النظرية أنها قد تؤدي إلى إفلات المتهم أحياناً من عاقبة أفعاله إذا ما تداخلت عوامل أخرى - إلى جانبها - أو أفعال أجنبية ولو بصورة مأثوفة.^(٣)

نظرية السبب الملائم

la théorie de la cause adéquate

ويعتصن هذه النظرية يسأل للجاني عن النتائج أو العوامل المأثوفة أو المحتملة لفعله أى تلك التى تحصل بحسب المجرى العادى للأمر ولو لم يمكن وصفها بأنها مباشرة أو محققة لهذا الفعل فيعتبر فعل الجاني سبباً مناسباً أو ملائماً للنتيجة التى حصلت إذا كان كافياً بذاته فى حصولها بصرف النظر عن العوامل الأجنبية التى تكون قد توسطت بين فعله والنتيجة النهائية^(٤) ويعنى آخر فإن السببية تكون قائمة ولو تداخلت عوامل سابقة على فعل الجاني أو معاصرة إياه أو لاحقة له مادامت هذه العوامل متوقعة ومأثوفة أما إذا تداخل فى حلقة السببية عامل شاذ غير متوقع ولا بمألوف عادة فإنه يقطعها وتقف مسؤولية المتهم عند حد الشرع

(١) فى هذا الصدد د. عبد الستار الجملى - المراجع السابق - ص ١٠٣.

(٢) د. عبد السميع بكر - القسم الخاص فى قانون العقوبات - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - ١٩٧٠ - بند ٢٧ ص ٣٧.

(٣) د. رؤف عبيد - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - ١٩٧٤ - ص ٢٦.

(٤) د. رؤف عبيد - المراجع السابق ص ٣٧ وما بعدها.

بيما يتحمل السبب الشاذ، غير المتوقع عبء النتيجة، ومعيار التوقع او الاحتمال موضوعي بحث، فلا يرجع في استظهاره إلى ما توقعه الجاني نفسه، وإنما إلى ما يتوقعه الشخص العادي إذا وجد في مثل ظروفه. (١)

ونظرية السببية المناسبة أو للملائمة تمثل منطقة معتدلة بين تطرف النظريتين سالفتي البيان السببية المباشرة أو العامل الأقوى وتعادل الأسباب، دون غلو في القول بقيام السببية ولا في إنكارها، وهي لا تسمح بالافراط في التجريم ولا بالتفريط فيه والحلول التي أخذت بها محكمة النقض المصرية هي أدنى ما تكون التماساً مع اتجاهات هذه النظرية وتعبيراً عملياً عنها. (٢)

موقف القضاء في مصر

أخذ القضاء المصري بمعيار في السببية يتفق مضمونه مع نظرية السبب للملائم، فقضت محكمة النقض بأن [علاقة السببية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما كان يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً، أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه من دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغير]. (٣)

ويعتصم هذا المعيار الذي أخذت به محكمة النقض فإنه يلزم لتوافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة تحقق عنصرين: - عنصر مادي وعنصر معنوي، أما العنصر المادي فهو العلاقة المادية التي تصل بين الفعل والنتيجة وهي علاقة تقرر في تطبيقها على القتل العمد أن فعل الجاني كان أحد العوامل التي أسهمت في إحداث الوفاة.

أما فيما يتعلق بالعنصر المعنوي، فترى المحكمة أنه إذا كانت الجريمة عمدية، فإن علاقة السببية تقف عند حد النتائج المألوفة للفعل التي كان يجب على الجاني أن يتوقعها

(١) د. عبد الله بن بكر - المراجع السابق - بند ٢٩ - ص ٤٠.

(٢) د. رؤف صيد المراجع السابق - ص ٣٤.

(٣) نقض جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ - مجموعة أحكام للنقض م ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤، جلسة ٢٦/٣/١٩٧٩ - مجموعة أحكام للنقض م ٣٠ رقم ٧٩ ص ٣٨١.

لأنه لا تكليف بما لا يستطاع^(١)، بمعنى أنه لا يسأل إلا عن النتائج المألوفة لفعله والتي من المتصور توقعها وفقاً للمجرى العادى للأمر وتطبيقاً لهذا المعيار قضت محكمة النقص بمسؤولية الضارب عن القتل ولو تسبب عن إصابة المجنى عليه بالحمرة، لأنها من الأمراض التي تنشأ عادة من الجروح^(٢).

وعلى العكس من ذلك، قضت محكمة النقص بانقطاع رابطة السببية وعدم مسؤولية الجاني إلا عن فعله مجرباً عن النتيجة، إذا تعدد المصاب عدم علاج نفسه لتجسيم مسؤولية الجاني^(٣) وذلك لأن فعل المجنى عليه يعد - في هذه الحالة - عاملاً شاذاً وغير مألوف ومن شأنه أن يقطع علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة.

*** علاقة السببية وما تثيره من صعوبات في حالة نقل عدوى فيروس الإيدز**
وفيما يتعلق بحالة نقل عدوى الإيدز إلى الغير بقصد القتل، فإنه يلزم في حالة تحقق الوفاة ثبوت علاقة السببية بينها وبين فعل الجاني المتمثل في نقل العدوى أيأ كان وسيلته في ذلك^(٤)، حتى يسأل جنائياً عن جريمة القتل العمد التام، بيد أن إثبات توافر علاقة السببية - في هذه الحالة - بصادفه صعوبات عملية، إن لم يكن من المستحيل إثباتها وذلك لأسباب راجعة إلى طبيعة هذا المرض الذي قد تتراخى فيه الوفاة لزمناً قد يزيد على عشر سنوات من تاريخ نقل العدوى^(٥). فمن ناحية أولى قد تتداخل عوامل أخرى مع فعل الجاني خلال تلك

(١) د. محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - لقسم الخاص طبعة ١٩٨٧ - ص ٣٤٠.

(٢) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ - مجموعة القواعد القانونية - للأستاذ محمود عمر - ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢.

(٣) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ - مجموعة القواعد القانونية - لمحمود عمر - ج ٦ - رقم ٦١٤ - ص ٧٦٢.

(٤) أى سواء أكانت بالاتصال الجنسي أو نقل دم ملوث بفيروس الإيدز، أو بالحقن بإبرة ملوثة به أو بنهرها من طريق نقل العدوى.

(٥) من الثابت طبياً أنه لا يمكن اكتشاف عدوى فيروس الإيدز لدى المجنى عليه - في حالة نقل العدوى إليه - إلا بعد فترة تبدأ من ٤ إلى ١٢ أسبوعاً من حدوث العدوى، كما أن وفاة المجنى عليه قد لا تحدث إلا بعد فترة طويلة من تاريخ الإصابة، وفي هذه الحالة قد تتداخل عوامل كثيرة مع فعل الجاني مما يصعب معه إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين السلوك الإجرامى والنتيجة، ولكن طبيعة مرض الإيدز تجعل عبء الإثبات صعباً، فهذا المرض يمر بمراحل متعددة، فهناك مرحلة الكمون Latente، وهى الفترة التي تبدأ من تاريخ نقل العدوى ونشر الأجسام للمساعدة (التي تصلى للنتيجة الإيجابية عند تحاليل الدم) ثم تأتى - بعد ذلك - فترة الحضانة la période d'incubation وهى فترة الإصابة بالفيروس وتظهر أعراض المرض، فالمرحلة التي يمر بها المرض تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل - أن يحدد بشكل يقينى فعل الاتصال الجنسي الذي ترتب عليه نقل عدوى فيروس الإيدز إلى المجنى عليه، خاصة وأن الطرم الطبية لم تتوصل حتى الآن - إلى تحديد لحظة أو تاريخ الإصابة بالمرض، وعلى ذلك فكما زادت عدد الشركاء الذي اتصلوا جنسياً بالمجنى عليها [إذا كانت امرأة] كلما زادت

الفترة - وتساهم في إحداث الوفاة «النتيجة»، والمعول عليه في هذه الحالة طبقاً للمعيار الذى تأخذ به محكمة النقض. أن الجانى يسأل عن النتيجة ولو ساهم في إحداثها - مع فعله - عوامل أخرى طالما كانت تلك العوامل مألوفة ومتوقعة طبقاً للمجرى العادى للأمر ، فلا تنقطع رابطة السببية - فى هذه الحالة - إلا إذا تدخل عامل أو عوامل شاذة غير مألوفة، وغير متوقعة كما لو قُتل المجنى عليه بمعرفة آخر ، أو إذا انتحر، أو توفى إثر عملية جراحية ليس لها أدنى علاقة بفعل الجانى أى بنقل عدوى الإيدز إليه، وكذلك إذا كانت الوفاة إثر الجراحة ترجع إلى خطأ الطبيب الجراح، ففي كل هذه الحالات تنقطع علاقة السببية بين فعل الجانى وبين الوفاة وتقف مسؤوليته عند حد الشروع فى القتل ومن الطبيعى أن علاقة السببية بين فعل الجانى والوفاة تكون متوافرة إذا كانت الوفاة ترجع إلى مجموعة الأمراض التى تصيب الشخص بعد انهيار جهاز المناعة لديه إثر نقل العدوى إليه كالأمرض الانتهازية التى تتحين فرصة تحطيم هذا الجهاز وتبدأ فى مهاجمة المريض ومنها الأمراض السرطانية الخطيرة، ذلك أن فيروس الإيدز يصيب خلايا خاصة فى الدم تشارك فى الدفاع الطبيعى عن الجسم، الأمر الذى يفقد المريض القدرة على مقاومة الغزاة من كافة الأشكال فتهاجمه البكتريا والطفيليات والفيروسات وترتفع فيه الخلايا السرطانية ولا تتركه إلا بعد القضاء المبرم عليه، والمرجع فيما إذا كانت الوفاة ناشئة عن أمراض مترتبة على إصابة المجنى عليه بالإيدز، وانهيار جهاز المناعة لديه، من عدمه، يكون لأهل الخبرة، من أطباء معالجين وجراحين وأطباء شرعيين باعتبار أن ذلك من المسائل الفنية البحتة، ففي الحالة الأولى (إذا كانت الوفاة ناشئة عن أمراض مترتبة على إصابة المجنى عليه بالإيدز) تتوافر علاقة السببية بين فعل الجانى والنتيجة «الوفاة»، ويسأل عن جريمة القتل العمد النام، وفي الحالة الثانية (إذا كانت الوفاة ناشئة عن مرض أو أمراض مُبْتَدَأة الصلة بالإصابة بالإيدز) تنقطع علاقة السببية بينهما وتقف مسؤوليته عند حد الشروع فى القتل، بينما يتحمل السبب الشاذ، غير المتوقع عبء النتيجة «الوفاة».

=

مصادر المدعى أيضاً والنتيجة المترتبة على ذلك، أنه يكرن من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إثبات علاقة السببية بين اتصال جنسى محدد وبين نقل العدوى إلى المجنى عليها والذى لم يتم اكتشافها إلا فى وقت متأخر.

(د. جميل عبد الباقي - المرجع السابق، ص ٥٤، ص ٥٥).

الفرع الثاني

موضوع أو محل القتل

I' objet de l'homicide

استهدف المشرع، من تجريم القتل العمد، حماية الحياة الأدمية أو الحق في الحياة ومن ثم فإنه يشترط لقيام تلك الجريمة أن تقع على إنسان حي، فإن وقع الإعتداء على جثة فلا تقوم الجريمة لتخلف أحد أركانها ولأننا في هذه الحالة - تكون بصدد جريمة مستحيلة استحالة مطلقة *obsolee* راجعة إلى موضوع الجريمة أو محلها وهي تكون كذلك عند الإفتقار إلى صفة معينة في محل الجريمة كصفة الحياة فطعن إنسان ميت في صدره بقصد قتله لا يؤدي إلى ذلك فالاستحالة هنا مطلقة ونتيجة حتمية لقوانين الطبيعة.^(١)

وقد تكون الاستحالة الراجعة إلى محل الجريمة نسبية إذا كان المجنى عليه غير موجود في مكانه المألوف وقت ارتكاب فعل الإعتداء كما لو كان خارج المكان الذي يفترض تواجده به لحظة انفجار القنبلة المعدة لقتله.^(٢)

ويرتب القضاء في - مصر - على التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية^(٣) أثراً هاماً هو عدم العقاب على الجريمة أو فعل الإعتداء في الحالة الأولى والعقاب عليها في الحالة الثانية باعتبارها صورة من صور الجريمة الخائية *Délit manqué* التي يعدها القانون المصري شروعا معاقباً عليه طبقاً لنص المادتين ٤٥، ٤٦ من قانون العقوبات.

- هل يشترط في المجنى عليه ألا يكون مصاباً بصفة مسبقة بمرض الإيدز؟ -

الرأي الأول:

وفيما يتعلق بنقل فيروس الإيدز إلى الغير كوسيلة للقتل العمد، فقد ذهب رأى في الفقه إلى أنه يشترط في هذه الحالة ألا يكون المجنى عليه مصاباً - بصفة مسبقة - بمرض الإيدز،

(١) جرائم الدم - دكتور عبد الستار الجميلي ١٩٧٢ ص ٦٩، ص ٧٠.

(٢) د. رؤف عبيد - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - طبعة ١٩٧٤ ص ١٤.

(٣) أنظر على سبيل المثال نقض جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ - مجموعة القواعد للقانونية - ج ٦ - بند ٣٥٤ - ص ٤٨٨، الطعن رقم ١٧٠٥ ص ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٥/٢٣ - مجموعة للربع قرن - رقم ١١٤ ص ٩٦٥، نقض جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ - مجموعة للقواعد للقانونية لمحمود عمر - ج ٤ - رقم ٣٠٥ ص ٣٩٨، الطعن رقم ٨١٦ ص ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٨ - مجموعة للربع قرن - رقم ١١٥ ص ٩٦٥.

ولا كنا بصدد جريمة مستحيلة^(١).

رأيناه:

ونحن نرى أن هذا الفرض لا يعد تطبيقاً للجريمة المستحيلة استحالة مطلقة كما هي معرفة به فقهاً وقضاءاً حتى يكون يمتأى عن العقاب.

وإنما يعد تطبيقاً للشروع الخائب كما حددته المادة ٤٥ من قانون العقوبات - ذلك استناداً إلى حقيقة علمية مستمدة من الأبحاث الطبية الحديثة وإلى مفهوم الجريمة المستحيلة كما حددها الفقه والقضاء وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً:

أسفرت الأبحاث الطبية الحديثة والإحصاءات المتعلقة بمرضى الإيدز عن حقيقة علمية تفيد أنه كلما تعددت مصادر العدوى بالفيروس كلما زادت نسبة الأجسام المضادة له، في جسم المصاب به، وثبت علمياً أنه كلما زاد تعامل الرجال مع الداعرات - المصابات بهذه العدوى أو المرض - كلما زادت نسبة الأجسام المضادة لفيروس الإيدز لديهم^(٢). وهذه الحقيقة العلمية تتعارض مع القول بسلبية الإتصال الجنسي اللاحق على الإصابة بالعدوى كما تتنافى مع القول باستحالة الجريمة - في الفرض الذي سقناه آنفاً، لما للإتصال الجنسي^(٣) اللاحق من دور إيجابي متمثل في زيادة نسبة الأجسام المضادة لدى المصاب نتيجة زيادة الجيوش الفازية من الفيروس، مما يدعم من ركانز هذا المرض في الجسم ويعجل بالنهاية المفجعة له.

ثانياً:

أن القول باستحالة الجريمة - في هذا الفرض - يتعارض مع ما هو مستقر عليه فقهاً وقضاءاً، إذ أن محل الأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة وما

(١) د. جميل عبد الباقي - في مرجعه السابق - ص ٤٩ .

(٢) أنظر في ذلك د. محمد صادق صبور - المرجع السابق - ص ٤٧ والجدول الذي أورده بشأن العلاقة بين الممارسات الجنسية للرجال والأجسام المضادة لفيروس الإيدز لديهم.

(٣) أو أى مصدر من مصادر نقل عدوى فيروس الإيدز الأخرى كالحقن بإدلة طبية ملوثة به أو نقل دم ملوث به ... إلخ.

يترتب على ذلك من عدم العقاب هو [ألا يكون فى الإمكان تحقق الجريمة مطلقاً لإنعدام الغاية التى ارتكبت الجريمة من أجلها أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها].^(١) [أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها، ولكن للجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجانى، فلا يصح القول بالاستحالة]^(٢) وعلى ذلك، فالطبيب المعالج الذى يستغل الحقيقة العلمية - السالف بيانها - ويقوم توطئاً مع آخرين - بنقل دم ملوث بفيروس الإيدز إلى مريض، مع علمه بسابقة إصابة الأخير بعدوى فيروس الإيدز، مستهدفاً - بذلك - التخلص منه، بزيادة نسبة الجيوش الغازية من هذا الفيروس القاتل، لتدعيم ركائز هذا المرض فى جسمه والتعجيل بالنهاية للمفجعة له، يعد شارعاً فى القتل، ولا يمكن القول - هنا - باستحالة الجريمة استحالة مطلقة لمخالفة ذلك للرأى العلمى السالف بيانه مخالفة صارخة، ففعل للجانى - طبقاً لقضاء النقض - يعد من طراز الجريمة الخائبة، لا الجريمة المستحيلة، لأنه مع صلاحية هذا الفعل (نقل دم ملوث بفيروس الإيدز) لإحداث النتيجة المبتغاة (الموت اللاحق على نقل العدوى) مع الشخص السليم، قد خاب أثره - فى هذا المثال - لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه - طبقاً لنص المادة ٤٥ عقوبات - راجع - ليس إلى عدم صلاحية الوسيلة - وإنما إلى صفة لحقت بمحل الجريمة «المجنى عليه» تتمثل فى سبق إصابته بالعدوى. وحتى لو سلمنا جدلاً، بتوافر صورة من صورة الاستحالة - فى هذا الفرض - فإننا نكون - هنا - إزاء صورة من صور الاستحالة النسبية التى لا تمنع - طبقاً للمستقر عليه فقهاً وقضاءً - من العقاب على تلك الجريمة بوصفها شروعاً خائباً استند - فيه - الجانى كل نشاطه الإجرامى^(٣)، ويتحقق بفعله، زيادة فى

(١)، (٢) د. محمد نجيب حسنى - المراجع السابق - ص ٣٢٨، ونقض - جلسة ٢٣ مايو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية لمحمود صر - ج ٢ رقم ٣٥٤ من ٥٦٩، وجلسة ٢١ مايو ١٩٧٠ مجموعة أحكام للنقض ص ٢١ من ٧٦٠.

(٣) بل قد يتعارض الرأى العلمى - السالف الإشارة إليه - والذي يعترف للمصالح المتعددة للمدعى بدور إيجابى وفعل فى زيادة الأجسام للعدوى للفيروس فى الجسم المصاب به مع القول بالاستحالة بدوغيها المطلقة والنسبية على النحو الذى سقاه - آنفاً - وهنا يثور التساؤل عن مدى مسئولية الفاعل عن النتيجة «الوفاء» إذا تعققت فى وقت لاحق على فعل الإعتداء، وهل

نسبة الأجسام المضادة لهذا الفيروس في جسم المجنى عليه نتيجة زيادة
نمجة الفيروسات الغازية، مما يدعم من ركائز هذا المرض في جسمه
ويعجل بانتهاء جهاز المناعة لديه ووفاته عقب ذلك وهو ما يتنافى مع
القول بسببية هذه الوسيلة واستحالة الجريمة، في هذه الحالة.

ونخلص من ذلك إلى أن القضاء في مصر يأخذ - بشأن تفسير مدى خطورة الفعل
وصلاحيته ليقوم به الشروع في القتل - بالرأى الذي يفرق بين الاستحالة المطلقة
والاستحالة النسبية ويعنى ذلك أنه يقر نظرية الجريمة المستحيلة، إذا لم يكن في الإمكان
تحقق الجريمة مطلقاً سواء أُرجع ذلك إلى انعدام الغاية أو عدم صلاحية الوسيلة، وأنه في غير
حالات «عدم إمكان تحقق الجريمة مطلقاً، أى حيث يكون عدم الإمكان نسبياً، كما لو كانت
المادة المشتملة في القتل تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها، فإن العقاب
على الشروع يكون متعيلاً»^(١)، كما هو الشأن في المثال الذي سقناه آنفاً.

=

بعد سبق لصابة المجنى عليه بهذا الفيروس أو هذا المرض، عملاً شاذاً من شأنه قطع علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة
وبالتالي تقف مسألته عند حد الشروع الغائب للمقالب عليه بينما يتفرد هذا العامل الشاذ بإسناد النتيجة إليه؟ أم أنه يعد حاملاً
مأثراً ومتوقفاً طبقاً للمعيار المعادى للأمر ومن ثم يسأل الجاني عن الوفاة في هذه الحالة؟
- حقيقة الأمر أن الإجابة عن ذلك تصطدم بمقبات عملية، مردحا صموية إثبات علاقة السببية في هذه الحالة بين الفعل والوفاة
خاصة إذا تخللت بين فعل الجاني والنتيجة عوامل أخرى ساهمت في إحداثها بيد أن ذلك لا يحول دون إمكانية وقوع هذا الفرض
وقيام الجريمة به عملاً.

- ولاشك أن أهمية هذا البحث تحزى وتصبح في ذمة التاريخ إذا ما توصل العلم مستقبلاً إلى معمل وإق من الإصابة
بعمى هذا المرض أو علاج شاف لمن أصابه هذا المرض اللعين!!

(١) د. محمد نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ٤٤٣ - ص ٣٧٨ وراجع نقض - جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ - مجموعة القواعد
القانونية لمحمود عمر - ج ٢ رقم ٣٥٧ ص ٤٥٨، وكذلك الملحق رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ قضائية - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ مجموعة أحكام
النقض ص ٢١ - ص ٧٦٠.

وقد جاء بالحكم الأخير أنه لا يعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقاً كأن تكون الوسيلة
التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك، إما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف
آخر خارج عن إرادة الجاني، فلا يصح القول بالاستحالة.
وراجع في المبادئ للقضايا الخاصة بالجريمة المستحيلة والتطبيقات التي لا تتوافر فيها، ويقوم بها الشروع في القتل العمد،
الفصل الثالث من هذا الباب تحت عنوان: للجريمة المستحيلة.

الضرع الثالث

الركن المعنوى فى القتل العمد

l'élément moral de L'homicide volontaire

- جريمة القتل العمد من الجرائم العمدية، ومن ثم فإن الركن المعنوى فيها يتخذ صورة القصد الجنائى *l'intention* 1°، ولا يكفى لقيام هذا الركن - فى القتل العمد طبقاً للرأى الغالب فقهاً وقضاءً - مجرد توافر القصد الجنائى العام *le dol général* بمبصره العلم والإرادة، والذى يقوم باتجاه إرادة الجانى إلى - ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بأركانها كما نص عليها القانون، بل يلزم - فضلاً عن القصد العام - توافر قصد خاص أرنية خاصة *dol spécial* هى نية إزهاق الروح^(١)، ومن ثم فإنه يجب لتوافر هذا الركن اتجاه إرادة الجانى إلى ارتكاب الفعل المادى مع علمه بأن محل الجريمة هو إنسان حى، وأن من شأن هذا الفعل إحداث النتيجة، وهى إزهاق روح المجنى عليه كأثر لفعله، ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض - فى العديد من أحكامها - من تميز جرائم القتل العمد، والشرع فيه، قانوناً، بنية خاصة هى انتواء القتل وإزهاق الروح، وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية.^(٢)

- نية القتل هل تعد قصداً خاصاً؟

- يعترض جانب من الفقه على اعتبار نية إزهاق الروح، قصداً خاصاً، مقررأ أن القول بتميز القتل عن باقى جرائم الإعتداء على النفس - بنية للقتل - قول صحيح، ولكن القول بأن قصد إزهاق الروح هو قصد جنائى خاص، غير صحيح، بل هو قصد عام تنصرف به إرادة الجانى إلى نتيجة القتل وهى إزهاق الروح^(٣)، إذ أن تلك النتيجة تعد أحد العناصر المكونة للركن المادى فى القتل، وإرادة النتيجة عنصر يقوم به القصد العام، وهى لا تكفى لكى تجعل

(١) د. رؤف عبيد - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - الطبعة للثامنة - ١٩٨٥ ص ٤٦.

(٢) راجع على سبيل المثال نقض - جماسة ١٩٨٠/٥/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - ص ٣١ - رقم ١٣١، ص ٢٧٦ والمبادئ القضائية للثى أوردها - فى هذا الصوف - تحت عنوان - "القصد الجنائى" فى الفصل الثالث من هذا الباب.

(٣) د. محمد محمد مصطفى - المراجع السابق - هامش ص ٢٠٧، وقد استطرت محكمة النقض هذا التعبير فى حكم لها نقالت:

منه قصدا خاصا والقول - بخير ذلك - يؤدي إلى اعتبار جرائم السلوك والنتيجة من جرائم القصد الخاص وهو مالم يقل به أحد.^(١) أما القصد الخاص فهو إنصراف إرادة الجاني إلى غاية أبعد من نتيجة الجريمة وهو يصدق على الأحوال التي يمتد القانون فيها بغاية معينة من الفعل لا بد من توافرها لقيام الجريمة، مثل اشتراط توافر نية الإضرار بمصلحة قومية في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون العقوبات ونية سلب كل ثروة الغير أو بعضها في جريمة النصب المؤتممة بنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات.^(٢)

- وترتبا على ما تقدم فإنه يلزم لتوافر القصد الجنائي في القتل العمد بواسطة نقل عدوى فيروس الإيدز، أن يكون الجاني على علم بأنه يقوم بنقل عدوى فيروس الإيدز - بفعله أيا كانت صورته - إلى إنسان حي، وأن يعلم أن من شأن نقل هذا الفيروس إلى المجنى عليه أن يؤدي بحياته، وأن تتجه إرادته إلى نقل هذا الفيروس وإحداث النتيجة المترتبة على فعله وهي الوفاة، بأي طريقة من طرق نقل العدوى كالإتصال الجنسي أو الجرح أو الحقن بأداة طبية ملوثة بفيروس هذا المرض أو نقل دم ملوث به أو غيرها من طرق نقل العدوى المنوه عنها آنفاً.

وعلى ذلك إن انتفت نية إزهاق الروح لدى الجاني واقتصر قصده على مجرد المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته، فلا تقوم جريمة القتل العمد لتخلف ركنها المعنوي، وتقوم - حينئذٍ - بالفعل العمدى - في هذه الحالة - الجنابة للمؤتممة بنص المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات، الجرح المفضي إلى الموت أو إعطاء مادة ضارة إذا أفضى إلى ذلك، أو الجريمة المؤتممة بنص المادتين ٢٤١^(٣)، ٢٦٥ من قانون العقوبات وذلك على حسب جسامه النتيجة

[إن إزهاق الروح هو النتيجة التي يضمنها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والظواهر التي تدل عليها وتكشف عنها].

- نقض جلسة ١٩٦٢/١/٩ مجموعة أحكام النقض - س ١٣ - رقم ٩، ص ٣٥.

(١) د. محمود نجيب حملى - المرجع السابق - رقم ٤٤٦، ص ٣٥ ومن هذا الرأي أيضاً د. رمسيس بهنام - المرجع السابق - رقم ١٠٥، ص ٣٢٧، د. عبد المهيم بكر - المرجع السابق - بند ٣٦، ص ٥٢، وما بعدها.

(٢) د. عبد المهيم بكر - المرجع السابق - رقم ٣٧، ص ٥٣.

(٣) ويلاحظ أنه لا مجال لتطبيق نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات الخاصة بالضرب أو الجرح البسيط الذي يحدث عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوماً لأن الأمر يكون غير ذلك في حالة ثبوت نقل عدوى الإيدز إلى الغير عمداً، إذ إن هذا المرض - كما سبق وإن ذكرنا - غير قابل للشفاء، وفي هذه الحالة - قد تبادر النيابة العامة

المرتتبة على الجريمة. فإن انتفى ركن العمد أو القصد الجنائي - في هذه الحالة - وكان نقل العدوى قد وقع بطريق الخطأ، فإن القتل يقع تحت طائلة نص المادة ٢٣٨ أو المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على حسب الأحوال.

- خضوع القصد الجنائي في القتل بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز، للقواعد العامة.

فيسأل الجاني عن القتل العمد بهذه الوسيلة ولو كان قصده غير محدد^(١)، فمن يلوث جانباً من الدماء المحفوظة في بنك الدم بعينة أخرى من الدم المحتوية على فيروس الإيدز، بقصد قتل أى شخص يتم نقل هذا الدم الملوث إليه، يعد قاتلاً أو شارعاً في القتل على حسب الأحوال، كما لا ينتفى القصد الجنائي للخطأ في شخصية المجنى عليه أو في حالة الحيدة عن الهدف.^(٢)

- عقوبة القتل العمد في صورته البسيطة.

عقوبة القتل العمد غير المشدد أى في صورته البسيطة، هي الأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات.

يرفع الدعوى الجنائية طبقاً للمصوص المواد ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٥ من قانون العقوبات، على حسب جسامته النتيجة المترتبة - قبل الجاني - دون انتظار تحقق النتيجة، وفاة المجنى عليه، التي قد تتراخى إلى ما بعد نقل العدوى إليه لمدة قد تزيد على عشر سنوات، تجنباً للصعوبات العملية التي يمكن أن تلوح بشأن إثبات علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة، الوفاة، بعد هذه المدة الطويلة خاصة إذا ما تدخلت - مع فعله - عوامل أخرى ساهمت في إحداث تلك النتيجة، ومن ثم فإننا ذهبنا بللشروع المصري للتدخل لفرض عقوبة خاصة - في حالة نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير - عمداً - تتناسب مع جسامته هذا الفعل وكثارة الأضرار لأن العقوبة المنصوص عليها في هاتين الناحيتين غير كافية وغير رادعة، وذلك على غرار ما فعل المشرع الكويتي.

[راجع مجلس ١٠، في ص ١٠٩ من هذا الموقفاً.]

- (١) سواء أن يوصف بالتصديق بأنه غير محدد، أو غير محدد فالمعنى واحد في الحالتين.
- (٢) انظر في تفصيل ذلك د. محمد محمود مصطفى - المرجع السابق - رقم ١٨٠، رقم ١٨١، ص ٢٠٧، ص ٢٠٨، د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق، رقم ٢٦٧، ص ٣٥١، ص ٣٥٢.

الفرع الرابع

في الظروف المشددة للقتل العمد

- تمهيد :-

نص المشرع على الظروف المشددة للقتل العمد وجميعها ترتفع بعقوبة القتل العمد البسيط إلى الإعدام، عدا حالة ارتباط القتل بجنحة التي ترتفع فيها العقوبة إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، وغالبية أسباب التشديد لها طابع مادي أو عيني، ومن ثم تسرى على كل المساهمين في القتل العمد ويستثنى من ذلك طرقاً سبق الإصرار وارتباط القتل بجنحة اللذان يتميزان بطابع شخصي فلا يتأثر بهما من المساهمين، غير من ثبت توافرها لديه والظروف المشددة للقتل العمد (أو أسباب التشديد) منها ما يرجع إلى نفسية الجاني وقصده «أى ظرف سبق الإصرار» المعاقب عليه بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات، وقد يتعلق بكيفية تنفيذ القتل «أى ظرف التدريس» المعاقب عليه بالمادة ٢٣٠ عقوبات ومنها ما يرجع إلى استعمال وسيلة معينة في القتل «أى القتل بالسم» المعاقب عليه بالمادة ٢٣٣ عقوبات، أو اقتران القتل بجناية المعاقب عليه بموجب الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات، أو ارتباط القتل بجنحة، المعاقب عليه بموجب الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات، وقد يرجع إلى صفة المجنى عليه، «أى القتل الذي يقع على جريح حرب» المنصوص عليه في المادة ٢٥١ مكرراً من قانون العقوبات، ولن يتسع المقام هنا ونحن نعالج نقل عدوى فيروس الإيدز كوسيلة للقتل العمد إلى تناول كافة الظروف المشددة له بل يقتصر بحثنا - في هذا الصدد - على للتعرض لظرف القتل بالسم لما أثاره البعض من اعتباراً القتل بحق المجنى عليه بجرائم أو ميكروبات مريض قاتل^(١)، قتلاً بالسم وسوف نتناول ذلك فيما يلي:

- القتل بالسم أو التسميم Empoisonnement

وهذا النوع من الظروف المشددة يرجع إلى الوسيلة المستعملة في القتل وقد عبرت عنه المادة ٢٣٣ ع بقولها: «من قتل أحداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يعد قاتلاً بالسم أياً كانت كيفية استعمال تلك الجواهر» ويعاقب بالإعدام.

(١) من هذا الرأي جارسون في تطبيقه على المادة ٣٠١ من قانون العقوبات للفرنسي «المثني» - بند - رقم ٢٩، وفي مصر الدكتور فوزية عبدالستار - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٨٣، رقم ٣، ص ٥.

أولاً، علة التشديد

وعلة التشديد فيه، ما يلم عليه للتصميم من الغدر بمجنى عليه حسن النية عاجز عن الدفاع عن نفسه، هذا إلى أنه يتم في الغالب بيد أكثر الناس اتصالاً به وقرباً منه . فهو ينطوى على خيانة ملموسة تجرى في هدوء وكتمان وكثيراً ما يصعب إسنادها إلى الجاني أو إثباتها عليه .

وفي العادة ينطوى استعمال السم على الإصرار السابق، إلا أنه مع ذلك ظرف قائم بذاته، أي حتى ولو لم ينطو عليه؛ وهو أمر ليس بعيد عن التصور.^(١)

ولما كان القتل بالسم صورة من القتل تتميز بوسيلة الإكدهاء على الحياة، فإن أغلب ما يتميز به من أحكام يتعلق بركنه المادى، أما ركنه المعنوى فيخضع للأحكام العامة التي يخفض لها القصد الجنائى فى القتل.^(٢)

ثانياً، الركن المادى في جريمة القتل بالسم

يقوم هذا الركن على العناصر الثلاثة التي يتطلبها الركن المادى للقتل العمد بصفة عامة عدا ما يتطلبه من وسيلة معينة وبالرغم من أن المشرع لم يتطلب صراحة أن تكون المادة المسيلة للمجنى عليه سماً مكتفياً بقوله [من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت آجلاً أو عاجلاً] إلا أن اشتراط أن تكون المادة «سماً» مستفاد من وصفه - مُعطى هذه «الجواهر» - أي المواد - بأنه «يعد قاتلاً بالسم» فما هو الضابط في اعتبار المادة سامة من عدمه؟

١ - ماهية السم أو المواد السامة

- يقصد بالمواد السامة، المواد التي تؤدي بطبيعتها إلى الموت عن طريق التفاعل الكيميائى لما له من خاصية إتلاف نوايا بعض الخلايا الحيوية بالجسم أو شل بعض الأعصاب^(٣) أو تحلل الأعضاء^(٤) مما يقضى فى النهاية إلى الموت، وتقدير ما إذا كانت:

(١) د. رؤوف حبيب - المراجع السابق، ص ٧١، د. وميسم بهنام - المراجع السابق ص ٣٣٩ .

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المراجع السابق - ٤٩٢، ص ٣٧٢ .

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المراجع السابق - رقم ٤٩٤، ص ٣٧٢ .

(٤) د. جمال عبد الباقي - جرائم الدم - طبعة ١٩٩٧، ص ٥٨ .

المادة سامة من عدمه، مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع حسب ظروف كل حالة على حدة، والتي لها - بطبيعة الحال - أن تستعين بأهل الخبرة في هذا الشأن - كما لها أن تسترشد بالبيان الوارد للمواد السامة - على سبيل المثال لا الحصر - في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة.

أما إذا أدت المادة إلى القتل بالأسلوب الحركي أو الميكانيكي الذي يتخذ صورة تمزيق الأنسجة وتحطيم الوحدة الطبيعية لجهاز حيوي في الجسم كما لو وضع الجاني في طعام المجنى عليه مسماراً صغيراً أحدث بالمعدة أو الأمعاء جروحاً أدت إلى الوفاة، فلا يعد ذلك قتلًا بالسم، وتطبيقاً، لذلك قضى في فرنسا بأن إعطاء المجنى عليه مسحوق الزجاج مخلوطاً بالخبز، وإعطاء شخص مخمور كمية من مياه معدنية من نوع خاص فترتب على ذلك وفاة المجنى عليه في الحالتين، يعد قتلًا عاديًا.^(١)

وكل أنواع السم سوله، فلا عبرة بالصور التي تتخذها سواء أكانت صلبة أم سائلة أم غازاً، ولا أهمية لمصدرها سواء أكانت حيوانية أم نباتية أم معدنية. وسواء أن يكون السم سريع الأثر أو بطيء. وسواء كذلك أن يترك آثاراً في الجثة أو ألا يترك.^(٢) أو أن يعطى عن طريق الفم أم بالحقن أم بأي طريق آخر كوضع زئبق في أذن شخص بنية قتله، مع أنه لا يحدث القتل إلا إذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها إلى داخل الجسم.^(٣) ولكن يشترط أن تعطى المادة في ظروف تبقى لها طبيعتها السامة: فإذا مزجت المادة السامة بمادة أخرى أزلت آثارها الضارة بحيث كان المزيج مادة غير سامة فلا تقوم جريمة التسميم بإعطاء هذا المزيج. وتطبيقاً لذات المبدأ فإنه إذا مزجت مادتان كل منهما على حدة غير سامة، ولكنهما كونتا بتفاعلهما مادة سامة، فإن إعطاء هذا المزيج تقوم به جريمة التسميم.^(٤)

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ٤٩٤، ص ٣٧٣.

(٢) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ٤٩٤، ص ٣٧٣.

(٣) نقض جلسة ١٩٣٥/٨/٤ - مجموعة للقواعد القانونية - محمود عمر - ج ٣، رقم ٣٥٧، ص ٤٥٨، والواقعة المذكورة من صور الاستحالة السلبية.

(٤) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ٤٩٤، ص ٣٧٣.

هل يعد نقل فيروس الإيدز إلى المجنى عليه أو حقنه بميكروب أو جراثيم مرض قاتل - بقصد إزهاق روحه - قتلًا بالسم؟

نشير بادئ ذي بدء إلى أنه وإن كان اكتشاف فيروس مرض الإيدز وتشخيصه قد تم - لأول مرة في أوائل سنة ١٩٨١، إلا أن خلافاً - يرجع إلى القرن الماضي - قد نشأ بين الفقه - في فرنسا - حول مدى جواز قيام جريمة التسميم (المنصوص عليها في المادتين ٣٠١، ٣٠٢ من قانون العقوبات الفرنسي الملقى) باستعمال مواد يمكن أن تؤدي إلى الموت وإن كانت لا تدخل في المفهوم الدقيق للسم، كاستعمال الميكروبات أو للجراثيم. وقبل أن نستعرض هذا الخلاف نلقى الضوء على جريمة التسميم في ظل القانون الفرنسي. ومدى مطابقتها للوضع في مصر.

* جريمة التسميم في التشريع الفرنسي

ولاحظ - في هذا الشأن - أن المشرع الفرنسي لم يجعل من الإعتداء على الحياة بالتسميم، جريمة قتل مشددة كما هو الشأن في القانون المصري، بل جعل منها جريمة من نوع خاص *un crime sui - generis* عقوبتها الإعدام (المادتان ٣٠١، ٣٠٢ من قانون العقوبات الفرنسي الملقى) وتعتبر هذه الجريمة تامة بمجرد تناول المجنى عليه للمادة السامة أياً كانت النتيجة أي حتى ولو أسعف المجنى عليه بالعلاج ولم تحدث الوفاة فيمستوى في الحكم أن يكرن مآل استعمال المادة السامة، إحداث الموت أو مجرد إيذاء^(١)،^(٢) المجنى عليه والعقوبة واحدة في الحالتين وهي الإعدام (٣٠٢).

وقد توصل القضاء في فرنسا إلى إعمال نظرية الشرع إذا كان كل ما بذله الجاني هو وضع المادة السامة في متناول المجنى عليه دون أن يتناولها فعلاً^(٣) فإن تناولها وقعت الجريمة تامة سواء حدثت الوفاة أم لم تحدث.

(١) د. عبد الستار الجميلي - المراجع السابق، ص ٢٤١.

(٢) وتعرف المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الفرنسي الملقى - بمقابلة للنص المادة ٢٢١ - من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، جريمة التسميم بفعل:

[يعتبر تسميماً *empoisonnement* كل إعتداء على حياة شخص بتأثير *par l'effet* مواد أو جراريم، من شأنها إحداث الموت عاجلاً أو آجلاً أياً كانت الكيفية التي استعملت أو أصطبت بها هذه الجراريم وأياً كانت النتائج التي تترتب على ذلك].

(٣) د. عبد المهيمن بكر - المراجع السابق، رقم ٥٥، ص ٧٧.

الوضع في مصر

أما عن الوضع في مصر فقد جاء نص المادة ٢٣٣ صريحاً في أن تمام الجريمة يتوقف على حدوث الوفاة فهي جريمة مادية تستلزم لقيامها تحقق نتيجة معينة تتمثل في إزهاق روح إنسان حي. شأنها في ذلك شأن جريمة القتل في صورها الأخرى ومن ثم فإن خيبة أثر السم عقب تناول المجنى عليه له، يعد من قبيل الشرع لا جريمة تامة كما هو الشأن في القانون الفرنسي.^(١)

* اختلاف الرأي حول موضوع البحث

ويعد أن استعرضنا - بإيجاز - جريمة التسميم وطبيعتها في التشريع الفرنسي والوضع في مصر نتناول الخلاف في الرأي حول موضوع البحث فيما يلي:

الرأي الأول:

ويلحق بالمواد السامة، استعمال مادة قد تؤدي إلى القتل أحياناً ولو لم تكن سماً - بطبيعتها - من الوجهة الفنية، كحقن المجنى عليه بميكروبات الدفتريا أو الليتانوس ويستند - هذا الرأي - في ذلك إلى عمومية نص المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الفرنسي الملغى الذي عرّف جريمة التسميم empoisonnement بأنها كل إعتداء على حياة شخص بتأثير par l'effet من مواد شأنها إحداث الموت عاجلاً أو آجلاً أي كانت الكيفية التي استعملت أو أعطيت بها هذه المواد وأياً كانت النتائج المترتبة على ذلك، فيستخلص أنصار هذا الرأي من عمومية التعريف الوارد في هذا النص أن المشرع الفرنسي لم يرد قصر المواد المشار إليها في المادة المذكورة على المواد السامة بمفهومها الخاص لها، وهذا ما أقرته محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ١٨/٦/١٨٣٥، حيث اعتبرت تسميماً كل اعتداء على حياة شخص ليس فقط باستخدام مواد سامة، ولكن أيضاً باستخدام مواد أخرى يمكن أن تؤدي إلى الموت. كما قضت بالإدانة

(١) ويترتب على ذلك - نتيجة هامة - هي أن المحل متصور في القانون المصري حتى بعد تناول المجنى عليه للمادة السامة، إذا تدخل الجاني باختباره، تلقائياً، فنال المجنى عليه تريباً يطل مفعول السم، بينما تكون الجريمة - في هذه الحالة - تامة في القانون الفرنسي، وتعد محاولة لجاني إزالة أثر السم - بعد تناوله قهراً - من قبيل التوبة الإيجابية التي لا تؤثر في وجود الجريمة وإن جاز أن تكون سبباً للتخفيف في نظر القاضي.

د. عبد المهيمن بكر - المرجع السابق - هامش ص ٢٧٨.

أيضا عن جريمة تسميم في حالة تطعيم شخص بفيروس التاييفود^(١) ويذهب جانب من الفقه إلى تأييد وجهة النظر هذه، فالفقيه الكبير Garçon يقول تأييداً لهذا التفسير أنه:

[إذا كان الميكروب لا يعتبر من السموم حسب المفهوم العادي لهذه المادة. إلا أنه يعد مادة ذات قابلية على إحداث الموت]^(٢)

الرأي الثاني:

ويذهب إلى ما يخالف هذا النهج في التفسير ويرى أن قابلية الميكروب لإحداث الموت لا يمكن أن تعتبر تسميماً، وإنما يمكن أن تقوم بها جريمة الشروع في القتل أو القتل التام حسب النتيجة التي تحصل^(٣)، أو بمعنى آخر يرى أنصار هذا الرأي أن المشرع قد تطلب في المادة التي تقوم بإعطائها جريمة التسميم أن تكون سماً من الوجهة الفنية لما للسم من دلالة علمية مستقاة من كيفية إحداث الموت، وبالإضافة إلى ذلك فإن علة التشديد لا تتوافر إلا إذا كانت المادة سماً^(٤) وهذا هو الرأي الراجح وتطبيقاً لذلك فقد قضى في فرنسا بأن من يصنع لآخر

(1) Crim, 18 Juillet 1952, D. 1952, P. 667.

(٢) من هذا الرأي في فرنسا:

Garçon (E), Code pénal annoté, art. 301, N.31, Vouin, P.S, No, 149, Goyet, P.S, No, 491.

- وفي مصر: د. فوزية عبدالمبار - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٨٣، رقم ٤٣٧، ص ٣٩٠.
- ومن أنصار هذا الرأي في فرنسا حديثاً:

Prothais (Alain) Note Sous - Tg1 - Mulhouse, 6. Février 1992, D.H. 11 Juin 1992, J.P. 301.

[مشار إليه في مرجع د. جميل عبدالباقى - سالف الذكر - القانون الجنائي والإينز ص ٣٢].

- ويرى هذا الجانب من الفقه [بمناسبة قضية الدم الملوث L'affaire de sang contaminé التي راح ضحيتها ١٢٠٠ شخصاً من مرضى الهيموفيليا] أن نقل عدوى الإيدز إلى الغير عمداً يقع تحت طائلة جناية التسميم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الفرنسي الملقى [الذي ارتكبت الواقعة في خلاله]، بيد أن القضاء في فرنسا لم يأخذ بهذا الرأي وأدان المتهمين في تلك القضية - على أساس جريمة الغش في سلعة - المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون الصادر في أول أغسطس ١٩٠٥، بالنسبة للمتهمين الأول، والثاني، وجريمة الامتناع عن تقديم مساعدة لشخص في خطر المعاقب عليها بمقتضى نص المادة ٢/٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي الملقى بالنسبة للمتهمين الثالث، والرابع.

[انظر في تفاصيل وقائع هذه القضية التي هزت الرأي العام في فرنسا، والحجج

التي استند إليها كل من لفقه والقضاء وما وجه إليهما من نقد، د. جميل عبد الباقى - المرجع السابق من ص ٣٢ إلى ص ٤٨].

(٣) من أنصار هذا الرأي:

[Helie et Brouhot T.2, No.392, Blanche, T.4, No.517, Garraud, T.5, No.1911]

(٤) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - هامش ص ٣٧٢، د. رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ٧١، د. عبد المهيمن بكر - المرجع السابق، رقم ٥٩، ص ٨١.

مسحوق الزجاج فى خبز يتناوله ويموت بفعل الزجاج فى أحشائه لا يعد قاتلاً بالسلم ذلك أن مسحوق الزجاج وإن كان من شأن تناوله أن يؤدى إلى الوفاة فليس ذلك نتيجة تفاعلات كيميائية وإنما بسبب الجروح التى تصيب للجهاز الهضمي^(١). كما قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه إذا أعطت زوجة لزوجها كمية كبيرة من الخمر - بقصد قتله - وهو ما حدث فعلاً فإنها لا تعد قاتلة له بالسلم^(٢) وترتيباً على ما تقدم فإن نقل عدوى فيروس الإيدز إلى الغير - بقصد قتله - لا يعد قاتلاً بالسلم فى مفهوم نص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات المصرى.

وهذا الخلاف يبدو نظرياً أكثر منه عملياً، لأنه إذا لم يصح اعتبار بعض المواد أو الميكروبات سموماً من الوجهة الفنية، فإن إعدادها لاستعمالها فى القتل لا يأتى بغير الإصرار السابق الذى يكفى وحده للتشديد.

٢ - ماهية فعل الاستعمال

عبرت المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات عن الفعل الذى يقوم به الركن المادى لجريمة التسميم بأنه «استعمال تلك الجواهر»، ويعنى استعمال السم فى مواجهة المجنى عليه إعطاء له. والإعطاء نشاط أيا كان يمكن به الجانى، المواد السامة من أن تباشر تأثيرها القاتل على وظائف الحياة فى جسم المجنى عليه، فهو فعل يقيم به الصلة بين هذه المواد وجسم المجنى عليه^(٣) ويستوى أن يفعل الجانى ذلك بوسائله الخاصة أو أن يستعين بشخص آخر، وقد يكون هذا الشخص هو المجنى عليه نفسه.

٣ - وفاة المجنى عليه ورابطة للسببية

تعد وفاة المجنى عليه النتيجة الإجرامية فى التسميم شأنه شأن سائر صور القتل، فإذا لم تتحقق للنتيجة اقتصرت مسئولية الجانى على الشروع فى التسميم وتسرى على رابطة السببية - هنا - بين فعل الجانى والوفاة ذات الأحكام التى تناولناها عند حديثنا عن عناصر الركن المادى فى القتل العمد.

(١) Riom ٢٥ أبريل ١٨٥٤ دالوز للتكملى - جرائم الاعتداء على الأشخاص رقم ٩٠.

(2) Grim, 14 Janvier 1850, D. 1853, 2, P. 192.

(٣) د - محمود نجيب حسنى - المرجع السابق، رقم ٤٩٥، ص ٣٧٢، ص ٣٧٤.

- الجريمة المستحيلة

وإذا لم تكن المادة سامة بطبيعتها كانت الجريمة مستحيلة استحالة مطلقة، وإذا كانت سامة، ولكن أعطيت بكمية غير كافية لإحداث القتل، فكأن إزاء صورة من صور الاستحالة النسبية وقد حكم بأن إعطاء مادة سلفات النحاس بكمية غير كبيرة، مع أنها لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة، ومع أن خواصها ظاهرة فلها رائحة واضحة رطعم لاذع، يعد من طراز الجريمة الخائبة لا المستحيلة.^(١) ولاشك أن استعمال السم في القتل لا يعتبر في مصر جريمة خاصة، بل هو ظرف مشدد للقتل العادي يصح عليه كل ما يصح على القتل من قواعد عامة فيما يتعلق مثلاً بالشروع وبالعنول الاختياري... إلخ.^(٢)

ثالثاً: القصد الجنائي في القتل بالسم

التسميم صورة من القتل للعمدى يميزها عن صورته البسيطة اقترانها بسبب للتشديد ومقتضى ذلك أن يتخذ ركنه المعطى صورة القصد الجنائي الذى يخضع لكل ما يخضع له فى القتل من أحكام؛ ومن أهم عناصره نية إزهاق الروح، فإذا انتفى القصد انتفت جريمة التسميم، وقد يعنى ذلك أن تقتصر المسؤولية على جريمة إعطاء المواد الضارة أو على جريمة القتل الخطأ.^(٣) ومتى توافر القصد الجنائي فى القتل بالتسميم، يستوى أن يكون القصد محدد أو غير محدد، فمن وضع السم فى مورد عام للمياه أو فى طعام معد لعائلة أو لمرضى مستشفى أو تلاميذ مدرسة كان مسئولاً عن جريمة التسميم. ولا يلتفى القصد بالغلط فى شخصية المجنى عليه أو الخطأ فى توجيه الفعل، فمن وضع السم تحت تصرف شخص كى يقتله، ولكن تناوله شخص آخر فمات سئل عن جريمة تسميم كاملة.^(٤)

رابعاً: الطبيعة القانونية للتسميم

استعمال السم ظرف عيني يسرى على جميع مقارفى الجريمة سواء أكانوا فاعلين أصليين أم مجرد شركاء، وسواء أعلموا به أم لم يعلموا، طبقاً للقاعدة العامة فى الظروف العينية.

(١) نقض ١٩٣٧/٥/٢٣ - مجموعة القواعد القانونية لمحمد عمر - ج. ٢، رقم ٣٥٤ ص ٥٦٩، جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ - ج. ٦ - رقم ٣٥٤ ص ٤٨٨.

(٢) رؤوف عبيد - المراجع السابق - ص ٧٢.

(٣)، (٤) د. محمد نجيب حسنى - المراجع السابق رقم ٤٩٩، ص ٣٧٧، رقم ٥٠٢، ص ٣٧٩.

خامساً: إثباته

إثبات التسميم مسألة موضوعية تخضع للقواعد العامة في الإثبات، ويستعان فيه عادة بأراء الأطباء الشرعيين والكيميائيين لإمكان التحقق من استعمال السم، ونوعه إن أمكن، ومدى صلتة بالوفاة.. إلخ. ولمحكمة الموضوع القول الفصل في هذه الأمور، وإن كانت محكمة النقض تبأشر عليها رقابة الإستدلال في الحدود العامة التي تراقب فيها كافة المسائل الموضوعية.

سادساً: بياضات حكم الإداة

يتعين على محكمة الموضوع في حالة القضاء بإدانة المتهم عن جريمة القتل بالسلم أن تبين الوسيلة المستعملة في الجريمة وأن تتحقق من طبيعة المادة المستعملة في القتل وكونها مادة سامة، ولها أن تستعين - في الوقوف على ذلك - بأهل للخبرة في هذه المسألة الفنية المحضة، وأن تستأنس بالبيان الوارد للمواد السامة - على سبيل المثال لا الحصر في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة، كما يجب على المحكمة أن تثبت من توافر قصد القتل - لدى الجاني - وإلا كان حكمها قاصراً^(١)، وإذا نازع المتهم في طبيعة المادة المستعملة أو في توافر القصد الجنائي لديه، تعين على المحكمة أن ترد على دفعه، قبولاً أو رفضاً، رداً مؤيداً بالدليل^(٢).

وترتيباً على ذلك إذا تمسك الدفاع عن المتهم بطلب نذب خبير في الجواهر السامة، فقضت المحكمة بالإدانة دون أن تتعرض لهذا الطلب أو ترد عليه، فإن حكمها يكون معيباً ويستوجب نقضه لأهمية هذا الطلب وتعلقه بتحقيق الدعوى في سبيل تعرف الحقيقة^(٣).

على أنه يكفي في بيان الوسيلة أن تذكر المحكمة أن الجاني قد استعمل مادة سامة، ولكن لا يلزم أن تذكر مقدار تلك المادة أو كفايتها لإحداث الموت، لأن ذلك ليس من عناصر القتل أو الطرف المشدد^(٤).

(١) نقض جلسة ١٩٣٦/١/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر - ج ٣ - رقم ٤٣٥ - ص ٥٤٤.

(٢) نقض ١٩٤٦/١١/١١ - مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر ج ٧ - رقم ٢١٩ ص ١٩٩.

(٣) نقض جلسة ١٩٤٦/١١/١١ - الحكم السابق.

(٤) نقض جلسة ١٩١٢/١٢/١٢ - المجموعة الرسمية - ص ١٥، رقم ١٨ - ص ٣٩، ١٩٢٣/٢/٦ - للمحكمة - ص ٢ - رقم ٢٤٦،

ص ٣٣١.

سابعاً: التسميم وإعطاء مواد ضارة

هناك جرائم تتطلب فعل إعطاء مواد ضارة أو سامة، وهي لا ينبغي أن تلتبس مع التسميم ولا مع الشروع فيه. فجريمة إعطاء مواد ضارة عمداً بغير قصد القتل (م ٢٣٦)، وجريمة إعطاء جواهر غير قاتلة عمداً بغير قصد القتل إذا نشأ عنها مرض أو عجز وقتي (م ٢٦٥) يندم فيهما القصد الجنائي الخاص في القتل وهونية إزهاق روح المجنى عليه لتقوم مقام إرادة ارتكاب فعل يتضمن الأساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته، وهو القصد الجنائي العام في نطاق جرائم الجرح والضرب.

وإعطاء جواهر قاتلة أو ضارة عن رعونة أو إهمال وبغير قصد الإضرار بالمجنى عليه، كخطأ الصيدلي في إعداد الدواء له، إذا ترتب على هذا الخطأ وفاته يعد من القتل الخطأ (م ٢٣٨)، وإذا ترتب عليه مجرد إصابته يعد من الإيذاء الخطأ (م ٢٤٤)، وكلاهما جريمتان غير عمديتين، إذ يندم فيهما القصد الجنائي العام - لا مجرد القصد الخاص في القتل - ليحل محلها عنصر الخطأ أو الإهمال كركن معنوي.^(١)

ثامناً: عقوبة القتل بالاسم

طبقاً لنص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات يعاقب مرتكب هذه الجناية بالإعدام.

(١) د. رؤوف عبيد - المرجع السابق، ص ٧٣.

الفصل الثالث

المبادئ القضائية الخاصة بالقتل العمد

الفرع الأول:

أركان القتل العمد

أولاً: الركن المادى

١ - فعل الإعتداء على الحياة والوفاة.

٢ - الشروع فى القتل العمد.

٣ - الجريمة المستحيلة.

٤ - علاقة السببية.

ثانياً: الركن المعنوى (القصد الجنائى)

١ - نية القتل.

٢ - الخطأ فى الشخصية.

٣ - الحيلة عن الهدف.

٤ - القصد غير المحدد.

٥ - القصد الإحتمالى.

٦ - القتل العمد الذى يقع كنتيجة محتملة

لجريمة أخرى (المادة ٤٣ عقوبات).

٧ - الاستفزاز والغضب.

٨ - الباعث على القتل.

٩ - آلة الإعتداء.

الفرع الثاني:

الظروف المشددة في القتل العمد

أولاً : سبق الإصرار.

ثانياً : الترصد.

ثالثاً : القتل بالسم.

رابعاً : اقتران القتل بجناية.

خامساً : ارتباط القتل بجنحة.

الفرع الثالث:

العذر المخفف للمقتل العمد

الفرع الرابع:

المساهمة الجنائية في القتل العمد

أولاً : المساهمة الأصلية.

ثانياً : المساهمة التبعية.

ثالثاً : التضامن في المسؤولية الجنائية.

الفرع الخامس:

عقاب المشاركين في القتل العمد المستوجب الحكم على

فاعله بالإعدام

الفرع السادس:

موانع العقاب وأسباب الإباحة

أولاً : موانع العقاب.

١ - الجنون والعمالة العقلية

٢ - الفيوة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة

ثانياً : أسباب الإباحة.

١ - القتل العمد استعمالاً للسلطة (أداء

الواجب)

٢ - الدفاع الشرعي

الفرع السابع:

بيانات حكم الإدانة وتسبيب الأحكام في القتل العمد

أولاً : بالنسبة لبيانات حكم الإدانة.

ثانياً : بالنسبة للركن المادي.

(أ) بالنسبة للفعل المادي.

(ب) بالنسبة للوفاة.

(ج) بالنسبة لعلاقة السببية.

ثالثاً : بالنسبة لنية القتل.

رابعاً : بالنسبة لحقوق الدفاع.

الفرع الثامن:

مسائل متنوعة

الفصل الثالث

المبادئ، القضائية الخاصة

بالمقتل العمد

الفرع الأول

أركان القتل العمد

أولاً: الركن المادى

١ - فعل الإعتداء على الحياة والوفاة

- جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على اللجى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بخية قتله.

- مساعلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم في غير مقتل.

* جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية القتل يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة وقعت في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة، ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل واستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدثت الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيبه عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وتلك الواقعة في غير مقتل مادام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعنين جميعاً دون غيرهما.

(تقضى جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٥١٥)

* إن سكب الزوج بقرولاً على زوجته أثناء نومها - ثم إشعال النار فيها قاصداً بذلك قتلها - ظلماً منه بوجود علاقة أئمة بينها وبين أخيه وانتهاء فعله إلى وفاتها، تتحقق به جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار.

(الطنن رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧/١٠/١٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٨٤٥)

* إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما يبين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين . كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - للفأس والحجارة - وهى وسائل على الصورة التى أوردتها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق القتل بها فعلاً - فلا يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثتى المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التى استعملت فى الحادث .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ السنة ١١ ص ٥٢١)

* متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه، بسكين، عدة ضربات قاصداً متعمداً قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها، فهذا المتهم يكون قاتلاً عقابه ينطبق حقاً على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات (المقابلة للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات الحالي) التى لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدى بطبيعته إلى وفاته، بنية قتله، سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى مقتل أم جرح وقع من غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل بالطعن بألة قاتلة وحدثت الوفاة من الطعنات، فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة فى مقتل والجروح الواقعة فى غير مقتل، مادام أنه بينهما جميعاً ونسب حدوثها إلى المتهم .

(نقض جلسة ١٩٣٤/٣/١٢ طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٧ ق مجموعة الرابع قرن ص ٩٥٢ بند ٢٠)

- الشروع فى القتل العمد

* متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهما أطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد إزهاق روحه . وأن ذلك منهما كان تنفيذاً للجريمة التى اتفقا على مقارقتها، ويقصد الوصول إلى النتيجة التى أراداها، أى أنهما قصداً بما اقترفاه ارتكاب الجريمة كاملة، فإن هذا يكفي لقيام الشروع فى القتل ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من جدل حول السبب الذى من أجله خاب أثر الجريمة، وما إذا كان هومداركة المجنى عليه بالعلاج كما قال، أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان إذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

(نقض جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥ طعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق مجموعة الرابع قرن رقم ٨ ص ٩٥١) .

* متى كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن المتهم وأخاه أطلقا على رجال القوة عدة أعيرة نارية بقصد قتلهم فأصاب أحد هذه الأعيرة واحداً منهم، فأرداه قتيلاً، ولم تصب الأعيرة الأخرى أحداً لظروف خارجه عن إرادة المتهمين، فهذا مفاده أن عدة أفعال متميزة وقعت، أحدهما يكون جنائية قتل تامة والأخرى تكون جنائية شروع في قتل وذلك بالنسبة إلى كل من المتهمين.

(نقض جلسة ١٩٤٥/١٢/٣ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ١٥ ق مجموعة الريع قرن رقم ٧ ص ٩٥١).

* إذا تحقق لمحكمة الموضوع أن المبادرة بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله، قد أنقذته من مخالف الموت فتلك نتيجة خارجة عن إرادة الجاني مخيبة أمله فيما أراد إقترافه. ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعاً في قتل.

(نقض جلسة ١٩٤٣/٤/١٦ طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤ ق. مجموعة الريع رقم ٩ ص ٩٥١).

* إذا كان الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه، فالمتهم يكون مسؤولاً عن الشروع في قتل المجنى عليهما الإثنين مادام العيار الذي أصابهما كان مقصوداً به القتل، ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر.

(نقض جلسة ١٩٤١/٤/٧ طعن رقم ٩٢٨ سنة ١١ ق مجموع الريع قرن رقم ٦ ص ٩٥١).

* إذا كانت الجريمة التي أدين فيها المتهم شروعاً في قتل بطريقة إحداث إصابة بالمجنى عليه، فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير، وإن فلا خطأ في الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس هذا الوصف بغير الوقوف على نتيجة شفاء المجنى عليه من إصابته.

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦. مجموعة الريع قرن رقم ١٠ ص ٩٥١)

* يعتبر شروعاً من أعطى لأخر عمداً جواهاً غير مضرة لقلّة مقدارها إعتقاداً منه أنها كافية لإحداث الوفاة، إذ أن الجريمة قد خابت لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها.

(نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة للرسية ص ١٥ س ٣٩)

- الجريمة المستحيلة

- متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟

* لا تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البته لذلك .

أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها، ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني، فلا يصح القول بالاستحالة . فإذا كان الثابت أن الطاعن الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصداً من ذلك قتله فأصاب أذنه اليسرى، ودل التقرير الطبي الشرعى أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل، أما كون المجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون انمامها .

(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٠ لسنة ٢١ ص ٧٦٠) .

- أمثلة لا تتوافر فيها الجريمة المستحيلة ويقوم بها الشروع في القتل العمد:

* لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني فإن ما افترفه يعد شروعاً منطبقاً على المادة ٤٥ من قانون العقوبات . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى إلا أن السدوف لم ينطلق منها لفساد الكبسولة وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة، ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها . فإن قول الحكم باستحالة الجريمة مطلقاً استناداً إلى فساد كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢ لسنة ١٣ ص ١٠) .

* إذا كان السلاح صالحاً بطبيعته لإحداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله، وهي قتل المجنى عليه، فإن عدم تحقق هذا القصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون الفعل به جريمة مستحيلة بل هي جريمة خائبة. فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها. وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومغلقة نوافذها، هو شروع في قتل حسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات.

(الطن ١٦٨٥ لسنة ٩٦ جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة الريع قرن ص ٩٥١ بند٥).

* مادام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلاً ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي انتوى قتله. بحيث أن قوة المقذوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن إرادة الجاني. لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرّة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله.

(الطن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨٩ جلسة ١٩٣٨/٦/٢٧ مجموعة الريع قرن ص ٩٥١ بند٤).

* إن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقاً، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض ولكنه لم يتحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة. فإذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها إحداث الوفاة إذا أخذت بكمية كبيرة (وهي في هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه. فهذا الفعل يعتبر شروعاً في قتل إذا افترن بنية القتل العمد. ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس. أن المادة الموضوعية في الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن القيء الذي تحدثه يطردها، فإن هذه ظروف خارجة عن إرادة القاتل حالت دون اتمام الجريمة.

(الطن ١٤٣٧ لسنة ٦٦ جلسة ١٩٣٦/٥/١١ مجموعة الريع قرن ص ٩٥٠ بند٣).

* إذا تعدد شخص قتل شخص آخر مستعملاً لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج ذلك المقتول فإن الحادثة تكون شروعا في قتل أو وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو مشروع معاقب عليه قانوناً.. أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات تشملها.

(اللمن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٢ جلسة ١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة الريع قرن ص ٩٥٠ بند ٢).

* متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة، فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الإمكان تحقق الجريمة مطلقاً لإنعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو أن هذه المادة (وهي في القضية مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي لخواصها الظاهرة، فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل، فمن يصنع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - إذا ثبت إقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة، لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لإحداث الجريمة المبتغاة قد خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ عقوبات، فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوي القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمداً عالماً بضررها فأحدثت في صحة المجنى عليه اضطراباً ولو وقتياً اعتبر هذا العمل جريمة إعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ عقوبات (تقابل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات الحالي) فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت، في هذا الفعل، الجريمة بكافة صورها.

(نقض جلسة ٢٣/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر وآخر جـ ٢ رقم ٣٥٤ ص ٥٦٩)

جلسة ١١/٥/١٩٣٦ - مجموعة القواعد لمحمود عمر جـ ٣ رقم ٤٦٩ ص ٦٠١.

٢ - علاقة السببية بين فعل الإعتداء والوفاة

- علاقة السببية في المواد الجنائية - مناط تحققها ؟

- تقديرها - موضوعي

* من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج للمألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما إنتهى إليه .

(نقض جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ س ٣٤ من ٥٤٤).

- مسئولية المتهم في القتل العمد عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كان عن طريق غير مباشر، كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه، ما لم يكن للجنى عليه متعمداً تجسيم للمسئولية .

* مادام الثابت، من تقدير الصفة التشريحية، أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه، فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر، كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أن المجنى عليه كان متعمداً تجسيم للمسئولية .

(نقض جلسة ١٩/٣/١٩٥٦ س ٧ من ٣٨٧).

أمثلة لإستخلاص سائغ لعلاقة السببية:

- استظهار الحكم علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية - لا قصور .

* لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه نتيجة إصاباته النارية والطعنية مجتمعة وما صاحبها من نزيف دموي غزير، فإنه يلحصر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور .

(نقض ٢٧/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ من ٩٣٥).

* متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر علاقة السببية بين إصابات المجنى عليه التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وفعل التفريق الذي قارفها الجناة بدفع المجنى عليه في مياه التزعة وإحداث إصاباته والضغط على كتفيه وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالمجنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تفقده الوعي ومن شأنها مع وجوده في وسط مائي أن يحدث الغرق وأن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الغرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه يحسم عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد.

(نقض جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ م ٣٤ من ٥٤٤).

* لما كان قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها، ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الشاهد رجب رسمي الجندی أن الطاعن الأول ركل المجنى عليه في خصيته فسقط على الأرض ثم جثم فوقه هويياقي الجناة وانهاالوا عليه ضربا بالأيدي، كما نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه وجد مصابا بكدمات في الرأس يجوز حدوثه من الركن بالقدم، وإن الوفاة نشأت عن هذه الإصابات مجتمعة وماساحبها من نزيف دماغي، فإن الحكم يكون قد استظهر رابطة السببية بين فعل الطاعنين و وفاة المجنى عليه بما ينتجها، ويدهض ما يذهب إليه الطاعنان من أن الوفاة كانت مرضية.

(نقض ٤/١٠/١٩٨٣ الطعن ١٣٢٨ لسنة ٥٣ق).

* لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل، التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية، وبين وفاته بعرض سرده شهادة الطبيب الشرعي، وما ورد فيها من مسائل فنية، بشأن الملاحظ من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق، وبقاء القتل فترة على قيد الحياة بعد إصابته، حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالزيف الموجود بالتجويف البطني، وإذ كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعي، له سنده من تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت فيه أن وفاة القتل تعزى إلى إصاباته النارية بما أحدثته

من تهتك بالأمعاء والأوعية الدموية بالبلطن ونزيف بتجويفها، فإنه ينحصر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(نقض جلسة ١٣/١١/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٤٣).

* إثبات تقرير الصفة التشريحية حدوث وفاة المجنى عليه من إصاباته التي أحدثها الطاعنان مجتمعة، وأن كلا منهما قد صربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة، صحيح في تقرير مسئوليتهما معا عن جناية الضرب المفضى إلى الموت، وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين تعديهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه :

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٧٢ السنة ٢٣ من ٦٣٦).

* إذا كان الحكم قد أورد نقلاً عن الدليل الفني - وهو التقرير الطبي الشرعى - أن الإصابات التي نتجت عن الأعيرة النارية التي أطلقها للمتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعل المتهمين والنتيجة التي أخذهم بها الحكم ولا يكون هناك محل لما ينعونه على الحكم في هذا الشأن.

(نقض جلسة ٦/٣/١٩٧٢ من ٢٣ من ٣١٩).

- علاقة السببية بين الإصابة والوفاة - ما لا يقطعها - إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة - علة ذلك ؟

- إزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجانى.

* إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله.

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٩/١٠/١٩٦١ السنة ١٢ من ٧٨٠).

- عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة لا يعيب الحكم متى أو رد أن الوفاة نشأت من الإصابات المتعددة الجسيمة التي هشمت... إلخ.

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلاً عن التقرير الطبي أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن كسور متشعبة ومنخسفة بعظام الجمجمة في مساحة كبيرة جداً وما صاحبها من أعراض دماغية كما أثبت الحكم أيضاً أن الطاعنين أحداثاً بالمجنى عليه ضريباً بالعصى الغليظة بوحشية وقسوة غير معهودة تدلان على تعدد القتل، فإن كلا الطاعنين يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بغض النظر عن الضربة التي أحدثها مادام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة. وإن فعدم إمكان تعيين من منهما هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة، ليس من شأنه أن يعيب الحكم.

(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٧/١).

- مثال لإستخلاص معيب لعلاقة السببية

* إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم في جريمة القتل عمداً لم يبين كيف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت الوفاة للمجنى عليه، فإنه يكون قاصراً متعدياً نقصه ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيان مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابة التي أشار إليها من واقع الدليل القننى - وهو الكشف الطبي - مما يجعل بيانه قاصراً قصوراً لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل للمتهم والنتيجة التي أخذ بها.

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ السنة ١١ ص ٨١٥).

ثانياً، الركن المعنوي (القصد الجنائي)

١ - نية القتل

- تميز القتل العمد والشروع فيه بخية خاصة هي نية إزهاق الروح - وجوب استظهار الحكم لها وإيراد ما يدل على توافرها.

* لما كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية، لما كان ذلك، فإن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره .

(نقض جلسة ١٩٨٤/١١/١١ من ٣٤ من ٧٤٥).

(الطن رقم ١١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ق).

- قصد القتل أمر لا يدرك بالحبس الظاهر يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

* قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحبس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

(نقض جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ من ٣٦ من ٩٣٥).

(نقض جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ من ٣٦ من ٧٧٢).

(نقض جلسة ١٩٨٥/١/١٦ من ٣٦ من ٩١).

(نقض جلسة ١٩٨٤/٦/١٤ من ٣٥ من ٦٠٤).

- أمثلة لاستخلاص سليم لنية القتل:

* لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحبس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه فإن

استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن وكان البين أن ما ذكره الحكم فى معرض هذا التدليل من أن الطاعن ومن معه أنهالوا على المجنى عليه بالعصى ضرباً بالغ الشدة والعنف فى مقاتل من جسمه يتفق مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية مع وجود عدة إصابات فى رأسه وصدره وأنه إلى تلك الإصابات مجتمعة تعزى الوفاة، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد.

(نقض جلسة ١٣/٦/١٩٨٥ من ٣٦ ص ٧٨٩).

* لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن، وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله فى معرض التدليل من أن الطاعن لم يكف عن طعن المجنى عليها بالمطواه إلا بعد أن أصبحت جثة هامة قد عنى الحكم به - على ما يبين من مدوناته الكاملة - أن الطاعن لم يكف عن الاعتداء على المجنى عليها إلا بعد أن أيقن أنه حقق قصده من الإجهاز عليها بما أحدثه بها من إصابات بمواضع قاتلة فى الصدر والبطن والظهر من شأنها أن تؤدى إلى الوفاة وهوما يتسق مع ذكره فيما أورده ببيان الواقعة الدعوى ونقلًا عن تقرير الصفة التشريحية من أنه لم يكف عن ضرب المجنى عليها بالمطواه إلا بعد أن أحدث بها عديداً من الإصابات أو دت بحياتها نتيجة ما أحدثته الإصابات الطعنية من تهتك بالأحشاء الصدرية والبطنية وما صاحب ذلك من نزيف، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد.

(نقض جلسة ١٥/١٠/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٦٧٠).

* لما كان ما أورده الحكم فى الرد على دفاع الطاعن الخاص بانتفاء القصد الجنائي لديه ويحسن نيته، سائفاً وصحيحاً فى القانون على ما سلف بيانه، كما أن المادة ٦٣ من قانون

العقوبات اذ قضت بأنه لا جريمة اذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد ان إجراؤه من اختصاصه متى حصلت نيته قد أوجب عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً مبنياً على أسباب مقبولة. وإذا كان البين من الحكم أن الطاعن لم يثبت شيئاً من ذلك علاوة على أن ما ساقه الحكم في مدوناته على النحوالمقدم بيانه من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء حسن النية الذي تمسك به الطاعن وأنه قصد إيذاء المجنى عليه بأن بادره باطلاق النار عليه وأنه لو كان حسن النية لاكتفى باطلاق النار على إطار السيارة، فإن ما يثيره الطاعن من نعي بأن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وأن الفعل المنسوب إليه لا يوفر في حقه إلا جريمة القتل الخطأ - لا يكون سديداً. (نقض ١٦/٣/١٩٨٢ - للطن ٢٢٨٣ لسنة ٥١ق).

- قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر. وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتدم عما يضمره في نفسه. استخلاص ذلك موضوعي.

* ثبوت أن الطاعن وهوى محبة رطم من ذوية قد ألقي المجنى عليه وهومن مريض أعزل في طريق خال من المارة وافتقد أعين الرقيباء، فريسة طيعة للقتل وما تلاه من تجزئة الجثة ونقل أشلائها لمواراتها بالقمامة وحرقها.

استخلاص المحكمة نية القتل مما تقدم سائق وكاف لتدليل عليها.

(للطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ق جلسة ١٦/١/١٩٧٨ لسنة ٢٩ ص ٥٩).

* قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتدم عما يضمره في نفسه، وأن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ما تقدم وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التحليل من أن الطاعنين استعملوا آلات قاتله بطبيعتها (بندقيتين ومسدس) وأنهم أطلقوا النار منها صوب المجنى عليه الأول فإن ظروف الحادث تفصح عن اتفاقه مع باقي الطاعنين على ازهاق

روح المجنى عليه بسبب حادث الصباح ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعنون على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ السنة ٢٨ ص ٨٧٥) .

* قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى ويتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله ، حيث أنه قد توافر قصد إزهاق روح المجنى عليه لدى المتهمين من قيام كل باستخدام مدية لها سلاح نوحافة مدببة وهو سلاح خطر ومميت إذا أصاب مقتلاً، وإنه لا بهما طعنأ فى مواضع متعددة من جسم المجنى عليه ومعظمها فى رأسه وعنقه وصدره وهى مواضع قاتله فزاد ذلك من خطورتها وذلك بالإضافة إلى أن المتهمين قد كشفأ فى اعترافهما بمحضر تحقيقات النيابة ما يضرانه للمجنى عليه، وأن القتل جزاء له على قتل عمهما، فإن ما أو رده الحكم من ذلك كاف وسائق للتدليل على ثبوت تلك الدية كما هى معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١٥ السنة ٢٦ ص ٥١٣) .

* متى كان الحكم قد أثبت فى حديثه عن نية القتل أن للمتهم استعمل أداة قاتلة وجهها إلى مقتل من المجنى عليه هومنطقة القلب بالذات وطعنه بها طعنه شديدة قاسية نفذت إلى القلب فأحدثت الوفاة، فإن ما ذكره الحكم من ذلك تتوافر به نية القتل ويستقيم به التدليل على قيامها يستوى بعد ذلك أن يخطئ فى بيان التباعث أو يصيب .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ السنة ٨ ص ٨٢٨) .

- أمثلة لاستخلاص معيب لنية القتل -

- مجرد الحديث عن خلاف اللتهم مع للمجنى عليه وتهديده إياه بإطلاق النار عليه ثم إطلاق النار عليه من سلاح قاتل بطبيعته وعلى مسافة يسيره منه لا يخفى بذاته عن توافر قصد إزهاق الروح .

* لما كانت جرائم القتل العمد والشرع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية. لما كان ذلك، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل عليه إلى القول بإثباته، ومن حيث إنه بالنسبة لنية القتل فهي متوافرة فى الدعوى وذلك للخلاف الذى حدث بين المتهم والمجنى عليه وتهديده إياه بإطلاق النار عليه ثم إطلاق النار عليه من سلاح قاتل بطبيعته وعلى مسافة يسيره من المجنى عليه ولم يتركه إلا بعد أن سقط فاقد الحركة، وكان ذلك لا يفيد فى مجموعة سوى الحديث عن الأفعال المادية التى اقترفها الطاعن والتي لا تنبئ بذاتها عن توافر هذا القصد لديه إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى. لما كان ما تقدم، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائى الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه.

(نقض جلسة ١١/١١/١٩٨٤ ص ٣٤ من ٧٤٥).

- الحديث عن الأفعال المادية لا ينبئ بذاته عن توافر قصد إزهاق الروح.

- أمثلة:

* لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل فى قوله : إن نية القتل ثابتة فى حق المتهم الأول (الطاعن) من تعمد إطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه وإصابته بإحداها فى مقتل الأمر الذى يقطع فى توافر نية هذا المتهم إلى إزهاق روح المجنى عليه لما كان ذلك، وكانت جنابة القتل تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بطمصر خاص هو أن يقصد للجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر لوطابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجانى وينضمه فى نفسه ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة المتهم فى هذه الجنابة يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً، واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل

للمادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه، حتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبين عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها فى أوراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن ذلك إن إطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجانى إنتوى ازهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته فى هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدى، كما أن إصابة المجنى عليه فى مقتل لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل فى حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون علمه إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه لما كان ما تقدم، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلاً على توافر نية القتل لا يكفى لاستظهارها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(نقض جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ ص ٣١ من ٦٧٦)

* لما كانت جناية القتل عمداً تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكاب الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجانى ويضممره فى نفسه، فإن الحكم الذى يقضى بالإدانة فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً عرض لها فى صدد بيان الواقعة ومؤدى اعتراف الطاعن الثانى فى التحقيق، وكان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص استدلالاً منه على توافرها لدى الطاعن من أنه جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الاستغاثة أطبق على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كائناً نفسها حتى فاضت روحها - لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن ارتكاب الفعل المادى، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن ولا يفنى عن ذلك ما قاله الحكم فى معرض بيانه لمسئولية الطاعن الثانى، من أن

الطاعن الأول قصد ازهاق روح المجنى عليها ليأمن من شرها، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليها وتكشف عنه، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

(الطن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ السنة ٧٨ من ٥٧).

* لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث عن توافر قصد ازهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعدد الجاني اثنان الفعل المادي المتمثل في مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع التلدة الحديدية التي شحنها بنوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من محله دون أن يعرض لدفاعه القائم على نزوعه إلى المداعبة عن طريق إيصال سلك كهربائي بالتلدة حتى إذا ما أمسك به الأول لاد وإرتعشا ضحك عليهم، ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ السنة ٧٥ من ٤١٩).

- مجرد استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل منه وعلى مسافة قريبة لا تكفي بذاتها لتوافر نية القتل.

- جنابة القتل العمد تميزها بقصد ازهاق روح للمجنى عليه - اختلافه عن القصد الجنائي العام للمتطلب في سائر الجرائم - وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره - وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى.

* إيراد الحكم استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة، واستعمال الطاعن الثاني مطواه، وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه إثنائي وهروب الطاعنين عقب الحادث، لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعنان. ولا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما. ولا ينفي ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما، لأن قصد ازهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره.

(الطن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ لسنة ٧٣ من ١١٧٤، والسنة ٧٥ من ١٨٠).

* أن مجرد استعمال سلاح ناري وللحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتماً أن المتهم قصد إزهاق روحه، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في إثبات قيام هذا القصد.

(نقض ٢٦/١٠/١٩٧٠ من ٢١ من ١٠٠٩).

- إطلاق النار من سلاح قاتل بطبيعته صوب للجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد حتماً توافر نية إزهاق الروح؛

* متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار الناري أثناء المشاجرة في فخذه الأيسر وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل وكان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد حتماً أن الجاني انتوى إزهاق روحه وهو ما لم يدلل عليه الحكم فإنه يكون قاصر البيان.

(الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠ السنة ٢١ من ١٠٠٩).

* ما ذكره الحكم من أن نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملأ قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة، لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ولو كان المقدوف قد أطلق عن قصد ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعمداً تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهم. ولا يغير من الموقف ما عقيبت به المحكمة من أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد إزهاق روحه، ذلك بأن إزهاق الروح هي النتيجة التي يضمها للجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها.

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق ١/٩/١٩٦٢ السنة ١٣ من ٣٥).

- مجرد إصابة المجنى عليه في غير مقتل، لا تنفي نية القتل.

* إن إصابة المجنى عليه في غير مقتل، لا ينتفي معها قانوناً توفر نية القتل.

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٥٥).

- جواز انتفاء نية القتل لدى الجاني ولو استعمل آلة قاتلة بطبيعتها، أصابت من المجنى عليه مقتلاً.

* يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني متنفية، ولو كان قد استعمل في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصداً، آتة قاتلة بطبيعتها (ممدساً)، وكان المقتول قد أصاب من جسمه مقتلاً، من مسافة قريبة، إذ اللية أمر داخلي يضمه للجاني ويطويه في نفسه، ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه، وتقصى ظروف الدعوى وملايماتها، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب، متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسس رأية عليها من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها.

(طن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٥).

- مجرد استعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها، لا يحفي القتل ما دامت هذه الآلة تحدث القتل.

* متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة، وتعتمد الطاعنين إحداث إصابات قاتلة، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون المتهمان، قد استعملوا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها، وهي عصا غليظة، ما دامت هذه الآلة تحدث القتل، وما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية، يجوز أن تكون من الضرب بمصا.

(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١/١/١٩٥٣).

- مثال تنتفي فيه نية القتل:

* جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا تلزم المحكمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وخلص إلى انتفائها ثم عرض لقصد الطاعن من الاعتداء في قوله «...» وحيث أنه عن نية القتل وهي قصد ازهاق الروح فلا تراها المحكمة متوافرة في الدعوى إذ لا شيء فيها يسوغ القول بأن المتهم قد وصل بنية التعدي على المجنى عليه إلى

هذه الدرجة من الخطورة بدليل انتفاء الخلف بينهما وعدم قيام أى باعث على القتل وكل ما هنالك حسبما استقر في يقين المحكمة أن المتهم قد ساءه أن يأمر المجنى عليه بالتوقف فلا يمثل الأخير لأمره فأخذ بطارده لحمله على ذلك دون جدوى مما أغاظ المتهم وحمله على مطلق عقاب المجنى عليه ليس إلا فكان أن أطلق النار على المجنى عليه بقصد إيذائه وتلا ذلك باطلاق النار على إطار السيارة مما يؤكد نفى نية القتل عن المتهم أنه كان في مقدوره مواصلة إطلاق النار على المجنى عليه وأصبح الأخير قاب قوسين أو أدنى ولكنه لم يفعل وفي ذلك ما يزيل عن الفعل قصد القتل لتبقى الواقعة بعد ذلك مجرد ضرب أفضى إلى الموت، وفيما أورده الحكم من ذلك ما يفيد توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التي دانه بها، وتلتفى به قالة للتناقض بين ذلك وبين نفى نية القتل ومن ثم لا يعدوما يثيره الطاعن في هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٦/٣/١٩٨٢ - الطعن ٢٢٨٣ لسنة ٥١ق)

- عدم بيان الحكم قصد الإشتراك لدى الشريك في جريمة القتل للعمد وتوافر نية القتل لديه - قصور.

* متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم بالإشتراك في جريمة القتل للعمد إلى اتفاقه مع الفاعل على إقترافه الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبتها له إلى مسرح الجريمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث، فإنه يكون معيباً، ذلك أن ما قاله لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الإشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك.
(نقض جلسة ١٠/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٩٨٣)

٢ - الخطأ في الشخصية:

- الخطأ في الشخصية لا ينفى نية القتل.

* الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد، مسؤليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي نعدم ضربه، العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه.

(نقض جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ١١)

* لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لا يفصح عن نية القتل لمن أخطأ فى شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وإنصراف أثره إلى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر فى قيامه ولا يدل على انفائه ما دامت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تعدوان تكون صورة من حالات الخطأ فى الشخص الذى يؤخذ الجانى فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التى انتهت إليها فعله ولأن الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقاً لهذا الغرض، ومن ثم فإن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التى دللها بها.

(نقض جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ من ٣١ من ١١٣٢).

- تعمد قتل شخص معين - إصابة غيره - لا ينفى نية القتل.

* متى كان المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قاتلاً عمداً ولو كان المقتول شخصاً غير الذى تعمد قتله، وذلك لأنه انتوى القتل وتعمدته فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القاتل.

(نقض جلسة ١٩٤٢/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٤١٠ من ٦٦٤).

* يكفى للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قصد بالفعل الذى قارفه، إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذى إنتواه، قد أصاب غير المقصود، سواء كان ذلك ناشئاً عن الخطأ فى شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ فى توجيه الفعل، فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متحققة فى الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله.

(نقض ١٩٤٣/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ١٨٣ من ٢٥٢).

٣ - الحيدة عن الهدف (الخطأ فى توجيه الفعل أو فى التصويب)

- إطلاق المتهم النار بقصد قتل شخص معين فأصابه وأخر معه، يجعله مسئولاً عن جناية الشروع فى قتلها.

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالمتهم يكون مسئولاً عن جناية الشروع فى قتل المجنى

عليهما الاثنتين ما دام العيار الذى أصابهما كان مقصوداً به القتل ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل فى الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر.

(الطنن رقم ٩٢٨ لسنة ١١ ق. - جلسة ١٩٤١/٤/٧ مجموعة للربع قرن ص ٩٥١ بند ٦) .

- مسئولية المتهمة عن القتل العمد فى حالة الخطأ فى شخصية المجنى عليه أو الخطأ فى توجيه الفعل رهن بتوافر نية القتل لديه بالنسبة للشخص المقصود إصابته أولاً :

* إنه وإن كان صحيحاً أنه يكفى للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذى قارفه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذى انتواه قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ فى شخص من وقع عليه الفعل أم عن الخطأ فى توجيه الفعل، لأنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادية ذى بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أو لا وبالذات، فإن سكنت الحكم عن استظهار هذه النية، كان معيباً.

(الطنن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٥ السنة ٨ ص ٢٧٨، والسنة ٦ ص ١٢٥٥) .

* إذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها فى قوله (ان نية القتل ثابتة لدى المتهمة من إقدامه على إطلاق عيار نارى على المجنى عليه الأول من سلاح نارى (فرد) محشوباً بالمقدوف صوبه إليه نحو قلبه، هو سلاح قاتل بطبيعته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهمة إنما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وازهاق روحه، ولا يغير من الرأى شيئاً أن العيار أخطأه وأصاب المقدوف شخصاً آخر، فإن المتهمة فى هذه الحالة يتحمل مسئولية جريمة المشروع فى قتل المجنى عليه الثانى أيضاً طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله وازهاق روحه، فقصد القتل وازهاق الروح ثابت لدى المتهمة بالنسبة للمجنى عليهما كليهما) فإن ما قاله الحكم من ذلك سائفاً فى استخلاص نية القتل العمد لدى المتهمة وصحيحاً فى القانون.

(الطنن رقم ١٠٣٤ لسنة ٧٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ السنة ٩ ص ٨٠٧) .

٤ - القصد غير المحدد

- القصد غير المحدد لا يؤثر فى قيام نية القتل:

* لا يعيب الحكم عدم إقصائه عن شخص من انصرفت نية المتهمة الى قتله أو أنه تردد فى تحديد هذا الشخص، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تجديده وانصراف

أثره إلى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه، مادامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخصية، فإذا كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله.

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ السنة ٨ من ٩٣٩، والسنة ١٠ من ٨٠٧).

- توافر القصد غير المحدد إذا دبر الجاني الإعتداء على من يعترض عمله كائناً من كان؛

* النية المبينة على الإعتداء يصح أن تكون غير محدودة *indeterminée*، ويكفي فيها أن يدبر الجاني الإعتداء على من يعترض عمله كائناً من كان ذلك المعترض.

(الطعن رقم ٣٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/١٦ مجموعة الريع قرن ص ٩٥٤).

* إذا أطلق شخص عباراً نارياً على جماعة بنية القتل، فأصاب آخراً ليس من الجماعة المتشاجرة فقتله، اعتبر قاتلاً عمداً.

(نقض جلسة ١٩٢٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١، رقم ٢٦٦ ص ٣٠٩).

٥ - القصد الاحتمالي في القتل العمد

- القصد الاحتمالي في القتل العمد ماهيته؟

- القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد - توافره بتوقع الجاني وفاة المجنى عليه كائر ممكن لفعله، أو أن يقبل ويرضى بتحقيق هذه النتيجة.

- القضاء بإدانة متهم في جنائية قتل عمد استناداً إلى توافر القصد الاحتمالي يوجب التحديث عن اتجاه إلابته نحو إزهاق روح للمجنى عليه إلى جانب الغرض الذي استهدفه بفعله وإيراد الأدلة التي تكشف عنه.

* من المقرر أن القصد الاحتمالي هو نية ثانوية تختلج بها نفس الجاني. قوامه أن يتوقع أن فعله يمكن أن يحدث النتيجة الإجرامية التي لا يتغياها بالدرجة الأولى. فيمضى مع ذلك في تنفيذ الفعل. مستوياً لديه حصول هذه النتيجة أو عدم حصولها بما يوفر لديه قبول

تحققها. ومن ثم يجب لتوافر القصد الاحتمالي فى جريمة القتل العمد أن يكون الجانى قد توقع وفاة المجنى عليه كأثر ممكن لفعله. وأن يقبل أو يرضى بتحقيق هذه النتيجة. وينبغى على الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجنائية مستنداً إلى توافر القصد الاحتمالي لديه أن يعنى بالتحدث استقلالاً عن اتجاه إرادته نحو إزهاق روح المجنى عليه متمثلاً فى قبوله تجاوز هذا الغرض إلى جانب الغرض الأول الذى استهدفه بفعله. وأن يورد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه، فلا يكفيهِ فى هذا المقام التحدث عن استطاعة المتهم التوقع أو وجوبه بل يجب عليه أن يذلل على التوقع الفعلى وقبول إزهاق روح المجنى عليه.

(الطنن رقم ١٠٦٣٩ لسنة ١٩٩٧/٤/٣ - جلسة ١٩٩٧/٤/٣).

٦ - القتل العمد الذى يقع كنتيجة محتملة لجريمة أخرى

(المادة ٤٣ عقوبات)

«من اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التى تعدد ارتكابها، متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الإتفاق أو المساعدة التى حصلت».

المبادئ القضائية:

- تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الإتفاق عليها، متى كانت الجريمة الأولى نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها :

*من المقرر فى القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التى قصد ارتكابها وتم الإتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناه على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثانى من إقتصار المسئولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديداً فى القانون.

(نقض جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ من ٢٩ من ٨٠٩).

(نقض جلسة ١٩٦٥/٦/٧ من ١٦ من ٥٥٦).

- أمثلة :

- الاتفاق على ارتكاب جريمة سرقة كافٍ لمسألة الفاعل مع غيره أو الشريك فيها من جريمة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى.

* إن معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون، وإذا كان الحكم قد استخلص في منطوقه أن جنائية قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجنائية السرقة بإكراه التي كانت مقصوده بالاتفاق وساهم المتهمون - ومن بينهم الطاعن الثاني - في ارتكابها، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على أثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث - خشية اقتضاح الأمر - إلى قتلها، وهما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها، ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بجنائية القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة بإكراه وفقاً للمجرى العادي للأمر، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة الغير ضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يحمله، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثاني فيما استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون في غير محله.

(نقض جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ من ٢٩ من ٨٠٩).

(وجلسة ١٩٧٧/٦/١٣ من ٢٨ من ٧٥٩).

- إتفاق الطاعن وآخرين على السرقة - وقوع جريمة قتل حال ارتكاب السرقة - أثره مسالة الطاعن عنها كنتيجة محتملة للمجريمة للتفق عليها ولولم يقارف فعل القتل .

* لما كانت نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في الوقائع، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل في حق مقترفها يكفي لحمل قضائه، وكان الحكم أثبت بالأدلة السانغة التي أوردها أن الطاعنين الثلاثة قد اتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي رقت جريمة القتل نتيجة محتملة لها، ودلل على ذلك على توافر

نية القتل في حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمد، فذلك حسبه، إذ يعطف حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه بإحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ما دامت المحكمة قد دلت تدليلاً سليماً على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن الثاني على الحكم يكن في غير محله.

(نقض جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ ص ٢٩ ص ٨٠٩).

(نقض جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ ص ٢٨ ص ٧٥٩).

- ان الاتفاق على ارتكاب جريمة ما، كاف وحده بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحميل كل من المتفقين ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى.

* ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج، التي يحتمل عقلا ويحكم المجرى العادي للأمور أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها.

فاذا ما اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين، فإن القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ عقوبات على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاومهم دفاعاً عن ماله، فيحاول اللصوص اسكاته خشية الانفصاح، فاذا عجزوا عن اسكاته قنوا على حياته ليأمنوا شره. تلك حلقات متسلسلة يتصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمعلول، فكل من كانت له يد في أولى الحوادث وهي حادثة السرقة يجعله القانون مسؤولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى، وإذا لم يكن في الاستطاعة مواخذة ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمواخذته قانوناً بقصد الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار أنه كان عليه أن يتوقع كل ما حصل إن لم يكن قد توقعه فعلاً، ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطوراً أو أية أداة أخرى.

(الطن رقم ١ لسنة ١٩٣٤/١/٨ مجموعة الريع قرن ص ٩٧١ بند ١٥١).

- المادة ٤٣ عقوبات معيار الاحتمال فيها معيار موضوعي ينظر فيه إلى ما يحتمل أن يؤدي إليه نشاط الجاني من نتائج بحسب المجرى العادي للأمور (مثال للمقتل العمد الذي يقع نتيجة محتملة لجناية شروع في إغتصاب).

* من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاشتراك في جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يماير التطبيق المنطقي للمليم، فإذا كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة أن إطلاق الطاعن الأول النار على اللخفيريين إنما كان على أثر مقاومة المجنى عليها وإستغاثتها لتحويل دون إغتصاب الطاعنين إياها، مما دفع الطاعن الأول - إلتماساً للخلاص من الفضيحة - إلى إطلاق النار وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجمعه متصلة أخرها بأولها فإن الحكم يكون سديداً إذ أخذ الطاعن للثاني بجناية القتل والشروع في القتل، على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الشروع في إغتصاب المجنى عليها وفقاً للمجرى العادي للأمور، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً نارياً إنما يتوقع منه إذا ما أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره، ومحاولة من الغير لضبطه، أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذي يحمله.

(نقض جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١٥٦).

- المادة ٤٣ عقوبات تقرر مبدأ إفتراض العمد في الحالة التي تنص عليها.

* الأصل أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات، إلا أن الشارع إذ تصور حالات للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة إبتداءً وفقاً للمجرى العادي للأمور، قد خرج عن ذلك الأصل، وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها، على أساس افتراض أن إرادة الجاني لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلي ونتائجه الطبيعية، وهو ما نص عليه في المادة ٤٣ من قانون العقوبات.

(نقض جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١٥٦).

- تقرير المادة ٤٣ عقوبات للقاعدة عامة رغم ورودها في باب الإشتراك.

* المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الإشتراك إلا أنها جاءت في باب

الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة، هي أن تحديد مناط تقدير الإحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أو لا وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمر.

(نقض جلسة ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ ص ١٥٦).

٧ - الإستفزاز والغضب وحالات الإثارة

- حالات الإثارة أو الاستفزاز أو للغضب عذر قضائية مخففة لا تنفى نية القتل -
أثر ذلك؟

* لما كانت حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفى القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه الية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير أى من هذه الحالات وان عُدَّتْ أَعذاراً قضائية مخففة يرجع الأمر فى تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض، فإن ما تثيره الطاعنة من أن ما ذكره الحكم من حدوث مشادة بينها وبين المجنى عليه قبيل الحادث مباشرة ينفى توافر نية القتل، غير سديد.

(نقض جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ من ٣٣ ص ٤٢٤).

(نقض جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ من ٣٥ ص ٣٥٣).

- عدم اعتبار الغضب عذراً مخففاً فى جريمة القتل إلا فى حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا.

* إن القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذراً مخففاً إلا فى حالة خاصة، هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزنى بها.

(نقض الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥).

٨ - الباعث على جريمة القتل

- الباعث على الجريمة ليس من أركانها خطأ للحكم فيه أو إغفاله لا يعيبه

* لما كان ما يثيره الطاعن من أنه ارتكب الجريمة بسبب سلوك القتيلة وتصميمها على ممارسة الجنس معه ثم اكتشافه أنها كانت تمارسه مع غيره لا يعدو أن يكون أمورا متعلقة

بالباعث على الجريمة والدافع على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية فلا يعيب الحكم التفاته عنها كما لا يعيبه عدم تحديده أياً من هذه الأمور كان هو الدافع على ارتكابها بما يضحى معه معنى الطاعن باخلال الحكم بحقه فى الدفاع بصدد ذلك فى غير محله .
(نقض جلسة ١٩٨٤/٦/٥ من ٣٥ من ٥٦٠).

* سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح للحادث ما دام قد بين واقعه الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها، ومادام سبب الجريمة لم يكن من العناصر التى استند إليها الحكم فى قضائه .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ لسنة ١٨ من ٤٨٠ والطن ٢٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٥ - والطن رقم ١٦٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٩).

* من المقرر أنه لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجانى أثر مشادة وقتية، كما أن الباعث على الجريمة لا تأثير له على كيانها.

(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ لسنة ٢٦ من ٤٩٣ والطن رقم ٧٥٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٣/٨ مجموعة الربع قرن من ٩٥٣ بلد ٢٦).

* لا يضير الحكم أن يكون قد أشار الى أن الباعث على الجريمة الرغبة فى الأخذ بالثأر دون توضيح الصلة بين من اقترفوا القتل وبين من يراد الثأر له والرابطة بين المجنى عليه وبين من يراد الثأر منه، لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ من ٤٢٧).

٩ - آلة الإعتداء:

- آلة الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة.

* لما كانت الآداة المستعملة فى الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة، وأنه لا

فرق بين السكين والمطواة في إحداث الجرح، فأن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطنن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ لسنة ٢٤ ص ٤٠٢ والطنن رقم ٣١٤ لسنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠).

* من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن هي لم تفض الحذر المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد ما دام المتهم لم يطلب ذلك منها.

(الطنن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٤ لسنة ٢١ ص ٢٩).

* أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة، فلا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من قالة التناقض في وصف آلة الاعتداء، إذ وصفها تارة بأنها ماسورة حديد وأخرى بأنها قطعة من الحديد ذلك أن الماسورة الحديد لا تعد وأن تكون قطعة من الحديد.

(الطنن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ لسنة ١٨ ص ٤٨٠).

- كفاية استظهار الحكم نية القتل بأدلة سائغة - نوع الآلة المستعملة في القتل لا أهمية له ما دامت تحدث القتل.

* متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعتمد المتهم إحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد ازهاق روحه، فإنه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواه كانت أو مدية ما دامت هذه الآلة تحدث القتل.

(الطنن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ لسنة ١٢ ص ٧٨٠ والطنن ٧٥٠ لسنة ٧ ق ج. ١٩٣٧/٣/٨ مجموعة الربع قرن ص ٩٥٣ بند ٢٦).

الفرع الثاني

الظروف المشددة في القتل العمد

أولاً :

سبق الإصرار.

ثانياً :

الترصد.

ثالثاً :

القتل بالسم.

رابعاً :

اقتران القتل بجناية.

خامساً :

ارتباط القتل بجنحة.

الضرع الثانى الظروف المشددة فى القتل العمد

أولا سيق الإصرار

- سيق الإصرار - ماهيته ؟

- هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى تستفاد من ظروف الدعوى ووقائعها. مناط تحقيقه أن يكون الجانى فى حالة يتسنى له فيها التفكير فى عمله والتصميم عليه فى روية وهدوء.

* من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سيق الإصرار - هو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها - فضلاً عن حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج. (نقض جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ص ٣٦ من ١١٤٥).

- سيق الإصرار - لا يشترط أن يكون منصرفاً إلى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طالت أم قصرت.

* من المقرر أنه لا يشترط أن يكون الإصرار على القتل منصرفاً إلى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طالت أم قصرت متى أقدم الفاعل عليه فى روية وهدوء. (نقض جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ص ٣٦ من ١١٤٥).

- العبرة فى سيق الإصرار بما ينتهى إليه الجانى من خطة رسمها لتنفيذ الجريمة ولوقصر زمن هذا التفكير - المنازعة فى ذلك أمام محكمة النقض غير جائزة.

* ليست العبرة فى توافر ظرف سيق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من

التفكير والتدبير، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافر ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
(نقض جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ م ٣٤ ص ٥٤٤).

- استخلاص توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع.

* سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالعت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجئته بالاعتداء عليه وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً من ذلك الاستنتاج.

(نقض جلسة ١٣/٦/٨٥ م ٣٦ ص ٧٨٩).

(نقض ٢٧/١٠/١٩٨٥ م ٣٦ ص ٩٤٠).

- ثبوت سبق الإصرار في حق للمتهمين يستلزم بالضرورة توافر الإشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف الجريمة بنفسه منهم.

* إذا كان المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار، وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه.

(نقض جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ م ٣٤ ص ٥٤٤).

- توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق للطاعنين يرتب تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية.

* أن الحكم المطعون فيه أثبت توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن،

مما يترتب في صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية ويكون كلا منهما مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستلزم في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

(نقض جلسة ١٣/٦/١٩٨٥ من ٣٦ من ٧٨٩).

- مساهمة الجاني عن جريمة القتل التي ارتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار وإن قل نصيبه في الأفعال المادية للمكونة لها.

* ثبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة للجريمة أو أنه قام بنصيب أو في من هذه الأفعال، لا يغير من أساس المسؤولية.

(نقض جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٠ من ٣١ من ١١٣٢).

* لما كان الحكم قد أثبت في تدليل سائغ توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن ووالده مما يترتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية، فإن الحكم إذا انتهى إلى مساءلة الطاعن بصفه فاعلاً أصلياً طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٥ السنة ٢٦ من ٤٠٥).

* سبق الإصرار والحرص في حق الطاعنين يترتب تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية، كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

(نقض جلسة ٩/٤/١٩٧٢، مجموعة أحكام النقض، للسنة ٢٣ من ٥٥٩).

* مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ من ٤٢٧، والسنة ٢٠ من ٨٥).

* ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق اصرار أو اتفاق بينهم، مساءلتهم جميعاً عن تلك الجريمة دون تحديد الاصابات التي أحدثتها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الاصابات لا دخل له في أحداث الوفاة قصور.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٦٣٤).

- سبق الإصرار

- أمثلة لتسبيب سائغ على إستخلاصه :

- ماهية سبق الإصرار في جريمة القتل العمد - مثال لتسبيب سائغ في تحصيله.

* من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً، وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلاً مع ذلك الاستنتاج، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله «وحيث أن نية القتل ثابتة لدى كل من المتهمين... و... من استدراجهما للمجنى عليه إلى مكان الحادث وقيام المتهم الثاني بشل حركته بالامساك بكلتا يديه من الخلف حتى يستحيل عليه المقاومة وإطباق المتهم الأول بأحدى يديه على عنقه والأخرى على فمه ومواصلة ذلك حتى تم لهما ما أرادوا من إزهاق روحه بخنقه وكنم نفسه، وما أورده الحكم على النحو المتقدم كاف وسائغ في ثبوت نية القتل وكان الحكم قد عرض كذلك إلى ظرف سبق الإصرار وكشف عن توافره في قوله : «وحيث أن سبق الإصرار ثابت لدى المتهمين من انتوائهما القتل واتفاقهما عليه وتديرهما خطتهما في تدبير هادئ وقد انتظراه حتى حضر وبصحبه... والذي كان المتهم الأول قد أرسله لإحضاره وصعباه حتى استدراجاه إلى طريق المنصورة - السبلولين ثم انحدار به بعيداً عن الطريق الأسفلت ليكونا في مأمن من الأعين ثم فاجئا المجنى عليه ونفذاً الجريمة على الوجه الذي دبراه وطبقاً للخطة التي رسماها. وما أورده الحكم - فيما سلف - يتحقق به ظرف سبق الإصرار على النحو المعروف قانوناً. ومن ثم فإن كل ما يتعاه الطاعنان على الحكم في هذا الشأن عن قالة القصور لا يكون سديداً.

(نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٩٦ لسنة ٥٣ ق).

* إذا استدل الحكم على سبق الإصرار بقوله: «انه متوافر من الظروف السابقة التي شرحتها المحكمة تفصيلاً، ومن حاجة المتهم الملحة التي نال وجشعه واستدانته من أمه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى عنى حساب أمانته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطه من العيش وسعة من المال، ومع ذلك فأنها تحزن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك، فضاق ذرعاً بكل ذلك وظن أن هذا في منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمر له إلا في الإجهاز عليها، ولا مخلص له مما هوفيه إلا أن يتخلص منها فبرئها في الوقت وفي أموالها ويأخذ ما لديها، فدير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعته، فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل، ولم يقل لزوجته ولا لأخيها - الذي لقيه مضادفه - شيئاً عن ذهابه لها لأنه أعد لأمر جريمته وسلك سبيل التخفي في ذهابه إليها وفي الوصول وفي كيفية قتلها، بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جريمته، بما يقطع في أنه إنما فكر وضمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه، بما يتوافر معه سبق الإصرار، فان ما استخلصه سليماً متفقاً مع حكم القانون: (مجموعة أحكام النقض السنة ١٠ ص ٨٩٦).

* لما كان الحكم قد عرض لظرف سبق الإصرار واستظهر توافره في حق الطاعنة في قوله: «وبما أن سبق الإصرار متوافر في حق المتهم من حقدتها على المجنى عليه لرفضه الزواج منها وهي في سن ذلك كما هو ثابت من كتاب قسم المواليد.. واعدادها مادة كإيوبة تحدث جرحاً القتها عليه بمجرد أن وقع بصرها عليه لتشويبه وانتقاماً منه على فعلته وشأنه لغليلها، فإنه يكون سائفاً ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به قانوناً.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ١٠٢٣).

* تدليل الحكم على أن الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه الأول ويادروه باطلاق النار والضرب بعضاً دون مقدمات، ثاراً لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم، كفايته تدليلاً على توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٨٧٥).

* تدليل الحكم على توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد بقوله «ان سبق الاصرار متوفر من الظروف التي ساقتها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضغينة المسبقة بين المتهم والمجنى عليه على هذا النزاع الذي دار حول منصب العمدة بالبلدة فأقدم المتهم على إثمه بعد أن تروى في تفكيره وتدبر أمر الخلاص من المجنى عليه معداً مطواه (سلاحاً معيناً) يزهق بها روح المجنى عليه وراصداً خطواته ومتتبعاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أو بته لبلدته انهال عليه طعناً بالمطواه محدثاً به الاصابات التي أودت بحياته على ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي سائغ.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ من ٧١٣).

* من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاق محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها، مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلاً مع هذا الاستنتاج، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل توافر ذلك الظرف المشدد في حق الطاعن من ثبوت وجود ضغينة سابقة بين أسرته وأسرته المجنى عليه، ومن إعداده الآلة للمستعملة في الجريمة والاستعانة بنفر من عائلته وقت الاعتداء، فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد يعد تدليلاً سائغاً يحمل قضاءه ويبدأ به عن قاله القصور في البيان.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ من ١١٠٨ والسنة ٢١ من ٦٥٥ والسنة ١٤ من ٤٥١).

* متى كان الحكم قد استظهر توافر سبق الاصرار في حق المتهمين في قوله «ان سبق الاصرار ثابت من وقائع الدعوى وظروفها في حق المتهمين، وآية، ذلك قيام الثأر بين عائلتهم وعائلة المجنى عليه الأمر الذي دفعهم إلى إزهاق روحه أخذاً بهذا الثأر بعد اكتمال عقدتهم باجتماعهم في حجرة المتهم الأول التي تقع والحجرة التي يسكنها المجنى عليه في منزل واحد واتخاذهم من هذه الجيرة فرصة لاختيار المتهم الأول لاحتضار المجنى عليه وخروجهم معه إلى مكان مصرعه، وتقطع هذه الظروف والملابسات جميعاً في أن المتهمين فكروا في جريمتهم ودبروا أمرها وصمموا عليها عن روية قبل مقارفتها باجهازهم على المجنى عليه فإن ما ساقه الحكم لتحقيق به ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به في القانون».

ولا يضير الحكم أن يكون قد أشار إلى أن الباعث على الجريمة هو الأخذ بالثأر دون توضيح الصلة بين من اقترفوا القتل وبين من يراد الثأر له والرابطة بين المجنى عليه وبين

من يراد الثأر منه لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتلاؤه على الظن أو إغفاله جملة.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ من ١٢٧٠).

- سبق الإصرار

- أمثلة لتسبب معيب علي استخلاصه:

* لما كان من المقرر أن مناط سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية وأن البحث في توافر سبق الإصرار ولئن كان من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها، غير أن ذلك مشروط بأن يكون موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى فيما حصله من اعتراف المتهمين أن المتهم الثالثة قد انتابها الغزع أثناء ارتكاب الطاعنين لجريمة قتل المجنى عليها، مما دفع الطاعن الثاني إلى صفعها على وجهها لحملها على عدم الصراخ والزام الصمت، وهو أمر لا يفيد أن المتهمين قد ارتكبوا جريمة القتل العمد وهم في حالة هدوء نفسي وبعد روية وتفكير، وكان على المحكمة أن تعرض إلى هذا الواقعة وتبين مدى أثرها في توافر ظرف سبق الإصرار حتى يكون الحكم سليماً في صدد إثبات قيام هذا الظرف في حق الطاعنين أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون حكماً قاصراً البيان قصوراً يعيبه، ولا يعترض على ذلك بأن عقوبة الإعدام الموقعة على الطاعنين مقررّة لجريمة القتل العمد المقترن بجنحة سرقة طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات ذلك بأنه وإن كان يكفي لتفليظ العقاب عملاً بهذه المادة أن يثبت للحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما - وهو ما لم يخطئه الحكم في تقديره - إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها، والعقوبة المقررة لها.

(نقض جلسة ١١/٢٥ من ١٩٨٤/١١ من ٣٥ ص ٨١١).

* متى كان الحكم قد عول في توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليه على ما استخلصته المحكمة من أقوال الشاهدة من مطارقتة لوالدها أكثر من مرة للخلاص منه،

وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهدة وإن قررت في التحقيقات أن المحكوم عليه قد باغتها ووالدها من قبل عدة مرات على نحو استنتاجا منه رغبته في الاعتداء إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمناً أنه كان يقصد في تلك المرات قتل والدها ولم يتعد قولها أنه جاء إلى الحديقة عدة مرات وأنها ووالدها كان يبادران إلى مخادرتها لدى استشعارهما بقدومه في كل مرة، فيعود أدراجه مما يعيب الحكم بالخطأ في الاسناد.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ ص ٧٥٨).

* إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية، فإذا كان الحكم في تحدّثه عن توافر ظرف سبق الإصرار قد خلا من الاستدلال على هذا، بل على العكس من ذلك ورد به العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لا زالت تملكه وتسبب سبيل التفكير الهادئ المطمئن، فإنه يكون قد أخطأ في اعتباره هذا الظرف قائماً.

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٩ مجموعة الربع قرن ص ٨/٧٤٤، والطعن رقم ١٧٠

لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ مجموعة الربع قرن ص ٩/٧٤٤).

* إن ظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروي والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه فمن أودى واهتيج ظمناً وطغياناً وازعج من توقع تجديد الأذى به فانتجعت نفسه إلى قتل معذبه، فهو فيما اتجه إليه من هذا الغرض الإجرامي الذي يتخيله قاطعاً لشقائه يكون ثائراً مندفعاً لا سبيل له إلى التبرص والتروي والأناة فلا يعتبر ظرف سبق الإصرار متوافراً لديه، إذا قارب القتل الذي اتجهت إليه إرادته.

(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٤ بند ١).

- مسائل متنوعة -

* متى أثبت الحكم توفر سبق الإصرار، كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت ما دفع به المتهم أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس.

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ السنة ٢٩ ص ٩٠١).

* استظهار سبق الإصرار من الباعث على الجريمة ومن تحريات المباحث، سائغ.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٢٤٠).

* قول المتهم إنه انتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به سبق الاصرار .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٨ ص ٣٠٥) .

* لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار توافر القصد الجنائي مع إنتفاء سبق الاصرار جائز قانوناً .

سبق الاصرار هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٣ ص ٥٥٩ ، السنة ٢٥ ص ٤١٦ ، ٦١٢) .

* جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المنصوص عليها في المادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ ع ، ليس في القانون ما يحول بين الجمع بينها وبين جريمة القتل العمد المرتبطة بجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ ع .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٢ طعن ١٠١٩ سنة ٤٤ ق لسنة ٢٥ ص ٧٩٨) .

* لا يقدح في توافر ظرف سبق الإصرار كون الفعل قد وقع تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢١ ص ٩٦٦) .

* توافر سبق الاصرار رغم إحتساء للمتهم للخمر ، مادام للمتهم قد أقدم على احتسائه حتى يقوى على ارتكاب الجريمة التي دبر لها في هدوء وروية .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٠ ص ٨٣٢) .

* توافر نية السرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره إلى الإصرار على القتل لتغاير ظروف كل من الجريمتين .

(مجموعة أحكام النقض لسنة ١٧ ص ١٩٣) .

* لا تعارض فيما قاله للحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين ، وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير على الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناءً على ما أقتلعت به من اتفاقهم على الإعتداء عليه فلا تثريب عليها في ذلك .

(نقض ١٩٦٠/٢/١ طعن ١٤٦٠ سنة ٢٩ ق لسنة ١١ ص ١١٢) .

* لا تعارض بين أنتفاء سبق الإصرار وبين انتزاع المتهمين فجأه الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها.

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ السنة ٩ ص ٥٨٥).

* لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المتهم هوالعدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصراً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأى فرد يصادفونه فى السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار.

(نقض ١٩٥٧/١٢/٩ طعن ١٢٤٤ سنة ٢٧ ق للسنة ٨ ص ٩٦٤).

* إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إنما كان اعتداء وقع منه لوقته بعد غضبية عرضت له عندما ظن أن المجنى عليه حين هم لملاقاته كان يبغى مساعدة خصمه فهو أى المتهم - وإن تعدد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الإصرار.

(نقض جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩، طعن رقم ٨٥١ سنة ٢٧ ق السنة ٨ ص ٨٣٨).

* إن سبق الإصرار هو وصف للقصد الجنائى لا شأن له بالوسيلة التى تستعمل فى الاعتداء على المجنى عليه وإذإنه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل.

(مجموعة أحكام للنقض السنة ٨ ص ٤٠٦ والسنة ١٠ ص ٨٩٦).

* لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار فى حق المتهم أن يكون قصده من الإيذاء معقلاً على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه فى تنفيذ ما يطلبه منه، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلم به المتهم هو من الأسلحة النارية التى لم تخصص أصلاً للضرب والإيذاء.

(مجموعة أحكام للنقض السنة ٧ ص ٢٨٤).

* لا يمنع من توافر سبق الإصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه، حتى إذا سحنت الظروف التى تصادف وقوعها ليلة الحادث، قتلاه تنفيذاً لما عقدا عليه النية من قبل.

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ مجموعة للربع قرن ص ٤٥ / ١٥).

* قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق بالاصرار ولا ترصد، يجعل مجادلة الطاعنين في مدى توافر الظروف المشددين على غير أساس.

(نقض ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ ص ٤٩٢).

* سبق الإصرار حكمه في تشديد العقوبة كحكم للترصد، فلا جدوى من التمسك بتخلف ظرف الترصد عند توافر سبق الإصرار إذ أن إثبات أحدهما يغني عن توافر الآخر.

(السنة ٢٧ من ٤٤٣ والسنة ٢٢ ص ٥٩٠ والسنة ١٩ من ٨١ والسنة ١٨ من ١٠٥٩ والسنة ١٧ من ١٢٤٢ والسنة ١٥ من ٣٦٦).

* الأصل أن التوافق هووارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين واتجاه كل منهم إلى ما اتجهت إليه خواطر الباقين دون أن يكون هناك ثمة اتجاه بين ارادتهم.

* سبق الإصرار بين المساهمين في الجريمة يستلزم تقابلاً سابقاً بين إراداتهم - بعد روية - إلى تفاهمهم على اقترافهما.

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ص ٥٤٤)

- الخلفاء في شخصية المجنى عليه لا ينفي سبق الإصرار.

* إن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له، فمتى قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الطرف متوافراً في حقه ولو كان الفعل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره.

(نقض جلسة ١٩٤٢/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية)

لمحمود عمر وأخوه ج ٥ بلد رقم ٤١٠ ص ٦٦٤).

ثانياً: الترصد

- ظرف الترصد - تحققه بمجرد تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالعت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه.

* يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تريض للجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالعت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء.

(نقض جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ ص ٧١٣).

- التردد ظرف عيني مشدد.

* التردد ظرف عيني مشدد وصفته لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة.
(نقض ١١/٩/١٩٦٥ سنة ٢٥/٣ لسنة ١٦ ص ٨٣٣).

- إثبات توافر ظرف التردد يغنى عن إثبات سبق الإصرار:

* حكم ظرف التردد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار وإثبات توافر أو
لهما يغنى عن إثبات توافر ثانيهما.
(نقض ١٢/٢٣/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٧٢١).

- الإعتداد بحالة المتهم الذهنية يكون فى صدد التدليل على ظرف سبق الإصرار دون
التردد.

* يكفى لتوافر ظرف التردد - كما هو معرف به القانون - فى حق المتهم ما استخلصه
الحكم من تربيصه بالمجنى عليه وانتظاره إياه على مقربة من الدار التى يعلم بوجوده بها
وترقيبه مغادرته لها للإعتداء عليه ومباغتته بالعصا عندما ظفريه وذلك بصرف النظر عن
حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتد بها إلا فى صدد التدليل
على ظرف سبق الإصرار.
(نقض ٣/٢٦/١٩٦٣ طعن ٢١٩٢ سنة ٣٢/٣، السنة ١٤ ص ٢٤٥).

- لا تلازم بين التربيص وبين إعتياد المرور من طريق ما.

* لا تلازم بين التربيص وبين إعتياد المرور من طريق ما، ولا بين سبق الإصرار وبين
هذا الإعتياد، ولا تنافى بين أيهما وبين عدم الإعتياد، فسواء أكان المجنى عليه معتاداً سلوك
هذا الطريق أم كان غير معتاد سلوكه، فما ذلك بضار شيئاً فيما يقوم من الأدلة على توافر أى
من هذين الطرفين.

(جلسة ١١/٢١/١٩٣٢ مجموعة للربع قرن ص ٣٢٩ بند ٨).

- التردد ظرف مستقل عن سبق الإصرار.

- استبقاء ظرف سبق الإصرار مع استبعاد ظرف التردد، لا يعيب الحكم.

* لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات إذ نصت على جريمة القتل العمد مع سبق

الإصرار والترصد، فقد غابرت بذلك بين الطرفين، ومن ثم فلا تريب على الحكم إذا استبقى ظرف سبق الإصرار مع استبعاد ظرف الترصد.

(نقض جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ب ٢٧ ص ٧٣٩).

- قصور الحكم عن بيان ظرف سبق الإصرار ، لا يستوجب نقضه إذا أثبت توافر ظرف الترصد.

* إذا أثبت الحكم توافر ظرف الترصد، وقصر عن بيان توافر ظرف سبق الإصرار، فلا ينقض، وذلك لأن القانون إذ نص في المادة ١٩٤ عقوبات (تقابل نص المادة ٢٣٠ عقوبات الحالي) على عقاب كل من يقتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار أو الترصد، قد غابر بين الطرفين وأفاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود الترصد مادياً على من يقتل نفساً بقطع النظر عن كل إعتبار آخر.

(نقض الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٠٠٢ جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة الريع قرن ص ٣٢٨ بند ٤ والطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٢ جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ لسنة ٢٧ ص ٧٣٨).

- لا يعيب الحكم خطؤه في بيان أو صاف المكان الذي يترصد فيه للمجنى عليه:

* خطأ الحكم في بيان أو صاف المكان الذي اتخذته المتهم مكمناً لترقب المجنى عليه، لا يقدح في سلامته - طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو النتيجة التي انتهت إليها.

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ لسنة ١٥ ص ٧٢١).

ثالثاً: القتل بالسهم

- يشترط أن يكون للمواد المستعملة، في القتل بالسهم، من الجواهر السامة وأن يكون من شأنها إحداث الموت.

* يكفي في جريمة القتل بالسهم أن تكون للمواد المستعملة في الجريمة من الجواهر السامة ومن شأنها إحداث الموت.

(الطعن رقم ٢٥٩٤١ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ١٩٩٥/١٠/٢).

(نقض جلسة ١٩٢٨/٥/٢٢ عماد المراجع ص ٤٣١).

الشروع فى القتل بالسّم

- متى تعتبر الجريمة مستحيلة؟

- ضالة كمية السم لا يستخلص منها إستحالة الجريمة.

* إن الجريمة لا تعتبر فى عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن فى الإمكان تحقيقها مطلقاً، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لذلك، أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها، ولكن لم تتحقق الجريمة بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجانى فإنه لا يصح القول بالاستحالة، فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهمه وضعت مادة سامة (سلفات النحاس) فى طعام قدمته للمجنى عليها لتأكله، قاصده بذلك قتلها، فاسترايت المجنى عليها فى الطعام لرؤيتها لو أنها غير عادية به، فامتنعت عن تناوله واحتفظت بجزء منه، دل التحليل على أن به سمّاً، فهذا يكفى لتحقيق الشروع فى القتل، أما كون كمية السم التى وجدت بالجزء الذى أجرى تحليله، ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ أن هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذى وضعت فيه المتهمه السم للمجنى عليها.

(نقض جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ بند ٣٥٤ ص ٤٨٨).

* متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاه، فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون فى الإمكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها.

* أما كون هذه المادة (سلفات النحاس) لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها فى حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هى ظروف خارجة عن إرادة الفاعل فمن يصنع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - إذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لإحداث الجريمة المبتغاه قد خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ من قانون العقوبات، فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل، ولكنه أعطى هذه المادة عمداً عالماً بضررها فأحدث فى صحة

المجنى عليه اضطراباً ولو مؤقتاً اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ عقوبات فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذلك انعدمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها.

(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢٠٢٣/٥/١٩٣٢ مجموعة الريع قرن ص ٩٦٥ / ١١٤).

- توفر الشروع في القتل بالسهم متى كانت المادة المستعملة صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المتبغاة.

* لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لما أعدت له، أما إذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك، ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني، فلا يصح القول باستحالة الجريمة، فمتى ثبت أن للمتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء، المعد لشرب غريمه متعمداً قتله بها ولم يتم مقصده، فإن فعله هذا يكون شروعا في قتل بالسهم، وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي تحدث الوفاة، أما مجرد كونها مما يندر حدوث الوفاة بها، لما تحدثه من قىء يطردها من جوف من يشربها، فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني، قد يحول دون إتمامها.

(نقض جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ بند ٣٠٥ ص ٣٩٨).

- وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسهم.

* وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسهم، مادامت تلك المادة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها كصورة ما إذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم إلى داخل الجسم فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه، ولا محل للقول باستحالة مادام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها.

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٢٥/٤/٨/١٩٣٥ مجموعة الريع قرن ص ٩٦٥ / ١١٥).

- توافر الشروع في القتل، إذا كان مقدار المادة السامة غير كاف لإحداثه:

* إذا كان مقدار المادة السامة، غير كاف لإحداث القتل، اعتبر العمل شروعاً في هذه الجريمة.

(نقض ١٩١٣/١٢/١٣ عماد المراجع للأستاذ / عباس فضلى ص ٣١).

- وجوب توفر نية القتل لدى الجانى فى جريمة القتل بالسم - إغفال الحكم إبراز هذه النية - قصور.

* إن جريمة القتل بالتسمم هى كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع أن الجانى كان فى عمله متتوياً القضاء على حياة المجنى عليه، فإذا سكت عن إبراز هذه النية كان مشوباً بالقصور بما يعنيه ويوجب نقضه.

(الطنن رقم ٦٢٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة الريع قرن من ٩٦٥ / ١١٦).

- يعتبر فاعلاً أصلياً من يضع السم فى طعام ويعطيه لشخص لتسليمه للمجنى عليه.

* يعتبر فاعلاً أصلياً من يمتنع السم فى طعام ويعطيه لشخص لتسليمه للمجنى عليه، سواء أكان الواسطة يعلم بوجود السم أم لا يعلم.

(نقض ١٩١٢/١٠/٢١، ١٩١٦/١١/٢٤ المرجع السابق من ٤٣١ بد ١٠).

- عقوبة القتل بالسم - الإعدام - علة التشديد ؟

* التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصور العادية بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لأحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما يتم به عن غدر وخيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى، ولذلك أفرد التسميم بالذكر فى المادة ١٩٧ عقوبات (المقابلة للمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات الحالى) وعاقب عليه بالإعدام ولولم يقترن العمد بسبق الإصرار.

(نقض جلسة ١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٤٧ من ٤٠).

- تطبيق المادة ١٧ عقوبات، على جريمة القتل بالسم، يجيز النزول بالعقوبة من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤقتة، الحكم بحبس المتهم سنة مع الشغل - خطأ يستوجب التصحيح.

* عقوبة القتل بالسم هي الإعدام مادة ٣٣٢ ع. تطبيق م ١٧ ع ، يجيز النزول بها الى الأشغال المؤبدة أو المؤقتة.

إدانة المطعون ضده بالقتل بالسم وأخذه بالرأفة والقضاء بحبسه سنة مع الشغل والإيقاف خطأ فى القانون.

لا يمنع هذا الخطأ أن يكون للحكم قد جاء بأسبابه أن المحكمة انتهت إلى معاقبته بالأشغال المؤقتة إذ العبرة بالمنطوق ولا يرجع إلى الأسباب إلا بالقدر اللازم لتدعيمه.

وجوب التصحيح بتوقيع عقوبة الأشغال المؤقتة مادام أن الخطأ الذى بنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى.

(نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ طعن ١٠٢٠ سنة ١٩٤٥ ق السنة ٢٦ ص ٥٧٨).

- بيانات الحكم بالإدانة وتسبب الأحكام فى القتل بالسم.

* إدانة المتهم فى قتل بالتسميم دون تحقيق طلبه بوجوب ندب خبير فى الجواهر السامة أو الرد عليه - قصور.

إذا كان المحامى عن المتهم بجناية قتل بالسم قد تمكن بوجوب ندب خبير فى الجواهر السامة ليبنى رؤية تدويراً للحقيقة فى الواقعة المسندة إلى المتهم، وهى قتله المجنى عليه بوضعه زرعياً فى أنية الماء التى يستعملها عادة، ثم أدانت المحكمة المتهم دون أن تحقق طلبه هذا أو ترد عليه، فإن حكمها يكون قاصراً متعیناً نقضه، إذ هذا الطلب هو من الطلبات الهامة التى لا يصح إغفالها.

(نقض جلسة ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ بند ٢١٩ ص ١٩٩).

- قتل بالسم - إغفال المحكمة الرد على طلب جوهرى - يعيب الحكم ويوجب نقضه.

* إغفال الرد على طلب جوهرى يقدم للمحكمة يعيب الحكم ويوجب نقضه، فإذا طلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ابتغاء معرفة مبدأ ظهور أعراض التسمم على

المجنى عليه، للتحقق مما إذا كان الطعام الذى تناوله من يد المتهم هو الذى سبب له التسميم أو أن ما تناوله قبل ذلك من طعام هو الذى سببه، ولم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى هذا الطلب، فإن حكمها يكون قاصراً لأسباب متعمداً نقضه.

(نقض جلسة ١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج. ٣ بلد ٤٣٥ من ٥٤٤).

- كمية السم لا تعد ركناً من أركان جريمة القتل بالسم إغفال الحكم الإشارة إليها - لا يعيبه.

* إذا قدم شخص لآخر عمداً جواهر غير مضره فى الواقع اعتقاداً منه بإمكان تسبب الموت عندها وذلك لجهله المقدار الكافى من السم لإحداث الوفاة اعتبر فعله شروعاً لأن الجريمة إنما خابت لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها، وينتج مما تقدم أنه لا يشترط فى الحكم القاضى بالإدانة لشروع فى القتل بالسم أن يشير إلى أن كمية السم المقدمة كانت كافية لإحداث الموت لأن هذه الواقعة لا تكون ركناً من أركان الجريمة.

(نقض جلسة ١٩١٣/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ رقم ١٨ من ٣٩).

- تجهيز السم وإعطائه للمجنى عليه، يدل بذاته على وجود سبق الإصرار - أثر ذلك؟

* ليس من الضرورى أن يبين الحكم فى جريمة القتل بالسم أنه كان لدى الفاعل سبق إصرار، لأن إعطاء السم فى ذاته وتجهيزه يدل بذاته على وجود سبق الإصرار.

(نقض ١٩٢١/١٠/٢١ عماد المراجع للأستاذ عباس فضلى من ٤٣١ / ٥).

- جريمة القتل العمد بالسم - لا تشترط وجود سبق الإصرار - علة ذلك ؟ أن تحضير السم - بقصد القتل - يدل عليه.

* لما كان التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد، إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصورة العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة، لما ينم عن غدر وخيانه لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى، ولذلك أُفْرِدَ التسميم بالإعدام ولو لم يقترن فيه العمد بسبق الإصرار، إذ لا يشترط فى جريمة القتل بالسم، وجود سبق إصرار، لأن تحضير السم بقصد القتل فى ذاته دال على الإصرار.

(الطن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ قضائية - جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠ غير منشور).

- إغفال حكم الإلبانه ذكر نوع الجواهر التي أعطيت للمجننى عليه لا يعيبه، مادام قد أثبت أن للمادة التي أعطيت تعد سماً.

* ليس من المحتم أن ينكر في حكم الإلبانه نوع العقاقير والجواهر التي أعطاهما المتهم للمجننى عليه، بل يكفي أن يثبت أن الذى أعطى سم.
(نقض جلسة ١٨٩٩/٥/٦ مشار إليه فى عماد المراجع ص ٤٣١).

رابعاً: إقتران القتل العمد بجناية

- يكفي لتخليط العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات أن يثبت للحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما - تقدير ذلك - موضوعي.

* من المقرر أنه يكفي لتخليط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع مادام بقيمة على ما يسوغه.
(نقض جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ ص ٣٦ من ٧٧٢).

- المصاحبة الزمنية - فى مفهوم المادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات - هى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فترة قصيرة من الزمن - تقدير ذلك - يستقل به قاضى الموضوع - توقيع العقوبة للنصوص عليها فى المادة ٢٣٤ / ٣ عقوبات - شرطه ؟

* لما كان يكفي تخليط العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن وملاك الأمر فى تقدير ذلك يستقل به قاضى الموضوع، ولما كان شرط إنزال العقوبة المنصوص - عليها فى المادة ٢٣٤ / ٣ من قانون العقوبات هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينه بها ومن بينها التأهب لفعل جحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل، وعلى محكمة الموضوع فى حال

إرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل، وأن نقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون، إذ أثبت الحكم مفارقة كل من جريمتي قتل الطفلين المجنى عليهما بفعل مستقل واتمامهما على مسرح واحد وفي نفس الوقت، كما أوضح رابطة السببية بين القتل وارتكاب جنحة السرقة التي كانت الغرض المقصود منه، هذا إلى أن توافر أى من هذين الظرفين كاف لتوقيع عقوبة الاعدام عن جريمة القتل العمد.

(نقض ١٩٨٤/٦/١٤ ص ٣٥ من ٦٠٤).

* يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع، فمتى قدر للحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكم النقض، فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى، كما أوردها الحكم المطعون فيه، أن الطاعن شرع في قتل... بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصداً قتلها وما أن أسرعت للجدتها ولدتها... وشقيقتها.... حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصداً قتلها فقضيتا ثم أُرِدِف ذلك بقتل... كل ذلك تم في مسرح واحد، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكانت كل منها جنائية قتل قائمة بذاتها، ولما كانت جنائيات القتل قد تتابعت وكانت جنائية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعاً رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ ص ١٣ من ٥٧٠).

* إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جنائية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقتترنت بها أو تلتها جنائية أخرى، يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني، علاوة على الفعل المكون لجنائية القتل، أى فعل آخر مستقل عنه ومتميز عنه ومكون بذاته لجنائية من أى نوع كأن يرتبط مع القتل برابطة

الزمنية ولو كان لم يقع فى ذات الوقت الذى وقع فيه الآخر، وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته، إذ العبرة فى ذلك ليست إلا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يكون به كل منها جريمة مستقلة ويوقعها فى وقت واحد أو فى فترة الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها - لتقارب الأوقات التى وقعت فيها - مرتبطة بعضها ببعض من جهة الظرف الزمنى، فإذا كان الثابت بالحكم أن جريمة الشروع فى السرقة وقعت أو لا ثم أعقبتها على الفور جريمة الشروع فى القتل، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة، إذ لا يهم فى هذا الخصوص - ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور، أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجريمة الأخرى أو أن يكون الثانى لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول.

(جلسة ١٩٤٥/٢/١٩ طعن رقم ٦٨٠ سنة ١٥ ق مجموعة الرابع قرن ص ١٦٦).

- يحفى لقيام ظرف الإقتران استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل العمد مع قيام للمصاحبة الزمنية بينهما - وحدة الغرض بين الجنايات المتعددة - لا أهمية له.

* يكفى لتخليط العقاب بانفردة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة، إذ العبرة هى بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذى يعتبر به كل منها مكوناً لجريمة مستقلة.

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ ص ١٢ من ٩٣١، والسنة ١٧ ص ٧١٥ و ٩٣٩).

- لا يشترط لتوافر ظرف الإقتران مضي قدر معين من الزمن بين جريمة القتل العمد والجناية التى اقترنت بها.

* إن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جريمة القتل العمد والجناية الأخرى التى اقترنت بها قدر معين من الزمن مادامت للجنايتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزهما بعضهما عن بعض بالقدر الذى تكون به كل منهما جريمة.

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢٨ طعن رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق الرابع قرن ص ١٦٨).

- يشترط لقيام ظرف الإقتران باستقلال الجناية المقرنة بالقتل عنه، وعدم اشتراكها معه في عنصر من عناصره ولا في أي ظرف من ظروفه للشدة للعقوبة - تحقق ظرف الإكراه في السرقة بفعل القتل يتوافر به ارتباط جنائية للقتل بجنحة - لا إقترانه بجناية .

* جعل الشارع - في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتيها الثانية والثالثة - من الجناية المقرنة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين، ففرض عقوبة الإعدام عند اقتران القتل بجناية والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطها بجنحة ومقتضى هذا أن تكون الجناية المقرنة بالقتل مستقلة عنه، وألا تكون مشتركة مع جريمة القتل في أي عنصر من عناصرها ولا أي ظرف من ظروفها التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف، ومتى تقرر ذلك وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقة بالإكراه إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها .. فإنه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقة فيكون عقاب المتهم طبقاً للمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة - لا الثانية التي أعمل نصها الحكم، على أن ما انتهى إليه الحكم في التكييف القانوني واعتباره القتل مقرناً بجناية السرقة بالإكراه - وإن كان يخالف وجهة النظر سالفة الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم، ذلك بأن عقوبة الإعدام التي قضى بها مقررّة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجنحة، كما هي مقررّة أيضاً للقتل العمد مع سبق الاصرار الذي أثبتته للحكم في حق المتهم - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التي بيّنتها في أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً.

(نقض ٢٥/٤/١٩٦٠ ص ١١ من ٣٥٦).

- عدم جواز تطبيق ظرف الإقتران المنصوص عليه في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات، على أساس أن القتل اقترحت به جناية سرقة بإكراه، متى كان الإكراه هو المكون لفعل القتل.

* إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه، قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا قرطها وباقي مصوغاتها وأمتعتها، وقضت المحكمة بمعاقبتها هذا المتهم بالأشغال

الشاقة المؤبدة طبقاً للمادة ٢/٢٣٤ عقوبات على أساس أن القتل اقترنت به جنائية سرقة بإكراه باعتبار أن الإكراه هو فعل القتل فإنها تكون قد أخطأت، لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون بأنها بإكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جنائية القتل العمد، إلا أنه إذا نظر إليها معها كما هو الواجب، فإن فعل الإعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون في ذات الوقت ركن الإكراه في السرقة، ولما كان القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة، إذ غلط عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جنائية أخرى إنما أراد بدهاء أن تكون الجنائية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل، ومقتضى هذا أن لا تكون الجنائية الأخرى مشتركة مع جنائية القتل في أى عنصر من عناصرها ولا في أى ظرف من ظروفها المستبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب، فإذا كان القانون لا يعتبرها جنائية إلا بناءً على ظرف مشدد، وكان هذا الظرف هو المكون لجنائية القتل العمد، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف، وإذن فالعقوبة التي كان يجب توقيعها على المتهم هي العقوبة المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جنائية سرقة بإكراه، واجب في مقام توقيع العقاب على المتهم فيها، إعتبارها مجردة عن ظرف الإكراه، أى جنحة سرقة، على أنه وإن كانت العقوبة التي نص عليها القانون في الشطر الأول للقتل الذي وقعت معه جنائية أخرى تختلف عن العقوبة التي نص عليها في الشطر الأخير، إذ هي الإعدام في الأول، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الأخير، إلا أنه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضاً لجنائية القتل المرتبطة بجنحة، فإن مصلحة المتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم تكون منتفية.

(الطنن رقم ١٩١٧ سنة ١٢/٢٣/١١/١٩٤٢ مجموعة الربع قرن ص ٩٦٦ بند ١٧٢).

- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات - يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة للقرنة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما.

- توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ - شرطه ؟

* يكفى لتخليط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينها

وشرط إنزال العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ المذكورة هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها، ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة.

(الطنن رقم ٨٦٣٧ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/١/١٩).

- رفع الدعوى الجنائية بجنائية قتل عمد مقترن بجنائية شروع في قتل عمد يتضمن حتماً رفعها بالجنائية المقترنة (فتح الرأى). أثر ذلك؟ للمحكمة التصدي للجنائية المقترنة في حالة عدم ثبوت الجنائية الأصلية والقضاء في موضوعها دون لغت نظر الدفاع.

* لما كان رفع الدعوى الجنائية بجنائية القتل العمد المقترن بجنائية أخرى يتضمن حتماً رفعها بالجنائية المقترنة، فإذا لم تثبت الجنائية الأصلية كان للمحكمة أن تتصدي للجنائية المقترنة التي تسترد استقلالها في هذه الحالة وتقضى في موضوعها، فإذا كان الطاعن قد أحيل إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته وآخر عن جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار، وقد ثلث تلك الجنائية جنائية أخرى هي شروع في قتل آخر عمداً، وكانت المحكمة قد انتهت إلى عدم ثبوت التهمة الأولى، فإن تصديها لجنائية الشروع في القتل المصددة إلى الطاعن لا يعتبر تعديلاً للتهمة مادامت المحكمة لم تجر تغييراً في الواقعة المادية التي كانت أساساً للإتهام الأمر الذي لا يستلزم منها لغت نظر الدفاع.

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٦٩).

* إن الدعوى بجنائية الشروع في القتل العمد المقترن بجنائية الشروع في السرقة يتضمن حتماً رفعها بجنائية الشروع في السرقة، فإذا لم تثبت جنائية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجنائية الشروع في السرقة.

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩ طعن رقم ١٦٥٧ سنة ١٧٠٤٧ ق الرابع قرن ص ٩٦٧).

- إستثناء الحالات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ عقوبات مما نهجه القانون في المادة ٣٢ عقوبات.

* إن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على ما نهجه في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ من فعل ولحد

وتكون مرتبطة ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وإرتباطها، وأوجب في تلك الحالات بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها.. وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من ارتكاب جناية القتل العمد من غير سيق إصرار ولا ترصد هو التآهب لفعل جنحة أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالإشغال الشاقة المؤبدة.

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٢١٣٩ سنة ٢٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٩٦٧).

- عدم جواز تطبيق العقوبة المغلظة للنصوص عليها في المادة ٢٣٤ عقوبات على الإبن الذي يقتل أباه لسرقة ماله.

* ان القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جناية القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلته جناية أخرى الخ قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معاً عقوبة واحدة مغلظة يطوى فيها عقابه عن الجريمتين، ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له من مبرره، وإن فإذا قتل الإبن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه، إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضاً على السرقة في حين القانون لا يعاقب عليها.

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢١ طعن رقم ٧٤٩ سنة ١٥٠ ق الربع قرن ص ٩٦٧).

- النعي بعدم توافر ظرف الإقتران غير مجد مادامت العقوبة التي نص عليها الحكم في الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سيق الإصرار مجردة عن الظروف المشار إليه.

* لما كان ما يثيره المدافع عن الطاعن بوجه النعي من أن نية القتل تولدت لدى الطاعن حال ارتكابه الحادث دون أن تكون نتيجة إعداد مسبق فإنه لما كان ينازع فيما أثبتته الحكم من اقتران جريمة القتل المسندة إليه بجناية حريق عمد وكانت عقوبة الإعدام الموقعة عليه هي ذاتها المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أخرى مجردة من ظرف سبق الإصرار، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من تخلف هذا الظرف.

(نقض جلسة ١٩٨٤/٦/٥ ص ٣٥ ص ٥٦٠).

* النعمى بعدم توافر الاقتران، لا جدوى منه مادامت العقوبة التى نص عليها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لأى من جريمتى القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من الظروف المشار إليها.

(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣١ السنة ٢٧ ص ٥٧٤).

خامساً: إرتباط القتل العمد بجنحة

- مناط استحقاق العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٣٤ عقوبات، وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها - أثر ذلك ؟- وجوب تدليل الحكم على توافر رابطة السببية بين القتل والجنحة المرتبطة بها.

* شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٣٤ عقوبات. وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها.

على محكمة الموضوع فى حالة إرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة.

(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ السنة ١٧ ص ٩٢٥ والسنة ١٩ ص ٥٨٩).

- تقدير قيام علاقة السببية أو الارتباط للمشار إليه فى المادة ٣/٢٣٤ عقوبات - موضوعى.

* قيام علاقة السببية أو عدم قيامها، وكذلك قيام الارتباط السببى المشار إليه فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة هو فصل فى مسألة موضوعية يستقل به قاضى الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض. فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جناية الشروع فى القتل وبين جناية السرقة بإكراه فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل.

(الطن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٦٠/٥/١١ ص ٤٢٤).

- تمام جريمة الجنحة، ليس بشرط لتطبيق الظروف للشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات.

* لما كان الشق الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ تنص على تغليب العقاب في جنابة القتل العمد إذا ارتبطت بجنحة. وقد سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها، فكل منها جريمة جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للقتل. متى وقع منضمماً إلى الجنحة وسبباً لارتكابها، ولما كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن أنه قتل المجنى عليه لما شرع في سرقة مسكبه إذ فوجيء، به مستيقظاً فإنها إذ عاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة على ما فعل تكون قد أصابت صحيح القانون ومن ثم يكون معنى الطاعن بهذا المعنى لا محل له. (الطعن رقم ١٢٠١٨ لسنة ٦٤ جلسة ١٩٩٦/٥/١٤).

- كفاية الشروع في ارتكاب الجنحة لتطبيق الظروف للشدد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات.

* سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها، فكل منها جريمة جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للقتل، متى وقع منضمماً إلى الجنحة وسبباً لارتكابها. فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المعاينة أنه بعد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة ماله، فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطيء في تطبيقه. (الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ من ٢٣٤).

- جواز إعتبار المتهم شريكاً مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل العمد للمقتدر بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤/٣ في ذات الوقت.

* ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقة وإن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكاً مع المجهول في ارتكاب جريمة القتل العمد بسبق الإصرار، وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على أساس أنه وباقي من أدانته المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق الإصرار لتسهيل السرقة، وإذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الاعدام هي الواجبة للتطبيق في واقعة الدعوى على هذا

المتهم أيضاً فلا معقب عليها في ذلك، إذ أن عقوبة الإعدام جائزة توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقتتر بسبق الإصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة.

(جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق مجموعة الريع قرن

ص ٩٦٧ الطعن ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ السنة ٢٥ ص ٧١٨).

- مجرد ارتكاب جريمة قتل المجنى عليها وسرقة مصوغاتها لا يبرر تطبيق العقوبة للمغلظة - المنصوص عليه في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات إذا كان ارتكاب كل من الجريمتين مقصوداً لذاته.

* أن المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبيذة بها، وهي التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة، وإن كان يبين من الحكم الذي طبق هذه المادة أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التي صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وانتوى إلحاق الأذى به بالكيفية التي يراها، وأنه نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذي انتوى المتهم إلحاقه بزوجة المجنى عليها، فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التي أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبيذة فيها، ولا يغير من هذا ما قالته المحكمة من أن المتهم وزميله بيتا النية على سرقة للمجنى عليها ولما ذهب لتنفيذ ما انترواه اعترضتهما المجنى عليها فقتلها - فإن ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة سببية إذ يحتمل أن يكون اعتراض المجنى عليها لهما هو الذي هيا لتنفيذ وعيد المتهم.

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٩ طعن رقم ٨٧٤ سنة ١٩ ق مجموعة الريع قرن ص ٩٧٠ والسنة ١٧ ص ٩٢٥).

- عقوبة القتل العمد مع سبق الإصرار للربط بجنحة سرقة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات - الإعدام.

- عقوبة القتل العمد المجرى من سبق الإصرار للربط بجنحة سرقة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات - الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة.

- جمع حكم الإبانة بين الظرفين المشددين - سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعنين - وقصوره في إستدلاله على ظرف سبق الإصرار - عيب يستوجب نقضه. علة ذلك ؟

* لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت عند انتفاء موجبات الرأفة إنزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام بكل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك والترصد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه ... وأما إذا كان القصد منها - أي من جناية القتل العمد المجرد عن سبق الإصرار والترصد - التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلن فيه - وعلى ما يبين من مدوناته قد جمع في قضائه بين الظرفين المشددين سبق الإصرار والاقتران وجعلهما معاً عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعنين - فإنه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحال هذه - للوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تطلعت إلى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الظرف المشار إليه في وجدان المحكمة لو أنها اقتصرت على إعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الاقتران - الذي يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخريرية أخرى مع الإعدام ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المعلن فيه والإحالة ، لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه من الطعن يتصل بالمحكوم عليها الثالثة التي لم تطعن على الحكم ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، فإنه يتعين نقض الحكم المعلن فيه بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليها الثالثة .
(نقض ١٩٨٤/١١/٢٥ س ٣٥ ص ٨١٢).

الفرع الثالث

العذر المخفض للقتل العمد

(عذر الإستفزاز ومفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا)

المادة ٢٣٧ عقوبات

[من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها، يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦].

المبادئ والقضائية

- عدم اعتبار الغضب عذراً مخففاً في جريمة القتل إلا في حالة الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا.

* إن القانون المصري لا يعتبر الغضب عذراً مخففاً إلا في حالة خاصة هي الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها.

(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥).

- القياس في الأعذار القانونية غير جائز - عذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجئتها متلبسة بالزنا.

* لما كان مفاد ما أورده الحكم فيما سلف أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة فإنما ما كان الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بإعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير قويم لما هو مقرر من أن الاعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا، لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(نقض جلسة ١٩٨٤/١٠/١٥ س ٣٥ ص ٦٧٠).

- التلبس بجريمة الزنا - تحققه بمشاهدة التهم في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن الجريمة ارتكبت بالفعل.

- مثال لتسبب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالعدر المخفف.

* لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً، وكانت الوقائع التي أوردتها الحكم تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بالعدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بما في ذلك حالة التلبس بالزنا، فإن ما تنعاه الطاعنة من خطأ الحكم في القانون يكون على غير أساس.

ملحوظة: الطاعنة هي النيابة العامة.

(نقض جلسة ١٢/١٠/١٩٨٣ ص ٣٤ من ٨٢٢).

الفرع الرابع المساهمة الجنائية في القتل العمد

أو لأ : المساهمة الأصلية .

ثانياً : المساهمة التبعية .

ثالثاً : التضامن في المسؤولية الجنائية عن القتل العمد .

(الفاعل الأصلي - الفاعل مع غيره - المساهم بإرتكاب أحد الأفعال التنفيذية المكونة للجريمة) .

أولاً: المساهمة الأصلية

الفاعل في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟

- الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده - متى يتحقق قصد للمساهمة ؟

- مثال لتسبيب سائح في إثبات مسؤولية الطاعنين عن جريمة قتل عمد بوصف كل منهم فاعلاً أصلياً بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها .

* لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه «يعد فاعلاً للجريمة (أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانياً) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالاته ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية للتدخل في ارتكابها، ولو أن

الجريمة لم تتم بفعله وحده بل بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره وهو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولولم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قَصَدَ قَصْدَ الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وإن لم يبلغ دوره على الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقيامه، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في اقتراح جريمة قتل المجنى عليه تحقيقاً لقصد مشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان وصورتهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدي عليه وهو المالم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد، وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين الخمسة قد انهالوا معاً على المجنى عليه ضرباً وطحناً بالمساكين والمدى بقصد إزهاق روحه وأنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه وصدره وظهره وأن الإصابات مجتمعة بين طعينة وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلاً منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلاً أصلياً بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها.

(نقض جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ ص ٣١ من ٤٠٧).

- متى يتحقق قصد للمساهمة في الجريمة، مثال:

* لما كان من المقرر وفقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو أن يسهم مع غيره في ارتكابها، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة النامة وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها وطبقاً لخطة تنفيذها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا

معه فيها عرف أو لم يعرف، ويتحقق حتماً قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولولم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قَصْدَ قَصْدٍ الآخر في إيقاع الجريمة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع، ولما كان القصد أمراً باطنياً يضممره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه، وإذا كانت نية تدخل الطاعنين في اقتراح جريمة قتل المجنى عليه تحقيقاً لقصدهم المشترك مستفادة من نوع الصلة بين الطاعنين إذ أنهما شقيقان، والمعية بينهما في الزمان والمكان، وصدورهما في مقارفة الجريمة عن باعث واحد، واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها، وكان الحكم المعلوم فيه قد أثبت فضلاً عن ذلك أن الطاعنين معاً أنها لا على المجنى عليه ضرباً بالعصى بقصد ازهاق روحه انتقاماً منه لتسببه في موت شقيقهما فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وكان البين من مطالعة هذا التقرير أنه بعد أن أورد إصابات المجنى عليه وأثبت أنها جميعاً إصابات رضوية انتهى - خلافاً لما ذهب إليه الطاعن بوجه الطعن إلى أن الوفاة نشأت عن هذه الإصابات مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتكات وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية، فإن الحكم المعلوم فيه إذ خلص إلى إدانة الطاعنين معاً بجريمة قتل المجنى عليه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(نقض جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٥١ ق).

- مسالة الجاني بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة القتل للعمد - شرطه ؟

* المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة القتل للعمد بغير سبق إصرار إلا إذا كان هو الذي أحدث الإصابة أو الإصابات التي أدت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك، أو يكون قد اتفق مع غيره على قتل المجنى عليه ثم باشر معه الإعتداء تنفيذاً للفرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه، ولو لم يكن هو محدث الإصابة أو الإصابات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن معهم هو الذى أحدثها.

(الطعن رقم ١٠٧٧٤ لسنة ١٩٦١ ق - جلسة ١/٣/١٩٩١).

- كفاية مساهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة لاعتباره فاعلاً أصلياً

* من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوقره مضى وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قَصْدَ قَصْدٍ الآخر فى إيقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة، وأنه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً فى الجريمة، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها.

(نقض جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ ص ٣٦ ص ٧٧٢).

* متى كان الحكم المعلن فيه أثبت فى حق الطاعن وجوده على مسرح الجريمة ومساهمته فى عمل من أعمالها التنفيذية هو استدراج المجنى عليه إلى منزل والد الطاعن طبقاً لخطة رسمها معه تنفيذاً لقصدهما المشترك وكان ما حصله الحكم من ذلك له أصله ومعينه من الأوراق مما لا يجادل فيه الطاعن، فإن منعه أن الحكم أعمل فى حقه المادة ٣٩ من قانون العقوبات على غير مؤدى أقوال الشهود، لا يكون له محل.

(العلن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٧٥/٥/١١ السنة ٢٦ ص ٤٠٥).

* من المقرر أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه فى ارتكابها فإذا أسهم فيما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ولما أن يأتى عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت تتركب من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها، ويكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أم لم يعرف، اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل، ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده، ولما كان الحكم المعلن فيه مع اطمئنانه مما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا إصاباته التى نشأت عنها الوفاة، قد أثبت فى حقيهما أخذاً باعترافهما أن كلا منهما قد أصاب المجنى عليه بطلعه بمطواه فى ظهره بقصد قتله وإزهاق روحه بدافع الثأر لقتل عمهما وكبير أسرتهما وأن هاتين الإصابتين على ما خلص إليه التقرير الطبى

الشرعى تعدان فى مقتل وأنهما كفتيلتان بإحداث الوفاة وحدهما بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيرة، وفى مقتل وتؤدى إلى الوفاة، فإنه إذ انتهى - ويفرض صحة دفاع الطاعين من إسهام آخرين فى الاعتداء - إلى مساءلتهم عن جريمة القتل العمد بوصفهما فاعلين أصليين يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطنن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ١٣١).

- مجرد التواجد على مسرح الجريمة لمراقبة الطريق أو حراسة باقى الجناة أو لشد أزهرهم حال مفارقة القتل العمد، يجعل المتهم فاعلاً أصلياً فيه.

* إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد اتفق مع المتهمين الآخرين فبيتوا الذية فيما بينهم على قتل المجنى عليه انتقاماً منه لسابقة إتهامه فى قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن ثمانية شهور سابقة على الحادث، فأعدوا لذلك سلاحين ناريين وتسليح بهما هذان المتهمان ثم ذهبوا إلى مقهى المجنى عليه، يرافقهما الطاعن لمراقبة الطريق وحراستهما حتى يتمكنوا بذلك من مفارقة الجريمة المتفق عليها بينهم، ولما كان الحكم قد أثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزهر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذاً لمقصدهم المشترك، فإن ما ذهب إليه الحكم من إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار، يكون صحيحاً فى القانون طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

(نقض جلسة ١٣/٣/١٩٦١ ص ١٢ ص ٣٤٧).

* متى كان للحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزهر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذاً لمقصدهما المشترك الذى بينا عليه فإن فى هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما والشروع فى قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيهما طبقاً لما تنص عليه الفقرة من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، يستوى فى هذا أن يكون مطلق العيار البارى الذى قضى على المجنى عليه الأول معلوماً بالذات منها أو غير معلوم.

(الطنن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١/٦/١٩٦٣ والسنة ١٤ ص ٦٤٩).

* متى كان غرض المتهم من إطلاق الرصاص من بندقيته يميناً وشمالاً هو تمكين باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل، وحماية ظهرهما فى مسرح الجريمة فى فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد أنتج التدبير الذى تم بينهم النتيجة التى قصدوا إليها وهى القتل، فذلك يكفى لا اعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل عمداً من غير سبق إصرار.

(طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ لسنة ٨ ص ٩٦٤).

- عدم جدوى النعى على للحكم الصادر بالإدانة فى جريمة القتل العمد مادامت العقوبة مبررة.

مثالان:

- عدم جدوى النعى على الحكم تغيير صفة المتهم من شريك إلى فاعل أصلى فيها مادام أنه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك. تقدير العقوبة مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانونى لها.

* لما كانت العقوبة المقضى بها على الطاعن - وهى الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فى جناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الاقتران فإن مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف الجريمة بالنسبة له بإعتباره فاعلاً أصلياً ونعيه على الحكم لعدم توافر ظرف الاقتران لا يكون له محل ولا مصلحة له منه، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة لعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى. وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانونى الذى تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد.

(نقض جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ ص ٣٤ ص ٥٤٤).

- لا مصلحة للطاعنين من إثارة الجدل حول عدم توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى حقهم، مادام للحكم قد توقع عليهم العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مجردة من هذين الظرفين.

* لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة -

تدخل فى الحدود المقررة لأى من جنايتى القتل العمد التى قارفوها مجردة من أى ظروف مشددة، وكان للحكم قد أثبت فى حق الطاعنين إتفاقهم على قتل المجنى عليهما الأولين وباشروا كل منهم فعل القتل تنفيذاً لما اتفقوا عليه مما مقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابات القاتلة فإن مصالحتهم فى إثارة الجدل حول توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى حقهم أو عدم توافرهما تكون منتهية .
(نقض جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٥١٥).

ثانياً، المساهمة التبعية (الاشتراك فى القتل العمد)

- إبانة الحكم للمتهمين فى جريمة الاشتراك فى القتل بطريقى الاتفاق والمساعدة - وجوب استظهاره عناصر هذا الاشتراك وطريقته والأدلة الدالة على ذلك.
- التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك - شرط قيام الإتفاق : إتصاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

* من المقرر أنه إذا أدين الحكم المتهمين فى جريمة الاشتراك فى القتل بطريقى الاتفاق والمساعدة، فإن عليه أن يستظهر عناصر الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها، فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين فإنه لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك، لأنه لا يكفى لقيامه مجرد توافر خواطر، بل يشترط - فى ذلك - أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه، الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه فى صراحة، كما لم يثبت فى حق الطاعنين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون، وكان مجرد التوافق لا يرتب فى صحيح القانون تضامناً فى المسؤولية الجنائية بل يجعل كلاً منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذى ارتكبه، وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت فى حق المتهمين أنهم ساهموا فى قتل جميع المجنى عليهم، فإنه بذلك يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .
(الطنن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٤ لسنة ١٥ ص ٦١٩).

- عدم اشتراط المادة ٤٠ عقوبات فى الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل - يكفى كون الجريمة قد وقعت بناءً على إتفاقه أو تصريحه أو مساعدته ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .

* لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة، فإنه يكفي لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلاً بناء على تحريضه على إرتكاب الفعل للمكون لها، إذ الشريك في الواقع إنما هو الشريك في الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أنه لا عقاب على الاشتراك في الإشتراك يكون غير صحيح، ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطنن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ السنة ٢٨ ص ٩٧٦ والسنة ٢٠ ص ٥٩١).

- عدم بيان الحكم قصد الإشتراك لدى الشريك وتوافر نية القتل لديه - قصور.

* متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم بالإشتراك في جريمة القتل العمد إلى اتفاقه مع الفاعل على اقتراف الجريمة ومساعدته على إرتكابها بمصاحبتة له على مسرح الجريمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم هروبه معه عقب ارتكاب الحادث فإنه يكون معيباً، ذلك أن ما قاله الحكم يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الإشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك.

(الطنن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ السنة ٨ ص ٩٨٣).

ثالثاً: التضامن في المسؤولية الجنائية عن القتل العمد

- توافر ظرف سبق الإصرار يرتب تضامناً في المسؤولية الجنائية.

* إذا كان ما أورده الحكم سائفاً وسديداً ويستقيم به الدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين كما هو معروف به في القانون وهوما يرتب بينهما وبين من أسهموا في إرتكاب الفعل معهما تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت إرتكابها وإسهامهم في الإعتداء على المجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا القصد والتصميم الذي انتويه دون تحديد لفظهما وفعل من كانوا معهما

ومحدث الإصابات وفعل التفريق الذى أدى إلى وفاته وبناءً على ما اقتضت به للأسباب السائغة التى أو ردتها من أن تدبيرهما للجريمة قد أنتج النتيجة التى قصدا إحداثها وهى الوفاة فإن ما يثيره الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالإعتداء على المجنى عليه بالضرب وإغراقه فى المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بضرب قتل أو أكثر فى هذه الأفعال يكون غير سديد.

(نقض ١٩٨٣/٤/١٤ ص ٣٤ ص ٥٤٤).

(نقض جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ ص ٢٨ ص ٨٧٥).

* إن توافر سبق الإصرار على القتل فى حق المتهمين يرتب تضامناً بينهم فى المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين.

(الطنن رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٧٧/١٠/٢٣ جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ ص ٢٨ ص ٨٧٥).

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سليم وبأدلة سائغة وجود الطاعنين جميعاً على مسرح الجريمة واطلاقهم الأعباء النارية. على المجنى عليه تنفيذاً لقصدتهم الذى بيتوا النية عليه، فإن هذا ما تتحقق به مسؤولية الطاعنين جميعاً عن جناية قتل المجنى عليه عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون مطلق الأعباء النارية التى أو دت بحياة المجنى عليه معلوماً معيناً بالذات من بينهم أو غير معلوم.

(نقض جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ص ٢١ ص ٧٦٠).

- عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين، لا ينفى قيام الاتفاق بينهم على القتل.

* إن عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهم على القتل، وذلك بتقابل إرادتهم عليه، وهذا لا يتطلب معنى وقت معين.

* ثبوت اتفاق المتهمين على القتل عمداً مساءلتهم جميعاً عن نتيجة كفاعلين أصليين، متى ساهموا فى الاعتداء، ودون حاجة لتقصي محدث الإصابات التى نشأت عنها الوفاة.

(الطنن رقم ٢٠٣٤ لسنة ١٩٧٩/٥/٢١ جلسة ١٩٧٩/٥/٢١).

* لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار فى حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سوياً على مسرح الجريمة وقت

ارتكابهما وإسهامهما في الإعتداء على المجنى عليه، فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاته، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج للجريمة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة، فلا تثريب عليها في ذلك.

(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/٢١/١٩٦١ السنة ١٢ ص ٩٣١).

- **الاتفاق بين المتهمين على القتل بشرط تضامنهم في المسؤولية الجنائية عنه**

* تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معاً على ارتكاب هذه الجريمة.

(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٥/١/١٩٥٦ السنة ٧ ص ٧٧).

- **اتفاق المتهمين على القتل مع سبق الإصرار وتولدهم جميعاً على مسرح الجريمة يترتب تضامنهم عن القتل العمد والشروع فيه - تحديد الأفعال التي أتاها كل منهم ليس بلازم.**

* متى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التي قارفها كل منهم وأثبت عليهم اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع في قتل الباقيين عمداً مع سبق الإصرار ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل والشروع فيه، وليس بلازم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة.

(نقض جلسة ١٧/٤/١٩٦١ ص ١٢ ص ٤٤٢).

- **أمثلة لتدليل سائغ على ترتيب التضامن في مسؤولية الجنائية بين المتهمين.**

* متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردها في الحكم أن المتهمين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه عياراً لقتله تنفيذاً للقصد المتفق عليه، فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع إلا من عيار واحد.

(الطن ١٤٨٧ لسنة ١٧ ق - ١٩٤٧/١١/١٧ مجموعة الرابع قرن ص ٩٥٢ بند ١٥،
والطن ١٦٣٤ لسنة ٣٩ - ١٩٧٠/١/٢٦ السنة ٢١ ص ١٥٧).

* مادام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد اتفقا على إغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة، فإن مساهمتهما عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة، ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضريقتين هي التي أحدثت الوفاة.
(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/١ مجموعة الريع قرن ص ٩٥٢ بند ١٦).

* إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجناية القتل على أساس أنهما هما اللذان ضربا المجنى عليه بقصد قتله فأحدثا به الإصابات التي شوهدت برأسه، فإنه لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في إحداث الوفاة، مادام كل من المتهمين كان ملتزماً بالقتل مع الآخر وياشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ قصدتهما المشترك، ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعله بل من فعل زميله.

(الطعن ١٣٥٤ لسنة ١٥ ق - ١٩٤٥/١١/٥ مجموعة الريع قرن ص ٩٥٢ بند ١٣).

- أمثلة للتدليل معيب على قيام التضامن في المسؤولية:

- التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية - أثر ذلك؟ مساهمة كل متهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه - مخالفة ذلك - قصور.

* إذا كانت النيابة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمداً أحد المجنى عليهما في الدعوى، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن، بأنهم قتلوا المجنى عليه الأخير، وكان الحكم المعلن فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعاً عن قتلهم المجنى عليهما، وكان ما أورده الحكم في أسبابه وإن دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليهما، فإنه يكون قاصراً، مما يعيبه ويستوجب نقضه، ذلك أن مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية، بل يجعل كلا منهم مسؤولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه.

(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥ السنة ١٣ ص ٨٧٦)

والطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٩.

* متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبي الشرعى لا يفيد أن جميع الإصابات التى أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت فى وفاة المجنى عليه، بل أثبت وجود إصابات أخرى لا دخل لها فى إحداث الوفاة، وكان الحكم قد دان الطاعنين الثلاثة بجريمة قتل المجنى عليه واعتبرهم مسئولين جميعاً عنها دون أن يحدد الإصابات التى وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة، وإذا كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم فى الوفاة وكانت الواقعة من غير سبق إصرار ولم يدلل الحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه.

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ السنة ٢٠ ص ٦٣٤).

* متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعاً فى جريمة القتل العمد، ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق المتهمين على ارتكاب الجنائية من عدمه، فإنه يكون قاصراً، ذلك لأنه لا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وانتواء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك فى اللحظة ذاتها، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن نفى ظرف سبق الإصرار، بل لابد كذلك فى انتفاء الاتفاق بينهم.

(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ السنة ٩ ص ٥٨٥).

- ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق بينهم -
مساءلتهم جميعاً عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التى أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل لها فى إحداث الوفاة - قصور.

* متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبي الشرعى لا يفيد أن جميع الإصابات التى أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت فى وفاة المجنى عليه، بل أثبت وجود إصابات أخرى لا دخل لها فى إحداث الوفاة كالإصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسئولين جميعاً عنها دون أن يحدد الإصابات التى وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة، وإذا كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم فى الوفاة وكانت الواقعة من غير

سبق إصرار ولم يدلل الحكم على وجود إتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه.

(نقض جلسة ١٩٦٩/٥/٥ من ٢٠ من ٦٣٤).

- قصور الحكم إذا دان عدة متهمين بالقتل للعمد دون ثبوت قيام إتفاق سابق متى انتهى إلى إستبعاد ظرف سبق الإصرار وحصول الإصابة من عيار واحد.

* إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار نارى واحد، واستبعد ظرف سبق الإصرار، ومع ذلك أدان عدة متهمين بالقتل للعمد دون أن يقول بوجود إتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض.

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

مجموعة الريع قرن من ٩٥٣ بند ٢٤).

الفرع الخامس
عقاب المشاركين في القتل العمد
المستوجب الحكم على فاعله بالإعدام
(المادة ٢٣٥ عقوبات)

المادة ٢٣٥

[المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة].

المبادئ القضائية

- جواز النزول بالعقوبة المقررة للإشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار، إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات.

* عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات، ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة طبقاً للمادة ١٧ من القانون المذكور إلى عقوبة السجن.

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ السنة ٢٠ من ١٧).

- عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة شرعت على وجه الإستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام.

* إن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام، وشرعتها جاءت في باب غير باب التشريع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام، وهي أن لا تكون تلك العقوبة الفادحة قضاء محتملاً على الشريك، أما عن عقوبة الشريك في جريمة التشريع في القتل فإن سبيل موازنتها يكون

باستعراض عقوبة الفاعل الأصلي فيها ثم قياسها عليها تطبيقاً للقاعدة العامة الثابتة وهي أن من اشترك جريمة فعليه عقوبتها.

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ١١/٢/١٩٣١ مجموعة الربع قرن ص ١٤٧/١٧١).

* متى اقتلعت المحكمة بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكاً في قتل اقترنت به جناية أخرى وطبقت المادتين ١٩٨ / ٢، ١٩٩ عقوبات (المقابلتان للمادتين ٢٣٤/٢، ٢٣٥ من قانون العقوبات الحالي) وأوقعت على المتهمين جميعاً عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لمجهول من بينهم في جناية القتل المقترن بالجناية الأخرى، فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين، إذ لا دخل لأيهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة.

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤٤/١٢/١٧/١٩٣٤ عماد المراجع للأستاذ عباس فضلى ص ٤٤٥).

- إختلاف عقوبة الشريك، في القتل العمد المستوجب الحكم على فاعله بالإعدام، عن عقوبة الفاعل الأصلي - أثر ذلك؟

- وجوب بيان الحكم من يعد شريكاً ومن يعد فاعلاً أصلياً من للمتهمين.

* إذ ظهر من أوراق الدعوى أنه لم يحصل القتل إلا من عيار واحد وقضت المحكمة بإدانة شخصين دون أن تبين من منهما هو الفاعل الأصلي ومن هو الشريك، ولم يظهر من الحكم أن كلا المتهمين حضر وقت الحادثة أم أحدهما فقط، كان الحكم صحيحاً لعدم بيان الواقعة بياناً كافياً ووجب نقضه بالنسبة للثنتين إذ أن عقوبة الشريك في جناية قتل تختلف قانوناً عن عقوبة الفاعل الأصلي.

(نقض ١٩٢٩/٣/٢٨ - عماد المراجع - الأستاذ عباس فضلى ص ٤٤٠).

الفرع السادس

موانع العقاب وأسباب الإباحة

أولاً :
موانع العقاب

- ١ - الجنون والعامة العقلية.
- ٢ - الغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة.

ثانياً :
أسباب الإباحة

- ١ - القتل العمد إستعمالاً للسلطة (لداء الواجب).
- ٢ - الدفاع الشرعى.

أولاً: موانع العقاب

١ - الجنون والعامة العقلية

- تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بشرط أن يكون سائفاً.

- عدم التزام المحكمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة في هذا الشأن بعد أن وضحت لها الدعوى.

* من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية هو من الأمور الموضوعية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة - وهو ما لم تخطئ في تقديره - وهي غير ملزمة من بعد بالإلتجاء لأهل الخبرة في هذا الشأن طالما قد وضحت لديها الدعوى.

(نقض ١٩٨٤/٦/١٤ من ٣٥ من ٦٠٤).

- تقدير حالة المتهم العقلية - موضوعي.

- عدم التزام المحكمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة. مثال:

* من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية، أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه، طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة، وكان الحكم قد طرح الشهادة المقدمة من الطاعن لأنها غير رسمية وعن مدة سابقة على تاريخ الحادث، وأثبت في منطق سليم بأدلة سائفة، سلامة إدراك الطاعن وقت اقترافه للجريمة، ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ولم ير الأخذ به أو إجابته للأسباب السائفة التي أوردها إستناداً إلى ما تحققت المحكمة من أن الطاعن - وقت ارتكاب الجريمة - كان حافظاً لشعوره وإختياره، وهي غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها.

(نقض جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ من ٣٦ من ٩٣٥).

٢ - الغيبوبة الناشئة عن تناول العقاقير المخدرة

- الغيبوبة المانعة من المسؤولية هي التي تنشأ عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار، وقت ارتكاب الفعل.

* الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها وأن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسؤولاً عن الجرائم التي تقع منه وهوتحت تأثيرها، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك مما ينبغي عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام.

(نقض جلسة ٢/٥/١٩٨٥ ص ٣٦ من ٦٠١).

* الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها، بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل.

(نقض جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ ص ١٩ من ٤٢٤).

- مساعلة السكران، فاقد الشعور والاختيار عن القتل العمد، شرطها أن يكون قد إلتوى القتل ثم أخذ للسكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نيته.

* من المقرر في قضاء النقض أن السكران متى كان فاقد الشعور والاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه لديه نية القتل وذلك سواء أكان أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخذ قهراً عنه أو على غير علم منه مادام المسكر قد أفقده شعوره واختياره مثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كان قد إلتوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نيته.

(نقض جلسة ٣١/٣/١٩٨٢ ص ٣٣ من ٣٥٦).

- الفصل في إمتناع مسئولية اللتهم لوجوده في حالة سكر وقت مقارفة الجريمة - موضوعي بشرط أن يكون سائغاً.

* من المقرر أن الفصل في إمتناع مسؤولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة وأن كان متعلقاً بموضوع الدعوى يستقل بتقديره القاضي الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون مبنياً على أسباب سائفة.

(نقض جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ ص ٢٣ من ٣٥٦).

- توافر سبق الإصرار رغم إحتساء المتهم للخمر، مادام قد أقدم على إحتسائه حتي يقوي علي ارتكاب الجريمة التي دبر لها في هدوء وروية.

* إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً - مادام مرجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

ومنى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار - في قوله «ان العمد وسبق الإصرار متوافران في حق المتهمين، من ذلك التخطيط والتدبير وإحتساء الثاني والثالث للخمر حتي يفقدا شعورهما ويقوى قنابهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وأنها تدبيرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤدة على ذلك النحو، فإن ذلك سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به القانون.

(اللمن رقم ٨٤٦ لسنة ٩٣ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ السنة ٢٠ من ٨٣٢).

- تناول المواد المخدرة أو المسكرة إختياراً أو عن علم بحقيقة أمرها، لا يؤثر في توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام.

* يجرى القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة أو عن علم بحقيقة أمرها مما ينبغي توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهوتحت تأثيرها.

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ طعن ١٧٧٢ سنة ٣٨ ق، السنة ٢٠ من ١٠٤).

- لا يتطلب القانون قصداً خاصاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت - تناول المتهم المسكر باختياره يجعله مسئولاً عن تلك الجريمة.

* لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المفضى إلى الموت قصداً خاصاً وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره - وهو ما لم يجادل فيه الطاعن - فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث هذا السكر الاختيارى ومبلغ تأثيره فى إدراكه وشعوره فى صدد جريمة الضرب المفضى الموت التى دين بها، مادام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً كقتل العام.

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ١٠٤).

- العبرة فى القصد الخاص هى بحقيقة الواقع - عدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والإفراضات القانونية لإثبات قيامه.

* إن الشارع لا يكفى فى ثبوت القصد الخاص بالأخذ باعتبارات وإفراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، ومن ثم فإنه لا محل للتسوية فى الجرائم ذات القصد العام وذلك التى يتطلب فيها قصداً جنائياً خاصاً.

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ١٠٤).

- مسؤولية المتهم الذى يتعاطى المخدر إختياراً وعن علم بحقيقته عن الجرائم التى تقع منه وهوتحت تأثيرها عدا الجرائم التى يتطلب لها القانون قصداً جنائياً خاصاً والتي لا يكفى فيها - فى ثبوت القصد - بإفراضات قانونية.

* إنه لما كانت الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تتناولها الجانى قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها، كان مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسؤولاً عن الجرائم التى تقع منه وهوتحت تأثيرها، فالقانون فى هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائى لديه، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائى خاص فإنه لا يمكن القول بإكتهاء الشارع فى ثبوت هذا القصد، بإفراضات قانونية، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، فإذا كان الحكم قد استبعد نية القتل لدى المتهم فيما وقع منه من إطلاقه

عياراً نارياً على المجنى عليه أدى إلى وفاته، واعتبر الحادثة ضرباً أفضى إلى الموت فإنه لا يكون قد أخطأ.

(نقض جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ من ١ من ٧٥٤).

- إغفال التدليل على توافق دية القتل وأخذ المسكر مشجعاً على تنفيذ تلك النية،
قصور يعيب الحكم ولو كانت العقوبة للمقضى بها تدخل في نطاق عقوبة الضرب للمقضى
إلى اللوت مع سبق الإصرار، مانع من توقيع العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل العمد.

* لما كان الحكم الملعون فيه قد أثبت على لسان الطاعنين وأحد الشهود أن الطاعنين
والمجنى عليه احتسوا بعض المشروبات الروحية «بيرة وكينا» وقت ارتكاب الجريمة دون أن
يبين ماهية حالة المسكر التي أثارها الطاعنان ودرجة السكر - إن كان - ومبلغ تأثيره في
إدراك الطاعنين وشعورهما مع أنه غير قائم - سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في حديثه عن
نية القتل وظروف سبق الإصرار الذي جمع بينهما في بيان واحد - على أن الطاعنين ارتكبا
القتل ثم تناولا المسكر للعمل على فقدان الشعور وقت القتل فإنه يكون قاصر البيان، ولا
يقدر في هذا أن تكون العقوبة المقضى بها على الطاعنين وهي الاشغال الشاقة لمدة خمس
عشرة سنة تدخل في نطاق عقوبة الضرب المقضى إلى الموت مع سبق الإصرار ذلك بأن
الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارنة الطاعنين جريمة
القتل العمد مع سبق الإصرار ونزل بالعقوبة إلى هذا القدر لاعتبارات الرأفة التي ارتأها
فوصل بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الضرب المقضى إلى الموت مع سبق الإصرار للمبينة
بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات.

(نقض جلسة ٢/٥/١٩٨٥ من ٣٦ من ٦٠١).

ثانياً: أسباب الإباحة

١ - القتل العمد الذي يقع استعمالاً للسلطة (أداءً للمواجب)

* لما كان ما أورده الحكم في الرد على دفاع الطاعن الخاص بانتفاء قصد الجنائي
لديه وبحسن نيته، سائفاً وصحيحاً في القانون على ما سلف بيانه، كما أن المادة ٦٣ من
قانون العقوبات، إذ قضت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به

القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجب عليه - فوق - ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته إعتقاداً مبنياً على أسباب مقبولة . وإذ كان البين من الحكم أن الطاعن لم يثبت شيئاً من ذلك علاوة على أن ما ساقه الحكم فى مدوناته على النحول المقدم بيانه من شأنه أن يؤدى إلى انتفاء حسن النية الذى تمسك به الطاعن ، وأنه تعمد إيذاء المجنى عليه بأن بادرة بإطلاق النار عليه ، وأنه لو كان حسن النية لاكتفى بإطلاق النار على إطار السيارة ، فإن ما يثيره الطاعن من نعى ، بأن الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وأن الفعل المنسوب إليه لا يوفر فى حقه إلا جريمة القتل الخطأ ، لا يكون سديداً .

(نقض جملة ١٦ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٢٢٨٣ لسنة ٥١ ق) .

• (المدونة الذهبية لعبد الممنم حسنى - الاصدار الجنائى جـ ٢ ص ٨٠٦) .

- يشترط للإعفاء من العقاب طبقاً للمادة ٥٨ عقوبات (المقابلة للمادة ٦٣ من قانون العقوبات الحالى) أن يثبت للموظف فوق حسن نيته، أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته، وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

* ومن حيث إن مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون فى مثل هذه الحالة التى بصدها البحث، ألا يلجأ الخفير إلى إستخدام سلاحه ضد من يشتبه فى أمرهم إلا بعد التيقن من أن لشبهته محلاً واستنفاد وسائل الإرهاب والتهديد التى قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة إلى استعمال سلاحه، ولهذا قضت التعليمات المرعية بأنه إذا ما اشتبه خفير فى شخص نادى عليه ثلاث مرات، فإذا لم يجبه وأمعن فى سيره، أطلق الخفير فى الفضاء عيراً نارياً للإرهاب فإذا حاول المشتبه فيه الهرب أطلق الخفير صوب ساقية عياراً آخر ليعجزه عن الفرار، وظاهر من الوقائع، أن المتهم لم يعمل بهذه التعليمات المستمدة من روح القانون، بل إنه بمجرد عدم الرد على ندائه إكتفى بإطلاق عيار واحد، وقد صوبه على المجى عليه مباشرة، فأصابه فى إليته وسلسلة ظهره وأعلى فخذة أى فى مقتل من مقاتله مع أن المجنى عليه وزميله - من جهة أخرى - لم يحاول أيهما الهرب .

ومن حيث أن ما أتاه المتهم قد يتم عن إستهانة بالتعليمات المفروضة عليه رعايتها واستخفاف بالأرواح، لا يجبره القانون فالشبهة قائمة على وجود الجناية خالية من العذر

المعفى من العقاب المشار إليه بالمادة ٥٨ عقوبات (المقابلة للمادة ٦٣ من قانون العقوبات الحالي) لعدم توافر شروط ذلك الإعفاء.

(نقض جلسة ١٠/٣١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر جـ ٢ بند ٣٨١ ص ٦١١).

* إذا أمر العمد، بعض الخفراء، بإطلاق النار على إناس كانوا يتشاجرون مع أهل بلدة، فأطلقوا النار عليهم وأصابوا بعضهم، فإن الواقعة لا يمكن اعتبارها من أحوال الدفاع الشرعى، ولا مما يجيز للخفراء استعمال الأسلحة النارية والقتل بها لأن الدافع عليها لم يكن فى الحقيقة حب المحافظة على النظام العام وإنما رغبة من المتهمين فى الانتصار لأهل بلدهم وكذا لم تكن حياة أحد منهم فى خطر إذ الثابت أن من تشاجروا معهم كانوا تسعة أشخاص فقط فى مقابل جمع عظيم من أهل البلد ولم يكن مع أولئك الأشخاص أسلحة نارية، وأن المادة ٣٩ من قانون الخفر تحرم على الخفير استعمال الأسلحة النارية إلا لمصلحة الأمن العام أو فى حالة الدفاع الشرعى، فإطاعة الخفراء لأمر العمد قد جاء مخالفاً لهذا النص الذى كان يجب عليهم مراعاته، أو كان يجب عليهم على الأقل إقامة الدليل على حسن نيتهم عند ارتكابهم القتل عملاً بنص المادة ٥٨ عقوبات (المقابلة للمادة ٦٣ من قانون العقوبات الحالي).

(نقض جلسة ١٠/٦/١٩٢٦ مجموعة المبادئ الجنائية جندى عبد الملك بند ٣٠ ص ٩٥).

٢ - الدفاع الشرعى

- تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها موضوعى متى كان سائفاً - استمرار الطاعنين فى التعدى على المجنى عليه بعد إنتهاء المشادة - قصاص وانتقام يختفى معه الدفاع الشرعى.

* لما كان المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها، متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب، متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتبها عليها الحكم، كما أن الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه. وإنما شرع لرد العدوان، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى - وهوما ينازع الطاعنون فى صحة إسناد الحكم بشأنه - أن مشادة وقعت بين الطاعنين والمجنى عليه واستل على أثرها المتهم الثالث مطواه وأراد التعدى بها على

المجنى عليه الذى انتزعها من يده، فما كان من الطاعنين إلا أن أحاطوا بالمجنى عليه وألقوه فى مياه ترعة الاسماعلية، وأخذوا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الخروج منها واستمروا فى ذلك حتى خارت قواه وتوفى غرقاً، فإن مقارفة الطاعنين لأفعال التعدى تلك واستمرارهم فيها بعد أن ألقوا بالمجنى عليه فى الماء بقصد منعه من مغادرته، وقد صار لا حول له ولا قوة، وحتى خارت قواه ولقى حتفه، تكون من قبيل القصاص والانتقام والعُدوان على من لم يثبت أنه كان فى الوقت ذاته يعتدى أو يحاول التعدى، بل كان يحاول النجاة بنفسه من الموت وهوما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون.

(نقض جلسة ١٦/١٦/١٩٨٥ من ٣٦ من ٩٠).

(نقض ١٩/١٢/١٩٨٥ من ٣٦ من ٩٣٥).

- ثبوت سبق التدبير للجريمة أو التحيل لإرتكابها ينتفى به حتماً موجب الدفاع الشرعى - علة ذلك.

* من المقرر فى صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار عليها أو التحايل لإرتكابها انتفى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رد لعدوان حال دون الإعداد له وإعمال الخطة فى إنفاذه.

(نقض جلسة ٦/٤/١٩٨٢ من ٣٣ من ٤٤١).

- إثبات توفر ذية القتل لدى المتهم، لا ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى.

* إن إثبات توفر ذية القتل لدى للمتهم لا ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت - فى تفنيد ما دفع به المتهم من قيام هذه الحالة، بإثبات توافر ذية القتل لديه، فهذا يعيب حكمها.

(نقض جلسة ٦/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩ ق).

(مجموعة الفمسين عاماً - ج١ - ص ٤٩٦ بند ٣٠٤).

- مثال لتعديل سائح على إنتفاء حالة الدفاع الشرعى فى القتل العمد.

* إذا قال الحكم حين عرض لذية القتل، إنها ثابتة قبل المتهم من إستعماله، فى إقرار جريمته آلة من شأنها إحداث الموت - بندقية - وقد أطلقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار -

على مقتل من المجنى عليه، هو رأسه مدفوعاً إلى ذلك بحنقه عليه لإعتقاده أنه كان يسرق، وهو سبب يكفى فى عرف بعض النفوس المستهترة المتهورة، لإزهاق الروح. ثم الحكم رداً على دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى «إن الثابت من مجموع أقوال الخفيرين والمتهم نفسه أن المجنى عليه حين ضبط، كان أعزلاً ولم يحاول الهرب بنفسه، ولا بالمسروقات، ولم يكن هناك ما يدعوا المتهم للإعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله فى حالة دفاع شرعى» .

فإن هذا الذى قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ليس فيه تعرض لنية القتل، بما ينفى توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم فى شأنها بما يؤدى إلى قيامها لدى المتهم. (نقض جلسة ١٨/١١/١٩٥٨ - ص ٩ - ص ٩٦٦).

الفرع السابع

بيانات حكم الإدانة وتسبيب

الأحكام فى القتل العمد

أولاً :

بالنسبة لبيانات حكم الإدانة.

ثانياً:

بالنسبة للركن المادى.

(أ) بالنسبة للفعل المادى.

(ب) بالنسبة للوفاة.

(جـ) بالنسبة لعلاقة السببية.

ثالثاً:

بالنسبة لنية القتل.

رابعاً:

بالنسبة لحقوق الدفاع.

الفرع السابع

بيانات حكم الإدانة وتسبب

الأحكام في القتل العمد

أولاً، بالنسبة لبيانات حكم الإدانة

- بيانات حكم الإدانة - المقصود من عبارة «بيانات الواقعة»، الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات؟

- مثال لتسبب معيب في جريمة قتل عمد مقترن بجناية هتك عرض:

* من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً لتحقيق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلزم بإيراد مودى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً، وكان المقصود من عبارة «بيان الواقعة»، الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة، ولما كان البين مما أورده للحكم المطعون فيه عن صورة الواقعة أن هذه الصورة لا يتوافر بها بيان واقعة القتل العمد المقترن بجناية هتك العرض، بالقوة بيانا لتحقيق به أركان الجريمة على النحو الذى يتطلبه القانون ويتغياها من هذا البيان إذ لم يبين - سواء فى معرض إيراد واقعة الدعوى أو فى سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعن والمثبتة لارتكابه جريمة القتل العمد وكيفية حصولها وكذلك جريمة هتك العرض بالقوة التي تقدمتها بل أورده فى هذا المساق عبارات عامة مجمة استقاها من أقوال الضابط وتحرياته دون أن يحدد فيها الأفعال التي ساهم بها الطاعن فى الجريمة، وبذلك لم يكشف عن وجه استشهاد بذلك الدليل ومدى تأييده فى هذا الخصوص للواقعة التي اقتضت بها المحكمة خاصة وأن أقوال المتهمين التي عول عليها الحكم حسبما حصلها فى مدوناته قد

خلت من نسبة أى دور للطاعين فى الجريمة كما أغفل الحكم كلية الإشارة إلى تقرير الصفة التشريحية ولم يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحدائها وموضعها من جسم المجلى عليه وكيفية حدوثها وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى فجاءت مدوناته بما تناهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره فى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما افتتحت بها المحكمة قبات معيياً بما يستوجب نقضه .
(نقض جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ ص ٣٤ من ١١٢١) .

- وجوب إبتداء حكم الإدانة على الجزم واليقين .

- مثال فى قتل عمد:

* لما كان الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستلذ فى حكمها للحقائق الثابتة علمياً إلا أنه لا يجوز أن تقتصر فى قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى متى كان مجرد رأى له عبر عنه بالإناطاف تفيد الترجيح والاحتمال ذلك أن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول من بين ما عول عليه فى إدانته الطاعن إلى ما خلص إليه التقرير الطبى الشرعى من أن جزءاً مميزاً من قوة الجمجمة هى لعظام آدمية حكماً على الشكل المميز لعظام الجمجمة رغم ما انتهى إليه تقرير المعمل الطبى من أن العظام المضبوطة متفحمة تماماً ويتعذر فنياً إثبات آدميتها مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحتة أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغاً لغاية الأمر فيها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

(نقض جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ ص ٣٦ من ٨٤١) .

ثانياً: بالنسبة للركن المادى

(١) بالنسبة للفعل المادى

- وجوب بيان حكم الإدانة فى القتل العمد، للأفعال المكونة للركن المادى فيه وكيفية وقوعها والدور الذى قام به الجانى فى ارتكابها وإيراد الأدلة على ثبوت وقوعها منه .

- إغفال ذلك - قصور.

* لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكان الحكم الابتدائي المزمدة لأسبابه، والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اكتفى بإيراد ما ذكره شاهد الإثبات من اعتراض الجناة للسيارة التي كان يستقلها المجنى عليهما واستيلاء الطاعن على مفاتيح تلك السيارة، وما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من وصف للإصابات التي أودت بحياة المجنى عليهما، وأغفل كلية إيراد الأفعال المكونة للركن المادى لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها ولم يبين كيفية وقوعها والدور الذى قام به الطاعن فى ارتكابها ويورد الأدلة التى صحت لديه على ذلك فإنه يكون معيباً بالقصور مما يوجب نقضه.

(نقض ١٦/٣/١٩٨٢ - الطعن ٨١١ لسنة ٥٢ق).

(ب) بالنسبة للوفاة

- تحديد وقت الوفاة مسألة فنية بحته - المنازعة فيه - دفاع جوهرى - وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً - مخالفة ذلك - قصور وإخلال بحق الدفاع.

* منازعة الدفاع فى تحديد وقت الحادث تتضمن المطالبة للجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه، سكوته عن طلب أهل الفن صراحه لتحقيقه، لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرياً.

(الطعن رقمى ٦٣٦٧ لسنة ٦٠، ٧٩٤١ لسنة ٦١ جلسة ١٩٩٢/٢/٤)

مجلة القضاء السنة ٢٥ - العدد الثانى - يوليوز ديسمبر ١٩٩٢).

(ج) بالنسبة لعلاقة السببية

* رابطة السببية فى جريمة القتل العمد - التدليل على قيامها من البيانات الجوهرية فى الحكم - إغفال ذلك - قصور - رابطة السببية بين الإصابات. والوفاة فى جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى للحكم باستظهارها وإلا كان مشوباً بالقصور الموجب لنقضه، فإذا كان الحكم المطعون فيه - فى صدد حديثه عن

تهمة القتل التي دان بها الطاعن - قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل القننى، فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولاً ويتعين نقضه .

(نقض جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ من ٢٨٦) .

ملحوظة:

- تراجع الأحكام الأخرى السالف الإشارة إليها عن علاقة السببية .

ثالثاً، بالنسبة لنية القتل

- وجوب تحديث حكم الإدانة فى القتل العمد عن قصد القتل إستقلالاً، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه - إغفال ذلك - قصور .

* لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هوأن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام انذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهويطبيعه أمر يبطنه الجانى ويضممره فى نفسه فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن إستقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه وهوما قصر الحكم فى بيانه .

(نقض جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ ص ٣٤ من ١١٢١) .

- إستخلاص نية القتل - موضوعى

- مثال لتسبيب سائق على إستخلاصه :

* إن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالחס الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتقم عما يضممره فى نفسه، واستخلاص هذه اللبنة من عناصر الدعوى موكول لقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذ كان الحكم قد ساق على قيام هذه الدلية تدليلاً سائفاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله إنها «ثابته فى حق المتهم من ظروف الدعوى على نحو ما سلف بيانه،

ومن استعمال آلة حادة قاتلة «سكين» في الإعتداء بها على المجنى عليه وتوجيه طعنتين بها بشدة وعنف في قتل من جسده وهما رأسه وصدره أحدهما كسراً قطعياً بالرأس ونفاذاً بالتجويف الصدري على نحو ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى، ولم يتركه إلا جثة هامة ليشفى غليله أخذاً بثأر شقيقة مما يؤكد في يقين المحكمة أن المتهم أفصح بهذا الإعتداء على أن نيته انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليه لا مجرد الإيذاء ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد إذ يلحل إلى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/٤/٦ - الطعن ٩١١ لسنة ٥٢ق).

رابعاً، بالنسبة لحقوق الدفاع

- عدم تحقيق دفاع للمتهم الجوهري، الذى لوصح لترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى، أو الرد عليه، إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبب - أمثلة:

* متى كان الدفاع عن المتهمين قد قام على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه، ودل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء أو طلاقات فى مكانها رغم أن المجنى عليه أصيب بأعيرة نارية وهورائد على الأرض ولم تستقر المقذوفات النارية فى جسمه، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل ذلك وهو فى صورة الدعوى - دفاع جوهري لما ينبئ عليه - لوصح - النيل من أقوال شاهد الإثبات، مما كان يتعين على المحكمة أن تظن إليه وتورده فى حكمها وتطعن بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد أغفلته فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٦٥٠).

* إثارة الدفاع تعارض وقت الوفاة كما صورته الشاهدان وما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمى - دفاع جوهري يوجب تحقيقاً عن طريق المختص فنياً، لتعلق ذلك بالدليل المقدم فى الدعوى والمستمد من أقوال شاهدى الإثبات، وهودفاع ينبئ عليه - لوصح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ٧١٢).

- الإلتفات عن تحقيق دفاع الطاعن بعجزه عن حمل آلة الاعتداء عن طريق المختص
فنياً، إخلال بحق الدفاع.

* نعت الدفاع بعدم الجدية لمجرد التأخر في إيدائه، غير مقبول لأن المحاكمة هي وقته
المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من أوجه الدفاع وألزم
المحكمة النظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الأمر فيه.

(مجموعة أحكام للنقض السنة ٢٥ ص ٤٧٤).

- تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمي مسألة فنية بحتة، المنازعة فيه،
دفاع جوهري يوجب تحقيقه عن طريق المختص فنياً، وإلا تعيب الحكم بالقصور
والإخلال بحق الدفاع.

* سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت الحادث الذي ينازع
فيه، لا يقدح في اعتباره دفاعاً جوهرياً، ذلك أن منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق
هذا الدفاع.

حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى مشروط بالأ تكون المسألة
المطروحة فنية بحتة بحيث لا تستطيع أن تشق طريقها فيها.

(مجموعة أحكام للنقض السنة ٢٤ ص ٤٥١).

* دفاع المتهم باستحالة إحداث رصاصة لفتحتى دخول في كل من القولون
المستعرض والقولون الهابط هام ومؤثر، وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه.

(مجموعة أحكام للنقض السنة ٢١ ص ٩٥٠).

- تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمي - مسألة فنية - المنازعة فيه دفاع
جوهري - وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً - إغفال تلك قصور وإخلال بحق الدفاع.

* لما كان البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة بتاريخ..... أن المدافع عن
المتهم الطاعن - أشار إلى قيام التعارض بين أقوال شهود الإثبات وبين ما أثبتته تقرير الصفة
التشريحية بشأن تحديد وقت الحادث مدلاً على ذلك بأن الطبيب الشرعي أثبت بتقريره

الساعة ٢ ظهراً أن الجثة لا زالت في دور التيبس الرمي وأن أقصى مدة لها ١٢ ساعة وأن ذلك يدل على أن المجنى عليه قتل في وقت متأخر من الليل واختتم مراقبته بطلب البراءة أصلياً واحتياطياً ندب كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في تحديد ساعة الوفاة، وكان البين من الإطلاع على الحكم أن المحكمة عرضت للدفاع للمار بيانه وردت عليه في قولها : كما تطرح طلباته في شأن الطبيب الشرعي لتحديد ساعة وفاة المجنى عليه إذ حددها تقرير الصفة التشريحية وأفصحت عنها قرائن الدعوى، لما كان ذلك وكان دفاع المتهم - الطاعن - في الدعوى المطروحة على النحو السالف بيانه - يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية، وهودفاع قد ينبئ عليه - لوصح - تغيير وجه الرأي في الدعوى، مما يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية بحث - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - بلوغاً إلى الأمر فيها، أما وهي لم تفعل ورفضت استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في هذا الصدد، فإن حكمها يكون معيباً بالتقصير فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ولا يرفع العوار ما أوردته الحكم من رد قاصر، ذلك أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على ببساط البحث، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها.

(الطن رقم ١١٤٩٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٧).

- منازعة للمتهم في قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب إصابته، مسألة فنية بحث، يجب تحقيقها عن طريق المختص فنياً مخالفة ذلك - إخلال بحق الدفاع.

* منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب إصابته يطلق ناراً، مزق القلب، مسألة فنية بحث ودفاع جوهري يوجب تحقيقه عن طريق المختص فنياً، ومخالفة ذلك، تنطوي على إخلال بحق الدفاع.

(نقض جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ ص ٢٧ من ١٩٩١).

- الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام مسألة فنية بحث ودفاع جوهري يتعين تحقيقه عن طريق المختص فنياً - مخالفة ذلك لإخلال بحق الدفاع يعيب الحكم.

* الدفاع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته يعد دفاعاً جوهرياً في الدعوى ومؤثراً في مصيرها، وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لبدء رأي فيها، فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه من القول بأن المجنى عليه تحدث فعلاً ونكر أن المتهم طعنه، ذلك لأن استطاعة النطق بعد الإصابه شيء، والمقدرة على التحدث بتعقل - وهو مدار منازعة الطاعن - شيء آخر، ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه.

(نقض جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ص ٢٣ من ٨٨٩).

* متى كان البين من الاطلاع على محضر المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته، وأن التقرير الطبي الشرعي وإن أثبت أن إصابات المذكور لا تمنعه من ذلك إلا أنه قصر تلك القدرة على فتر زمنية سماها بالفترة البيضاء وأنه لا دليل على أن المجنى عليه سقط في غيبوبة عقب إدلائه بأقواله وكان الدفاع في هذه الصورة يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ولأن الواقع يشهد له ويسانده، ذلك أن الطبيب الشرعي وإن قرر أن إصابات المجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتعقل خلال الفترة البيضاء وهي الفترة الزمنية التي تعقب زوال غيبوبة الارتجاج المخي وتسبق غيبوبة الضغط المخي إلا أنه أثبت تعذر تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها الفترة البيضاء وأنه يجوز أن تمتد إلى حوالى ست ساعات وأن ذلك يتوقف على مدى مقاومة المجنى عليه للصدمة العصبية المصاحبة للإصابات، كما أثبت الضابط في محضره أنه عقب سؤال المجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث بكلام غير مفهوم، فإن المحكمة إذ لم تظن إلى دفاع الطاعن ولم تقسطه حقه وتطو بتحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه، يكون حكمها معيباً بما يوجب نقضه.

(مجموعة أحكام للنقض السنة ٢١ ص ٨٦٢).

- تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الإصرار إلى القتل العمد والشروع فيه، دون تنبيه الطاعنين إلى ذلك - إخلال بحق الدفاع، ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها قطاعان.

* إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها، وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته - وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمييزها إلى الوصف الذى تراه هى أنه الوصف للقانونى السليم، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه، إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى الجنائية أحييت إلى محكمة الجنايات بوصف القتل العمد والشروع فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار، فقد كان لازماً على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإضافة ظرف سبق الإصرار المشدد أن تنبه الطاعنين إلى تعديل التهمة، فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة لإخلالها بحق الدفاع، بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه، ولا يعترض على هذا بأن العقوبة التى أوقعها الحكم مقرر فى القانون للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد، مادام البين من مدونات الحكم أنه عول على هذا الظرف فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها القطاعان.

(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ ص ٢٠ من ١٦٦).

- تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - إخلال بحق الدفاع.

* تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى خطأ دون لفت نظر الدفاع، وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوى على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية.

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ من ٥٧).

- وجوب لفت نظر الدفاع عند تعديل للحكمة الوصف، من جناية شروع فى قتل إلى جناية ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة.

* التغيير الذى تجريه المحكمة فى الوصف، من جناية شروع فى قتل إلى جناية ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إجرأه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها، لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية، وهى نية القتل، بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة فى أمر الإحالة، وهى الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لفت نظر الدفاع إلى ذلك.

(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٥٦ من ٧ ص ١٩).

- تعديل الوصف من القتل العمد إلى الضرب المفضى للموت - عدم التنبيه إليه - لا إخلال بحق الدفاع.

* الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله، متى رأت أن ترد الرقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على واقعة الدعوى، وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة، والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان به الطاعنين، وكان مرد التعديل، هو عدم توافر الدلائل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم، واستبقاء ظرفى سبق الإصرار والترصد المشددين، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية، أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبى جريمة الضرب المفضى إلى الموت، لا يجافى التطبيق السليم فى شىء، ولا محل لما يثيره المتهم من دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لا تلزم فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم والمدافع عنه، إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى.

(نقض جلسة ٤/١٠/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٦٢).

الفرع الثامن

مسائل متنوعة

- قتل عمد - الحكم الصادر بالإعدام - ما يلزم من تسبیب لإقراره؟

* لما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت طبقاً للقانون وصدر الحكم بإعدام المحكوم عليه الأول بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم طبقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وجاء متفقاً وصحيح القانون ومبرراً من الخطأ فى تطبيقه أو تأويله كما أنه صدر من محكمة مشككة وفقاً للقانون ولها ولاية للفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم، لما كان ذلك فإنه يتعين قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول.
(نقض ١٤/٦/١٩٨٤ من ٣٥ من ٦٠٤).

- قبول عرض النيابة العامة، قضايا الإعدام ولو تجاوز الميعاد المقرر لذلك.

* لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع أراد بتحديدده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد لطعن أو بعده.

(نقض جلسة ٥/٦/١٩٨٤ من ٣٥ من ٥٦٠).

(نقض جلسة ١٢/٦/١٩٨٥ من ٣٦ من ٧٧٢).

- إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الإعدام - غير لازم - علة ذلك ؟
- اتصال محكمة النقض بالدعوى للحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها.
- وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام.

* حيث أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي منحه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته.

إن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه «مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمه إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان.

(نقض جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ص ٣٦ من ١١٤٦).

- على محكمة النقض أن تنقض الحكم الصادر بالإعدام من تلقاء نفسها إذا لحقه بطلان يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أساس ذلك؟

* لما كان البطلان الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة.

(نقض جلسة ١٠/١٠/١٩٨٥ من ٣٦ ص ٨٤١).

- رقابة محكمة النقض لأحكام الإعدام - شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية - وجوب نقضها الحكم للخطأ فى القانون - أساس ذلك - المولد ٣٥/٢/٣٩، ٣، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

* إن المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ سالف البيان تنص على أنه مع عدم الإخلال بالاحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام، يجب على النيابة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم، وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

(نقض جلسة ١٠/١٠/١٩٨٥ من ٣٦ ص ٨٤١).

- تحديد سن المحكوم عليه نواتر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها - أساس ذلك وأثره؟

- صحة الحكم بالإعدام رهن بمجاوزة سن المحكوم عليه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة - أثر ذلك؟

* القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، والمعمول اعتباراً من ١٦ من مايوسنة ١٩٧٤ قد نص فى المادة ٥٣ منه على أنه «تلقى المواد من ٦٤ الى ٧٣ من الباب العاشر

الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات والمواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية كما نص في المادة الأولى منه على أنه «يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة...» ونص في المادة ١٥ منه على أنه «إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات... ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون، كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه «تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم...»، ونصت المادة ٣٢ على أنه «لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير، لما كان ذلك وكان تحديد المحكوم عليه ذا أثر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها، فإنه يتعين إبتغاء الوقوف على هذه السن الركون فى الأصل إلى الأوراق الرسمية لأن صحة الحكم بعقوبة الإعدام رهن - وفقاً للقانون سالف الذكر - بمجاوزة سن المحكوم عليه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ومن ثم كان يتعين على المحكمة وقد عاقبت المحكوم عليه بالإعدام استظهار هذه السن على نحو ما ذكر لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت السبيل للمتهم وللنيابة العامة لإبداء ملاحظاتها فى هذا الشأن، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن البتة فى مدوناته بهذا الاستظهار، رغم حداثة سن المتهم ومنازعته فى بلوغه الثامنة عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث، وكان لا يغنى عن ذلك ما ورد فى هذا الصدد فى غيبة المحكوم عليه ونقلته عنه ديباجة الحكم، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، ويقعین لذلك نقضه والإحالة، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن.

(نقض جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ١٧٣).

- عدم بيان رأى المفتى فى الحكم - لا يعيبه.

* لا يوجد فى القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين هذا الرأى فى حكمها وكل ما أوجبه القانون هو أن تأخذ المحكمة رأيه قبل إصدار الحكم.

(الطن رقم ١٩٤٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٦ لسنة ١١ ق
مجموعة الرابع قرن ص ٩٧١ بند ١٤٩).

- عدم إلزام المحكمة بالأخذ برأى المفتى.

* إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضى على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة، دون أن يكون القاضى ملزماً بالأخذ بمقتضى رأى المفتى، فليس المقصود إذن من الاستفتاء تعرف رأى المفتى فى تكييف الفعل المسند إلى المتهم ووصفه القانونى.

(الطن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١/٩
مجموعة الرابع قرن ص ٩٧١ بند ١٤٨).

- طريقة الإعدام فى القانون المصرى، هى الإعدام شنقاً.

* ليس فى قانون العقوبات المصرى سوى طريقة واحدة للإعدام وهى الإعدام شنقاً
فيكفى أن ينص فى الحكم على نوع العقوبة التى أرادت المحكمة تطبيقها أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر زائد على الحكم والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانونى لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها.

(نقض ١٩٣٤/١٠/٢٩ طن ١٢٢٦ سنة ٤ ق
مجموعة الرابع قرن ص ٨٤٧/٥).

- استظهار المحكمة أن كلا من المتهمين كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه ولخذهما
بالقدر المتيقن فى حقهما وهوالشروع فى القتل، لعدم معرفة صاحب العيار الذى أصاب
المجنى عليه، مع ثبوت أن كلا منهما أطلق عياراً - صحيح.

* ما دامت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل استقلالاً في حق كل من المتهمين مستظهرة أن كلا منهما حين أطلق العيار على المجنى عليه، كان يقصد من ذلك إزهاق روحه فهذا يكفي لسلامة الحكم في هذا الخصوص، ثم إذا هي قد أقامت الدليل على أن المجنى عليه لم يسقط إلا على أثر العيار الثاني الذي أطلق عليه من أحد المتهمين، وأخذت المتهمين بالقدر المتيقن فعاقبتهم على الشروع في القتل دون اعتبار للإصابة التي وقعت وسببت القتل، فإنها لا تكون قد أخطأت.

(نقض جلسة ١٧/٥/١٩٥٠ م ١ ص ٦٦٥).

- العلة من أخذ رأى المفتى؟

* إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى في عقوبة الإعدام - قبل توقيعها - إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة. ومن ثم فلا محل لإعادة المرافعة في الدعوى بعد أخذ رأى المفتى لأن القانون لم يشترط ذلك بل أباح للمحكمة الحكم بالعقوبة بعد الفتوى، بخير سماع أقوال جديدة.

(الطعن رقم ١٧٦٢٢ لسنة ٦٦ فضائية - جلسة ٥ يونية ١٩٩٧).

- استظهار الحكم أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين واعتبار كلا منهم فاعلاً أصلياً - صحيح.

* إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار، ما يفهم منه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين، فيكون هذا للحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلاً من هذين المتهمين فاعلاً أصلياً، ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين على حدته من الأفعال التي جعلته مسؤولاً على إنفراد عن جريمة القتل العمد مادام القتل الذي قارفه كل منهما على إنفراد كان من شأنه أن يحدث الموت.

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٢ جلسة ٢٩/٢/١٩٣٢).

- عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - عقوبة الشروع في ارتكاب تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة والتي لا تنقص عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس عشرة سنة.

* تقضى المادة ١/٢٣٤ عقوبات، بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع فى الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة، والمحكمة غير مقيدة فى تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه فى المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة ومن ثم فإن العقوبة المقررة بها على الطاعن وهى الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات - تكون فى نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجرائم الشروع فى القتل وإحراز السلاح والذخيرة التى دين بها .

(نقض جلسة ١٩٦٦/١١/١ ص ١٧ من ١٠٦٩).

- إلزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة الشروع فى القتل للعمد للرفوع بها الدعوى ابتداءً رغم استعمالها للمادة ١٧ عقوبات لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة إحراز سلاح وذخيرة - أساس ذلك ؟

* لما كان لا محل - فى خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقتل بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة بها وهى السجن ثلاث سنوات تدخل فى العقوبة المقررة لجنايتى إحراز سلاح نارى غير مشغف وإحراز طلقات مما تستعمل فى السلاح النارى اللتين دين بهما الطاعن كذلك، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد ألزمت الحد الأدنى لجناية الشروع فى القتل العمد، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى إثنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم.

(نقض جلسة ١٩٨٤/١١/١١ ص ٣٥ من ٧٤٥).

- لا يقدح فى ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة للجنى عليه أو الأداة المستعملة فى الجريمة (أمثلة).

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعن، وكان ما

قاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليه - مائناً ومؤيداً إلى ما انتهى إليه، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما يفيره من منازعة في هذا الخصوص لا يعد أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، فضلاً عن أنه لا يقدح في ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليه.

(نقض جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠ من ٣١ من ٤٦٢).

* إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين، كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - الفأس والحجارة - وهي وسائل - على الصورة التي أوردتها الحكم - تحدث الموت، بل وتحقق بها الموت فعلاً، فلا يقدح في هذا الثبوت، عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث.

(نقض جلسة ٣٠/٥/١٩٦٠ من ١١ من ٥٢١).

* لا يلزم للإدانة بالقتل أن يكون موت المجنى عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها، فإن القانون نفسه قد جعل من أسباب إعادة النظر في الأحكام الجنائية، أن يوجد المدعى قتله، حياً بعد الحكم على المتهم.

(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ١٨٩٠ جلسة ٢٨/٢/١٩٤٨)

(مجموعة الريع قرن من ٩٧١ بلد ١٥٠).

- تحديد وقت وقوع الحادث، لا تأثير له في ثبوت واقعة القتل مادامت المحكمة قد اطمأنت بالادلة التي ساقتها من حصولها من الطاعن.

* تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالادلة التي ساقتها إلى أن المجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عميه المجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداهما أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس المجنى عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد ارتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم وإسراع هؤلاء

إلى مكان الحادث حيث شاهدوا المجنى عليهما الأولين صريعين والمجنى عليه الثالث مصاباً على مسافة منهما.

(نقض ١٩٨٣/٤/١٤ من ٣٤ من ٥١٥).

- مطابقة أقوال الشهود، مضمون الدليل الفني غير لازمة.

- كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاعة والتوفيق.

*المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاعة والتوفيق، وكان ما أورده الحكم على لسان الشاهد محمد للبهلول فؤاد من أن الطاعن جرى خلف المجنى عليه الأول وأطلق من مسدس في يده عياراً صوبه فأرداه قتيلاً لا يتناقض مع ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن مسار العيار في جسم هذا المجنى عليه في الوضع الطبيعي القائم من الأمام للخلف، طالما أن المسار إنما هوى في الوضع الطبيعي القائم للجسم، ومادام أن الشاهد المذكور لم يحدد ما إذا كان العيار قد أصاب المجنى عليه من الأمام أم من الخلف، ومن ثم فإن حالة التعارض بين تصويره لوضع المجنى عليه الأول وقت إطلاق النار عليه وبين تقرير الصفة التشريحية تكون متغفلة.

(نقض ١٩٨٥/٣/١١ - الطعن ٤١٩٠ لسنة ٢٥٤).

* من المقرر أنه يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاعة والتوفيق، ومادام أن المحكمة أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها لما هو مقرر من أن لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وترتيباً على ما سلف بيانه فلا جناح على المحكمة أنها لم تجب طلب الدفاع مناقشة كبير الأطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديهم ولم تراهي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء.

(نقض ١٩٨٤/٦/١٤ من ٣٥ من ٦٠٤).

- إحالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد إلى مضمون ما شهد به آخر مع إختلاف الشهاداتين، قصور في التسبيب وخطأ في الإسناد.

* لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في الإدانة ضمن ما استند إلى شهادة فتحى مسعود المردانى وشهادة أحمد يوسف على، وبين الحكم مؤدى شهادة الأول بأنه «فوجيء بالمتهم ينهال طمناً بمطواه على المجنى عليه مردداً عبارة أنا حاخلص عليك خالص، وأضاف الشاهد أنه تمكن والشاهد الثانى من الإمساك بالمتهم وتسليمه والمطواه إلى قسم الشرطة ثم أكتفى الحكم في بيان مؤدى أقوال الشاهد الثانى بأنه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد السابق، ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن أن الشاهد الثانى أحمد يوسف على شهد بأنه بعد حضور المجنى عليه والمتهم إلى مكان الحادث انصرف لاحضار مشروب لهما من الثلاجة على بعد حوالى عشرين أو خمسة وعشرين متراً ولما وصل إلى الثلاجة سمع صراخاً في مكان الحادث فعاد مسرعاً وهناك وجد المجنى عليه مصاباً ورأى الشاهد الأول فتحى السودان يضرب المتهم الذى كان ملقى على الأرض ويده مطواه وتمكن مع الشاهد الأول من ضبطه واقتياده إلى قسم الشرطة، لما كان ذلك، وكان الشاهد الثانى لم يرو واقعة إعتداء المتهم على المجنى عليه بطعنه وهى الواقعة التى اتخذ منها الحكم أساساً لإدانة الطاعن بجناية القتل، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال في بيان ما شهد به الشاهد الثانى إلى مضمون ما شهد به الشاهد الأول مع إختلاف شهادتهما في شأن هذه للواقعة الجوهرية التى استمد منها الحكم قضاءه، فإن الحكم يكون فوق قصوره منطوياً على الخطأ في الإسناد مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/١١ - الطعن ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق).

- مسائل أخرى:

* الضرب بسيف لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه وخذية أو قطعية، بل يصح أن تكون رضية إذ هوى واقع الأمر جسم صلب راض .
(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ لسنة ٣٠):

* الضرب بالفأس لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة اللاتجة عنه قطعية، بل يصح أن تكون رضية، وكان الحكم المطعون لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الاعتداء على المجنى عليه كان بالجزء الحاد من الفأس، وكان مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يتعارض مع جماع الدليل القولي الذي عول عليه للحكم وأقام قضاؤه عليه، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(السنة ١٦ من ٦٦٢، والطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨).

* ليس ثمة تناقض مع العقل فيما قرره المجنى عليه من أنه أصيب في يده من الخلف، إذ أن اليد عضو متحرك مما يجوز معه حدوث الإصابة بالرسم والضارب واقف خلف المجنى عليه أو أمامه حسب الوضع الذي تكون فيه اليد وقت الاعتداء، وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة فنية خاصة.

(السنة ٢٣ من ٩٠١، والطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣).

* إنتهاء الحكم إلى عدم قدرة أحد المتهمين على ارتكاب القتل وحده استناداً إلى تقرير طبي يؤيد ذلك كفايته رداً على قالة ارتكاب ذلك المتهم الجريمة وحده.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٥ من ٧٩٨).

* تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير من إطلاقات قاضي الموضوع، حقه في الأخذ بما ورد بالتقرير عن جواز حدوث الإصابات من ضربة واحدة وفق ما قرره المجنى عليه.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٥ من ٥٤).

* إن ضرب المجنى عليه بعضاً على رأسه مرتين، من الجائز أن تنشأ عنه إصابة واحدة.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٤ من ٩٠).

- متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه ضروري؟

* إذا كان ذلك لازماً للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث.

إيراد الحكم - على خلاف الثابت بأقوال الشهود - أن الرؤية كانت ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعاً، خطأ في الاسناد يعيب الحكم.

(مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ من ٣٩١).

* الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها ولُتبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن لها.

(مجموعة أحكام السنة ٢٠ ص ٣٢٣).

* لا تناقض بين إثبات تقرير الصفة التشريحية أن بعض الاصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين اثباته أنها جميعا أسهمت فى إحداث الوفاة، لأن ما يلزم عن البعض لا ينفى لزومه حتما للكل.

(الطنن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ السنة ١٩ ص ٧٥٠).

* الإعتداء بالبلطلة لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى إليه الحكم أن تكون رضية تأويلا لإمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها.

(مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ص ١٨٩).

* استدلال الحكم على الجريمة بأدلة منها المعاينة ووجود دماء فى مجرى مائى جاف وعلى شجيرات القمح، وما كشف عنه التقرير الطبى من أن قطعة العظم المضبوطة هى من عظام جمجمة المجنى عليها شاملة للصفحتين، عليها مسحات محمرة ثبت من التحليل أنها من دم آدمى وأن المسحات شوهدت بقطع الطين الجاف وأحد أعواد شجيرات القمح هى من دماء آدمية.

ثم بما أورده تقرير مصلحة تحقيق الشخصية من أن آثار الأقدام المرفوعة بمحل الحادث تتفق وطبيعة القدم اليمنى لكل من الطاعنين، هى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي فى حكم العقل والمنطق إلى ما رتبته الحكم عليها من ثبوت مقارفة الطاعنين جنابة قتل المجنى عليها.

(مجموعة أحكام للنقض للسنة ١٨ ص ١٩٤ والسنة ٢٦ ص ٧٧٣).

الفصل الرابع

في مبادئ الطب الشرعي^(١)

الخاصة بالقتل العمد والضرب المفضى إلى الموت

(ويصفه عامة الوسائل المؤدية للوفاة قتلاً أو انتحاراً أو عرضاً)

الفرع الأول

الشهادة الطبية والتقارير الطبية الشرعية.

الفرع الثاني

الموت وما تتعرض له الجثة من تغيرات.

الفرع الثالث

الأسباب المؤدية للوفاة قتلاً أو انتحاراً أو عرضاً.

أولاً :

الوفاة نتيجة الجروح النارية.

ثانياً :

الوفاة نتيجة الإصابات بجروح.

ثالثاً :

الوفاة نتيجة الاختناق أو كتم النفس.

رابعاً :

الوفاة نتيجة الاختناق بالغازات الغير صالحة

للتنفس.

(١) الطب الشرعي هو ذلك الفرع من الطب الذي يطبق حقائق علم الطب على مقتضيات القانون فهو بمثابة الرأي الفني في مسألة فنية يستعصى على المحقق أو القاضي أن يشق طريقه فيها بنفسه، كما هو الشأن في الموائد الجنائية في القتل والضرب والجرح... إلخ. ويعرفه البعض بأنه فرع من فروع الطب يحفل بالكشف عن المسائل الطبية التي تهم العدالة.

[د. عبد الحكيم فودة، دكتور سالم حسين التميمي، الطب الشرعي، دار المطبوعات الجامعية - سنة ١٩٩٦ - ص ٢٩].

- خامساً :
الوفاة نتيجة الغرق.
- سادساً :
الوفاة نتيجة الخنق.
- سابعاً :
الوفاة نتيجة الشنق.
- ثامناً :
الوفاة الناشئة عن السموم.
- تاسعاً :
الوفاة الناتجة عن الحروق والشعومة.
- عاشراً :
الوفاة والإصابات الناشئة عن الكي الكيميائي أو حروق للولاد الأكلالة (الكاوية).
- حادى عشر:
الوفاة والإصابات التي يحدثها التيار الكهربائى.
- ثانى عشر:
الوفاة جوعاً والوفاة من الإهمال.
- ثالث عشر:
الوفاة من الصواعق.
- رابع عشر:
الوفاة من الحرارة ومن ضربة الشمس.^(١)
-
- (١) مراجع هذا الفصل هي:
(أ) «الطب الشرعى فى مصر» د. سحنى سمث، د. عبد الحميد عامر - طبعة ١٩٢٥ .
(ب) «الطب الشرعى» د. عبد الحكم فودة، د. سالم حسين للدميرى - دار المطبوعات الجامعية - طبعة ١٩٩٦ .
(ج) «الموجز الإرشادى فى الطب الشرعى» - تأليف دكتور د. ج. جى - ترجمة دكتور عاطف بدوى - المركز العربى للوثائق والمطبوعات الصحية - الكويت.
(د) «الطب الشرعى» د. يحيى شريف، د. محمد سيف للنصر، د. محمد عطلى مشالى.
(هـ) «المنسوز العربى فى الطب الشرعى» د. إبراهيم حسن.
(و) «الطب الشرعى والبحث الجنائى» د. منيحة فؤاد، وأحمد أبو اللوى - دار المعارف بالإسكندرية - طبعة ١٩٩١ .
تانياً: بالإنجليزية:

A) Forensic Medicine - by Sydney Smith - London, 1936.

B) Lecture notes on Forensic Medicine - by Dr. D.J. Gee.

الفرع الأول

تعريف الشهادة الطبية

والتقارير الطبية الشرعية

أولاً : **الشهادة الطبية**

(١) الشهادة الطبية الشفوية

(٢) الشهادة الطبية الكتابية

ثانياً : **التقارير الطبية الشرعية**

- مكونات التقرير الطبي الشرعي:

(١) الـدبباجة.

(٢) الشرح.

(٣) النتيجة.

الفرع الأول الشهادة الطبية والتقارير الطبية الشرعية

أولاً : الشهادة الطبية

قد يستدعى الطبيب يوماً ما لاعطاء شهادة بالمحكمة بشأن حالة سبق له أن استدعى لعيادتها .

ولما كان الطبيب في القطر المصري لاسيما في الأرياف يقضى شطراً كبيراً من وقته في الأعمال الطبية الشرعية فمن واجبه حينئذ أن يهتم بهذا الفرع أيما اهتمام اذ يحتمل أن يكون لتقرير عمل بمعرفته فيما بعد أهمية ذات شأن .

واستدعاء الطبيب اما أن يكون لتأدية شهادة عادية أو للشهادة بصفته خبيراً فالشاهد للمعتاد يشهد بما رأى أو سمع فقط . أما الأطباء الكشافون فيطلبون للشهادة بصفة خبراء وعلى ذلك فيسوغ لهم ابداء رأيهم فيما يسألون عنه من المسائل الطبية الشرعية .

١ - الشهادة الطبية الشفوية.(١)

والشهادة الطبية اما أن تكون شفوية أو كتابية، فالشهادة التحريرية هي عبارة عن التقارير الطبية الشرعية وهذه التقارير تقبل بمصر أمام المحكمة بصفة أدلة في القضية الا أنه قد يكون هناك حالة ذات أهمية أو تناقض في الرأي أو طلب لزيادة ايضاح أو شرح في التقرير فيستدعى الطبيب للمحكمة لأداء شهادته شفويةاً.

ويجب على من يؤدي شهادته أن يكون حريصاً في أقواله متريثاً في ابداء رأيه رافضاً البتة أن يقر على شيء يتطلب الفحص والامعان إذا دعى إلى ذلك بمعرفة مندوب النيابة أو ضابط البوليس الذي يحرر محضر ضبط الواقعة ويأخذ هذه الشهادة الشفوية حال وقوع الحادثة غير تارك للطبيب من الوقت ما يكفيهِ للتفكير والبحث في معرفة الحقائق .

(١) الطب الشرعى فى مصر د. مدنى سمث، د. عبدالمعبد عامر طبعة ١٩٢٥ من ص ١٤ إلى ص ١٩ .

تؤدي الشهادة الشفوية في المحكمة أو امام المحقق وقبل النطق بها أو البدء في الفحص يحلف الشاهد اليمين ليقول الحق وينطق بالحق كله ولا يذكر شيئاً غير الحق - وقد يستدعى للاجابة على أسئلة تتعلق بتقرير سبق له تحريره أو لابداء رأيه في حالة فحصها أو تقارير حررت بمعرفة غيره أو لاعطاء رأيه في أشياء تعرض عليه للفحص كملابس أو رصاصات أو خلافها .

إذا دعت المحكمة بالجلسة لفحص متهم أو مجنى عليه فيطلب دوماً أن يكون الفحص في غرفة خاصة وعليه أو يطلع على أى تقارير طبية سبق عملها بشأن الشخص المطلوب الكشف عليه ولا بأس من أن يعطى رأيه للمحكمة بالجلسة عقب اتمام الفحص طالما كان ذلك في مقدوره حرصاً على الوقت - وإما اذا تعذر عليه ذلك ورغب في امتداد اجل الفحص ففي وسعه أن يطلب إلى المحكمة تأجيل اعطاء رأيه للجلسة التي بعدها موضعاً لها السبب في ذلك وينبغي له أن لا يعطى أخباراً أو معلومات عن الحالة خارج المحكمة سواء لمحامى الخصمين أو اصدقائهما ولا البحث فيها بأى شكل كذلك .

ويجب على الشاهد قبل تقديمه امام المحكمة أن يحضر كل ما يختص بالقضية من المعلومات ويستعيده في ذهنه بمراجعة مذكراته مستعيناً بكل ما كتبه عنها كما أنه يجوز له أن يأخذ معه عند دخوله المحكمة مذكراته التي كتبها عند اداء الفحص قبلاً - وليس من الصواب الاعتماد على الذاكرة في مقياس الجروح أو المسافات بل يجب أن تدون كل هذه المعلومات وتكون امام الشاهد عند الحاجة - وينبغي على الشاهد أن يظهر في المحكمة بشكل محترم مع الرزاة وعدم التفاخر وأن يعنى بشخصه بأن يكون نظيفاً حسن الهدام حليق الذهن إذ أن الخبير الفني غير المتقن في ملبسه يدرك بهيلته تأثيراً سيئاً في نفس المحكمة - وعليه أن يصفى باهتمام لكل ما يلقى عليه من الأسئلة قبل الاجابة، وأن يجعل اجابته قاصرة على موضوع السؤال - أما لغة الشاهد فيجب أن تكون سهلة خالية من الاصطلاحات الفنية على قدر المستطاع، وأن تكون اجوبته واضحة حلية غير غامضة على فهم السامع ويجب عليه كذلك أن يتجنب المناقشة مع الدفاع لانه يؤمر في الغالب بالسكوت وعليه أن يضبط نفسه ويتغلب على شعوره وخلقه حتى إذا القيت عليه أسئلة يشتم منها رائحة الطعن على كفاءته العلمية حتى ولو وصل الطعن إلى ذمته إذ أن هيئة للثانى والثوق في موقف تشدد فيه المناقشة لها تأثير في المحكمة يتفوق على الرد بغضب أو تهيج ولو كانا بحق .

وإذا وجه إلى الشاهد سؤالاً مبهماً وطلب منه المحامى الاجابة مباشرة بنعم أو لا فما عليه إلا أن يلج في الاجابة بايضاح لأن المحكمة تقره على ذلك دائماً. وعليه الا يحاول أن يتخلص من بعض ما يوجه إليه من الاسئلة، فاذا سئل عن شيء لا يعرفه فعلياً ان يصرح بذلك اولى من الحذر والتخمين، وعليه أن لا يذكر شيئاً من بطون الكتب الفنية أو يتمثل بأراء غيره لانه لم يستدعى للمحكمة إلا لاعطاء رأيه واستنتاجه بصفته خبيراً فلياً وليس ليبدى رأى الآخرين، كذلك اذا تمسك الدفاع ببعض المواد المدونة فى الكتب الطبية فمن واجبه ان يتحقق من صحة تلك الاقوال للمقتبسة قبل اجابته - واما فيما يختص بالمؤلفات والاقتباس منها فى المحاكم فأننا شديدو التمسك بقولنا بأن رأى الخبير الملم بدقائق قضيه أمتن بياناً وأجلى برهاناً فى نظر المحكمة مما كتب أو شرح فى المؤلفات عن قضايا أخرى مماثلة.

أما فيما يتعلق بإبداء رأيه فى قضيته على أساس ما يعرض عليه من المشاهدات والوقائع التى تثبت فى القضية فمن الواجب على الطبيب الشاهد عندئذ ان لا يعطى استنتاجات الا على قدر ما يمكن استنتاجه من المشاهدات الطبية المعروضة عليه وألا يتعدى هذا الحد فيعطى استنتاجات غير مؤيدة بما جاء من المشاهدات أو من المعلومات الفنية. ومما يلاحظه مع الأسف الكبير أن هذا الخطأ يقع فيه كثير من الأطباء عند اعطاء آرائهم فى محاضر التحقيق.

وينبغي على الأطباء الحديثى العهد ألا يمتقدروا بأن فى قولهم :لا أعرف هذ المسألة، حيلة من مكانتهم بل أن الحطة هى فى الأدعاء بالمعرفة حينما يتضح للمحكمة ذلك مهما كان حسن السبك. وان الخبير الشديد الحذر والضعيف من الوجهة الفنية المتخوف فى ابداء رأى قاطع قد لا يفيد بخبرته لأن كل ما يذكره هو تعداد الوقائع الخاصة بالقضية وذكر كل ما يحتمل استنتاجه من تلك الوقائع بت أو ترجيح احدى هذه الاحتمالات. وقد يندر وجود قضية خالية من أى شك وأندر من ذلك العثور على برهان قاطع فى مسألة طبية أو خاصة بعلم الحياة. وعلى الخبير أن يعلم أنه لا يوجد لدى المحاكم معارف طبية خاصة بل هم يعتمدون على الشاهد وما يبيده من الآراء المدحضة المبنية على معلوماته.

ولا تصح المبالغة فى تقدير نقط الضعف أو الشك فى المسائل الطبية الشرعية وإلا تكون النتيجة تناقض النقط الطبية فى الشهادة وترك المحكمة فى حالة غامضة بشأن التقرير

الطبي أكثر من ذى قبل أى قبل اعطاء الشهادة من الخبير ومناقشته . وترى أنه من الواجب على الشاهد الطبي الشرعى بعد ان يعدد كل المسائل الخاصة بالموضوع أن يبدي رأياً راجحاً فيما يهتدى بنوره رجال القضاء الذين يسوغ لهم طلب رأيه بلا شرط ولا قيد فى قبوله أو اتباعه لما فى ذلك من المسؤولية على عاتق الطبيب الشرعى . ولما كان لكل موقف من مواقف الثقة مسئولية خاصة به فعلى للخبير الذى لا يجد فى نفسه الجرأة الادبية والعلمية فى ابداء الرأى القاطع ان لا يتقدم لشهادة الخبرة .

وليس غرضنا مما ذكرناه ان يعطى الخبير رأيه على غير اساس كاف . بل نقول أنه إذا اقتنع الشاهد بالشهادة الطبية وأكتفى بها فعليه إذن البت فى الرأى من غير محاولة للتخلص من ذلك .

٢ - الشهادة الطبية الكتابية

الشهادة الطبية هى عبارة عن تقرير بسيط يعطى لمرضى بناء على طلبه أو طلب مخدومه أو طلب المصلحة الموظف فيها يذكر فيه نوع المرض أو العاهة التى أصابته ومدة المعالجة اللازمة والاجازة المرضية أو المعافاة من الحضور امام محكمة أو من الاعمال العامة أى الاميرية أو يذكر بها أنه تخلف عنده عاهة مستديمة نتيجة اصابة أو خلافها . ولا حاجة لحلف اليمين فى هذه الشهادة ويجب أن تكون الشهادة حقيقية غير مبالغ فيها بريئة من الغرض أو التحيز أو الفائدة الشخصية محتوية على اسم ومحل اقامة كل من الطبيب والمرضى وتاريخ الفحص وتاريخ تحرير الشهادة ووصف موجز للمريض والمدة التى تقدر للتغيب بسبب عدم المقدرة على العمل .

ثانياً: التقارير الطبية الشرعية

تعتبر التقارير الطبية الشرعية فى القطر المصرى شهادة أمام المحاكم ودليلاً من الأدلة لديها: فيجب أن تحرر هذه التقارير بكل دقة من المذكرات الاصلية التى وضعت وقت عمل الكشف وبعد الكشف مباشرة بكل ما فى الاستطاعة حيث تكون التفاصيل الخاصة حاضرة فى ذهن الكشاف .

- مكونات التقرير:

١ - الـديباجة:

هى شرح اسم الطبيب ووظيفته وعنوانه واسم للمنتدب ووظيفته وساعة استلام الانكساب وكذلك الزمان والمكان اللذين اجرى فيهما الكشف مع مراعاة الدقة فى ذلك وذكر كيفية حلف اليمين. ثم يثبت فى هذه الـديباجة ايضاً أسماء من حضروا بصفة مندوبين من قبل البوليس أو النيابة أو مندوبى القناصل أو اطباء آخرين: مع ذكر الاسئلة الموجهة من أولئك المندوبين أو تفاصيل أخرى تختص بالحادثة واسم الشخص أو الاشخاص الذين وجدوا عند توقيع الكشف.

٢ - للشرح:

يحتوى هذا الجزء من التقرير على وصف كامل لكل من الكشفين الظاهر والباطن للجنة أو شرح واف لاصابات شخص على قيد الحياة. وينبغى على الطبيب ان يذكر مع مراعاة الدقة فى هذا الجزء من التقرير كل ما يشاهده فقط من اوصاف أو مقاييس، على ان لا يمزج بينها وبين إستنتاجاته الخاصة بشرطة ان يكون الكشف تاماً مستوفياً لكل جزء من اجزاء الجسم مع العناية التامة ومراعاة الاولوية والاهمية للاجزاء المصابة.

٣ - النتيجة:

ويحتوى هذا الجزء على النقاط التى يمكن استنتاجها مما شوهد بالجنة أو بالمصاب من العلامات والاصابات وما اتصل به من المعلومات أو الشهادات عن الحادثة ثم يبدى رأيه عن سبب الإصابات والوفاة، والوقت الذى مضى على الـاصابة والاسئلة التى تطلبها الهيئة للمنتدبة. وعلى الطبيب ان يتبع هنا نفس الدقة والتعليمات الاخرى التى ذكرت فيما قدمناه من اعطاء الشهادة الطبية الشفوية.

ويلزم كذلك عمل رسم كروكى عن الـاصابات الهامة مع ارفاقها بالتقرير، كما انه اذا عثر على شئ من قبل الرصاصات أو الملابس أو أدوات أخرى فيجب ذكرها بالتقرير وترسل برفقته بعد لفها وختمها بالشمع الاحمر ووضع عنوان عليها بمحتويات الحزر وكذلك أى صورة شمسية للجنة أو للمكان فيلزم ذكرها وارسالها وفى ذلك ما يزيد التقرير وضوحاً.

الفرع الثاني

الموت وما تتعرض له الجثة من تغيرات

أولاً :

التغيرات التي تصيب الجثة عقب الوفاة

- (١) التيبس الرمي
- (٢) التوتر الرمي
- (٣) الرسوب الرمي أو الزرقة الرمية
- (٤) التعفن
- (٥) تصبب الجثة

ثانياً :

التشريح للأغراض الطبية الشرعية (الكشف على ظاهر الجثة)

- (١) لللباس ووضع الجثة وما يحيط بها
- (٢) معاينة المكان الذي وجدت به الجثة
- (٣) الجثة
- (٤) علامات الحلية
- (٥) البقع والإصابات والأمراض
- (٦) الاستنتاجات

ثالثاً :

تشريح الجثة أو الكشف الباطني.

رابعاً :

استخراج الجثة.

الفرع الثاني

الموت والتغيرات التي تمر بها الجثة (١)

لا يجد الطبيب في العادة صعوبة في البت بحصول الوفاة ولكن في بعض احوال النوم العميق أو الصدمة العصبية الشديدة أو الهبوط يقف موقف الحائر مدة من الوقت.

ودفن للجثث وهي لا تزال على قيد الحياة أمر لا ريب في وقوعه حتى في القطر المصري بيد أنه نادر لسرعة غشيان التعفن الرمي، على انه قد يكثر اثناء هبوب عاصفة وبائية كالكلبريا إذ تدفن الجثث بسرعة مذهشة من غير ان يفحصها الطبيب ولكنه لا خوف من وقوع كثير من الغلطات إذا فحص الطبيب الجثة.

وهذه المناسبة يلزم الطبيب ان يرى الجثة في كل مرة يحرر فيها شهادة الوفاة وإذا اتبع هذه الخطة فانه يجو مما قد يرتكبه من الخطأ يوماً ما لان الخطأ لا يحصّر فقط في دفن الاحياء (الدفن العاجل) بل فيما هو أكثر وقوعاً وأيسر حدوثاً وذلك في استخدام شهادات الوفاة للتزوير أو التضليل ومنعاً لحدوث الدفن العاجل فان التعليمات تحض على الا تدفن الجثة الا بعد مرور ثمانى ساعات على الوفاة في الصيف واثنى عشرة ساعة في الشتاء.

وان شرح التغيرات الرمية وهو ما سيجيء الكلام عليه يساعد على البت في حصول الوفاة من عدمها. ولو ان الغرض المقصود من هذا الشرح هو معرفة الوقت الذى مضى على الجثة من حين الوفاة على وجه التقريب وكيفية وضع الجثة والظروف المحيطة بذلك كما أنه يعين على تمييز التغيرات الرمية من الأحوال المرضية والاصابات البادية الحيوية.

ولتشخيص الموت نقول ان وقوف الدورة الدموية والتنفس وقوفاً تاماً مدة خمس دقائق متوالية تعتبر برهاناً كافياً على حدوث الوفاة، ولكن اعلم انه ليس من السهل التحقق من وقوف حركة هذين الجهازين. وان كنت في أقل شك من ذلك فعليك ان تؤجل الدفن ريثما تبتدىء التغيرات الرمية في الظهور فتميط اللثام عن حقيقة التشخيص.

(١) الطب الشرعى في مصر، د. مدنى سمث، د. عبدالعزيم عامر طبعة ١٩٢٥ من ص ٣٧ إلى ص ٦٦، الدكتور الشرعى في الطب الشرعى، د. ابراهيم حسن، من ص ١٩ إلى ص ٣٦، الطب الشرعى، د. يحيى شريف، د. محمد سيف النصر، د. محمد مزالى من ص ٢٨٥ إلى ص ٣١٠.

وبعد الموت يكون لون الجثة أبيضاً مصفراً أو باهاً إلا أنه يكون محمراً حول الوجه
يتقارب مع اللون الحيوى إذا كانت الوفاة مسببة من التسمم باوكسيد الكربون الأول أو حامض
الايدروسيانيك أو من الفرق أو من الموت من جراء التعرض للبرد. ويعرف وقوف اندورة
الدمية بتغييب النبض وعدم تسمع القلب وعدم التورم حين يبط الاصبع وعدم الحركة عند
مس اللهب أو للشمع الاحمر وعدم تدفق الدم عند قطع شريان كالصدغى .

ويعرف وقوف الجهاز التنفسى بعدم تحريك الصدر أو تخيم مرآة من النفس أو عدم
تحريك ريشة عند وضعها على الشفتين .

وهناك حالة بعد الموت تكون فيها الجثة كلها مرتخية لبعض ساعات وتظهر خلايا
الانسجة حائرة فى اثنائها لعلامات الحياة كالتنبيب العضلى والاجابة للتنبيه الكهربائى حوالى
اربع ساعات أو اكثر. ثم يفقد الجلد مرونته وتتفطرط الاجزاء الرخوة المطروحة عليها الجثة
وتظهر فيها علامات دائمة مرتفعة عن سطح الجلد ناتجة من طيات الملابس، ويحدث بالعين
تغييرات ذات شأن لمدة بضع ساعات ففى الامكان أن تتأثر بالانترين أو الفيستوجمين
وتنطفئ لمعة القرنية ويقل التورتر لاسيما بالخزانة المقدمة التى تهبط بالضغط بالظفر، ولكن
ذلك ليس مطرداً وكثيراً ما تكون هذه التغييرات معدومة اذا كانت الوفاة ناشئة من التسمم
باوكسيد الكربون الأول أو حامض الايدروسيانيك أو الموت من النزيف المخى أو الغرق .

وفى بعض الامراض المنهكة تنطفئ لمعة العينين ويقل ضغط السائل بمقلنهما وتجف
القرنيتان قبل الوفاة .

وسرعان ما تفقد الجثة حرارتها حيث أن التأكسد الذى يحدثها يكون قد بطل، وعنى كـ
حال فان هذه الحرارة قد تبقى وقد تزداد بعد الوفاة فى احوال خاصة . مثال ذلك .

حينما تحدث الوفاة فجأة لشخص جيد النمو فتحتفظ الحرارة لمدة أكثر من المعتاد ما عدا
حالة الوفاة من اللزيف الشديد فان الجثة تبرد بسرعة وكذلك فى الأطفال والشيخ وذوى
الأجسام الخفيفة وفى أولئك الذين انهكهم الامراض .

وفى الشتاء عندما تكون الحرارة بين ١٣ - ١٦ مئوية تستغرق الجثة العادية حوالى ثمان
وعشرين ساعة كى تبرد: وتزداد سرعة التبريد فى الساعات الأولى، وفى أوربا تبرد الجثة

من الظاهر فى ظرف عشرة ساعات الا فى الأريية والابط. ويحصل ذلك بالقطر المصرى فى الشتاء فى ظرف لثنتى عشرة ساعة بعد الوفاة.

وإذا كانت مسافة الخلف بين حرارة الجثة والوسط الموجودة فيه قليلة فان هبوط حرارتها يكون بطيئاً. الا انه يستلزم لنزولها مدة أكثر مما ذكر بالنسبة لقلّة الخلف بين حرارة الجثة وحرارة الجو وهذا ما يحصل صيفاً. عشرة ساعة بعد الوفاة فى فصل الشتاء اذا كانت الجثة مغطاة وليست عارية خصيصاً. وقد يشعر بالحرارة لمدة اربع وعشرين ساعة بعد الموت.

ولا تبرّد الجثة هنا فى فصل الصيف البرودة الكافية لأن يحس بها واضحة ويبتدىء التعفن الرمى فى العادة قبل حصول التوازن بين حرارة الجثة وحرارة الوسط.

وبينما الجثة آخذة فى البرودة ترى ان التيبس وتغيير اللون قد اخذاً فى الظهور. وهذه التغييرات تدعى على التوالى التيبس الرمى والزرقة الرمية.

أولاً: التغييرات التى تمر بانجثة عقب الوفاة

شرح التغييرات الرمية يساعد على البت فى حصول الوفاة من عدمها وكذلك معرفة الوقت الذى معنى على الجثة من حين الوفاة على وجه التقدير وكيفية وضع الجثة والظروف المحيطة بذلك.

١ - التيبس الرمى

وفى الأحوال العادية تكون جميع عضلات الجثة بعد الوفاة فى حالة ارتخاء. على انه بالرغم من ان الشخص قد فارق الحياة فان انسجته الانفرادية وخلاياها ليست كذلك ولا يزال بها الاحساس بمختلف المنبهات. اما اذا لم تشاهد فى الأنسجة هذه البقية الباقية فهذا ما نسميه موت الوحدة أى موت الخلية خلافاً للموت العام الذى يتميز بأن بعض الأنسجة تبقى حافظة لبعض خواصها الحيوية لمدة معينة. وبين حصول الموت الكلى والموت الجزئى (موت الخلية) مدة طويلة جداً فى بعض الحيوانات كالنمفخ وثعبان البحر. وهذه المدة قصيرة فى الانسان اذا يحل محل ارتخاء الياف العضلات وقابليتها للانقباض لدى التنبيه حالة انكماش وتيبس لاتجاوب فيها الألياف على المنبهات وتكون خلايا العضلات ميتة.

ويشاهد التيبس الرمى فى العادة بعد اربع ساعات او خمس من الوفاة لدرجة محسوسة ويلاحظ وجوده عادة فى عضلات الفك الأسفل فى ظرف ثلاث ساعات من الوفاة أو قبل ذلك وبعد ساعتين من الوفاة فى معظم الأحوال بأجفان العينين وبعد تيبس الفك والوجه والعنق تتيبس كل عضلات الجثة الارادية والغير الارادية فيبعد تيبس الصدر تتيبس الأطراف العليا والجذع ويعقب ذلك تيبس الأطراف السفلى (وفى بعض الأحيان تتيبس الأطراف السفلى قبل العليا) .

والتيبس الرمى يبقى مدة تتراوح بين ٢٤ - ٣٦ ساعة فى الشتاء فى مصر أى انه بعد مرور ٢٤ ساعة على الجثة بعد الوفاة تكون الجثة فى العادة كاملة التيبس فى فصل الشتاء ولكن بعد مضي يومين على الوفاة يكون التيبس جزئياً فقط ويضمحل على الأقل من الفك، وكذا يضمحل نوعاً من الأطراف العليا الا ان الأطراف السفلى تكون فى العادة متيبسة .

وبما ان التيبس الرمى سريع الظهور فى فصل الصيف قصير الإقامة فلا يبقى فى كثير من الاحايين الا جزء من التيبس بعد مرور مدة تتراوح بين ٢٤ و ٢٥ ساعة على الوفاة وتختلف سرعة زواله اكثر من اختلاف سرعة الظهور ومدة الإقامة (المكث) وفى البلاد المعتدلة الهواء حيث يبطئ التغير فى الظهور فيشاهد الوفاة وربما اكثر من ذلك .

٢ - التوتسر الرمى

هو عبارة عن تيبس يعقب الوفاة مباشرة (بدون امهال) لاسيما اذا حصلت الوفاة فى حالة تقلص أو إصابة المراكز العصبية أو الصدر .

وأهمية هذا التيبس من الوجهة الطبية الشرعية تنحصر فى أنه يشاهد عادة فى حالات الانتحار فكثيراً ما وجدنا المنتحر قابضاً بيده على السلاح الذى اختاره لقتل نفسه وفى حالات للغرق يمكن العثور على مواد مثل الحشائش أو عيذان البرسيم أو الحصى فى قبضة اليد وفى وجود السلاح فى قبضة يد القتيل محكمة عليه أوضح وأقوى افتراض بحصول الانتحار لأنه ما من قاتل يستطيع وضع السلاح فى قبضة يد المقتول بكيفية تمثل التوتسر الطبيعى .

٣ - الرسوب الرمى أو الزرقة الرمية أو التلون الرمى أو الكدم الرمى

يرسب الدم بعد الوفاة فى اجزاء الجثة المنحطة التى ليس عليها ضغط ويلون الجلد بلون ارجوانى محمر ظاهر للعين ويسمى هذا بالرسوب الرمى ويظهر هنا التلون فى العادة قبل أن

تأخذ في التيبس بقليل من الزمن. ويفحص اجزاء الجثة المخفضة بعد مرور اربع ساعات تقريباً على الوفاة ومن غير ان تنتقل من مكانها يشاهد هذا التلون في الاجزاء الغير مضغوط عليها، ومتى كان لون الجلد يسمح برؤيتها (أى اذا لم يكن لونه اسمر غامقاً أو مسوداً) وعلى ذلك يرى التلون بالظهر وخاصة خلف العنق وبين الاكتاف والخواصر وأسفل الفخذ أو بعبارة اخرى الاجزاء التى لا تكون الجثة مرتكزة عليها بثقلها ولا يكون عليها ضغط من ياقة أو هيئة وضع الجثة فاذا شوهدت هذه الرواسب أو التلونات بالجهة الامامية للجثة فقط ففى ذلك دلالة على أن الجثة كانت ملقاة على وجهها برهة من الوقت.

وقد تترك ثنابات الملابس أو ثنابات الانسجة أو أى منشأ ضغط آخر آثاراً يظنها الرائي الغير المتمرن آثار ضرب أو خلافة.

٤ - التعفن

التعفن الرمى لا يتبين للحواس الا بعد مرور يومين أو ثلاثة على الوفاة فى فصل الشتاء أو مرور يوم واحد فى فصل الصيف مع أنه يبتدى وقت الوفاة فتبدأ التغيرات التى طرأت على الاعضاء الباطنة فى الوضوح للنظر بما يشاهد من البقع ذات اللون الاصفر والمخضر بأسفل جدار البطن المقدم وبالاكثر فى جانبيها الأيمن كما أنه يتميز للشم بما يبعث من الجثة من الروائح الكريهة التى تنشأ من انحلال عناصرها العضوية.

تعفن بقايا الاغذية التى فى المعى الغلاظ والشخص على قيد الحياة أمر طبيعى. ويضبط هذه العملية حركة الانسجة الحية التى هى متواصلة معها. وان ضعف هذا الضابط الذى يحصل قبل الوفاة يرخى العنان لفعل جيوش ميكروبات التعفن الموجودة. ويوجد عدد كبير جداً لمختلف انواع الميكروبات الموجودة فى الانسجة المتحللة ولا فائدة فى هذا الصدد من ذكر أصنافها.

وحارة الجثة تكفى لسرعة تكاثف الجراثيم ونموها متى عادت هذه الحرارة حرارة الجو فان التعفن يستمر ببطء اذ تندرد برودة الجو فى القطر المصرى الى الحد الذى يوقف سير التعفن.

يتكون ثلثا الجثة من الماء لان الرطوبة متوفرة بها فيحصل التعفن هنا دائماً ويتقدم يوماً أو اثنين على الأقل مهما ساعدت الظروف على إستحالة نجفة الى مومياء، وبعد ان يمتد

الاخضرار من المعى إلى أسفل البطن ينتشر تدريجياً وتنتفخ المعى والمعدة بالغاز الذى يوجد أيضاً طليقاً فى تجويف البطن ويزداد ضغط البطن وترتشح الصفراء من حويصلاتها فتصنغ الاجزاء المجاورة من المعدة والمعى وجدار البطن .

تطور التعفن

يصل انتفاخ البطن بالغازات فى بعض الاحايين إلى حد عظيم، وقد شاهد أن الضغط قد بلغ عشرين رطلاً على كل بوصة مربعة وسواء يشاهد هذا الانتفاخ بظاهر الجثة فى البدء أم لا فذلك يتوقف على رخاوة جدار البطن، ويشاهد جلياً عادة . ويقال ان الغازات هنا أكثر قابلية للاكتهاب وفى أغلب الاحايين تنفجر جدران البطن من تأثير الضغط وذلك يحصل فى العادة اذا ضعفت الجدران أو تأكلت نوعاً بالديدان . وليس وجود الغاز بقاصر على المعى والتجاويف بل كل النسيج الخلوى ينتفخ من جراء وجوده فلتنفخ العيان وتبرز من مقتنيهما ويبرز اللسان من تجويف الفم بينما يشاهد زيد رغوى مدمم على شكل فقاع في فتحات الفم والانف والعينين . ويتورم الوجه كله وتنفذ تقاطيعه معالمها وتنتفخ الاطراف العليا والسفلى ويثقل الطرف الاعلى عند المرفق والاسفل عند الركبة وتتباعد عن الجذع وتنفصل البشرة عما تحنها فى مساحات كبيرة قبل ان يمد تكوين للغازات على الشكل المذكور آنفاً .

الفقايع

لوقت - تشاهد الفقاعات الرمية فى فصل الصيف فى اقل من اربعة وعشرين ساعة . أما فى الشتاء فلا يمكن مشاهدتها عادة قبل اليوم الثالث أو الرابع اللهم الا فى الاشخاص ذوى الاجسام الممتلئة أو اذا كان هنالك اوزيما .

ويستطيع الانسان بعد مضي ثلاثة أيام أو اربعة على الوفاة فى فصل الصيف ان ينزع بشرة جلد اليدين بسهولة وفى أغلب الاحايين يكون نزعها على هيئة قفاز (جوانتى) ومعه الاظافر . وهذا الانفصال فى الجثث المتعفنة يمكن الاستفادة به اذا اريد أخذ بصمة الاصابع فان جلد السلاميات الاخيرة ومعه الظفر تفصل كلها ونحشى بالقطن وتترك لتجف . ثم تلين بالماء بعد مدة ويمكن أخذ بصمة اصابعها بسهولة .

وانا توفر الهواء الجاف أو وضعت الجثة بين عدة طبقات من مواد ماصة فإن السوائل

تمتص وتنفذ عملية التعفن عدد هذا الحد ويحصل تغييرات كيميائية بطيئة ينتج عنها استحالة الجلد والتراكيب للفائرة إلى مومياء وهذا تبقى تقاطيع الوجه في كثير من الحالات واضحة ويمكن الاستعراق على الجثة .

٥ - تصبن الجثة Saponification

يحصل التصبن إذا كانت الجثة في الماء أو في ارض رطبة في الظروف العادية: ويحصل هذا التغيير باستحالة المواد الدهنية الموجودة بالجثة كالزئتين الى احماض دهنية راقية شيئاً فشيئاً. وإذا ما ابتدأت هذه الاستحالة فتستمر إلى أن يتحول الدهن كله إلى حمض البالتميك والدهنيك وحمض الدهنيك المائي وهذه المادة هي المعبر عنها بالتصبن ويحصل هذا التغيير سواء اكان الماء مالحاً أو عذباً الا ان حصوله في الماء العذب اوضح ويظهر ان هذا تغير عادي في التعفن إذا كانت الرطوبة متوفرة . وهذا التغير يبقى الجثة حافظة لشكلها الطبيعي. وفي بعض الاحايين يكتشف ما بها من الجروح بعد سنين طويلة. اما المدة اللازمة لتتمام التصبن فاننا وجدنا ان اقصر مدة هي ثلاثة اسابيع في فصل الصيف واكثر من ذلك في فصل الشتاء. ولتمام تحويل احد اطراف البالغ إلى شحم يلزم مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر. ويمكن تقدير المدة التي مضت عى الدفن أو مدة انغماسها في الماء مما وصل اليه التغير الشحمي والتصافه بالعظم. ولهذه المادة رائحة زنخة خاصة مميزة .

ثانياً : التشريح للأغراض الطبية الشرعية ، والكشف على ظاهرا الجثة

١ - الملابس ووضع الجثة وما يحيط بها

يجب فحص الملابس فحصاً دقيقاً ووصفها من حيث نوعها وحالتها مع ذكر التمزقات الأجزاء أو الأزرار المفقودة منها أو عدم هدامها مما يدل على حصول مشاجرة ، أو قطع أو شق أو وخذات أو ثقوب من قطع الرصاص أو الرش أو حروق أو اسوداد ناشيء عن مقذوف ناري ومقارنتها بالاصابات التي بالجثة وكذلك تبين البقع الدموية إن كانت مقذوفة من شريان أثناء الحياة أى على هيئة خطوط ورشاشن واتجاهها مع ذكر الوجه الذي ابتدأ به التلوث (انظر مقالة البقع الدموية) وينبغي أيضاً فحص أخمص القدمين أو نطلي الحذائين من

حيث تلوثهما بالدم مما قد يشير إلى أن المصاب مشى عقب أصابته الممينة، وكل ما يعثر عليه من البقع الناشئة من القيء أو المواد البرازية وكل بقعة تظهر أنها نتيجة فعل سم أو حامض أكال يجب التحفظ عليها للتحليل. وكذلك يجب وصف كل رائحة خاصة مثل غاز البترول أو حامض الفنيك.

تختم الملابس بالشمع الأحمر وتسلم للضابط المحقق في جميع حالات التعدي أو الانتحار أو إذا كانت الجثة لمجهول.

وإذا كانت الجثة عارية عن الملابس فعلى الطبيب أن يطلب كل ما كان المتوفى متدثرًا به وأن يسأل عن السبب في نزع هذه الملابس عنه. وإذا وجدت هذه الملابس مغسولة أو مخاطة فطوعها فيجب البحث عن الظروف التي كانت سبباً في هذا الغسيل أو تلك الخياطة حتى ينفي الشك في وقوع جناية.

ويلزم في كل حالات الاغتصاب أو اللواط فحص الملابس لاسيما اللباس من حيث وجود مواد ملوثة أو دموية أو طينية مع ذكر التمزقات أو للعلامات التي تدل على حصول مشاجرة بين المتهم والجنى عليه. وكذلك تفحص ثكة اللباس لمعرفة ما إذا كانت مربوطة أم لا.

وإذا عثر الطبيب على رباط من أى نوع حول أى جزء من أجزاء الجسم فينبغى وصف المادة المصنوع منها هذا الرباط وحجمه وكيفية لفته وربطه وعما إذا كان في استطاعة المتوفى ربطه على تلك الكيفية.

٢ - معاينة المكان الذى وجدت به الجثة ووضعها

يجب ملاحظة وضع الجثة ومكانها بالنسبة لما يجاورها من الأشياء التي توجد في نفس المحل وعما إذا كانت هناك أدلة على أن الجثة نقلت من مكانها بعد الوفاة (انظر باب الزرقعة الرمية) وينبغى أن يجول الطبيب بنظره في كل أرجاء المكان فاحصاً ما يجده تحت الجثة أو ما وقعت عليه أو أصطدمت به أثناء سقوطها وعما إذا كان قد يحل بمحتويات المكان ما يشير إلى وقوع مشاجرة أو وجود شخص أو اشخاص آخرين في نفس المكان ساعة حصول الوفاة أو بعدها. وإذا عثر بسلاح أو أى شيء آخر فيجب عليه أن يتحرى عما إذا كان ملكاً للقتيل ثم يفحصه لمعرفة ما إذا كان قد استعمل حديثاً أم لا. وكذلك إذا استلقت نظره وجود بقايا لسم أو

أثر لقيء فيتحفظ عليها لارسالها للمفحص والتحليل . وإذا اريد تمييز بقع دموية ملوثة لاي شيء وجد بالمكان فليؤخذ للتحليل . اما اذا عثر على شيء أو على حائط عليه علامة أصبع مخضب بالدماء فيجب التحفظ عليه وأخذ صورة شمسية لتلك البصمة التي تشاهد عليه أو على الحائط .

٣ - الجثة

ويعد نزع ما على الجثة من الملابس يبدأ الكشف بفحص علامات الموت الدالة على الوقت الذي مضى منذ حصول الوفاة (انظر علامات الموت) وهي درجة الحرارة بالمستقيم والتيبس الرمي بجميع اجزاء الجسم من الرأس إلى القدمين والتلون الرمي ومكانه ومقداره . وإن كان هناك تعفن رمي فينكر أيضاً مع وصف موضعه وانتشاره .

٤ - علامات الحلية

ويعد ذكر ما تقدم يأخذ الطبيب في شرح العلامات المميزة كالسن والنوع والجنسية ولون البشرة وهيئة الجثة وتركيبها وكذلك العينين وعلامات الوشم أو أثر الالتحامات ان وجد شيء منها ويجب وصف هذه العلامات بالتفصيل ان كانت الجثة لمجهول وفي جميع الاصابات الناجمة عن حوادث السكك الحديدية والقرام أو السيارات والعربات ولا يفوت الطبيب الكشف على حالة البصر .

٥ - البقع والإصابات والأمراض

ويلزم أيضاً ذكر أى بقعة أو تلوين بالبشرة سواء كانت هذه البقعة دموية أو طينية أو مادة قيء أو براز أو احماض اكالة أو سموم أو نتيجة فعل البارود . كذلك ينكر الكشف أى علامة أو علامات تشير إلى عنف أو تعد كالرضوض أو السحجات أو الجروح مع ذكر نوعها والحروق النارية وحروق السوائل وحروق الشعر وتقاس كل منها .

العلامات الدالة على وجود المرض كأوزيما الساقين أو الارتشاح العمومي أو الاستسقاء أو الانفزيما الجراحية بالصدر والأمراض الجلدية أو طلع الحميات كل هذه يجب ذكرها اذا شوهد شيء منها بالجثة ولأجل الوقوف على حقيقة كل ما بالجثة من العلامات أو الأدلة مما

تقدم الإشارة إليها يجب فحص الجثة بالترتيب من قمة الرأس الى اخصص القدمين ومن الأمام والخلف والجانبين ولذلك يلزم قلب الجثة على وجهها لاستكشاف ظهرها وعلى أحد جنبها لفحص الجنب الآخر ثم يمر الطبيب على فتحات الجثة الطبيعية وهى الفم والأنف والأذنين والشرج والمهبل فاحصاً كلاً منها للوقوف على ما عسى أن يكون بها من اصابات أو أجسام غريبة أو دم أو خلافه مع ملاحظة ما إذا كان يوجد سائل رغوى بالغم أو الأنف .

٦ - الاستنتاجات:

من الكشف على ظاهر الجثة لا يتحقق الكشف من معرفة سبب الوفاة الا فى الاحوال النادرة كالاصابات الهرسية مثلاً، وعلى العموم فالطبيب الكشف لا يحق له تقرير سبب الوفاة بدون تشريح الجثة .

أما اذا شوهد بظاهر الجثة جروح أو حروق كبيرة أو علامات اسفيسيا الغرق مثلاً أو ارتشاح عام أو ضمور شديد يدل على امكان حصول الوفاة من المرض فى استطاعة الطبيب أن يقرر أنه يحتمل حصول الوفاة مما يستلجه من مشاهدته .

ولا يفوت الكشف أن يذكر اذا كان هناك علامات تشير إلى أن الوفاة غير طبيعية، وقد يكتفى الضابط المحقق بنتيجة الكشف على ظاهر الجثة فى أغلب الأحيان التى يثبت اديها عوارض . أما فى جميع الحالات التعدى والانتحار وفى الحوادث المبهمة وفى أغلب حالات الوفاة من موت المفاجأة فيصدر أمر النيابة المختصة بالتشريح مباشرة أو بواسطة البوليس .

ثالثاً : تشريح الجثة أو الكشف الباطنى

لاتشرح الجثة للأغراض الطبية الشرعية الا بناء على انتداب شغوى أو تحريرى . واذا ما وصل إلى الطبيب الكشف ذلك الانتداب فعليه ان يقوم إلى مكان الجثة بما استطاع من السرعة سبباً مخافة تقدم سير التعفن الرمى بها من جراء التوانى وفى ذلك من ضياع المعالم التى قد تفيد فى معرفة سبب الوفاة مالا يخفى .

ويجب عمل الصفة التشريحية أثناء النهار فقط والحذر من عملها بالليل فى ضوء المصباح . ويختار الطبيب مكاناً مناسباً للتشريح يتخلله الهواء وضوء الشمس .

وقد تفى الجبانة بالقرى لذلك الغرض . ويجب أن لا يعمل التشريح على قارعة الطريق . أو فى المنازل أو المساجد كما أنه يجب أن يكون المكان خلواً من أهل المتوفى وان يستصحب

الطبيب الضابط المحقق أثناء التشريح لاسيما فى حوادث القتل.

ينبغى عمل التشريح كاملاً مستوفياً وفتح الثلاثة تجاويف الكبرى على الأقل ولو كان سبب الوفاة جلياً لأن الغرض هو الوقوف على حالة كل عضو أساسى بالجثة اذ ربما يهمل الطبيب لسوء الحظ فتح احدى تلك التجاويف الكبرى ويترتب على ذلك احتجاج الدفاع عن المتهم بأن الموت ناشئ عن مرض فى ذلك للجويف وليس سببه الاصابة التى لحقت المجنى عليه أو ربما يظهر عند فحص القضية فيما بعد أن هنالك مرضاً أو اصابة مزمنة ساعدت على حصول الوفاة المتسببة من اصابة حديثة.

رابعاً : استخراج الجثة

قد يطلب من الطبيب استخراج جثة بعد مضى عدة شهور أو أعوام على الوفاة للتعرف أو عندما تحوم الشكوك بعد الدفن بأن الوفاة جنائية وإصابات الهيكل العظمى كالكسور المسببة من العصى أو الباط أو الكسور اللتفتيتية المسببة من الرصاص والرش تبقى واضحة مدة سنوات طويلة بعد الدفن، وقد يكشف التحليل الكيماوى الستار عن وجود السموم المعدنية بعد مضى الاعوام الطوال على الدفن حتى اذا لم يتبقى من انسجة الجثة سوى العظام.

ولما كان التعفن الرسمى فى أكثر هذه الجثث يكون شديداً يلزم الطبيب ان لا يقدم على عملية التشريح وهو جائع كما انه يلزم عند استخراج الجثة من القبر تركها فى الهواء الطلق برهة لتخفيف الروائح المنبعثة منها ويمكن استعمال المطهرات ما شاء الطبيب اللهم الا اذا كان الشك فى الوفاة بالتسمم. وعليه أن يلبس قفازاً أثناء التشريح دوماً، وفى حالة عدم وجوده يلزمه أن يغسل يديه مراراً أثناء العملية ويدهنها بالغازلين. ويعمل التعرف على القبر أو التابوت أو الكفن بواسطة أقارب للمتوفى واللحادين وكذلك يتعرف على الشعر والهيئة والأسنان وباقى الاجزاء الممكن التعرف عليها ويعمل ذلك بحضور الضابط المندوب.

تستخرج الجثة ملفوفة بأكفانها من القبر بكل عناية وتحت مباشرة الطبيب حتى لا يفقد منها رصاص أو اسنان أو عظام مكسورة أثناء حملها. وإذا كانت الجثة متحللة من التعفن فيستحسن إخراجها من القبر فوق حصيرة.

وتشريح الجثة فى هذه الحالة لا يختلف عن التشريح الذى تقدم فى هذه المقالة ويصاغ حسب نوع القتل المظنون أو من اجل التعرف على الجثة.

ومن الضروري معرفة ظروف الحادثة قبل استخراج الجثة كي يتنبه الطبيب إلى الاعضاء الخاصة التي يلزم التدقيق في فحصها أو العلامات التي يجب البحث عنها وتؤخذ معلومات إضافية في الحال عن كل ما شوهد وعن الزمان والمكان اللذين أجرى فيهما الكشف والتشريح ثم يكتب التقرير مكوناً من هذه المشاهدات بقدر ما يستطيع من السرعة. وتلاحظ درجة التعفن بالجثة ويلزم تنظيف العظام من الانسجة الرخوة وفحصها وإذا شك في وجود تسمم وأصبحت الأحشاء متماسكة بعضها ببعض أو صارت عجينة مسودة اللون مختلطة ببعضها داخل التجاويف البطنية والصدرية فيأخذ منها جزء على قدر الامكان ويوضع في قطر ميز أو يملأ القطر ميز إذا امكن اما اذا كانت الأحشاء لا تزال مميزة فيتبع ما جاء في كيفية عمل التشريح للبحث عن السموم بوضع الأحشاء في أربعة قطر ميزات وإذا لم يهدد لاثراً للأحشاء فيملأ قطر ميز من عضلات الظهر والفخذين ويجب أخذ قطعة من كل طبقة من طبقات الكفن أو الملابس وكمية من التراب الذي تحت الجثة وكمية أخرى من التراب على بعد من الجثة في نفس القبر كل على حدة وترسل للتحليل الذي ربما يظهر ان السم الذي كان بالجثة كالزرنينخ مثلاً ان هو الا مكتسب من التراب.

ويجب الاحتفاظ بالاجسام الغريبة أو العظام التي يشاهد بها اصابات أو علامات التهاب أو اثر التحامات للفحص أو للرجوع اليها وكذلك الاعضاء مثل الرحم الذي يشاهد به تمزقات أو علامات الحمل أو الاجهاض أو الحجرة التي بها كسور وتحفظ العظام بان تنظف وتجفف. ويعد ذلك تخاط الشقوق التي عملت متى امكن وتلف الجثة بالاكفان وتعاد للمقبرة حالاً.

وجاء في تعليمات مصلحة الصحة العمومية عن استخراج الجثث ان يرش الجير تحت الجثة بالقبر عند اعادتها وتغسل ايدى المساعدين والاعوية للمستعملة في العملية والطاولة بمحاولة الازول أو محلول مطهر آخر.

ولا يسوغ لاحد غير النيابة أو المحكمة استخراج الجثة ولا يصدر امر النيابة بالاستخراج الا بعد اخذ رأى الطبيب الشرعى اذا شار بوجود ذلك.

الفرع الثالث

الأسباب المؤدية للوفاة

قتلاً أو انتحاراً أو عرضاً

أولاً :
الوفاة نتيجة الجروح النارية:

- (١) وصف الأسلحة النارية ونخائرها.
- (٢) الجروح الناشئة عن استعمال الأسلحة النارية.
 - (أ) بالنسبة للأسلحة النارية ذات المواسير الطويلة (البندقية).
 - (ب) بالنسبة للأسلحة المعدة لإطلاق رصاصة واحدة (كالريفلر والمسدس والمسدس اليدوي).
 - (ج) الجرح الحاصل من إطلاق مسدس ملامس للمصاب.
 - (د) الإصابات الناشئة عن إطلاق بندقية مششخة.
- (٣) واجبات المحقق في حوادث الإصابة أو الوفاة الناشئة عن الأسلحة النارية.
- (٤) إمكان التعرف على نوع السلاح الناري من فحص نوع المقذوف الناري الموجود في الجسم أو محل الحادث.
- (٥) وجوب معاينة السلاح المضبوط في مكان الحادث بمعرفة المحقق واثبات ملاحظاته عليه والمبادرة بإرساله للخبير المختص لفحصه.

(٦) إمكان الاستدلال على طبيعة الإصابة وما إذا كانت عرضية أم إنتحاراً أم قتلاً أم مقتلة من ظروف القضية.

- مايجب على المحقق فى هذه الحالة:

(أ) فى حوالث الإنتحار.

(ب) فى الحوالث العرضية.

(ج) فى الحوالث الجنائية.

(٧) الجروح النارية المقتلة.

(أ) إمكان تعرف المجنى عليه على الجانى فى ضوء

الطلق النارى.

(ب) خطورة الجروح النارية وسبب الوفاة منها.

أولاً: الجروح النارية

١ - وصف الأسلحة النارية ونخاتها. (١)

الانواع الشائعة من السلاح هي البنادق التي تعمر من فوهتها (ذات الكبسول وذات الشطف) والبنادق التي تعمر من جهة كعبيها (بخرطوش) والطبجنات سواء بكبسول أو بخرطوش والمسدسات (الريفلنرات) والطبجنات الاتوماتيك (مثل البروننج Automatic Pistol) والبنادق المشخنة.

(١) والقاعدة الأساسية واحدة في جميع الأسلحة النارية وهي حفر (تعمير) المسورة بمقدار من البارود يخرج منه حلقا تلتهم كمية من الغاز يضغط شديد فتندفع هذه الغازات المقذوف النارى من المسورة حالا وبسرعة مختلفة القوة. وبما طريقة الحفر (للتعمير) وكيفية إطلاق الآلة وإخراج المقذوفات تختلف باختلاف أنواع السلاح.

ففي الأسلحة التي تعمر من فوهتها (ذات الكبسول وذات الشطف) بخلاف كحلت أو طبجنات يوضع مقدار (حرقلى خمس جرامات) من البارود في فوهة المسورة ثم يوضع بعده مادة الحشر (الحشار) الذى يكون في العادة من قطعة ريق أو قماش ويكس إلى آخر المسورة بواسطة مكبس (النداسوس أو الحراى) ثم يوضع المقذوف في المسورة ويثبت أيضاً بحشار آخر ويتركب ذلك المقذوف من نحو ثلاثين جراماً من الزئب الكورى الكبير أو الصغير على حسب ما تقتضيه الحال أو من قطع غير منتظمة من الرصاص أو من رصاصة واحدة وعندما يكس البارود في قاع المسورة مملأ للثلاثة الصغرى في الفوهة ثم تركيب الكبسولة على الفوهة. ويوجد في قاع هذه الكبسولة من الداخل في الجزء الذى يركب على أعلى الفوهة طبقة رقيقة من مادة شديدة اللزوجة جداً وتكسب بالطرق عليها فبرغ زائد البندقية إلى الخلف ثم يطلق بشد التماس (التكسب) فيضرب الكبسولة عند سقرطه ضربة حادة فتكسب المادة المزججة التي بالكبسولة وتشمع النار في البارود الذى بالفوهة، وهذا متصل بكمية البارود التي في المسورة والتي تلتهم فيطلق المقذوف.

أما في الأسلحة النارية ذات الخراطوش فالخراطيش تحشى بخمس الطبقة للثلاثة والكبسولة مركبة في قاع الخراطوش وتعمر البندقية ذات الخراطوش بأن تفتح بكتيها من المفصل الموجود بين الكبسول والخشب وبين أسفل المسورة ثم يوضع الخراطوش بالمسورة هناك وتقل الآلة ثلثة. ويستخلص هذا من الفوهة المغطاة بالكبسولة كما في البنادق ذات الكبسول بإبر بدمها الزناد بشدة إلى الامام فتصدم الكبسولة الموجودة في قاعدة الخراطوش فيحدث الانطلاق كما سبق.

والحشار المستعمل في الخراطوش هو عبارة عن قرص مستديرة. فالقرص الموضوع بين البارود والزئب مصنوع من كتان سميك والقرص الموضوع احلا الزئب مصنوع من ورق مقوى وكلاما مقطوع بأحجام على قدر سعة الخراطوش. والطبجنات مشابهة البنادق في التركيب لكن ماسورها أقصر كثيراً وهي تصنع في هذا القطر في العادة من البنادق بأن تقرب (تقصص) ماسورها وتقرص كعبيها بحيث تلتصق باليد. هذا ولا يفتنك أن تذكر أنه لا يندر في قضايها القتل أن يوضع في الطبقة والبندقية رصاصة واحدة مستديرة بدلا من الزئب.

أما للمسدسات (الريفلنرات) والطبجنات الاتوماتيك والبنادق للمشخنة فهي أسلحة معدة لإطلاق رصاصة واحدة في الدقيقة وخراطيشها مركبة بخمس الطبقة السابقة إلا أنه بدلا من وضع كمية من الزئب أو قطع الزئب كما يوضع في الخراطوش رصاصة واحدة مقببة الشكل فوق البارود. ومطاريق هذه الخراطوش مصنوعة من نحاس أصفر بدلا من الزئب المقوى الذى تصنع منه الخراطوش التى تطلق بالزئب. ورصاص المسدسات مصنوع من رصاص ويضاف اليه في العادة قليل من اللانيمون أو الزئب ليجعله صلباً ولا يوضع غلاف للرصاصة بينما رصاص الطبجنات الاتوماتيك والبنادق المشخنة له غلاف من نيكل صلب أو نحاس صلب خارج الرصاصة وهذا الغلاف يزيد قوة نفوذ الرصاصة كثيراً.

ومواسير الأسلحة المعدة للرصاص ليست ملساء كما هي الحال في مواسير بندق الرش بل مشخنة أي فيها ميازيب محفورة في داخلها بشكل حلزوني يبتدى من قاعدة الماسورة وتنتهي عند الفمقة . فعندما يطلق العيار تكثف للرصاصية بجدرانها في ميازيب المشخنة وهذا من شأنه أن يجعل الرصاصية تدور حول نفسها ويستمر هذا الدوران بعد خروج الرصاصية من الماسورة وبذلك تزيد سرعة سبر الرصاصية ككرواً وتسبر باعتدال عما يحصل في الإمحة غير المشخنة . ويجوز عند فحص رصاصية مطولة من سلاح ناري مشخن أن يشاهد بسهولة آثار ميازيب المشخنة على سطحها وإن ملاحظة عمق هذه الميازيب وحرصتها وعددها وانتهالها مفيدة في تكوين بعض الرأي عن نوع السلاح الذي تستعمل .

والمسدسات (الريلفترات) سميت كذلك أي (Revolvers) لأن لها اسطوانة (ساقية) تلف خلف قاعدة الماسورة وتوسع ٥ - ٧ خرطوش . ويحدا يطلق واحد منها تدور هذه الاسطوانة عند رفع الزناد حتى يصير المطروب التالي في الموضع الذي يطلق منه أي على اعتدال الماسورة ويحصل الإطلاق بضرب الزناد على كرسولة للخرطوش مباشرة وإيس من الضروري في معظم المسدسات أن يرفع الزناد إذ أن هذه الحركة تحدث من نفسها بمجرد الضغط على الفاس .

وإن الطنجحات الآتوماتيك تطلق رصاصية صغيرة بسرعة عالية وضيق خرطوشها من خرطوش الريلفترات بعدم وجود الحافة البارزة حول قاعدة الخرطوش والحز الخلفي بأعلا قاعدة خرطوش الريلفتر ويكون رصاص الآتوماتيك مختلف باللايكل أو للحاس كما تقدم ذكره . هذا وتوضع في الخرطوش واحدة بعد الأخرى في خزانه (كف) ذات زمبرك (زمبلك) وهذه الخزانة ترتكب في فراغ محلها في كعب الطنجحة: ثم تشد الخلف آلة الانزلاق الموجودة بالسطح العلوي للطنجحة فيفتح من هذه الحركة خروج خرطوش من الخزانة ويدخله ماسورة الطنجحة وأيضاً يلتزم بهذه الحركة الزمبرك (الباب) الذي يحرك زياد الآلة المفتحة فيها فيصدر على أمية الانطلاق . ويضغط باليد على كعب الآلة الموجود به النشار فيطلق الزناد ويخرج العيار ويقتض بالخرطوش التفارغ جانبياً من شرم في جانب الماسورة ويحصل خرطوش جديد من الخزانة للماسورة ويرفع الزناد من نفسه ثانية بواسطة تأثير للزمبرك الخاص به . وهكذا يمكن بالتبض السريع المتكرر على كعب الطنجحة لنطلاق الخرطوش على التعاقب وبسرعة تكعب سرعة الضغط المتكرر على يد الآلة حتى تفرغ الخزانة من الخرطوش .

وعبار السلاح يشير إلى قطر ماسوره . فالعيار في حالة المسدسات والطنجحات الآتوماتيك والبندق المشخنة هو عبارة عن نفس مقل قطر الماسورة بالمليمتر أو جزءه من البوصة بحسب البلد التي صنع فيها السلاح فمثلاً عيار البندقية المستعملة في الجيش والبرابيس هو ٣٠٣ ، بوصة أو ١/٣ بوصة بالانترريب ، ومسح الضباط عياره ٤٥ ، بوصة ، والطنجحات الآتوماتيك العادية التي توضع في الجيب أصغر منها ٢٥ ، ٦٠ بالمليمتر و ٦٥ ، ٧ بالمليمتر بالانترريب ، والمسدسات المعتاد استعمالها تكافوت أصغر منها من ٢٢ ، ٤٠ إلى ٥٠ ، بوصة . ولما بندق الرش قعبارها ليس عبارة عن مقل قطر الماسورة مباشرة وإنما يشار به إلى عدد الرصاصات الكروية التي قطر كل منها يساوي قطر الماسورة والتي ترز جميعاً ورطاً لتجولياً فمثلاً نعى ببندقية عيار ١٦ أن ١٦ رصاصات كروية قطر كل منها كقطر ماسورة البندقية ترز ورطاً وعلى ذلك يكون من الواضح أن قطر ماسورة البندقية وتكون أكبر كلما كان الحد المشار به إلى عيار الآلة أصغر .

والرذ للخالع من البنادق والذي يظبط للمدور عليه في هذا القطر هو نمره (عبار) ١٦ ونمره ١٢ والأولى قطر ماسورتها ١٦ مليمتر والثانية ١٨ مليمتر .

ويوجد في معظم الأسلحة طرية لاجع لاختلافها عرضاً في البندق للمشخنة والطنجحات الآتوماتيك والمسدسات يوجد ترابس يجر لوضع الامان فيفتح السلاح من أن يتخلف وفي بندق الرش يرفع الزناد سلمتين ليصل إلى موضع الرمي فإذا ترك في السلة الأولى (نصف مرفوع) فإن البندقية لا يمكن أن تطلق . على أن بعض بندق للخرطوش لها ترابس أمان . ويجب على المحقق أن يلاحظ دائماً ما إذا كان ترابس الامان بحالة جيدة أم لا وبخاصة في الثعوات الحرسية وفي احوال الجروح النارية تختلف أشكال للجروح باختلاف نوع السلاح والبارود (لسود أو بارود عديم الدخان) ونوع المقدوف (إن كان رشا أو قطع رصاص ، أو رصاصاً) وكذلك باختلاف الانتهاء وأهم من جميع ذلك لاختلاف المسافة التي يطلق منها العيار .

٢ - الجروح الناشئة عن استعمال الأسلحة النارية. (١)

عند انطلاق عيار نارى يخرج من الماسورة خلاف المقذوف غازات ولهب وبخان وذرات غير محترقة من البارود ومواد الحشو وإذا كانت المسافة بعض سنتيمترات من الجسم تصادم الغازات الجسم بشدة وتحدث بانتشارها تهتكاً وتمزيقاً فى الأنسجة وتكون للتمزقات فى الغالب بشكل صليب ويحدث اللهب احتراقاً فى الملابس وفى سطح الجرح وحوافه - ويحدث الدخان حالة من الاسوداد حول ثقب الدخول - وذرات البارود الغير محترق ترتشق فى الجلد حول الجرح وتحدث للنمش البارودى وهذا لا يمكن ازالته من الجلد وقد تحدث ثقباً رفيعة فى احتراقها الملابس اما الحشار فيجوز ان يسير بضعة امتار وقد يحدث احتراقاً موضعياً بملابس المصاب كما يجوز ان يدخل فى الجرح مع المقذوف اذا اطلق العيار على مسافة قصيرة ويحتمل ان تحصل الوفاة من اطلاق سلاح نارى محشو ببارود وحشار فقط إذا أطلق من مسافة قريبة.

(١) بالنسبة للأسلحة النارية ذات المواسير الطويلة (البندقية).

إذا كانت الاسلحة النارية ذات مواسير طويلة (أى بندقية) يحدث الاحتراق فى العادة مسافة متر واحد وكذلك الاسوداد اما النمش البارودى الذى يكون غزيراً على بعد متر فان عدده يقل فى العادة اذا زادت المسافة على مترين ونصف. ولا يحصل نمش بارودى بالمرءة فى العادة اذا زادت المسافة على ثلاثة امتار.

واما فى حالة استعمال البارود عديم الدخان فان الوشم والاسوداد يكونان أقل بكثير عما يحصل من البارود الاسود ويكون الاسوداد ضارباً إلى الاصفرار ويصعب تمييزه.

ويختلف كذلك شكل الجرح النارى الحاصل من اطلاق بندقية صيد عادية بحسب اختلاف المسافات التى يطلق منها العيار. فانه إلى غاية مسافة متر واحد يدخل جميع الرش كتلة واحدة فيحدث ثقباً واحداً كبيراً محترقاً ومسوداً كما ذكرنا فيما قدمناه ويكون قطره

(١) راجع دسنى سمث، د. عبدالحمد عامر، الطب الشرعى فى مصر طبعة ١٩٢٥ من ١٧٧٥ إلى ٢١٠٥، للدكتور الفرعى فى الطب الشرعى د. إبراهيم حسن من ص ٨١ إلى ص ٨٦، الطب الشرعى - د. يحيى شريف، د. محمد سيف النصر، د. محمد مشالى من ص ٤١٩ إلى ص ٤٢٦، الطب الشرعى، د. عبد الحكم فريد، د. ملام الدميرى - المرجع السابق - من ٢١٢؛ من ٢١٧.

حوالى ٢ سنتيمتراً، وإذا زادت المسافة على ذلك فإن الرش يأخذ فى الانتشار مدارجة .

وعلى مسافة مترين يحدث العيار ثقباً مركزياً مشرئماً نوعاً حوالبه بعض ثقوب صغيرة متفرقة احدتها دخول بعض رشات فرادى ولا يكون هناك اسوداد ولا احتراق بيد انه يحتمل ان يوجد بعض نمش بارودى .

وإذا اطلق العيار على مسافة ثلاثة أمتار تجد ثقباً مركزياً قطره نحو ثلاثة سنتيمترات حوله عدة ثقوب صغيرة من دخول رشات متفرقة وتتحصر هى والثقب فى دائرة وهمية قطرها من ١٠ - ١٢ سنتيمترات .

وإما على مسافة أربعة أمتار فإذا اطلق العيار من بندقية عادية كما فى الحالات السابقة أى من بندقية غير مختنقة فإننا لا نجد ثقباً مركزياً بل تدخل الرشات فرادى وبعضها جماعات قليلة فتكون جميعها ما يسمى بالشكل الغريالى وتكون فتحات دخول الرش منتشرة على شكل مستدير قطره ١٦ سنتيمتراً تقريباً .

وكما زادت المسافة على أربعة أمتار كلما زادت بالتبعية لها سعة الشكل الغريالى . فعلى مسافة ستة أمتار ينتشر الرش فى دائرة قطرها ٣٠ سنتيمتراً تقريباً . وإذا كانت المسافة ٨ أمتار فيصير قطر دائرة انتشار الرش ٥٠ سنتيمتراً وإذا كانت المسافة ١٠ أمتار فيصير قطرها ٧٠ سنتيمتراً .

ويحدث هذا الانتشار سريعاً أى على مسافات أقصر مما ذكر عن البندقية إذا كانت الآلة الدارية قصيرة (طبحة أو فرد) .

وللتذكر دوماً أن هذه الأرقام ليست مؤكدة بطريقة عامة لان سرعة انتشار الرش تختلف حسب نوع وشكل السلاح الدارى وتختلف أيضاً فى نفس الآلة الواحدة باختلاف حشو الطلقات بالبارود والرش واختلاف ضغط البارود وباختلاف احكام الحشار وطبيعته وكذلك بنسبة اختلاف حجم المقذوفات وشكلها وعددها .

(ب) بالنسبة للأسلحة المعدة لإطلاق رصاصه واحدة .

أما الأسلحة المعدة لإطلاق رصاصه واحدة كالريفلر والطبحة الاوتوماتيك والبندقية المشخنة فإنها تحدث فتحة دخول واحدة ولذلك يصعب حينئذ معرفة المسافة ونوع السلاح

المستعمل - ويكثر في المدن حصول الجروح الدارية من المسممات والطنجات الاتوماتيك ويندر الاصابة برش وأما في القرى فالمسألة على العكس.

وجروح رصاص البنادق المششخة كثيرة الندرة ولا تحصل إلا في أوقات الاضطرابات على وجه التقريب عندما يستعمل البوليس أو السلطات العسكرية بنادقها لحفظ النظام بيد أنه لما كان هذا يحصل من وقت لآخر فيجب علينا إذا أن نعرف الفرق بين الجرح الحاصل منها أو الجرح الحاصل من سلاح نارى آخر.

والمسممات (الريفلفرات) تطلق رصاصة سواء صغيرة أو كبيرة بحسب حجم الآلة ولكنها تقذف بسرعة وإطلة فمسدس ولى كالمستعمل في الحكومة والذي يمكننا أن نتخذه نموذجاً يطلق رصاصة عيارها ٠,٤٥٠ بوصة تزن ٢٦٥ قمحة تبدأ بسرعة نحو ٦٤٠ قمحاً في الثانية.

وهذا المسدس له ناشدجاء (دبانه) ويحكم التصويب على بعد ٥٠ ياردة وأقصى مرماء هو ١٥٥٠ ياردة وقوة اختراق رصاصته ضعيفة اذا زادت المسافة على ٥٠ ياردة كما ان اصابة المرمى به على تلك المسافة نادرة وأن أصاب فيكون مصادفة - ومن المستبعد أن تخترق رصاصة هذا المسدس عظماً سميكاً على بعد ١٠ أمتار فيندر مثلاً اذا أصابت الرأس أن تخترقها خارجة من الجهة الاخرى بل الأرجح كثيراً أن تبقى الرصاصة بالمخ - واذا اصطدمت رصاصة ذات سرعة وإطلة بعظم مقوس كالاضلاع فكثيراً ما تنحرف وتتبع سير الضلع فتلتف تحت الجلد حول الصدر وتسكن بالظهر مثلاً في مقابل فتحة الدخول الموجودة بمقدم الصدر بحيث يترامى كأن الرصاصة اخترقت تجويف الصدر من الامام للخلف وفي احوال اخرى يكون انحراف سيرها لاسفل فتسكن في عضلات الظهر - اما المسممات الصغيرة فكثيرة الشروع وتطلق رصاصاً صغيراً وإطلىء السرعة قوة اختراقه ضعيفة الا اذا كانت المسافة قريبة جداً.

(ج) - للجرح الحاصل من إطلاق مسدس ملامس للمصاب.

والجرح الذي يحصل من إطلاق مسدس ملامس للمصاب كما يشاهد كثيراً في حالات الانتحار تكون في العادة فتحة دخوله ممزقة بشكل صليبي وحوافيه مشرذمة ومحتركة ومسودة وحوله اسوداد ونمش بارودي.

وإذا استعمل بارود اسود فان الاسوداد والوشم يزيدان بدرجة كبيرة جداً عما يحصل من البارود عديم الدخان ويمكن من فحص ذلك التلويح الحاصل من هباب البارود معرفة نوع البارود أن كان اسود أو عديم الدخان. وإذا لم تمس الرصاصية عظماً فالمرجح انها تخترق الجسم وتخرج من فتحة خروج على قدر حجمها تقريباً وخالية من الاسوداد، وأما اذا مست الرصاصية عظماً فان هذا العظم يكون عرضة للتهشيم وتبقى الرصاصية في الجسم عادة - وإذا اطلق العيار من مسافة لا تزيد عن متر فيجوز ان يحصل بعض نقط من النمش البارودي حول فتحة الدخول التي تكون مستديرة وفي سعة الرصاصية أو اصغر نوعاً. وقد تنفذ الرصاصية من الجسم أو لا تنفذ وهذا يرجع إلى صلابة الانسجة التي اخترقتها الرصاصية وإلى سرعة الرصاصية - ويكون جرح الخروج أكبر في العادة من جرح الدخول.

أما اذا اطلق العيار من مسافات ابعد مما ذكر فانه لا يشاهد شيء سوى الجرح نفسه ويمكن تكوين فكرة تقريبية عن المسافة بالتعبية إلى سمك الانسجة التي اخترقتها الرصاصية وصلابتها وسرعة الرصاصية اكبر كثيراً في الطينجات الاتوماتيك عما ذكر عن الريفلترات وتختلف ما بين ١٢٠٠ - ١٤٠٠ قدماً في الثانية ولذلك ففوة اختراقها ازيد بكثير. وأما فيما عدا ذلك فيستوى الحال فيهما.

هذا ويجب ان نتذكر ان خراطيش الطينجات الاتوماتيك محشورة دائماً ببارود عديم الدخان (نمبياً) وانه يندر ان يحصل من اطلاق هذا البارود احتراق كثير أو اسوداد أو نمش وذلك لان كمية هذا البارود تكون قليلة ولكونه يحترق احتراقاً كاملاً أكثر من البارود الاسود.

(د) الإصابات الناشئة عن إطلاق بندقية مششخنة.

وتختلف الإصابات الناشئة عن إطلاق بندقية مششخنة اختلافاً شاسعاً. فإذا اخترقت الرصاصية الجسم من غير ان تمس عظماً فان جرحي الدخول والخروج يكونان بحجم وشكل واحد على وجه التقريب. ويكون جرح الدخول أقل من قطر الرصاصية ويظهر بشكل الجرح الذي يحدث من دفع قلم رصاص مبرى في الجلد فنكون حوافي مذبذبة ويشاهد حوله حالة رقيقة حمراء بالجلد وتقلب إلى لون بني عندما تجف - ويوجد بالانسجة الغائرة انسكاب دموي كدسي كبير المقدار محيط بقناة سير الرصاصية - وإذا صدمت الرصاصية الجسم بانحراف فأما

أن يحصل تمزق أو كشط فى الجلد - وإذا اصطدمت الرصاصة بعظم فإنها بسبب سرعتها العالية تفتت هذا العظم وتفتت كذلك جزءاً من قوة اندفاعها فإذا حصل مثل ذلك على مسافة قريبة كمانتى متر وخاصة إذا كانت المسافة خمسين متراً فقط فيحصل تفتت شديد فى العظم ويكون جرح الخروج فى العادة عندئذ فتحة كبيرة مشرّمة الحوافى تختلف سعتها من صنع سلتيمترات إلى قدر راحة اليد ويشاهد عادة حول هذا الثقب الكبير بعض ثقوب صغيرة نشأت من خروج بعض شظايا من العظم التى هشمته الرصاصة. وفى حالة حدوث إصابات بالرأس من هذه المسافة يظن أن يتعجن المخ وإن تفتت جزء كبير من عظام الجمجمة.

هذا وعندما تصطدم رصاصة ذات سرعة عالية بعظم كما يحصل من بندقيّة مشخّذة حيث تسير الرصاصة بسرعة ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ قدم فى الثانية فإن قوة الاندفاع هذه يفقد منها جزء كبير - وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن ذلك ويلزمنا إيضاحه كالآتى:

تخرج الرصاصة من فوهة البندقية المشخّذة كبنادق الجيش وهى تلف أى تدور حول محورها الطولى بنسبة ٢٥٠٠ لفة تقريباً فى الثانية. وفى مبدأ سير الرصاصة أى لغاية ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر تحصل حركة أخرى وهى أن قاعدتها تدور بحركة رجوية حول محور سير الرصاصة ومن بعد سير المسافة المذكورة تبطل حركة القاعدة هذه وتأخذ القاعدة تلف حول محور الرصاصة الطولى كباقى الرصاصة.

فإذا صدمت الرصاصة جسماً صلباً عن قرب وقبل أن تفقد حركة دوران قاعدتها يحصل بسبب هذه الحركة الشديدة وبسبب ما يحصل من قوة الصدمة وانتقال قوة الاندفاع الشديدة من الرصاصة إلى شظايا العظام التى تهشم شبه انفجار لا فى الرصاصة بل فى الأنسجة التى تنفجر وتفتت. وهذا يفسر سبب التهشم الكبير الذى يحدث بالعظام كالحوض وعظم الفخذ والجمجمة والذى يشاهد كثيراً عند إصابة الشخص على مسافة قريبة وكذلك يفسر ما يشاهد فى بعض الأحيان بالأنسجة الرخوة من التمزق الشديد.

وفى المسافات المتوسطة البعد أى التى تتراوح بين (٣٠٠ - ١٠٠٠ متر) تفقد الرصاصة مقداراً كبيراً من سرعتها الأصلية ونحو ثلاث أرباع قوتها وزيادة على ذلك تنتظم دورتها حول محورها، وعلى هذا البعد تنفذ الرصاصة بانتظام فى الأنسجة وتحدث ثقباً منتظماً أيضاً فى العظام.

وفى المسافة من ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ متر تنخفض سرعة الرصاصة إلى نحو الربع وقوتها إلى ١/١٢ ولا يكون هناك تأثير انفجارى كما يحصل على مسافات قريبة ولكن قوة اختراق الرصاصة تضعف على هذا البعد فلا تثقب العظم أو الانسجة بانتظام كالمثقاب بل تحدث كسوراً فى العظم وتهتك بالانسجة اللرخوة - ويعد مسير الف متر تفقد الرصاصة بعض قوة ثباتها وانتظامها فى السير وهذا أيضاً يزيد التهتك التى تحدثه بالجسم .

وبين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ متر تنخفض سرعة الرصاصة فتحدث رصا بالأجزاء اللرخوة حول القناة الجرحية ويجوز أن تنكسر الرصاصة أو تبقى منغوسة فى العظم .

٣ - واجبات المحقق فى حوادث الإصاية أو الوفاة الناشئة عن الأسلحة النارية .

ويجب على من يناط به تحقيق حادثة اصابة أو وفاة من جروح نارية أن يعلم ان اهم المعلومات تتوقف معرفتها على مشاهداته الخاصة وانه يجب عليه أن يعتمد على نفسه أكثر من اعتماده على الخبراء ولو ان تقاريرهم تساعده مادياً اذا كان قد أجرى فحصاً ابتدائياً جيداً ولم يدع شيئاً يغفل من ملاحظته فيجوز ان يصل المحقق إلى ابداء رأى قاطع عن موضع المجنى عليه بالنسبة إلى موضع الجانى والمسافة التى كانت بينهما وما اذا كان المجنى عليه واقفاً أو نائماً وعن نوع السلاح والمقدوف وعما اذا كانت الاصابة قتلأ أو انتحاراً أو اصابة عرضية وعما اذا كانت مفتعلة رغبة فى الاضرار بالغير انتقاماً منه أم لا .

وإذا كان المجنى عليه على قيد الحياة فيجب المبادرة بسؤاله على وجه التفصيل عن كيفية حصول الاصابة وعن الوقت والمكان بالضبط وعن نوع السلاح وموضع الجانى . ويجب فحص محل الحادثة فحصاً دقيقاً للبحث عن آثار دم أو آثار رش أو رصاص بالأشجار والجدر والمنازل الخ . كما انه يجب البحث بعناية عن المقدوف بمحل الحادثة اذا كان قد نفذ من الجسم . وتضبط الخراطيش الفارغة أو الكبسول أو الحشار أو السلاح أن أمكن ويجب كذلك الاحتفاظ باعتناء على ملابس المجنى عليه .

إذا عرفنا موضع المجنى عليه ساعة الاصابة وتكونت لدينا من شكل الجرح فكرة تقريبية عن المسافة التى اطلق منها العيار فانه يمكن معرفة اتجاه الطلق وذلك بالنظر إلى اتجاه الجرح فى الجسم ومن آثار المقدوف بالأشياء المجاورة فاتجاه العيار يكون على استقامة مع قناة الجرح .

وفى حالة استعمال بنادق وطبنجات الرش أو بنادق الخفراء لا توجد صعوبة فى تمييز فتحات الدخول عن فتحات الخروج بواسطة ملاحظة مقدار انتشار الرش وآثار البارود الخ وحتى اذا كانت المسافات قريبة فانه يستبعد ان يخرق المقذوف كله الجسم بل يتبقى منه بعض رشات - ولكن يجوز ان تزيد الصعوبة فى حالة استعمال اسلحة الرصاص لان الرصاصة كثيراً ما تخرق الجسم تماماً. فان جرح دخول الرصاصة التى تطلق من مسافة لا تزيد على ستمتر واحد أو ستمترين من الجسم يكون على الدوام تقريباً اكبر من جرح الخروج نظراً إلى تمزق الانسجة الذى يحدث من غازات المقذوف عند دخولها فى الانسجة معه وبالنظر إلى تهتكها الذى يحدث من انتشار هذه الغازات.

وإذا اطلق العيار من مسافة تسمح للغازات بالانتشار أى من نحو ١٠ سنتيمتراً فان جرح الدخول يكون اصغر من جرح الخروج فى حالة استعمال اسلحة ذات سرعة بطيئة كالمسدسات بيد أنه فى حالة استعمال اسلحة ذات سرعة عالية كالطبنجات الاتوماتيك والبنادق المششخنة فيغلب ان يكون جرح الدخول وجرح الخروج بحجم واحد اذا كان المقذوف قد اخرق اجزاء رخوة فقط وأما اذا كان قد اصطدم بعظم فجرح الخروج يكون فى العادة اكبر من جرح الدخول.

وتكون حواف جرح الدخول منقلبة للداخل ولكن حواف جرح الخروج منقلبة للخارج وكذلك حواف الثقوب بالملابس تكون منقلبة للداخل عند ثقب الدخول وللخارج عند ثقب الخروج فاذا كانت الرصاصة قد اخرقت عظماً أو اعضاء صلبة فانه يسهل معرفة اتجاهها لان العظم ينبرى فى اتجاه سير الرصاصة أى أن سطح العظم يثقب ثقباً منتظماً جهة دخول الرصاصة وإما سطح العظم الذى خرجت منه فيكون محفوراً بشكل قمعى - وفى بعض حالات يجوز معرفة الاتجاه استنتاجاً من طريقة دفع الياف الملابس فى الانسجة أو دفع اجزاء نسيج فى نسيج آخر.

٤ - ويمكن معرفة نوع السلاح النارى من ملاحظة نوع المقذوف النارى الذى يجوز ان يعثر عليه فى الجسم أو فى محل الحادثة.

وفى الاصابات التى تحدث من بنادق الرش يستدل من شكل الجرح على نوع السلاح ويفحص الرش يمكن معرفة ما إذا كان من صنع اليد كما هى الحال وفى احايين كثيرة أو

من صنع الماكينات ثم يجوز ان يقارن هذا الرش فيما بعد بما قد يضبط طرف المتهم من رش أو خرطيش محشوة بالرش.

ويختلف حجم الرش كثيراً وذلك بالنسبة إلى الغرض الذى يراد استعماله من اجله فالطيور الصغيرة يستعمل لصيدها رش رفيع كراس الدبوس ويستعمل لصيد الحيوان أو الطائر الكبير رش أكبر من ذلك وأنه لا يهم المحقق أن يعرف بالتقريب عدد الرش الموجود فى الخرطوش لان ذلك يساعده على معرفة مقدار ما أصاب المجنى عليه من المقذوف أو معرفة ما إذا كانت البندقية محشوة خشباً كاملاً فى حالة اصابة المجنى عليه بالمقذوف بأكمله.

ولا يغيبن على المحقق أن الخرطيش ذات النمرة الواحدة قد تفرق عن بعضها قليلاً فى الحجم حتى ولو كانت مصنوعة فى اجود المعامل.

وإذا وجدت أى بقع من البارود المستعمل على الملابس أو الجلد فقد نستدل منها على نوع البارود المستعمل. ويستعمل البارود الاسود عادة فى الاسلحة النارية ذات الكبسول وأما البنادق ذات الخرطوش فيستعمل فيها أما البارود عديم الدخان أو البارود الاسود عدا الحالات التى يعاد فيها ملء الخرطيش فيستعمل فيها فى العادة البارود الاسود.

وإذا عثر فى حادثة على رشات مريخة الشكل فالأرجح ان الاصابة حدثت من بندقية خفية. وتحفظ الرشة عندئذ لفحصها كيمياوياً وطبيعياً بمعرفة خبير.

ويجوز أن يعثر على اجزاء من الحشار فى الجسم أو فى محل الحادثة فيمكننا ان نقرر ما إذا كان السلاح الذى استعمل بكبسول أو بخرطوش. لان الحشار فى الحالة الاولى يتركب من سنادة من الورق أو القماش. وفى الثانية يتركب من أقراص مستديرة من الكتان أو اللباد ومن الورق المقوى أيضاً. ويمكننا من مثل هذه الاقراص أن نتأكد من عيار البندقية. وفى كلتى الحالتين يجب حفظها لمقارنتها بغيرها مما يضبط فى المستقبل. فقد وجدنا فى احدى الحوادث أن الحشار كان عبارة عن قطعة قماش ازرق ثم ثبت لنا بعد ذلك ان هذه القطعة من القماش تنطبق تماماً على جزء ناقص من جلاية صُبِطت بمنزل المتهم وكانا من قماش واحد وانها قُطعت من هذه الجلاية. وكان ذلك أهم دليل فى القضية.

هذا وأن الرصاص الذى يعثر عليه فى الجسم أو يوجد منفرداً فى اشياء أخرى فى محل الحادثة له قيمة عظيمة فى الدلالة على نوع السلاح المستعمل فان الريفلترات تحشى تقريباً

على الدوام برصاصة قمعية الشكل مصنوعة من رصاص لين وليست مغلقة بمعدن آخر وأما الطبنجات الاتوماتيك والبنادق المشخنة فيستعمل فيها رصاصة مغلقة بالنيكل الصلب أو بغلاف نحاسي نيكلى أو بغلاف من النحاس الاحمر أو من أى معدن صلب آخر - ويجب أن يفحص سطح الرصاصة عند قاعدتها لمشاهدة آثار الشخنة التي تظهر بشكل ميازيب محفورة فى الرصاصة ويستدل منها على قطر ماسورة السلاح وعن عدد ميازيب الشخنة التي بها واتجاهها يمينا أو يساراً وعمّا اذا كان السلاح بحالة جيدة أم غير جيدة بالنسبة لوضوح أو عدم وضوح ميازيب الشخنة على الرصاصة المضبوطة - فاذا ضبط سلاح فيما بعد فى نفس الحادثة فإن قائدة مثل هذه المعلومات تكون عظيمة .

وقد يوجد ملتصقاً بطرف أو بجدر الرصاصة أجزاء من أنسجه أو من مواد أخرى يجوز الحصول منها على كذير من المعلومات فمثلاً وجد البوليس حديثاً رصاصة أرسلها لنا لفحصها ولابدء ما يمكن ان نبديه عنها من المعلومات مثل ما اذا كانت قد اطلقت ام لا فوجدناها رصاصة اطلقت من مسدس (ريفلفر) عيار ٠,٤٥ ذى سبعة ميازيب حلزونية دائرة إلى اليمين وماسورة كانت فى الغالب جديدة أو فى حالة جيدة وإن هذه الرصاصة اخترقت جسم انسان كان يرتدى جلابية زرقاء وقميصاً ابيض أو بالعكس وذلك نظراً لوجود دم آدمى وأجزاء من فطن ابيض وإزرق علق بجزء منفذغ فى الرصاصة وإنها بعد ذلك اصطدمت بحجر أو بحائط . وقد اسفر التحقيق الذى أجرى فى القرية عن أن هناك رجلاً اخترقت ذراع رصاصة مسدس (ريفلفر) وإن هذا الرجل اتفق مع من جنى عليه على أن لا يتهمه فى مقابل شيء من المال . وكانت ملابسه عبارة عن قميص ابيض وجلابية زرقاء وشوهد بهما ثقب الرصاصة - وقد شوهد على الرصاصة ايضاً أن هيئة نسيج احدى طبقتى الملابس المذكورتين قد انطبعت بوضوح على الرصاصة فهذا مثل لما يمكن استنتاجه فى بعض الاحيان من فحص الرصاص المضبوط .

أما الرصاصات التي تطلق من بنادق الرش (بخرطوش أو بكبسول) فالمعتاد انها تكون صنع يد ومن رصاص لين وكروية الشكل وغير منتظمة تماماً .

ويندر العثور على رصاص البنادق المشخنة - ورصاصة بندقية البوليس اسطوانية وطرفها عريض أى غير مدبب تماماً وتتركب من الرصاص المقوى بمقدار ١/٢ من

الانديمون ومغلطة بخلاف نحاسي نيكلي وهذا الغلاف ينكسر احياناً عند اصطدامه بعظم -
ويعثر في الانسجة في مثل هذه الحالة على شظايا من هذا الغلاف وقطع من رصاص غير
منتظمة الشكل .

إذا قد تحققت لنا أهمية المقذوف تحقيقاً وافياً واتضح لنا انه اذا كان المقذوف قد اخترق
الجسم يجب اجراء بحث دقيق عنه في محل الحادثة فاذا عثر عليه وجب تعيين موضعه
ودرجة عمقه في الاشياء المنغرس فيها وبيان ذلك في الرسم الذي يعمل في محل الواقعة
كذلك يجب البحث عن المظاريف أو الخراطيش الفارغة فان هذه تقذف احياناً من البنادق
في محال ارتكاب الجرائم ويجوز العثور عليها على مسافة في اتجاه المنزل أو المحل الذي
اختفى فيه القاتل .

وأما في الحوادث التي تستعمل فيها طبنجات اتوماتيك فان المظروف الفارغ يقذف من
نفس (اتوماتيكياً) عندما يطلق العيار ولذلك فانه يوجد فيما لا يزيد عن متر من الموضع
الذي كان الجاني واقفاً فيه . ومظاريف ذخيرة الاسلحة الاتوماتيك ليس لها حافة بارزة في
قاعدتها واذا وجدت لها هذه الحافة فانها تكون صغيرة للغاية . واما ذخيرة المسدسات
(الريفلترات) العادية فلها حافة بارزة واضحة ومميزة .

٥ - وجوب معاينة السلاح المضبوط بمعرفة المحقق واثبات ملاحظاته عليه .

واذا عثر على سلاح ناري في محل الحادثة أو ضبط مع شخص أو من منزل متهم
يجب ان تسد فوهته وأن يرسل إلى الخبير الكيميائي في الحال لفحصه ومعرفة هل اطلق حديثاً
أم لا - ويجب على المحقق ان يعاين الآلة بنفسه وقت ضبطها ويثبت ان كان بها رائحة بارود
محترق أو بها اسوداد حديث من البارود . ويجب عليه ان يلاحظ في حالة ما يكون السلاح
الذي استعمل فرداً أو بندقية بروحين (ماسورتين) اذا كان السلاح قد اطلق في كلتي
ماسورتيه لانه اذا كانت أحدهما لا تزال محشوة (معمرة) فما تحتوى عليه يكون له أهم
فائدة من حيث مقارنته بالمقذوفات والحشائر وغير ذلك من المضبوطات كما ذكر آنفاً . وأيضاً
للمساعدة على تقدير المسافة التي أصيب فيها المجنى عليه بواسطة عمل تجارب بأعيرة
مماثلة .

وإذا كان السلاح من النوع ذى الكبسول فيلزم التأكد من وجود الكبسولة أو عدم وجودها وهل هى نظيفة لامعة مما يدل على حداثة أم أنها كبسولة قديمة مغطاة بالصدأ الأخضر.

ويلزم فحص السلاح وللتأكد من أنه صالح للاستعمال وأنه أطلق حديثاً لأنه كثيراً ما يقع أن ترتكب الجريمة بسلاح ويترك للجاني سلاحاً آخر بمحل الحادثة قد يكون فى بعض الأحيان ملكاً لطرف ثالث.

ويعد أن يفحص الخبير الكيمائى للماسورة يمكن للمحقق أن يعمل تجارب بالسلاح المضبوط كى يحصل على الشكل الذى شاهده فى الحادثة ولمعرفة هل يمكن حصول الإصابة من الآلة المضبوطة أم لا .

٦ - الاستدلال على طبيعة الإصابة من ظروف القضية

- ما يجب على المحقق فى هذه الحالة :

(أ) فى حوادث الانتحار :

ولا يمكن معرفة ما اذا كانت الإصابة عرضية أو أنتحاراً أو قتلأ أو مفتعلة رغبة فى الخديعة بما يكون ظاهراً من ظروف القضية ، فالمتحر يرتكب جريمة فى العادة لسبب يبرر عمله ولكن من الجائز أن لا يكون سبب الانتحار ظاهراً لغير المتحر نفسه وقد يشاهد أحياناً وخاصة فى مصر أن بعض أناس يبادرون إلى فقد ورقة عملة من ذات الخمسين قرشاً كانت مودعة عنده . وحادثة أخرى كانت لدينا قريباً شرع فيها غلام فى الانتحار لان والديه رفضا أن يزسلا معه خادماً ليصبحه إلى المدرسة . وتكثر جرائم الشروع فى الانتحار التى يرتكبها الطلبة الذين يرسبون فى الامتحانات، ولكن جرائم الانتحار التى يرتكبها الكبار يكون لها فى العادة دافع منغص كعدم الوفاق مع زوجته أو عائلته مثلاً أو بسبب عار أصابه أو ارتباك مالى أو غير ذلك .

ويطلب أن يترك المتحر اعماله منتظمة وقد يدرك كتاباً يبين فيه مقاصده وهذا الكتاب بالطبع لا يعتمد إلا بعد ما يثبت أنه مكتوب بخط المجنى عليه لان القاتل يجوز أن يهوى الحالة بمناية تجعلها مشابهة لحالة الانتحار ويحرر كتاب وداع مؤلم .

واجبات للحقق:

فى مثل هذه الحوادث يجب ان يبادر بمعاينة محل وجود الجثة وهذا قد يكون حجرة بمزمل المتوفى فيلتفت إلى حالتها وما اذا كانت هناك آثار تدل على حصول مشاجرة وحالة الابواب والنوافذ. وهل هى مقفلة أم لا وإذا كانت مقفلة فهل المفتاح فى القفل من الداخل. ففى حالة حديثة دعينا اليها، وجد رجل متوفى فى غرفته وبه أصابات تدل دلالة قوية على ان الحادثة قتل عمد ووجد الباب مقفلا ففتحه نجار عنوة ولم يلاحظ كيفية وضع المفتاح حتى عرض السؤال عن ذلك فيما بعد ولم يكن فى استطاعة أحد أن يقول هل كان المفتاح إذ ذاك موجوداً فى القفل أو ملقى على الارض إذ أنه فى الحالة الاخيرة يسهل جداً على الجانى ان يخلق الباب من الخارج ثم يقذف بالمفتاح داخل الغرفة من تحت الباب، وإذا وجدت الجثة فى الخلاء يجب البحث باعثناء عن آثار الاقدام وآثار العراك.

هذا وبالنسبة للجنس اللطيف فمن النادر للغاية ان ينتحر النساء باطلاق النار كما أن ذلك نادر أيضاً فى الأشخاص الذين لم يتعودوا استعمال الاسلحة النارية، وإنما على سعة خبرتنا لم تصادفنا حادثة واحدة انتحرت فيها امرأة بسلح نارى وعلى ذلك فالجروح النارية فى النساء والأشخاص الذين لم يتعودوا استعمال السلاح النارى تشير إلى أن الحادثة اما قتل أو قصاء وقدر. والأكثر أهمية فى هذه الحوادث هو هيئة جرح الدخول فاطلاق العيار على مقربة ووجود احتراق واسوداد بالجلد أو الملابس واسوداد باليد اليسرى وهو ما يحصل فى بعض الاحيان من اسناد العاصورة بتلك اليد لتثبيتها على الجسم كل ذلك يشير إلى الانتحار. على انه يجب أن نتذكر انه لا يحدث فى بعض الاحيان اسوداد ولا احتراق لاسيما اذا استعمل بارود عديم الدخان، وقد تطلق الاعيرة على مقربة ايضاً فى حوادث القتل والحوادث العرضية ولكن يجب ان يكون اطلاقها على مقربة فى حوادث الانتحار والجرح النارى فى حوادث الانتحار يكون اتجاهه فى العادة افقياً أى عامودياً على قامة الجسم.

(ب) فى الحوادث العرضية:

وأما فى الحوادث العرضية فالمعتاد ان يكون بميل كبير على قامة الجسم مثل الجروح التى تحصل للصياد نتيجة سقوط السلاح أو أثناء تناوله بيديه ومثل سحب البندقية عند

تخطى زريبة أو حاجز. أو من انطلاقها عرضاً أثناء حشوها أو تفريغها أو تنظيفها. اما فى حوادث القتل يكون اتجاه الجرح فى العادة مستعرضاً أو بانحراف قليل إلى الأعلى أو إلى الأسفل تبعاً لاختلاف موضع الجانى وقت انطلاق الميار اذ الغالب فى حوادث القتل مع سبق الاصرار ان يكمن الجانى مترصداً مرور المجرى عليه.

(ج) فى الحوادث الجنائية:

وقد يكون لملاحظة عدد الجروح النارية فائدة للقاعدة العامة فى الحوادث العرضية وحوادث الانتحار ان يكون هناك جرح واحد فقط فاذا وجد جرحان مميتان أو أكثر فان ذلك يدل على ان الحادثة قتل. ولكنه يجب الا يفوتنا ان هناك عدداً من حوادث الانتحار التى لاشك فيها جاء ذكرها فى الكتب والمجلات وجد بها أكثر من جرح واحد فقد ذكر هبارد فى مجلة نيويورك الطبية سنة ١٨٨٧ حادثة انتحار اطلق فيها الملتحرج على نفسه ريفلفراً (مسدساً) ثلاث دفعات دفعتين فى مقابلة القلب وقد اخترقت احدهما القلب والطلق الثالث اصاب الصدغ الايمن فاخرقت الرصاصة المخ لمسافة عشرة سنتيمترات. وفى احدى الحالات التى شاهدناها اطلق شاب على نفسه رصاصتين وكلاهما دخلت فى القسم الجبهى للمخ. وقد احصيت عدة حالات اخرى كثيرة لأصابات متكررة فى حالات الانتحار المؤكدة.

ولموضع الجرح أهمية كبرى فالملتحرج فى العادة يطلق النار على نفسه فى القسم الصدغى الأيمن وفى الجبهة والذراع والقلب. وجروح الجانبين والاطراف والبطن تشير إلى الجنائية اذا لم يثبت انها حصلت عرضاً. وكذا جروح الظهر ومؤخر الرأس فهى دليل ترجيحى قوى على حصول القتل. وفى بعض الاحيان يطلق الشخص النار على نفسه بيده اليمنى على الجهة اليسرى من الرأس موجهاً الآلة للخلف وإبهامه على الغماز (التلك) بدلاً من السبابة.

ويوجد السلاح فى احوال الانتحار والعوارض فى مكان الحادثة عادة يمكن الاستعراف عليه وأما فى الاحوال الجنائية فيندر أن يوجد السلاح بجوار المصاب وليس ثمة دليل على الانتحار أقوى من وجود السلاح وقد قبضت عليه اليد بشدة ولو ان الجانى قد يضع السلاح فى يد القاتل للتعمية وأظهر ان الحادثة انتحار فانه لا يستطيع ان يجعل اليد تقيض بشدة عليه. وان عدم وجود السلاح بمحل الحادثة ليس دليلاً قاطعاً على حصول القتل فقد يحصل أحياناً فى حوادث الانتحار أو العوارض أن المارة تسرق السلاح قبل التبليغ.

وضبط ملابس المصابين في جميع الاحوال من الأمور الضرورية فإنه بمثابة دليل ثابت يوضح نوع الاصابات وجسامتها وفي اغلب الاحيان يكون تمييز نوع المقدوف الناري واضحاً بملابس المصاب. وقد يعثر بفحصها باعتناء على رشة أو قطعة رصاص تكون لاصقة بالقماش. وقد يعرف ما اذا كان المجنى عليه قد تحرك بعد الاصابة من شكل البقع الدموية كما يعرف من الملابس أيضاً ما اذا كان قد وقع عراك أو مقاومة قبل حصول الاصابة القاتلة بالسلاح الناري. ففي حوادث اسبوط الاخيرة تبين لنا من فحص ملابس الجرحى ان سبب الاصابات قطع رصاص مربعة كالتى يستعملها خفراء الحكومة بينما لم يؤخذ من شكل الجروح نتيجة قاطعة بذلك، وفي الوقت نفسه شوهدت رشة قد اخترقت ذراع أحد المصابين ملتصقة بباطن كم قميصه وقد كانت هذه من الاهمية بمكان عظيم لأنه لم يوجد في المصاب الا رشة واحدة ظهرت بالاشعة منفجرة في جسمه ومشوهة بالمرّة من تصادمها بالعظم بحيث لم تكن تميز بأنها من رش خفراء الحكومة المكعب ولكن قد التصقت رشة أخرى مصادفة بكه كما ذكرنا وكانت من رش الخفر وحاقطة لشكلها المكعب.

ومن المهم دائماً معرفة ما إذا كلنت الإصابات من عيار واحد أو من عدد معين من الطلقات ويستنتج ذلك من شكل الاصابات، ولكن لا يفين عن ذهن المحقق أن رصاصة واحدة قد تحدث جروحاً عدة في اجزاء مختلفة من الجسم تتوقف مواضعها على موضع المصاب نفسه وقت اطلاق العيار الناري. فقد تخترق رصاصة كلا الساقين إما في مستوى واحد حينما يكون الشخص واقفاً. وأما في مستوى مختلف حينما يكون ماشياً أو جارياً كما قد تخترق الذراع والساق أو الجذع والاطراف حينما يكون الشخص جالساً القرفصاء أو ساجداً كما في الصلاة. وإذا كان الشخص الذى يفحص الجروح يقطاً وعنده بعض معلومات عن تأثير المقنوفات فقد يستطيع ان يعرف ان مثل هذه الجروح المتعددة قد نتجت من مقدوف واحد.

فقد عرضت علينا حالة قرر فيها صاحب الدار أنه أطلق على اللص حينما كان اللص جالساً على السلم ونزاعاه على ركبتيه. وقد وجد بالمتهم جروح نارية بالوجه الخارجى للساعد الايسر والجبهة اليسرى من البطن والوجه الانسى للركبة اليسرى كما وجد بملابسه ثغوب من رش بالكم الايسر وذيل الجلابية. فدافع اللص بأنه قد أطلق عليه عيارين ناريين

حينما كان سائراً فى الغيطان اصابه أحدهما فى ذراعه والآخر فى ساقه وأنها أطلقا عليه من أمامه - وعند فحص الرجل وعليه الملابس أحصنت روابيته تماماً. فإن من الممكن ان يكون العياران قد أطلقا من الامام على الرجل وهو سائر ويحدثا ثقباً بذيول الجلابية وركبة المصاب أو فى الجانب الخارجى للكم مقابل جروح الذراع - فعندما علم المتهم بعدم مطابقة روايته للجروح قرر بأن العيار الثانى أصاب ذراعه من الخلف عندما أدار ظهره ليجرى هارباً. ولكن كل ذلك لم يجعل روايته ممكنة فانه لم يستطع تفسير كيفية حصول جرح البطن - وعند اجلاس الرجل القرفصاء على درجة السلم وقد شئت للجلابية لاعلا وذراعه على ركبتيه ثبت أنه من الممكن بسهولة ان تحدث كل هذه الاصابات والعلامات التى بالملاص من مقذوف طليحة على المسافة التى قررها صاحب الدار.

وحصلت حادثة فى اضطرابات شهر مايو بالاسكندرية اسبب فيها رجل برصاصة ذات سرعة عالية اخترقت الجانب الوحشى لفخذ اليمين فهشمت عظم الفخذ ودارت فى الفخذ الايسر فى المستوى عينه فهشمت عظمه أيضاً وقد طرقت أمامها قطعاً من عظم الفخذ اليمين حتى ارتشقت هذه القطع بجلد الوجه الانسى للفخذ الايسر وقد أقسم شهود الرويا بأنهم نظروا المتهم هو يطلق النار دفعتين على المصاب الذى نظروه وامسك رجله اليسرى بيديه عقب اول طلق ثم امسك رجله اليمنى بعد المقذوف الثانى ثم بعد ذلك ترفع متنقلاً بضع خطوات ويسقط على الارض - وعندما فحصنا الاصابة قررنا بصفة جازمة ان للرجل اسبب من رصاصة واحدة وانه ما كان فى امكانه ان ينتقل نظراً لتهشم كلا عظمى الفخذين بل انه يجب ان يكون قد وقع على الارض عقب اطلاق العيار الاول توأ - وهذه الحالة تشير كذلك إلى أهمية للحفاظ على كل جزء يوجد من للرصاص فقد استخرجنا من فخذ المصاب الايسر قطعة صغيرة من الغلاف الديكلى لرصاصة. ويقاس سمكها واتساع اخاديد شخفتها وحجم الحافة البارزة بقاعدة الخرطوش أمكننا ان نقرر بصفة مؤكدة أنها لم تكن من رصاص البوليس أو الجيش. وقد كان من نديجة فحص الجرح طلياً وفحص قطعة غلاف الرصاصة ان اطلق سراح المتهم الذى كان ضابطاً من رجال الامن والذى كانت ادانته ان تثبت تقريباً بواسطة شهود الرويا وبرئت ساحته ولولا ذلك لشنق.

وفى بعض الاحيان إذا أصابت الرصاصة أو الرلث الجسم بانحراف فتحدث كشطاً سطحياً مستطيلاً يترامى للطبيب غير المتمرن كأنه تسليخ رضى أو خريشة ولكن عند الفحص

الدقيق يرى أنه محفور بشكل ميزابي مميز وعلاوة على ذلك فإنه يوجد بالملابس ثقب دخول وثقب خروج المكنوف فيؤكد التشخيص .

وفي بعض الاحيان لا تخترق الرصاصة الجسم وتصطدم بالجلد فقط فتحدث به كدماً أو سحجاً ثم تسقط إلى الارض . ومثل ذلك يحصل في العادة من رصاصة مرتدة بعد بصاعتها بجسم صلب كحجر أو من رصاصة مطلوقة من آلة ضعيفة أو من أخرى آتية من بعد شاسع وفقدت قوتها . فقد اطلقت النار حديثاً على مفتش بالامن العام من مسافة قريبة فاخترقت الرصاصة الجاكيتة والبنطلون في الظهر وأحدثت كدماً شديداً على الخاصرتين وبقيت عالقة بالملابس .

وفي بعض الأحوال تحدث الرصاصة جرحاً بالمصاب بدون وجود ثقب بالملابس لاننفاع القماش أمام الرصاص إلى داخل الجرح من غير ان تمزق الرصاصة الياقة، ولكن هذا نادر جداً، وقد كتب عنه بعض المؤلفين ولكننا لم نشاهد حصول مثل ذلك بأنفسنا ونستبعده .

أما عن امكان احتراق الملابس والانسجة من الرصاصة فكثير ما ذكر أن الرصاصة تسخن من مرورها في الهواء لدرجة قد تحرق الملابس ولكن هذا غير صحيح فان الرصاصة لاسيما ذات السرعة العالية تكتسب الحرارة من الاحتكاك بالهواء ولكن الحرارة لا تكون كافية لأن تحرق الملابس . وقد أجرينا التجارب بعدد عظيم من الآلات والمقذوفات المختلفة الأنواع ولكنها لم تحدث أى أثر من الاحتراق . وغاية ما يقال أن الرصاصة غالباً تصير ساخنة لدرجة تجعل القبض عليها باليد غير مطلق .

ريشاهد كثيراً اسوداد ضئيل حول حواف جرح دخول الرصاصة ناتج مما علق بالرصاص من هباب البارود وخاصة اذا كان عليها بعض الشمع أو الشمع كما هو الحال في بعض أنواع الذخيرة . وأما ما يوصف أحياناً بأنه اسوداد بارودى حول جرح الدخول فنجد انه في الحقيقة رض بحواف جرح الدخول ناتج من مصامة الرصاصة .

وعلى نكر وجوب الاحتراس فيما يجب استنتاجه في الاصابة بجروح نارية نذكر حالة حدثت بالجيزة قد يكون لها بعض الفائدة - بلغ رجل بأن آخر معيناً وهو عدو قديم له أطلق

النار عليه وهو على جانب الطريق ليلاً فاخترقت الرصاصة الجلابية دون أن تصيبه - ولدى البحث بمحل الحادثة وجدت الآلة النارية بالطريق وهو فرد بكيسول بروحين . وقد ظهر أنه ملك المتهم وكانت إحدى الروحين مطلوقة حديثاً والآخرى لم تزل معمرة . وقد ظهرت الحادثة كأنها ثابتة ضد المتهم وأرسلت لنا المضبوطات لفحصها وعند فحص الطبنجة وجدنا أن الروح غير المطلوقة والتي كانت معمرة حديثاً لم تكن صالحة للاستعمال لان زنادها كان مكسوراً قديماً وظاهر أنها لم تستعمل لمدة طويلة ولا بد أن صاحبها يعرف ذلك جيداً . وقد كان تعمير الماسورتين معاً أمراً يبعث على الاشتباه ويفهم منه انها عمرت بشخص آخر خلاف صاحبها يجهل أن إحدى الروحين عاطلة - ولم يشاهد عند فحص الجلابية أى أثر لاسوداد أو احتراق مع ان الثقوب التي حدثت بالجلابية من الرش منتشرة على مسافة قطرها أقل من عشرة سنتيمترات . وقد كان ذلك أيضاً يدعو للاشتباه لان طبنجة مثل هذه ذات ماسورة قصيرة لا تحدث ثقوباً متقاربة كهذه الا من مسافة قريبة من الجسم بحيث يحصل معها الاسوداد البارودى أيضاً . وقد أيدت ذلك التجارب التي اجريناها باطلاق هذه الآلة معمرة بشكل مماثل لما وجد فى الروح غير المطلوقة فقد كان من المستحيل احداث مثل هذا الشكل من الطبنجة قد وجدت بالطريق بمحل الحادثة الذى كان على بعد أقل من مترين من ترعة كان من الممكن بسهولة أن تلقى فيها الطبنجة - وقد استنتجنا من هذا الفحص ان الثقوب التي بجلابية المجنى عليه احدثت من مقذوف بندقية اطلق من مسافة نحو ثلاثة أمتار بين رجلى الرجل من امامه وليس من السلاح المضبوط ولا من جانب الطريق كما قرر الرجل ذلك - ومن المرجح ان الطبنجة عمرت بمعرفة شخص لا يعرف عيها وقد اطلقت روح واحدة منها ثم تركت بالطريق على سبيل التضييل . وخلاصة القضية ان المجنى عليه سرق طبنجة المتهم وافتعل الحادثة بقصد الانتقام من عدوه . وقد ثبت ان الحالة مقتطة وسجن المجنى عليه بسبب البلاغ الكاذب بسوء القصد .

٧ - الجروح النارية المفتعلة

ليس هناك حالات اكثر اهمية وتستدعى عناية فى الفحص اكثر من هذه الجروح . وهى كثيرة للغاية فيلغى للمحقق ان يكون دائماً يقظاً . ومما يؤخذ كقاعدة عامة فيها ان المدعى لا يصيب نفسه ولكنه يطلق النار على ملبسه فقط . على ان المدعين فى أحوال عديدة

يعتمدون اصابة انفسهم فى العادة فى الاطراف ليكونوا قضاياء محكمة التلقيق .

وفى هذه الأحوال يجب أن يجرى التحقيق باعتناء وان تدون حالاً جميع تفاصيل دعوى المدعى عند الكشف عليه لأول مرة حتى لا يكون لديه متسع ليعيد تنظيم ادلته لأن كشف الافتعال يتوقف كثيراً على اثبات ان اقوال المجنى عليه ليست على اساس . فانه عادة يعطى اقوالاً مفصلة عن المسافة بالضبط وعن وضعه بالنسبة للمتهم الذى يكون دائماً معلوماً انه من اعداء المدعى وكيف امسك المتهم الآلة . ونوع هذه بالضبط وعما اذا كان المدعى وقتئذ سائراً أو واقفاً وعلى حركاته بعد الحادثة . وبعد الحصول على هذه المعلومات يصير الكشف على المجنى عليه وملابسه والمقذوفات والآلة ومحل الحادثة كالمعتاد لمعرفة ما اذا كانت الحقائق المشاهدة تتفق أو تتعارض مع رواية المجنى عليه .

وإذا كانت الاصابة قاصرة على الملابس فان هذا وحده امر يدعو للاشتباه لأنه يصعب كثيراً اطلاق عيار يصيب الملابس من غير أن يصيب الجسم ولان المفتعل عادة يعلق ملابسه ويطلق النار عليها . أو يطلق النار عليها وهى ملبوسة عليه . اما بين رجليه أو فى أى جزء آخر على حسب الحالة . ونلاحظ عادة من فحص الملابس بعد وضعها عليه أن الثقوب المحترقة المتسعة التى بها مع عدم اصابة رجليه تحدث فقط حينما يكون واقفاً ورجلاه متباعدتان . وهذا الشكل يتعارض فى العادة مع اقواله معارضة تامة . اما عن الاتجاه فان المجنى عليه عندما يطلق النار على نفسه تكون فتحة الدخول أعلى وفى الامام وفتحة الخروج أوطأ وفى الخلف وهو اتجاه يندر حصوله عند اطلاق النار من يد أجنبية . وفتحة الدخول تكون فى العادة محترقة ومسودة مما يدل على ان العيار قد اطلق على مسافة ستيمترات قليلة بينما تكون رواية المجنى عليه ان العيار اطلق من عدة امتار . وعلى هذا النحو يماط اللثام عن الحقيقة .

وفى بعض الاحيان يطلق المدعى النار على جسمه عمداً وهذا مما يجعل الأمر ينتبس على المحقق أحياناً .

وانه لمن السهل ان نسرّد احوالاً أخرى عديدة ولكن فيما كتبناه ما يكفى المحقق للوقوف على مقدار الزلل الذى يترتب على عدم التريث والاناة عند وضع الاستنتاجات النهائية فى احوال الجروح ، ولا يفوتك ان تذكر دوماً ان ثقوب الملابس الحادثة من الرصاص أو الحشاش قد تكون فى شكل مزق دون فقد أى جزء من القماش الامر الذى يشبه كثيراً بالافعال .

وقد حدث مراراً أن يتهم شخص بأنه اطلق النار على نافذة منزل أو عربة سكة حديد ويكون من المهم عندئذ معرفة ان كان المقذوف أطلق من الخارج لداخل للمنزل أو العربة أم من الداخل. ويعرف ذلك من فحص زجاج النافذة لأن حوافي ثقب الدخول تكون منتظمة بدرجة كبيرة أو صغيرة بينما تكون حوافي الخروج منخفضة مبرية كما يحصل في احوال اصابات عظام الجمجمة بالرصاص. ويمكننا ان نكون فكرة عن سرعة المقذوف من درجة التقشر (بالزجاج) ومن كمية وامتداد الشروخ الطولية والحلقية حول ثقب الرصاص - ففي المقذوفات ذات السرعة العالية يزداد التقشر عدداً الا أنه يشغل مساحة صغيرة وتقل الشروخ عدداً واتساعاً.

(أ) معرفة الضارب على ضوء الطلق.

اما امكان معرفة المجنى عليه للجاني على ضوء الطلق فإنه قيل كثيراً أن هذا غير ميسور ولكن هناك عوامل كثيرة يجب ان تعتبر - فمنها نوع وكمية البارود - ونوع السلاح الناري - وموقف المجنى عليه بالنسبة للجاني والمسافة بينهما - ومقدار الظلام - ودرجة ابصار المجنى عليه مع ملاحظة ان قصر النظر منتشر في هذا القطر.

وقد يمكن لصاحب النظر الكامل أن يعرف الجاني على مسافة غايتها ثمانية امتار على ضوء طلق عادي من بندقية أو طبنجة اذا كان مواجهاً للضارب ولكنه على أحد جانبي خط النار ولكن مدة فج الضوء غير كافية لان يتبين المجنى عليه تفصيلاً للملامح أو الملابس - وعلى ذلك اذا كان الجاني معروفاً جيداً للمجنى عليه فان التحقق منه ممكن. أما اذا لم يكن معروفاً فليس في استطاعة المجنى عليه أن يعطى أى تفصيل يكون ذا قيمة عن الجاني.

(ب) خطورة الجروح النارية وسبب الوفاة منها.

الجروح النارية تكون خطرة للغاية على الحياة في احوال اصابة التجاويف الهامة كالصدر والبطن، ومن تمزيق الأشاء والأوعية الدموية المهمة ومن اصابة الاعضاء الحيوية كالمنخ والقلب، وفضلاً عن ذلك فان الاصابة من الرصاص ذي السرعة العالية المطلق من مسافة قصيرة وكذا الرصاص ذي السرعة المنخفضة إذا اطلق من مسافة متوسطة تحدث تلفاً كبيراً في الانسجة الرخوة وتهشيماً في العظام المصابة، وهذا يؤدي إلى حصول نزيف

وصدمة عصبية فإذا لم يمت للمصاب منهما على الاثر فان وجود المقذوفات النارية التي تكون في العادة ملوثة من اصطحابها قطعاً من الملابس داخل الجرح قد يسبب حصول مضاعفات التهابية عفنة في الجزء المصاب، وعند حصول الإصابة بالبريتون أو بالاحشاء البطنية تنتهي بحصول التهاب بريتوني. وأما إصابة الرئة تنتهي بحصول التهاب بلوراوى وإرتشاح صديدي بتجويف البلورا (أمبييما Empyema) أو التهاب الرئة إلى غير ذلك من المضاعفات فتحدث الوفاة بعد ايام قلائل. واصابة الرأس أو النخاع الشوكى أو جزوع الاعصاب تنتهي في العادة بحصول شلل أو عاهة مستديمة.

ثانياً: الوفاة نتيجة الإصابة بجروح

- الأسئلة التي توجه إلى الطبيب الشرعى فى أحوال الإصابة بجروح

السؤال الأول: مانوع الإصابة والآلة التي أحدثتها وهل يجوز حصولها من الأداة

للمضبوطة ؟

السؤال الثانى: هل الإصابات حصلت قبل أو بعد الوفاة ؟

السؤال الثالث: ماهى المدة التى مضت من وقت حصول الإصابة لحين الوفاة ؟

السؤال الرابع: مدى قدرة المصاب على التكلم والحركة عقب الإصابة وقبل الوفاة ؟

السؤال الخامس: ما سبب الوفاة ؟

(أ) حصول الوفاة من الجروح مباشرة .

(ب) حصول الوفاة من الجروح بطريقة غير مباشرة .

السؤال السادس: هل الإصابة جنائية أم حصلت انتحاراً أم عرضاً؟ أو هل هى

مصطنعة بقصد الواقعة بالغير ؟

(أ) موضع الجروح (مجلس الجروح) .

(ب) نوع للجروح .

(ج) اتجاه الجرح وجسامته .

(د) وضع الجثة والآلة المستعملة والأشياء الأخرى بمكان الحادث .

ثانياً، الوفاة الناشئة عن الإصابة بجروح^(١)

- الاسئلة التي توجه إلى الطبيب الكشاف في احوال الاصابة بجروح ويطلب منه الاجابة عليها هي:

١ - ما نوع الإصابة^(٢) والآلة التي أحدثتها؟ وإذا كان مضبوطاً في القضية آلات فربما يطلب من الطبيب ابداء رأيه نحوها وهل يجوز حصول الاصابة من احداها.

٢ - هل الاصابة حصلت قبل أو بعد الوفاة؟

٣ - ما مقدار المدة التي مضت من تاريخ حصول الاصابة لحين الوفاة أو لحين الكشف على المصاب الحي؟

٤ - هل كان المصاب قادراً على الكلام بعد الاصابة؟ وهل كان يمكنه أن يعمل اعمالاً ارادية أخرى مثل المشي الخ؟

٥ - ما سبب الوفاة؟

٦ - هل الاصابة جنائية أو انتحار أو عرضية. أو هل هي إصابات مصطنعة عملت بقصد الوقعة بالغير؟

- اما عن السؤال الاول والثاني: فقد توضح في شرح انواع الجروح^(٣) بما فيه الكفاية للاجابة عن المطلوب ولكن يلزم الطبيب أن يتذكر ما للإصابات الناشئة من آلات القتل كالمكين من الأهمية في نظر القانون مما يدعو لتشديد العقوبة فعليه أن يدقق كثيراً قبل أن يقرر أن الاصابة من آلة قاطعة - على أنه من الميسور تمييز الجروح القطعية والطعنية ما دام البحث بدقة والجروح للحاصلة من الزجاج المكسر من الجائز أن تشبه الجروح القطعية أو

(١) للمراجع:

(أ) الطب الشرعي في مصر، المرجع السابق د. سني سمث، د. عبدالحميد عامر من ص ١٦١ إلى ص ١٧٦ .

(ب) الطب الشرعي - د. يحيى شريف، د. محمد سيف النصر، د. محمد مثالي.

(ج) الدستور لمرعي في الطب الشرعي، د. إبراهيم حسن من ص ١٩٨ إلى ص ٢٠١.

(٢)، (٣) راجع في بيان نوع الإصابة أو الجروح ما جاء في الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا المؤلف والفاصل بجناية الضرب المفضي إلى الحاة، د. عيد الحكم فوده، د. سالم الدميري - المرجع السابق من ص ١٦٥ إلى ص ٢١١ .

الطعنية الداخلة من سكين أو آلة واخذة رفعية ولكن تميز جروح الزجاج من وجود تشردم وتمزق بحوافها في بعض أجزاء من الجرح ويجوز أن يعثر بالجرح على شظايا من الزجاج فتزيد التشخيص وضوحاً.

ومن الجائز أن يكون الجرح الرضى الناشئ من استعمال آلات كآلة العصي أو كالكلم باليد أو الرفس مشابهاً للجروح القطعية إذا كان الجرح مقابل حدة عظمية ولكن يمكن تمييز نوعه بالبحث الدقيق بعدمة اليد المعظمة.

وعلى الطبيب أن يدون في تقريره الطبي الشرعى وصفاً كاملاً للاصابات في جميع الاحوال لأنه من المعتاد أن يقال في الدفاع فيما بعد ان الاصابة لم تنشأ من آلة قتل كالسكين بل حصلت من السقوط على زجاج مكسر أو حجارة أو مواد صلبة أخرى وعندئذ يمكن معرفة نوع الآلة التي أحدثت الاصابة من مراجعة واستيعاب ما ورد في التقرير الطبي الشرعى عن أوصاف الجروح المذكورة. وعلى الطبيب أن يحتسب عند تأدية شهادة أو اعطاء رأى طبي شرعى عن هذه المواضع ان لا يؤكد حصول الاصابة من الآلة المضبوطة في القضية بذاتها بل يقرر فقط انه ممكن حصول الجروح منها أو من آلة أخرى مماثلة وقد سبق ان شرحنا كيفية وأهمية مقارنة اتساع فتحة الجرح بنصل الآلة المستعملة ومقارنة عمق الجرح بطول نصل تلك الآلة وذلك بصفة خاصة في اصابات البطن لأن لمرونة جدرها دخلاً في ذلك كما سبق لنا شرحه على وجه التفصيل.

- هل الإصابات حصلت قبل أو بعد الوفاة؟ من المهم جداً تمييز الاصابات الحيوية عن الاصابات غير الحيوية أي التي حصلت بعد الوفاة لأنه من الجائز في كثير من الاحوال احداث اصابات عرضاً بالجثة بعد الموت ولا أهمية لمثل هذه الاصابات من الوجهة القضائية بخلاف الاصابات التي توجد بالجثة ويستنتج انها حصلت قبل الوفاة فانها تشير إلى حادثة عرضية أو إلى عنف أو قتل.

وقد سبق الفات النظر إلى هيئة الادمة الجدية في المواضع التي يتصادف ان تتسلخ فيها البشرة عرضاً بعد الموت وان الادمة عندئذ تجف وتكتسب اللون البلى فتشبه السحجات الحيوية. وكذلك سبق ايضاح الفروق بين الكدمات الرضية والزرقة الرمية وتغير لون الانسجة بالتعفن الرمي.

هل من الممكن احداث كدم رضى حقيقى بالجسم بعد الموت؟ يجوز أن ينتج عن صدمة شديدة أو عنف وقع على الجثة تمزق فى بعض الاعوية الدموية الصغيرة مقرون بانسكاب دموى صغير فى الانسجة. ولكن هذا الشكل يختلف بالمرة عن شكل الرضوض الحادثة قبل الوفاة، ففي الرضوض الحيوية يكون بالانسجة المحيطة بالاوعية الممزقة دم متخلل فيها بوضوح ومنعقد تماماً، وأما فى الرضوض غير الحيوية فإنه يوجد بقعة من دم منسكب وقوامه سائل ولا يوجد معه أثر لتخلل الدم بالجلد أو بالانسجة الغائرة المحيطة ببؤرة الدم المذكورة - وإذا شوهد أى تغير فى لون الكدم مما سبق شرحه تحت الرضوض ويشير إلى أن الكدم اخذ فى الامتصاص فإنه يثبت ان الرض حدث قبل الوفاة بمدة تذكر.

وأما للجروح القطعية والطعنية الحيوية فتسمى بفزارة وتسطحب بتخلل دموى ممتد فى الانسجة الغائرة المحيطة بالجرح وتتباعده حافتا الجرح عن بعضهما ويكون بهما بعض انقلاب للخارج وبعض تورم ويوجد دم بالجرح وحوله.

وإذا وجدت آثار دم شريانى، ينتور تبعد على الملابس أو على الجدران والامتعة الخ بمحل الحادثة فإنها دليل قاطع على حصول الجرح حال الحياة لأنه لا يمكن اندفاع الدم هكذا الا بضغط الدورة الدموية فلا يحصل بعد الموت أبداً وإذا عاش المصاب بعض ساعات من حين الاصابة للوفاة فيمكن بالبحث الميكروسكوبى الاهتداء إلى تخلل الجلطة الدموية الموجودة بالجرح بكرات الدم البيضاء. وكذلك مبدأ التطورات الالتحامية الجرحية.

وأما الدم النازف من الجروح التى تحصل بعد الوفاة فيمكن غسله عن الجرح بواسطة وضع الجزء المصاب تحت سلسال ضعيف من الماء. وأما الدم المنسكب بالانسجة من الاصابات الحيوية فتعذر ازالته بالفسل بالماء لأنه من جهة متخلل الانسجة المحيطة بالجرح ومن جهة أخرى فإنه منعقد أيضاً.

هذا وإن تمييز الجروح الرضية التى تحدث بعد الوفاة مباشرة عن الجروح الرضية التى تكون سببت الوفاة حالاً أو بعد زمن يسير هو أمر متسر فى بعض الاحوال لأن من الجائز الا يحصل فى مثل هذه الجروح الحيوية الانزف يسير وكذلك الصدمة العصبية الشديدة التى تصاحب الإصابات الكبيرة تمنع حصول انسكابات دموية ذات حجم واضح بالنسبة لضعف قوة القلب بالصدمة العصبية. بيد انه يلزم حينئذ التعويل على ما سبق ان شرحناه لأجل تمييز الجروح الحيوية عن غير الحيوية وبالتدقيق فى البحث يمكن الاهتداء إلى الحقيقة.

- ما هي المدة التي مضت من وقت حصول الإصابة لحين الوفاة؟

- يعمل في تقدير الزمن في بضع الساعات الأولى عقب الإصابة على وجود تورم بالانسجة المصابة. وتخلل الانسجة المحيطة بالإصابة بالانسكاب الدموي. وكمية النزيف الذي حصل من الإصابة على للجسم والملابس ومكان الحادثة.

وبعد مضي ٣ - ٤ أيام على الإصابة يعمل على مشاهدة تطورات الالتئام والالتهاب التي يمكن منها تقدير عمر الجرح بدقة كما سبق ايضاحه في باب التئام الجروح وباب التغيرات التي تطرأ على الرض مع مضي الزمن وكذا باب التئام الكسور والتهاب العظام وتتكززها.

ولا تظهر علامات الالتهاب في جروح الاحشاء الصدرية والبطنية الا بعد مضي ساعات قلائل من تاريخ الإصابة. ويحصل الانسكاب الدموي واللمفاوي ثم ينعقد بسرعة وتحصل التطورات في الجلطة الدموية كما سبق شرحه في الجروح على وجه عام - ولا يتكون الصديد بكمية مميزة الا بعد مضي ٣٦ ساعة من تاريخ حصول الإصابة.

- وأما عن السؤال الخاص بمقدرة المصاب على التكلم والحركة والأعمال الارادية الاخرى من عدم أثر أصابته بجروح جسيمة فقد سبق الكلام على ذلك في باب جروح المواضع المختلفة من الجسم ومن اللازم أن نذكر على الدوام أنه يمكن من فحص ملابس المصاب في كثير من الاحوال معرفة أن كان قد تحرك أو وقف أو مشى بعد الإصابة. وانك لواجد تفاصيل ذلك موضحة في باب البقع الدموية.

- سبب الوفاة في احوال الإصابة بجروح:

نفرق هنا بين أمرين:

(أ) حصول الوفاة من الجروح مباشرة.

(ب) حصول الوفاة من الجروح بطريقة غير مباشرة.

ونتناولهما فيمايلي:

(١) حصول الوفاة من الجروح مباشرة

- تحصل الوفاة من للجروح اما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ففي النوع الأول تنشأ الوفاة من النزف أو من اصابة احشاء مهمة أو من الصدمة العصبية الناتجة عن الاصابة وإذا كان بالجثة جملة جروح فيجب أن يقرر بسبب أى جرح منها حصلت الوفاة وكذلك اذا شوهد بالجثة أمراض مما تسبب الرفاة أو مما تهوىء الشخص لحصول الوفاة ولو من اصابة بسيطة فيلزم أن يوضح ذلك جلياً فى التقرير الطبى اذ يجوز أن يعد القانون ذلك ظرفاً موجبة لتخفيف العقوبة على شريطة ان يكون المتهم جاهلاً وقت الضرب والتعدى ما بجسم المجنى عليه من العاهات أو الامراض التى تهينه للوفاة بطرود اصابة بسيطة لا تكفى لاهداث الموت بشخص سليم، فعلى الطبيب أن يستعمل التدقيق والتروى قبل أن يقرر سبب أو أسباب الوفاة فى مثل هذه الاحوال المضاعفة فيها الاصابة بوجود مرض قديم.

هذا وأن كمية الدم التى يسبب فقدها الوفاة من نزف تختلف على حسب اعتبارات شتى أولها مجلس النزف فمثلاً اذا انسكب مقدار صغير جداً من الدم (أقل من ٤ سنتيمتر مكعب) فى النخاع المستطيل فتحدث الوفاة لا من جراء فقد الدم بل من ضغطه وتأثيره على المراكز العصبية الحيوية. وكذلك اذا انسكب نحو ٣٠٠ سنتيمتر مكعب من الدم فى التامور يسبب الوفاة بضغطه على القلب وابقاف حركاته. وايضاً اذا استنشق مقدار قليل من الدم مع حركة الشهيق فريماً سببت الموت بالاسفكسيا.

ويرى جلياً ان فقد هذه المقادير الصغيرة من الدم ليس هو العامل المهم فى إحداث الوفاة. وفى مقدورنا أن نقرر بصفة عامة ان فقد ثلث مقدار الدم الموجود لانسان يعد كافياً لاهداث الوفاة من النزف. هذا وان مقدار الدم الموجود فى الجسم هو قيمة جزء من عشرين من ثقل الجسم على وجه التقريب. وإذا كان النزف حاصلًا مدارجة فان المصاب يتحمل فقد مقدار أكبر مما يتحملة اذا حصل النزف بسرعة والاطفال والطاعنون فى السن لا يتحملون النزف كالكهول. وكذلك النساء لا يتحملنه كالرجال ولو أن النساء يتحملن نزفاً كبيراً فى الولادة من غير عواقب خطيرة. ولبنية المصاب وحالته الصحية تأثير كبير فى هذه الأحوال. وأما فى النزف الداخلى أى الباطنى فيمكن تقدير كميته تماماً عدد عمل الصفة

التشريحية وأما اللفظ الخارجى فلا يمكن تقديره الا تقديراً تقريبياً وبمعنى آخر تكوين فكرة عن مقداره مما هو ملوث ومتشرب فى الملابس وبالأرض بمحل الحادثة.

ولا نجد مدعاة لزيادة الإيضاح عن إصابات الأحشاء الجراحية اكتفاء بما سبق لنا ذكره .

ومن الجائز حصول الوفاة بالصدمة العصبية من جراء إصابة سواء تركت أثراً خارجياً للعنف أو لم تترك فمثلاً قد تحدث الوفاة ضربة أو دفعة شديدة تقع على القسم العلوى من البطن بتأثيرها على الصغرة الشمسية Solarplexus وكذلك يمكن أن تحدث الوفاة من صدمة أو علف بسيط وقع على أعضاء التناسل .

وكذلك من الفرع أو الانفعال النفسانى . أو من الحروق الطفيفة فى صفار الأطفال أو من صدمة بسيطة للرأس . وفى كل هذه الأحوال لا يوجد بالجثة علامات لإصابة يعزى إليها سبب حصول الوفاة .

ومن الأحوال المعاكلة لما ذكر حصول الوفاة من إصابات عديدة سواء من ضرب متكرر بمثل عصى رفيعة أو سياط أو من حادثة عرضية بحيث لا يوجد بين هذه الإصابات المتعددة واحدة تعد مميتة ولكن الوفاة تحصل بالصدمة العصبية من الألم الناشئ من تعدد تلك الإصابات البسيطة .

(ب) سبب الوفاة من الجروح الغير مباشرة

بعض الإصابات لا تسبب الوفاة بتأثيرها بل يسبب طرؤه التهاب صديدى على الإصابة ينتهى بعد مدة مختلفة بالوفاة مثل التسمم الدموى العفن Septicaemia أو من امتصاص صديدى (Pyaemia) أو من حصول التهاب صديدى بالأحشاء مثل التهاب البريتونى والبلوروى والسحائى المخى وخراج المخ . أو أن يتسبب عن الإصابة تركز بالعظام أو غنغرينا بالأنسجة مسببة عن رض أو هرس تلك الأنسجة أو أن تتضاعف الإصابة وتقترب بحصول مرض مميت أما نتيجة الإصابة نفسها أو نتيجة ضعف المريض من جراء الإصابة الجراحية فنقل المقاومة الطبيعية فى جسمه للأمراض - ويجوز كذلك أن يموت المصاب من العملية الجراحية الكبيرة التى استلزمها الإصابة أو بالتسمم بالكولروفورم أثناء العملية المذكورة أو من إهمال الطبيب أو من سوء المعالجة التى اتبعت . أو من إهمال المصاب معالجة

جرحه أو من مخالفته علوة لتعليمات الطبيب المعالج - وعلى الطبيب الكشف أن يدقق جيداً عند فحص الجثة إذا حصلت الوفاة بعد مدة من تاريخ حصول إصابة بادية للمتوفى لاجل معرفة مقدار دخل الاصابة (ان كان لها من دخل) في سبب الوفاة لانه يترتب على ذلك مقدار مسئولية الفاعل نحو وفاة المجنى عليه . وتستجد ذلك مفصلاً بعد في باب المسئولية .

- وأما السؤال الأخير الخاص بمعرفة ان كانت الاصابة حصلت عرضاً أم انتحاراً أم جنائياً فيمكن الاجابة عليه من دراسة كل ما يتعلق بالاصابة من أوراق التحقيق لاسيما من اقوال الشهود المختلفة عن كيفية حصول الواقعة . واعتبار كل الظروف المحيطة بالقضية مع توجيه العناية بصفة خاصة إلى النقاط الآتية:

مجلس وعدد الجروح ونوعها وجسامتها واتجاهها وكيفية وضع الجثة حين العثور عليها ووضع الآلة التي حصلت بها الاصابة ان وجدت وهل هي ملوثة بالدم أو بمواد غريبة ملتصقة عليها كشر القنيل . وكذلك مجلس النزف الدموي على جلد الجثة وعلى الملابس والاشياء المجاورة . وهل توجد بملابس المتوفى قطوع أو ثقوب تصاهى وتقابل الجروح . وهل يوجد آثار اقدام بمحل الحادثة أو آثار ليصمات اصابع الايدي وما مجلسها بالنسبة للجثة . وهل يوجد علامات لحصول مقاومة أو شجار كما يفهم من بحث ملابس المتوفى أو من عدم انتظام أو انقلاب الأثاث أو الاشياء الموجودة بمحل الحادثة وتجد هذه النقطة مفصلة فيما يلي .

(١) مجلس الجروح (أو موضعها) .

من البديهي أنه لا يوجد في جسم الانسان مكان يتيسر للشخص ان يحدث به جرحاً لنفسه الا وكان يتيسر لليد الاجنبية ان تحدث مثل ذلك الجرح بذلك المكان . بيد أنه يوجد بعض أجزاء من الجسم لا تصل اليها يد المنتحر كما أنه يوجد مواضع أخرى من الجسم معروف أن المنتحر يفضل احداث جرحه بها . فتجده يختار على الدوام الوجه المقدم من جسمه لاسيما المواضع الخطرة منه كالحلق أو مقدم المعصم ليعمل فيها الجروح القطعية ، ويختار الجهة اليسرى والقلب للجروح النارية ، على أنه في بعض الاحوال الأخرى يختار المنتحر مواضعاً أو طريقة غير مألوقة فمثلاً تذكر في حالة شروع في انتحار غير مشكوك في صحتها أن الرجل قد قطع جميع أنسجة قفاه حتى الفقرات العنقية بسكين غير حادة وقد

جربنا أن نحدث بها جرحاً مماثلاً لذلك في جثته فوجدنا أن القطع بها كذلك مستحيل بالمرّة لثلاقتها وأوجهه الغريبة في هذه الحادثة ظاهرة وهي مكان الجرح بالقفا لا بمقدم العنق واستعماله سكيناً ثالمة تكاد لا تحدث قطعاً.

وحصول الجروح الطعنية بالعنق أو بالظهر يرجح منها كثيراً أنها جنائية أى قتل. وأما الجروح القطعية بالحلل فقد تكون انتحاراً وقد تكون جنائية ويندر كثيراً أن تكون عرضية.

وجروح الرأس تكون في الغالب إما عرضية أو جنائية فإذا حصلت عرضاً كالسقوط من مرتفع فيوجد عادة كسر بالقمة وإما إذا سقط الشخص من عثرة أو انزلاق على الأرض فتصاب الحديبات الموجودة بمقدم أو بمؤخر رأسه إصابات غير جسيمة وعندئذ يفهم من وضع الجسم وكيفيةه بالنسبة للأشياء المجاورة ومن نوع الجرح ومجلسه كيفية حصول الإصابة - هذا وإن وجود جملة رضوض وكسور في جهة واحدة من الجسم يشير إلى الإصابة من سقوط - وإما في الضرب بالعصا على الرأس فإنه إذا كان الضارب موجهاً للمضروب فتحصل الإصابة في العادة في القسم الصدغي اليسارى للمصاب فإذا كان الضارب خلف المضروب فتحصل الإصابة عادة على يمين القسم المؤخرى أو في الجزء الخلفى من قمة الرأس هذا إذا استعمل الضارب يده اليمنى (أى إذا لم يكن أشولاً) وتعدد الكسور المنخفضة في الجمجمة يشير إلى فعل جنائى.

والجروح الطعنية في الظهر تكاد تكون على الدوام جنائية - الجروح الطعنية والقطعية بالبطن تكون في العادة جنائية ويجوز أن تحصل من الانتحار إذا كان المنتحر مجنوناً إذ ينتحر بشق بطنه أو طعنها.

وجروح أعضاء التناسل عند الرجال لا تكون في العادة مميتة بيد أن مثل هذه الجروح يقدم عليها القاتل لرغبة في التشفى وقد تحصل في انتحار المجنون لاسيما إذا كان مصاباً بهذيان Delusion متعلق بالجماع. هذا وسيأتى الكلام فيما بعد على جروح أعضاء تناسل المرأة الناتجة من الاغتصاب والأجهاض والولادة الخ وفيما عدا ذلك تكون إصابات هذه الأعضاء في العادة عرضية.

وتعدد الجروح له أهمية في الاستنتاج إذ أن كثرة الإصابات الجسيمة يرجح منها كثيراً

أنها جنائية إذا استثنينا من ذلك حوادث دس العربات والسقوط وهذه تكون في العادة ميسورة التمييز من شكل الإصابة .

ويلاحظ أنه من الجائز أن يحدث المنتحر بجسمه أكثر من إصابة واحدة جسيمة فمثلاً يمكنه أن يحدث جرحاً طعنياً في القلب وجرحاً طعنياً في الحلق ولكن تباعد الجروح القطعية أو الطعنية عن بعضها يشير إلى فعل جنائي ما لم يكن المنتحر مجنوناً.

(ب) نوع الجروح.

من النادر حصول الجروح الطعنية أي الوخذية عرضاً كما يحصل من السقوط على جسم ناتيء مدبب كالسمار أو السبخ أو شاذلية من الخشب أو الشوكة (من النخيل مثلاً) وفي مثل هذه الأحوال يكون وضع الجسم والآلة الواخذه كافياً لأن تستنتج الحقيقة منه . وقد حصلت في العهد الحديث حادثة عرضية من سقوط شخص على شوكة نخيل فانغرس في صدره بقسم القلب ونفذت في التامور فسببت الوفاة بالالتهاب التاموري بعد ٣٦ ساعة من الإصابة ووجدت الشوكة منغرسه في ذلك الموضع وكان طول الجزء الذي انغرس في الجسم يبلغ $\frac{1}{2}$ سنتيمتراً . وقد شاهدنا حادثة أخرى حصل فيها جرح وخذى نافذ في البطن سبب الوفاة بالالتهاب البيريوني وادعى في التحقيق أنه نشأ عرضاً من سقوط المصاب من فوق جمل على مسمار ناتيء ولكن ببحث الجثة اتضح جلياً أن الجرح نتج عن طعنة سكين لا مسمار وكان شكل الإصابة يدل على ذلك لاسيما قطع الجلد .

أما الجروح الطعنية التي تحصل عرضاً من اللعب بالمدى (السكاكين) أو المطاوي فلا يمكن تمييزها بالكشف على الجرح عن الجروح الجنائية . وبصفة عامة فإن الجروح القطعية والطعنية الجسيمة تشير إما إلى فعل جنائي أو انتحار . وأما الجروح الرضية فتشير إلى تعد أو قتل أو إلى حادثة عرضية ويعول في تمييز النوعين المذكورين على مجلس الجروح وعددها واتجاهاتها . ويندر أن يلجأ المنتحر إلى أحداث جروح رضية بجسمه .

(ج) اتجاه الجرح وجسماته.

لما كان معظم الناس يستعملون اليد اليمنى كان لجروح الانتحار اتجاه خاص لدرجة ما ولكن لا يصح ولا يجوز أبداً لأي كشاف من اعتماده على فحص الجرح فقط أن يستنتج أو يقرر أنه حصل من يد الشخص نفسه من عدمه .

وتكون جروح الانتحار بقطع الحلق بسكين متجهة فى العادة من اليسار إلى اليمين مع ميل إلى أسفل . ويبتدىء الجرح من اعلا العنق على اليسار فيمر اعلا الغضروف الدرقي قاطعاً العنق من الامام ويكون الجرح عميقاً على اليسار رفيعاً سطحياً على اليمين . ولذلك تجد فى الغالب ان الشريان السباتى والوريد الودجى اليساريين تقطعهما السكين ولا تقطع اليمينيين وقد تقطع السكين جميع الانسجة الرخوة للعنق حتى تصل الى الفقرات العنقية ، ومن النادر أن تحدث قطعاً أو حزاً فى هذه الفقرات . هذا ولا يكون عمق الجرح باتجاه عمودى على محور العنق بل يكون فى الغالب مائلاً لأسفل بمعنى ان الانسجة السطحية تقطع فى حذاء اعلا من قطع الانسجة الغائرة .

ويكثر فى احوال الانتحار بقطع العنق بسكين ان يوجد بجوار الجرح العميق جرح سطحى واحد أو أكثر قاطعاً للجلد وموازياً للجرح المميت وتسمى بالجروح التمهيدية أو التجريبية ويفعلها المنتحر حال تردده فى بادىء الأمر إلى أن يتجرأ فيحدث الجرح المميت بعنقه .

وأما جروح العنق الناشئة عن القتل حينما يكون الجانى خلف المجنى عليه فنكون أوطأ بكثير من مجلس جروح الانتحار فتصيب فى العادة غضاريف الحنجرة أو القصبة الهوائية ويكون سيرها افقياً على مقدم العنق ولا يشاهد بها طرف رفيع سطحى ولا تصطبج بجروح سطحية تمهيدية ويكون اتجاه عمق الجرح مائلاً لأعلى بحيث أن الأنسجة السطحية تقطع فى حذاء أوطأ من العمقية كما يشاهد ذلك بوضوح من مقارنة حذاء القطع فى الحنجرة أو القصبة بقطع الجلد المقابل - وتكون الجروح الجنائية اشد جسامة من جروح الانتحار بصفة عامة فتقطع كل الانسجة الرخوة إلى أن تصل الى الفقرات فى معظم الاحوال الجنائية .

والجروح الطعنية بالصدر الناشئة عن الانتحار تقتصر فى العادة على قسم القلب وتكون مائلة من أعلى لأسفل فى سيرها داخل الصدر . وإذا نفذ الجرح فى القلب فيندر وجود جرح آخر معه - ويضع المنتحر فى بعض الاحوال طرف السكين عمودياً على صدره ثم يضغط على يدها فيدخل النصل بصدره أو يرتقى بها فى حائط فتدخل . وتوجد السكين فى كلتى الحالتين فى العادة مرتشقة بالجرح .

وأما جروح الصدر الطعنية الجنائية فيمكن ان تأخذ أى اتجاه كان يترتب ذلك على

موضع الضارب وقت ارتكاب الجناية . والاكثر حصولاً هو ان يكون اتجاه الطعنة من اليسار إلى اليمين ومن أعلى إلى أسفل وان تكون الجروح جسيمة ومتعددة .

والجروح الطعنية الواقعة على البطن أو الاطراف أو الجذوع فيما عدا قسم القلب تشير في الغالب إلى نوع جنائي .

(د) وضع الجثة والآلة للمستعملة والاشياء الاخرى بمكان الحادثة .

يحتمل ان نستنتج معلومات مفيدة عن الحادثة من اعتبار وضع الجثة وكيفيةه بالنسبة لما يحيط بها من الاشياء فمثلا في الحادثة الشهيرة الخاصة بقتل اللورد راسل بمعرفة خادمه كور فوازيه فقد وجدت جثة اللورد في سريره مقطوعة الحلق وملابسه وفرشه على نظام تام ويداه تحت الغطاء الذي كان ملتحفاً به بانتظام وملابسه خالية من البقع الدموية . فيرى من ذلك أن وضع الجثة على هذا الشكل يخافى الانتحار بثباتاً .

ويمكن أن يشير وضع الجثة بالنسبة لما يحيط بها من الاشياء إلى دلالة خاصة ونذكر في هذا الصدد ميل المنتحر لوقوفه امام مرآة عند انتحاره وخاصة في احوال قطع الحلق بسكين . وجنوحه إلى الجلوس على كرسي أو على طرف سريره إذا نوى قطع شرايين ذراعه . وهذه نقطة جديرة بان يذكرها الطبيب دواماً - هذا ويندران ان يقطع للمنتحر حلقه وهو مستلق ، فأذا امكن من المعاينة استنتاج مثل هذا الوضع فانه يرجح كثيراً حصول القتل لا الانتحار .

وتوجد الآلة المستعملة في احوال الانتحار بجوار الجثة عادة . واذا وجدت ممسكة بشدة في اليد فليس ثمة من دليل أقوى من ذلك على حصول الانتحار لانه لايمكن ان ينجح القتال في وضع السكين في يد القتيل بقصد جعل للحالة تشبه في الانتحار وان توجد اليد متقبضة بشدة على السكين كما في الانتحار مهما بذل الجاني في سبيل ذلك من جهد وقوة .

وقد يقع في بعض الاحيان ان يترك القتال الآلة المستعملة بجوار الجثة وتكون هذه الآلة في الغالب ملكاً للقتيل . على انه يلزمنا أن نتذكر انه ليس من الضروري ان تكون هي نفس الآلة التي استعملت في القتل فيلزمنا التدقيق في الفحص لمعرفة ما اذا كانت هي الآلة التي استعملت من عدمه .

وعدم وجود الآلة المستعملة لا تدل دائماً على ان الحادثة جنائية لانه من المحتمل ان يلقى المنتحر الآلة عنه بعد فعلته أو ربما سرقت بعد موته . وهذا يكثر حصوله فى الانتحار بالسلاح الناري فى الخلاء . واما اذا وجدت الجثة فى حجرة مثلاً فان عدم وجود الآلة المستعملة يرجح منه الفعل الجنائى .

وقد وصف شور فى مجلة اللانست 1920 - Shore, Lancet July 24 حادثة ذات فائدة جلى عن امكان المنتحر اداء اعمال ارادية بعد حدوث الاصابة المميتة فقد ذكر حادثة انتحار غير مشكوك فيها احدث فيها المنتحر جرحين قطعيين بالجهة اليسرى من العنق ينضممان من امام العنق الى جرح واحد ماراً على العنقجة الى يمين العنق وترى السلسلة الفقرية مكشوفة فى قاع الجرح وقد قطع فى هذا الجرح كل من الوريدين الودجيين الباطنيين وكذلك الشريانيين الدرقبيين العلويين وقد اصاب ايضاً الغضروف بين الفقرة الرابعة والخامسة العنقية ومع شدة الاصابة للدرجة المذكورة فقد تمكن المصاب من اعادة الموسيقى إلى علية وقفلها ووضعها فى كيس لمتعه . وقد ذكرت حالات اخرى تمكن المنتحر من لقاء الآلة التى حصل بها للقتل من الشباك أو وضعها فى جيبيه .

وفى احوال الاصابات العرضية ككسور الجمجمة والاصابات المماثلة فانه ينتظر ان توجد الآلة التى احدثت الاصابة عن كسب من جسم المتوفى . فمثلاً فى احوال السقوط من مرتفع على احجاراً أو اشياء نائكة اخرى فان هذه الاحجار أو الاشياء توجد فى محلها على مقربة من الجسم ملوثة بالدم فى غالب الاحوال . ولا يغيبن عن الذاكرة فى مثل هذه الاحوال جواز امكان مشى المصاب وانتقاله بعد حصول الاصابة .

ومما يجب علينا اثباته فى هذا الصدد أيضاً ان الكسور المضاعفة بالجمجمة يكثر حصولها من الضرب بألة صلبة راضة أو من السقوط على حجارة حادة ويندر حصولها نتيجة السقوط على جسم مستوى السطح وتوجد فى باب فحص البقع بصفة عامة ، انه مؤضح كيفية بحث البقع الدموية فى المصاب وملابسه وعلى الآلة التى احدثت الاصابة وعلى الاشياء والامتعة بمحل الحادثة .

ويمكن من معاينة البقع الدموية بملابس المجنى عليه ان يستنتج قرائن ذات اهمية عن وضع المصاب عند حصول اصابته ، وهل عمل حركات أو انتقل بعد ذلك من عدمه . فمثلاً

فى أحوال القتل بقطع الحلق بآلة حادة أو مفاجأة المجنى عليه وهو نائم فانه يشاهد عندئذ ان الدم قد سال على جانبى العنق للخلف وتجمع بشكل بؤرة تحت القفا والكفتين. واما اذا كان المجنى عليه واقفاً وقت الاصابة فتشاهد البقع منتشرة على الوجه الخارجى لملابسه متجهة من اعلى إلى الاسفل. واما اذا اصيب شخص بجرح طعن وسقط الشخص. واما اذا مشى مسافة ما فان الدم يجرى على السطح الباطن للملابس لاسفل جهة اللقدين. هذا وان مكان وجود الدم متجماً بداخل تجاويف الجسم يستنتج منه ايضاً معلومات مشابهة عن وضع المصاب وقت اصابته أو بعدها. واما تناثر الدم على الحيطان والامتعة فانه يظهر وضع المصاب وقت الاصابة أو يظهر كيفية انتقاله عقب اصابته.

ومن الضرورى دوماً ان تبحث يدى وقدمى المتوفى عن جروح قبل نقل جثته من مكانها حيث يحتمل ان يوجد بمحل الحادثة تلوث دموى من اصابع أو يد أو قدم ويتضح جلياً انها لم تحصل من المتوفى بل من شخص آخر فيكون ذلك قرينة على القتل. ومثل هذه الآثار الدموية قد يكون لها أهمية عظيمة فى الدلالة على القاتل. وإذا وجد علامة اصبع ملوث بالدم على جسم المتوفى وكانت يده خالية من التلوث الدموى فان ذلك يشير بجلاء ووضوح الى ان الحادثة قتل.

هذا وان وجود قطع من الملابس أو اجزاء من الشعر أو اشياء أخرى ليست مملوكة للمتوفى وبمسوكة فى يده يدل على قتل. ومن الضرورى أن يحتفظ باعتناء على مثل هذه الاشياء إلى أن يفصل فى القضية نهائياً إذ قد يحتمل ان يكون لها أهمية بصفة قرينة فى القضية. وقد حدث أخيراً أن وجدت جثة رجل مقطوع الحلق وبه رض فى الجبهة ملقى فى الدور الارضى للمنزل وقد ادعى انه قتل هناك بواسطة الخفير وكان سكن المتوفى بالدور الثالث للعمارة. وعند معاينتنا للحادثة وجدنا بقعاً دموية متناثرة من شريانه على الحائط بقرب باب المتوفى ويقعاً أخرى على السلام فمما يتبادر إلى الذهن عند ذلك انه قتل هناك ثم نقل للدور الاسفل حيث وجدت الجثة بيد ان بحث حذائه وملابسه التى كانت عليه دلت على انه جرى بعد اصابته بقطع العنق من سكنه إلى اسفل السلام حيث سقط منكباً على جبهته فحصل للرض بها.

ومن المعتاد ان المتحضر يفك الملابس أو يرفعها ويحدث الجرح على الجلد مباشرة فلا يحدث أثر للآلة المستعملة بملابسه. هذا وان وجود سحجات أو رضوض بالجثة يشير إلى

حصول مقاومة ووجود جروح قلعية أو رضوض على يد القاتل تكون قرينة مهمة على ذلك أيضاً.

ومن اللازم معاينة محل الحادثة بدقة للبحث عن علامات مقاومة كما يستنتج من اختلال ترتيب امّعة الحجرة أو آثار الدهس على الحشائش في الحدائق والحقول أو وجود آثار لأقدام غريبة بمحل الحادثة. وأن يستعلم أخيراً عن الحالة العقلية للمجنى عليه وحالته المالية والعائلية لأن هذه النقاط يكون لها في بعض الأحيان أهمية كبرى تشير إلى أن الحادثة يجوز أن تكون انتحاراً.

ثالثاً: الوفاة نتيجة الاختناق أو كتم النفس

(١) تعريفه

(٢) العلامات التشريحية للاختناق بصفة عامة

(٣) أنواع الاختناق

(أ) كتم النفس بسد الأنف والفم

(ب) إيقاف التنفس بالضغط الخارجى على الصدر

(ج) انسداد المسالك الهوائية بداخل الجسم مثل

القصبة الهوائية والحنجرة

(د) الاختناق بتنفس غازات غير صالحة للتنفس

ثالثاً: الاختناق أو كتم النفس (Suffocation) (١)

١ - التعريف:

يشمل هذا النوع كل أنواع الاسفكسيا التي لا تحدث بضغط خارجي على القصبة الهوائية من العنق وبمعنى آخر تشمل كل أنواع الاسفكسيا ما عدا الشنق والخنق ويدخل فيه الغرق لانه في الحقيقة اختناق بالماء.

- أنواع الاختناق:

- أنواع الاختناق اربعة تبعا لطريقة اعاقلة التنفس:

(أ) كتم النفس بسد الانف والقم ويحصل بالضغط على منافذ الهواء أى الانف والقم أو بسدهما.

(ب) ايقاف التنفس بالضغط الخارجى على الصدر.

(ج) الاختناق بتنفس غازات غير صالحة للتنفس.

(د) انسداد المسالك الهوائية بداخل الجسم مثل القصبة الهوائية والحجرة.

وستتكم عن كل نوع على حدة من هذه الانواع الاربعة ونوضح علامات كل منها التي يعرف بها ان كان الموت عرضياً أو جنائياً أو انتحاراً - تدل الاحصائية التي صدرنا بها باب الاسفكسيا على ان الاختناق هو اكثر انواع الاسفكسيا حصولاً بالقاهرة، وان عدداً كبيراً من حديثي الولادة يقتلون سنوياً بكتم النفس.

٢ - العلامات التشريحية للاختناق بصفة عامة

يكثر اختلاف العلامات التشريحية فى الاختناق عن اى نوع آخر من الاسفكسيا سواء العلامات الظاهرة أو الباطنة. فقد تكون كل منها تامة الواضح أو ناقصة أو معدومة بالمرّة، ففى كثير من الحوادث لم يظهر التشريح علامات اختناق خارجية أو داخلية، ولكن التحقيق

(١) راجع، د. سننى سمث، د. عبدالحميد عامر، المرجع السابق من ص ٢٢٦ إلى ٢٤٢، د. يحيى شريف، د. محمد سيف النصر، د. محمد مشالى، المرجع السابق، من ص ٦٦١ إلى ص ٦٦٣.

اثبت انها حوادث اختناق واكثر ما يكون هذا فى الانقلاب او النوم على الاطفال عرساً ويتوقف التشخيص فى هذه الحالات على ما يثبتته التحقيق وكل ما يمكن قوله ان التشريح لم يظهر سبب الوفاة وانه لا يوجد ما يناقى احتمال الوفاة من كتم النفس ان اثبت التحقيق ذلك .
العلامات التشريحية للاختناق بصفة عامة: هى ما ذكر عن الاسفكسيا بصفة عامة مع اختلافات بسيطة:

الكشف الظاهري: يظهر الوجه فى نصف الحالات احتقاناً شديداً ممتداً إلى العنق ويمتد فى الغالب إلى أعلى الصدر وتكون الحدقتان متسعيتين والعينان محتقنتين وقد يشاهد بهما نقط إكيموزية قد تظهر فى بعض الاحيان على جلد الوجه والصدر. والشفتان مزرقتان وقد يشاهد عليهما زبد رغوى مدمم. ويكون الوجه والعنق فى حالات اخرى باهتين والعينان والشفتان محتقنة. وقد يقتصر الاحتقان على العينين، ولا تشاهد النقط الاكيموزية بجلد الصدر والوجه. وكذلك زرقة اطراف اليدين والقدمين إلا فى الأحوال التى يكون فيها الوجه كثير الاحتقان.

ولقد أيدت مشاهداتنا ما أثبتته جاستر (صفحة ١٦٤) وغيره من انه كلما كانت الوفاة بالاختناق سريعة كلما كانت العلامات الظاهرة واضحة والعكس بالعكس، وأما العلامات الباطنة وخاصة ما كان منها فى الرئتين فهى بعكس ذلك تبعاً لرأى تيلر صفحة (٦٢٥).

٣ - انواع الاختناق

(١) كتم النفس بسد الفم والأنف (Smothering)

هذا نوع هام من انواع الاسفكسيا فى مصر لأنه الطريقة المتبعة فى العادة فى قتل حديثى الولادة كما اوضحنا ذلك فى أول مقال الاسفكسيا . وقد يقتل الغلمان أو الشيوخ الضعاف بكتم النفس احياناً وأما فى البالغين الاقوياء فشديد الندرة ويترك فيهم عادة علامات ضغط واضحة على الفم وعلامات مقاومة على اليدين والذراعين وفى مواضع أخرى من الجسم . ويلزم فحص للمتهم فى مثل هذه الحالات للبحث فيه عن وجود علامات حديثة لمقاومة أو عنف . ومن واجب الطبيب لغت نظر المحقق إلى ذلك .

وكتم النفس الجنائى فى البالغين اكثر فى النساء من الرجال وتقترب الجريمة لمثل الزنا فيقتل المرأة زوجها أو والدها أو كلاهما وتقترب الجريمة فى العادة ليلاً أثناء النوم فيلج

الجاني الرأس بلحاف أو نحو ذلك ويضغط عليها بيديه وخاصة على الأنف والفم. ويسبب حصول الضغط بجسم طرى مثل هذا ما بين يدي الجاني ووجه المجنى عليها قد لا يترك هذا الضغط أثراً ظاهراً خصوصاً إذا لم تبد المجنى عليها مقاومة بسبب شللها الوقتي من الرعب أو لأنه قد اغمى عليها بسرعة من جراء كتم النفس أو لحصول الوفاة فجأة بسكتة قلبية مسببة عن استحالة شحمية بالقلب مع تأثير الرعب. ولكن العادة عندما يكون المجنى عليه بالغاً ومتيقظاً أن يشاهد جسمه علامات مقاومة وإن لم توجد هذه العلامات ووجدت علامات الاختناق ودل تاريخ الحادثة على جناية أو كان التاريخ غامضاً. فمن الضروري حينئذ أن نفحص المعدة للبحث فيها عن وجود خمر أو مخدر وترسل الاحشاء إلى التحليل على سبيل الاحتياط وترى عادة علامات ضغط بالركب أو الأيدي على صدر المجنى عليه البالغ. كما انه قد توجد بضمة علامات للخنق باليد.

ولا يغيب عن الطبيب فحص القواطع واللثة وداخل الفم سواء في الاطفال أو البالغين للبحث عن علامات ضغط خارجي - وننصح له انه عند مثوله امام المحكمة لتأدية شهادة في حالات كتم النفس ان يذكر نفسه من الكتب عن مواضيع الموت الفجائي والصبر والنوبات الهستيرية لانه كثيراً ما تكون هذه اوجه الدفاع بان يدعى ان الموت طبيعي بأحد هذه الأمراض.

- الانتحار بسد الفم والانف -

هذا نوع من انواع الانتحار بيد انه نادر الحصول. وقد انتحرت امرأة وهي مضطجعة بفراسها بأن قلبت وجهها لأسفل على المخذة فماتت. وانتحرت اخرى بالنوم تحت فرش السرير وأمرت طفلها ان يضع عليها كومة من الاثاث ووجدت ميتة بالاختناق في هذا الوضع (تيلر صفحة ٦٣٦).

هذا ويلاحظ ان الانتحار بالضغط بيد المنتحر عى فمه وانفه لم تحصل منه مشاهدات وظاهر انه لا يمكن الانتحار بهذه الكيفية لان الغيوية التي لا بد أن تطرأ عند الشروع في كتم النفس تجعل يدي المنتحر ترتخيان فيعود التنفس - وكثيراً ما يطلب من الطبيب في المحكمة الاجابة على مثل هذا السؤال عندما يدعى الدفاع حصوله أو يدعى انه اثناء نوبة عصبية ضغط المجنى عليه بيده أو يديه على فمه وانفه حتى مات عرضاً.

- كتم النفس بسد الفم والادف عرضاً:

يحصل هذا النوع من الوفاة كثيراً فى الظروف الآتية:

(١) اثناء الولادة (راجع قتل الطفل حديث الولادة).

(٢) فى الاطفال الرضع لغاية سن سنة واحياناً لغاية سن بضع سنين ويحصل كتم النفس عرضاً اثناء النوم فى الفراش بشدى الأم اذا نامت وهى ترضع طفلها . أو بضغط صدرها أو ذراعها على فم الطفل وانفه، أو بسد الفم والانف عرضاً من تغطيتهما بالفراش كاللحاف . أو بتحريك الأم وانقلابها عرضاً على طفلها وهى نائمة. وقد حصل ان طفلاً كبيراً أو قطعاً انقلب فى نومه على طفل صغير نائم بجواره فأماته عرضاً بكتم النفس.

واستعمال سرير خاص لنوم الطفل وحده يقلل من مثل هذه العوارض ولكنه لا يحورها وهذه الأسرة تستعمل فى مصر للطبقة الراقية فقط. وفى الحادثة رقم ٨٩٢ عوارض السيدة سنة ١٩١٤ دخلت امرأة مستشفى القصر العيلى لثد، ووضعت ليلاً وكانت زنة الطفل ٣٢٠٠ جرام ووضعت فى مهد بجوار سرير الام ولكن بعد الولادة بأربع ساعات وجدت الام تقط فى نومها والطفل بجوارها على سريرها متوفى، وثبت انها اخذت الطفل من مهده فى غياب الممرضة مع مخالفة ذلك للأوامر وصارت ترضعه إلا انها نامت من تعب عملية الولادة فكتمت نفسه بشدها، وكان الطفل شرعياً لم يكن هناك دافع لقتلها اياه - وهكذا فان التعب عقب الولادة أو العمل المتعب أو النوم العميق الطبيعى أو من المسكرات وكذا قلة غطاء الفراش بسبب الفقر مما يدعو الأم لاحتضان طفلها لزيادة تدفئته وكذلك اصابة الأم بالنوب الصرعية كلها من الاسباب المهمة لحوادث كتم نفس الاطفال عرضاً.

ويلاحظ ان السبب فى قلة عدد الوفيات العرضية بكتم نفس الاطفال عرضاً عما هو فى اوروبا يرجع إلى عدم تعاطى النساء المصريات للخمر.

وبصفة عامة لا نرى فى أحوال كتم نفس الطفل عرضاً اثناء النوم علامات ضغط موضعى على الفم والانف وأيضاً فان العلامات العامة للاختناق سواء الظاهرة أو الباطنة يجوز ان تكون قليلة الموضح أو غير موجودة بالمرة فى أحوال كثيرة.

وقد يحصل النوم على الطفل رغبة في كتم نفسه قصداً وتعمداً ولكن استكشاف مثل هذه الجنابة يتوقف في الغالب على ظروف الحادثة وعلى ما يظهره للتحقيق القضائي .

(ب) الاختناق بالضغط على الصدر

يحصل عرضاً في الاحوال الآتية في مصر :

١ - عند حصول زحام شديد كما يحصل من الفرع في مثل حصول حريق في ملعب فيهرع المتفرجون للخروج متزاحمين - وفي مثل هذه الاحوال تكون الاطفال والنساء والشيوخ اكثر عرضة للموت من الرجال الاقوياء . ومن الجائز ان يموت الشخص عندئذ وهو واقف وقد ضغط عليه الزحام وعند تفرق الجمع تسقط جثته إلى الارض وفي احوال اخرى يسقط للشخص ويداس تحت الاقدام وهو على قيد الحياة - ويكثر حصول كسور الاصلاع ورضوض جدر الصدر في هذا الفرع من الاختناق .

قضية العوازل رقم ١٠٩ شبرا سنة ١٩٢٦ : حصل زحام شديد في احد مخازن الغلال الاميرية بروض الفرج من جمع كان يريد شراء الغلال بحسب التعريفة فاشد ضغط الناس على بعضهم بعضاً للخروج من الباب فمات من جراء ذلك ١٦ شخصاً بكم النفس وقد ديس بعضهم ايضاً بالاقدام وكانت اعمار المتوفين تختلف من سنة واحدة إلى ٦٥ سنة وكان معظمهم نساء . وقد شاهدنا ان طفلاً سنة واحدة تهنمت رأسه بكسور منخسفة مضاعفة وضاع منها معظم المخ - واما من حيث علامات الاختناق فاننا وجدنا انه في السنة عشر محو في قد شوهد زيد رغو على الفم والانف في ثلاثة منهم وشوهد احتقان بالوجه وللعين في عشرة وشوهد في ستة بطش مزرق ونقط اكيهوزية على جلد الجذع والذراعين .

٢ - اكثر انواع الموت بالضغط على الصدر في مصر يحصل من سقوط المنازل الذي يكون كثيراً في الريف حيث المنازل مقلمة بالطين (الاخضر) وتحصل بكثرة في اوائل الشتاء حيث تكون البرك المحيطة بالقرى ملاء من الفيضان السابق وزادت من الامطار فبالت اساسات حيطان المنازل القرية، ويموت كثيراً من الهرس بسبب سقوط الانقاض عليهم ولكن البعض الآخر لا يحصل لهم إصابات هرسية بل يموتون من كتم النفس من ضغط الانقاض على صدرهم سواد استنشقوا تراباً ايضاً أو لم يستنشقوا وفي أحوال نادرة يتصادف أن يسجن

الشخص حياً تحت الانقراض فى قبوة صغيرة مكونة من خشب السقف مثلاً الذى يحمى الشخص من الهرس بالانقراض ولكن ان لم يستخرج مثل هذا الشخص بسرعة فانه يموت بالاسفكسيا من انحصار هواء التنفس.

٣ - ويموت عدد كبير أيضاً بكم النفس عرضاً من انهيار جرف رمال على العمال كما يحصل بجبل المقطم بالعباسية حيث يستحضرون الرمل للعمارات وكذلك يحصل من انهيار جرف اترية أو سباح قديم على من يحفرون أو يقريلون السباح من التل وهذا كثير الحصول فى مصر القديمة وفى الريف - ومن النادر مشاهدة رضوض أو كسور فى هذا النوع واستنشاق الاثرية كثير الحصول فى هذه الاحوال وتوجد طبقة على جلد الجسم من التراب والملابس وبالألف والغم.

حالة: رقم ٥١ أحوال قسم الجمالية - المتوفى رجل عمره ٣٠ سنة. سقط عليه جرف سباح من التل وهو يحفر ويغزل فيه واستخرج ميتاً - التشريح، الوجه محتقن قليلاً والزرقة الرمية بكثرة - لا يوجد اصابة أو هرس - ويوجد تراب فى الفم والانف والبلعوم والحنجرة والقصبه الهوائية وقد وصل إلى الانابيب الشعبية الغليظة واختلط عنالك ببعض زيد - والريكتان محتقتان - ويوجد بعض نقط نزيفية تحت البلورا والحجرة والنصف الأيمن من القلب مملوء بالدم الوريدي الغامق وأما نصفه الايسر فكان خالياً على وجه التقريب - والمع محتقن.

٤ - ومن العوارض النادرة حصول الوفاة من مثل الضغط على الصدر باجزاء آلة كالمساقية مثلاً فى حالة الادارة: وقد حصل من المعالجة بوضع الصدر فى جهاز من الجبس ضيق عن الطاقة.

٥ - الاسفكسيا البادية (اسفكسيا الاصابات Traumatic sphyxia)

وهو اصلاح طبقى يقصد منه التعبير عن العلامات التى تشاهد على من يعيش زمناً ما بعد حصول ضغط شديد خارجى على صدره كما يحصل للغطاسين اذا حصل عطل فى جهاز الغطس فانهم حينئذ يتعرضون فجأة لضغط ماء البحر الشديد بالنسبة للعمق الذى وصل اليه الغطاس، وكما يحصل ايضاً اذا ضغط شخص فيما بين عرية متحركة وحائط وما شابه ذلك.

وعلامات هذه الحالة هي ظهور لون سيانوزى بنفسجى بالوجه والعنق والجزء العلوى من الصدر مصحوباً بنقط اكيموزية بالجلد فى هذه المواضع وكذا العينان تكونان محتقنتين كثيراً وبهما نقط اكيموزية تحت ملتحمة للمقلة - وتزرق الاظافر والتنفس عسير وسريع وسطحى - ويكون الانذار حسناً فى مثل هذه الإصابة لأن معظم المصابين يشفون فى ايام قلائل.

- للقتل بالضغط الخارجى على جدر الصدر

هذا النوع نادر للحصول لأن الجانى لا يلجأ إلى هذه الطريقة - والحوادث النادرة التى شوهدت من هذا النوع لم يكن القتل فيها ناشئاً عن الضغط على الصدر فقط بل غالباً اُضيف اليه اعاقه أخرى للتنفس. فمثلاً يقعد الجانى على صدر المجنى عليه ليثبتته على الارض ويتملكه فيحصل من هذا الضغط اعاقه فى التنفس وفى الوقت عينه تكون يدا الجانى حرتين فيقتل فريسته خنقاً بالايدي أو بحبل أو بكتف نفسها بالضغط بيده على الفم والانف - وطريقة بيرك (Birking) المسماة باسم بيرك السفاح الشهير الذى كان يقتل وينهب فى انجلترا هي ان يقعد الجانى على صدر فريسته ويضغط الذقن لأعلى باحدى يديه ويضغط بيده الاخرى على فتحات الفم والانف فيسدها.

ويكثر فى هذه الاحوال حصول كسور بالاضلاع وهذه الكسور يغلب ان تحصل بطريقة غير مباشرة عن الضغط. ويكثر ايضاً كسر القص الذى يكون فى الغالب مستعرضاً وفى الجزء العلوى منه.

(ج) الاختناق بسد المسالك الهوائية

هذا النوع من الاختناق يحصل عرضاً أكثر من حصوله انتحاراً أو قتلاً كما يأتى:

١ - سبق ان شرحنا الموت بالاختناق من سقوط جرف من رمال أو أتربة أو تهدم منزل وان دخول الأتربة إلى المسالك الهوائية من ضمن اسباب الاختناق فى هذه الاحوال علاوة على الضغط الذى يقع على جدر الصدر من الخارج - ويلاحظ ان وجود نقط لزيغية (نقط تارديو) عند الاختناق باستنشاق أتربة كثير الحصول عند الاطفال ولكنه نادر الحصول فى البالغين - وانه فى هذه الاحوال علاوة على وجود التراب مستنشقاً بالحدجرة والقصبه الهوائية فانه يجوز أن يعثر عليه فى المرىء والمعدة.

قضية العوارض نمرة ٧٢ ازيكية - المتوفى رجل عمره ٣٠ سنة . شغل فى وابور ملحين سقط عرضاً فى اسطوانة ممثلة دقيقاً فغطس فى الدقيق واستخرج بعد بضعة دقائق متوفى - فوجد الدقيق فى الحجرة وللقصبة الهوائية والانابيب الشعبية والمعدة .

٢ - اذا سقط شخص على الارض فى دور غيبوبة سواء من مرض كذوية صرعية أو من نزيف مخى أو إصابة كضربة على الرأس أو السقوط من مرتفع أو من تعاطى خمون أو من مخدرات الخ فانه من الجائز ان يموت مختنقاً من استنشاق تراب أو طين وإذا تراءى فى مثل هذه الوفاة ان سبب الغيبوبة غير واضح فمن اللازم حينئذ ان تؤخذ الاحشاء للتحليل بما فيها المعدة ومحتوياتها ويلزم البحث عن تاريخ المتوفى وهل عنده أمراض كالصرع أو معتاد على كوكابين أو حشيش .. إلخ .

٣ - الاختناق باستنشاق مواد الغذاء عرضاً ودخولها العنجرة يحصل إما وقت الاكل أو القىء ويكون حصوله فى حالة السكر أو تعاطى الخدرات أو عند حصول غيبوبة سواء من مرض أو إصابة . وقد يحصل ايضاً من عدم الاحتياط عند اعطاء الأغذية بطريق الانف أو عند غسل المعدة . وإن الشيوخ المصابين بسعال مزمن والاطفال عند اصابتهم بالسعال الديكى معرضون للاختناق باستنشاق مواد القىء الذى تعركه نوبة السعال .

وإذا كان الجسم الغريب كبيراً كقطعة لحم وسد فتحة المزمار كلها فان الوفاة تحصل فجأة أو بسرعة . وإما اذا كان الجسم الغريب صغير الحجم وهذا النوع كثير الحصول فان هذا الجسم يلتصق فى الغالب على جدر العنجرة فى محاذاة الاوتار الصوتية واسفلها قليلاً فيسبب انقباض فتحة المزمار بفعل منعكس فتحصل الاسفكسيا وتنتهى بالوفاة بعد زمن يختلف من عدة دقائق إلى يوم أو يومين . والمادة ان تحصل الوفاة ببطء اذا سكن الجسم الغريب فى الشعب أو فى احدى الانابيب الشعبية الغليظة . وإذا كان الطعام سائلاً مثل الملوخية أو الخبازى فانه يوجد عادة واصلاً إلى الانابيب الشعبية الرقيقة حيث يوجد فى الاخيرة بمقادير تذكر .

وفى مثل هذه الوقايات العرضية اذا لم تعرف ظروف الحادثة فان القضية تصير مشبهة كثيراً بالموت الجنائى وخاصة اذا كانت الوفاة حصلت بسرعة . ولكن الحقيقة تتجلى عند إجراء التشريح .

ويلازم لأجل البحث عن وجود مواد غريبة مستشفة ان تفتح كل الانابيب الشعبية
الممكن دخول مقص رفيع فيها .

وإذا شوهنت الحالة قبل الوفاة فإنه من المستصوب في معظم الاحوال ان يعمل فتحة في
القصبه الهوائية قبل محاولة استخراج الجسم الغريب . وإذا كان الجسم الغريب سائلاً أو بشكل
مسحوق ناعم فان العلاج الجراحي لافائدة فيه وإذا عاش المصاب في هذه الحوادث زمناً ما
فانه من الجائز ان يكون عندئذ قادراً على التكلم والمشي وحافظاً لقواه العقلية .

٤ - تدخل بعض الحيوانات الصغيرة كتملة أو نحلة إلى الحنجرة فتسبب الموت
بالاختناق لانقباض فتحة المزمار بفعل منعكس .

في حادثة عوارض حصلت بطرء سنة ١٩١٦ - المتوفى شاب شوهد يفصل في الذيل مع
صاحب له وقد وجدت الجثة ملقاة على وجهها بجوار الشاطئ في نقطة عمقها نحو متر
واحد وشهد شهود بأنهم رأوا صاحب المتوفى يجرى هارباً من محل الحادثة . كان المتوفى
يجيد السباحة فاتهم أهله صاحبه بقتله ولما ضبط الاخير قرر أنهما اغتسلأ معاً وخرج
هوليلس ملابسه وبقي القتل في الماء ليصطاد سمكا بيديه وانه أمسك سمكة وأحس بأخرى
تحت قدمه فوضع السمكة الاولى بين أسنانه لكي يمسك الاخرى من تحت قدمه وعندئذ
سقط فجأة متوفى في الماء ففزع صاحبه وجرى من غير تبصر .

وأظهر التشريح وجود سمكة طولها ١١ سنتيمتراً في حلقه ورأسها لأسفل عند ابتداء
المرىء وإحدى شوكتيها اللتين خلف الرأس مرتشقة بداخل المزمار وأحدثت تمزقاً ورضاً
بالغشاء المخاطي للحنجرة ولسان المزمار وأما الشوكة الاخرى فمغموسة في الجدار الخلفي
للبلعوم وجوارها تمزقات عديدة بالغشاء المخاطي ففهم من ذلك ان السمكة كانت حية
وتحركت في بلعومه مراراً . وكانت العلامات العامة للاختناق واضحة ولم يوجد علامات
للغرق فلما ظهرت نتيجة التشريح أفرج عن المتهم - وقد شاهدنا حالة أخرى مثل هذه في
ملحقاً .

٥ - ربما تسبب عن انحشار الطعام في المرىء أعراض اختناق خطر ويجوز أن ينتهي
بالوفاة في زمن قصير وذلك بالأخص إذا حصل الانحشار عند فتحة المرىء (على بعد ١٥

سنتيمتراً خلف الأسنان) وإذا حصل الإنحشار أسفل مما ذكر فإنه يكون في الغالب خلف نقطة تفرع القصبة الهوائية (على بعد ٣٠ سنتيمتراً خلف الاسنان) ويحصل الاختناق عندئذ ببطء نوعاً عما ذكر. وإذا كان الجسم الغريب المحشور في المريء كتلة كبيرة من طعام صلب كقطعة لحم أو غضروف فيدفع هذا الجسم الجدار الخلفي للحنجرة أو القصبة فيسد هذه القناة ويعوق التنفس أو يمنعه. وإذا كان الجسم الغريب المحشور في المريء ليناً نوعاً فيمكن طرده للمعدة بجرعة ماء أو طرده للخارج بالقىء ما لم يكن الجسم الغريب صلباً وخشناً فإنه يمسك أو يرتشق في جدر المريء فيتعسر استخراجاه بالجفت أو دفعه إلى المعدة بمجس المريء (probang).

حادثة رقم ٢٧ احوال شهراً ٣ مارس سنة ١٩١٨ - توفي شيخ فجأة بسبب غير معلوم. وأظهر التشريح انه بسبب ضيق اسنانه اكل قطعة كبيرة غير ممضوغة من لحم خشن (ثور) وقد شوهدت بمعدته وارتشقت بالمريء قطعة قدر بيضة الدجاجة من غضروف مغطى بلحم وكانت خلف الحنجرة، وكان الوجه والعنان محتقنة وباقي علامات الاختناق جيدة الوضوح.

٦ - كثير من الامراض تمت بالاختناق مثل:

(أ) الالتهاب الرئوى والنزلة الشعبية الشعبية التي يكثر حصولها في الاطفال والشيخوخ فان الافرازات المرضية تملأ الانابيب الشعبية فيحصل الاختناق تدريجياً.

(ب) تجمع سوائل التهابية بتجويف البلورا لاسيما اذا حصل الرشح بسرعة وكان مزدوجاً فتحصل الوفاة من امتلاء تجويف الصدر الدموى أو الهوائى من الضغط على الرئتين وانكماشهما فيحصل الاختناق.

(ج) اصابات الحنجرة بالتفتيريا أو الالتهاب الحاد أو الاوريميا الحادة سواء كان ذلك من مرض أو اصابة كسح نحلة يجوز أن يسبب الاختناق لانسداد قناة الحنجرة بالتورم.

(د) كثير من السموم تمت بتأثيرها على مركز التنفس كالكحول والكلوروفورم والاثير والافيون والدانورة والبنج والحشيش والمخدرات الاخرى.

أنه مما يجدر ملاحظته ان الاقسام الاربعة التي تقدم ذكرها يحدث الموت فيها بالاختناق فجأة الا في النادر. ولأجل هذا تسنح الفرصة عندئذ لظهور نوع الحادثة من اقوال

المصاب بيد ان الامراض والإصابات التي تحدث الوفاة فجأة بالاختناق هي الأهم من الوجهة الطبية الشرعية لانها ربما تشبه بفعل جنائي .

٧ - ويحصل هذا الذرع السريع من الاختناق من مثل انفجار خراج بالمريء أو البلعوم أو نزيف بالقصبة الهوائية أو الانابيب الشعبية ناتج من تآكل وعاء دموي في قرحة درنية ، أو سرطانة، أو من انفجار لنيورزم أو عقدة لمفاوية متجينة أو بواسطة استنشاق جزء من عقدة أو انسجة سائبة نتيجة تركز موضعي سيدخل للانابيب الشعبية مع الشهيق أو بواسطة حصول انقباض تقلصى بفتحة المزمار سواء من نوية عصبية أو من استنشاق مواد مهيجة كأبخرة النواشدر القوية أو غاز الكلورين أو جير حى ناعم .

(د) القتل بالاختناق بانخال اجسام غريبة فى المسالك الهوائية.

وهو نادر الحصول ويكاد يقتصر أمره على الاطفال المولودين حديثاً ويندر حصوله فى الاطفال الرضع وذلك لأن بعضهم يدفن وهو على قيد الحياة فى التراب أو فى كومة مثل كومة سباخ أو يحشى فم الطفل وفتحات انفه بالتراب أو الطين أو بالعجين أو يقطن أو بخرقة . وقد يشاهد فى جثث البالغين ان الفم والانف محشوان بالتراب أو بالطين وهذا يوضح بعد حصول القتل بطريقة اخرى مثل الخنق أو الضرب ثم تحشى هذه الفتحات بالتراب اما تشغيلاً وإما رغبة فى المساعدة على اتمام القتل . وعندما يوضع الطين فى هذه الفتحات بعد الموت فانه من البديهي الا ينتظر وجود اثر منه بالقصبة أو الانابيب الشعبية ولا بالمريء ولا المعدة لانه لا يصل الا إلى البلعوم . وقد شاهدنا مراراً أطفالاً حديثي الولادة قتلوا بحشو الحنك والبلعوم بخرقة أو قطن وكان ذلك هو السبب الوحيد فى الوفاة فى بعض الاحوال وإما فى الاخرى فكان نجد اثر ضغط باليد على الفم والانف .

وقد دلت التجارب على أنه إذا دفنت جثة متقدم بها التمعن الرسمى فى رمال أو تراب فمن الجائز ان تشاهد هذه المادة فى الانف والفم والبلعوم والحجرة والقصبة الهوائية والجزء العلوى من المريء، وعلى ذلك فالتحور على أترية فى هذه المواضع من جثة متقدم بها التمعن ودفنت فى تراب لا يلزم ان يكون ذلك نتيجة استنشاق التراب حال الوفاة . ولكن وجود التراب فى المعدة أو فى الانابيب الشعبية الرقيقة يدل على ان الدفن فى التراب حصل والشخص حى فابتلع تراباً .

وقد شوهد في بعض حوادث ان دفن الطفل حديث الولادة حياً في كومة تراب أو سباح ثم استخرج حياً بعد ذلك بعدة ساعات وتفسير ذلك ان كمية الهواء المتخللة للتراب أو السباح كانت كافية لتنفس الطفل مدة دفيه لان حديثي الولادة يحتاجون لكمية هواء أقل نسبياً بكثير عن الكبار وقد يفسر أيضاً بان الهواء كان ينفذ من طبقة السباح المغطية للأنف والفم.

- وعند الإصابة بجروح في العلق فاتحة للحنجرة أو القصبة يجوز أن النزيف الذي يتسرب الى داخل القصبة يحدث الوفاة بالاختناق وذلك اذا قطع الجرح القصبة بأكملها خاصة لانه في هذه الحالة تنكمش الحافة السفلى للقصبة المقطوعة فتغطي فتحتها وتسد بحوافي الأنسجة المقطوعة فيشتد الاختناق.

وإيضاً في حالة حصول كسور بالحنجرة من جراء الخنق باليد مثلاً اذا رفع الضغط قبل اتمام الوفاة فان المصاب يجوز ان يموت بعد فترة من النزيف الذي يسيل من الكسور لتجويف القصبة فيحدث الاختناق (انظر حادثة المستر دامستر الجواهرجي في باب الخنق باليد).

وأما الإنتحار بواسطة حشو الحلق بخرقة مثل منديل أو بالقطن فعظيم الندور ويحصل من مثل المجانين والمسجونين.

رابعاً : الوفاة نتيجة الاختناق بالغازات الغير صالحة للتنفس.

١ - الاختناق بثاني أكسيد الكربون

- خواصه ومنابعه
- للمقنن السام والمدة التي تحصل فيها الوفاة
- الحوادث العرضية للكثيرة للحصول بمصر
- الأعراض
- المعالجة
- العلامات التشريحية
- فحص الأمكنة
- تطبيقات عملية

٢ - الاختناق بأون أكسيد الكربون

- أوصافه
- منيعه وحوائثه
- غاز الفحم الحجري
- غاز للماء
- المدة التي تحصل فيها الوفاة وأعراض التسمم
- العلامات التشريحية
- نوع حوائثه
- استكشاف الغاز وأبحاثه الكيماوية
- تطبيقات عملية

رابعاً : الاختناق بالغازات الغير صالحة للتنفس^(١)

سنتناول هنا الكلام عن التسمم بأول وثاني أكسيد الكربون لان الوفاة منهما تحصل بالاسفكسيا بالاختناق واما باقى الغازات السامة فنعالجها فى قسم السموم .

١ - الاختناق بثانى اكسيد الكربون (Carbondioxide, CO_2)

- خواصه ومنابعه: غاز حمض الكربونيك هو غاز عديم اللون والطعم والرائحة عندما يكون مخففاً لامتزاجه بالهواء كما هو الحاصل فى الحوادث وأما اذا كان صرفاً نقياً (مركزاً) فله طعم حمضى خفيف ورائحة لذاعة وهذا الغاز غير قابل للاكتهاب وأثقل من الهواء بكثير ولذلك فهو يتجمع بثقله فى الاماكن المنخفضة المهجورة مثل الآبار والمناجم والبيدرنات .

ويتكون هذا الغاز طبيعياً وباستمرار بالاحتراق ويتنفس الحيوانات وبالتخمير كما يحصل فى صناعة الخمر وفى تكسير الحجارة بالثلم وفى الحوادث التى تلتهب فيها كمية من البارود كمخزن بارود فيتكون حينئذ غازات اول وثانى أكسيد الكربون وغازات اخرى . ومن المحتمل فى تلك الحالة أن يسقط الاشخاص القريبين من محل الحادث ويغشى عليهم من الاختناق بهذه الغازات .

وحمض الكربونيك يحدث الوفاة لانه :

(أ) يمنع خروج حمض الكربونيك المتولد فى جسم الحيوان طبيعياً عن طريق الرئتين .

(ب) لان هذا الغاز سم مخدر يؤثر مباشرة فى المراكز العصبية .

(ج) بفعله المسلبى لانه مثل الايدروجين والنتروجين لا يصلح للتنفس . فبامتزاجه مع هواء التنفس ينقص من صلاحية ذلك الهواء للتنفس بنسبة مقدار حمض الكربونيك الموجود والذى يحل محل الاكسجين فى هواء التنفس .

يولد الاحتراق كمية من حمض الكربونيك مساوية فى حجمها للاكسجين الذى استهلك فى الحريق وأما فى التنفس فانه يتولد حمض الكربونيك بنسبة أربعة أخماس الأوكسجين

(١) راجع د. سنى سمث، د. عبدالمجيد عامر، لمرجع السابق من ص ٣٤٤ إلى ص ٣٤٦ .

الذى استهلك - هذا وان تأثير حمض الكربونيك يكون أشد ضرراً اذا تولد السم المذكور من احتراق الاكسجين الموجود فى هواء حجرة محكمة أى غير متجددة الهواء سواء من ايقاد نيران أو من التنفس وهو الاسوأ. ففى الحالتين يكون الضرر اشد مما اذا اضيف غاز حمض الكربونيك إلى هواء الحجرة ولم يتولد بداخلها من الاحتراق أو التنفس.

وتكاد تكون كل حوادث التسمم بهذا الغاز عرضية ونشير ظروف الحادثة إلى ذلك ولكن فى قليل من هذه الحوادث توجد بعض شبه جنائية من ظروف خاصة فى الحادثة لغموضها ويتوقف حينئذ تبرئة من توجه اليه التهمة إلى خبرة الطبيب الكشاف وفطنته فى تشخيص حقيقة سبب الوفاة.

- المقدار السام ولادة التى تحصل فيها الوفاة

يموت الشخص بسرعة على نسبة مقدار حمض الكربونيك الموجود فى هواء التنفس وتبعاً أيضاً للمدة التى يمكنها الشخص معرضاً لتنفس ذلك الغاز كما يأتى:

١ - إذا استنشق الغاز صرفاً (مركزاً) فان الوفاة تحصل فجأة من الانقباض التقلصى لفتحة المزمار ويحصل ذلك من البترول فى بعض الآبار المهجورة.

٢ - إذا زادت نسبة حمض الكربونيك عن ٢٠ فى المائة من هواء التنفس يسقط الشخص للارض مغى عليه سريعاً فلا يمكن من الخروج ويستمر فى دور الكوما حتى يموت.

٣ - إذا كانت كمية حمض الكربونيك من ١٠ إلى ٢٠ فى المائة من هواء التنفس ربما وجدت فترة قبل اشتداد الاغراض يتمكن فيها المصاب من الخروج هارباً قبل ان يسقط غائباً عن الصواب.

٤ - اذا كانت النسبة من ٥ إلى ١٠ فى المائة فقط فان الكوما تحصل ببطء ولكن اذا لم يسرع المصاب بالهرب فانه يسقط فى حالة كوما ويموت مدارجة.

وإذا بلغت نسبة هذا الغاز فى هواء التنفس ١/١٠٠٠ إلى ١/١٠٠ فانه يصير مضرراً بالصحة ويسبب فقر دم وضعفاً كما يحصل فى منازل الفقراء بسبب ازدحام السكان ومن قلة منافذ التهوية. وقد دلت التجارب على أنه يمكن أيضاً أيقاد الشمعة اذا بلغت نسبة حمض الكربونيك للهواء لغاية ١٠ - ١٢ فى المائة (تيلر صحيفة ٥٣٠) مع ملاحظة ان هذا القدر سام

للإنسان. وعلى ذلك فإن إمكان إيقاد شمعة في مكان يشبه ان هواء فاسد لا يدل دائماً على ان الهواء صالح للتنفس. وتطفئ الشمعة اذا بلغت نسبة الغاز للهواء ١٢ - ١٥ في المائة.

- الحوادث العرضية الكثيرة الحصول بمصر: منها للزول في الآبار والسواقي المهجورة والبدروناات. ومن المشاهد أن من يسرع لاتقاذ المصاب من غير ان يحتاط لنفسه من المحتمل ان يصاب هو ايضاً. وفي حوادث حريق المنازل كثيراً ما توجد الاشخاص قد فارقت الحياة بعد اطفاء الحريق وذلك من التسمم بالغازات من غير ان تمس النار اجسامهم أو مع إصابتهم بحروق بسيطة لاتسبب الوفاة. أو يرى ان جانباً من الجسم محترقاً لدرجة التفحيم دون باقى الجسم مما يشير إلى ان المتوفي قد فارق الحياة أو اغمى عليه من التسمم بغازات الحريق ولذلك لم يقلب أو يحاول النجاة - وتحصل حوادث عديدة من كوش الجير وقمائن الطوب حيث يتولد هذا الغاز من احتراق الحجر وتحوله لجير ومن اللوقود الذى هو فى العادة الفحم الحجري. ومن النادر ان تحصل حوادث تسمم عند استعمال حطب الذرة أو القطن بدل الفحم. ويكثر التسمم بهذا الشكل فى الشحاذين الذين يلجأون بغرض التدفئة للفوم بجوار قميئة الطوب أو كوشة الجير وقد ينامون فى بعض الاحيان على سطحها فعلاً إذا كانت النار خمدت والحرارة مقبولة ويختلقون بتصاعد غازات الحريق الغير المحسوسة. وقمائن الطوب وكوش الجير فى مصر معتبرة من المجالات المضرة بالصحة والخطرة ويحتاج وجودها إلى استخراج رخصة سواء كانت اقامتها مؤقتة أو بصفة مستديمة ويشترط أن تكون فى مكان لائق بعيد عن المساكن. وقد تحصل بعض للحوادث ايضاً من معامل تفريخ بيض الدجاج وأى محل آخر يستعمل به فرن كبير يوقد بالتمس أو روث المواشى كالحمامات العمومية.

ففى قضية عوارض سنة ١٩٠٩ بدمليج مركز منوف كشفنا على خمس بنات منهن اربع اخوات توفين اختناقاً بالغازات المتصاعدة من معمل تفريخ دجاج كان مهجوراً لمدة سنتين ثم اوقد تلك الليلة بدون رخصة وكان ملاصقاً لـحجرة نوم هؤلاء البنات اللاتي وجدن صباحاً متوفيات فى فراشهن ولم نشاهد دخاناً أو نحس برائحة خاصة فى هذه الحجرة التى كان بابها مغلقاً على المتوفيات واتضح ان الغاز تطرق من شقوق فى حائط الحجرة لانها من اللبن (الطوب الاخضر) وملاصقة لفرن معمل الدجاج.

ومن الجائز أن يحدث الدمس أو روث المواشى اختناقاً اذا استعمل وقوداً بكثرة ولم يستعمل معه الحطب للمساعدة على اشتعال الدمس ويحصل ذلك فى القاعة التى ينام فيها الريفى والتى ليس فيها فتحة الا الباب وبها فرن كبير بدون مدخنة والغازات السامة التى تنشأ من الحريق كما شرحنا ليست بقاصرة على حمض الكربونيك بل تحتوى ايضاً على اول اكسيد الكربون وبعض غازات اخرى ومن الجائز ان تزيد كمية احد الغازين سالفى الذكر عن الآخر بيد ان الغازات السامة تكون قاصرة على حمض الكربونيك اذا نشأت من عملية التخمر كما يحصل من تنظيف البراميل الكبيرة المعدة للتخمر فى معامل الخمر وكذلك فى حوادث معامل ماء الصودا وفى الحجر عديمة التهوية التى يتكون فيها الغاز من تنفس الاشخاص .

- الاعراض:

امتلاء وثقل فى الرأس ودوخة وجوش فى الاذنين ورائحة لذاعة وفقد قوة العضلات الارادية، ولذلك يصير المصاب غير قادر على للحركة أو على الاستغاثة ويسقط مرتخى الاعضاء وتطرق الغيبوبة بسرعة ويصير التنفس عسراً وسطحياً وشخيراً وتحصل الوفاة بسرعة تتناسب وكمية حمض الكربونيك الموجودة، وقد يحصل فى بعض الاحيان تقلصات أوقىء أو احتقان بالوجه - اما الحذقتان فتكونان فى العادة متستعين .

المعالجة: ينقل المصاب حالاً إلى الهواء الطلق ويعمل تنفس صناعى أن لزم الأمر ويشمم الاوكسيجين إن وجد مع إعطاء للمنبهات وينصح بعمل فصد وريدى إذا شوهدت أوردة العلق السطحية ممثلة كثيراً أو لم ينجح التنفس الصناعى فى ارجاع التنفس .

- ويمكن إصلاح الهواء الفاسد فى بشر وجعله صالحاً بالطرق الآتية:

١ - تسليط تيار من بخار الماء المضغوط على اسفل طبقة الغاز اسام وهى أتم الوسائط ولكن صعبة التنفيذ.

٢ - بايقاد نيران بكثرة عند فم البلر

٣ - بتدلية وعاء يحوى عجينة من الجير للمطفي والماء إلى طبقة الغازات السامة.

- العلامات التشريحية:

تحصل البرودة الرمية فى العادة ببطء ويجوز ان يتأخر التيبس الرمى فى الظهور- ويشاهد احتقان بالوجه والعينين ولكنه يحتمل ان تكون هذه الاجزاء طبيعية اللون وتكون الحدفان متسعتين وغير معتاد وجود رغبة على الشفتين وفنتحتى الانف وبالقنصبه والانابيب الشعبية الا اذا كان اول أوكسيد الكربون موجوداً بكيمه ازيد من حمض الكربونيك .

- العلامات الباطنة:

أغلب حصولاً من العلامات الظاهرة - وهى مثل ما وصف عن الاختناق بصفة عامة كامتلاء النصف الايمن من القلب والاوعية الغليظة بدم مائع مسود اللون وكاحتقان الرئتين ومن الجائز حصول احتقان أقل من ذلك بالمخ وبالأحشاء الباطنة بدرجة أقل وعلى ذلك فمن اللازم ان نلاحظ ان العلامات التشريحية للتسمم بحمض الكربونيك ليست واضحة مميزة وهى من غير شك ولا ارتياب اقل وضوحاً من علامات الاختناق بأول أوكسيد الكربون.

وإذا حصل التسمم من خليط من الغازين وكانت كمية أول أوكسيد الكربون هى الأكثر فيشاهد ان المنسوج العضلى والاغشية المخاطية والمصلية بعموم الجسم تكتسب لوناً احمرأ وردياً.

- فحص الامكنة:

بما ان معظم الحوادث هى عرضية واضحة فلا يحتاج الامر فيها إلى تحليل كيمائى عن الهواء الفاسد أو عن كمية حمض الكربونيك فى دم المتوفى ويكتفى فى هذه الاحوال بما يظهر من التحقيق من ان الحادثة عرضية وبما يظهره تشريح الجثة من ترجيح حصول الوفاة من الاختناق بحمض الكربونيك - اما فى القضايا المشبهة فيها فيمكن اخذ عينه، نموذج من هواء المكان للتحليل بان يؤتى بزجاجة وتملاً برمل ناعم جاف وتندلى فى البدر إلى الطبقة الغازية السامة بواسطة الحبلين المذكورين فيسقط الرمل فى البدر وتمتلئ الزجاجة بالهواء الفاسد وعندئذ ترفع الزجاجة وقمها لأعلى وتسد حالاً بقلينة محكمة - وتتخذ عينة الهواء من الحجرة بالطريقة عينها ولا داعى لاستعمال الحبال بل يصب الرمل

من الزجاجاة بقلبها باليد- ويلزم ان تؤخذ العينة من قرب الجثة وأسرع ما يمكن عقب الحادثة. (١)

٢ - الاختناق بأول أوكسيد الكربون (Carbon Monoxide, Co)

- أوصافه: غاز عديم اللون والرائحة والطعم ويحترق بلهب مصفر باهت ويتولد من احتراق المواد الحاوية للفحم لاسيما إذا حصل الاحتراق في جو قليل الأكسجين أو كان الاحتراق على حرارة شديدة جداً كما هو الحال في افران صهر المعادن.

وهذا الغاز سم شديد للإنسان والحيوان وعند استنشاقه يتحد مع هيموجلوبين الدم نظراً لميل الأخير إلى هذا السم ويكونان مركباً ثابتاً هو أوكسيد الكربون والهيموجلوبين (Carboxe haemoglobin) وتفقد بذلك خاصية الهيموجلوبين الضرورية للحياة بصفته الناقل للأكسجين وتنتج عن ذلك الوفاة بالاسفكسيا - وله أيضاً تأثير مباشر على المراكز العصبية بصفته سماً مخدراً.

(١) تطبيقات عملية:

١ - حادثة رقم ٥٣ لسواحل قسم بولاق ٦ - ٢ - ١٩١٦، نام مرلكني عصره ٦٠ سنة ومعه ابنه وعمره ١٧ سنة ليلة في حجرة صغيرة من حديد بمقدم إيبرز بالدليل عند الزمالك ووجدنا متوفيين في الصباح ولم يكن ثمة من نار لوقنت في الحجرة والفتحة الوحيدة لهذه الحجرة هي باب صغير محكم في سقفها وكان مغطاً عليهما - والحجرة بشكل مثلث متساوي الساقين فاعندنا بطول ٣ أمتار وكل من الساقين متران وارتفاعها متر واحد وعلى ذلك فحجمها متران مكعبان - وقد مات للرجلان بجهلها مختلفين من فساد هواء الحجرة بتأثير نفسيهما.

٢ - حادثة: بخاخية سبه مركز اشمون قضيعة هوارض سنة ١٩١٠ - نام شابان في قاعة محكمة محمية بالدمس في فصل الشتاء. وفي الصباح فتح عليهما الباب فوجد أحدهما متوفى ووجد الآخر في حالة غيبوبة وقد تمكنا بعد محالته بالتكنس الصناعي واللهواء الطلق وبالفصد الزريدي من انقاذهم وقد مكث مدة بعض ساعات إلى ان عاد إلى رشده.

٣ - حادثة رقم ١٥ احوال مصر للاممية ٣١ - ٣ - ١٩٢٢: نام شحاذ عصره ٢٥ سنة على ظهر كوشة جبر رغبة في التدفئة ببذ لئه كان بالكوشة آثار نار ودخان. وفي الصباح وجد مفارقاً للحياة ونائماً على جانبها الايمن الذي حرق حرقاً شائراً واظهر للتشريح لئه اختنق بأول وثاني أوكسيد الكربون - والظاهر ان الريح الهب النار ثانياً في الكوشة فحرق الجانب الايمن دون باقي الجسم وذلك اما لان للرجل كان قد مات قبل الحريق متمسماً من الغازات وأما لانه كان في دور الغيبوبة من ذلك التسمم عند حصول الحرق.

٤ - حادثة رقم ١٧ احوال قسم الخليفة ٨ - ٤ - ١٩٢٢: حادثة مشابهة للسابقة - وقد اختنق المتوفى بسبب نومه على الارض بالقرب من قمية طوب مقنعة بالفحم الحجري ولم تصه لليران نظراً لانه - ودل للتشريح ان الوفاة من التسمم بأول وثاني أوكسيد الكربون.

- منبعه وحولته :

سبق لنا ان ذكرنا كيفية تكونه مختلطاً مع حمض الكربونيك من مثل قيمان الطوب وكوش الجير، وفي الحرائق لاسيما تلك التي تلتهم فيها كثير من الاخشاب ومن الفرقة في المناجم أو في مخازن بارود وفي الاحتراق البطيء للدمس (روث المواشى) في فرن القاعة. هذا ويكثر حصوله في المدن في الحجرات التي تدفأ بالفحم النباتي أو بالكوك.

- غاز الفحم الحجري،

يستخرج بتقطير الفحم ويستعمل للانارة والتسخين وهو غاز سام يحدث الاختناق لانه يحتوى على $6/100$ من أول أكسيد الكربون ويحتوى ايضاً على $46/100$ من الادروجين ونصف في المائة من حمض الكربونيك والاجزاء الباقية هي غازات مكونة من ادروجين وفحم وهي التي تكسبه رائحته الخاصة وتلفت النظر اذا تسرب غاز الفحم عرضاً وغير متقد من خلفية أو مضباح.

وقد حصلت عوارض تسمم كثيرة من جزاء عدم الاحتياط عند استعمال هذا الغاز. ومن مثل انفجار أو ثقب انبوبية خاصة بتوريد هذا الغاز ولو كانت مدفونة على عمق في الارض لان الغاز مع ذلك يتسرب لمسافة عدة أمتار تحت الارض وربما ادى إلى قتل سكان المنازل التي على كذب منه. وإذا بلغت كمية غاز الفحم $10/100$ من الهواء في حجرة فان ذلك يجعله قابلاً للالتهاب والفرقة الشديدة اذا وصل لهب إلى الحجرة.

- غاز المساء :

يصنع بتمرير بخار الماء على فحم كوك ساخن ويستعمل للانارة والتسخين وهو شائع الاستعمال في أمريكا. وقد وقع منه هناك حوادث عرضية عديدة وهو سام بالنظر إلى احتوائه على أول أكسيد الكربون الموجود فيه بنسبة $40/100$ والباقي ادروجين. وهذا الغاز عديم الرائحة. لا يستعمل في مصر.

- المقدار المميت من أول أكسيد الكربون: لم يقدر تماماً بعد. ومن رأى تيار (صفحة ٣٥٤) ان التعرض لاستنشاق هواء يحوى $1/100$ من أول أكسيد الكربون لمدة خمس دقائق يحدث الوفاة حتماً. وقد وجد السير توبس ستيفنسون ان مقدار نصف في المائة من هذا الغاز مميت للجرزان.

- المدة التي يحصل فيها الوفاة واعراض التسمم بأول أكسيد الكربون: مثل ما تقدم وصفه عن ثاني أكسيد الكربون مع ما هوأت من الفوارق:

طروء الاعراض الشديدة بسرعة بحيث تفقد المصاب قوة الحركة أو الاستغاثة في بضع ثوان بيد انه قد يحتمل ان يستمر حافظاً لشعوره عندئذ - الوجه والعينان محتقنتان بوضوح ودرجة الحرارة تنخفض انخفاضاً سريعاً عن الطبيعي وإذا نقل للمصاب بعدئذ إلى الهواء الطلق فيجوز أن يعيش في دور الغيبوبة لعدة ايام ثم يموت. وعلى ذلك تتراوح المدة التي تحصل فيها الوفاة من بضع ساعات إلى عدة ايام.

- العلامات التشريحية الظاهرة:

يجوز ان يتأخر ظهور التيبس الرمي والتعفن الرمي. والزرقة الرمية تكون كثيرة في العادة يكون لونها على الدوام وردياً خاصاً - وأما الوجه فمحتقن وهادىء وهو اشبه ما يكون بشكل الخجل عند الاحياء وذلك باحمرار في الخدين والعينين - والحدقتان متسعتان وتشاهد رغبة على الانف والشففتين ويطش وردية بالجلد وخاصة بالصدر والفخذين وفي بعض الاحيان يكون كل جلد الجثة بهذا اللون الوردى.

- العلامات الباطنة:

أهم وأثبت علامة هي لون الدم الوردى. وتكون الرئتان وللمخ مختلفة بلون احمر فاتح وكذلك المنسوج العضلى بجميع الجسم - وتشاهد رغبة كثيرة في الغالب وممددة بالقصبة الهوائية والانابيب الشعبية. وفي حوادث الحريق يجوز ان يوجد في المسالك الهوائية ذرات الهباب، وإذا حصل التسمم بغاز الفحم فيمكن ان تشم رائحته الخاصة من الاحشاء لاسيما من الرئتين. ومن الجائز أن يكون لون الدم غامقاً كما في التسمم بحمض الكربونيك.

- نوع حوائثه:

معظمها عرضى والانتحار بأبخرة الفحم النباتى شائع الحصول في فرنسا ومن الجائز الانتحار بغاز الفحم الحجرى أو بالغاز المائى بان تفتح صنبور الغاز فى حجرة محكمة وقد شوهدت بعض حوادث قتل قليلة العدد بهذه الغازات.

- استكشاف الغاز وابحاثه الكيماوية:

تكون معظم الحوادث عرضية وتظهر ظروفها ذلك فلا يستدعى الامر تشريح الجثة ويكتفى بالكشف الظاهري. على انه اذا وجدت اى شبهة جنائية من ظروف الحادثة أو من الكشف الطبى الخارجى فاللازم حينئذ ان تشرح الجثة مع عمل الابحاث الآتية:

١ - يؤخذ عينة من هواء مكان الحادثة فى زجاجة وترسل للتحليل.

٢ - يؤتى بفأر ويوضع فى المكان المشتبه بوجود الغاز السام فيه ويترك حتى تظهر عليه الاعراض أو يموت ثم يرسل إلى مكتب الطب الشرعى لبحث دمه بالمنظار الطيفى.

٣ - يؤخذ عينة دم من جثة المتوفى وترسل للتحليل الكيماوى. ولا يحول حصول التتعفن بالجثة دون ضرورة اخذ هذه العينة ذلك لان مركب أوكسيد الكربون والهيموجلوبين يقاوم التحليل بالتعفن مدة طويلة. وقد امكن ان يشاهد المنظر الخاص بهذا السم فى المنظار الطيفى مع انه مضى على الوفاة ثلاثة اسابيع (تيار ٥٣٧) وهذا المنظر يظهر خطين ما بين D و E وعند اضافة كبريتور النواشدر لا يطرأ تغيير ما. وذلك مما يميزهما عن الخطين اللذين يريان فى المنظار الطيفى لاوكسيد الهيموجلوبين لا كبريتور النواشدر يجعل الخطين الخاصين به يجمعان إلى خط واحد دلالة على وجود هيموجلوبين منزوع الاكسجين.^(١)

(١) تطبيقات:

١ - حادثة رقم ٦ اصول بولاق ١٨ - ١ - ١٩٢٣: المعتبرى فيها شيخ منير وجد ذات صباح على فراشه مفارقاً لهيلة والحجرة ممتلئة بالدخان المتصاعد من للتحاف الذى كان يحرق وترجح ان النار عقلت فى للتحاف عرضاً من رمى عتب سجارة لانه كان محاذاً على للتدخين ويوجد للتحاف محترقاً فى مقابل القدمين اللذين لاسبهما حرق غائر مظلم. وأما باقى للتحاف والجسم فغائبان عن الحرق. ولم يظهر من للتفريح والتحليل اى علامة لتعاطى خمور أو مخدرات وظاهر ان الوفاة تسببت من الاختناق بالغازات التى تصاعدت من لحرق قطن للتحاف ولعصا لول وثلاثي أوكسيد للكربون ببسء وشكل المحروق يدل على انها حصلت اما وقت الكرماء وما بعد الموت بقتل. ومما يجدر ملاحظته ان بالتحاف من القطن ٧ - ١٠ اربال فقط وكان لحرق جزء منه (نحو رطلين من القطن) كافياً لأحداث الموت بالاختناق فى حجرة عديمة للتهوية.

٢ - حادثة رقم ٩٨ اصول بولاق ١ - ٣ - ١٩١٨: مماثلة للحادثة السابقة ومات فيها شيخ وزوجته من انتقاد النار فى قطن فى جزء من للفرائش.

ويحصل فى مثل هاتين الحالتين فى الحادة الاشياء بلوح جثائى ويترجم عندئذ عمل للتفريح والتحليل الكيماوى.

٣ - حادثة رقم ١١ اصول جولان ٢ - ٢ - ١٩٢٢: لاختلق سويللى مسن وزوجته من حجرة نرسمها لربطهما كائون كرك للتدفئة واتصلت النار بفرائش للزوجة نظراً لقرية ولحدثت فى ملابسها وقدميها حروقاً تافهة ثم انطفأت هذه النار من الفرائش ومن الملابس من تقاء نفسها بالنسبة لاستهلاك الاكسجين بالمحرق والرائد غازات للحريق. ولم تصل النار للفرائش للرجل وكانت علامات للسم بأول أوكسيد الكربون واضحة فى كليهما.

=

٤ - جبانة هور غس حصلت بلمان طره يوم ١٠ - ٣ - ١٩١٩: كان مع احد المساجين ٥٠ قرشاً يخفيها لان في ذلك مخالفة للاوامر فدخل مخزن الجبس واغلقه عليه من الداخل بالمفتاح وغالباً أنه فعل ذلك ليخفي النقود في كرمة الجبس «وعند التمام» وجد غالباً وصفر عليه بالمخزن مرقى بعد ساعتين من دخوله فيه. وظهر انه اختلق بخازنات كرمية للجبس السلاصقة للمخزن والمراقبة بالفحم للصحرى. ولا بد ان يكون القناز قد تطرق من خلال الحائط الفاصلة وكانت هذه مبنية بالحجر والملاط ولكنها كانت مع الاسف غير مبيضة من الجهتين ولم يمكننا أن نجد أى شئ محسوس فى هذه الحائط ولم نشم رائحة خاصة عند دخولنا للمجرة. والنتيجة الوحيدة لك من متر مربع واحد أعلى الباب الذى كان مغطاً.

- هذا ريمتجس الرجوع إلى العرايلث التى تكررت عن حمض ككرونيك .

خامساً : الوفاة نتيجة الغرق

- (١) تعريفه
- (٢) المدة اللازمة لحصول الوفاة غرقاً
- (٣) سبب الوفاة في الغرق
- (٤) علامات الغرق
- (٥) شكل جثة الغريق علي اثر الوفاة - العلامات الظاهرة
- (٦) هل الموت بالغرق حصل عرضاً أم انتحاراً أم قتلاً
 - (أ) للغرق العرضي
 - (ب) الغرق الجنائي (القتل)
 - (ج) الانتحار بالغرق
- (٧) انعاش الغريق.
- (٨) الوفاة المتأخرة من الغرق.

خامساً: الغرق^(١)

١ - تعريفه:

الغرق هو موت «بالاسفسيا» يحصل من الانغماس فى الماء أو فى سائل آخر وإليس من الضرورى حصول انغماس تام فإن كل ما يطلب لحدوث الوفاة هو تغطية فتحتى الأنف والشم. وقد حدثت حوادث غرق عديدة فى عمق بضع سنتيمترات من الماء وذلك بأن يكون الملقى عليهم أطفالاً أو مصابين بالصرع أو سكارى.

وإذا سقط شخص فى الماء وكان لا يعرف السباحة فإنه يغوص فيها فى الحال وهذا راجع إلى قوة السقوط من جهة ولزيادة الثقل الدرعى لجسم الإنسان عن الماء من جهة أخرى وقد لا يظهر الجسم بعد ذلك لحدوث الوفاة على الأثر من تأثير الخوف أو الصدمة أو من حصول ارتجاج دماغى أو إصابة أخرى من جراء السقوط أو من السكتة القلبية الناتجة عن وجود داء مزمن فى القلب. ولكن العادة هو أن يظهر الشخص فوق سطح الماء ويقوم بحركات مضطربة محاولاً النجاة غير أن رأسه ليست مرتفعة عن الماء تماماً عندئذ فلذلك يستنشق ويبلع كمية من الماء ثم يغطس ثانية وذلك لانه فى محاولته للتنفس يخرج جزءاً كبيراً من الهواء الموجود فى الأصل فى رئتيه أى من قبيل غطسه فيزيد ذلك ثقل فى جسمه نسبياً إلى الماء أضف إلى ذلك إن رفع رأسه فوق الماء يخل توازن جسمه ويزيده ثقلًا.

ويظهر الشخص فوق سطح الماء ثم يغوص فيها مرات عديدة يأتى فى غضونهما بمجهودات تقلصية للاستنشاق حتى إذا ما أنهكه الجهد ونفذ الهواء ظل تحت الماء فتحدث الوفاة «بالاسفسيا» وكلما ازدادت مجهودات التنفس عدد الفريق كلما ازداد استنشاقه للماء الذى يدخل إلى الانابيب الشعبية والخلايا الرئوية حيث يختص فيهما بالهواء الداخلى والخارجى مع حركات التنفس التقلصية. ومن ذلك يزداد حجم الرئتين وينفخ الزيد الرغوى المائى إلى الانابيب الشعبية الدقيقة والخلايا الرئوية. وكذلك يكون أيضاً مقدار احتقان الرئتين وباقى علامات الغرق على قدر المجهودات التى بذلها الفريق للتنفس.

(١) راجع - د. د. ستنى حنت، د. عبدالمعتمد علمر، المراجع السابق من ص ٢٩٢ إلى ص ٣٢٥، د. يحيى شريف، د. محمد سيف النصر، د. محمد مشالى من ص ٦٦٥ إلى ص ٦٧٢، دكتور/ د. ج. حى - المراجع السابق من ص ١٣٩ وما بعدها.

هذا وأن الغريق الذى يغوص فى الماء حالاً ولا يظهر ثانياً على سطحه اذا لم يكن مات فوراً بالسكتة القلبية فانه أيضاً يعمل مجهودات تنفس تحت الماء وعلى ذلك يشاهد فى جثته ايضاً احتقان الرئتين والزيد الرغوى وياقى علامات اسفكسيا الغرق .

٢ - المدة اللازمة لحصول الوفاة غرقاً .

ثبت من التجارب فى الحيوان ولاسيما الكلاب وفى الأحوال التى أنقذ فيها الغريق المشرف على الموت ان الوفاة تحصل بالغرق فى دقيقة إلى خمسة دقائق . ويقول تيار انه يطول الزمن إلى ثمانى دقائق . واما جليستر فجعل الحد الاقصى لحصول الوفاة غرقاً عشرين دقيقة . والعادة ان الغريق فى مبدأ الامر يكون حافظاً لرشده فترة قصيرة يقوم فى اثنااتها بأعمال ارادية لينجو بنفسه فيمسك بأى شىء فى متناول يده ليستند عليه ولذلك فقد يشاهد بالجملة ان اليد منقبضة على أعشاب أو حشائش أو رمال أو طين أو أية مادة اخرى . وهذه علامة هامة تظهر انه من المرجح ان الغريق نزل فى الماء حياً .

حوادث الغرق وكثرتها وطرق انتشار الجثة : حوادث الغرق وافرة الكثرة فى هذه البلاد فان نحو ١٠ ٪ من الجثث التى نفحصها بمشرحة القصر العيني هى جثث غرقى انتشلت من النيل فى القاهرة ومثل هذه الجثث يمكن ان تكون قد بدأت سيرها من أية نقطة ما بين اسبوط حيث توجد قناطر حجز وبين القاهرة - وان ثانى قنطرة للحجز بحرى اسبوط هى كبرى القناطر الخيرية - ولموضع هاتين القنطرتين والقناطر الاخرى الموجودة على فرعى النيل وعلى اللهيبرات واللترع الاخرى أهمية فى معرفة المكان الذى يمكن أن تكون جثة مجهولة قد بدأت السير منه .

وتنتشل الجثث التى تشاهد طافية على سطح الماء بالزوارق عادة واما إذا وجدت على مقربة من الشاطئ فإنها تنتشل باليد وللبحث عن الجثث الغاطسة فى الماء تستعمل الشباك المثقلة بقطع رصاص (شبكة الصيد المعروفة بالطراحة) أو تستعمل خطاطيف حديد مدلاة . من حبال وتجرف فى المكان الذى يظن ان الجثة فيه وقد يستأجر غطاس للبحث عن الجثة - وقد تحدث الخطاطيف جروحاً بالجثة أو تمزقات بالملايس . ويجوز ان يخلل نظام الملايس اثناء جر الجثة لإخراجها بطريقة ربما تضلل الباحث أو تبعث على الشبهة . فقد توجد الطراحة

ملفوفة حول العنق فتشابه الخنق أو يوجد اللباس مفكوكاً ومدلى بحيث يشبه في حصول هتك عرض أو قد تحدث جروح أو سحجات أثناء جر الجثة ورفعها إلى الشاطئ فتشبه بآثار العنف للحبوبة.

٣ - سبب الوفاة في الغرق

الغرق نوع من انواع الاسفكسيا والسبب المباشر للوفاة في اغلب الحالات هو الاسفكسيا مع وجود علاماتها بالجثث وتختلف درجة وضوحها بحسب درجة كفاح الغريق لينجو بحياته. وقد دلت التجارب في الحيوان والملاحظات في احوال الذين انقذوا من الغرق ان التنفس يقف أولاً بينما يستمر القلب في ضرباته ليضع دقائق فاذا ما وقف القلب ايضاً فقد استحال حينئذ انقاذ الانسان أو الحيوان عادة.

ولقد بينا فيما قدمناه أن علامات اسفكسيا الغرق تكون واضحة في الغريق اذا قام بمجهودات لينقذ نفسه وليتنفس. وعلى عكس ذلك تكون تلك العلامات قليلة الوضوح اذا كان الشخص علة سقوطه في الماء في حالة غيبوبة سواء اكانت تامة أم جزئية من جراء اصابته أو تعاطى مخدر أو خمر أو نوبة صرع. بينما لا توجد علامات تقريباً في الغرقى الذين ماتوا في الحال بسبب حصول سكتة قلبية من الرعب وبرودة الماء أو لوجود مرض بالقلب أو لحدوث اصابة بادية من السقوط في الماء مثل كسر الرأس الخ.

أما في احوال الغرق التي لا يشاهد فيها علامات اسفكسيا الغرق بالجثة وخاصة اذا لم يوجد ماء بالرئتين والمعدة فيلزم أن تنسب الوفاة فيها إلى حصول سكتة قلبية ويلزم حينئذ ان يوضح في التقرير الطبي ما قد يوجد بالقلب أو المخ من الأمراض أو الاصابات البادية التي تسبب الوفاة بالسكتة القلبية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. أما في حالة الوفاة بالصدمة العصبية المسببة عن الخوف أو الناتجة من الانغماس في الماء البارد فيلاحظ فيها ان الرئتين وباقي الاحشاء تكون في العادة محتقنة نوعاً وان القلب يوجد ممتلئاً بالدم ومع مشابهة هذه الحالة بعلامات «الاسفكسيا» فإنها لا تشابه «اسفكسيا» الغرق إذ لا يشاهد بالرئتين الماء والزيد الرغوى «والاوزيما» وكبر حجم الرئتين كما لا يشاهد بالمعدة ماء.

٤ - علامات الغرق

بغض النظر عن تلك الحالات القليلة التي سبقت الإشارة إليها حيث تحدث الوفاة فيها من الصدمة العصبية غير تاركة وراءها علامات اسفكسيا الغرق فان علامات الغرق في الحالات العادية تختلف بدرجة كبيرة حسب المدة التي تمكثها الجثة في الماء وبحسب المدة التي تمضي من وقت استخراج الجثة لحين الكشف عليها على انه قد يكون من المستصوب عملياً، رغبة منا في زيادة الشرح والايضاح، ان نصف الشكل المعتاد لجثة الغريق بعد مضي مدد معينة داخل الماء وخارجه. وان نصفها أيضاً في حالة تقدم التعفن الرمي فيها وهو فصل تابع في الحقيقة لفصل «التعفن الرمي»، وستلقاه في ذلك الباب بما يتطلبه من التفصيل والتوضيح، وقد استخرجنا شرحنا الاتي عن الشكل للمعتاد لجثة الغريق والتغيرات التي تطرأ عليها بمضي الزمن من مذكراتنا الشخصية وتقاريرنا الطبية عن بضعة مئات من أحوال الغرق التي كشفنا عليها في انحاء القطر وبالاخص من عدد ١٥٦ حالة وفاة بالغرق فحصادها ما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٢ وتوخينا فيما لوردناه الدقة التامة وكلنا رجاء ان يكون هذا الوصف مفيداً للأطباء فيقارنوا ما يعرض عليهم من احوال الغرق بما قد دوناه هنا ليتسنى لهم معرفة الزمن الذي مضى على الوفاة ولتشخيص سببها. وان يكون ايضاً ذا فائدة للطبيب والمطالب في تعرف مقدار التعفن الرمي - ذلك التعفن الذي قد يحول بين الطبيب الكشاف وبين معرفة سبب الوفاة مع تشريح الجثة. وقد يفيد كذلك في تعرف اى الظروف التي يتيسر منها القول بترجيح حصول الوفاة غرقاً نظراً لوجود تعفن بالجثة.

ولما كانت حوادث الغرق بمصر كثيرة وذات اهمية فقد توسعنا نوعاً ما في الشرح ولاسيما وان التغيرات الرمية التي تطرأ على جثة الغريق بمضي الزمن في مصر تختلف في وصفها عما ورد في كتب الطب الشرعي الأوروبية من حيث الزمن - فلمصر طقس معتدل في الشتاء وحار في الصيف ولذلك فان التغيرات التعفنية الرمية اسرع هنا عنها في اوروبا بنحو ثلاث أو أربع مرات تقريباً.

٥ - شكل جثة الغريق على اثر الوفاة: ولنقل لغاية ساعة واحدة في الماء ثم نشلت وكشف عليها حالاً.

العلامات الظاهرة:

(أ) الجثة وملابسها مبتلة بالماء وغالباً ملوثة بالطين الطرى.

(ب) جلد الجثة جميعه بارد باهت اللون بما فى ذلك الوجه وسننته هادئة.

(ج) جفون العينين مفتوحة نصف فتحة أو مسبلة. والعقدتان متسعتان - وفى بعض احوال نادرة توجد نقط «تارديو» الازرقية بملتحمتى العينين مع احتقان العينين وهذا يحصل عادة فى الاحوال التى تشهد فيها علامات الاسفكسيا ولم يبتدىء بعد بالجثة ظهور اليبس الرمى أو التلون الرمى والاطراف مرتخية وكذلك الفك والعنق.

(د) الشفتان جافتان باهتتان ومطبقتان أو متباعدتان قليلاً والاسنان متلامسة واللسان فى موضعه الطبيعى خلف الأسنان. وقد يكون فى احوال قليلة بارزاً بينها (ولم يشاهد انه برز إلى ما بين الشفتين) ويندر أن تصيبه الأسنان برض أو تسليخ مثلاً - وتشاهد الشفتان - فى احوال قليلة - على اثر الوفاة بلون أحمر وردى والوجنتان تتوربان ببقعيتين حمراوين - وقد توجد حشائش أو طين أو رمل بالفم أو يفتحى الأنف مخلوطة بزبد رغوى.

(هـ) ويشاهد عادة زبد رغوى فى فتحتى الانف والفم وحولها وربما يصل حجم الزبد المتجمع إلى حجم اللوزة ولا سيما على فتحتى الانف. وإذا ما ازيل فسرعان ما يعود إلى الظهور - وتكون الرغوة بيضاء اللون عادة - وقد تكون فى أحوال نادرة مدممة قليلاً فقط وهى رقيقة ومائية وتتركب من فقائيع هوائية رقيقة جداً كـرغوة الصابون وتنشأ من استنشاق الماء إلى المسالك الهوائية وتميخصه فيها بالهواء وبالمواد المخاطية الآتية من المسالك الهوائية. وهذا الزبد الرغوى هو أهم علامة خارجية للوفاة بالغرق - وإذا كانت الرغوة موجودة بكثرة فانها تسيل من الأنف والفم عند قلب الجثة على ظهرها أو جانبها وكذلك إذا ضغط على الصدر أو البطن.

ويجب الانخطىء التمييز بين هذه الرغوة وبين الرغوة الناشئة عن حصول التعفن الرمى والتى تشاهد خارجة باستمرار من الأنف والفم بشكل خفاقيع كبيرة ولونها مدمم دائماً.

وعلاوة على ذلك فإنها لا تشاهد إلا في الجثث المتعفنة التي حصل فيها تغير واضح في لون الجلد بالتعفن مقرون برائحة التعفن الكريهة وقد لا تشاهد هذه الرغبة بالكشف الظاهري في بعض الاحوال إما لان الحادثة من نوع الغرق النادر الذي تحصل فيه الوفاة حالاً من الصدمة العصبية أو بالسكتة القلبية والذي لا يحصل فيه استنشاق الماء إلى المسالك الهوائية وبمخصيه فيها الهواء . وإما لأن الزيد الموجود بالرنثتين قليل ولذلك لا يبرز للخارج . وهذا يشاهد في الاحوال التي تكون فيها علامات الغرق بالرنثتين قليلة الوضوح كما يحصل في حالة الغريق الذي لم يتم بمجهودات للتنفس أو كان في حالة غيبوبة حين غرقه وهذه العلامة الهامة ليست بقاصرة على حوادث الغرق لأنها قد تحصل في الانواع الاخرى كالاسفكسيا الفجائية أو السريعة وخصوصاً من التسمم بأول أوكسيد الكربون وقد شاهدنا وجود الزيد الرغوي مرات عديدة في الوفاة بكم التنفس بالرمل أو التراب الناعم .

(ر) هيئة جلد الدجاجة: يحصل من انقباض أو تقلص الالياف العضلية الموجودة حول جذور الشعر على هيئة ضفائر رفيعة وينتج من حصول هذا الانقباض بروز الجلد بشكل حلقات صغيرة مخروطية الشكل وفي قمة كل منها توجد شعرة بارزة . ويصير الجلد خشن الملمس بسبب ذلك . وهي نوع من التقلص الرمي أي انها عبارة عن انقباض عضلي يحصل وقت الوفاة ويستمر إلى أن يثقل حصول التعفن الرمي . وهو دليل قاطع على أن الغريق وصل الماء حياً . ويتسبب من الرعب أو من برودة الماء . ولكن فائدة هذه العلامة في تشخيص الوفاة غرقاً تنقص قيمتها لاعتبارين:

الأول: لعدم وجود جلد الدجاجة في كثير من حوادث الغرق فإنها على حسب ما استنتاجنا من خبرتنا لا توجد فعلاً إلا في نحو ٢٥ إلى ٣٠ ٪ من الغرق .

الثاني: ليس حصولها بقاصر على الوفاة غرقاً فقد تشاهد في الوفاة فجأة بالصدمة العصبية نتيجة الرعب وفي انواع اخرى من الموت . وقد شاهدنا وجود هيئة جلد الدجاجة في امرأة توفيت مع طفلاتها من كتم النفس لسقوط المنزل عليهما ولم تشاهد هذه العلامة في الطفلة . وقد شاهدنا هذه العلامة كثيراً عند الوفاة فجأة من ملامسة سيال كهربائي شديد . وكثيراً ما تشاهد هذه العلامة في الأحياء بسبب حصول رعب أو برد .

ومن النادر أن نشاهد هيئة جلد الدجاجة على كل جلد الجثة . والعادة ان تكون قاصرة على مقدم وجانبى الفخذين والمضدين وعلى جانبى الصدر والبطن وقد ذكرنا هذه المواضع مرتبة على حسب كثرة وجود هيئة جلد الدجاجة بها - ومن النادر أن تشاهد على الساقين والقدمين والساعدين واليدين ولم تشاهد قط بغرزة الرأس ولعل ذلك يرجع إلى كثرة سمك جلد الغرزة .

(س) انكماش وانقباض القلب والصفن: علامة تشاهد أحياناً فى الفرق وهو مثل علامة جلد الدجاجة يحدث من التقلص الرمى الوقتى الذى يصيب عندئذ الياف العضلات غير الإرادية الموجودة بجلد هذه الاعضاء وهو على ذلك يعتبر علامة حيوية كجلد الدجاجة الا انه أقل أهمية لأنه أندر حصولاً فى الفرق ولأنه يوجد فى أحوال كثيرة من انواع الوفاة فجأة ويؤكد كاسبر ان هذه العلامة دائمة للحصول فى الفرق ولا تحصل فى أى نوع آخر من الوفاة وانه لا يوجد أية علامة لاي نوع من الوفاة دائمة للحصول كهذه العلامة فى الفرق - بينما ذكر اجستون انه شاهد القلب منتصباً فى حالتي وفاة بالفرق - وأما نحن فلم نشاهد قط حصول ذلك الانتصاب فى الفرق .

(ح) وأحياناً توجد يدا الفريق أو احدى يديه قابضة بشدة على اشياء مما يوجد فى الماء كقطع الاخشاب أو الاعشاب أو الحجارة أو الطين - أو يشاهد رضوض بأطراف الاصابع أو تمزيق الاظافر وانفصالها عن الاصابع التى تشاهد عندئذ ييمية على هيئة نصف انثناء فيفهم من ذلك ان الفريق قد حاول أن يمسك جسماً كبيراً لا يتيسر له القبض عليه مثل رصيف أو عامود جسر أو قاع زورق... إلخ .

ويرجع من وجود هذه العلامات أن الفريق وصل الماء حياً - ووجود الطين أو الرمل أو الاعشاب تحت الاظافر يعتبر أيضاً علامة يرجح منها ان الفريق كان فى الماء حياً وانه قام بمجهودات كى يمسك بأى شئ ليستند عليه فى الماء وليس لهذه العلامة فى مصر الاهمية التى لها فى غيرها كأوروبا مثلاً . ذلك لان مجرى النيل وفروعه من طين ناعم وبالاخص اذا مكنت الجثة بعض الزمن فى الماء وكان ذلك وقت الفيضان اذ يجوز ان ترسب كمية من الطين تحت الاظافر كما أنه من الميسور أيضاً جواز اندفاع الطين ودخوله تحت الاظافر عرضاً عند سحب جثة لاخراجها إلى الشاطئ .

ويلزم ان يفهم جلياً أن علامات الغرق الظاهرة التي اسلفنا ذكرها غير كافية لان يحكم بها على حصول الوفاة بالغرق من الوجهة الطبية الشرعية. حتى ولو شوهدت كلها في الجثة وكل ما يمكن ان يستنتج منها هو الترجيح بحصول الوفاة غرقاً - وكثيراً ما يقع الطبيب في هذا الخطأ الجسيم فيشخص حصول الوفاة غرقاً من كشفه ظاهرياً على الجثة^(١)

(١) والعادة انه اذا تيسر للطبيب الكشف ان يرجح حصول الوفاة غرقاً بالكشف الظاهري فان المحقق يكتفي ولا يطلب عمل صفة تشريحية في معظم الحوادث العرضية وفي حوادث الانتحار الجلية. وكرر القول بأنه لا يجوز للطبيب من للكشف الظاهري على جثة الغريق أن يقرر ان الوفاة حصلت غرقاً بل يرجح فقط حصولها غرقاً ولا يصح له أن يعطى عقب الكشف الظاهري تصريحاً بأن الجثة مكتوباً أو شفوياً حتى يذهب للمحقق بتوجه كشفه الظاهري. وقد وترتب على عدم الأخذ بهذه النصيحة استخراج جثث كثيرة من المقابر بعد معنى زمن على الدفن وبعد ضياع علامات الغرق الباطنة المؤكدة وضاع أي علامات أخرى للدعوى بسبب تقدم التلحق للرمل - علاوة على ان ذلك يضرب أقارب للموتى من حيث ان العادة بمصر هي للفقير من تشريح الجثة ويمتد الأهل لاستخراجها من مقبرتها مصدر خزي عار - ولا يجب عن الاذعان ان رجال الشرطة في مصر ليست لهم في الوقت الحاضر السلطة أن يأمرأو بتشريح الجثث فهم يحولون المسألة على عضو النيابة لذي له وحده هذا الحق. هذا وان الطبيب ليس مكلفاً بالبقاء في محل الحادثة منتظراً أمر النيابة بالتصريح بالدفن أو بعمل صفة تشريحية بعد ان أجرى كشفه الظاهري وبلغه إلى الشرطة أو النيابة مباشرة إذ في مقدوره ان يصدر شهادة الوفاة وإذن الدفن ويصلها إلى القس أو إلى نائبه وأن يذكر ذلك في الاشارة أو الافادة التي يرسلها للنيابة موضحاً بها نتيجة كشفه الظاهري وأن يترك الامر للسلطات المختصة لتخبر هي القسمة تفويضاً بأن الجثة أن اكتفت بنتيجة الكشف.

- ولا يفيين عن الذاكرة عند فحص الجثث المستخرجة من الماء انه ليس من الضروري ان تكون الوفاة حصلت غرقاً او انه شرع في الوفاة بطريقة أخرى ثم تمت الوفاة غرقاً وانه لا تقتصر غاية الطبيب على الالتفات لوجود علامات للغرق بالجثة فقط اذ من الجائز ان توجد أيضاً بعض علامات أو إصابات صغيرة قليلة الأهمية في حد ذاتها، ولكن إثبات وجودها يهم للمحقق للدرجة القصوى اذ تظهر فعلاً جثائياً مثل وجود آثار أظفار بجدار العنق أو حول الفم أو يبدى للجثة أو وجود رضوض صغيرة بهذه المواضع تشير إلى حصول ضغط باليد أو بأصابعها - وكذلك وجود جرح رضى بغرور الرأس ولو كان صغير الحجم يذاريه للشعر فان لوجوده أهمية إذ ربما يشير إلى حصول ضربة بالآلة راضة على الرأس يجوز انها سببت غيبوبة للمعنى عليه من ارتجاج الدماغ مثلاً فسقط حياً في الماء أو رماء فيه للجاني فمات غرقاً - ووجود علامات ضغط بالأصابع جهة القفا ربما يشير إلى التكل غرقاً أي أن القاتل غطس رأس القتيل في الماء واستمر ضاغطاً من القفا إلى أن مات غرقاً.

ومن اللازم ان تبحث الملابس بحثاً دقيقاً واما اذا كانت ملوثة كثيراً بالطين أو بالمواد العفنة من الجثة فيستصوب ان تغسل باعتماد وتعطف ثم تبحث ويلفت فيها للتمزقات وتقرب الرصاص أو الرش أو وجود حروق أو فقد اجزاء من الملابس وهل الملابس توافق الجثة حجماً وشكلاً فمثلاً اذا شوهد جلابب امرأة ملوثة على جثة رجل فربما يشير إلى قتل وان ملابسه بدلت لاجل عدم معرفة ملته أو لكونها تعزى آثار الجريمة مثل قطع السكين أو لثقل عيار ناري الخ.

وفي الجثث التي تكشف عليها بمصر بعد استخراجها من الدليل يوجد بالتقريب واحدة في كل عشرين جثة توفيت بسبب آخر خلاف الغرق. وكثير من الجثث الطافية على وجه الماء بالنيل وخاصة للصماء يوجد لها قتل ثم القيت ميتة في الماء ومثل المصريين في مصر العليا كمال العرب الاقمن فيهم غريزة الانتقام لشرف اسرتهم ممن تكون ذات ملوك سء من اقاربهم وهذا هو السبب في أن كثيراً من هذه الجثث هي لشابات عاهن ملابس وحلى زائفة ووشم كثير تلم عن سركهن.

ويجب ان يبحث في هذه الحالات عن علامات البكارة أو فضها والحمل والإجهاض الحديث وكثيراً منهم يقتلن بقطع مقدم الحنق وأحياناً بفصل الرأس تماماً فلا توجد مع الجثة في الماء. وأخرى يقتلن خنقاً بحبل والأغلب بطرحهن ويترك الحبل معلقاً على العنق فيرى موضعه منخفضاً بشدة عند تقدم التلحق. وأخرى يقتلن بكلم اللس بالمنطق على

٦ - هل الموت بالغرق حصل عرضاً أو انتحاراً أو قتلاً؟

ليس من الميسور أن يجاب على هذا السؤال في معظم الاحوال من المعلومات الطبية فقط وإنما يجب أن ينظر بعين الاعتبار إلى ما تضمنه الكشف الطبى وظروف الحادثة وما يظهره التحقيق فيها .

(أ) الغرق العرضى:

إن الفرق العرضى أكثر حصولاً من الدوعين الآخرين بكثير- وفى الريف عامة ولا سيما فى الوجه البحرى حيث تكثر الترع والمراوى والبرك يكون الغرق أكثر أنواع الوفاة العرضية حصولاً. وأغلب الحوادث تحصل للأطفال والصبية الذين لا يعرفون السباحة على أنه يجوز حصول الغرق عرضاً للرجال .

لأنهم لا يعرفون السباحة أو لسبب نزولهم للماء شتاء أو لحصول سكتة قلبية أثناء السباحة من مرض فى القلب أو رعب الخ - وللصيادون والدوتية معرضون للغرق أحياناً بحكم صناعتهم من مثل السقوط فى وسط النهر أو من على صارى المركب أو لانقلاب المركب الخ - وقد يسقط السكران أو من كان تحت تأثير مخدر فى الماء فيغرق لسكره ولو أنه يحسن السباحة إذا كان متيقظاً - وقد يسقط الشخص من جراء مرض كاللوية العصبية أو الغيبوبة المرضية فيغرق ولو فى ماء ضحل قليلاً .

وعلى كل حال يستنتج بأن الغرق عرضى من شهادة الشهود ومن المعاينة ومن الكشف الطبى ومن عدم وجود أى شبهة بقتل أو انتحار .

(ب) الغرق الجنائى (أى القتل):

وهو نادر جداً والحوادث القليلة التى حصلت بمصر كان للمجنى عليهم فيها حديثى الولادة وحصلت حوادث أقل من ذلك للأطفال لغاية سن خمس سنوات إلى ست ويقبى المجنى عليهم

للم والانتف فيصعب تشخيص حالتهم نظراً لتلفن الاجزاء التى حول الفم والانتف . ويلزم فى مثل ذلك ان تعمل فطوح شائرة متعددة بالشفقين واللنقن والخدين والحق للبحث عن آثار الرضوض الفائرة ويلزم أيضاً بحث الاسنان ولا سيما القواطع عن مثل خلخلة أو كسر أو خلع حديث وإذا وجدت خلخلة فى بعض الاسنان فياخذ بحث جميع الاسنان اللاحقة إذ يجوز ان تكون هذه الخلخلة ناشئة عن التظن فعم الاسنان .

فى الترع وفى الغالب أن يلقى بهم فى السواقى . وفى المهجورة منها خاصة - ولا يوجد فى جثث هؤلاء الاطفال فى العادة علامات المقاومة نظراً لصغرهم - وقتل الشيوخ الضعفاء غرقاً كثير النذرة عن قتل الاطفال غرقاً - وأما قتل الكهول غرقاً فأندر ما يكون ما لم يصبح الشخص فاقداً لشعوره بخمر أو مخدر أو من مثل ضربة على رأسه ثم يلقى به فى الماء .

وقد عرضت حادثة من شبين القناطر وجدت فيها جثة مجهول طافية فى التربة بجوار طريق ولم يمكن معرفة سبب الوفاة باجراء الصفة التشريحية وذلك لحصول التعفن وليس بها إصابة أو علامة لحصول تعد ووجد بالمعدة ماء وبلح وبذور مشتبها فيها . ولهذا السبب أرسلت الينا الاحشاء للتحليل . وقد وجدنا ان المعدة تحوى بقايا بلح وكمية مميتة من بذور البلح تكاد تكون غير مهضومة ووجد كذلك بعض البذور بالامعاء الدقيقة وقد تعرف عليه والداه بعد دفن الجثة بعدة ايام بواسطة صورته الفوتوغرافية وملابسه - وقد ثبت ان القتل ترك منزله مع صديق له من مدة عشرة ايام قبل العثور على الجثة لشراء مواش وكان معه عشرة جنيهاً ورافقه صديقه ليساعده على هذا الشراء . ولم يوجد مع الجثة نقود وقد اعترف المتهم انهما تناولا طعاماً كان البلح ضمن ما اكلاه وذلك من ثلاثة ايام سابقة على العثور على الجثة وادعى ان عرباً هاجمتهما بعد ذلك بقتل وضربتهما بالعصى وانه فر منهم بعد أن سرقوه تاركاً صديقه بين ايديهم . بيد انه لم توجد اصابات بجسم المتهم ولا بجثة القتيل . وظهر ان المتهم خدر القتيل ببذور البلح مدسوسة فى عجوة ولما ان غاب عن رشده القاه فى التربة بعد ان سلبه نقوده .

(ج) الانتحار بالغرق:

كثير الحصول فى اوربا ولكنه نادر بمصر وكثير من الذين انتحروا هنا غرقاً كانوا من الاجانب - وقد يحصل الانتحار بالغرق فى بعض الاحيان بين التلاميذ والطبقة الوسطى من المصريين لأسباب مثل عدم النجاح فى الامتحانات وحوادث الحب والمشاكل العائلية الخ بيد انه كثير النذور بين القرويين وطبقة العمال فى المدن . وفى الغالب عندئذ يكون سبب الانتحار الجنون كالميلادوليا والجنون الشيخوخى . وأما الانتحار بين الاطفال فنادر الحصول سواء أكان بالغرق أم بطرق أخرى .

٧ - انعاش الغريق:

تجب المحاولة فى انعاش الغريق حتى بعد مضى ١٥ دقيقة على غطسه فى الماء وأما بعد مدة اطول فليس ثمة من امل فى حياته .

(أ) تمسح وتنظف فتحتا الأنف من الطين والمواد الأخرى التى تعيق للتنفس ويجذب اللسان للخارج اذا إمكن مع تكليف مساعد بمسكه .

(ب) جرده من ملابسه المبللة أوشقها بمبراة .

(ج) ابداً فى اجراء التنفس الصناعى واستمر فيه مدة ١٥ - ٣٠ دقيقة على الاقل ولا سيما اذا كانت مدة وجود الجثة فى الماء قصيرة - وطريقة شيفر (Schafer) فى ذلك هى انفع الطرق وأسهلها استعمالاً وهى: يوضع جسم الغريق مسطحاً (منبطحاً) ووجهه إلى اسفل ثم توضع وسادة من الملابس تحت الجزء السفلى للصدر ثم يركع الطبيب والغريق بين ساقيه ووجهه جهة رأس المصاب ويضغط بيديه منخفاً جيداً على الحافة المقدمة للاضلاع فى الجهتين ثم يرجع الطبيب للخلف بجسمه فينقطع الضغط ويدخل الهواء للرئتين ويتكرر هذا العمل من الطبيب بان يلحنى للامام والخلف مقلداً حركات التنفس الطبيعى عاملاً نحو ١٥ - ٢٠ حركة تنفس فى الدقيقة .

(د) يكلف الطبيب مساعداً أثناء قيامه بعملية التنفس الصناعى بتجفيف جلد المصاب وتدليكه وخاصة الاطراف ثم يدفعه بوساطة بطانيات وزجاجات ماء ساخن .

(هـ) فاذا ما عاد التنفس الطبيعى يعطى للغريق منبهات ومشروبات ساخنة مثل الشاى والقهوة وإذا احتاج الزمر فيحقن بزيت الكافور أو الايتير أو الاستركنين أو بمنبهات أخرى ثم يوضع فى فراشه ويدفأ جيداً .

وانه يندر أن يكون الطبيب بالقرب من محل الحادثة ليقوم بالاسعاف الأولى ولا يمكن ان يحدث هذا الا فى المدن بطبيعة الحال ولذلك فان رجال الشرطة يتعلمون كيف يقومون بهذا الاسعاف بيد ان هذه الطريقة يجب تعميمها بين رجال الشرطة والخبراء . وكما يكون نفعا عميقاً وأثرها شاملاً . لو تقرررت ضمن برنامج التعليم فى المدارس الأولية بالقطر كله .

ولا مانع من ان نذكر كيف تعالج العامة الغريق: يطلق الغريق من ساقيه ويهز هزاً خفيفاً ويضغط باليد فوق قسم المعدة لاجراج الماء منها ثم يشمم بصلاً مهروساً أو خلا - وهذا العلاج الجاف ليس خلواً من بعض المزايا وفي بعض الاحيان يكون من نتائجها نجاة الغريق.

٨ - الوفاة المتأخرة من الغرق^(١)

يوجد بخلاف المضاعفات مثل الالتهاب الرئوي الذي يجوز أن يميت الغريق بعد أيام من تاريخ إنقاذه من الغرق نوع آخر من الاحوال يحصل فيه انه بعد انقاذ الغريق، وبعد ان تنفس أو تكلم وعرف ما حدث له يموت إثر ذلك ببضع دقائق إلى عدة ساعات على اخراجه من الماء .

وقد تشاهد في الجثة علامات الغرق عندئذ والسبب في مثل تلك الوفاة هو انه من الصعب جداً في بعض الاحوال طرد الماء الذي تخلل الانابيب الشعبية والخلايا الرئوية مما يعوق حصول تنفس لأية درجة كافية للحياة .

(١) تطبيقات:

١ - حادثة رقم ٧٤٧ للحياحة سنة ١٩٢٢: السجني عليه غلام عمره عشرة اعوام وكان يرعى معزاً بأرض قرية مجاورة لبلده ولم يكن معروفاً فيها فمسكه رجل مجهول وغطسه في الماء في ترعة ولما ظهر له مات القاء في غيبط قطن خلف للشاطيء وسلبه ماشيته ومر خفيّر قرب محل المائدة كان مرسلأ من العمدة في شأن فسمع آئين للقلام فألقى اليه فوجد غير قادر على الجلوس وضعيفاً جداً ومبللاً بالماء واخبره القلام بالمائدة فتركه للخفيّر ثم عاد اليه وبعه للعمدة وآخرين فنكلم معهم ايضاً المصاب وحكى حادثته: وقد لاحظ الشهود انه كان يسعل وإن وجهه كان مزرقاً ثم بعد دقائق قليلة وقع في دور كوما ومات في حضرة هؤلاء الشهود - وظهر من للتشريح، ان الرئتين محتككتان وبهما رطوبة والقلب ملأ من دم وريدى سائل في نصفه الايمن ولما نصفه الايسر فخال الارعية الفلظية ممثلة أيضاً بدم مسود وللرجه مزرق - وقد ثبت للادابة من ظروف الحادثة وللتحقيق ان السجني عليه عانى ساعة ونصف ساعة من بعد طرد للخفيّر عليه.

٢ - حادثة ٨٨ لحوال بولاق ١١ - ٩ - ١٩١٥: غرق ثلاثة اولاد عرضاً بالليل لثاء الاستحمام وكانت اعمارهم ١٣ و ١٢ و ١٠ سنوات ووجدنا للتشريح انه لا يوجد ماء بمدة أى منهم مع ان باقى علامات للغرق كانت جيدة للوضوح فيهم.

سادساً: الوفاة نتيجة الخنق

- ١ - تعريفه ومدته.
- ٢ - سبب الوفاة.
- ٣ - علامات الخنق العامة الظاهرة.
- ٤ - الخنق باليد.
- ٥ - أنواع الخنق من الوجهة القضائية
(جنائي - عرضي - الخنق انتحاراً).
- ٦ - معالجة المخنوق.
- ٧ - تصنع الخنق.
- ٨ - أمثلة للقتل خنقاً (راجع الهامش)

سادساً: الخنق^(١)

١ - تعريفه ومدته:

هو الوفاة بالاسفكسيا الناتجة عن إيقاف التنفس بالضغط الخارجى على العنق أو القصبة الهوائية ويحصل الضغط بمثل حبل أو حزام أو منديل أو أى جسم آخر يلف بشدة حول العنق سواء كان لفة واحدة أو عدة لفات وأما ان يعقد طرفاه ويقيها ممسكين بيد الجانى حتى تتم الوفاة وهذه تستغرق فى العادة من اربع إلى خمس دقائق - ويحصل الخنق باليد بالضغط بيد الجانى أو يديه أو بأصابعه بحيث تطبق الحجرة ويمنع التنفس .

٢ - سبب الوفاة:

هو بصفة عامة من الاسفكسيا بسبب امتناع التنفس ويساعد على الوفاة ايضاً حصول احتقان بالمخ من ضغط الآلة الخانقة على أوردة العنق الغليظة وينسب إلى الاحتقان المخى هذا سرعة حصول الكوما عند اجراء الخنق - ومن الجائز ان الضغط على العصبين الرئويين الممديين (Vagus) واعصاب الحجاب الحاجز هى السبب الثالث لحصول الوفاة من الخنق وهو اقل اهمية من سالفية وذلك لأن الضغط يسبب نوع من الصدمة العصبية .

ومما يجرز ملاحظته ان سرعة حصول الكوما عند وقوع الخنق هو أمر يلفت النظر ولا يمكن ان تنسب هذه السرعة لحصول الاسفكسيا فقط لانه فى الفرق والاختناق تبتدىء الكوما بعد فترة محسومة (نحو دقيقة أو دقيقتين) وذلك بخلاف الخنق والشنق الذى يماثله فان الغيبوبة تطرأ فى بضعة ثوان من ابتداء الضغط كما ثبت من التجارب والملاحظات لاسيما فى أحوال الشروع فى الخنق أو الشنق التى فيها انقذ الشخص قبل ان يتم الموت . ففى طريقة السلب المنسوبة لجاووث اللص الشهير بلاندرافاجىء الجانى شخصاً ماشياً ويأتى من خلفه قابضاً بيده على عنق المجنى عليه أو يرمى حول عنقه انشوطه ويزرها فجأة فيفقد الشخص رشده فى الحال ويكون من الميسور حينئذ سلب ما معه ثم يتركه ملقى فى الشارع سواء أكان

(١) راجع د. مدنى سمث، د. عبدالمعيد عامر، المرجع السابق من ص ٣٥٥ إلى ص ٣٧٢ ، الدكتور البرعى فى الطب الشرعى - د. إبراهيم حسن من ص ١٣٩ إلى ص ١٤٦ .

قد فارق الحياة لم لا . ومما يظهر ايضاً سرعة حصول الكوما فى الخنق الجرائم العديدة التى حصل فيها خنق المجنى عليه من غير أن يسمع الاشخاص الذين على كئيب منه أو الموجودون معه فى حجرة واحدة أى حركة أو صوت استغاثة ومن غير ان يتخلف بجثة المجنى عليه اى أثر للمقاومة مع انه قد يكون رجلاً قوياً ولم يكن قد احتسى خمراً أو تناول مخدراً ولم يقع عليه ضرب يسبب فقد الشعور بمثل الارتجاج الدماغى .

٣ - علامات الخنق العامة الظاهرة:

تمثل علامات الاختناق وهى كثيرة الاختلاف كما فى الاخيرة وقد لا يوجد شىء منها فى بعض الأحوال ونقرر بعد ما شاهدناه فى خبرتنا الطويلة ان هذه العلامات تكون واضحة فى نحو ثلثي احوال الخنق وانها تكون من باب التأكيد اوضح واكثر حصولاً عن علامات الشنق العامة الظاهرة - والوجه يشاهد محتقناً واذا نظر بعد عدة ساعات من الوفاة يرى متورماً أو مسبلاً ومقلتا العينين تكونان بارزة وبشعة المنظر - والشفقان مزرققان ومن المحتمل ان يوجد زيد رغوى بالقم والانف وكثيراً ما يكون ملوناً بالدم . ومن الجائز ان يحصل نزيف من القم والانف أو الاذنين أو من اى جرح بالجثة ويستمر نازفاً ببطء عدة ساعات من الوفاة بل والى يوم بعد الوفاة - ويجوز ان توجد نقط اكيمرزية (تارديو) بالملتحمتين وتحدث بدرجة اندر من ذلك على جلد الوجه والعنق والجزء العلوى من الصدر - ومن الجائز ان توجد بطش احتقانية محمرة اللون على جلد هذه المواضع - وتكون اليدان منتفختين نوعاً من الرسغين والاصابع منقبضة تماماً أو جزئياً على الراحة . والاذافر مزرق - والزرق الرمية كثيرة .

ولا يوجد فى بعض الأحوال من العلامات الظاهرة العامة إلا إحتقان العينين أو الشفتين: وفى أحوال أخرى لا يرى أى علامات ظاهرية خاصة - ومن الضرورى عمل رسم فتوغرافى أو كروكى وذلك قبل نزع الحبل عن العنق مع اخذ مذكرة بكيفية وضعه وعدد لفاته ونوعه وكذلك موضع وعدد واوصاف العقد التى عملت وهل كان الحبل ملوناً بالدم أو لا ثم يرفع الحبل حينئذ ويقاس طوله وغلظه ويوضع فى حرز ويسلم للمحقق قبل ان يختم عليه - وأما إذا كان الحبل قد نزع للمحقق قبل حضور الطبيب كما يحصل مع الاسف فى بعض الاحيان - فإننا ننصح للطبيب ان يطلب رؤية الحبل ليتمكن من مقارنته بالعلامات المتخلفة على العنق - وأما علامات العنف التى يجوز ان تشاهد بظاهر الجثة فستكلم عنها فيما بعد .

٤ - الخنق باليد (Throttling)

إن العلامات العامة للخنق باليد هي نفس علامات الخنق بالحبل. والاختلاف بينهما هو في العلامات الموضعية بالعنق - ففي الخنق باليد ترى رضوضاً مختلفة الشدة بجلد العنق وبدرجة اشد بالنسيج الخلوي تحت الجلد وبالانسجة الغائرة. ناجمة عن ضغط الاصابع على جانبي الحنجرة - ومن الجائز أيضاً أن تقتصر بسحجات ظفرية تختلط بالكدمات بعضها ببعض. ويشاهد في اغلب الاحوال علامة ابهام القاتل على يسار عنق القتيل وباقي اصابع اليد تترك اثارها على يمين العنق ويستنتج من هذا الشكل ان القتل حصل من شخص يستعمل يده اليمنى (ليس أشولاً) - ويشاهد في الغالب أيضاً علامات لضغط يد على اللفم والانف في احوال القتل الممد ولا يشاهد ذلك اذا خنق شخص آخر في وسط معركة أو نحو ذلك.

ويكثر حصول كسور بالعظم اللامي والحنجرة والقصبه الهوائية في الخنق باليد عن الخنق بالحبل وتكون من نوع اشد - وإذا حصل الخنق بيدي الجاني معاً فتشاهد علامة كل من الابهامين بالعنق من الامام وتشاهد علامات باقى اصابع اليدين جهة القفا وذلك اذا كان الجاني مواجهاً للمجنى عليه ولكن الامر يكون بالعكس اذا كان للجاني خلف المجنى عليه.

يوجد في الحوادث التي اثبتناها في آخر هذا الباب احوال خنق باليد لم تترك فيها اليد أى اثر في جلد العنق يشاهد من الخارج مع حصول اكيმოيزات وكسور بالانسجة الغائرة وبالحنجرة ومن ضمن الاسباب التي تفسر ذلك قصر اطراف يد الجاني أو وجود حائل مثل الملابس أو قفاز بين يد القاتل وجلد عنق القتيل.

٥ - انواع الخنق من الوجهة القضائية (جنائي - عرضي - الخنق إنتحاراً)^(١)

يعرف ذلك من العلامات التي تظهرها الكشف على الجثة وكذلك ظروف الحادثة معاً - وقد دلت الاحصائيات في الممالك المختلفة على ان معظم حوادث الخنق هي قتل عمد ويندر

(١) ويرى من الاطلاع على الاحصائية التي ذكرت بابل باب الاسفسيما عن ٢٤٧ وفاة بالاسفسيما بالحذف بالقاهرة أن هذا العدد يشمل ٢٤ وفاة بالخنق وكانت كلها قتلأ عمداً ولم يكن بينها حوادث خنق عرضي أو إنتحار وإن ١٢ وفاة منها كانت خنقاً باليد والمجنى عليهم من اعمار مختلفة. والأكثرى حشر وفاة الأخرى بالخنق بحبل منها لثان فقط لطفال حديثو الولادة وباقي في اعمار مختلفة وما أكثر ما تختلف هذه النسبة حين مقارنتها بالعدد الكبير للاطفال حديثي الولادة الذين يقتلون بالقتاهرة بكم النفس إذ بلغ عددهم ٨٥ وفاة مقابل اثنين فقط للخنق باليد ويختلف هذا أيضاً عما في المملكة الأخرى ففي إنجلترا وويلز كانت الاحصائيات

حصولها انتحاراً أو عرضاً إذا استثنينا من الأخير حوادث موت الاطفال عرضاً اثناء الولادة من التغاف الحبل السرى على العنق.

والظاهر أن الجاني يلجأ إلى طريقة الخنق ويفضلها على غيرها من طرق القتل نظراً لمسهولتها فلا يحتاج الامر إلى آلات كالبندقية أو السكين ولا يصدر صوت أو استغاثة متى استحوذ الجاني على عنق المجنى عليه وضغطه ونظراً لسرعة طرود الفيبوية وارتخاء أعضاء المجنى عليه عقب خنقه مما لا يجعل هناك فرصة للمقاومة تقريباً وخاصة اذا فوجئ القاتل بالخنق وهو نائم أو فوجيء من الخلف - اصف إلى ذلك أن الخنق لا يحصل منه نزيف فيلوث ملابس الجاني أو جسمه ولا يدرك علامات عنف خارجية بكثرة بجسم المخنوق فهذاك دوماً عند الجاني الأمل أن تمر الحالة على مثل حلاق الصحة في القرى فيظننها وفاة مرضية طبيعية فيصرح بالدفن.

وفي الأحوال القليلة التي حصل فيها الانتحار خنقاً يرى دائماً الحبل أو الرباط متروكاً على العنق سواء أكان معقوداً أو مثبتاً بطريقة أخرى. ويكون في العادة من ممتلكات المنتحر مثل منديل أو حزام ولا يوجد مشدوداً بقوة حول العنق فهو لا يصطحب على ذلك باكيومزات شديدة أو تمزقات أو كسور بالحجارة.

ويجوز أن تقع العقدة في اى جهة من العنق ولكن المعتاد في الانتحار ان تكون بمقدم العنق ومنحرفة قليلاً إلى جهة اليمين ما دام المنتحر يستعمل يده اليمنى كما هي العادة - ومن المعتاد أيضاً ان توجد عقدة واحدة لسرعة طرود الفيبوية عند عمل أول عقدة بالحبل. ولا يشاهد في العادة أى علامات لضغط اصابع أو اظافر حول العنق وعما يجزم به عدم وجود شيء منها على الفم والأنف في احوال الانتحار كما انه لا يوجد علامات مقاومة على عموم الجسم.

وأما في القتل العمد بالخنق فتوجد علامات بعكس ما ذكرنا عن الانتحار مثل وجود جملة عقد بالحبل، وخاصة إذا كان موقع العقد جهة القفا - ويجوز ان يكون الحبل المستعمل

عن وفيات سنة ١٩٠١ تشمل ١٠ حوادث قتل بالخنق منها تسعة في اطفال منهم اقل من سنة واحدة وهذا يبين ان القتل بالخنق هناك يكاد يكون قاصراً على الاطفال (نهار صحفية نمرة ٦٧٨ طبعة نمرة ٧).

ويستلحق مما ذكر ان القتل بالخنق في مصر اكثر جداً بالمقارنة إلى إنجلترا وإن السجنى عليهم هذا هم اشخاص من كل سن وإن حوادث قتل الاطفال حديث الولادة بمصر بالخنق أقل بكثير عن كثر النقص. وإن نصف حوادث الخنق في مصر هي باليد والنصف الآخر بالهبل وإن لخنق العرضى والانتحار نادر للحصول جداً.

من ممتلكات القتل أولاً ويربطه الجاني فى العادة بملتهى الشدة بحيث يحدث رضوضاً واضحة بالجلد والانسجة الغائرة وكسوراً بالحجرية وتمزقات بعضلات العنق - ومن المحتمل الا يوجد العبل انذى حصل به الخنق الجنائى لأن الجاني أخذ معه أو أن يوجد للعبل مفكوكاً ومتروكاً حول العنق أو على مقربة من الجثة مع وجود علامات على العنق تبين أن كان مربوطاً عليه - وتوجد علامات لضغط الاصابع وأظافرها حول العنق لاسيما حول العقدة وعلى الفك السفلى والجزء السفلى من الوجه والجزء العلوى من الصدر وبالكفتين ويجوز أن توجد علامات دالة على حصول ضرب على الرأس رغبة فى اغماء المجنى عليه ليسهل خنقه - ويجوز أن توجد علامات مقاومة وخاصة على اليدين وعلامات ضغط على الفم والانف لمنع الاستغاثة ريثما يتمكن الجاني من ربط العبل على العنق.

لا يدل وجود سم فى معدة المذوق كالزرنبيخ على أن الخنق حصل قتلأً عمداً إذ قد يحتمل أن الملتحق تناول سمًا فى بادىء الامر ثم استبطأ الموت فعجل خنق نفسه. هذا وإن النفاق الحبل مرتين أو ثلاث مرات على العنق أكثر شيوعاً فى الانتحار منه فى الخنق - وكذلك وجود مرتين أو ثلاث مرات على العنق أكثر شيوعاً فى الانتحار منه فى الخنق - وكذلك وجود العبل ملتفاً حول العنق بشكل عروة واسعة جداً وملوياً مع وجود علامات موضوعية لاستعمال اية آلة مثل مفتاح أو قطعة عصا تدخل فى العروة وتدار فيلتوى العبل وتضيق العروة فيحصل الخنق وهذا النوع يرجح منه الانتحار.

أضف إلى ما اسلفنا ذكره انه توجد فى غالب أحوال الانتحار بالخنق بعض ظروف فى القضية تشير إلى نوعها مثل تاريخ حياة المتوفى الذى ربما يشير إلى سبب الانتحار كجهونه أو ارتكابه جريمة أو وقوع مصيبة كأفلاس أو ما شاكل ذلك من أسباب الانتحار وتوجد الحجرية فى الغالب مغلقة من الداخل ومرتبطة ليس بها خلل أو أثر لمشاجرة وغير مفقود منها شيء من الامتعة.

وأما الخنق باليد فدائماً قتل عمد ولا يمكن أن يحصل انتحاراً لأسباب التى ذكرت عن عدم إمكان الانتحار بالضغط باليد على الفم والانف.

وتشير ظروف الحادثة فى الخنق العرضى فى العادة إلى انها عرضية كما يفهم من

الإطلاع على الأمثلة الآتية بعد. وأن أكثر حوادث الخنق العرضى حصولاً هو خنق الطفل عرضاً أثناء ولادته من التفاف الحبل السرى على عنقه .

وفى حادثة عوارض بناحية دلهمو باشمون التفت جلابيب عطشجى وابور مياه على طنهور الوابور لأن الملابس علقت بالسير الجلدى الذى يلف على الطنبور وكانت للجلابيب مزرة عند القبة فخنق العطشجى عرضاً بهذا الشكل - ومات طفل بالخنق عرضاً من ربط حرمة حول العنق بشكل جعلها تضغط بشدة (مقرطة) - وخنق طفل آخر عرضاً لأن الكوفية الملتفة على عنقه امسكت فى عجلة العربة الصغيرة التى كان راكباً فيها فشددت الكوفية وخنقته بحركة العجلة - وخنقت امرأة عرضاً بزئاق قبعتها لأنها كانت مخمورة - وماتت أخرى اختناقاً فى نوبة صرع بدخول رأسها بين ظهر الكرسي ومقعدته.

٦ - معالجة المخنوق

إذا عثر عليه وهو على قيد الحياة تماثل ما ذكر عن ذلك فى الشنق.

٧ - تصنع الخنق

قد يدعى الشخص كذباً بشروع آخر فى خنقه لبعض اغراض كالايقاع بعدو باتهامه بالشروع فى قتل المدعى أو لاجل التهميه واخفاء جريمة اقترفها المدعى كحذر لصنياع ما بعهده من الاشياء الثمينة أو لكى يظهر أنه شرع فى الانتحار خنقاً... إلخ.

وفى كل أحوال التصنع يشاهد الحبل مرتخياً حول العنق ولا يمكن أن يشاهد مربوطاً بشكل يضغط بالحجرة ويعوق التنفس إلى درجة خطيرة - ولا يترك الحبل أثراً على العنق ولا توجد أية اصابة بالحجرة كما لا توجد نقط كيميوزياً بملتحمة العينين كما يحصل فى الشروع فى الخنق حقاً - ومن الجائز ان يحك المدعى رقبتة بحبل أو بجسم خشن آخر فيحدث بعض تسلخات تافهة أو أن يخمش الجلد على جانبي الحجرة باظافره رغبة فى ان يشبه الخنق بيد اجنبية.^(١)

(١) تطبيقات:

- امثلة للقتل خنقاً،

- الخنق باليد، جنائية رقم ٤٤٩ باب الشعرية سنة ١٩١٦: (تبين تأثير اللزيف على علامات الخنق العامة الباطنة) - وجدت جثة كهل مجهول ملقاة فى حديقة غير مسورة بشارع الفريج وكان جسمه ملتصقاً ببعضه على بسن وملفوقاً فى جلابيه

كالمرور المحزوم ولم يشاهد دم على الأرض وكانت مرحلة بالامطار. وشهد اثر دراجة راسحاً من الشارع إلى نقطة وجود الجثة بالحديقة وأثر ملته بيد انه اقل وضوحاً علناً من تلك النقطة إلى الشارع فيظهر من ذلك ان الجثة لمحضرت مع شخص راكب دراجة وقد رماها هناك وعاد ادراجها من الشارع. وقد قتل المجنى عليه بالخنق باليد وكتم النفس بالضغط باليد على اللقم والانف وقد كانت اصابع الجاني واضحة بالجلد وبالاتسجة الفائرة على جانبي الحجرية وعلى الشغلين والوجه مع كسر في العظم اللامي وجرح قلعى يظهر انه عمل حال الحياة قاطعاً للصلب الخلفي من الرقبة بالعرض وكبير العمق ومحدداً لقطع جزئى فى الفقرات وواصلت للثقاع الشوكى وقد وجد نزيف حول الاخير وتمسكاب دموى متخالف الانسجة المحيطة بالجرح. ومع ان الرئتين كانتا محتقنتين وبهما نقط اكبرمزية تحت الباورا وكذلك تمزق فى بعض الخلايا الهوائية السطحية وكان للقلب مثلاً بدم وريدى مائع - فاننا قد وجدنا ما ذكر من علامات الاستسكيا بالاحشاء الصدرية ان الاحشاء الهبطية والقص فى حالة فقر دم وكذلك باقى الجسم بصفة عامة. وهذا يدل على انه قد حصل نزف شديد من جرح الحلق الذى يلزم ان يكون حصل لما فى دور الغيبوبة الناشئة عن اسكسكيا الحلق وكتم النفس أو عقب وفاة الرجل بالاستسكيا حالاً.

- جناية بناحية هورين مركز السعفة فى ديسمبر ١٩١٤: (جناية قتل عمداً يدعى أنها عرضية - عدم ملاحظة وجود آثار الفئق باليد لدى الكشف على الجثة من الظاهر لسبب الاهمال) - قتل رجل زوجته بده خنقاً وكانت شابة وشهد بأنها رقت من سطح بارتراف مترين وأنه اسعفاً ورمى على وجهها ماء لويشها، ووجدنا ملابسها مبللة بالفلل ولكن لم نجد بالجرة أية اصابة تحصل من السقوط وكان على جانبي الحجرية اثر ضغط يد يميني شديد الوضوح فى الجلد والاتسجة الفائرة وقد كان كشف عليها للطبيب كشفاً ظاهرياً وقرر انه لم يوجد بها أية اصابة أو علامة للعمل الجائلى. وقد قبض على الزوج حالاً عند ظهور تديجة للشرح.

- جناية رقم ٨٨٥ عامدين سنة ١٩٢١: (إصابة شديدة بالحجرة مصحوبة باختناق من اللزيف بنخلل القصبية) - أصبى عليه المستر دامستر الجواهرجى وسده ٦٠ سنة دخل عليه أربعة لصرص بحجة أنهم يريدون مشدري جواهر فعرض عليهم بضاعته فخنقوه وأصابوه بجروح وسرقوا جواهر ثمينة وهربوا.

الصفة التشريحية: دلت على اصابة من ضربة من آلة راضنة ثقيلة على مؤخر رأسه فصصلت كسور تشققية غير منخفضة وامدتت على الجداريين مع نزيف خارج الأم الجافية. ثم خلق بشدة باليد وتركت آثار اصابع واضحة على الجاد على جانبي الحجرية وكسرت القرن العظيم الايسر للعظم اللامي وكسرت جناسى الضخروف للدرقى. واتسكاب دموى حول ذلك متخالف انسجة الحلق من ذلك السلى إلى للترتين وتمزق بالمعضلات القصصية الحليميتين. وقد وجد فى حالة غيبوبة على الار المعادة واستدعت حالة التشنج عمل صموية فتح القصبة الهوائية التى عملت بعد الاصابة بنحو نصف ساعة وقد مات بعد السمية بنصف ساعة - وظهر من تشريح الرئتين والمسالك الهوائية انه تعلق نزيف من كسور الحجرية إلى القصبة الهوائية والإناييب الشعبية وساعد على حصول الوفاة من جراء خنقه وإصابة الفخ باللنزيف والاحتقان من الضربة لتي كسرت الجمجمة.

- حادثة رقم ١٣٤ لحوال السعيدة ١٨ - ٣ - ١٩٢٣: (خنق باليد لم يترك اثرأ خارجياً مصحوب باختناق مؤخرية تشاق اترية) - جثة شاب مصرى عمره ١٧ سنة. قال البوليس انه ضربه آخر بمخز الرمالى وأنه عاش مدة ٢٥ دقيقة بعد الضرب فى حالة غيبوبة مع عسر فى التنفس وسعال وإزراقاق الوجه - وعند الكشف على الجثة لم نجد اصابة ترى من ظاهر الجثة الاسما رسناً حديثاً على الجانب الايسر من للجهة فى سمه الرئال ولم نشاهد أية اصابة من الخارج بجدار الحلق. وظهر من التشريح ان كل سك جلد الحلق خال عن اللرضوض ولكنه قد شهد بوضوح فى للتصويح الخلوى تحت للجد، وكذلك بالمعضلات على جانبي الحجرية ثلاثة رضوض واضحة على يسار الحجرية ناشئة من ضغط ثلاثة لاصابع - ورض واحد ا رض من ذلك على يمين الحجرية من لإهام

اليد. وقد حصل خلع للمفصل الايمن للعظم للامى مع شزق محفظته. وشهد استكباب دموى بالانصبة المحيطة بالحجرة وكذلك حول السرىء من الامام والخلف ولم تحصل كسور بالحجرة - وشهد تراب مستشقى إلى الفم والانف والبلعوم والمنجرة ويمتد إلى الانابيب الضخية للفاوطة - ووجدت علامات لاختلاق عامة واسنة بظاهر وباطن للجثة.

النتيجة - خلق باليد التي مضطت بشدة على حجرته فاضى عليه لطروه لكوما نتيجة الخلق ثم دفعه الجاني فسقط كما ذكرنا وحصل للتسلع بجهته من مصادمتها للارض عند السقوط واستشقى تراباً من هلى الارض لكونه فاقد للرشد ففقله ذلك أثناء ٢٥ دقيقة بالاختلاق - وعلامات الاستكسا لظامة الموجودة بالجثة تنسب للخلق باليد إلى الاختلاق باستنشاق للتراب. وهذه الحالة مهمة نظراً لعدم تخلف اى اثر للخلق باليد على جلد الخلق مع ان الاصابات الغائرة بالخلق تكثت حصول ضغط شديد على الحجرة ويحتمل ان ذلك مرجعه إلى ان لظفر الجاني كانت مقلمة (مقصوفة) حذوياً أو ان حالت الملابس عرضاً بين يد الجاني وبين جلد خلق المجنى عليه .

- جناية صرة ٢٣٥ قسم قسيمة سدة ١٩٢٠ (جناية قتل مثلث بصفة انتحار) : المجنى عليه رجل متوسط العمر مخمن على للخسر ويقطن بمفرده فى حجرة بجوار الباب المسمى بالدور الارضى لشارية بها جملة سكان وقد دخل حجرته ونام سكراناً ووجده السكان فى الصباح متوفى على سريريه وقيل انه قد تحرر بخلق نفسه نظراً لاسانه الشراب، ولكن وجدنا انه قتل خنقاً باليد التي تركت آثار الاصابع على جانبي الحجرة بالجهد والسننات مع كسر بالعظم للامى وكسر بالفصروف الدرقى، ثم جعلت الحالة تشابه الانتحار بان رتب الفراش وملابس الجثة وربط الخلق بشريط قردة تشبين من متعلقات المجنى عليه وهو شريط بمرض سلقومر واحد من الصوف وكان ملفوفاً على الخلق لغة واحدة ومرقياً وغير ضابط بالمرء بحيث يدخل اسبحان تحت الرباط بسهولة ومعقد عقدة واحدة فربطى (مائل ربطه للحزام) مسخرية لاسم الخلق ولم يحصل اى علامة بالخلق من الزباط - ووجدت كمية من الخمر فى محقته ولم توجد علامات فى الجثة لمقاومة أو بالحجرة التي عابها وهذا يمكن تفسير عدم المقاومة نظراً إلى سكر المجنى عليه وكونه مستغرقاً فى النوم أولاً واسرعة طروء الحيوية فى الخلق.

سابعاً: الوفاة نتيجة الشنق

- (١) تعريفه
- (٢) سبب الوفاة والزمن اللازم لحصول الوفاة من الشنق
- (٣) العلامات التشريحية
- (٤) الانتحار شتقاً
- (٥) هل يمكن إحداث حز الشنق بالعنق بعد الوفاة
- (٦) معالجة المشنوق إذا انقذ حياً
- (٧) نوع الشنق من الوجهة القضائية
(هل حصل الشنق انتحاراً أم قتلاً عمداً أم عرضاً)
- (٨) أمثلة للمشنق العرضي (راجع الهامش)

سابعاً : الشنق^(١)

١ - التعريف :

الشنق هو الوفاة الناتجة من ضغط خية ملتفة على العنق عند تطبيق الجسم منها . ولا يتحتم ان يكون الجسم معلقاً كله فقد شوهد في احوال الانتحار حصول الوفاة شتقاً مع كون قدمي أو ركبتي المنتحر ملاصقة للارض وقد شوهد آخرين قاعدين أو مضطجعين ذلك لأن ثقل الرأس عند تعليقها كاف وحده لاجداث الضغط اللازم لتطبيق الحجر أو سدها .

٢ - سبب الوفاة والزمن اللازم لحصول الوفاة من الشنق .

السبب المهم هو الاسفكسيا كما في الخنق ويساعد في معظم الاحوال أيضاً على حصول الوفاة وقوع الضغط من الحبل على الاوعية الدموية الغليظة بالعنق لا ذلك يعطل سير الدورة الدموية في الدماغ الذي يوجد في العادة محتقناً وتتم الوفاة بالشنق عادة في اثناء ٤ - ٥ دقائق من حصول التعليق وتحصل الكوما بسرعة مذهشة كما في الخنق ، وقد حصلت الوفاة فجأة عند ابتداء التعليق في بعض الاحوال وذلك اما لحصول اصابة في النخاع الشوكي أو لوقوع ضغط عليه من جراء خلع أو كسر من كليهما في اللتواء المحوري أو في احد الفقرات الاربعة العليا العنقية (قبل خروج اعصاب التنفس من النخاع) - واذا لم توجد مثل هذه الاسباب فترجع الوفاة الفجائية بالشنق إلى حصول صدمة عصبية - ومن ضمن هذه الاسباب ضغط الجثة على عصبى الحجاب الحاجز والعصبين الرئويين المعديين .

وأظهرت التجارب التي عملت على الكلاب انه عند حصول ضغط بخية الشنق على الاوعية الدموية بالعنق من غير ايقاف التنفس وذلك بمسابقة فتح القصبة ووضع انبوية فيها فان الكلب يستمر يتنفس زمناً غير قليل من نحو نصف ساعة إلى ساعة وربما يزيد على ذلك وهو معلق من رقبته - ويستنتج من هذا ان الوفاة الحاصلة من احتقان المخ الذي ينجم عن اعاقا الدورة الدموية من جراء الضغط على الأوعية الغليظة بالعنق هو طريقة بطيئة للوفاة -

(١) راجع - د . سني سمث ، د . عبدالحمد عامر ، المرجع السابق من ص ٢٧ إلى ص ٢٨٣ .

والطبيب الشرعي ، د . يحيى شريف ، د . محمد سيف النصر ، د . محمد علي مثالي من ص ٦٤ إلى ص ٦٥٢ .

وقد ذكر بكتاب الطب الشرعى ناليف سمت صحيفه رقم ٥٦١ تجربة مماثلة لما ذكر ولكنها عملت على شخص مجرم محكوم عليه بالاعدام شنقاً يدعى جريون فى بلدة تيبيرن فقد عمل له طبيب فتحة بالقصبه الهوائية بغرض تخلصه خلسة من الشنق - ونفذ فيه الحكم بعدئذ وبقي ٤٥ دقيقة مطلقاً ثم خلس من الحبل وقد شوهد بعد ذلك انه فتح فمه عدة مرات وتأوه ثم مات.

٣ - العلامات التشريحية

العلامات العامة للشنق مائل ما ذكرناه عن علامات الخنق ولكنها فى الشنق أقل وضوحاً ويوجدأ عنها فى الخنق.

العلامات الظاهرة للشنق: لا يوجد فى بعض الاحيان شيء من العلامات بالمرة ما عدا علامة الحبل بالعنق - ويكون الوجه فى الغالب على أثر حصول الوفاة باهت اللون أو عادية وسحته هائلة بيد انه بعد مضى بعض ساعات على الجثة وهى معلقة بعد الوفاة، فإن الوجه يحتقن بتأثير حصول الزرقة الرمية بالجثة ويكون الوجه محتقناً بعد الوفاة حالاً فى عدد قليل جداً من الاحوال وجحوظ العينين واحتقانهما هو فى العادة أقل حصولاً فى الشنق منه فى الخنق وكذلك أيضاً احتقان الشفتين وحصول نقط تارديو الاكيموزية بملتحمتى العينين وبالجلد وقد تكون اليدان منقبضتين - ومن الجائز ان يوجد فى قبله أفراس من البروستاتا أو مواد منوية وقد ثبت لنا ذلك من البحث الميكروسكوبى فى اجوال عديدة. وقد يشاهد القبل منتصباً بدرجات مختلفة ويشاهد مقابل ذلك فى النساء تورم واحتقان بالغشاء المخاطى للمهبل وقد يصطحب ذلك بافراس مصلى دموى من ذلك الغشاء قد يشاهد ملوثاً لملابس الجثة. وإن التغيرات المتقدم ذكرها والتي تشاهد بأعضاء التناسل ليس حصولها بقاصر على الشنق بل انها تحصل فى الوفاة بالأنواع الأخرى من الاسفكسيا كالخنق والاختناق لاسيما اذا نتج الاخير من الغازات الغير الصالحة للتنفس كما تحصل أيضاً فى الوفاة فجأة من اصابات بادية بالرأس وبالقالب وكذلك فى التسمم بحمض السيانودريك - ولذلك فأهمية وجود هذه العلامات بأعضاء التناسل هى أنه يرجح منها أن تعليق الجسم أى الشنق حصل والمجلى عليه على قيد الحياة وتعبير ادق وأوضح ان الوفاة حصلت فجأة أو بسرعة من عنف. والتبول

والتغوط هما علامة لا اهمية لها فى تشخيص حصول الوفاة من الشلق لانها تحصل فى أى نوع من الوفاة سواء من علق أو مرض ويجوز ان تخرج هذه الافرازات من الجثة اذا حركت بشدة أو قلبت أو نقلت أو تعفنت.

ومن المحتمل مشاهدة رغبة على الشفتين وفتحى الانف وكذلك مشاهدة سيلان اللعاب من الفم على شكل خيوط على الذقن ومقدم الصدر ويرجع من هذا إلى درجة تقرب من التأكيد حصول للتعلق فى حال للحياة لأن إفراز اللعاب لا يحصل إلا فى الحى ولا يمكن حصوله فى الشخص الميت - وإذا بقيت جثة المشنوق معلقة بضع ساعات فان الطرفين السفليين ينتفخان ويزرق لونهما وكذلك أطراف القدمين واليدين ولا تشاهد هذه التغيرات حالاً عقب الوفاة بالشلق لأنها عبارة عن تغيرات رمية ناتجة عن الترسيب الرمى (الزرقة الرمية) التى تتجمع فى الاعضاء الواطلة ومن الجائز ان ميوعة الدم من جراء الاسفكسيا تساعد على ظهور كمية كبيرة من هذه الزرقة الرمية.

وقد قلنا بعدة تجارب على تعليق جثث الأدميين فاتضح لنا انه بعد ساعتين من التعلق تتجمع الزرقة الرمية أولاً ثم تمتد إلى اعلى فتصل إلى الركبتين وقد تصل فى الاطفال حديثى الولادة إلى الفخذين فى خلال هذه المدة ويزرق فى الوقت عينه اطراف القدمين واليدين وأما الزرقة الرمية العادية التى كانت بأسفل الجثة جهة الظهر قبل تعليقها فتزول جزئياً بدرجة محسوسة وكان يحصل ذلك فى بعض التجارب وقد مضى على الوفاة مدة ١٢ - ٢٤ ساعة.

ويختلف شكل علامات الحبل بعنق المشنوق ولكن مكانها يقع فى العادة بالجزء العلوى من العنق على شريطة ان يكون الجسم قد علق كله فيوجد حز الشلق عندئذ أعلى الغضروف الدرقي وفى حذاء العظم اللامى أو مرتفعاً عنه. ويمتد من الأمام للخلف ولأعلى ماراً بزاويتي الفك السفلى وممتداً على القفا ويكون هناك الحز قليل الوضوح أو غير موجود بالمرءة نظراً إلى ان العقدة تقع فى العادة جهة للقفا - على انه اذا ربط الحبل بشدة على العنق قبل تعليق الجسم أو كانت للخية ذات عروة ينزاق ويشد منها الحبل على العنق باحكام فيجوز فى هاتين الحالتين ان يوجد حز الشلق محيطاً بكل العنق بما فيه القفا - ويكون حز الشلق فى العادة أوضح فى جانب العنق المضاد لمكان وجود العقدة المعلقة بها الجثة.

٤ - أما في الانتحار شنقاً الذي هو أهم أنواع الشنق من الوجهة الطبية الشرعية لكثرة حصوله فقد لا تترك الخية أى أثر على العنق إذا كانت من نوع طرى ناعم مثل منديل أو حزام شاش الخ وهذه يكثر استعماله في الانتحار على شريطة أن تفك الجثة من التعليق على أثر الوفاة - وفي غالب الأحوال تترك الخية حزاً منخفضاً وجلده إما طبيعى أو تشاهد به تسليخات جافة بشكل رق الطبل أو توجد في الحز رضوض محمرة أو مزرقة شاغلة لكل عرض الحز المنخفض أو تكون قاصرة على حافته فقط فتشابه شكل شريط السكة الحديدية - ومن النادر وجود انسكابات دموية بالعضلات المحيطة بالحنجرة - على أنها إن وجدت فتكون قليلة المقدار - وفي الشنق اللقصابى (الاعدام شنقاً) الذى يسقط فيه الجسم لمسافة ٢ - ٣ أمتار وكذلك فى القتل شنقاً إذا جذب الجناة جثة المجرى عليه يشده إلى أسفل وهو معلق من رقبته فيحصل عندئذ حز واضح كثير الانخساف مصحوب برضوض فى أدمة الجلد وفى النسيج الخلوى تحته وبالعضلات التى يجوز أن يحصل بها تمزقات وقد يحصل كسر بالعظم اللامى أو الحنجرة أو كسر أو خلع وكلاهما فى الفقرات العليا العنقية مع حصول إصابة بالانخاع أو وقوع ضغط عليه إما لوجود خلع بالفقرات أو لحصول نزيف حول الانخاع الشوكى أو البصلة .

العلامات التشريحية الباطنة : تشاهد الرئتان محتقنتان إلى درجة مختلفة وكذلك الانابيب الشعبية التى تشاهد فيها أيضاً بعض رغوة - على أنه قد تكون الرئتان طبيعيتين فى بعض الأحوال ووجود نقط تارديوم الأكيومية تحت البلورا أقل حصولاً بكثير عما يشاهد فى الخنق - وتختلف حالة القلب من جهة امتلاء تجاويفه بالدم بيد أنه يشاهد فى معظم الأحوال ان الاوردة اللفظيلة مملآى بدم سائل مسود اللون - وقد يشاهد احقان مختلف الشدة بالاحشاء البطنية والدماغ - وأما عند وفاة المشنوق حالاً لحصول صدمة عصبية أو إصابة بالانخاع الشوكى فان علامات الاسفكسيا لا توجد بالجثة عندئذ ولا توجد أى علامات أخرى خاصة .

٥ - هل يمكن احداث حز الشنق بالعنق بعد الوفاة

أن تجاربنا الخاصة بتعليق الجثث والتى ذكرت أيضاً فى مثل هذا السؤال تحت الخنق اظهرت أنه يمكن ان يحصل بالجثة من تعليقها حز حول العنق ولكنه يكون خالياً عن الرضوض ، منخفضاً ويجوز ان يتسلخ جلد هذا الحز ثم يجف فيصير كرق الطبل وفى بعض الاحيان لا يحصل فيه تسليخ - ويصير النسيج الخلوى تحت الجلد بلون ابيض فضى مماثل لما

يحصل من الوفاة شتقاً في هذه المواد الدهنية . ويمكن حصول هذه الآثار بالعنق اذا علقت الجثة بعد الوفاة لغاية ٢٤ ساعة أو أكثر وفي الحقيقة تحصل هذه التغيرات مادام التعفن الرمي لم يحصل بالعنق لان هذه التغيرات ميكانيكية محضنة ناشئة عن الضغط على جلد وانسجة العنق على انه لا يمكن بعد الموت احداث حز الشنق للمصعوب برض حقيقى (أى انسكاب دموى متخللاً الأنسجة) سواء بالجلد أو بالانسجة النائرة إلا إذا حصل الشنق حالاً عقب الوفاة أو بعد بضع دقائق .

ولهذا السؤال اهمية في احوال الشنق اكبر منها في الخنق وذلك لان الشنق يحل في العادة انتحاراً قلبيّاً قد يلجأ بعد ارتكاب جريمة قتل بالخنق أو بالضرب الخ رغبة في التضليل إلى تعليق الجثة حتى يظن أن الحادثة انتحار . ولكن البحث الدقيق في الجثة يظهر حقيقة سبب الوفاة . واما الخنق فليس هناك من ناع لتمثيله بجثة اى قتل حيث أن الخنق يكون في العادة جنائياً .

٦ - معالجة المشنوق اذا انتقذ حياً

خلص العنق من الحبل - وانقل المصاب إلى هواء طلق - واعمل تنفساً صناعياً لولزم الأمر - ونبه القلب بالحقن الموافقة تحت الجلد - ويستصوب في معظم الاحوال عمل قصد وريدى (لغاية ٥٠٠ سنتيمتر مكعب من الدم) وذلك لراحة الاوعية الوريدية العلوى بالدم ويجوز ان يستدعى الأمر اجراء عملية فتح القصبة الهوائية اذا حصلت اصابات شديدة في الحنجرة - التنفئة بالزجاجات الساخنة وبالاغطية .

٧ - نوع الشنق من الوجهة القضائية

- هل حصل الشنق انتحاراً أو قتلأ عمداً أو عرضاً .

ان الشنق طريقة سهلة للوفاة وخالية عن الالم تقريباً وذلك بالنظر إلى طرود الغيبوبة في المشنوق وقد انتخبته لذلك معظم الممالك لإعدام المجرمين كما كثر الانتحار شتقاً للسبب عيه سواء في الرجال أو النساء ولا يلزم للشنق الا تجهيزات بسيطة .

وإذا استثنينا الاعدام شتقاً فان كل احوال الشنق تقريباً تحصل انتحاراً ويستدل على أن الحادثة انتحار من ظروفها وتاريخ المنتحر وعدم وجود علامات عنف أو مقاومة بالجثة أو

بمكان الحادثة - ويوجد الحبل المستعمل في الغالب ملك المنتحر مثل رباط الرقبة أو حزام أو شال عمامة أو منديل أو حبل الخ ويلزم ان تكون كل العقد التي عملت بالحبل وجميع الاستعدادات الاخرى متيسر عملها بمعرفة المنتحر وحده .

القتل شنقاً نادر الحصول لمصوبة القيام به ولكثرة المقاومة التي يتيسر المجنى عليه أن يبدئها حتى يتم تعليقه ولذلك يتطلب الأمر عدداً من الرجال ليتغلبوا على شخص واحد بهذه الصفة - وفي الاحوال القليلة التي حصل فيها القتل شنقاً كان المجنى عليه طفلاً أو شيخاً صغيفاً أو كهلاً فاقد الوعي من مثل سكر أو ضربة على الرأس الخ - ويشاهد في هذه الاحوال في الغالب علامات عنف على العنق والايدي وباقي الجسم ولم يحصل في المملكة المصرية ولا حادثة قتل واحدة بالشنق في خلال الثماني سنوات الاخيرة .

وأما الشنق العرضي^(١) فنادر جداً أيضاً ويستدل على نوع الحادثة من ظروفها ومن كيفية وضع الجثة عند حصول الوفاة .

(١) أمثلة للشنق العرضي:

١ - قضية الموارض ضربة ١٩٥ طوعاً سنة ١٩١٩: غلام صرعه سبع سنوات عمل ارجوحة في فناء المنزل بأن ربط ملزى طرحة والدته بحبل للفصيل المذبت في حائلين وأمسك الطرحة من وسطها للمدلى بيديه وعلق عليها وصار يلف حول نفسه شمالاً ويميناً فالتفت الطرحة عرضاً على عنقه وهو يلف متعلقاً بها ولحقة والدته ولكنه كان قد فارق الحياة - ولم تترك أي أثر بحقه بيد ان العلامات العامة للاسكسيا كانت واضحة من ظاهر رباطن الجثة - وقد حصل الشنق العرضي لثناء لعب الاولاد وبثولهم الاعدام شنقاً على أحدهم فقتل عليه - ونكر جيفستر (صفحة ١٨٢ حادثة غلام سقط عرضاً من على شجرة تفاح فقتلت سترته بأغصان للشجرة وكانت مزررة حول عنقه فالتفتت السرة بذيلها لأحلا وبقي متعلقاً عليها حتى مات شنقاً .

أمثلة على الانحمار شنقاً:

٢ - جناية رقم ٩١٦ باب الشعربية سنة ١٩٢٢ (الانتحار مع تفهيد الرجلين): المدوق فيكتور سافويودا تاجر دقيق وعمره ٦٠ سنة وكان الرباط الذي على الحلق عبارة عن قطعة خيش من زكية دقيق ٢٠ في ٨ سنتيمترات ومغولة بالطول بشكل اسطواني قطر ٣ سنتيمترات ومفرقة مثل الطوق حول الحلق ومفرقة عقدة واحدة كبيرة على يسار الحلق مقابل العظم اللامي وعلق حبلاً في سقف حجرة ثم ربط طرفه إلى هذا الطوق جهة لفتافا وربط ساقيه ببعضهما إلى بعض بحبل من الرسخين وعمل بها عقداً بألوجه المقدم للسائقين وكان هذا التقيد مرنخداً وكذا عقده ومن اليسور للمنتحر أن يسلمها لنفسه ثم رفض للكروسي الذي كان رلفاً عليه فانقلب وقد حصل كسر في الفقرن العظيم اليساري للعظم اللامي من منبط العقد مع سيلان للدماب على ذقنه وملابسه مقابل التنس وكان التضبيب متلصباً أكثر من نصف انتصاب وعصر منه ٢ - ٣ نغماً من المني كما ثبت ميكروسكوبياً، وكان شكل نسيج قماش ذلك الطوق واضحاً ومطبوخاً على جلد الحلق في حز للشنق من الامام وذلك لخشونة القماش . ووجدت رموض في النسيج الخاوي وفي الضنايين للتصيين للمصيين مقابل حز الشنق ولا يوجد علامات لحف أو مقاومة بالجهة أو بالبطرحة .

٣ - جناية ضربة ٣٥٧ مصر القديمة سنة ١٩١٥ (تعدد لفات الحبل): المترفة فريته بارولو انتحرت شنقاً نظراً إلى جلدونها وذلك بان علقت نفسها على باب المرحاض وكان الحبل ملفوفاً مرتين على الحلق ومربوطاً عقدة واحدة على يمينه .

٤ - جنتية صرة ٤٣٠ جمالية سنة ١٩١٨ (حز الشحق على هيئة شريط السكة الحديدية)؛ استعمل ملدول اربط الشحق وكان حز الشحق منخفضاً وغير متصلج وجلده بلون طبيعي ما هذا حافتي الحز قائما كلتا كخطون كنميين محمرين ووجد بالمسوح الخاوي رض مريض ولحد مقابل لحد الشحق وام توجد رضوض بالصنلات.

٥ - قضية هولوز بتاحية قلبي الكبرى بمركز لشمون سنة ١٩١٠ (التمهلق الجزئي في الشحق)؛ المتوفى شاب مريض بالبلاجرا وتضاعفت بجون مصحوب بهذيان متعلق بالدين فانتحر شققاً بتطيق نفسه من عنقه بسقف باب الجامع بواسطة شال عمامته وكان الباب واطلاً ووجد للمتوفى ملدلاً ركبويه للكتين كلتا ملامستين الارض وكلنت رقبته مثقوبة إلى الامام لان العقدة عملت جهة القفا.

٦ - حادثة رقم ٥٨ احوال الجمالية سنة ١٩١٩ (انقطع الحبل وصحت الوفاة بالشدق)؛ المتوفى رجل مجنون شقق نفسه بحبل ضحيف علقه بسقف الحجرة وكانت العقدة على يسار اللق ووقف على كرسي ثم رفسه بعيداً فانقطع الحبل وسقط الرجل على ظهره فحصل رض بمزخر الرأس وما كان يسكن وحده فقد حتر عليه في الصباح ميتاً بهذا الشكل - فلولا ظروف الحادثة لاسما العلم بجنون المتوفى وبقي الحبل المعلق بالسقف لكنت الحالة تعد مشبهة بالخلق الجنائي وخاصة بوجود رض على مؤخر الرأس يحتمل حصوله من شربة عصا مللاً ولكن الحبل كان مريطاً بشدة وبشكل حقيقي لينقل رمانة آدم.

٧ - جنابية رقم ٤٠ بولاق سنة ١٩١٩ (الانتحار شققاً بطريقة غير معتادة)؛ سيدة مجنونة وقد شرعت في الانتحار قبل ذلك بأسبوع بان التت بنفسها في الدليل ببيلها، ولكنها انقضت - وقد لتحررت اخيراً بان فتحت لحد مصراعي باب الحجرة وإبقت الآخر مقفلاً ومثلنا برأسه متراس لدخل المارضة واتت بسلم فأرقلته بميل من جهة اليهو على المصراع السفلى وصعدت عليه وعلقت عنقها بحبل إلى عارضة بأعلى للباب ثم فتحت للمتراس بيدها فالتفتح المصراع وسقط السلم لدخل الحجرة وتمثلت المرأة وماتت شققاً.

ثامناً: الوفاة الناشئة عن السموم

(١) تعريف السم.

(٢) فعل السم (تأثيره).

(٣) الأحوال المساعدة على تأثير السم.

- الجرعة.

- حالة السم.

- طريقة التناول.

- العادة.

- العمر.

- الاستعداد الشخصى فى عدم المقاومة

البوائية.

- الحالة الصحية.

- التأثير التراكمى.

- تطورات السم فى الجسم.

- خروج السم بالإفرازات.

- إثبات التسمم.

(٤) الأعراض الدالة على التسمم وواجب الطبيب فى

مثل هذه الأحوال.

(٥) العلاج العام للتسمم.

(٦) مضادات السموم الممتصة.

(٧) واجبات المحقق.

(أ) الأسئلة التى يوجهها المحقق للطبيب

الشرعى عند الاشتباه فى التسمم.

(ب) الأسئلة التى يوجهها المحقق

للمشهود عند الاشتباه فى التسمم.

ثامناً: السموم^(١)

١ - التعريف:

السم جوهر قد ينشأ عنه الموت أو الاضرار بالصحة اذا أدخل بالجسم أو من جراء تأثيره على الانسجة - وليس في قانون العقوبات ما يحدد تعريف السم كما ان هذا ليس بالامر الضروري وتلص المادة ٢٣٣ عقوبات ان التسميم هو القتل العمد الذي يرتكب بواسطة استعمال أو ادخال اية مادة في الجسم قد ينشأ عنها الوفاة ان عاجلاً أو آجلاً - وفي هذه المادة الكفاية فهي شاملة لكل أنواع التسمم - وفي الواقع انها تشمل حصول الوفاة بأسباب أخرى غير التسمم .

٢ - فعل السم

تأثير السم: يقتل السم اما بتأثيره الموضعي حيث يهيج أو يثلف الاجزاء التي يلامسها أو بتأثيره على الاعضاء بعد امتصاصه في الدورة الدموية - وتحدث بعض سموم معروفة تأثيرها من الوجهتين فتؤثر على القناة الهضمية عند أخذها بالفم وتحدث بعد الامتصاص التأثير السام كما يشاهد في التسمم بالزرنيخ وحامض الاوكساليك وحتى تلك السموم التي يظهر أثر فعلها موضعياً بحثاً كحامض الكبريتيك فان لها تأثيراً عاماً شديداً نظراً لاتلافها الكبير لانسجة الطريق الهضمي وأعصابه حيث تظهر الصدمة الشديدة على المجموع العصبي المركزي ثم حالة الهبوط العامة .

وأكثر السموم شيوعاً في هذه البلاد وهو الزرنيخ بشكليه الأوكسيد والكبريتور (الابيض والاصفر) والمليمانى الكال وملفات النحاس - وهى من المهيجات ثم الذائرة والبنج والافيون والحشيش والكوكايين وخافق الذئب - وهى من السموم العنصرية - اما الاسبريكين فاندر الاستعمال بيد ان مصلحة الصحة تستعمله كعادة قديمة لها فى تسميم الكلاب الضالة .

أما السيانورات فتحدث وفيات عدة وخاصة فى الحيوانات وحامض الفنيك سم شائع الاستعمال فى احوال الانتحار - وأن الانتحار ليس بمألوف بين المصريين وأغلب حوادث التسمم اما جنائية أو عارضية - وانا ندرك ضمن الاحوال العارضية العدد الكبير من الاحوال التى يأخذ فيها الاشخاص باختبارهم الافيون والحشيش والكركايين التى تستعمل فى الغالب

للتخدير (منزول) . اما البنج والداتورة فليس استعمالهما غالباً لغرض القتل بل رغبة في الخداع وتسهيل السرقة .

٣ - الاحوال المساعدة علي تأثير السم:

- الجرعة: كلما كان مقدار السم المأخوذ كبيراً كلما كان التأثير سريعاً ومؤكد الفعل وهذه نظرية عامة وعلاوة على ذلك فقد تساعد الجرعة الكبيرة على الموت سريعاً من الصدمة العصبية قبل ان تظهر الأعراض الخاصة بالسم .

ويوجد حد أدنى لا يؤثر بعده السم تأثيراً شديداً والاصطلاح «اصغر الجرعة القاتلة» أو «أصغر مقدار معيت» يقصد به اقل مقدار عرف أنه سبب الموت . ومن الواضح اننا لا نستطيع تعيين المقدار الكافي للقتل بالدقة ولا يمكننا ان نناقش في المقادير التي جربت ووجد انها قتلت الحيوانات . وكل ما نأخذ به هو احصاء حالات الوفاة من مقادير معلومة من السم . ويكاد يكون من المتعذر الحصول على معلومات مضبوطة في مثل هذه الاحوال . أما الجرعة المقدرة في هذا الكتاب وفي غيره من المؤلفات كأقل جرعة قاتلة فتعتبر تقريبية فقط ولا ينظر اليها باعتبار آخر .

- حالة السم: تعتبر حالة التركيز ان كان السم كاوياً أو أكالاً . اما في السموم الاخرى فأهم عامل يجب تقديره هو سرعة امتصاص كل منها . وانك لتجد ان الغاز السام يؤثر في الحال والسم السائل اسرع من الجامد فعلاً وتأثير السم المسحوق الناعم اسبق من المسحوق الخشن . وفي مختلف التحاثير كل ما كان اسرع ذوباناً كان اسرع فعلاً .

وحالة المعدة لها دخل في تأثير السم فمثلاً يتأخر امتصاص السم وتأثيره كثيراً ويضعف ان كانت المعدة مملآء بالغذاء وخاصة بالمواد الدهنية .

- طريقة التناول: اسرع الطرق اظهاراً لكامل تأثير السم هو الحقن في الاوعية الدموية فيظهر التأثير السام بأقل قدر من المادة : ثم يتبع ذلك في السرعة والفعل الحقن تحت الجلد . وغير في ان كلتي الطريقتين يندر أن يستعملا في التسمم الجانثي . وكذلك الامتصاص من الجهاز التنفسي سريع الاثر ، ولكن التسمم به ايضاً لا يكون في العادة جاثياً بل عرضي . أن امتصاص السم من المعدة بطيء على وجه عام ولذلك يتأخر ظهور الأعراض إذا

أخذ السم في المعدة ملاً لأنه لا يحصل الامتصاص السريع الا بعد ان ينتقل الغذاء إلى المعى. وطبعاً فأى أنه في المعدة سواء اكانت من الالتهاب الناشء عن السم أم من أى عارض آخر تزيد نسبة الامتصاص.

والامتصاص من المعى الدقيقة سريع، ولكنه من المستقيم أسرع. وأما الأغذية المخاطية الأخرى كالمهبل والرحم فبطيئة نسبياً. والتسمم الامتصاصى من المهبل نادر، ولكننا فى السنوات الأخيرة صادفنا عدة حوادث زرنيفية وزئبقية حدث التسمم فيها من امتصاص المهبل لهذه المواد وتزداد نسبة الامتصاص بازدياد الالتهاب. اما الامتصاص من الجلد فبطيء ويكون فى الغالب عارضياً ويتبع طبيعة عمل المصاب وشائع الحصول بين الصناع فى البلاد الأجنبية.

- **العساسة:** يدعو استمرار اخذ بعض العقاقير إلى ضعف تأثيرها وذلك لازدياد مقاومة الانسجة لها أو ازدياد قوة الانسجة فى ابادتها وافرازها. وتلاحظ هذه الخاصية فى كثير من السموم ولاسيما الأفيون.

- **العمر:** الأطفال على العموم اشد تأثراً بالسموم من البالغين وخاصة بالمخدرات كالافيون ولكن هناك مثلاً عقاقير معينة كالزرنينخ والأتروبين والزرنيق الحلو يقاومها الأطفال بنجاح. وتقل مقاومة السم فى الشيخوخة عنها فى الشباب.

- **الاستعداد الشخصى:** فى عدم المقاومة للدوائية: من الحقائق المعروفة جيداً ان لبعض السموم فى بعض أشخاص تأثيراً صارماً جداً اذا اخذت بمقادير دوائية عادية بينما يكون تأثيرها خفيفاً أو منعماً بالمرّة فى اشخاص آخرين مثل الزئبق والافيون ويودور البوتاس.

- **الحالة الصحية:** تغير بعض الاحوال المرضية تأثير الجسم نحو بعض السموم تغييراً كبيراً فمثلاً فى امراض الكبد والكلى يزداد التأثير السام لاغلب السموم زيادة كبيرة. ويكون الاشخاص الذين حرموا الطعام أكثر تأثراً لتوقف الكبد عن تكوين المواد السكرية (Clycogel).

أما السموم التى تؤثر على عضلات القلب أو على ضغط الدم فقد يكون تأثيرها مفرعاً فى امراض القلب. كذلك يشد تأثير المخدرات فى حالات الغيبوبة فقد يحدث مقدار قليل

الخطر الموت لشخص سليم في حالات الفيبوية ويعكس ذلك فقد تعطلت مقادير من الافيون بدون اى تأثير في حالات الجلون التهيجى والهنديان والكوليرا مع انها قد تقتل شخصاً عادياً لو تناولها .

- **التأثير التراكمى:** السموم التراكمية الحقيقية هي التي تظهر فيها اثر السم مرة واحدة بعد اخذ جرعة صغيرة متفرقة حيث يتجمع السم في الجسم كما لو اخذ جرعة كبيرة مفردة . ومن المشكوك فيه كثيراً حصول هذا الا اذا وجد عامل احدث ازدياد ذوبان السم فجأة أو نوع تأثيره كذلك . وطبعاً فان اعطاء اغلب السموم متكرراً بانتظام يعقبه ازدياد في تأثيرها . ويشاهد ذلك بجلاء في احوال التسمم المزمن بالمعادن الثقيلة وفي التسمم بغاز اول اكسيد الكربون وفي هذه الحالة الاخيرة يأخذ الدم باستمرار مقادير صغيرة من الهواء الموجود به هذا الغاز حتى تظهر اعراض التسمم أو يحصل الموت .

- **تطورات السم في الجسم:** السموم التي تؤخذ بالفم يمتص بعضها ويقذف البعض الآخر مع القيء والاسهال فيطرد اغلب السم ان لم يكن قد اخذ بمقادير صغيرة وفي حالة ذائبة . وبعد الامتصاص يمر السم إلى الكبد حيث يخزن معظمه بشكل قليل الذوبان فيقل مفعوله أو يبطل بالمرة . والكبد هو حارس الجسم من السموم ولذلك كان هذا العضو هو الذى يؤمل في الحصول فيه على اكبر مقدار من السم . ومن الكبد ينتقل السم إلى الدورة الدموية وبذلك يظهر تأثيره على الاعضاء الخاصة أو الانسجة كل حسب ميل السم الخاص اليه ثم يبطل هذا التأثير بعد ذلك لاتلاف الانسجة للسم أو لخروجه من الجسم عن طريق الافرازات المختلفة .

ولا يوجد شك مطلقاً في ان بعض الانسجة قادرة على اتلاف أو تغيير السم وخاصة النباتى منه حتى يفقد تأثيره السام . ولا يحصل هذا التغيير أو التلف في الكبد والكلى والطحال فحسب بل وفي العضلات . ولهذا التلف والتغيير في السموم العضوية اهمية كبيرة من الوجهة الطبية الشرعية لأن السم الذى تفصله من الاعضاء بعد الوفاة يمثل فقط بقايا الجرعة الاصلية . وليس لدينا من الوسائل ما يعرفنا مقدارها .

- **خروج السم بالإفرازات:** يفرز معظم السم الممتص عادة من الكلى ويفرز جزء منه بواسطة الجلد ومع العرق واللبن والإفرازات الطبيعية الاخرى . أما السموم الغازية فتفرز في

الغالب من الرئتين. ويمر دون شك بالقناة الصفراوية من الكبد إلى الاثنى عشر مقدار معين من السم. ومن المعقول دخول قدر آخر إلى القناة المعوية بواسطة افراز الغشاء المخاطي المعوي.

ودرجة امتصاص السموم وطريقة تخزينها في الانسجة ومقاديرها النسبية في مختلف الانسجة. وطرق خروجها من الجسم مع الافرازات وكميتها في كل منها. لكل ذلك اهمية كبيرة في الطب الشرعي وسيصل كله في حينه مع السم الخاص به.

- لاثبات للتسمم: يؤخذ اثبات التسمم العام من الأعراض في الحياة. ومن الصفة التشريحية ومن التحقيق الكميائي والمجهري للسموم. ومن التجارب على الحيوانات ومن بعض ظروف معنوية خاصة كوجود بواعث للجرم واخلاق المتهم وامكان تحصله على المادة السامة... إلخ.

٤ - الأعراض الدالة على التسمم وواجب الطبيب في مثل هذه الاحوال

ويجب ان لا يفوتنا أنه لا توجد اعراض تسممية لا تتساوى بأعراض مرضية ولكن يوجد ظروف خاصة واعراض مختلفة تجعل تشخيص التسمم امراً قريب اليقين - فمثلاً الأعراض التي تظهر عادة وفجأة لشخص أو اشخاص كانوا بصحة تامة وتعزى للطعام الخاص أو الشراب الذي تناولوه معاً قبل ذلك بزمان قصير تشير بوضوح إلى حصول تسمم. وكذا حصول مثل هذه الأعراض لاشخاص آخرين اكلوا من نفس الطعام. ويرجح أن تزداد الحالة سوءاً وتنتهي بوفاة معجلة في حالات التسمم الحاد. وعلاوة على ذلك قد تكون الأعراض المشاهدة هي أعراض التسمم بسم خاص. وقد يشاهد تغير في لون الطعام أو الشراب أو يحس بتغير في طعمه أو رائحته.

ويجب عمل البحث الدقيق الوافي في العوامل والظروف المحيطة بالمسألة قبل تشخيص التسمم لان مثل هذا الاتهام ان لم يكن ثابتاً على اساس صحيح فلا يسبب المشقة والقلق المعروف للمصاب وعائلته فقط بل يجر الطبيب إلى مشقة متعبة ومسئولية هامة. ويلزم ان يذكر الطبيب انه قد تظهر في حالات مرضية طبيعية اعراض حادة تشبه اعراض التسمم مثل نفوذ قرحة معدية لتجويف البريقوتن والتواء الأمعاء والفتق المختنق والتهاب البنكرياس أو

المعلقة الدودية إذ أن كلاً منها يحدث قيئاً وإسهالاً وهبوطاً سريعاً في القوى مع ضعف النبض فتصير الحالة مشتبهة بالتسمم بسم مهيج للطريق الهضمي مثل الزرنيخ - وقد تنسب خطأ التشنجات التيتانوسية للتسمم بالاستركنين وكذلك الالتهاب الرئوي وأفات المخ للتسمم بالافيون . وأن أول واجب عمله الطبيب هو حماية مصابه من تكرار تناوله السم وأن يعالج المريض بحسب ما تتطلبه حالته فإذا ما اقتنع بعد البحث والملاحظة الدقيقة بحصول تسمم فيتحتم عليه إخطار رجال الضبطية القضائية .

ويجب تدوين الأعراض بعد مشاهدتها فقد تصير كبيرة الأهمية في الإثبات وعلى الطبيب تدوين الوقت الذي دعى فيه بالضبط وزمن ظهور الأعراض مرتبة ورائحة القيء ولونه ورائحة فم المصاب وخاصة حذقتي العينين في حالتي الداتورة والافيون والنبض والتنفس والتشنجات والشلل والهذيان والاكلان والتميل في الفم والجسم - ويلزم تدوين وقت الوفاة إن حصلت - وفي أية حالة على الطبيب شخصياً أن يرى أن غسيل المعدة والقيء والبول والبراز وكل شيء آخر أفرز أمامه وضع بقطر ميزات زجاجية نظيفة ثم ختم بمعرفة شخصياً بعد تغليفها حتى لا يكون هناك أي وجه لاحتمال تدخل شخص آخر .

٥ - العلاج العام للتسمم :

يجب على الطبيب الإسراع بالذهاب عند دعوته لحالة تسمم مستصحباً معه حقيبة الاسعاف ويجب أن تحوى لياً معدياً بحالة جيدة وحقنة وإقراس أو أقنابيب ابومورفين ومورفين وديجتالين - راتروبين وهويسين واستركنين وكافور - مطول اديتالين ومقينات مثل جرامين من سلفات زنك وعرق ذهب نحو جرامين وملح طلع أو مسحوق خردل نحو ملعقة طعام ويجب أن تحوى أيضاً الكونياك والملح الطيار «كرويات النوشادر» والمضامدات الآتية : الفحم الحيواني والستلين وحامض الخليك وأوكسيد المانيزيا وصبغة كلورور الحديد والحديد الدياليسي وماء الجير ورمجات البوتاس وسلفات نحاس وسلفات مانيزيا وزيت ترميتينا .

ويجب إخلاء الغرفة التي بها المصاب حال وصول الطبيب وقد يستدل على تشخيص الحالة بسرعة بمجرد النظر المبدئي للأعراض ومنظر المصاب أو وجود أثر لسم معروف في فئجان أو في زجاجة بنجانيه - وأن من قواعد العلاج الإصليية إيقاف إعطاء السم وإخراجه

بأسرع ما يستطيع من الجسم والوقوف في سبيل الامتصاص باستعمال المواد التي تجعل السم عديم الذوبان أو خملاً عديم التأثير واستعمال المضادات التي تحول دون تأثير السم الممتص ان كان في الاستطاعة والتخفيف من الأعراض عند ظهورها .

وفي معظم حالات التسمم سواء عرف نوع السم أم لم يعرف يجب غسل المعدة وإعطاء زلال البيض الا في حالة السموم الأكالة فيخطر عمل الغسل خشية حصول انثقاب من اللي للمعدى . ولا يضمن استمرار منع اعطاء السم الا اذا تعهد الطبيب بنفسه المريض بالعناية التامة ومنع تداخل الآخرين سواء باحالة للمصاب للمستشفى أو تولية بعض الاشخاص الذين يحسن الاعتماد عليهم في استمرار ملاحظة المريض .

أما إخراج السم من المعدة فيكون بفعلها بماء فاتر في دفعات منتظمة فان لم يتيسر يستعان ببعض المقيئات كالمذكورة قبل أو بتهيج حلق المصاب بمثل ريثة . وأما إخرجه من المعى فيساعد بالمنهلات أو بفعل البقي السقي . ويساعد إفراز السم الممتص بحقن المحلول الملحي بالوريد وتنبهيه الجلد والكلى . أما الامتصاص فيمنع بترسيب السم ان كان ميسوراً أو تحويله لشكل آخر يصعب امتصاصه ويتوصل لذلك باعطاء المضادات الكيميائية حسب الامكان مع استعمال الفحم الحيواني لامتصاص القويات واستعمال زلال البيض لتكوين مركبات مع السم ولعمل طبقة واقية لجدران المعدة . أما الادرينالين وما شابهه فتستخدم لتأثيرها القايض في أوعية الأغشية المخاطية المعدية حتى تعمل الامتصاص .

٦ - مضادات السموم المختصة

لم تعرف مادة توقف أذى السم بعد الامتصاص ، ولكن نستطيع منع تأثيره إلى حد ما مع تسهيل إفرازه من الجسم . فمثلاً تقلصات الاستركتين يمكن تلطيفها باستعمال الكلوروفورم أو مخدر آخر . ويمكن تلطيف تأثير السورفين لحد معين بالأتروبين . وعلى العموم فتوجد وسائل لمقاومة تأثير السم في العضو المتأثر . فمثلاً يجب اعطاء المصاب مسكنات إذا كان متهيئاً أو به تشنجات ، وينبه بالمنبهات ان كان به هبوط أو غيبوبة . ويعطى له منبهات القلب عند بدء ظهور ضعف القلب ويسعف بالتنفس الصناعي أو بالأوكسجين ان تعسر التنفس . ويجب ان يكون المصاب دافئاً وهادئاً . وإن خيف حصول الغيبوبة من الاحتقان

الدماغى ترفع الرأس لأعلى ليساعد ذلك فى تصريف الاحتقان بينما يجب تدلية الرأس لأسفل ان لوحظ عسر التنفس من فقر الدم بالمراكز الدماغية اما تنبيه الاعصاب الرئوية بالكهرباء فى جذر الرقبة فأهم منه للشلل التنفسي وللقصد وحقن المحلول الملحي وكذا تشميم الاكسجين قيمة فى التسمم بأول أكسيد الكربون.

٧ - واجبات المحقق فى حوادث التسمم

اما موقف المحقق فيختلف باختلافاً تاماً عند نقل حادثة اليه وعليه ان يظل مفترضاً ان الحالة تسمم حتى يثبت له العكس وعليه ان يحصل على تاريخ الحادثة من المصاب ومن أقاربه ويدون الأعراض بترتيب ظهورها والزمن بين ظهور الأعراض وآخر اكل أو شرب . وعليه ان يتحقق ان كان قد شارك المصاب آخرون فى غذائه أو شربه وان كان حصل لهم أى أعراض ومن الذى جهز الطعام وفى عهدة من ترك لحين تناوله - ويجب ضبط الطعام فى الحال مع كل المواد التى ركب منها والاوائى التى طبخ بها والتى وضع فيها فان اشتبه فى أى شخص يجب تفتيش منزله عن السموم وتؤخذ جيبويه ايضاً للفحص الميكروسكوبى وكذا قلامات اظافر اصابمه للبحث الكيمائى .

أما مواد القيء والاسهال ، وغير ذلك فيجب وضعها فى الحال فى زجاجات تعطون وتختم . أما الملابس الملوثة بهذه الافرازات فيجب حفظها وخاصة ملابس الاطفال حيث يتعذر جمع مثل هذه الافرازات منهم - ومن الضرورى ارسال المصاب للمستشفى كلما امكن ذلك مع اعطاء التعليمات للمستشفى لحفظ البراز وكذلك البول المنقرز فى الاربعة والعشرين ساعة الأولى من دخوله للمستشفى وكذلك القيء أو غسيل المعدة ان غسلت .

وقد يدعى للمتهم انه ايضاً أكل من نفس الطعام الذى أحدث الأعراض فى المصاب فيجب فى هذه الاحوال أخذ بوله وبرازه مع الحيلة الشديدة حتى لا يضع فيها سما . فان مات المصاب يحسب بالضبط الوقت بين مبدأ ظهور الأعراض والوفاة .

الأسئلة التي يوجهها المحقق في حالات التسمم

(١) أسئلة يوجهها للطبيب الشرعى

أما المحقق فعليه دوماً أن يسأل عن الأعراض مثل القيء والاسهال وآلام البطن والمغش ووجع الرأس والدوار وعن فقد قوة الأطراف والنوم العميق والهذيان والتقلصات والمذاق الخاص فى الطعام وتتميل أو أكلان الفم والاحساس بحرقان بالفم والحلق . ومن الأسئلة الآتية يمكن الوقوف على الاستعلامات التى ينتظر المحقق أن يحصل عليها من الطبيب الذى عمل التشريح .

(١) هل فحصت جثة وإن كان كذلك ما الذى لاحظته ؟

(٢) ما السبب الذى تعتبره قد أحدث الوفاة ؟ وما برهانك ؟

(٣) هل وجدت علامات ظاهرة بالجثة تدل على العنف ؟ ان كان ذلك فاشرحها .

(٤) هل لاحظت ظواهر غير عادية بزيادة فحص الجثة ؟ ان كان كذلك فاذكرها .

(٥) لأى شىء تلصّب هذه الظواهر - لمرض أو لسم أم لسبب آخر ؟

(٦) إن كان سم فمن أى السموم هو ؟

(٧) هل كونت رأياً عن أى سم خاص استعمل ؟

(٨) هل وجدت ظواهر فى الجثة غير تلك التى تصحب عادة حالات التسمم بـ... إن كان كذلك اذكرها ؟

(٩) أتعرف أى مرض يظهر عنه فى التشريح ما يشابه ما رأيته فى هذه الحالة ؟

(١٠) هل كانت حالة المعدة والمعى تدل أو لا تدل على حصول قيء واسهال ؟

(١١) هل حفظت المعدة والمعى بمحتوياتها وكذا أجزاء من الاحشاء المصمطة للتحليل الكيماى ؟

(١٢) هل ختمت هذه الاحشاء أو الأجزاء الأخرى فى الحال أمامك عقب أخذها من الجثة ؟

(١٣) ما هي الاواني التي وضعت بها هذه الاشياء وما هو الطابع الذي ختمت به ؟

(١٤) (فى حالة الانثى البالغ) ما حالة انرحم ؟

- فإن كان المجنى عليه حياً توجه الأسئلة الآتية:

(١) متى دعيت لترى عين الوقت باندقة ؟

(٢) ما هي الأعراض التي شاهدها شخصياً ؟

(٣) ما هو العلاج الذي اتبعته ؟

(٤) هل اخذت بنفسك عينات من اليراز والبول ومواد القيء.. وهل حصلت هذه

الافرازات حقيقة فى حضورك ؟ وهلى بالقيء أو بالبراز مواد مشتبهة ؟

(٥) هل ختمت هذه القطر ميزات الزجاجة فى الحال ؟

(٦) هل غسلت المعدة ؟ وان كان كذلك هل لاحظت أى رائحة أو أية مادة مشتبهة فيها

بغسيل المعدة ؟

(٧) هل تحسن المصاب بعد غسيل المعدة ؟

(ب) أسئلة توجه إلى الشهود

الأسئلة التي توجه للشهود عند الاشتباه بحصول التسمم:

(١) هل تعرف وهل رأيته خلال مرضه الاخير وقبله ؟

(٢) ما هي الأعراض التي كان يشكو بها ؟

(٣) هل كان بصحة تامة قبل الحادث ؟

(٤) هل ظهرت الأعراض بفترة ؟

(٥) ما هو الوقت بين آخر أكل أو شرب ومبدأ ظهور الأعراض ؟

(٦) ما هو الوقت بين ظهور الأعراض والوفاة (فى حالة الوفاة) ؟

(٧) مم كان آخر أكلة ؟

- (٨) هل لاحظ طعماً خاصاً في الطعام أو الشراب؟
- (٩) هل شعر المصاب بطعم خاص في الفم عقب الأكل أو الشرب؟
- (١٠) هل أكل معه آخرون؟
- (١١) هل حصلت لأي واحد منهم أعراض مماثلة؟
- (١٢) هل حصل له قبل ذلك أعراض مماثلة؟
- (١٣) هل تقاياً المصاب؟
- (١٤) هل حصل اسهال؟
- (١٥) هل كان بالبطن ألم؟
- (١٦) هل حصل ظمأ؟
- (١٧) هل انحطت قواه؟
- (١٨) هل شك من ألم في الرأس أو دوار؟
- (١٩) هل فقد قوة استعمال أطرافه؟
- (٢٠) هل نام بقل أو حصلت له غيبوبة؟
- (٢١) هل حصل له هذيان؟
- (٢٢) هل حصلت تقلصات؟
- (٢٣) هل كان يملك حواسه بين فترات التقلصات؟
- (٢٤) هل شك من أكلان أو حرقان في الفم والزور أو أكلان وتتميل في الأطراف؟

تاسعاً: الوفاة الناتجة عن الحرق والشعوطه

- ١ - أوجه التفرقة والشبه بين الحروق والشعوطه.
- ٢ - الأسباب التي تتوقف عليها خطورة الحرق.
- ٣ - مسميات الحروق من الوجهة الإكلينيكية حسب شدتها.
- ٤ - أسباب الوفاة من الحروق.
- ٥ - العلامات التشريحية.
- ٦ - القتل بواسطة الحرق.
- ٧ - الاحتراق الذاتي.

تاسعاً: الحرق والشعوطه^(١)

١ - أوجه التفرقة والشبه بين الحروق والشعوطه.

ينشأ الحرق من تعرض الجسم للهب أو لحرارة شاعة أو لأجسام ساخنة. وتنسب الشعوطه من البخار أو للسوائل الساخنة. وهناك نوع آخر من الحروق ينشأ عن الجواهر الأكلية (الكيميائية).

- والحرق والشعوطه متشابهان من وجوه عدة ويختلفان في النقط الآتية:
يشاهد في الشعوطه:

(أ) تشرب الجلد أو تكرسه وبهاته لونه وانعدام الاسوداد وعدم احتراق الشعر النامي فوقه.

(ب) عدم تقحم الجلد والانسجة الرخوة.

(ج) عدم زيادة جميع طبقات الجلد أو حدوث جروح غائرة مهما عظمت درجة الشعوطه.

(د) عدم احتراق الملابس في الشعوطه.

(هـ) تعم الشعوطه في الغالب بقعة كبيرة من الجسم الا اذا تسببت عن تناثر سائل ساخن.

(و) عندما تسبب الشعوطه عن انقلاب اثناء مغلث سائل ساخن كما هي العادة في معظم الاحيان يميل بعض السائل من البقعة الاصلية إلى اسفل محدثاً فقاقيع في طريقه بشكل خيوط أو سلاسل ولا تشاهد اجزاء من الجلد السليم في المساحات التي اصابتها الشعوطه بل تكون الشعوطه عامة بالجلد المصاب. ولما الحروق فقد تكون في مساحات متقطعة.

(١) راجع د. سدي سمث، د. عبدالحميد عامر، المرجع السابق من ص ٢٧١ إلى ص ٢٧٩.

(س) والفعاميع اهم مميرات الشعوطة وتعم جميع السطح المشعوط بينما أنها فى الحروق لاتوجد الا على حافة السطح المحروق . وقد لاتظهر الفقايع مطلقاً فى الحالات المتسببة عن احتراق الملابس أو الاجسام الساخنة .

(ح) عندما تحدث الشعوطة لطفل غمس يده فى سائل فى حالة الغليان يرى الجزء المشعوط محدوداً فى أعلاه حمراء منتظمة تفصله عن الجلد السليم والسوائل اللزجة مثل الزيوت والقطران تحدث شعوطة اشد صعوبة من الماء الساخن .

(ط) الندب الناتجة عن الشعوطة تكون فى العادة أرق بكثير منها فى حالة الحروق العميقة وأقل انكماشاً وتغييراً للشكل .

٢ - الأسباب التى تتوقف عليها خطورة الحرق

(أ) شدة الحرارة .

(ب) مدة تعرض الجسم للحرارة .

(ج) اتساع الحرق وموضعه .

(د) عمر المصاب وبنيتة .

وينظر إلى خطورة الحرق من وجهة اتساعه أكثر من عمقه فمثال ذلك أنه لو حرق ثلث الجسم ولو حرقاً سطحياً لكانت الإصابة مميتة ولكن لو حرق عضو حتى درجة التفحيم ربما نجا منه المريض - ومن وجهة الموضع فحروق الجذع لاسيما جدار البطن وكذا حروق الرأس أكثر خطورة من حروق الأطراف - ومن وجهة العمر ففى الأطفال تحصل الوفاة غالباً إما وقتياً من الصدمة . وإما بعد بضعة أيام من مضاعفات الحرق . وللبالغين الحظ الأوفر فى الشفاء .

٣ - وتنقسم الجروح من الوجهة الاكلينيكية حسب شدتها كالآتى:

(أ) حروق من الدرجة الاولى - أحمر - سطحى .

(ب) حروق من الدرجة الثانية - تنقيط .

(ج) حروق من الدرجة الثالثة - ابادة الطبقة السطحية من الجلد.

(د) حروق من الدرجة الرابعة - ابادة جميع طبقات الجلد.

(هـ) حروق من الدرجة الخامسة - ابادة جميع العضلات أو بعضها.

(و) حروق من الدرجة السادسة - تقحم كلى.

١ - فحروق الدرجة الأولى تتسبب من تعرض قصير المدة للحرارة والاحمرار السطحي ينشأ من تمدد الاوعية الشعرية السطحية وربما نتج ذلك عن خروج بعض افراز مصلى يعقبه التهاب البشرة وتقشرها. ولا يتخلف عن حروق هذه الدرجة عادة ندب أو بقع ان عاش المصاب - أما اذا حصلت الوفاة فيتوارى الاحمرار بتأثير انحثار الدم الموجود بالجهة لجهة الارض بجذب الاخيرة له وفي بعض الاحيان يبقى جزء سطحي من الاحمرار وذلك نتيجة تجمد الدم فى الاوعية الشعرية السطحية. ولهذا كبير أهمية لدلالته على تفاعل حيوى.

٢ - وتتسبب حروق الدرجة الثانى من تعرض الجسم للحرارة زمناً أكثر أو لتعرضه لما هو أشد حرارة وتكون الاوزيما بالجلد أشد والتنقيط ممثلاً مادة زلالية ويحصل التهاب واحمرار حول حافة الفقاعة. واذا أزلنا الفقاعة نجد بقاعها اما نقط احتقان منتشرة أو احمرار كلياً متجانساً؛ ويتكون التنقيط بين البشرة والاممة ولذلك لا تترك اثر التهام لأن البشرة تنمو بسرعة من الاممة بيد أنه يجوز ان يعقب ذلك بقع صفراء فى الجلد - ولا يتغير التنقيط بعد الوفاة ووجوده دلالة على أن الحرق حيوى لانه لا يمكن حدوثه بتعرض أى جزء من الجهة للحرارة بعد الوفاة.

٣ - وحروق الدرجة الثالثة تبديد البشرة وجزماً من الاممة وتبقى بصيلات الشعر والفدد الدهنية وغدد العرق سليمة. وعليه تنمو البشرة من قاع السطح المجرد وتكون الندبة رفيعة ومطاطة وتحتوى على جميع طبقات الجلد الحقيقى وبذلك تحفظ استقامة العضو المحروق ولا يحدث فيه عادة إنكماش بغير شكله، وهذا النوع من الحروق يحدث أشد الآلام من حيث أنه تكشف فيه الاعصاب الحساسة من غير ان تكلف وكثيراً ما سبب ذلك الوفاة من الصدمة العصبية.

٤ - وحروق الدرجة الرابعة تبديد جميع طبقات الجلد ولذلك تمضى مدة طويلة ربما كانت شهوراً قبل ان تغطى البشرة هذا السطح المعرى لاذ انها تنمو من الجلد السليم حوالى

الحرق ويكون اثر الالتحام ليقياً خالياً من مميزات الجند مثل غدد العرق والدهن والشعر ويكون سميكاً متكرشاً ولذلك يسبب تشويه العضو المصاب ويحدد حركاته «انكيلوز» .

وتحاط بالحروق التي تحصل قبل الوفاة والتنقيط بدائرتين حمراوين: فالدائرة الداخلية منهما تكون خطأ أحمر ظاهراً يبلغ عرضه من ٢ - ٤ ملليمترات. ولا يتوارى بالضغط في الحياة ويبقى ظاهراً بعد الوفاة. وأما الدائرة الخارجية فهي احتقان دموي يمتد من الدائرة الداخلية إلى الجلد السليم وتكون أقل وضوحاً من الدائرة الداخلية وتتوارى بالضغط في الحياة كما تتوارى قطعياً بعد الوفاة. ويجب أن يلتفت إلى هاتين الدائرتين الحمراوين في كل أحوال الحروق لانه يمكن بواسطتها معرفة ما اذا كان الحرق حصل قبل أو بعد الوفاة مع العلم انها لا تظهر في حالة التغميم بيد انا نجد في العادة في مثل هذه للحالة بعض اعضاء أخرى في نفس الجثة تكون مصابة بحروق أخف وطأة فيمكننا بذلك فحص الدائرة فيها.

وعلاوة على دائرة الاحمرار نجد أن الانسجة التي تحت الحرق الحيوي محمرة ومحتقنة كما اوضحنا ذلك في التنقيط. على ان هذا الاحتقان يصعب تمييزه عند احتراق الانسجة العميقة.

أما في الجروح غير الحيوية فتكون خالية من التفاعيل والاحمرار سواء في حوافي الحرق أو في قاعه.

٤ - اسباب الوفاة من الحروق

إذا حصلت الوفاة على الفور كان ذلك إما نتيجة صدمة عصبية وإما اصابة لعضو حيوي أو اختناق بثاني أو أول أوكسيد الكربون أو بكليهما أو اختناق من هرس الصدر أو الضغط عليه. وقد تحصل الوفاة من السكتة القلبية نتيجة الرعب أو من اصابة الجسم من سقوط أخشاب أو انقراض عليه.

وإذا حصلت الوفاة بعد وقت قصير كان ذلك نتيجة «اوزيماء» حادة بالمزمار أو صدمة عصبية أو التهاب حشوي مثل التهاب سحائي أو تاموري أو كلوي.

وإذا حصلت الوفاة بعد وقت قصير كان ذلك نتيجة النهاكة من طول مدة تقيع الحروق

لأنها عادة تنفجح. أو من جراء التسمم الصديدي أو من التقرح الأثني عشرى حوالى اليوم العاشر. أو من طروء مضاعفات كالتيثانوس.

ويرجح أن السبب فى كثرة الوفيات فى حالات الإصابات بالحروق هو من تسمم ذاتى نتيجة امتصاص المواد الزلالية والمواد الملونة للدم بعد تغيير هذه المواد من الحرق. وأيضاً من تجمد الدم ثم انسداد الأوعية الشعرية. وتكون الأعراض الاكلينيكية وكذا بعض العلامات التشريحية هى المشاهدة فى حالات التسمم الدموى الحاد.

٥ - العلامات التشريحية

تكون الجثة فى الغالب ملتوية والذراعان ممدودين للامام فى موضع الدفاع نتيجة اليبس الناتج عن الحرارة - ومن خواص الحروق أن تكون موضعية أى مقصورة على الجزء الذى تعرض للحرارة. فبيلما نجد بعض الأجزاء حرق إلى درجة التفحيم قد توجد الأجزاء المجاورة سليمة بالكليّة. ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن المواضع المضغوط عليها بالملابس مثل موضع تكة السرّوال (اللباس) يكون الحرق فيها خفيفاً بالمقارنة بغيرها.

ويجب فحص كل جثة مهما بلغت درجة الحرق إذ أن الجثة لو حُرقت إلى درجة التفحيم يبقى فى الغالب بعض أجزاء منها يمكن من فحصها الحصول على معلومات قيمة. وتلزع الملابس بكل احتراص لفحصها أيضاً.

وربما سببت حرارة الحرق تشقّقاً فى بعض الأجزاء فمثال ذلك تشقّق فى عظم الجمجمة وظهور فئق مخى أو حصول تشقّق فى انسجة الأطراف. ويمكن الدلالة على أن مثل هذا التشقّق كافية لتجمد الدم فى العضو نفسه قبل حصول التشقّق. ولتشقّق الحرق على سطح الجثة حافة حادة منتظمة وهو يشابه فى ذلك الجرح القطنى ولكنه يختلف عنه بامتداد الأوعية والأعصاب بين جافتى التشقّق.

وفى بعض حالات الحروق الموضعية الشديدة قد تشاهد جلط دهنية داخل الجمجمة. وقد يزول احمرار حروق الدرجة الأولى ولكنه يترك فى الغالب تلويّاً بالجلد وتكون البشرة صفراء وباهية.

وتوجد فى العادة الفقاقيع فى معظم الحالات وتكون ممثلة بمادة زلالية وقاعدتها شديدة الاحمرار بصفة عامة أو بشكل نقطى وحولها دائرة حمراء. ووجود التنقيط بهذه الصفة يدل دلالة صريحة على ان الحرق حصل قبل الوفاة.

اما عن حصول فقاقيع بعد الوفاة فقد اجرينا تجارب عدة على جثث مختلفة وفى اوقات متفاوتة بعد الوفاة ويمكننا أن نقول من غير تردد أنه لا يمكن أن تحدث بعد الوفاة فقاقيع بالاوصاف التى تقدمت. ووجود فقاقيع كهذه دليل على أن الحياة كانت لا تزال باقية وقت حدوثها.

أما فى الحروق العميقة فقد تشاهد دائرة احمرار شديدة فى الانسجة المحيطة بها - وقد يتفحم العضو فلا يمكن معه الحكم عما اذا كان الحرق حدث قبل أو بعد الوفاة.

وفى بعض الحالات عندما تتفحم الجثة تماماً يصعب التحقق من شخصية المتوفى فى مثل هذه الحالات يجب حفظ قطع العظم والاسنان والحلى لفحصها كما هو مبين فى باب الحلية.

ومن اهم الامور عند العثور على جثة محروقة فلمعرفة ما إذا كان الموت حدث عرضاً أو انتحاراً أو حدوث الحرق بعد الوفاة لاختفاء آثار جريمة فالحروق العرضية تحدث بكثرة للأطفال والنساء من وقوع مصباح زيت البترول فوقهم أو انفجار موقد الغاز عند إيقاده اذ يسبب هذا الاخير معظم إصابات الحرق العميقة ولا يصعب تشخيص مثل هذه الحالات.

والانتحار بواسطة الحرق يحدث غالباً عند نساء الطبقة الفقيرة وذلك بانغماس ملاسهن فى غاز البترول واشعالها ولا يحدث ذلك عند الرجال إلا إذا كان بهم خلل عقلى.

٦ - القتل بواسطة الحرق:

والقتل بواسطة الحرق نادر جداً ولكن حرق الجثة لاختفاء آثار الجريمة كثيراً ما يحدث وفى هذه الحالة يجب فحص الملابس للبحث عن البقع الدموية أو آثار اصابة اخرى النخ وعن وجود آثار البترول بها وبأية كمية. ويجب فحص علامات العنف بالجثة مثل كدمات بالرأس أو كسور فى العظام أو آثار خنق أو جروح طعنبة أو جروح من عيار نارى... إلخ مع عدم الالتباس بتشقق الانسجة وكسور العظم التى تحدث بواسطة الحرق.

وهناك علامات مهمة تثبت ان الوفاة حدثت نتيجة الحرق وهى وجود الفقايع ودائرة الاحمرار حول الحروق العميقة ووجود أول أوكسيد الكربون فى دم القلب أو وجود ذرات الفحم فى المسالك الهوائية - واحمرار الدم غير كاف لاثبات وجود أول أوكسيد الكربون به بل يجب فحصه بواسطة المنظار الطيفى أو بعمل اختبار التنين لكنكل Kunkel's Tannin Test وتقوم الشبهة حول حصول القتل جنائياً اذا لم نعطى على هذه العلامات الدالة على ان الوفاة حدثت من الحرق وعليه يجب تشريح الجثة بامعان متقن وعلاوة على فحص الجثة يجب فحص المكان الذى وجدت الجثة به اذا لم يحترق جميعه اذ يمكننا ان نستنتج أدلة هامة من وجود بقع دموية ومن موضع الجثة وعلاقتها بأجزاء الغرفة المحترقة ومن مقدار ما حرق من محتويات المكان... إلخ.

٧ - الإحتراق الذاتى

ليس هناك اهمية عظمى للبحث فى هذا الموضوع إذ أنه لم يحدث ولن يحدث - وإما عن قابلية بعض الجثث لان تنفد اذا لمست بلهب فتفسير ذلك أن القناة الهضمية يوجد فيها غازات قابلة للإلتها ب، وذلك فى بعض احوال التعفن الرمى فاذا أوقدت هذه الغازات فقد تلتهب ولكنها غير كافية بأى حال من الاحوال لاحتراق الجثة.

وتفحيم الجثة يحتاج إلى درجة حرارة عظيمة فاذا وضعت الجثة فوق كومة من الخشب واشعلت فيها النار لفحم بعض أجزاء الجثة فقط. وحدث مرة أن رجلين قتلا ووضعنا فوق كومة من حطب اللقطن مسطحها عشرة أمتار وارتفاعها متران واشعلت النار فى الحطب فاحترق جميعه وبقيت الجثتان ملتويتان فوق كومة من الرماد - وعند فحصهما وجد ان بعض الأطراف قد تفحم ووجد تشقق بعظم الجمجمة مع فتق مخى وكان الاحشاء بشكل اللحم المطبوخ ومع ذلك أمكن إثبات وجود علامات الخنق فى رقبة احدى الجثتين. ووجود ذرات الفحم فى شبب الاخرى فهذا برهان على شدة الصعوبة فى حرق الجثة لاختفائها.

قد تكون العظامان على الاليتين وبالبنات على الفرج يمثل مسمار أو سيخ أو ماشة أو قطعة نار بغرض التأديب أو الإرهاب للامتناع عن قبول الفسق. ومثل هذا التأديب يعد عملاً جنائياً، وأحياناً توضع بيضة ساخنة فى اليد كعقاب للسرقة أو لأعتراف بها. أو تحت الإبط لإجبار الشخص على ان يقول الحقيقة.

وكثيراً ما يعالج الالم فى اعضاء الجسم بالكى وقد يعمل ذلك حول الفرج للشفاء من التبول فى الفراش - ومثل هذه الحالات تعرض على الطبيب الشرعى لآخذ رأيه فى كىقية الاصابة ومتى كان الطبيب ملماً باوصاف الحروق السابق ذكرها فلا يصعب عليه تشخيص سبب الاصابة ويمكنه من شكل الحرق ان يعرف نوع الآلة المستعملة - وربما لحرق للشخص نفسه بقصد الايقاع بآخر كما بينا ذلك تحت عنوان الاصابات المفصلة .

عاشراً : الوفاة والإصابات الناشئة عن الكى الكيمائى أو حروق المواد

الأكالة (الكاوية)^(١)

يندر وجود مثل هذه الحروق وربما تسببت من انكباب حمض قوى أو قلوى وقليلاً ما تعرض مثل هذه العوارض على الطبيب الشرعى، وأما الاحوال الجنائية من رش الشخص بحمض قوى أو قلوى بقصد ايلامه وتشويه شكله ولو أن مثل هذه الحالات لا يعقبها الموت سريعاً إلا أنها تحدث عاهات مستديمة وتشوهاً بالخلقة. ويندر حدوث الفقايع فى هذه الحروق.

حمض الكبريتيك

لهذا الحمض تفاعل حاد لانه يبيد الانسجة ويحدث «خشكاشة» رطبة مسودة اللون وإذا رش السائل على الوجه ففى العادة ان يتناثر بمضنه فيحدث قروحاً خطلية متدلّية تدل على اتجاه الحمض فوق الجسم وتحترق الملابس اذا وصل اليها الحمض.

حمض الازوتيك

خشكاشة رطبة مصفرة اللون ويقعاً صفراء على الجلد ويحرق الملابس ويجعل لونها بنيّاً.

حمض الهيدروكلوريك

ليس له قوة الحمضين السابقين فى الحرق ولكنه يحدث التهاباً حاداً وقروحاً محمرة اللون. الصودا والبوتاسا الكاوية: لهما تفاعل أكال على الانسجة ويجعلان سطح الجلد باهتا ملساً كما لو كان مغطى بطبقة دهنية ثم يتغير لون الجلد إلى لون بنى ويرق كثيراً. ويمكن معرفة نوع الجوهر الأكال بفحص الملابس.

(١) د. مدنى سمّ، د. عبدالمجيد عامر، المرجع السابق ص ٢٨٠

حادى عشر: الوفاة والاصابات التى يحدثها التيار الكهربائى^(١)

الوفاة من التيار الكهربائى ليست بعادية البتة فى هذا البلد. وهى تكاد تكون قاصرة
قصرأ كليا على البلاد الكبرى.

والوفاة فيها تسبب من تماس الجسم مع موصلات تحمل كهرباء ذات قوة عالية نوعاً
فير جزء من التيار فى الجسم.

وأنه لما يوجب الأسف أن أمهات الكتب حتى الحديثة منها جاء فيها أن التيار الذى يقل
عن ١٥٠ فولت، غير خطر ولكن ما يزيد على ٢٠٠ فولت، هو الخطر. على أن حقيقة
الحال ليست كذلك والقوة العادية لتيار كهرباء المنازل فى هذا البلد تختلف ما بين ١٠٠ -
٢٠٠ فولت، ويظهر أنها كافية تماماً لاجداث الوفاة اذا كان التماس جيداً. ويلوح لنا ان
طريقة التماس هى العامل الأهم فى هذا الموضوع لأننا وإن كنا نرى أن ضغط ١٠٠ فولت،
غير خطر نسبياً إذا كان التماس رديفاً فانا نجد هذا الضغط نفسه كافياً لاجداث الوفاة إذا كان
التماس جيداً. وأن أمثلة حوادث التماس الجيد تشاهد فى الأحوال التى يكون فيها الشخص
واقفاً فى ماء أو على سطح رطب وقنماء عاريقان ثم يمس موصلاً برأسه أو بيده.

وكان لدينا حادثة توفى فيها خادم من تيار متناوب قوة ١٠٠ فولت، وكان اذ ذاك
عارى القدمين يكس ماء من على سطح فلمست جبهته سلكاً عارياً. وكذلك كان لدينا حالات
عدة حدثت فيها الوفاة من تيارات متناوبة قوة ٢٠٠ فولت.

وفى إحدى هذه الحالات الأخيرة كان خادمان ينظفان غرفة الاكل فى منزل وكانت
هذه الغرفة تحت مستوى الشارع وأرضها من الاسمنت ومغطاة بالماء. والظاهر أن احد
المجلى عليهما أراد أن يحرك الثريا (النجفة) الكهربائية بيده فصرخ وسقط ميتاً فجرى اليه
زميله ليساعده وأمسك به فسقط ميتاً كذلك. وقد وجدت الجثتان ملقأتين على الارض المبتلة
بجانب الثريا المكسورة التى كانت قد سقطت من جراء شدها. وهذه الثريا كانت قد تأكلت

(١) د. دمنى سمث، د. عبدالحميد عامر، المرجع السابق من ص ٢٨١ إلى ص ٢٨٦.

المادة العازلة المغلفة للسلك الواصل اليها فمر التيار بسهولة فى معدن النجفة ثم فى جسمى الرجلين ثم فى الأرض المبتلة - ولما كانا المصابان مشتغلين وقتلنا بغسل الأرض فان اقدامهما كانت عارية ويرجح ان أيديهما كانت مبتلة - وكان كلاهما فى شرح الشبابت قوى البنية خالياً من مرض القلب ومن أى مرض آخر -

وهناك حالات أخرى حدثت فيها الوفاة من تيارات «فولتات» اقل قوة مما خبرناه - فمثال ذلك حوادث الوفاة الثلاثة التى قررها الدكتوران كابلو وباليجريني (كتاب Archmio di Anthropologia Criminale جزء ٣٤ صحيفة ٢) وهذه الحوادث وقعت فى البندقية من تيارات مضطربها ٤٦ ، ١١٠ ، ١١٧ فولت على التوالي -

وقد جاء بعدد شهر فبراير سنة ١٩٢٢ من مجلة اكااديمية باريز الطبية حادثتان أصيب المجنى عليهما فيهما وهما فى حمام - وفى الحالة الاولى لمس المجنى عليه مشعاً كهربائياً وفى الحالة الثانية لمس المجنى عليه مشد جرى معدنى - وقد حدثت الوفاة فى كلتا الحالتين توأ من تيار اقل من ٢٠٠ فولت - وفى حادثة ثالثة تكهرب عامل بتيار قوته ١٣٥ فولت من مصباح يد بينما كان يشتغل فى مرجل (قران) -

ومن جهة أخرى قد يشفى المصابون بعد أن يمسه تيار قوته ٥٠٠ فولت وهناك حالات لا تحصى حدثت فيها صدمة بسيطة فقط من التماس مع موصل يحمل تياراً قوته ٢٥٠ فولت - وقد جاء بالصحيفة رقم ١٩٩ من الطبعة السادسة من كتاب الطب الشرعى لديكسن مان حوادث تم فيها الشفاء بعد الاصابة من ٢٥٠٠ ، ٥٥٠٠ فولت -

ويستعمل فى امريكا لتنفيذ احكام الاعدام تيار متناوب قوة ٢ و ٧١ أمبير بضبط ٢٠٠٠ فولت وهذا التيار يسير فى العادة فى الجسم ثلاث مرات فى نحو ٣٠ ثانية -

ومن النقاط الهامة أيضاً فى حوادث الكهرباء غير قوة الفولت حالة التماس وأجزاء الجسم التى يمر فيها التيار ومدة مروره ومقداره وحالة المصاب الصحية - ومع ذلك فمن المؤكد تماماً أن الفولتات المستعملة عادة فى إنارة المنازل يمكن ان تحدث الوفاة منها بشروط موافقة لذلك - وهذه الشروط تتوافر ولا سيما إذا كانت أجزاء الجسم المتماساة مع الكهرباء عارية ورطبة وحتى إذا كانت اليدين جافتين فإنه يجوز أن يكون هناك خطر من التقبض على الموصلات عندما

يكون الضغط ١٠ فولت - لذلك يجب الا يمس ابدأ أى جزء من آلات الاضاءة أو الحرارة الكهربائية واليدين مبتلئان كما انه يجب الا يمس أى جزء من هذه بينما يكون الانسان ملامساً لمضخات مياه أو صنادير أو أدوات معدنية أخرى متصلة بالأرض - وليس هناك ما يدل على صحة ما يفترض من أن التيار المتناوب اشد خطراً من التيار (المباشر) الدائم.

وفي حالات الوفاة من التيار الكهربائي يعتبر عادة ان السبب هو ايقاف القلب. وتدل التجارب التي أجراها اولفرويدلام (المجلة الطبية البريطانية ١٨٩٣ B. M. J) ان الكلاب والأرانب يسبق فيها شلل القلب الشلل التنفسي إذا كان التيار عالياً علواً كافياً لاجداث الوفاة ولكنه غير مفرط. بينما أن الشللين القلبي والتنفسي يحدثان معاً اذا كان التيار عالياً جداً. ومع ذلك فلا شك أنه في كثير من الحالات يكون هناك أثر واضح «لأسفكسيا» فقد يشاهد بالجثة جميع علامات الوفاة من «الاسفكسيا» وسيأتى ذكر ذلك فى الكلام على العلامات التشريحية.

هذا وأن التأثيرات الاكلينيكية التي تنشأ عن مرور التيارات الكهربائية تختلف اختلافاً بيناً فأكثر الأعراض العامة شيوعاً هي الصدمة العصبية المصحوبة بالاغماء والتنفس الشخيرى وتعدد الحدقتين وبرودة الجلد. وقد يعقب الاغماء أعراض تهيج المخ. ويجوز أحياناً حصول اصابات موضعية وتكون بشكل حروق عند محل دخول وخروج التيار، وإذا شفى المصاب فانه يحدث له فيما بعد مضاعفات أخرى مثل اللكروز (تسويس العظم) والذريف الثانوى واضطرابات مركز الجهاز العصبى وهذا نتيجة الاستحالة الخلائية فيتسبب عن ذلك اعراض «النابيس» الظهرى أى اختلاج الحركة Tabes Dorsalis or Locomotor Ataxia والاسكيلروز (Sclerosis التليف) الجانبى بالنخاع الشوكى التي يجوز أن تحل به بعد شهور من تاريخ الحادثة.

والإصابات الموضعية التي تشاهد بالجثة يجوز ان تكون بشكل حروق عند مواضع دخول وخروج التيار وإذا شوهت بعد الوفاة بزمان يسير فانها تكون جافة وبشكل الرق . ومخالفة كلها للحروق العادية من حيث الشكل وتكون فى العادية بعمق الجلد فقط. وسقوط طبقات الجلد السطحية عادى فى هذه الاحوال وأحياناً يسقط جزء من الجلد بما فيه الشعر ويجوز أن ترجد فى بعض الاحوال حروق صغيرة فى ثنيات المفاصل فى احد الاطراف

فيشاهد على كل جانب حرق منها حيث يخترق العضلات القابضة للمفاصل بدلاً من أن يمر حول الطرف وكثيراً ما تكون الانسجة في الجانب الذي يدخل فيه التيار في بعض الحالات بهيئة شريحة كأنها قد قطعت قطعاً حاداً بعمدية.

وأما عن داخل الجسم فالرئتان تكونان في العادة محتقتين والقضبة والانابيب الهوائية تكون محتقنة والأوعية الكبيرة ممتلئة بدم سائل والقلب خالياً ولكن جانبه الأيمن يكون في بعض الأحيان ممتلئاً بالدم والاحشاء البطنية تكون محتقنة احتقاناً شديداً وقد توجد في بعض الاوقات أنزفة نمشية في الانسجة بطول خط مرور التيار والتيس الرمي يظهر في العادة مبكراً والزرقة الرمية يجوز ان تكون زائدة. والوجه يكون في العادة هادئاً ولكن العينين يجوز ان تكونا محتقتين وتكون الحنطتان متمدنتين عادة واليدان تصف منقبضتين كما يحدث في حالة الشعور بالأم.

العلاج

يجب ألا يحاول انسان البتة شد المجنى عليه من الموصل الكهربائي واليدان عاريتان ويجب ان يقلل التيار ان امكن واذا لم يمكن فيلزم من يتصدى لنجاة المصاب أن يلبس في يديه قفازاً من المطاط السميك إن استطاع الحصول عليه وإلا فالواجب ان يلف يديه في طبقات سمكة وعديدة من القماش الجاف أو أن يستعمل قضيباً من الخشب أو عصاة يدفع بها المجنى عليه من الموصل الكهربائي.

يجب بعد ذلك لإجراء عملية التنفس الصناعي لمدة ساعة على الأقل واعطاء المصاب مقويات قلبية وتنفسية بواسطة الحقن.

الوقاية من الكهرباء

يجب على المحقق في حوادث وفيات التيار الكهربائي أن يستحضر في الحال احد المشتغلين بالكهرباء لبيحث الادوات الكهربائية وحالة تركيبها وما فيها من العيوب في اوصال الاسلاك أو تعرى احدها وغير ذلك قبل ان يمس أو يحرك شيئاً ما نظراً لموضوع التعويض الذي يطالب به دائماً فاذا لم يكن قد أجرى مثل هذا الفحص فإنه يستحيل في العادة فيما بعد التأكيد بسبب الوفاة وما يترتب على ذلك من المسؤولية.

ثانى عشر: الوفاة جوعاً والوفاة من الإهمال^(١)

يجوز أن تحدث الوفاة جوعاً من الحرمان الفعلى من الغذاء أو من اكل طعام غير مناسب وإذا تعاطى شخص مقداراً صغيراً من الطعام لا يكفى لحفظ الحياة ومقداراً كافياً من الماء فإنه يصاب بهزال اشد كثيراً مما يظهر فى حالات منع الغذاء والشرب كلياً.

وموضوعنا هنا لا يتناول الوفاة جوعاً اذا كانت نتيجة دفن عرضى أو قحط أو امتناع مقصود عن تناول الطعام كالاضراب عن الأكل فى السجن. ولكن بحثنا قاصر على حالات الإهمال المقصود أو القتل جوعاً سواء أكان المجنى عليه أطفالاً أم كانوا شيوخاً بهم ضعف بالقوى العقلية يهملهم أقاربهم أو حماتهم الطبعيون ولو ان الحالة الثانية أقل انتشاراً من الأولى وبالطبع فى بلد كهذا يوجد عدد كبير من اهل المدن ليس لهم وسائل يكسبون بها معاشهم كما انه يكاد لا تعرف فيه العناية للحقة للأطفال لذلك فمن المنظور أن يصادفنا كثير من حالات التغذية الناقصة والحالات التى يفهم من ظاهرها أنها نتيجة إهمال كبير، ولكن لا يكون فيها مع ذلك عامل جنائى واننا لا نطلب رأينا عادة الا فى الحوادث النادرة التى يكون المجنى عليه فيها شخصاً ثرياً أساء أهله معاملته وحرموه من الطعام أو طغلاً توفى فعلاً بسبب الإهمال والقتل جوعاً.

وليس هناك نصوص شرعية نوعية فى العناية بالأطفال فلم يأت فى المواد ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون العقوبات إلا ذكر العقوبات التى تفرض على من يعرضون الأطفال للاخطار أو يتركونهم فى المحال الخالية من الآدميين. كما ان المادة ٣٤٦ تعتبر جريمة من يترك الأطفال يهيمنون مجرد مخالفة!! ولكن ليس بين مواد القانون ما يماثل القرار الخاص بالأطفال فى إنجلترا الذى ثبت قرار حفظ حياة الطفل الصادر فى سنة ١٨٩٧ وقرار منع استعمال القسوة مع الأطفال الصادر فى عام ١٩٠٤ والذى ينص على العقوبات اللازمة لجميع أنواع القسوة والإهمال التى تقع على الأطفال..

(١) د. سدى سمث، د. عبدالحميد عامر، المرجع السابق من ص ٢٨٨ إلى ص ٢٩٠.

والاعراض التى تميز هذه الحالة أثناء الحياة هى كون الجلد جافاً وخشناً وملوناً ومتكرمشاً وتكون العينان غائرتين والبروزات العظمية واضحة مع نقص فى حجم العضلات. والبطن غائرة والشعر جافاً وخشناً والصوت ضعيفاً والكلام همساً والحرارة دون الطبيعى واللسان مغطى والنفس كريحه الرائحة والشفقان جافتين ومتشقيقتين ويحصل للمصاب هذيان وهلوسة وإغماء.

العلامات التشريحية

وزيادة على ما تقدم من العلامات يجد الكشف أن المواد الشحمية تكون معدومة بالمرة من الجهة وإن اللقاة المعوية تكون ضامرة ومنقبضة للغاية وتظهر جدرها بشكل أنسجة الورق الرقيق.

وبفحص الاعضاء الداخلية القلب والرئتين والكبد والكلى والطحال النخ، يرى أن زنتها قد نقصت كثيراً عن الطبيعى كما يرى أن الحويصلة الصفراوية تكون فى العادة ممثلة بالصفراء ومتمدة بعكس الكبد التى تكون فى حالة ضمور. وتكون الامعاء فى العادة خالية من المواد البرازية ويجوز أن توجد أو لا توجد مواد غذائية فى المعدة إذ أن أقارب المجنى عليه كثيراً ما يعطونه الطعام أخيراً أملاً فى منع الشبهة.

ويجب علينا قبل أن نستنتج أن الحالة التى تصادفنا هى حالة أعمال جنائى أن نثبت اثباتاً جلياً أنه لا يوجد بالمجنى عليه أمراض مما يجوز أن تحدث مثل هذه الاعراض فيجب عليه أن ينفى وجود ضيق بالمرء أو انسداد فى قناته أو يحواجهه يكونان نتيجة ورم أو «نيورزم» أو نحو ذلك، ولا وجود أمراض منهكة «كاللترن» والبول السكرى والسرطان والانيما الخبيث (Pernicious) وداء اديسون (Addison) والاسهال المزمن ولا سيما فى الأطفال.

أما فيما يختص بالزمن الذى يمكن أن يعيشه الانسان بلا غذاء ولا ماء فهناك يترتب على سن الشخص وحالته الصحية والظروف التى انقطع فيها عن الغذاء والماء. فمثلاً حديثو الولادة والأطفال يقاومون أقل من البالغين الأقوياء وهؤلاء أكثر مقاومة من المسنين. كذلك إذا كان الجو بارداً وتعرض له المجنى عليه فإن حدوث الوفاة يكون سريعاً والمتوسط التقريبى أنه قد يعيش البالغ نحو عشرة أيام بدون غذاء ولا ماء ولكن إذا توافر شرب الماء فإنه ينتظر أن يعيش من ٦٠:٥٠ يوماً.

وفي معظم حالات الإهمال الجنائي والقتل جوعاً لا يكون هناك حرمان تام من الطعام والمجنى عليه يبقى لزمن أطول كثيراً عما ذكر وقد تطرأ عليه أمراض تنتهي بموته .

وحالة الملابس وحاجة المصاب العامة وموضوع النظافة إلخ أهميتها قليلة كدليل على الإهمال في هذا البلد ولوانها ذات قيمة من هذه الوجهة في أوروبا وذلك لأن أبناء الطبقات الفقيرة يكونون في الغالب في حالة قذرة .

ثالث عشر: الوفاة من الصواعق،^(١)

الوفاة من الصواعق نادرة جداً لحسن الحظ ولكن قد توجد جثة وبها إصابات وعليها ملابس غير مرتبة وتكون الحالة نتيجة صاعقة ثم يستفسر عن سبب الوفاة ويمكن الوصول إلى تشخيص الوفاة من الصواعق مما يأتي:

- ١ - من معرفة ان زوية كهربائية قد حدثت في هذه الجهة .
 - ٢ - من دلائل أخرى لحدوث صاعقة ككثف الأشجار ووفاة المواشي... إلخ .
 - ٣ - من شكل الجثة فالملابس يجوز ان تكون ممزقة أو منقطعة في أشكال مختلفة أو محترقة أو غير مرتبة .
 - ٤ - يجوز ان توجد الحروق عادة بشكل محدود في المواضع التي تكون تحت شيء معدني كساعة أو سكين أو ربطة مفاتيح إلخ، وهذه الحروق يجوز ان تكون سطحية أو عميقة جداً .
 - ٥ - الأشياء المعدنية يجوز ان تذوب أو تنمطس .
 - ٦ - يرى بالجلد في الغالب آثار متشجرة نتيجة الاحمرار الارتفاعي (Erythema) السطحي الذي يزول في يوم أو اثنين اذا بقي المصاب على قيد الحياة .
 - ٧ - يجوز حصول رضوض بالانسجة أو كسور بالعظام يشبه بفعل جنائي والعلامات الباطنية ليس لها مميزات خاصة .
- وإذا شفى المصاب فيجوز ان يحصل له فقد إحساس الجلد أو شلل وفقد في البصر أو السمع أو ضعف عقلي .

(١) د. د. مدني سمث، د. عبدالمجيد عامر، لمرجع السابق ص ٢٨٦ .

رابع عشر: الوفاة من الحرارة ومن ضربة الشمس^(١)

يجوز أن تحدث الوفاة من الإفراط في التعرض لأشعة الشمس أو من التعرض للحرارة ولا سيما الحرارة الرطبة بطريق غير مباشر. وهي تحدث في الغالب للجود في الصف والطابور، أو في الكائنات المتخممة (المحبوس هوائها) وخاصة عندما يكون العدد زائداً أو عند حصول اجهاد كبير.

والحرارة تؤثر بطريقتين على الأقل تحدث في الأولى هبوطاً فجائياً أو اغماء يهبط فيه المصاب فجأة ويكون جلده رطباً بارداً وكذلك تحدث لهثاً في النفس ويكون اللبض ضعيفاً سريعاً. وهذه الأعراض تنشأ عن هبوط القلب. وحرارة المصاب لا ترتفع. وفي الثانية يجوز ان يحدث للمصاب هبوط فجائى أو تظهر عليه الأعراض تدريجياً وهنا ترتفع حرارة المصاب إلى درجة عالية فتكون في العادة من ٤٠ إلى ٤١,٥ وقد شوهد في بعض حالات ان الحرارة ارتفعت إلى ٤٣,٥ والجلد يكون حاراً وجافاً ويعتبر الكثيرون أن هذه الحالة نتيجة عدم افراز العرق كذلك يشكو المصاب من التهوع والقىء والكسل ويحمر وجهه ويكون نبضه سريعاً ويكون تنفسه في أول الأمر سريعاً وذا صوت ثم يصير شخيراً قبيل الوفاة وتحدث الوفاة بالاسفسيا.

والعلامات التشريحية في هذه الاحوال هي علامات السكتة القلبية أو علامات الاسفسيا، حسب الحال، وفي التأثير بالحرارة بالطريقة الثانية المذكورة آنفاً تستمر حرارة الجسم احياناً في الارتفاع بعد الوفاة ويحدث التعفن بسرعة زائدة.

(١) د. سنن سمث، د. عبدالحمد عامر، المرجع السابق ص ٢٨٧.

الفصل الخامس

فى التوصيفات القانونية

الفرع الأول:

نماذج للقتل البسيط.

الفرع الثانى:

نماذج للقتل العمد فى صورته المشددة.

أولاً :

نماذج للقتل العمد مع سبق الإصرار.

ثانياً:

نماذج للقتل العمد مع الترصد.

ثالثاً:

نماذج للقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد.

رابعاً:

نماذج للقتل بالسم.

خامساً:

نماذج للقتل المقترن بجناية.

سادساً:

نماذج للقتل للربط بجنحة.

سابعاً:

نماذج للقتل الواقع تنقيذاً لغرض إرهابى.

(الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من

المادة ٢٣٤ عقوبات للضافة بموجب القانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٩٢).

الفرع الثالث:

نماذج للمساهمة الجنائية في القتل العمد.

أولاً :

المساهمة الأصلية.

ثانياً:

المساهمة التبعية أو الاشتراك.

الفرع الرابع:

نماذج للشروع في القتل العمد.

أولاً :

الشروع للوقوف.

ثانياً:

الشروع الخائب.

ثالثاً:

نموذج للشروع الخائب الذي يصور الحيدة عن

الهدف مع القتل التام.

رابعاً:

نموذج للشروع الخائب الذي يصور الحيدة عن

الهدف مع الشروع في القتل.

الفرع الخامس:

نماذج خاصة.

أولاً :

نماذج للمقتل الذي يقع كنتيجة محتملة لجريمة

أخرى.

ثانياً:

نموذجان للمقتل الذي يتوافر فيه القصد غير

المحدود.

ثالثاً:

نموذج للقتل الذي يجمع بين القصد المحدود
والقصد غير المحدود.

رابعاً:

نموذج للقتل الذي يتخذ صورة الخطأ في شخصية
للجنى عليه.

خامساً:

نموذجان للقتل الذي يتخذ صورة الحينة عن
الهدف.

سادساً:

نموذجان تطبيقيان لحظرية الفاعل للعنوى.

سابعاً:

نماذج للقتل العمد والشرع فيه بطريق نقل
عنوى فيروس الإيدز القاتل.

الفرع السادس:

نماذج متنوعة طبقاً للوسيلة المستعملة في القتل.

أولاً :

نموذجان للقتل العمد بطريق الصعق الكهربائي.

ثانياً:

نموذج للقتل بطريق الغاز.

ثالثاً:

نموذج للقتل العمد بهما بسيارة.

رابعاً:

نماذج للقتل بالسّم.

خامساً:

نموذج للقتل باستعمال مادة قابلة للاشتعال.

سادساً:

نموذج للقتل بقنبلة.

سابعاً:

نموذج للقتل باليد.

ثامناً:

نموذج للقتل بعصا.

تاسعاً:

نموذج للقتل بالإغراق في يـم أو ترعة أو نحوهما.

عاشراً:

نماذج للقتل بـسلاح أبيض.

جـادى عشر:

نماذج للقتل بـسلاح نارى.

الفرع السابع:

نماذج للقتل العمد مع جرائم أخرى.

الفرع الأول نماذج للقتل البسيط Le meurtre simple

نموذج (١)

- جناية بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً، بأن أطبق بيديه على عنقه، قاصداً قتله، فأحدث به الأضرار الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٢)

- جناية بالمادة السابقة.

* قتل ، عمداً، بأن سكبت عليه مادة بترولية [كبروسين]، إيان رقوده في مخدعه، ثم أشعلت به الليران، قاصدة قتله، فأحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي، والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٣)

- جناية بالمادة السابقة.

* قتل ، عمداً، بأن انهال عليه ضرباً بعضاً، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٤)

- جناية بالمادة السابقة.

* قتل ، عمداً، بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من سلاحه، المرخص له بحمله، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته، على النحو الموصوف بالتحقيقات.

نموذج (٥)

- جناية بالمادة السابقة

* قتل ، عمداً ، بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من سلاح غير مرخص^(١) [فرد] ، قاصداً قتله ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، على النحو المبين بالتحقيقات .

نموذج (٦)

- جناية بالمادة السابقة

* قتل ، عمداً ، بأن طعنها بسكين^(٢) في ظهرها وبأماكن متفرقة من جسدها ، قاصداً قتلها ، فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، على النحو المبين بالتحقيقات .

(١) يراعى إضافة تهمة أخرى برقم ٢٠٧ وفق التقيد والوصف الآتيين:

القبيد:

وبالمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ٥٠١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ٢ الملحق .

الوصف:

٧- أحرز ، بغیر ترخيص ، سلاحاً نارياً غير مشفق «فرد» .

٣- أحرز ذخائر ، عدة طلقات ، مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر ، دون أن يكون مرخصاً له في حيازته أو إحترازه . ويراعى إختبار مولد القيد ، بما فيها البلد المتعلق بوصف السلاح في النماذج التالية وفق نوعية السلاح المستعمل في الحادث وكذلك إضافة المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر ، فقط ، في حالة منطب هذا السلاح .

(٢) يراعى إضافة تهمة أخرى برقم ٢ وفق التقيد والوصف الآتيين:

القبيد: وجلة بالمواد ١/١ ، ٢٥٠ مكرر ١/١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبلد الحادى عشر من الجدول رقم ١ الملحق .

الوصف: أحرز بغیر مسوغ سلاحاً أبيض «سكين» .

ويراعى إختبار البلد المتعلق بوصف السلاح الأبيض في النماذج التالية وفق نوعية السلاح المستعمل في الحادث وعلى النحو المبين في الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل .

- كما يراعى حذف المادة ٣٠ من القانون المذكور ، من التقيد في حالة عدم منطب السلاح الأبيض .

نموذج (٧)

- جناية بالمادة السابقة.

* قتلوا ، عمداً، بأن امسك بها المتهمان الأول والثاني من يديها، وشد المتهم الثالث قطعة قماش حول عنقها، قاصدين قتلها، فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو الموصوف بالتحقيقات.

نموذج (٨)

- جناية بالمادة السابقة.

* قتلوا ، عمداً، بأن طعنها المتهم الأول بسلاح حاد [مدمية] في موضع البطن، ثم حملها ثلاثتهم إلى منطقة مظلمة، وغير مطروقة، حيث ألقوا بها على جانب الطريق، وأشعلوا فيها النيران - قاصدين قتلها - فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٩)

- جناية بالمادة السابقة.

* قتلوا ، عمداً، بأن ألقوا به في اليم، ثم انهالوا عليه قذفاً بالحجارة، لشل حركته وإغراقه فيه، قاصدين قتله، فأحدثوا به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

الضرع الثاني

نماذج للقتل العمد في صورته المشددة

Les Meurtres Accompagnés De Circonstances Aggravants

أولاً نماذج للقتل العمد مع سبق الإصرار La préméditation

نموذج (١٠)

- جناية بالماتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتلها، وتنفيذاً لهذا الغرض، اصطحبها إلى منطقة غير أملة بالسكان، وأطبق بكلتا يديه على عنقها، قاصداً قتلها، فأحدث بها الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها.

نموذج (١١)

- جناية بالماتين السابقتين.

* قتلوا ، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقدوا العزم على قتلها، وتنفيذاً لمشروعهم الإجرامي، استدجروها بالتحيل إلى مسكن المتهم الثاني، فلما بلغوه بها، أوصدوا الباب من خلفهم، ثم انقضوا عليها بالضرب وراح أحدهم يطبق على عنقها بكلتا يديه - قاصدين قتلها - فأحدثوا بها الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي أودت بحياتها.

نموذج (١٢)

- جناية بالماتين السابقتين.

* قتلوا ، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن بيت اللية على قتله، وتنفيذاً لما اتعقد عليه عزمه، سعى إليه - وقتما كان يلهو قبالة سكنه - واستدججه إلى منطقة زراعية نائية،

ولما انفرد به ألقاه أرضاً ثم أوسعته ضرباً وضغطاً بالقدم على رأسه، قاصداً إزهاق روحه، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، ثم راح بعدما فاضت تلك الروح إلى بارئها يلقي بجسده في اليم، تخلصاً من آثار جرمه على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (١٣)

- جناية بالماتنين السابقين.

* قتل ، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتلها وتوجه إليها في مسكنها وما أن ظفر بها حتى بادر بضربها، بمنضدة خشبية أصابها بفروة رأسها ثم تلتبعها وطرحها أرضاً، وطلوق رقبتها بسلك كهربائي ضاعطاً به عليها - قاصداً من ذلك قتلها، فأحدث بها الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها، على النحو الموصوف بالتحقيقات.

نموذج (١٤)

- جناية بالماتنين السابقين.

* قتل ، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض أداة صلبة «شاكوش» ثم استدرجها إلى مكان غير أهل بالسكان، وما إن وجد الفرصة سانحة لتنفيذ مشروعه الإجرامي، حتى انهال على رأسها ضرباً بالأداة سائلة للذكر، مستعيناً بعد ذلك بجسم راض (حجر)، وفي أعقاب ذلك جثم فوقها وقام بخنقها قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياتها، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (١٥)

- جناية بالماتنين السابقين.

* قتل ، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتلها، وأعد لهذا الغرض، سلاحاً حاداً، [مدية] وسلماً كهربائياً، ثم سعى إليها بمسكنها، وما أن وافته الفرصة

لتنفيذ مشروعه الإجرامى، حتى أطلق على عنقها مستخدماً، السلك المذكور، فلما خارت قواها، إنزال عليها بالسلاح الحاد آنف البيان، قاصداً قتلها، فأحدث بها الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياتها.

نموذج (١٦)

- جناية بالمادتتين السابقتين.

* قتل، عمداً، مع سبق الإصرار بأن بيت الدية على قتله، وأعد لذلك سلاحاً نارياً [مسدس] وتنفيذاً لهذا الغرض استدرجه إلى مكان خال من الأدميين، ولما انفرد به، أطلق عليه عياراً نارياً. قاصداً قتله. فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (١٧)

- جناية بالمادتتين السابقتين.

* قتل، عمداً، مع سبق الإصرار بأن بيت الدية على قتله، وأعد لذلك سلاحاً نارياً [مسدس]، تنفيذاً لهذا الغرض استدرجه إلى مكان خال من الأدميين، ولما انفرد به أطلق عليه عياراً نارياً. قاصداً قتله. فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (١٨)

- جناية بالمادتتين السابقتين.

* قتل، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن بيتا الدية على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً [مدفع رشاش] قام المتهم الأول بتجهيزه، وتنفيذاً لمشروعهما الإجرامى، قصداً مسكن المجنى عليه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه المتهم الأول وابلاً من الأعيرة النارية. قاصدين قتله. فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (١٩)

- جناية بالماتنين السابقتين.

* قتل وأخرى حدث،، ابن الثانية وشقيق الأخيرة، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقدا عزميهما على قتله، وأعداً لهذا الغرض سلاحاً حاداً [مطواة قرن غزال] قام المتهم الأول بتجهيزها خلاصاً منه لمخطه عليهما وتصدية إليهما بسبب العلاقة الآثمة السافرة التي توثقت عراها بينهما، وما أن واقتهما الفرصة لتنفيذ مآرييهما حتى أحاط به ثلاثتهم، وتقدم إليه المتهم الأول مهاجماً ومطبقاً بكتفا يديه على عنقه، فلما خارت قواه وارتدى أرضاً فاقداً وعيه وإدراكه، نقله، وشقيقته الحدث، ليلاً داخل سيارة أعدها سلفاً إلى موقع قصي مهجور، كائن بمنطقة المعادي، وفيه أجهز عليه المتهم الأول ذبحاً، بالسلاح الحاد أنف الببان، من موضع العنق، على مشهد من أمه المتهم الثانية وشقيقته المذكورة قاصدين قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة للتشريحية والتي أودت بحياته^(١) على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٢٠)

- جناية بالماتنين السابقتين.

* قتل، زوج الثانية، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقدا العزم على قتله، وأعداً لهذا الغرض سلاحاً حاداً [ساطور] ومادة مخدرة، قام المتهم الأول بتجهيزها، فلما واقتهما الفرصة لتنفيذ مشروعهما الإجرامي، قام - وعن طريق المتهم الثانية - بدس تلك المادة في مشروب [قمر الدين] قدمته إليه، بتناوله أصيب بحالة من فقدان الوعي والإدراك، وفي أعقابها أطلق المتهم الأول على عنقه كائناً أنفاسه، ثم حملاه ليلاً إلى أعلى سطح منزله، وبه قام المتهم الأول بذبحه بالسلاح الحاد أنف الببان، ومن موضع العنق، فاصلاً رأسه عن جسده،

(١) اللقيد والرصف للروايد في للمومنين ٢٠١٩، ٢٠١٩، خاصان بأمر الإحالة الصادر في الجنابة رقم ٤٠٩٨ لسنة ١٩٨٥ ج الأهرام والمقيدة برقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٨٥ كلى الجيزة وهي القضية الشهيرة، التي حكم فيها من محكمة جنايات الجيزة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠ بإعدام زوجة وعشيقتها قتل إلهما وزوجها بمسلحة ليلتها الحدث.

فى الوقت الذى كانت فيه المتهمه الثانية، الزوجه، ملازمه له وشاده من أزره، فأحدثا بالمجلى عليه، الإصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحيه والتي أودت بحياته، وحين سكن الليل نقلاه بسيارة، أعدها سلفاً، إلى دائره مركز أشمون - محافظة المنوفيه - حيث ألقيا بجسده هناك، فى حين عادا بالرأس وأخفياها بموقع آخر كائن بمنطقة سقاره فى محاوله منهما لطمس معالم الحقيقه خشية إفتصاح أمرهما، على النحو الموضح بالتحقيقات

ثانياً: نموذج للقتل العمد مع الترسد^(١) Le guet - Apens

نموذج (٢١)

- جنایة بالمادتین ٢٣٠، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً، مع الترسد، بأن كمن له فى المكان الذى أيقن سلفاً مروره فيه، وما أن ظفر به، حتى أنهال عليه طعناً بسلاح حاد [خنجر]^(٢) فى أماكن متفرقة من جسمه - قاصداً قتله - فأحدث به الإصابات الموصوفه بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

ثالثاً: نماذج للقتل العمد مع سبق الإصرار والترسد

نموذج (٢٢)

- جنایة بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ عقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترسد، بأن بيتا النية على قتله، وأعدا لذلك آلة حادة [سكيناً] حملها للمتهم الأول، وعصا حملها للمتهم الثانى، ثم ترصدها فى الطريق الذى اعتاد المرور منه، ولما ظفرا به، أوسعا ضرباً وطعناً على رأسه وفى صدره - قاصدين من ذلك قتله - فأحدثا به الإصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحيه والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) تراجع أيضاً للنماذج التالية تحت عنوان القتل العمد مع سبق الإصرار والترسد.

(٢) يراعى إضافة التقيد والوصف الخاصين بإحراز المتهم لسلاح أبيض.

نموذج (٢٣)

- جنائية بالمواد السابقة.

* قتلوا ، عمداً، مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدوا العزم على قتله، وأعدوا لذلك آلة راضة وأخرى حادة [عصا وخنجر] - تولى المتهم الرابع تجهيزهما - وتنفيذاً لما تغيره، استدرجه المتهم الأول من منزله إلى مكان قصي مهجور، وقتما كان الآخرون في انتظاره به، فلما وقع فريسة لهم إتهال، على رأسه وعنقه، المتهمان الرابع والخامس، ضرباً بالأداتين المذكورتين، بينما وقف المتهمان الأول والثاني يراقبان الطريق، في حين كان المتهم الثالث يشد من أزهرهم، حتى سقط المجنى عليه أرضاً مغشياً عليه، ثم قام المتهمان الثالث والرابع بتجريدته، كلية، من ملابسه والقياء في مياه ترعة مجاورة، قاصدين جميعهم قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٢٤)

- جنائية بالمواد السابقة.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقد العزم على قتله، وأعدوا لذلك آلة حادة [خنجر]، وكمن له في المكان الذي أيقن سلفاً مروره فيه، وما أن ظفر به، حتى انهال عليه طعناً بالسلاح المذكور، ثم ضربه على رأسه بقطعة من الحجر - قاصداً قتله - فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي أودت بحياته، على النحو الموصوف بالأوراق.

نموذج (٢٥)

- جنائية بالمواد السابقة.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن بيّن النية على قتله، وأعدا، لهذا الغرض، سلاحين [فرد ومخدية] وتنفيذاً لما اعتزمه كمن له في المكان الذي أيقن سلفاً مجيله منه، فلما ظفرا به، أمسك به المتهم الأول وأسقطه من فوق دابته وراح يطلق عليه عدة أعيرة

نارية، من السلاح الناري، بينما انهال عليه الثاني طعناً بالسلاح الحاد آنف البيان، قاصدين قتله، فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٢٦)

- جنائية بالمواد السابقة.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقد العزم على قتله، وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً [ممدس]، وترصده في الطريق الموصل إلى مسكه، وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٢٧)

- جنائية بالمواد السابقة.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدا العزم على قتله، وأعد لذلك سلاحين ناريين [بندقيتان] وكما له في طريق مروره ببلدتهما، حتى إذا ما ظفرا به، أطلقا عليه وأبلا من الأعيرة النارية، قاصدين قتله، فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

رابعاً: نماذج للقتل بالسم أو بالتسميم *L' empoisonnement*.

نموذج (٢٨)

- جنائية بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً، بالسم، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك جواهر مسببة للموت [يذكر نوعها] وما أن وجد الفرصة ملائمة لتنفيذ غرضه، حتى دسها له في مشروب [أو طعام] قدمه إليه، قاصداً قتله، فكان أن أحدث به الأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٢٩)

- جناية بالمواد السابقة.

* قتل ، عمداً، بالسم مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض جوهراً يتسبب عنه الموت [ينكر نوعه]، وما أن لقيه حتى استدرجه إلى منزله وقدم إليه طعاماً دس به المادة السامة سالفة البيان، فأحدث به الأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، والتي أودت بحياته، على النحو الموصوف بالتحقيقات.

نموذج (٣٠)

- جناية بالمواد السابقة.

* قتل ، عمداً، بالسم، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على الخلاص منه، وإذ وافته الفرصة لتنفيذ غرضه، قدم إليه مشروباً دس به جوهراً يتسبب عنه الموت [ينكر نوعه] فأحدث به الأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٣١)

- جناية بالمواد السابقة.

* قتلت ، زوجها، عمداً، بجوهر يتسبب عنه الموت، مع سبق الإصرار، بأن بيئت الذية على قتله، وأعدت لذلك جوهراً ساماً [مركب فسفوري كبريتي عضوي] وآلة حادة قاطعة [سكين] فلما وانتهت الفرصة لتنفيذ مشروعها الإجرامى، دسّت له تلك المادة السامة فى شرابه، وإذ تناولوه وفقد وعيه وإدراكه، إنهاالت عليه طلعاً بالسلاح الحاد، أنف البيان، فاصدة قتله، فأحدثت به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

خامساً: نماذج للقتل المقترن بجناية
Concomitance du meurtre avec un autre crime

نموذج (٣٢)

- جناية بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً ، بأن إتهال عليها طعناً بـ سلاح حاد [سكين] قاصداً قتلها ، فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياتها .
وقد اقترنت بهذه الجناية ، جنايتان أخريتان ، الأولى تقدمتها والثانية تلتها ، هما ، أن المتهم فى ذات الزمان والمكان :

١ - شرع فى وقاع المجنى عليها السالف ذكرها ، بغير رضاها ، بأن هُم بها محيطاً لإياها بذراعيه وأمسك بصدرها فى محاولة لتجريدها من ملابسها ، بغية مضاجعتها ، كرهاً عنها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مقاومة المجنى عليها له وأصرارها على عدم مساسه بها . الأمر المنطبق عليه للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٦٧ من قانون العقوبات .

٢ - قتل الطفل ، ابن المجنى عليها آنفة الذكر ، بأن إتهال عليه طعناً بذات الأداة السابقة ، قاصداً قتلها ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته . الأمر المنطبق عليه للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات .

نموذج (٣٣)

- جناية بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار ، بأن عزم على قتلها ، وأعد لهذا الغرض أداة حادة «باطة» ، ثم سعى إليه بالمسجد الذى كان يؤدى فيه صلاته ، وما أن لاقاه ساجداً حتى أنهال عليه ضرباً بتلك الأداة ، قاصداً قتلها ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية ، جناية أخرى . هى أن المتهم فى ذات الزمان ،

والمكان شرع في قتل ، والذي هب لإغاثة المجنى عليه الأول، بأن طعنه بذات الأداة - عدة طعنات في أماكن متفرقة من جسده - قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه، هو مداركة المجنى عليه وإسعافه بالعلاج، الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات.

نموذج (٣٤)

- جنائية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات.

* شرعا في قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدا العزم على قتله، وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً [بنندقية آلية] وسيارة مسروقة، وأخذاً في مراقبته ورصد حركته، وكما له في طريق عودته إلى مسكنه، فلما ظفرا به تحركاً صوبه بالسيارة - التي قادها المتهم الثاني - وأطلقا عليه عدداً من الأعيرة النارية - قاصدين قتله، فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه، هو إسعاف المجنى عليه ومداركته بالعلاج. وقد اقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريان هما أن المتهمين سألوا في ذلك الزمان والمكان.

شرعا في قتل كل من ، ، عمداً، بأن كعدا للمجنى عليه سالف الذكر، وأطلقا عليه النيران، تنفيذاً لعزميهما المعقود على قتله، فأصابا المجنى عليهما المذكورين اللذين تصادف وجودهما بموقع الحادث، وأحدثا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي المرفقين، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو إسعاف المجنى عليهما ومداركتهما بالعلاج. الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

نموذج (٣٥)

- جنائية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات.

* شرعوا في قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدوا العزم على قتله، وأعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً [بنندقية آلية] وسيارة مسروقة، قادها المتهم الثاني إلى

حيث يقيم المجنى عليه، واخذوا في مراقبته ورصد حركته، وما أن أيقنوا بوجوده، بشرفة مسكنه، حتى أطلقوا عليه عدداً من الأعيرة النارية - قاصدين من ذلك قتله - وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم إحكام الرماية ومبارتهم بالفرار.

وقد إقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريان، هما أن المتهمين سألنى الذكر، شرعوا فى قتل كل من: ، ، عمداً، بأن رصدوا وجود المجنى عليه ، بشرفة مسكنه وأطلقوا النار عليه، تنفيذاً لعزمهم المعقود على قتله، فأصابوا المجنى عليهما المذكورين وأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه، هو إسعاف المجنى عليهما ومداركتهما بالعلاج، الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

نموذج (٣٦)

- جناية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤ من قانون العقوبات.

* شرعوا فى قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً [بندقية آلية]، وأخذوا فى مراقبته ورصد حركته ثم كمنوا له على مقربة من منزل رصدوا تردده عليه، وما أن غادره مستقلاً سيارته، حتى لحقوا به وأطلقوا عليه عدداً من الأعيرة النارية - قاصدين من ذلك قتله - فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه، هو عدم إحكام الرماية، وإسعاف المجنى عليه ومداركته بالعلاج.

وقد تقنمت هذه الجناية، واقتترنت بها، وتلتها جنايات أخرى هى أن المتهمين السالف ذكرهم، فى ذات الزمان والمكان:

شرعوا فى قتل كل من: ، ، ، عمداً بأن كمنوا للمجنى عليه ، وتبعوه فى طريق مسيره، وأطلقوا النار عليه تنفيذاً لعزمهم المعقود على قتله، فأصابوا المجنى عليهم المذكورين، الذين، كانوا موجودين بموقع الحادث، وأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الطب الشرعى المرفقة، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل

لإرادتهم فيه هو إسعاف المجنى عليهم ومدايرتهم بالعلاج الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

ساسدا: نماذج للقتل المرتبط بجنحة Corrélation du meurtre avec un délit

نموذج (٣٧)

- جنابة بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقدا العزم على قتلها وأعدا لذلك آلة حادة [سكين] ثم سعى إليها بمسكتها، وما أن ظفرا بها حتى إنزال عليها الأول ضرباً على رأسها بالآلة سالفة الذكر - قاصدين قتلها - فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها، وقد ارتبطت هذه الجنابة بجنحة سرقة هي أن المتهمين في ذات الزمان والمكان سرقا الحلى الذهبية والأشياء الأخرى الموصوفة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليها سالفة الذكر ولزوج لينتها من مسكتها، الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٧/١ أولاً وخامساً من قانون العقوبات - وكان القصد من ارتكاب جنابة القتل العمد المسبوق بالإصرار عليه هو ارتكاب جريمة السرقة آنفة البيان، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٣٨)

- جنابة بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقد العزم على قتله، وأعد لهذا الغرض أداة راضة «رأس قاذوم» وأخرى حادة [شفرة حلاقة] وتنفيذاً لمخططة الإجرامى، استدبره ليلاً إلى الطريق الزراعى الموصل بين منطقتي ، وإيان سيرهما، فاجأه بضربة بالأداة الأولى على مؤخرة رأسه، فسقط المجنى عليه أرضاً، في أعقابها، وراح يتبعها بضربات أخرى على الرأس والوجه، ثم أخذ في الإجهاز عليه، نبحاً من العنق بالأداة الثانية، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، والتي أودت

بحيائه، وكان القصد من هذه الجناية، هو إرتكاب جنحة سرقة ذلك أن المتهم فى ذات الزمان والمكان سألنى الذكر، سرق المبلغ المبين قدرأ بالتحقيقات، والمملوك للمجنى عليه المذكور، وكان ذلك ليلاً. الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٧ / رابعاً من قانون العقوبات.

نموذج (٣٩)

- جنائية بالمواد ١٠٢/٤٠، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات

للمتهمون الأربعة الأول:

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك سلاحاً حاداً [مطواة] وحيلاً، ثم سعى إليه المتهمان الأول والثانى بمسكنه، متحينين فرصة تواجده فيه بمفرده، واقتحماء عليه، وما أن لقياه حتى بادر المتهم الأول بشل حركته وإسقاطه أرضاً، وطلعه بالسلاح الحاد آنف البيان، بينما أحاط المتهم الثانى عنقه، بالحبل، وأجهز عليه خنقاً به، فى حين كان المتهمان الثالث والرابع يشدان من أزرها ويراقبان لهما الطريق بموقع الحادث، قاصدين قتله، فأحدثوا به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته.

وكان القصد من هذه الجناية، هو إرتكاب جنحة سرقة، ذلك أن المتهمين فى ذات الزمان والمكان، سرقوا المبلغ المبين قدرأ بالتحقيقات، من مسكن المجنى عليه سالف الذكر. الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٧ / ٥، من قانون العقوبات.

للمتهم الخامس:

اشترك بطريقى التحريض والإتفاق مع المتهمين السالف ذكرهم، فى إرتكاب جنائية القتل العمد المسبوق بالإصرار والمرتببط بجنحة السرقة [موضوع الجريمة المسندة إليهم]، بأن قام بتحريضهم على إرتكابها، واضعاً لهم خطة تنفيذها، واتفق معهم على ذلك، فتحت الجريمة بناماً على هذا التحريض وذلك الإتفاق، على النحو الموضح بالتحقيقات.

سابعاً: نموذج للمقتل العمد الواقع تنفيذاً لغرض إرهابي
(الفقرة الرابعة من المادة ٢٣٤ عقوبات)

نمونه (۳۹) مکرر

— جنائية بالمسادة ٢٣٤/٢.٢ من قانون العقوبات.^(١)

* قتل ١ - ٢ - ٣ -، عمداً مع سبق الإصرار، وقد ارتكبت الجريمة لغرض إرهابي، بأن عقد العزم على قتل جانب من الأفواج السياحية التي تتراد منطقة السياحية، لزيارة معالمها الأثرية، وأعد لهذا الغرض قبلة زمنية شديدة الانفجار، خبأها بالقرب من إحدى الحافلات المقلّة لبعض السائحين الأجانب - قاصداً إزهاق روح كل من يتصانف وجوده منهم - ولما حان زمنها، انفجرت مفرغة عبوتها، فأحدثت بالمجنى عليهم السالف ذكرهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياتهم، على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) يلاحظ إضافة القيود والأوصاف الخاصة بالجنايات الأخرى المرتبطة بهذه الجناية، وهي الجنايات المنصوص عليها في المولد ١٩٠/٣، ١٠٢، أ، ١٠٢، ب، ١٠٢، ج، ١٠٢، د، من قانون العقوبات، وكذلك جريمة الاتلاف العمدى.

الضرع الثالث

المساهمة الجنائية في القتل العمد

أولاً: للمساهمة الأصلية

ثانياً: نماذج تجمع بين المساهمة الأصلية والمساهمة التبعية أو الإشتراك

أولاً: المساهمة الأصلية في القتل العمد

نموذج (٤٠)

- جنائية بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدوا العزم على قتله، وأعدوا لذلك أداة حادة [ساطور] ثم ترصدوه في طريق ذهابه إلى حقله، وما أن ظفروا به حتى داهمه المتهمان الأول والثاني، وانهال عليه الأول ضرباً بالأداة أنفة البيان، بينما شل الثاني حركته، وأخذ الثالث في مراقبة الطريق، فأصدين قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٤١)

- جنائية بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقدوا العزم على قتله، وأعدوا لذلك آلة حادة [سكين] ثم ترصداه داخل إحدى الزراعات، متحينين فرصة مرور من أمامهما، وما أن ظفروا به، حتى فاجأه، وانهال عليه الأول طعنًا بالأداة السالف ذكرها، في حين قام الثاني بشل حركته - فأصدين قتله - فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: نماذج تجمع بين المساهمة الأصلية في القتل العمد، والمساهمة
التبعية أو الإشتراك

نموذج (٤٢)

- جناية بالمواد ٤٠/١، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات

للمتهم الأول:

* قتل، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحاً
حاداً [سكيناً] فلما تهيأت له الفرصة لتنفيذ هذا الغرض، أنهال عليه طمناً به، قاصداً قتله،
فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته، على النحو
الموضح بالتحقيقات.

للمتهم الثاني:

* إشتراك بطريق التحريض، مع المتهم الأول، في ارتكاب جريمة القتل العمد المسبوق
بالإصرار، المسلدة إليه، بأن بث في نفسه فكرة التخلص من المجلى عليه، واستحثه على
تنفيذها، فكان أن تمت هذه الجريمة بناءً على هذا التحريض، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٤٣)

- جناية بالمواد ٤٠/٢، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات

للمتهم الأول:

* قتل، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد للعزم على قتله، وما أن تهيأت له
الفرصة لتنفيذ هذا الغرض حتى باغته لدى سيره بالطريق، وأمسك به، ثم أطبق بكلتا يديه
على عنقه، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي
أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

للمتهم الثاني:

* اشترك بطريق الإتفاق، مع المتهم الأول، فى ارتكاب جريمة القتل العمد، المسبوق بالإصرار، المسندة إليه، بأن اتفق معه مسبقاً على قتل المجنى عليه فيها، فتمت هذه الجريمة بناءً على هذا الإتفاق، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٤٤)

- جنائية بللواء ٤٠/٣، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات

للمتهم الأول:

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله، وأعد لذلك أداة حادة [بلطة] - أمدّه بها للمتهم الثانى - وما أن وجد الفرصة سانحة لتنفيذ هذا الغرض، حتى نهال عليه ضرباً بها، فأصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

للمتهم الثانى:

* اشترك بطريق المساعدة، مع المتهم الأول، فى ارتكاب جريمة القتل العمد المسبوق بالإصرار المسندة إليه، بأن قدم له الأداة المستخدمة فيها، فتمت الجريمة بناءً على تلك المساعدة، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٤٥)

- جنائية بللواء ٤٠/٢، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات

للمتهمون الأربعة الأول:

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار، بأ عقدوا العزم على قتله، وأعدوا لهذا الغرض سلاحاً حاداً [سكين] وحبلأ، ثم سعيا إليه بمسكته، متحينين فرصة تواجده فيه بمفرده، واقتحماء عليه، وما أن لقياه حتى بادر المتهم الأول بشل حركته وإسقاطه أرضاً وطمعه بالسلاح الحاد - أنف البيان - بينما أحاط به المتهم الثانى عنقه بالحبل وأجهز عليه

خناً به، فى حين كان المتهمان الثالث والرابع يشدان من أزرها ويراقبان لهما الطريق بموقع الحادث - قاصدين قتله - فأحدثوا به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وكان القصد من هذه الجناية هو ارتكاب جنحة سرقة، ذلك أن المتهمين فى ذات الزمان والمكان، سرقوا المبلغ المبين قُدراً بالتحقيقات، من مسكن المجنى عليه سالف الذكر^(١) الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٧/١، ٥ من قانون العقوبات، على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم الخامس:

* إشتراك بطريقى التحريض والإتفاق، مع المتهمين السالف ذكرهم، فى ارتكاب جناية القتل العمد المسبوق بالإصرار والمرتبطة بجنحة سرقة - موضوع الجريمة المسندة إليهم - بأن قام بتحريضهم على ارتكابها وإضعا لهم خطة تنفيذها واتفق معهم على ذلك، فتمت الجريمة بناءً على هذا التحريض وذلك الإتفاق، على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) بلاحظ إضافة القيد والوصف الخاصين بجنحة إحراز السلاح الأبيض بالنسبة للمتهم الأول.

الفرع الرابع

نماذج للشروع في القتل العمد

أولاً :

الشروع الموقوف

ثانياً :

الشروع الخائب

ثالثاً :

نموذج للشروع الخائب الذى يصور حالة الحيدة عن الهدف مع القتل

التام

رابعاً :

نموذج للشروع الخائب الذى يصور حالة الحيدة عن الهدف مع

الشروع في القتل

الضلع الرابع نماذج للشروع فى القتل العمد

أولاً: الشروع الموقوف

نموذج (٤٦)

- جنائية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات.

* شرع فى قتل ، عمداً، بأن انهال عليه طعناً بأداة حادة [مطواة]، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، وأوقف أثر الجريمة لأسباب لا دخل لإرادته فيها هى، تصدى المارة له ومنعه من مواصلة الاعتداء، ولوذه خشية ضيقه، ومداركة المجنى عليه وإسعافه بالعلاج، على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: الشروع الخائب

نموذج (٤٧)

- جنائية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات.

* شرع فى قتل ، عمداً، بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية، من سلاحه المرخص له بحمله، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه، هو مداركة المجنى عليه وإسعافه بالعلاج، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٤٨)

- جنائية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات.

* شرع فى قتل ، عمداً، بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية، قاصداً قتله، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه، هو مداركة المجنى عليه وإسعافه بالعلاج، على النحو المبين بالتحقيقات.

ثالثاً: نموذج للشروع الخائب الذى يصور حالة «الحيدة عن الهدف» مع القتل التام

نموذج (٤٩)

- جناية بالمولد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات

١ - قتل (زيداً)، عمداً، بأن أطلق على [بكر] عياراً نارياً، قاصداً قتله، بيد أن العيار قد حاد عن هدفه، وأصاب الأول - الذى تصادف مسوره [أو تواجهه] بالمكان وقتلته، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير أطب الشرعى، والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

٢ - شرع فى قتل [بكر]، عمداً، بأن أطلق عليه عياراً نارياً، قاصداً قتله، لكن العيار حاد عن هدفه، وخاب أثر الجريمة لمسبب لا دخل لإرادته فيه، هو عدم إحكام التصويب^(١)، على النحو المبين بالتحقيقات.

رابعاً: نموذج للشروع الخائب الذى يصور حالة «الحيدة عن الهدف» مع الشروع فى القتل

نموذج (٥٠)

- جناية بالمولد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات

* شرع فى قتل ، ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن بيت الذية على قتل الأول، وأعد لذلك سلاحاً نارياً [فرداً] ثم أطلق عليه مقذوفاً نارياً، قاصداً قتله، فأخطاه وأصاب الثانى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى، وخاب أثر الجريمة لمسبب لا دخل لإرادته فيه، هو عدم إحكام الرماية بالنسبة للأول، وإسعاف الثانى بالعلاج، على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) يلاحظ أن ظرف الإقتران لا يترافق فى هذه الواقعة نظراً لوحدة الفعل المادى المرتكب فيها وهو مجرد إطلاق عيار نارى واحد مما يشكل تعدداً معنوياً، لا يقوم به ظرف الإقتران، الذى يتطلب تعدداً مادياً فى الأفعال الإجرامية كما لو أطلق المتهم عدة أسلحة نارية على زيد من الناس فأخطاه وأصاب غيره، أو أصابه مع غيره فوقعوا فى ظرف الإقتران عندئذ إذ قد تعددت الأفعال الإجرامية بتعدد مرات إطلاق الرصاص، والأمر غير ذلك فى هذا النموذج.

الفرع الخامس

نماذج خاصة

أولاً :

نماذج للقتل الذى يقع كنتيجة محتملة لجريمة أخرى.

ثانياً:

نموذجان للقتل الذى يتوافر فيه القصد غير المحدود.

ثالثاً:

نموذج للقتل الذى يجمع بين القصد المحدود والقصد غير المحدود.

رابعاً:

نموذج للقتل الذى يتخذ صورة الخطأ فى شخصية المجنى عليه.

خامساً:

نموذجان للقتل الذى يتخذ صورة الحيدة عن الهدف.

سادساً:

نموذجان تطبيقيان لنظرية الفاعل المعنوى.

سابعاً:

نماذج للقتل العمد والشروع فيه بطريق نقل عدوى فيروس
الإيدز القاتل.

أولاً: نماذج للقتل العمد الذي يقع كنتيجة محتملة لجريمة أخرى^(١)

نموذج (٥١)

- جنائية بالمواد ٤٨/٣٠٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات^(٢)

المتهمان الأول والثاني

١ - قتلا ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقدا عزميهما على الخلاص منها، تمكينا لهما من سرقة ما بحوزتها من نقود ومصاغ، وأعدا لهذا الغرض، مجموعة من الأدوات (سكين وخنجر وحبل وشريط لاصق) ثم سعيا إليها بمسكنها، متحينين فرصة وجودها فيه بمفردها، وبخلاء بطريق خداعها، ولما تهيأ الطرف لهما، لتنفيذ مشروعهما الإجرامي، يادر المتهم الثاني بإطراحها أرضاً، وتكيلها بالحبل، وكَمَ فاهها بوضع الشريط اللاصق عليه، حتى لا تصغيث، في الوقت الذي أنهال فيه المتهم الأول عليها طلعاً بالسلاح

(١) درجت بعض التوضيحات للقانونية - في جرائم القتل - التي صاغتها في الحياة العملية على أخطاء فاحشة في الصياغة، إذ تضمنت إسناد تهمة الإصرار لبعض الجناة، في القتل الذي يقع كنتيجة محتملة لجريمة أصلية اتفق على ارتكابها - كالسرقة مثلاً - رغم أن هذه التوضيحات قد نصت على أن الشركاء قد مارسوا العملاً متخلفاً في زمرة الفاعلين الأصليين طبقاً لأحكام المادة ٣٩ من قانون العقوبات ومعيار مسرح الجريمة الذي أفضت به محكمة النقض في جرائم القتل والسرقة بالكل، ومن ثم فالصواب أنهم فاعلون أصليون وليسوا مجرد شركاء وتنسق على ذلك مخالفاً ردة في إحدى مجموعات المكتب الفني لمحكمة النقض: -

(المتهم الأول: قتل ، عمداً بـ إلخ.

المتهم الثاني: إشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر، بأن اتفق معه على مراقبة ما شية المجنى عليه ومساعدته - على ذلك - بأن رافقه إلى محل السرقة وإشراكه فيه في ارتكابها، فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لجريمة للفرور في السرقة وتمت بناءً على هذا الإكفاق وبذلك المساعدة).

وببدو أن هذا الخطأ الفخ في التوضيحات والصياغة مرجعه إلى التفسير الخاطئ لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات والإعتقاد خطأ بأن أحكامها تسري على الشركاء فحسب والصحيح أنها تسري أيضاً ومن باب أولى على الفاعلين الأصليين. ومن ثم فإنه يتبين أن تكون صياغات الوصف محكمة بالاعتراف على الدور الحقيقي للجاني وما إذا كان هذا الدور بخلاف عليه وصف الفاعل الأصلي أو وصف الشريك في ضرره المبادئ العامة المستقرة التي تميز بين الفاعلين والشركاء والخلاصة فإن المركز القانوني للجاني - بالنسبة للجريمة المحتملة، يتحدد طبقاً لرؤية القانوني بالنسبة للجريمة الأصلية المتفق بين الجناة على ارتكابها، فإن عد فاعلاً أصلياً في الجريمة الأصلية، كان كذلك بالنسبة للجريمة المحتملة، وإن كان شريكاً في الجريمة الأصلية، كان شريكاً بالنسبة للجريمة المحتملة، لأنه لا يحل أن يتصرف في المركز القانوني - بالنسبة للجريمة المحتملة وهي القتل المعتمد في الرابطة المنه عنها - من يتفق من الجناة بدور الشريك ويظل بعيداً من مسرح الجريمة، ومن لم يرتض هذا الدور ويتجاوز به بتجذبه على مسرحها مرتكباً بنفس الأفعال التكنيفية أو شاعاً من أثر باقي به أو مراقباً لهم بالطريق.

(٢) لاحظ إشارة التقيد بالوصف الخلفيين بتهمة إحرار السلاح الأبيض بالنسبة له ذهمن الأول والثاني.

الحاد - الذي يحمله - قاصدين قتلها، فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها.

وكان القصد - من هذه الجناية - ارتكاب جنحة سرقة، هي أن المتهمين، في ذات الزمان والمكان، سرقا المبلغ النقدي المبين قدراً بالتحقيقات والحلى الذهبية الموضحة الوصف والقيمة بها، والمملوكة للمجنى عليها، سألغة الذكر، من مسكنها الأمر المنطبق عليه المادة ١٧/٣، ٥، من قانون العقوبات.

للمتهمون جميعاً:

* إشتراكاً في إتفاق جنائي، حرض عليه المتهم الأول، الغرض منه ارتكاب جريمة سرقة، بأن اتحدت إرادتهم على القيام بسرقة الحلى الذهبية والمبالغ النقدية - موضوع التهمة الأولى المستندة للمتهمين الأول والثاني - من مسكن المجنى عليها المذكورة وقد تمت جريمة السرقة تنفيذاً للغرض من هذا الإتفاق، ووقعت جريمة القتل العمد نتيجة محتملة له، طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات:

نموذج (٥٢)

- جنائية بالمواد ٤٠/كادياً، ٤١، ٤١/٢٣٤ من قانون العقوبات^(١)

للمتهمان الأول والثاني:

* قتلاً ، عمدًا، بأن عقدا العزم على سرقة الأشياء المقيمة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه المذكور، من مسكنة، وإذ قصدها واجتازاً أسوارها، قصدي إليهما، فبادر المتهم الأول بطعنه بسلاح حاد [خنجر] - قاصداً قتله - فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

(١) قد وازر أن الأمر يستلزم تضمين القيد، المادة ٢٣٥ عقوبات، والتي تنص على أن «المشاركين في القتل العمد الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالإشغال الشاقة المؤبدة، والصواب أن هذا النص يخاطب قضاء الحكم بعد أن تستقر في عقوبتهم موجبات الشدة، وإزال عقوبة الإعدام على الفاعلين الأصليين، فمستند لأجاز المشرع وطبقاً للنص المشار إليه، توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلاً من عقوبة الإعدام، على المشاركين في القتل وكان المشرع قد أراد أن يرفع العرج عن القضاة بشأن العقوبة المقررة للشريك في القتل العمد المستوجب توقيع عقوبة الإعدام على فاعله، فخرج على المبادئ العامة والتي تضمني بأن بذال الشريك نفس عقوبة الفاعل الأصلي» المادة ٤١ عقوبات» تاركاً للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإعدام على المشاركين في القتل العمد أو توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلاً منها إذا ما اقتضت ظروف وملابسات الدعوى ذلك، ومن ثم فإن الخطاب - في نص المادة ٢٣٥ عقوبات - موجه إلى قضاء الحكم وهو لا يستلزم إيرادها في التردد.

وقد ارتبطت بهذه الجناية جنحة سرقة، هي أن المتهمين في ذات الزمان والمكان، سرقة الأشياء السالف ذكرها، والمملوكة للمجنى عليه المذكور، من مسكنه الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً/٢ من قانون العقوبات. وقد وقعت جنابة القتل العمد - بالنسبة للمتهم الثاني - نتيجة محتملة لجريمة السرقة طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات.^(١)

المتهم الثالث:

* إشتراك بطريق الإتفاق، مع المتهم الأول والثاني، في ارتكاب جنابة القتل العمد المرتبط بجنحة السرقة، المنسوبة إليهما، بأن اتفق معهما على سرقة مسكن المجنى عليه سالف الذكر، فوقعت جنابة القتل العمد، نتيجة محتملة لهذه السرقة بما يفرض عليه لزوم توقيعها، طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات، وتمت الجريمة بناءً على هذا الإتفاق.

نموذج (٥٣)

- جنابة بالمواد ٤٠، ٤١، ٢٣٤/٣، ٣٠١ من قانون العقوبات^(٢)

للمتهمان الأول والثاني:

* قتلا ، عمداً، بأن أطلق عليه المتهم الأول عياراً نارياً - قاصداً قتله - فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وكان القصد من ارتكاب هذه الجناية، تمكينهما من الهرب - عندما تصدى إليهما المجنى عليه - وقتما كانا يشرعان في سرقة ماشيته، من حقله، الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٧، ٣١٧/٥، ٣٢١ من قانون العقوبات. وقد وقعت جنابة القتل - بالنسبة للمتهم الثاني - نتيجة محتملة لجنحة الشروع في السرقة طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات. .

للمتهم الثالث:

* إشتراك بطريق الإتفاق، مع المتهمين سالف الذكر، في ارتكاب جنابة القتل العمد المرتبط بجنحة الشروع في السرقة، المنسوبة إليهما، بأن اتفق معهما على سرقة ماشية المجنى

(١) يلاحظ إضافة تهمة إحراز السلاح الأبيض في التقيد والوصف بالنسبة للمتهم الأول.

(٢) يلاحظ إضافة التقيد والوصف للخاصين بتهمة إحراز السلاح الناري بالنسبة له - هو الأول.

عليه المذكور، فوقع جنة الشروع في السرقة بناءً على هذا الاتفاق، وجناية القتل العمد نتيجة محتملة له، بما يفرض عليه لزوم توقعها، طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات.

ثانياً: نموذجان للقتل العمد الذي يتوافر فيه القصد غير المحدود

نموذج (٥٤)

:- جناية للماتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات^(١)

* قتل ، ، [تبيين صفاتهم]، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على التتكيل برجال الشرطة ثراً منهم لمناصبتهم العداء للتنظيم الإرهابي الذي يحتويه، وأعد لهذا الغرض، قبلة زمنية شديدة الانفجار، وتنفيذاً لمشروعه الإجرامي، قصد مبنى مديرية أمن [أو قسم شرطة] وأخفى بداخله، للقبلة سائلة البيان - قاصداً إزهاق روح كل من يتصانف وجوده به من ضباط وجنود، ولما حان زمنها، انفجرت مفرغة عيوباتها، فأحدثت بالمجنى عليهم السالف ذكرهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٥٥)

:- جناية بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً، بأن قصد حقه وإذ لقي جمعاً من الناس يستولون على زراعته، إنتابته حالة من الهياج أطلق في أعقابها عدة أعيرة نارية - من سلاحه المرخص له بحمله - قاصداً قتل هؤلاء؛ فكان أن أصابت إحداها المجنى عليه، فأحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي أودت بحياته^(٢) على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) يلاحظ إضافة التفريد والأوصاف الخاصة بالجنايات الأخرى المرتبطة بهذه الجناية وهي الجنايات المنصوص عليها في المواد ٢٠١/٩٠، ١٠٢٠ (أ)، ١٠٢٠ (ب)، ١٠٢٠ (ج)، ١٠٢٠ (د) من قانون العقوبات والتي سوف نشير إليها عند التفرع لها في الكتاب الثاني من هذا الملف.

(٢) يمثل هذا النموذج صورة للقصد غير المحدود، وتعرض الوثيقة توجه المتهم إلى حقه لوفاجه بجمع من الناس يتعلمون زراعته ويستولون عليها، فتدابه سيرة من الضنب - على إثرها - يطلق عليهم عدة أعيرة نارية - قاصداً قتل من قد يقتل منهم - فوصاب أحدهم ويخر صريماً.

ثالثاً: نموذج للقتل العمد الذى يجمع بين القصد المحدود^(١) والقصد غير المحدود

نموذج (٥٦)

- جنابة بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات.

* قتل ، ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على الثأر من مطلقة ، بالتخلص منها، وأعد لهذا الغرض سائلاً بتروليماً سريع الاشتعال [بنزين] وتنفيذاً لمشروعه الإجرامى توجه إلى مسكنها وأضرم به الليران - قاصداً قتلها وسواها ممن يقيمون أو يتصانف وجودهم معها أياً كانوا - فلما اشتعلت استطال لهيبها إلى المجنى عليهما سالفى الذكر، فلقيا مصرعهما حرقاً متأثرين بالإصابات الموصوفة بتقريرى الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما. وقد اقترنت بهذه الجنابة وتقدمتها جنابتان أخريان هما أن المتهم المذكور فى ذات الزمان والمكان:

١ - شرع فى قتل ، عمداً، والذي هب لتقديم العون والمساعدة للمجنى عليهما المذكورين، بأن طعنه بألة حادة (مطواة) فى أماكن متفرقة من جسده - قاصداً إزهاق روحه - فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، وقد خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه، هو مداركة المجنى عليه وإسعافه بالعلاج الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات.

٢ - وضع النار عمداً فى محل مسكون، بأن سكب سائلاً بتروليماً سريع الاشتعال [بنزين] على جانب من محتويات مسكن مطلقة سالفة الذكر، وراح يضرم النار فيه، فكان أن اشتعلت وأنتت على كافة جوانب المكان وأحرقتها، على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى، وقد نشأ

(١) القصد المحدود وصف فقهي لمصورة من القصد المباشر - ويميزها الفقه عن صورة أخرى - مقابلة - من صور القصد المباشر أيضاً هي صورة القصد غير المحدود، بخير لوبة نتائج عملية فى النهاية يمكن أن ترتب على التفرقة بينهما. فالقصد المحدود هو ما اتجهت فيه إرادة الجانى إلى تحقيق للنتيجة الإجرامية فى موضوع أو أكثر معين بالذات. كإطلاق الجانى الرصاص على شخص معين أو على أشخاص معينين بذواتهم مريداً إزهاق أوليهم، فقصده هنا ينصرف إلى نتيجة هي للقتل وموضوعها أو محلها محدد

عن الحريق موت شخصين - تصادف وجودهما بمكان الحادث وقت نشوبه - هما المجنى عليهما سالفى الذكر، الأمر المنطبق عليه المادتان ٢٥٢/١، ٢٥٧ من قانون العقوبات.

رابعاً: نموذج للقتل العمد الذى يتخذ صورة الخطأ فى شخصية المجنى عليه

نموذج (٥٧)

- جنائية بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

* قتل «زيداً»، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن عقد العزم على قتل [بكر]، وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً، «ممسدس»، ثم ترصده فى طريق عودته من قتله، فلما تعلق بصره بشخص قادم إليه، بادئ بإطلاق النار عليه، قاصداً قتله، بعدما ثار فى خلدته واعتقاده أنه المستهدف، فكان أن أحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته.

خامساً: نموذجان للقتل الذى يتخذ صورة الحيدة عن الهدف

- راجع.... فى الشروع؛

● نموذج للشروع الخائب الذى يصور حالة الحيدة عن الهدف مع القتل التام.

● نموذج للشروع الخائب الذى يصور حالة الحيدة عن الهدف مع الشروع فى القتل.

فى قتل شخص بالذات أو أشخاص بذواتهم، أما القصد غير المحدود فهو ما اتجهت فيه الإرادة إلى تحقيق النتيجة دون تحديد لموضوعها، أى كان تحققها فى أى موضوع - عند الجانى - سواء كما لو أطلق الجانى الرصاص على جمع من الناس أو التى عليهم قبلة مريداً أن يصيب أى عدد منهم دون أن تكون شخصياتهم معينة لديه، قصد لقتل لديه غير محدود وتقسيم القصد إلى محدود وغير محدود يستند - فى التشريع المصرى - إلى نص المادة ٢٣١ عقوبات التى تعرف سبق الإصرار وقد سويت تلك المادة بينهما حتى فى نطاق توافر الإصرار السابق أو عدم توافره عندما عرفت الإصرار السابق بأنه «القصد المصمم عليه قبل الفعل لإرتكاب جريمة أو جناية يكون غرض المصير منها إيذاء شخص معين وحده أو أى شخص غير معين وحده أو صادفه، ولا فرق من حيث المسؤولية بين قصد محدود وغير محدود فكلاهما قصد مباشر يتناول النتيجة التى حدثت، فهذه النتيجة فى نظر القانون واحدة بصرف النظر عن موضوعها فهى فى اقتل البدن، إيذاء الروح، ويسوى فى نظر القانون أن يكون المجنى عليه زيدا أو بكراً.

- يرجع فى ذلك - مجادىء القسم العام - رؤف حبيب طبعة ١٩٦٦ ص ٢٤٥ وما بعدها، شرح قانون العقوبات - القسم العام - د. محمود نجيب حسنى طبعة ١٩٧٧ ص ٦٥٨، شرح قانون العقوبات - القسم العام - د. محمود مصطفى طبعة ١٩٨٣ ص ٤٣٩.

سادساً: نموذجان تطبيقيان لنظرية الفاعل المعنوي^(١)

- النموذج الأول : استخدام شخص مجنون أو مختل عقلياً كأداة في القتل العمد.

نموذج (٥٨)

- جناية بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله، وتنفيذاً لهذا الغرض، أعد جوهراً ساماً سلمه إلى شخص مختل عقلياً هو ، دفعه إلى أن يقوم بدسه في طعام كان معداً للمجنى عليه، بقصد إزهاق روحه، فما أن تناوله الأخير حتى انتابته الأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

- النموذج الثانى: استخدام صبي غير مميز كأداة في القتل العمد.

نموذج (٥٩)

- جناية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣ من قانون العقوبات.

١- قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله، وأعد لهذا الغرض قطعة من الفطائر، دس بها جوهراً ساماً - قبل صنعها - قدمها إليه، عن طريق صبي غير مميز هو ، قاصداً قتله، فما أن تناولها المذكور حتى انتابته الأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته على النحو المبين بالأوراق.

(١) يقصد بالفاعل المعنوى الجريمة من يسخره غيره فى تنفيذها فيكون فى يده بمثابة أداة يستعين بها فى تحقيق للعناصر التى تقوم عليها، فالفاعل المعنوى قد نفذ الجريمة ولكن بواسطة غيره .
يراجع فى ذلك : الأحكام العامة فى قانون العقوبات - د. السعيد مصطفى طبعة ١٩٦٢ ص ٣٠٠، شرح قانون العقوبات - القسم العام - د. محمود نجيب حسنى طبعة ١٩٧٧ ص ٤٢٧ وما بعدها.

ويضرب الله صوراً للفاعل المعنوى أهمها من يحرض على الجريمة شخصاً غير أهل للمسؤولية كمن يفرى مجنوناً أو شخصاً مختلاً عقلياً بقتل الثالث، فتقع الجريمة نتيجة لذلك، ومن يزين لطفل غير مميز وضع النار فى مسكن فيرتكب بذلك جريمة الحريق. وكذلك من يدفع إلى ارتكاب القتل الإجرامى شخصاً حسن اللئى لا يدرك شيئاً عن الصفة الإجرامية لفعله وإنما يعتقد أنه يقدم على فعل مشروع، مثال ذلك من يسلم شخصاً طامعاً خالطته مائة سامة - دون علم الأخير - ويسأله أن يقدمه للمجنى عليه فيقبل ذلك وتقع جريمة القتل بالتسميم. وقد أقر القضاء فى بعض أحكامه هذه النظرية فاعتبر من يضع السم فى حلى ويوصلها

٢ - شرع فى قتل ، عمداً مع سبق الأصرار، بأن عقد العزم على قتل المجنى عليه الأول، وتنفيداً لهذا الغرض قام بصنع قطعة من الفطائر داخلها السم - قاصداً إزهاق روحه - وإذ تناول المذكور شطراً منها، قدم الباقي للمجنى عليها الثانية - التى تصادف وجودها معه وقتئذ - وما أن تناولته الأخيرة حتى أصيبت بالأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لمسبب لا دخل لإرادة الجانى فيه، هو مداركة المجنى عليها وإساعفها بالعلاج، على النحو المبين بالتحقيقات.

=

إلى المجنى عليه بواسطة شخص سليم اللية، فاعلاً للقتل بالسم - نقض ٤ يونيو ١٩١٦ المجموعة الرسمية من ١٨ من ٢٥ واعتبر من استولى - مقابل قرش - على محفظة نفرد عثرت عليها فاعلاً للسرقه لأن اللقطة البرنية لم تكن إلا مجرد أداة .
نقض ١٩٣٩/١٢/١١ مجموعة القواعد لمحمود عمر جـ ٥ من ٤١ .
وقد اعترض جانب من اللقحة على نظرية للفاعل المسمى وذلك استناداً إلى حجتي نرجزهما فيما يلى:
١ - ان المادة ٣٩ عقوبات تستلزم قيام الفاعل بعمل مادى فى سبيل تنفيذ الجريمة وعمل للفاعل المسمى يجعله شريكاً بالتحريض وفقاً للمادة ٤٠/أولاً.

٢ - أن المادة ٤٢ صريحة فى أن صفة الشريك لا تتغير إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لأحوال خاصة .
(د/ أحمد فحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٨١ من ٦٢٠، د/ كامل مرسى . شرح قانون العقوبات المصرى الجديد طبعة ١٩٤٣ جـ ١ من ٥٦، على يدوى - شرح الأحكام العامة فى القانون الجنائى طبعة ١٩٣٧ من ٢٧٨) .
إلا أن هاتين الحجتين لا تقطعان فى أن للشارع المصرى لايقر نظرية الفاعل المسمى، ومردود عليهما بما يلى: أولاً: بالنسبة للحجة الأولى: المستخدمة من المادة ٣٩ عقوبات فإن القانون لا يفرق فى الفاعلين بين من يكون اتصاله بالعمل المادى مباشراً وبين من يكون إتصاله بالعمل المادى بالواسطة حتى كانت هذه الوسيلة فاقدة الإدراك. وإذا صح أن للفاعل يأتى دائماً بنفسه العمل المادى المكون للجريمة، فعلى هذا الأساس لا يكون فاعلاً من حرض كلباً على جرح الغير مجنوناً أو صغيراً غير مميز إلى ارتكاب الجريمة . وإذا كان عديم الأهلية إمتساقاً فهو لا يعتبر فى هذه الحالات شخصاً فى نظر قانون العقوبات (أى حالة المجنون والسبى غير المميز للذان يدفعهما للغير إلى ارتكاب الجريمة) إذ هو ليس مقصوداً بتلقى أوامر الشارع ونواهيه وإنما كان الاشتراك يقتضى المساهمة بين شخصين أحدهما يقوم بدور رئيسى والأخر بدور ثانوى، فليس ثمة مساهمة فى العمل المكون للجريمة فى هذه الصورة، طالما أن أحد الشخصين لا اعتبار له فى نظر قانون العقوبات، إذ لا يبقى إلا شخص واحد (هو من دفع المجنون أو السبى غير المميز إلى ارتكاب الجريمة) لا يمكن عده شريكاً ولا يكون لهذه النظرية محل عندما يكون الوسيلة شخصاً يتمتع بالإدراك، فقد يندم القصد الجنائى لديه، فلا يشترط بأنه يرتكب جريمة ومع هذا يعد فاعلاً حسن اللية ويعد من استغله شريكاً بصريح نص المادة ٤٢ من قانون العقوبات ثانياً: بالنسبة للحجة الثانية المستخلصة من نص المادة ٤٢ فهذه المادة تطبق على من يعتبر شريكاً، وقد اعتبرنا للفاعل بالواسطة فى الصورة المتقدمة فاعلاً لا شريكاً، وليس فى عبارة النص ما يدل على أن الشارع قد قصد أن يحيط بهذه الصورة. حتى ويحذر للفاعل بالواسطة شريكاً، لما عبرا (أحوال خاصة به) فلا تنصرف إلى مواقع الأهلية (كالمجنون وصغير السن) وإنما إلى مواقع العقاب.

(يراجع فى ذلك د/ محمود مصطفى القسم العام طبعة ١٩٨٣ رقم ٢٥٩ من ٣٧٨ وما بعدها) وخلاصة القول بالنسبة لهذه النظرية أنه يجب التفرقة بين حالتين حالة ما إذا كان المباشر للقتل معتمداً بالإدراك والتمييز ولكنه حسن اللية، وفيها يعد من دفعه إلى الجريمة شريكاً وليس فاعلاً محمولاً. إعمالاً لحكم المادتين ٤٠/٤٢ من قانون العقوبات وقد قننت محكمة النقض تأييداً

=

لذلك - في واقعة في ورقة إعلان دعوى صحة تماقذ أدبت فيها المدعى إقامة المدعى عليها في عنوان وهمي ويقام المحضر وهو موظف عمومي - بحسن نية - بمباشرة الإعلان على هذا الأساس - قضت محكمة النقض أنه إذا تدخل المحضر بتأييد البيان المغاير للمعقوفة عن علم أو بحسن نية، توافرت بذلك جريمة للتزوير في السمر الرسمي، وجبت أن يكون المحضر هو الفاعل الأصلي، فإذا انعدمت القصد للجاني لدخول الحسن نية) حقت مسامحة للشريك وحده عن فعل الإشتراك في هذا التزوير.

(نقض جلسة ١٣/٣/١٩٦١ س ١٢ من ٣٤٠)

رجلسة ٢١/٤/١٩٥٩ س ١٠ من ١٦٢)

- ويعتبر هذا القضاء الأخير من محكمة النقض عدولاً منها عن مبدأ قديم قضت فيه بأن يسأل عن التزوير - كفاعل له - من ارتكبه بواسطة غيره -

(نقض ١٩٤٩/٤/٢٦ - مجرعة للتراحد لسمرد

عمر ج ٧ رقم ٨٨٤ س ٨٥١).

أما في حالة ما إذا كان مباشر الفعل المادي معدوم الإرادة - كالصخر والصخر غير المميز - فإن من دفعه إلى الجريمة يكون فاعلاً، لأن المسألة تخرج عن نطاق الإشتراك، إذ لا يتصور التحريض في حق من لا إرادة له ولا إدراك عنده مما يستحيل معه وجود الاتفاق على الجريمة للذي هو شرط لقيام الإشتراك بهذه الطريقة فيما بينهما في هذه الحالة. وملحق هذا الرأي سليم وخصوصاً في السور التي يكون فيها إدراك من ينفذ الأفعال المادية معدوماً أو التي تتحمل فيها حريته تسليلاً تاماً بحيث يصبح في حكم الآلة غير المحاملة.

يراجع في ذلك د. السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٦٢ من ٣٠٠ وما بعدها. ويبدئي ملاحظة الفارق الجوهرى بين الفاعل المدعى والفاعل مع غيره، فالأول يستعين بمن لا يعدو أن يكون أداة مسخرة في يده، في حين يتعاون الثاني مع شخص له في نظر القانون وجوده ومسؤوليته، فالفاعل ندان، أما منفذ الجريمة فمركزه دون مركز فاعلها المدعى.

(يراجع في ذلك د. محمود نجيب حسنى - القسم العام طبعة ١٩٧٧ رقم ٤٤٢ من ٤٢٨).

سابعاً
نماذج للقتل العمد والشروع فيه
بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز القاتل

(أ) نماذج متنوعة للشروع في القتل العمد بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

١ . الشروع في القتل العمد بنقل عدوى فيروس الإيدز بواسطة
الاتصال الجنسي .

(أ) الاتصال الجنسي الشاذ (الغير طبيعى)
(ب) الاتصال الجنسي الطبيعى .

٢ . الشروع في القتل بطريق الحقن في الوريد بأداة طبية (إبرة
ومحقنة) ملوحتين بفيروس مرض الإيدز .

٣ . الشروع في القتل العمد بنقل دم ملوث بفيروس مرض الإيدز .

٤ . الشروع في القتل العمد بنقل منتجات دم ملوث بفيروس
مرض الإيدز .

٥ . الشروع في القتل العمد بطريقة التلقيح الصناعى بسائل
منوى ملوث بفيروس مرض الإيدز .

(ب) نموذج للقتل العمد التام بهذه الوسيلة

(أ) نماذج متنوعة للشروع في القتل العمد بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز القاتل

١. الشروع في القتل العمد بنقل عدوى فيروس الإيدز بواسطة الاتصال الجنسي.

(١) الاتصال الجنسي الشاذ.^(١)

نموذج (٦٠)

- جناية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* شرع في قتل..... مع سبق الإصرار، بأن بيئت الذية على قتلها بطريقة نقل عدوى فيروس الإيدز الذي يحمله، إليها مع علمه بذلك، وما أن واثته الفرصة لتحقيق مأربه، حتى قام بمراقبتها من دبر - قاصداً قتلها - بنقل عدوى هذا المرض القاتل إليها منه، فكان أن أصيبت المجنى عليها بهذه العدوى على النحو المبين بتقرير الطب الشرعى، بيد أن الجريمة قد أوقف أثرها مؤقتاً لسبب متعلق بطبيعة هذا المرض الذي يتراخى تحقق الوفاة منه إلى حين من الوقت بعد انتقال العدوى.

(١) تحتل العدوى بفيروس الإيدز في حالة وصول سوائل جسم الشخص المصاب للعدوى إلى دم الشخص السليم أو جهازه التناسلي، ومن ثم فإن العدوى تنتقل من خلال السائل المنوي للمصاب بالفيروس في حالة ممارسة اللواط (الشذو الجنسي) الواقع بين رجل ورجل وامرأة وقد اكتشف مرض الإيدز وشخص لأول مرة وسط طائفة من الشواذ جنسياً في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١.

- ويعتبر الشواذ جنسياً من أكثر الفئات تعرضاً للإصابة بعدوى هذا الفيروس، ويكتسب الفيروس - في هذه الحالة - إلى الأوعية الدموية للشخص السليم (المفعول فيه) عن طريق الغشاء المخاطي المبطن للشرج الذي يمتص السائل المنوي للمصاب أو من خلال ما تحدثه المراقبة من خدوش وجروح بفتحة الشرج فينتقل الفيروس إلى الدم مباشرة.

[للمزيد في هذا الشأن راجع من ٧٩، وما بعدها من هذا المؤلف].

(ب) الاتصال الجنسي الطبيعي^(١)

نموذج (٦١)

- جنائية بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* شرعت في قتل.....، عمداً مع سبق الإصرار. بأن عقدت العزم على قتله، متخيرة - في هذا الصدد - وسيلة نقل فيروس الإيدز القاتل، الذي تحمله، إليه، مع علمها بذلك، وسعت - في سبيل تنفيذ مأربها - إلى مضاجعته جنسياً، وما أن وانتهت الفرصة حتى مكّنته من نفسها - قاصدة قتله - فكان أن استجاب لها وواقعها غير مرة وإمعاناً منها في الكشف السافر عن مشروعتها الإجرامية تركت له - في صباح اليوم التالي - برقية تهلته فيها على انضمامه إلى عضوية نادي مرضى الإيدز، وقد بلغت - بذلك - مقصدها حيث انتقلت عدوى فيروس هذا المرض إليه، على النحو المبين بتقرير الطب الشرعي وقد أوقف أثر النشاط الإجرامي مؤقتاً، لمسبب راجع لطبيعة هذا المرض الذي يحقق الوفاة - حتماً - بعد مرور حين من الوقت، على انتقال العدوى.

نموذج (٦٢)

- جنائية بالمواد ٤٠/ثانياً، ثالثاً، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

للتهمة الأولى:

* شرعت في قتل.....، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقدت العزم على قتله بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز إليه، منها، وما أن وانتهت الفرصة لتحقيق مأربها حتى سعت إليه متعقبة إيّاه وراحت تراوده عن نفسه وما أن وقع في شباكه، حتى مكنته من

(١) وكما نكتل العدوى بالممارسة الجنسية الشاذة، كذلك أيضاً بالممارسة الجنسية الطبيعية الواقعة بين رجل وامرأة إذا كان أحدهما مصاباً بالعدوى أو بمرض الإيدز، ومن صور نقل العدوى عمداً، قصة الفتاة المصابة بالإيدز التي جرت شأناً عربياً للهلكة بممارسة الجنس معه، ثم كتبت له رسالة في اليوم التالي تهلته فيها على انضمامه لعضوية نادي الإيدز.

[استشار محمد رفاهي، مجلة آخر الأسبوع - العدد ٤٩٤١ في ١٩/١١/١٩٩٢ - ص ٣، مشار إليه في مرجع

الدكتور جميل عبد الباقي - سلك الذكر - ص ٣٠].

- والنموذج الذي سقاه - بماليه - بعد تجسيدا وتصويراً لهذه الواقعة.

[والزيد عن هذه الرسالة من رسائل نقل العدوى راجع ص ٨١، وما بعدها من هذا المؤلف].

نفسها - قاصدة قتله - فكان أن طارحها الغرام وضاجعها جنسياً - غير مرة - وأصيب بفيرس هذا المرض القاتل على النحو المبين بتقرير الطب الشرعي بيد أن الجريمة قد أوقفت أثرها مؤقتاً، لسبب يرجع إلى طول فترة العصانة^(١) في هذا المرض قبل ظهور أعراضه التي تحقق الوفاة حتماً فيما بعد.

- المتهمون من الثاني إلى الرابع:

* اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة، مع المتهم الأولى في ارتكاب جريمة الشروع في القتل العمد المنسوبة إلى الأخيرة، بأن اتفقوا معها على ارتكابها وساعدوها في ذلك بأن أمدها بكافة المعلومات المتعلقة بالأماكن التي يتردد عليها التجنى عليه والتي تعينها على بلوغ مقصدهم، وذلك لقاء جعل مادی أنقذوه إياها، فكان أن تمت للجريمة بناءً على هذا الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات.^(٢)

٢. الشروع في القتل العمد بطريق الحقن في الوريد بأداة طبية (إبرة ومحقنة) ملوحتين بفيروس مرض الإيدز.^(٣)

نموذج (٦٣)

- جناية بالموا ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* شرع في قتل عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز القاتل إليه، بواسطة الحقن في الوريد - بأداة طبية - إبرة ومحقنة،

(١) فترة العصانة هي الفترة التي تسنى بين دخول الفيروس أو الميكروب المسبب للمرض، إلى الجسم، وبين بدء ظهور الأعراض على المريض ولا تعرف فترة عصانة مرض الإيدز، بدقة حتى الآن، ولكن تشير للترال إلى أنها فترة طويلة تمتد من ستة أشهر إلى ستة سنوات. وقد توصل العلماء إلى تقدير هذه المدة من متابعة حالات معية بعد انتقال العدوى إلى أصحابها.

(د. محمد صادق سبور - المرجع السابق - ص ٥٤، ص ٥٥).

(٢) الواقعة الواردة في هذا النموذج، تجسيد لواقعة حقيقية، حدثت في إحدى البلدان الأوربية، اتفق فيها اللجنة مع إحدى الماهرات المصابة بمرض الإيدز على التفريغ - بخضم لهم - وشكيلة من الاتصال بها - جنسياً - لنقل عدوى فيروس الإيدز إليه، بقصد الانتقام منه.

(٣) لتنتقل العدوى بفيروس الإيدز - أيضاً - عن طريق حقن الشخص السليم بإبرة ومحقنة - مسرعة - ملوثة بفيروس الإيدز، وهذا يفسر سبب انتشار هذا المرض بين طائفة مدمني تعاطي العقاقير المخدرة - ومنها الهيروين، بطريق الحقن، لاستعمالهم إبر ومحاقن مشتركة - في هذه الحالة - لنقل العدوى للفيروس من الشخص المصاب منهم إلى غيره من الأصحاء.

[المزيد في هذا الشأن - راجع ص ٨٧، من هذا الملف].

ملوثين بهذا الفيروس أَعدها مُسبقاً لتنفيذاً لمشروعه الإجرامي، وما أن وجد الفرصة ملائمة لتنفيذ مقصده وحاجة المجنى عليه إلى تعاطي جرعة من الهيروين المخدر، حتى حققه بذلك الأداة قاصداً قتله فكان أن انتقلت عدوى هذا المرض إليه، منها وأصيب بالأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعي، وقد أوقف أثر الجريمة - مؤقتاً - لسبب لا دخل لإرادته فيه، مردود إلى طبيعة هذا المرض الذي يحقق إحداث الوفاة بعد حين من انتقال العدوى.

٣. المشروع في القتل العمد بطريق نقل دم^(١) ملوث بفيروس الإيدز

نموذج (٦٤)

- جناية بالمواد ٤٠/ثانياً، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

التهمة الأولى:

* شرع في قتل.....، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن بيئت النية على إزهاق روحه وأعد لذلك جرعة من الدم الملوث بفيروس مرض الإيدز القاتل وما أن وافته الفرصة لتنفيذ مأربه حتى حققه بهذه الجرعة - قاصداً قتله - فكان أن نقل عدوى فيروس هذا المرض إليه، على النحو المبين بتقرير الطبيب الشرعي وقد أوقف أثر الجريمة - مؤقتاً - لسبب يرجع إلى طول فترة حضانة هذا المرض قبل ظهور أعراضه التي تحقق الوفاة حتماً فيما بعد.

التهمة الثانية:

* اشترك بطريق الاتفاق مع المتهم الأول (الطبيب والمشرف على علاج المجنى عليه سالف الذكر) على ارتكاب جناية القتل العمد المتسوية إلى الأخير بأن اتفق معه على ارتكاب الجريمة سائلة البيان بالكيفية المبينة بوصف التهمة السابقة، فكان أن وقعت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق، على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) راجع في انتقال العدوى بطريق نقل دم ملوث بفيروس الإيدز، ص ٨٢، وما بعدها من هذا المرفق.

٤. الشروع فى القتل العمد بطريق نقل منتجات دم ملوثة بفيروس مرض الإيدز

نموذج (٦٥)

- جناية بالمواد ٤٠/ثانياً، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

المتهم الأول:

* شرع فى قتل.....، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن بيّت النية على قتله، وأعد لذلك جرعة من منتجات الدم الملوث بفيروس الإيدز القاتل، وما أن وافته الفرصة لتنفيذ مأربه حتى قام بحقله بها - قاصداً قتله - مستغلاً صفته كطبيب وحاجة المجنى عليه إلى تعاطى تلك الجرعة لعلاج ما يعانيه من مرض الهيموفيليا^(١) (سيولة الدم) إثر إجراء جراحة عاجلة له، فكان أن انتقلت إليه عدوى هذا الفيروس، على النحو المبين بتقرير الطب الشرعى، وأوقف أثر الجريمة - مؤقتاً - لمسبب خارج عن إرادته يتعلق بطبيعة هذا المرض القاتل الذى يحقق الوفاة المؤكدة بعد مرور حين من الزمن على انتقال العدوى.

المتهمة الثانية (زوجة المجنى عليه):

* اشتركت بطريق الاتفاق مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة الشروع فى قتل المجنى عليه بالكيفية الموصوفة بوصف التهمة السابقة، بأن اتفقت معه على ارتكابها لقاء جعل من المال أنقذته إياه، فتمت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق، على النحو المبين بالتحقيقات.

(١) يحد مرضى الهيموفيليا أو سيلان الدم، من أكثر الناس عرضة للإصابة بعدوى فيروس الإيدز، إذ يحتاج هؤلاء المرضى إلى الحقن - نهاراً وطوال حياتهم - بالبروتين الذى ينقسم، والتى يتم استخلاصه من الدم المتبرع به من آلاف المتطوعين لوقف النزيف أو لدعويته فإن كان أحد المتطوعين حاملاً لفيروس الإيدز فإنه سوف يتسبب فى نقل العدوى إلى مريض الهيموفيليا، ومثال ذلك ما حدث فى إحدى المستشفيات الفرنسية حيث توفى ١٢٠٠ شخصاً من مرضى الهيموفيليا نتيجة نقل الدم الملوث بالإيدز إليهم لأن المستشفى لم تهتم بتسخين الدم مما يقضى على الفيروس.

جريدة الأهرام - العدد الصادر فى ١٩٩٢/٨/٣ ص ٤، جريدة أخبار الموائد - العدد الصادر فى

١٩٩٢/٧/٩ ص ٣١ - مشار إليهما فى مرجع للدكتور جميل عبد الباقي - سالف الذكر ص ٢١١.

- ومن ثم فإنه من المتصور وقوع جريمة "قتل العمد أو الشروع فيها بتعمد للجاني حقن مريض الهيموفيليا بمنتجات دم ملوثة بهذا الفيروس - بقصد قتله - متى توافرت باقى العناصر المكونة للجريمة، وتعد الواقعة الواردة فى هذا النموذج تجسداً لذلك.

٥ - الشروع في القتل العمد بطريق التلقيح الصناعي^(١) بمسائل منوى

ملوث بفيروس مرض الإيدز

نموذج (٦٦)

- جنائية بالمواد ٤٠/٤١، ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

المتهم الأول:

* شرع في قتل.....، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على إزهاق روحها بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز القاتل إليها، مستغلاً في ذلك صفته كطبيب، وحاجة المجنى عليها - وهي عاقر - إلى التلقيح الصناعي، وأجرى لها عملية التلقيح بمسائل منوى ملوث بفيروس هذا المرض بعد أن أبدله بالعينة الخاصة بزوجها - قاصداً قتلها - فكان أن أصيبت به، على النحو المبين بتقرير الطبى الشرعى، بيد أن الجريمة قد أوقفت أثرها مؤقتاً، لسبب يرجع إلى طبيعة هذا المرض الذى يترأخى تحقق الوفاة منه لفترة من الزمن بعد انتقال العدوى.

المتهم الثانى (زوج المجنى عليها):

* اشترك بطريق الاتفاق مع المتهم الأول على ارتكاب جريمة الشروع فى القتل العمد للمنسوبة إلى الأخير، بأن اتفق معه على إيدال العينة المأخوذة من سائله المنوى لإجراء عملية التلقيح الصناعي - بها - لزوجته، المجنى عليها، بأخرى ملوثة بفيروس الإيدز - بقصد قتلها - لقاء جعل من المال أنقده المتهم الثانى إلى المتهم الأول، الطبيب، فكان أن وقعت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق، على النحو المبين بالأوراق.

(١) راجع فى انتقال العدوى بطريق التلقيح للصناعى بمسائل منوى ملوث بفيروس الإيدز ص ٨٩، من هذا الملف.

(ب) نموذج للقتل العمد التام بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

نموذج (٦٧)

- جنائية بالمواد ٤٠/٤١، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

المتهم الأول:

* قتل.....، عمداً، مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله، بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز القاتل إليه، وأعد لذلك أداة طبية «إبرة ومحقنة» ملوثة بهذا الفيروس، وما أن ولته الفرصة لتحقيق مأربه، حتى حققه بها - قاصداً قتله - مستغلاً حاجة المجنى عليه لحاملي جرعة من الهيروين المخدر، فكان أن انتقلت عدوى هذا الفيروس إليه وبعد انقضاء فترة حضانة هذا المرض أصيب بالأعراض والأمراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياته على النحو المبين بالتحقيقات.

التهمة الثانية (زوجة المجنى عليه):

* اشتركت بطريق الاتفاق مع المتهم الأول في ارتكاب جناية القتل العمد مع سبق الإصرار المنسوبة إلى الأخير، بأن تأمرت معه على التخلص من المجنى عليه، مقابل مبلغ من المال، بالكيفية المبينة في التهمة السابقة، لمخطها عليه بسبب زواجه من أخرى، فتمت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق على النحو الموضح بالأوراق.

الفرع السادس

نماذج متنوعة طبقاً للوسيلة

المستعملة في القتل

أولاً: نموذجان للقتل العمد بطريق الصعق الكهربائي

نموذج (٦٨)

- جنابة بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله بعدما تيقن من إعتياده على مغافله واستيلا ب [الياميش] المملوك له، وللموضوع قبالة محله، مدركاً أنه سيعاود ارتكاب ذات الفعل، وأعد لهذا الغرض وسيلة من شأنها الصعق الكهربائي، بأن قام بدس سلك معزى - داخل وعاء [الياميش] - أوصله بالتيار الكهربائي - قاصداً قتل المجنى عليه - والذي ما أن جاء ودس يديه، داخله - فى محاولة للسرقة - حتى صعقته الكهرباء، فأحدث به الأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٦٩)

- جنابة بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن بيئت النية على قتلها، وأعد لذلك سلكاً أوصل بواسطته التيار الكهربائي إلى [تندة] حديدية، يحمل المجنى عليها، وأوعز إليها بإمسакها - قاصداً قتلها - وما أن امتثلت حتى صعقتها الكهرباء، فأحدث بها الأعراض الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياتها، على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: نموذج للقتل العمد بطريق الغاز

نموذج (٧٠)

- جناية بالماتنين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* قتل ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقد العزم على قتله، وأعد لهذا الغرض غازاً ساماً، وما أن ظفر به - نائماً بغرفته المخففة بالباب - حتى مد داخلها - ومن أسفله - خرطوماً أوصله بأنبوبة معبأة بالغاز السام [يذكر نوعه] ثم قام بفتح محبسه وعبأ الغرفة به - فاصداً قتله - فأحدث به الأعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته، على النحو المبين بالأوراق.

ثالثاً: نموذج للقتل العمد دهماً بسيارة

نموذج (٧١)

- جناية بالمواد ٤٠، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات.

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن انعقد عزمهم على قتله، دهماً بسيارة، وتنفيذاً لمشروعهم الإجرامى، استدرجه المتهم الثانى إلى منطقة نائية، غير آهلة بالسكان، حيث كان المتهمان الآخران يترصدان قدومه إليهما: الأول واقفاً بالطريق، والثانى داخل سيارة، وما أن ظفر به ثلاثتهم، حتى بادر الأول بدفعه أمام السيارة وقتما كان المتهم الثانى قادماً بها، ليرتطم بمقدمها، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

المتهم الرابع:

* إشترك بطرق التحريض والإتفاق والمساعدة مع المتهمين الثلاثة الأول، فى إرتكاب جناية القتل العمد المسيق بالإصرار والترصد - موضوع الجريمة المسددة إليهم - بأن قام بتحريضهم على إرتكابها - واضعاً لهم خطة تنفيذها واتفق معهم على ذلك، وساعدهم فى ذلك بإمدادهم بالسيارة المستعملة فى الحادث، فتمت للجريمة بناءً على هذا التحريض وذلك الإتفاق، وتلك المساعدة.

رابعاً: نماذج للقتل بالسم

- راجع - القتل بالسم.

- نماذج (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١).

خامساً: نموذج للقتل باستعمال مادة قابلة للاشتعال

- راجع - القتل البسيط نموذج (٢).

سادساً: نموذج للقتل بقبيلة

- راجع - القصد غير المحدود نموذج (٥٤).

سابعاً: نموذج للقتل باليد

- راجع - القتل البسيط نموذج (١)

- والقتل مع سبق الإصرار، نموذج (١٠)

ونموذج (١١) ونموذج (١٩) ونموذج (٢٠).

ثامناً: نموذج للقتل بعصا

- راجع - القتل البسيط نموذج (٣)

تاسعاً: نموذج للقتل بالإغراق في يم أو ترعة أو نحوهما

- راجع - القتل البسيط - نموذج (٦)، (٨)

- والقتل للمقترن - نموذج (٣٢)، (٣٣) والقتل المرتبط

- نموذج (٣٧)، (٣٨).

عاشراً: نماذج للقتل بسلح ناري

- راجع - القتل البسيط - نموذج (٤) والمقترن نماذج

(٣٤)، (٣٥)، (٣٦).

الفرع السابع نماذج للقتل مع جرائم أخرى

نموذج (٧٢)

- جناية وجنحة بالمواد ٢/٤٠ ، ٤١ ، ٤٨/٢٠١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٣٩ من
قانون العقوبات

للمتهمون الأربعة الأول:

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقدوا العزم على قتله، وتنفيذاً لهذا
الفرض، نقلوه عنوة إلى مسكن المتهم الأول، ومارسوا عليه التعذيبات البدنية والصعق بالتيار
الكهربائي - قاصدين قتله - فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي
أودت بحياته.

وقد اقتصرت بهذه الجناية، جناية أخرى تقدمتها هي أن المتهمين السالف ذكرهم في
ذات الزمان والمكان، قبضوا على المجنى عليه المذكور، بدون وجه حق، بأن نقلوه عنوة
يأخذى السيارات وأودعوه مسكن المتهم الأول واحتجزوه به وأخذوا في تعذيبه بدنياً - في
مبدأ الأمر - بهدف الحصول منه على معلومات عن وقائع خاصة بهم فلما لم يفلحوا، اعتزموا
قتله، وقد وقعت جريمة القتل العمد السالف ذكرها تنفيذاً لهذا الفرض - الأمر المنطبق عليه
المواد ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات.

للمتهمون جميعاً:

* إشتبكوا في إتفاق جنائي، الفرض منه إرتكاب جنائتي القبض على المجنى عليه
المذكور، دون وجه حق وإحتجازه وتعذيبه بدنياً، ثم قتله عمداً، مع سبق الإصرار، بأن
إتحدت إرادتهم على إرتكاب هاتين الجريمةتين وأعدوا الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذها وقد
وقعت الجنائتان آنفتى البيان، تنفيذاً للغرض المقصود من هذا الإتفاق.

المتهمون من الخامس حتى السابع والخامس أيضاً:

* أخفرو جثة المجنى عليه المذكور - بعد قتله عمداً - بأن قاموا بنقلها من مسكن المتهم الأول وألقوا بها فى أحد مصارف المياه بعد تشويه معالمها، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٧٣)

- جنائية وجنحة بالمواد ١/٤٠، ٤١، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢/٢٣٤، ٢٠١/٣٦١ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ١/٢٦، ٥، ٢/٣٠ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبنء (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) المرافق.

المتهمون الثلاثة الأول:

* قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار، بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريين [بندقيتان آليتان] وتنفيذاً لمشروعهم الإجرامى انتظروه داخل السيارة رقم ، التى تولى المتهم الثالث قيادتها - فى الطريق الذى أيقنوا سلفاً مروره فيه، فلما أبصروه قادماً مستقلاً السيارة رقم ، مع قائدها - المجنى عليه الثانى - تبعوه بالسيارة المقلّة لهم، ثم حاصروا سيارته فى جانب الطريق حتى أجبروها على الدخول فى منطقة وعرة والتوقف فيها فارتطمت السيارة بإحدى الأشجار، وفى تلك الأثناء أطلق عليه المتهمان الأول والثانى وإيلاً من نيران سلاحيهما - قاصدين قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى، والتى أودت بحياته وقد إقترنت بهذه الجنائية، جنائية أخرى هى أن الجنّة فى ذات الزمان والمكان قتلوا ، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بأن أطلق المتهمان الأول والثانى عدة أعيرة نارية على المجنى عليه الأول سالف الذكر، تنفيذاً لعزميهما، المعقود على قتله والمسبق بالإصرار والترصد، وقتما كان المتهم الثالث فيه يقود السيارة المقلّة لهما، فأحدثوا بالمجنى عليه المذكور - والذي كان يقود السيارة المقلّة للمجنى عليه الأول - الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتى أودت بحياته، الأمر المنطبق عليه المواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

للتهمان الأول والثاني أيضاً:

- ١ - أحرز كل منهما، بغير ترخيص، سلاحاً نارياً مششخناً «بندقية آلية».
- ٢ - أحرز كل منهما، ذخائر «عدة طلقات» مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر، دون أن يكون مرخصاً له بحيازة أو إحراز سلاح ناري.

للتهم الرابع:

- إشتراك بطريق التحريض مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب جريمة القتل العمد المسبوق بالإصرار والترصد والمقترن بجناية قتل أخرى، السالف بيانها، والمنسوبة للآخرين، بأن حرصهم على اقترافها، فوّقت منهم الجريمة المذكورة، بذاءاً على هذا التحريض.

للمتهمون الثلاثة الأول أيضاً:

- انلفوا عمداً السيارة رقم، والمملوكة، بأن أطلقوا عليها عدة أعيرة نارية فأحدثوا بها التلفيات المبيّنة بتقرير المعمل الجنائي المرفق والتي ترتب عليها ضرر مالي قيمته أكثر من خمسين جنيهاً، على النحو المبين بالتحقيقات.

نموذج (٧٤)

- جناية بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات.^(١)

* قتلوا «ضابط مباحث»، عمداً مع سبق الإصرار، بأن اتحدوا فيما بينهم، على مقاومة قوات الأمن المكلفة بالقبض عليهم، وعقدوا العزم على قتل من يتصدى لهم من أفراد القوة، وأعدوا لهذا الغرض [بذائق آلية] وما أن حاصرتهم أفراد القوة، حتى أمطروهم بوابل من نيران أسلحتهم، قاصدين قتلهم، فأحدثوا بالمجنى عليه المذكور الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

- وقد تقيمت هذه الجناية واقتدرت بها وتلتها جنايات أخرى هي أن المتهمين السالف ذكرهم في ذات الزمان والمكان..

(١) يلاحظ إضافة القيد والوصف الخاصين بتهمة إحراز الأسلحة النارية والذخائر.

١ - شرعوا فى قتل ، و..... ، و..... ، «من قوات أمن» ،
عمداً مع سبق الإصرار، بأن أطلقوا نيران أسلحتهم على قوات الأمن المكلفة بالقبض عليهم
تنفيذاً لعزمهم المعقود على قتل كل من يتصدى لهم من أفرادها فأحدثوا بالمجنى عليهم
المذكورين الإصابات الموصوفة بتقارير الطب الشرعى، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل
لإرادتهم فيه هو إسعاف المجنى عليهم ومداركتهم بالعلاج. الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥ ،
٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات.

٢ - استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ومكلفين بخدمة عامة، لحملهم بغير
حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم، حالة كونهم حاملين أسلحة نارية، بأن
أطلقوا وإبلاً من نيران أسلحتهم على أفراد قوات الأمن المكلفة بالقبض عليهم، لمنعهم من أداء
مهامهم، وبلغوا بذلك مقصدهم وأحدثوا بكل من العقيد ، وأمين شرطة
الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين. الأمر المنطبق عليه المادة ١٣٧ مكرراً
(أ) / ٢، من قانون العقوبات.

ملحق

بأحدث أحكام النقض في القتل العمد

حتى جلسة ٢٠٠٨/١٠/١٣

- نية القتل - استظهارها - مثال على توافرها:

وحيث إنه عن نية القتل فإنه لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذ كان ذلك، فإن هذه النية قامت بنفس المتهمين وتوافرت لديهما من حاصل ما بينته المحكمة من ظروف الدعوى ذلك بأنه عقب قيام المتهمين باستدراج المجنى عليه إلى محل المتهم الأول بغرض احتجازه وطلب فدية مالية من أهله قاما بشد وثاقه من يديه وقدميه بمقعد وتعديا عليه بالضرب بلوح خشب وماسورة حديد حتى استغاث وطلب منهما فك سراحه وأبلغهما بأن والدته تعلم بأنه فى صحبة المتهم الثانى فاتفقا وقررا عندئذ قتله خشية افتتصاح أمرهما ولقا حول رقبة سلك كهربائى وقاما كلاهما بجذبه بشدة ولم يتركا حتى فاضت روحه إلى بارئها فتم لهما ما ابتغياه ثم حفرا له قبرا داخل محل المتهم الأول أخفيا فيه جثته وقد أكد توافر نية القتل لدى المتهمين ما جاء باعترافهما بالتحقيقات بقيامهما بلف سلك كهرباء حول رقبة المجنى عليه وقيام كل منهما بجذب السلك واستمرارهما فى ذلك حتى مات المجنى عليه.

[الطعن رقم ٦٨٨٢٤ لسنة ٧٥ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/٢ - غير منشور]

قتل عمد - نية القتل - استظهارها - مثال لتسبب معيب:

١- لما كان ذلك، وكانت جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمّره في نفسه، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجنائية يجب أن يعنى بالحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى، ولما كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعنون ذلك أن استعمال الطاعنين لأسلحة قاتلة بطبيعتها وإصابة المجنى عليهما في مقتل وموالة الاعتداء لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهم إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجناة لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد. لما كان ما تقدم وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تكليلاً على توافر نية القتل لا يكفي لاستظهارها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

[الطعن رقم ٢٢٤٦٩ لسنة ٧٠ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/١١ غير منشور،

والطعن رقم ١٠٦٣٦ لسنة ٧٠ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٤/٢٤ - غير منشور]

٢- لما كان ذلك، وكانت جنائية القتل العمد والشروع فيها تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجنائي ويضمّره في نفسه ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى، ولما كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن ذلك أن استعمال الطاعن لأسلحة قاتلة بطبيعتها وتعدد الإصابات وتوالى الضربات لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقها - إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانبيين - لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد. لما كان ما تقدم وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تديلاً على توافر نية القتل لا يكفي لاستظهارها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يوجب نقضه والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

[الطعن رقم ٦٠٦٣١ لسنة ٧٣ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٧/٢ - غير منشور]

- نية القتل - سبق الإصرار - تدليل سائق على استظهارهما - مثال:

لما كان ذلك، وكان الحكم للمطعون فيه قد عرض على استقلال نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن في قوله: "فإن جرائم القتل العمد والشروع فيها تتميز قانوناً بنية خاصة هي نية القتل أو إزهاق الروح وهو ما يعرف بقصد القتل

وهذا القصد أمر خفى يضمّره الجاني ويبطنه ولا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والظواهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه ولما كان ذلك وكان الثابت بالتحقيقات وجود خلافات بين عائلة الشابورى وبعض العائلات الأخرى بقرية طنبول الكبرى بسبب انتخابات مجلس الشعب ومناصرة كل طرف لأحد المرشحين وتطورت تلك الخلافات إلى تبادل الاعتداء ثم انضمام المتهم الأول وهو المفرج عنه حديثاً من السجن لمناصرة أحد تلك الأطراف وإلراهاب الطرف الأخير مما أدى إلى تفاقم ذلك الخلف وكذا حدوث اعتداء من الطرف الأول على والده ذلك المتهم وإتلاف بعض محتويات مسكنها الأمر الذى رسب في نفسه للرغبة فى الانتقام من أى شخص من عائلة الشابورى وذلك بقتله فأعد لذلك سلاحاً أبيض "سنجة" وكذا سلاحاً نارياً" فرد صناعة محلية" ونخائر لتحقيق غرضه وما أن حانت له الفرصة لتحقيق مبتغاه برؤيته المجنى عليه الأول مصطفى محمد فتحى الشابورى ممطياً دابته فى طريقه إلى حقله فى تاريخ الواقعة إلا وأنّ تبّعه حتى ذلك الحقل حيث قام بالاعتداء عليه بداءة بالسلاح الأبيض "السنجة" وعند تغادى المجنى عليه الأول لذلك الاعتداء وتلقّيه على العصا التي كان ممسكاً بها قام المتهم بإخراج السلاح النارى وهو سلاح قاتل بطبيعته وأطلق منه عياراً نارياً واحداً فى مقتل وذلك على رأس المجنى عليه والذى سقط أرضاً نتيجة تلك الإصابة التي لحقت به والتي أودت بحياته فتحقق للمتهم الأول الغرض من الاعتداء عليه بما تتوافر فى حقه نية القتل". كما استظهر توافر ظرف سبق الإصرار بقوله: "كما يتوافر أيضاً ظرف سبق الإصرار لوجود الخلافات سالف الإشارة إليها والتي رسبت فى ذهن المتهم الأول الرغبة فى الانتقام وعقد العزم فى هدوء وروية على قتل أى من أسرة المجنى عليه الذين اعتدوا على والدته وأتلفوا محتويات مسكنها وأعد عنه للتنفيذ وأخذ يتحين الفرصة الملائمة زماناً ومكاناً حتى تحقق له ذلك بعد عصر يوم الحادث". لما كان ذلك، وكان من

المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتضم عمداً يضممه في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، كما أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج، وكان ما ساقه الحكم مما سلف سائغ ويتحقق به توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار حسبما هو معرفان به في القانون، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله. هذا فضلاً عن أن الحكم وقد قضى على الطاعن بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار فإنه لا يكون له مصلحة فيما يثيره من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الإصرار.

[الطعن رقم ١٢٦٧١ لسنة ٧٠ قضائية - جلسة ٢٠/٤/٢٠٠٨ - غير منشور]

١ - سبق الإصرار - ماهيته؟ مثال على توافره:

لما كان ذلك وكان من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاق قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافى عقلاً مع هذا الاستنتاج وليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين النصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض. وكان المستفاد مما أورده الحكم أن خلافاً سابقاً قد نشب بين المجنى عليهم

وشقيق الطاعن ولد في نفس الأخير أمراً دفعه إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون هذا فضلاً عن أنه لما كانت العقوبة المقررة لجناية الشروع في القتل العمد مجردة لمدة ثلاث سنوات تدخل في الحدود المقررة لجناية الشروع في القتل العمد مجردة من أي ظرف مشدد فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من فساد في استدلال الحكم وقصوره في استظهار ظرف سبق الإصرار هذا بالإضافة إلى أن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها ومن ثم فإن ما يثيره للطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً.

[الطعن رقم ٦٦٥٦٨ لسنة ٧٥ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٤/١٦ - غير منشور]

- سبق الإصرار - ماهيته؟

الترصّد - ماهيته؟

- تدليل معيب على توافرها؟:-

لما كان ذلك، وكان سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن سورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراض قيامه، وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن سبق الإصرار فيما تقدم، لا يخرج عن كونه عبارات مرسلة يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والأمارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها بما كان ينبغي على المحكمة معه أن توضح الحالة التي كان عليها الطاعنان وقت الواقعة وقدّر تفكيرهما فيها وما إذا

كان قد تم في هدوء وروية بعيداً عن سورة الغضب والاضطراب، الأمر الذي يعيبه بالقصور في التسبيب في استظهار ظرف سبق الإصرار. لما كان ذلك، وكان ظرف التردد يتحقق بتربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء، وأن البحث في نوافره من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجبها لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار ظرف التردد فإنه يكون - في خصوصية هذه الدعوى - معيباً بالقصور في التسبيب.

[الطعن رقم ٣٤١٥٠ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/١١ - غير منشور]

ومن حيث إنه عن ظرف سبق الإصرار فإن المحكمة لا تساور سلطة الاتهام فيما ذهبت إليه من اقتراح واقعة قتل المجنى عليه بظرف سبق الإصرار ولا دليل على ذلك من الأوراق ذلك أن المتهمين أقدموا على قتل المجنى عليه دون أن يبيتا النية على ذلك وظروف الدعوى وملابساتها وكيفية ارتكاب الجريمة لا تكشف عن قيام ذلك العنصر وأنها لم يدبرا أو يفكرا أو يعدا لذلك وأن قتل المجنى عليه قد طرأ عرضاً للمتهمين بعد أن أبلغهما بأن والدته تعلم أنه بصحبة المتهم الثاني فخشياً افتضاح أمرهما بعد أن استرجاه إلى محل المتهم الأول واحتجازه بغية مساومة أهله على عودته مقابل فدية مالية فارتكبا جريمتها مما تكون معه الواقعة مجردة من هذا الظرف.

[الطعن رقم ٦٨٨٢٤ لسنة ٧٥ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/٢ - غير منشور]

سبق الإصرار:

خلو الأوراق من دليل على اتفاق مع المتهمين. لا ينفي سبق الإصرار لديهم. علة ذلك.

وجود الأدوات المستخدمة في الجريمة بمكان الحادث لكونها مما تستلزمه مهنة المجنى عليه. غير ناف لسبق الإصرار. -
المنازعة في مسألة يختص بتقديرها قاضى الموضوع. غير جائزة أمام محكمة النقض.

القاعدة:

لا ينفي سبق الإصرار ما أشار إليه الطاعن بأسباب طعنه من خلو الأوراق من دليل على اتفاقه مع المتهمين الآخرين على تنفيذ الجريمة في الليلة التي وقعت فيها لأن ذلك متوقف على سنوح للفرصة للظفر بالمجنى عليه والتي تصادف وقوعها ليلة الحادث، كما لا ينفي سبق الإصرار أن يكون الأدوات التي استخدمت في الجريمة موجودة بمكان الحادث لكونها ما تستلزمه مهنة المجنى عليه مادام المتهمون قد فكروا في استعمالها واتخاذها وسيلة للقتل. لما كان ذلك، وكان فيما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى وتليلاً على توافر سبق الإصرار كافياً وسائفاً في إثبات هذا الظرف فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية في مسألة يختص قاضى الموضوع بتقديرها طالما يقيمها على ما ينتجها ولا يجوز الجدل فيما أمام محكمة النقض.

[الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٦٦ قضائية - جلسة ٢٠٠٢/٢/٣]

- سبق الإصرار والترصد - توافر أحدهما كاف لتطبيق العقوبة المشددة بما يغنى عن إثبات توافر الآخر.

لما كان ذلك وكانت العقوبة للمقضى بها على الطاعن هي المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار، وكان حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كلحكم ظرف الترصد وإثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من فساد استدلال الحكم فسي استظهار ظرف الترصد.

[الطعن رقم ٢٥٠٣٦ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٢/٤ - غير منشور]

- ظرف الترصد.

- الترصد فقها ولغة قضاءً. ماهيته.

جوهر الترصد. هو انتظار الجاني للمجنى عليه لمباغتته والغدر به لدى وصوله بمكان الانتظار. عدم تحققه بالسعى إلى المجنى عليه في مأمنه على حين غفلة. مهما توصل الجاني إلى ذلك بوسائل التسلل والتخفى.

مثال لتسبب معيب بالفساد في الاستدلال على توافر ظرف الترصد في جريمة قتل عمد.

[الطعن رقم ٢٤٧٤٠ لسنة ٧٠ قضائية - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٤]

القاعدة:

لما كان نص المادة ١٩٦ من قانون العقوبات الأهلى قد جرى على أن "الترصد هو تربص الإنسان لشخص فى جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو بإيذائه بالضرب ونحوه" وقد أبقي على ذات النص بذات الصياغة فى المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الحالى، وكانت هذه الصياغة نقلت نصا من التشريع العقابى الفرنسى الذى ستخدم مصطلح "guet Apens" الذى عبر عنه المشرع المصرى بكلمة ترصد، واستخدم النص الفرنسى فى تعريفه فعل "attendre" ومعناه الانتظار والذى عبر عنه النص المصرى بالتربص، وإذ كان الترصد لغة يعنى تربص المتهم للمجنى عليه على نحو يفاجئه فيه بفعله، كى يقتله أو يؤذيه فى بدنه، ويقال ريص بفلان ريصا أى انتظر خيرا أو شرا يحل به، والتربص بالشئ أو المكث والانتظار، ويقال فى التنزيل العزيز "قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين". وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الترصد هو تربص للجانى بالمجنى عليه فترة من الزمن طالأت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه، وكان جماع ذلك كله إنما ينصرف إلى اعتبار جوهر ظرف الترصد هو انتظار الجانى للمجنى عليه لمباغتته والغدر به لدى وصوله أو مروره بمكان الانتظار، ولا يتحقق بالسعى إلى المجنى عليه فى مأمنه على حين غفلة منه مهما توسل الجانى إلى ذلك بوسائل التسلل أو التخفى. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام عماد استخلاصه لتوافر ظرف الترصد فى حق الطاعن من سعيه إلى منزل المجنى عليها وصعوده إلى أعلاه وتخفيه خلف حظيرة للدواجن ثم اقتحامه غرفة نومها ومفاجأته لها حال استلقائها بسريرها وإطلاقه النار عليها، وجميعها أفعال تغاير فعل الانتظار والمكث والتربص للالزام لقيام ظرف الترصد، ومن ثم يكون الحكم - وقد استقبل

بتلك الأفعال التي لا تنتج ذلك الظرف أو تنبئه - معيياً بالفساد في استدلاله على ظرف الترصد أيضاً.

[الطعن رقم ٢٤٧٤٠ لسنة ٧٠ قضائية - جلسة ٢٤/١٢/٢٠٠١]

- ترصد

- الترصد. تحققه بتربص الجاني للمجنى عليه فترة من الزمن في مكان يتوقع قدومه إليه لمفاجئته بالاعتداء عليه.

- مثال لتسبب معيب في إثبات توافر ظرف الترصد في جريمة قتل عمد.

القاعدة:

لما كان الحكم قد استدل على توافر ظرف الترصد في حق الطاعن من انتوائه قتل المجنى عليها والتي كانت متواجده معه بشقتها مسرح الحادث لإشباع رغبته الجنسية متربصاً بها طوال فترة مراقبتها وأثناء نومها بجواره. وكان الترصد هو تربص الجاني للمجنى عليه فترة من الزمن طال أو قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجئته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء. وكان ما أورده الحكم من تربص الطاعن للفتيلة أثناء مراقبتها وحال نومها بجواره بعد مراقبتها لا يستقيم لأن هذا الذي أورده الحكم يشرح إلى القول بوقوع الفعل بغير مفاجأة أو عنر وهما من عناصر الترصد ومن ثم يكون الحكم معيياً كذلك بالفساد في استدلاله على ظرف الترصد.

[الطعن رقم ٣٠٩٥٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٧/١١/٢٠٠٦]

- قتل مرتبط بجنحة (مادة ٣/٢٣٤ عقوبات) مثال على توافره:

- ومن حيث إن الثابت بالأوراق أن المتهمين قصدا من قتل المجنى عليه عمداً التخلص من جريمة حازه بدون أمر أحد الحكام المختصين وفي غير

الاحوال المصرح بها قانوناً وهى الجنبه المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ومن ثم فإن المتهمين يكونا قد ارتكبا الجنایة المنصوص عليها بالمادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات.

[الطعن رقم ٦٨٨٢٤ لسنة ٧٥ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/٢ - غير منشور]

- من المقرر أن ظرف الارتباط بين جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وبين جريمة السرقة يتوافر متى كان وقع لأحد المقاصد المبينة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وهى التآهب لقتل جنبه أو تسهيل ارتكابها أو ارتكابها بالفعل وكان البين من وقعة الدعى وظروفها وأدلتها - على ما سلف بيانه - أن المتهم قارف فعل قتل المجنى عليها بقصد سرقة مصاعها ونقودها فإن القتل يكون قد وقع بقصد السرقة ومن ثم يتوافر فى حق المتهم القتل العمد المرتبط بجنبه سرقة فضلاً عن توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد كظرفين مشددين للقتل.

[الطعن رقم ٢٥٠٣٦ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٢/٤ - غير منشور]

- قتل عمد بالسهم:

- تمييز القتل بالسهم عن الصور العادية الأخرى للقتل بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة. أثره. أفراد التسميم بالذكر فى نص المادة ٢٣٣ عقوبات والمعاقبة عليه بالإعدام ولو لم يقترن فيه العمد بسبق الإصرار. علة ذلك لا يشترط فى جريمة القتل بالسهم وجود سبق إصرار.

القاعدة:

إن التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد، إلا أن المشرع المصرى ميز القتل بالسهم عن الصور العادية الأخرى للقتل بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها

لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما ينم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى ولذلك أفرد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقب عليها بالإعدام ولو لم يقترن فيه العمد بسبق الإصرار إذ لا يشترط فى جريمة القتل بالسّم وجود سبق إصرار لأن تحضير السم فى جريمة القتل فى ذاته دال على الإصرار.

[الطعن رقم ١٧٣١٠ لسنة ٧١ قضائية - جلسة ٢٠٠٢/٣/٧]

- اتفاق المتهمين على القتل أثره؟

ترتيب التضامن فى المسؤولية بينهم طبقاً لأحكام المادة ٣٩ عقوبات. مناط ذلك؟

ومن حيث أنه لما كان الثابت مما تقدم اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه مما يرتب فى صحيح القانون تضامناً فى المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التى وقعت تنفيذاً لقصد هما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات، وتلتفت المحكمة فى هذا الشأن عما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهم الثانى بشأن لتقاء مسئوليته عن جريمة القتل. -

[الطعن رقم ٦٨٨٢٤ لسنة ٧٥ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٦/٢ - غير منشور]

- قتل عمد - مناط الاشتراك فيه على ضوء أحكام المواد ٤٠، ٤١،

٤٣ عقوبات؟

- مثال لتدليل معيب على توافره:

وحيث إنه من المقرر أن الاشتراك - سواء كان بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة - في ضوء أحكام المواد ٤٠، ٤١، ٤٣ من قانون العقوبات يجب أن ينصب قصد الشريك فيه على جريمة أو جرائم معينة، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو فعل معين بأية صورة من صور الاشتراك فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبتها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها. وكان من المقرر أيضاً أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا استند الحكم إلى رواية لا أصل لها في التحقيقات، فإنه يكون معيباً لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم. وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في سياق تدليله على اشتراك الطاعن الثاني في ارتكاب جريمة قتل المجنى عليه بالتحريض والاتفاق مع الطاعن الأول، وفي سياق تدليله على توافر نية القتل وظرف سيق الإصرار في حقه اعترافاً بذلك نسبه إلى الطاعن الأول، وكان البين من المفردات المضمومة أن الاعتراف المنسوب للطاعن الأول بالتحقيقات قد خلا مما يفيد تحريض الطاعن الثاني له أو اتفاهه معه على قتل المجنى عليه سواء كان ذلك صراحة أو استنتاجاً، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد في سياق التدليل على اشتراك الطاعن الثاني في ارتكاب جريمة قتل المجنى عليه وقائع لا أصل لها في الأوراق كان لها أثر في منطق الحكم. ولا يغنى في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أو قرائن أخرى في مقام التدليل على اشتراك الطاعن الثاني، إذ الأدلة في المواد الجنائية متعادلة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كسان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة، فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في

الإسناد مما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني والطاعن الأول لإتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن. ولا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة إذ القول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها وهى السجن الممتد مدة خمسة عشر عاماً مبررة مع عدم توافر أركان جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار باعتبار أن تلك العقوبة مقررة لجريمة الحريق العمدى، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الجد الأدنى لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية الحريق العمدى وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت إليه مقيدة بهذا الحد، الأمر الذى كان يحتمل نزولها بالعقوبة عما قضت به لولا هذا القيد القانونى إذا ما اقتصر على معاقبته عن جريمة الحريق العمد مع إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات. لما كان ما تقدم، وكان الطعن مقدماً لثانى مرة، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً لحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض".

[الطعن رقم ٢١٩٧٤ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٥/١٧ - غير منشور]

- قتل عمد - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - إغفال الرد عليه -
أثره؟ إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب - مثال:

حيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأول بجرائم القتل العمد وإحراز سلاح نارى وخيرة بدون ترخيص ودان الثانى والثالث بجريمتى إحراز سلاح نارى وخيرة بدون ترخيص قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن الأول تمسك بقيام حالة الدفاع

الشرعى عن النفس بيد أن الحكم لم يعرض له إيراداً ورداً، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنه "وعلى أثر مشاجرة بين أهلية المتهم الأول جمعه عبد الغنى فيصل أبو سيف والمجنى عليه سلمان على عفى قام المتهم الثانى عبد الغنى فيصل أبو سيف بإرسال المتهم الأول نجله إلى المنزل فقام بإحضار سلاحين ناربيين أحدهما بندقية آلية خاصة بوالده المتهم الثانى والآخر فرد رومى خاص به وقام والده بإطلاق أعيرة ناربية فى الهواء من بندقيته الآلية فى حين أطلق المتهم الأول عياراً نارياً فى ظهر المجنى عليه قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وكان بحوزة للمتهم الثانى والد المتهم الأول طبنجة ٩ ملمتر وقام المتهم الثالث نصر عبد الغنى فيصل أبو سيف بإخفاء الأسلحة والذخائر بمنزله وتم استصدار إذن من النيابة وتم ضبطها بمنزل الأخير. لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين الأول والثانى أشار فى مرافعته دفاعاً مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس. وكان الثابت مما أورده الحكم فى مدوناته على نحو ما سلف ما يرشح لهذا الدفاع الذى لا يشترط فى التمسك به إirاده بصريح لفظه وبعبارة الملوقة ولما كان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعنين دون أن يعرض للدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعنين وفى إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة.

[الطن رقم ٢٤٤٠٦ لسنة ٧١ قضائية - جلسة ١٣/١٠/٢٠٠٨ - غير منشور]

- قتل عمد - دفاع شرعى - ماهيته؟ مثال ينتفى فيه الدفاع

الشرعى:

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض إلى ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله قد اطرحه فى قوله "وحيث إنه عن الدفع بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال فمردود بما هو مقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ولهذه المحكمة للفصل فيه متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها الحكم، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه إنما شرع لرد العدوان، وإذ كان مؤدى واقعة الدعوى حسب اعتراف المتهم وتصويره للواقعة فى تحقیقات النيابة العامة أن مشادة كلامية نشبت بينه وبين المجنى عليه قام على الفور بطعنه بسكين فى رقبته وفخذه الأيسر فخارت قواه وخرج من الصيدلية وتوفى على الفور أمامها متأثراً بإصابته التى أحدثتها ضربات المتهم وقد خلت الأوراق من دليل يفيد قيام المجنى عليه بالاعتداء على المتهم أو حمله لثمة سلاح أو أداة من شأنها إحداث إصابة بالمتهم أو أنه حاول الاعتداء عليه، بل إن المجنى عليه كان مستسلماً لا يبغي إلا النجاة من ضربات المتهم والموت الذى ترتب عليه وهو ما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة قانوناً، كما أن الأوراق لا ترشح للقول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن ماله فقد قرر المتهم أن المجنى عليه قام بإتلاف بعض أرفف الصيدلية وقد جاء هذا القول من المتهم على مجرد قول مرسل بتحقیقات النيابة العامة لم يؤيده دليل فى الأوراق فلم ينكر شاهد الواقعة..... وهو عامل للصيدلية والسدى تواجد بالصيدلية عقب الحادث مباشرة أنه شاهد إتلاف بأرفف الصيدلية حال دخوله، وجاءت تحريات المباحث والتى تظمنن إليها المحكمة أن المتهم هو السدى أحدث الإتلاف بالصيدلية بنفسه بعد ذلك، ولا دخل للمجنى عليه فى هذا الإتلاف، ومن ثم

تكون الأوراق قد خلت من وجود دفاع شرعى عن المال ومن ثم يكون ما تسببت إليه الدفاع في هذا الصدد غير سديد". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء، وتقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - ما دام استدلالها سائغاً - وأنه يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه - ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما إذا كان مقبولاً تسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة. لما كان ذلك، وكان ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤدياً إلى النتيجة التى خلص إليها من أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

[الطعن رقم ٣٠١٢٥ لسنة ٧٣ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/١٠/٧]

- قتل عمد مقترن.
- عدم جواز تطبيق عقوبة الإعدام (فى الاقتران) على حدث تزيد سنه على السادسة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة - أساس ذلك؟
- المادة ١١٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.
- مناط الاختصاص الولائى طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦:
- وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه أن المحكوم عليه جمال صلاح الدين محمود ينطبق عليه المادة ١/١١٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة

١٩٩٦ وأنه فات على المحكمة إعمال هذا النص في حقه، وقضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة عما نسب إليه بالمخالفة لنص المادة سالف الذكر.

وحيث إن المادة الثانية من قانون الطفل سالف الذكر تنص على "يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ويكون إثبات سن الطفل بموجب شهادة ميلاده أو بطاقة شخصية أو أى مستند رسمى آخر". مما مفاده أن كل من لم يبلغ ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة كان طفلاً تراعى في حالته كافة للضوابط التى وضعها الشارع سياجاً لحمايته ويلزم وجوباً وتنصيماً أن تثبت بأسبابها المستند الرسمى الذى ارتكنت إليه فى تحديد سن الطفل. كما نصت المادة ١١٢ من ذات القانون على أنه "لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة وفى هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذى لا تقل مدته عن سبع سنوات، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن، ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات فى الحدود المسموح بتطبيقها قانوناً على الجريمة التى وقعت من المتهم".

كما نصت المادة ١٢٢ من ذات القانون على أنه "تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الطفل عند اتهامه فى إحدى الجرائم أو تعرضه للانحراف، كما تختص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ١١٣ إلى ١١٦ والمادة ١١٩ من هذا القانون، واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص لمحكمة الجنايات أو لمحكمة أمن الدولة العليا بحسب الأحوال - بنظر قضايا الجنايات التى يتهم فيها طفل جاوزت سنه خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة

متى أسهم في الجريمة غير طفل واقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل، وفي هذه الحالة يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث في ظروف الطفل من جميع الوجوه، ولها أن تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء. مما مفاده أن الاختصاص الولائي يتحدد وفق سن الطفل من واقع المستند الرسمي. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من الإشارة إلى سن المتهم الحدث جمال صلاح الدين محمود - المطعون ضده - والمتهمة الحدث - شيماء زغلول سالم موسى - التي لم تطعن على الحكم - ولم يشر الحكم في أسبابه إلى الوثيقة أو المستند الرسمي الذي ارتكن إليه في انطباق حكم المادة ١١٢ من قانون الطفل على الحدثين سالفى الذكر باعتبار أن سن كل منهما يزيد على ستة عشر سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشر ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة، إذ من المقرر أنه لا يعتد في تقدير سن الطفل بغير وثيقة رسمية فإذا تعذر على المحكمة ذلك لعدم وجودها كان تقدير سنه بواسطة خبير، ومن ثم فإنه لکی نقضى المحكمة باختصاصها أولاً وتقدير العقوبة المقررة وجب عليها أن تستظهر السن ليكون حكمها وفق صحيح القانون، ولما كان الأصل أن تقدير السن أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له إلا أن تكون محكمة الموضوع قد تناولته بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة إبداء ملاحظتهما في خصوصه. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن البتة في مدوناته باستظهار سن المطعون ضده والمتهمة شيماء زغلول سالم موسى - الحدثين - فإنه يكون معيباً بالقصور. هذا فضلاً عن أن مؤدى نص المادة ١٢٢ من قانون الطفل أنها قد وضعت ضوابط تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى المرفوعة ضد الطفل. وحددت وفق سنه الإجراءات واجبة الاتباع حسب حالة سن المتهم، وإذا كان ذلك، وكان الحكم وإذا ذهب إلى أن سن المطعون ضده يجاوز ستة عشر سنة - وكذا المتهمة شيماء زغلول سالم - وهو ما لم يتم على نحو دقيق وفق صحيح القانون

على النحو سالف البيان، فقد خلت مدونات الحكم من الإشارة إلى الضوابط التى نصت عليها المادة ١٢٢ من قانون الطفل من أن محكمة الأحداث هى التى تختص دون غيرها بنظر الدعوى المرفوعة ضد الطفل إلا فى الأحوال المستثناة التى حددها القانون ووضع لإجراءات المحاكمة ضوابط وجوبية على النحو المفصل بتلك المادة، وخلا الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى مراعاة إجراءات المحاكمة وفقاً للقانون، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن نقول كلمتها فى شأن ما أثارته النيابة العامة بوجه طعنها، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للمطعون ضده جمال صلاح الدين محمود - الذى لم يقبل طعنه شكلاً - وللطاعن سعيد عبد العظيم رمضان - دون حاجة إلى بحث سائر أوجه طعنه - وللمحكوم عليها شيما زغلول سالم موسى التى لم تطعن بالنقض لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

[الطعن رقم ٢٨٣٢٠ لسنة ٧٠ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٥/١٩ - غير منشور]

- قتل عمد - وجوب استطلاع رأى المفتى قبل الحكم بالإعدام.
- لا يغنى عن ذلك سابقة استطلاع رأى المفتى - فى المحاكمة الأولى - قبل إصدار الحكم بالإعدام المقضى بنقضه - أساس ذلك؟ المادة ٣٨١ إجراءات - مثال:

وحيث إن نص "الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه "ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكمها بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ويجب إرسال أوراق القضية إليه، فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق حكمت المحكمة فى الدعوى "وإذ كان البين من

الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه المعسروض صدر حضورياً بمعاقبة المتهمين بالإعدام دون أن تأخذ المحكمة رأى المفتي فإن الحكم يكون باطلاً، ولا يقدح في ذلك أن تكون محكمة الجنايات فسى المحاكمة الأولى قد استطلعت رأى المفتي قبل إصدار حكمها بالإعدام الذى قضى بنقضه، ذلك أن مقتضى نقض هذا الحكم أن تعود الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها من جديد بما يستوجب إعادة الإجراءات أمنها ويستتبع بالتالى استطلاع رأى المفتي قبل أن تصدر حكمها بالإعدام باعتبار هذا الإجراء شرطاً لازماً لصحة الحكم بتوقيع تلك العقوبة قد أوجبه القانون لذاته إذ لم يقيد المحكمة بنتيجته بما لا يغنى عنه سبق اتخاذها فى المحكمة الأولى. لمسا كسان ذلك، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه 'مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة لتلك الأحكام - وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه. لما كان ذلك، وكان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى

من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما ولما كان النقض لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان.

[للطنع رقم ٢٨٠٤٢ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٢/١٣ - غير منشور]

- قتل عمد

- جناية القتل العمد تميزها بقصد خاص. لاختلافه عن القصد العام المتطلب في سائر الجرائم.

- وجوب تحديث الحكم عنه استقلالاً أو استظهاره بإيراد الأدلة عليه وإرجاعها إلى أصولها في الدعوى أو بالإحالة إلى ما سبق بيانه عنها بالحكم.

- تحديث الحكم عن وضع الطاعة السّم للمجنى عليه. عدم كفايته لثبوت نية القتل لديها. علة ذلك؟

القاعدة:

لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية، يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن استقلالاً أو استظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب للفعل المادى المستند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التي يتطلب القانون بمقتضاها، يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في

الدعوى وأن لا يكتفى بمرد أمور دون إسنادها إلى أصولها، إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن نية القتل بقوله "وحيث أنه عن نية القتل والتي قوامها هو ارتكاب المتهمة أو المتهم لماديات الجريمة بنية إزهاق روح المجنى عليه..... وقد توافر الدليل على ثبوتها في حق المتهم من إعدادها لمادة "الكارباماتي" - مبيد حشري سام - والتي أودت بحياة المجنى عليه زوجها وإزهاق روحه. ومن ثم، فقد توافر في حق المتهمة نية القتل، إذ أرادت إزهاق روح المجنى عليه عليه فقامت بتنفيذ جريمة القتل، الأمر الذي يشكل دليلاً مقنعاً على أن المتهمة قارفت تلك الأفعال بنية إزهاق روح المجنى عليه وقد تحقق لها قصدها الإجرامى بوفاته مباشرة بتجرع الكوب المملوء بالشاي المسموم" ولما كان ما أورده الحكم في هذا الخصوص وما ساقه من أدلة الثبوت استدلالاً منه على توافر نية القتل في حق الطاعنة من أنها أعدت المادة السامة وقدمتها في كوب الشاي للمجنى عليه الذي تجرعه وتوفي بعد ذلك مباشرة لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة، ذلك أن وضع السم للمجنى عليه بكوب الشاي لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعنة، إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانية لاحتمال ألا تتجاوز نيتها في هذه الحالة مجرد الإصابة، فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر نية القتل لا يبلغ حد الكفاية، بما يشوبه بعيب القصور في التسبيب، مما يبطله ويوجب نقضه والإعادة.

[الطعن رقم ٧١٩١٥ لسنة ٧٥ق - جلسة ٢٠٠٦/١/٣]

قتل عمد:

- عدم حمل الطاعن سلاحاً لدى توجيهه لمسكن المجنى عليها لا ينفي نية القتل.
- الباعث على الجريمة والإثارة والاستفزاز أو الغضب لا ينفي نية القتل.
- نعى الطاعن على الحكم استدلاله على توافر نية القتل من استعماله سلاحاً قاتلاً استناداً لرأى فقهاء الشريعة دون بيان سند. غير مقبول. مادام تحدثه عن ذلك كان في بيته رأى المفتى وله أصله في الأوراق.

القاعدة:

لما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على نية القتل بقوله "وحيث إنه عن قصد القتل فإنه متحقق وثابت في حقه من استخدام سكين مطبخ كان يعلم وجودها باعتبارها من مستلزمات المطبخ وهي سكين بحافة حادة وطرف مدبب تحدث القتل وقد أحدثته فعلاً بأن انهال بها على المجنى عليها طعناً في مواضع متعددة قاتلة من جسمها معظمها في الرقبة والبطن بلغت خمس عشرة طعنة قاصداً إزهاق روحها وجثم فوقها ونبحها ولم يتركها إلا جثة هامة فأحدث بها الإصابات القطعية والنافذة والموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي نتج عنها قطع بالمرئ والقصبه الهوائية والأوعية الدموية الرئيسية بالرقبة وتمزق بالأمعاء والكليية اليسرى وأدت هذه الإصابات وما صاحبها من أنزفة دموية غزيرة إلى وفاة المجنى عليها مما يقطع بيقين لدى المحكمة بتوافر نية القتل لدى المتهم لمسرة ما لديها من مال لحاجته إليه لانفاقه في تعاطي المواد المخدرة وقد تحقق له ما انتواه من الإجهاز على لمجنى عليها وسرقة أموالها...". وإن كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها

الجاني ويتم عما يضره في نفسه فإن استخلص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية بسياقه المتقدم. تدليلاً سائغاً وواضحاً في إثبات توافرها. وكاف في الرد على دفاع الطاعن بانتقائها وكان ما يتمسك به الطاعن من أنه لم يحمل سلاحاً لدى توجهه إلى مسكن المجنى عليها لا ينفي نية القتل لديه مادام الحكم قد أثبت توافرها لديه وقت مباشرته الاعتداء على المجنى عليها كما أنه لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقتية، كما أن الباعث على الجريمة لا تأثير له على كيانها كما أن حالات الإثارة والاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل وكان البين من الحكم المضعون فيه أنه لم يستند في تدليله على توافر نية القتل من استعمال سلاح قاتل إلى رأى فقهاء الشريعة بل جاء ذلك في بيانه لرأى فضيلة المفتى وهو بيان له أصله في الأوراق فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

[الطعن رقم ٤٧٧٥٦ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠٠٦/٢/١٥]

- طلب النيابة إقرار الحكم الصادر بالإعدام:
- عدم مراعاتها عرض القضية في ميعاد الستين يوماً المبين في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لا يرتب عدم القبول:

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن دون إثبات تاريخ

تقديمها للتحقق من أنه قد روعى فيها عرض القضية في ميعاد الستين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من هذا القانون والمعدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والمعمول به من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتستبين من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنتها النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها المحكوم عليه بالإعدام، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيوب مخالفة للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصلح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

[الطعن رقم ٢٥٠٣٦ لسنة ٧٧ قضائية - جلسة ٢٠٠٨/٢/٤ - غير منشور]

قائمة بأهم المراجع

أولاً: المؤلفات العامة:

- الأستاذ/ أحمد أمين - شرح قانون العقوبات الأهلى - طبعة ١٩٢٤.
- د. أبو المجد على عيسى - القصد الاحتمالى (بدون تاريخ).
- د. أحمد صفوت - شرح القانون الجنائى - القسم العام ١٩٧٣
- د. أحمد فتحى سرور - الوسيط فى شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٧٨.
- د. السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة فى قانون العقوبات - طبعة ١٩٦٢.
- د. جلال ثروت - نظرية الجريمة المتعدية القصد - منشأة المعارف بالإسكندرية.
- د. جميل عبد الباقي الصغير - القانون الجنائى والإيدز - طبعة ١٩٩٥.
- المستشار/ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - خمسة أجزاء.
- د. حسن أبو السعود - للقسم الخاص - ١٩٥١.
- د. حسنين إبراهيم عبيد - القصد الجنائى الخاص - الطباعة الأولى - دار النهضة العربية - ١٩٨١.
- د. رؤوف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع القضائى - الطبعة الرابعة - دار الفكر العربى - ١٩٧٩.
- السببية الجنائية بين الفقه والقضاء دراسة تحليلية مقارنة - دار الفكر العربى - الطبعة الرابعة - ١٩٨٤.

- د. رمسيس بهنام - للجرائم المضرة بأحاديث الناس - طبعة ١٩٩٠.
- القسم الخاص في قانون العقوبات - طبعة ١٩٧٤.
- قانون العقوبات - جرائم القسم الخاص - طبعة ٢٠٠٥.
- النظرية العامة للقانون الجنائي - منشأة المعارف - طبعة ١٩٩٧.
- د. روى روبرتسون - الهيروين والإيدز - طبعة ١٩٨٩.
- د. عبد الرازق المنهوى، ود. أحمد حُشمت أبو ستيت - أصول القانون - طبعة ١٩٥٣.
- د. عبد الرحيم صدقي - الأسرة والجريمة في القانون الجنائي المصري - طبعة ١٩٨٨.
- د. عبد الله الخولى، ومحمد رضا رشوان - المواجهة التشريعية لعنوى الإيدز - المركز القومى للبحوث الجنائية - طبعة ١٩٩٤.
- د. عبد المهيم بكر سالم - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - طبعة ١٩٧٠.
- د. على راشد - القانون الجنائي - المدخل وأصول النظرية العامة - دار النهضة العربية - الطبعة الثانية - ١٩٧٤.
- د. عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٦٤.
- مأمون محمد سلامة - حدود سلطة القاضي الجنائي في تطبيق القانون - طبعة ١٩٩٦.
- قانون العقوبات - القسم العام - طبعة ١٩٧٥.
- قانون العقوبات - القسم الخاص - الجزء الثانى - ١٩٨٣/١٩٨٢
- المستشار/ محمد فتحى - مشكلة التحليل النفسى فى مصر - طبعة ١٩٤٦.

- د. محمد أبو العلا عقيدة - المجنى عليه ودوره في الظاهرة الإجرامية - طبعة ١٩٩١.
- د. محمد زكي أبو عامر - قانون العقوبات - القسم العام - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٨٦.
- د. محمد مصطفى القللى بك - المسؤولية الجنائية - طبعة ١٩٤٥/١٩٤٤.
- المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل بك - شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الثالثة ١٩٥٠.
- د. محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٧٤، وطبعة ١٩٨٤.
- شرح قانون العقوبات - القسم العام - طبعة ١٩٨٣
- د. محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٨٧.
- دروس فى قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٧٠.
- شرح القسم العام فى قانون العقوبات - طبعة ١٩٧٧.
- الاعتداء على الحياة فى التشريعات الجنائية العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٩.
- النظرية العامة للقصد الجنائى - دار النهضة العربية - الطبعة الثالثة - ١٩٨٨.
- د. نبيل منحت سالم - للخطأ غير العمدى - دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوى فى الجرائم غير العمدية - دار النهضة العربية.
- د. هلالى أحمد - شرح قانون العقوبات القسم العام - ١٩٨٧.
- د. يسر أنور على - شرح قانون العقوبات - أصول النظرية العامة - ج٢ - دار النهضة العربية - ١٩٨٦.

ثانياً: الرسائل

١. حماية الحياة الخاصة فى القانون الجنائى (رسالة دكتوراه) د. ممدوح خليل بحر، طبعة ١٩٨٣.
٢. تفسير النصوص فى القانون وللشريعة الإسلامية (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبرى السعدى، طبعة ١٩٧٩.
٣. الشروع فى الجريمة فى التشريع المصرى المقارن (رسالة دكتوراه)، د. ألبير صالح، طبعة ١٩٤٩.
٤. القصد الجنائى فى القانون المصرى والمقارن (رسالة دكتوراه)، د. عبد المهيم بكر ثابت، طبعة ١٩٥٩.
٥. مسؤولية الممتنع المدنية والجنائية (رسالة دكتوراه)، د. حبيب إبراهيم الخليل، طبعة ١٩٦٧.
٦. الشروع فى الجريمة دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه)، د. سمير الشناوى، طبعة ١٩٧١.
٧. نظرية الجريمة المتعدية القصد فى القانون المصرى والمقارن (رسالة دكتوراه)، منشأة المعارف، طبعة ١٩٨٦.

ثالثاً: المقالات

١. د. آمال عثمان - النموذج القانوني للجريمة - مقال فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة عين شمس - يناير ١٩٧٢.
٢. د. عبد الاحد جمال الدين - وحدة الجريمة وتعددتها - مقال فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة عين شمس - يناير ١٩٧٥ - العدد الأول - السنة السابعة عشر.
٣. د. على راشد - مقالة عن "الإرادة والعمد والخطأ والسببية فى نطاق المسؤولية الجنائية" - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - مطبعة جامعة عين شمس - العدد الأول - السنة الثامنة - يناير ١٩٦٦ - ص ٧، ص ٨.
٤. د. محمد عمر مصطفى - مقال عن "النتيجة وعناصر الجريمة" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة عين شمس - العدد الأول - السنة السابعة - يناير ١٩٦٥.

رابعاً: التعليقات على قانون العقوبات الحالى والسابق وأعمالها التحضيرية

(أ) بالنسبة لقانون العقوبات الحالى

١. قانون العقوبات الحالى ومذكرته الإيضاحية - وزارة الحقانية ١٩٣٧م.
٢. قانون العقوبات والمذكرات الإيضاحية - وزارة العدل ١٩٩٣م.
٣. قانون العقوبات المصرى الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م معلقاً على نصوصه بأصولها التشريعية وبالمذكرات الإيضاحية للدكتور السعيد مصطفى السعيد - طبعة ١٩٤٧م.
٤. قانون العقوبات معلقاً عليه بأحكام النقض للدكتور حسن صادق المرصفاوى - طبعة ١٩٩٥م.

٥. قانون العقوبات فى ضوء أحكام النقض - للمستشار رفیق البسطويسى،
والأستاذ أنور طلبه - طبعة ١٩٨٠م.
٦. قانون العقوبات معلقاً عليه بأحكام النقض للأستاذ محمود منصور - طبعة
١٩٧١.

(ب) بالنسبة لقانون العقوبات الأهلى السابق

١. تعليقات الحاقية على قانون العقوبات الأهلى وتحقيق الجنايات الصادر بهما
القانونان رقمى ٣، ٤ لسنة ١٩٠٤م.
٢. التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى للأستاذ محمد عبد الهادى
الجندى - طبعة ١٩١٧م، وطبعة ١٩٢٣م.
٣. عماد المراجع للأستاذ عباس فاضلى.

خامساً: المجموعات القضائية

١. مجموعة الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض (المكتب
الفنى).
٢. مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسة وعشرين
عاماً من سنة ١٩٣١م حتى ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ "الدائرة الجنائية" - المكتب
الفنى.
٣. مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمس سنوات
(١٩٥٥م - ١٩٦٠م) - المكتب الفنى.
٤. مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمس سنوات
(١٩٦٠م - ١٩٦٥م) - المكتب الفنى.

٥. مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في تطبيق قانون العقوبات - في خمسين عاماً (١٩٣١م - ١٩٨٣م)، للمستشار يوسف القبانى - طبعة ١٩٨٨م.
٦. المستحدث من المبادئ التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض عن الأعوام القضائية (١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦، من إصدارات المكتب الفنى بمحكمة النقض.
٧. المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم الأهلية من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٦٢، والفهارس العشرية الخاصة بها.
٨. مجموعة القواعد القانونية التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض للأستاذ محمود عمر - سبعة أجزاء (من عام ١٩٢٨ إلى ١٩٤٧).
١٠. الموسوعة الذهبية (الإصدار الجنائي) للأستاذين/ حسن الفكاهنى، وعبد المنعم حسنى.
١١. مجموعة أحكام النقض فى مواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية التي أصدرها الأستاذ/ محمود عاصم المحامى.
١٢. مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض (الدائرة الجنائية) فى عشر سنوات (من يناير ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٦٦) للأستاذ/ أحمد سمير أبو شادى المستشار بإدارة قضايا الحكومة.
١٣. مجموعة المبادئ الجنائية لجندى عبد الملك طبعة ١٩٢٧.
١٤. القضاء الجنائي، لعلى زكى العرابى بك، الجزء الأول فى قانون العقوبات، طبعة ١٩٢٦.
١٥. قضاء المحاكم الأهلية من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٢٠، لجورج عياشى، وإلياس عياشى، طبعة ١٩٢٢.

سادساً: المجلات القانونية

١. مجلة للقضاء.
٢. المحاماة.
٣. الجدول العشري الثاني لمجلة المحاماة - في قانون العقوبات (من سنة ١٩٣١ إلى ١٩٤٠)، طبعة ١٩٤٨م.
٤. مجلة التشريع والقضاء.
٥. مجلة القانون والاقتصاد.

سابعاً: في الطب الشرعي

(أ) باللغة العربية

١. الطب الشرعي في مصر. د. سدي سمث، د. عبد الحميد عامر، طبعة ١٩٢٥.
٢. الطب الشرعي. د. عبد الحكم فوده، د. سالم حسين الحميري، دار المطبوعات الأميرية ١٩٩٦م.
٣. الدستور المرعي في الطب الشرعي. د. إبراهيم حسن.
٤. الموجز الإرشادي في الطب الشرعي، تأليف دكتور د. ج. جي. ترجمة دكتور عاطف بدوي، للمركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية. الكويت.
٥. الطب الشرعي. د. يحيى شريف، د. محمد سيف النصر، د. محمد عدلى مشالى.
٦. الطب الشرعي والبحث الجنائي. د. مديحة فؤاد، وأحمد أبو الروس. طبعة ١٩٩١. دار المعارف بالإسكندرية.

٧. مبادئ الطب الشرعى. د. محمد عمارة. طبعة ١٩٩٧م.
٨. الخبرة الجنائية فى مسائل الطب الشرعى. أبحاث التزييف والتزوير. البحث الفنى عن الجريمة. د. عبد الحميد الشواربى. طبعة ١٩٨٦. دار المطبوعات الجامعية.

(ب) باللغة الإنجليزية

1. Forensic Medicine by Sydney Smith. London, 1936.
2. Lecture notes on Forensic Medicine by Dr. D. J. Gee.

ثامناً: باللغة الفرنسية

1. Dalloz – Nouveau Code Pénal, Paris, 1996 – 1995.
2. Traité de droit criminal – Droit penal special, par André Vitu, Paris, 1982.
3. Code Pénal annoté par garcon. Tome -1-, 1901 – 1905.
4. Traité Théorique et Pratique de droit penal Francais, par Garraud, 3e edition.
5. Le Droit Pénal Egyptien Indigène par Grandmoulin le Caire, 1908.
6. L'homicide volontaire simple et aggravé, etude compare Abd elstar algemily.
7. Blanche, Etude Pratique sur le code penal.
8. Chauveau et Hélie. Théorie du code penal.
9. Stefani et levasseur, Droit penal et criminology.

تاسعاً: باللغة الإنجليزية

1. Aids law in a nutshell, by Robert M. Jarvis, Michael L. Closen, Donald H.J. Hermann. Arthur S. Leonard, West Publishing Co., Printed in the United States of America, Ist, Reprint, 1992.
2. Aids law Today, Anêw guide for the Public, by, Scott Burris, Harlon L. Dalton, Judith Leonie Miller, Yale University Press, London, Copyright, 1993.
3. Criminal law by J. C. Smith and Brain Hogan. London. Fifth edition, 1985.
4. Commentary on Egyption Criminal law by Frederic M. Goadby. Cairo, 1925.
5. Forensic Medicine, by Sydney Smith. London, 1936.
6. Griminal law. Gray Book, Ney Yourk, 1985-1986.
7. Girminal law, Cases, Comment, Quistions, by Lloyd L. Weinreb, Ney Yourk – 1980.
8. Griminal Law and its processes, Cases and materials, by Sanford H. Hadish, and others, Boston, 1983.

فهرس تحليلى

١١-٣

مقدمة

[المصدر التاريخى للقانون - أصوله التشريعية - أعماله التحضيرية
- أهميتها فى تفسير القانون وللتعرف على إرادة الشارع - المبادئ
القضائية وتجسيدها للتطبيق العملى للنصوص القانونية - مبادئ
الطب الشرعى - أهميتها؟ - التوصيفات القانونية - خطة البحث].

الباب الأول

١٢

التطور التاريخى للقتل العمد عبر العصور

الفصل الأول:

١٦ جريمة القتل الأولى فى تاريخ البشرية.....

١٦ (١) مفهوم الجريمة بصفة عامة.....

١٧ (٢) القتل الأول فى تاريخ البشرية.....

الفصل الثانى:

٢٠ التطور التاريخى للقتل العمد عبر العصور.....

المبحث الأول:

٢٢ فى التشريعات الشرقية القديمة.....

المطلب الأول:

٢٢ فى شريعة حمور ابى.....

٢٣	المطلب الثاني:
	في شريعة الهند القديمة
	المطلب الثالث:
٢٤	في عصر الفراعنة (مصر القديمة)
	المطلب الرابع:
٢٥	في الشريعة اليهودية (الموسوية)
	المبحث الثاني
٢٧	في التشريعات الغربية القديمة
	المطلب الأول
٢٧	قانون دراكون في أثينا
	المطلب الثاني:
٢٨	في عهد الإمبراطورية الرومانية
٢٨	(١) قانون نوما "Numa"
٢٨	- قانون الألواح الاثني عشر "Loi des Xii Talles"
٢٨	- قانون كورنيليا "Les Cornelia de Sicaris"
	(٢) عودة حق القضاء الخاص (الفردى) عقب
٣٠	الغزو البربرى
	المبحث الثالث
٣١	الوضع في القتون الكنسى
	المبحث الرابع
٣٢	الوضع في العصور الوسطى

المطلب الأول:

نبذة عن وسائل تنفيذ الإعدام كعقوبة للقتل

والجرائم الخطيرة في هذه العصور:

٣٢

٣٣

١- عقوبة التمزيق L'écartellement.....

٣٤

٢- عقوبة النار الحمراء Le feu vif.....

٣٤

٣- عقوبة الدولاب أو الإطار La Roue ...

٣٥

٤- عقوبة قطع الرأس La decollation

المطلب الثاني:

٣٥

من حيث الخاضعين للعقوبة.....

المبحث الخامس

٣٧

الوضع بعد الثورة الفرنسية.....

الفصل الثالث:

٣٩

الوضع في الشريعة الإسلامية.....

المبحث الأول:

٤٠

جرائم الحدود والقصاص.....

المبحث الثاني:

٤٢

أنواع القتل في الشريعة الإسلامية.....

المطلب الأول:

٤٢

التقسيم الثلاثي للقتل.....

١- القتل العمد

٢- القتل الخطأ

٣- القتل شبه العمد

المطلب الثاني:

- ٤٣التقسيم الخماسي للقتل
- ٤٤ ١- القتل العمد
- ٤٤ ٢- القتل شبه العمد
- ٤٥ ٣- القتل الخطأ
- ٤٥ ٤- القتل الذي يجرى مجرى الخطأ
- ٤٥ ٥- القتل بالسبب

المبحث الثالث:

- ٤٧عقوبة القتل فى الشريعة الإسلامية
- المطلب الأول:
- ٤٧معنى القصاص ومشروعيته
- المطلب الثانى:
- ٤٨عقوبتا الدية والتعزير

الفصل الرابع:

- ٥٠جريمة القتل العمد فى التشريع المصرى الحديث
- المبحث الأول:

القاتون الهملوني الصادر سنة ١٨٥٥ (قاتون سعيد

- ٥٠باشا)

المبحث الثانى:

الوضع فى التشريعات الجنائية الحديثة (قوانين العقوبات

- ٥١الصادرة فى ١٨٨٣، ١٩٠٤، ١٩٣٧)

المطلب الأول: ٥١

- مصدر المواد ٢٣٠ وما بعدها من قانون العقوبات

الحالي؟..... ٥١

المواد ٢٣٠ وما بعدها مصدرها القانون الفرنسي وغير

مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. أثر ذلك ؟

العقاب في القتل العمد صار حقاً للدولة لا يجوز

التنازل عنه أو المصالحة عليه ولا تقبل الدية فيه. ٥١

المطلب الثاني:

أنواع القتل في التشريع الجنائي المصري. ٥٥

(قانون العقوبات الحالي).....

أولاً: القتل العمد

ثانياً: القتل الخطأ

ثالثاً: القتل العرضي

الباب الثاني

L'homicide volontaire

(المواد من ٢٣٠ إلى ٢٣٥)

١٦٠-٥٦

الفصل الأول:

في النصوص القانونية والتعليقات والآراء الفقهية.....

المادة ٢٣٠: ٦٣

تطبيقات الحقتية على قانون ١٩٠٤ ٦٣

المادة ٢٣١: ٦٤

الآراء الفقهية:

٦٤

- الظروف المشددة لجناية القتل العمد

٦٥

[القتل العمد المشدد أو الموصوف أو البشع]

٦٧

- سبق الإصرار [القصد المصمم عليه]

٦٧

- تعريف المشرع لسبق الإصرار [المادة ٢٣١ عقوبات].

٦٧

١- سبق الإصرار وصف للقصد الجنائي

٢- نطلق تطبيق سبق الإصرار قاصر على جرائم

٦٨

الاعتداء على الحياة والإيذاء البدني.

٦٩

- نقد هذا التعريف.

٦٩

- التعريف الفقهي لسبق الإصرار.

- أخذ محكمة النقض بالتعريف الفقهي

٧٢

لسبق الإصرار.

٧٢

- عناصر سبق الإصرار.

أولاً: العنصر الزمني لسبق الإصرار [التصميم

٧٣

السابق].

٧٥

- الضابط في تحديد العنصر الزمني.

٧٦

- اعتراض جانب من الفقه على اعتبار

العنصر الزمني [شرط المدة] من

٧٧

عناصر سبق الإصرار

٧٩

- نقد هذا الرأي.

ثانياً: العنصر النفسي لسبق الإصرار [الهدوء

٨٠

والروية]

- مفهوم العنصر النفسى لسبق الإصرار. ٨٢
- تطبيقات قضائية. ٨٥
- علة تشديد العقاب عند توافر سبق الإصرار. ٨٨
- توافر سبق الإصرار ولو كان القصد غير محدود [أو محدد] أو كان ثمة غلط فى شخصية المجنى عليه أو خطأ فى توجيه الفعل. ٨٩
- توافر سبق الإصرار ولو كان تنفيذ القتل معلقاً على شرط. ٩٠
- سبق الإصرار وتعدد المتهمين. ٩١
- سبق الإصرار وصور القصد الجنائى. ٩١
- أولاً: سبق الإصرار والقصد البسيط. ٩٢
- ثانياً: سبق الإصرار والقصد الاجتماعى. ٩٣
- ثالثاً: سبق الإصرار والقصد المتعدى. ٩٥
- رابعاً: سبق الإصرار والقصد غير المحدد. ٩٥
- أثر الاستفزاز على قيام ظرف سبق الإصرار. ٩٧

٩٧ -- عقوبة سبق الإصرار

٩٩ -- بيان سبق الإصرار في الحكم وإثباته.

-- تطبيقات قضائية يتوافر فيها سبق

١٠٥ الإصرار.

-- تطبيقات قضائية ينتفى فيها سبق

١٠٥ الإصرار.

١٠٧ المادة ٢٣٢

الآراء الفقهية:

١٠٨ - تعريف التردد.

١١٠ - علة التشديد.

- مدى توافر ظرف التردد مع القصد غير المحدود [أو

١١٠ المحدد] أو القتل المعطى على شرط.

-- العناصر المكونة لجريمة القتل العمد المقترنة بظرف

١١٢ للتردد (عناصر ظرف التردد).

١١٢ (١) توافر أركان القتل العمد.

١١٢ (٢) توافر ظرف التردد.

١١٢ أ - شرط زمني.

١١٢ ب - شرط مكاني.

(٣) أن يكون التردد بقصد القتل (الرابطـة

العقلية).

١١٣ - العلاقة بين التردد وسبق الإصرار.

١١٤ أ - أوجه الاتفاق.

١١٤ ب - أوجه الاختلاف.

- استقلال التردد عن الأوصاف التي

- ١١٦ تلحق بالقصد الجنائي.
١١٦ - بيان التردد في الحكم.
١١٧ - عقوبة التردد.

١١٧ المادة ٢٣٣:

- تعليقات الحقاتية على قانون سنة ١٩٠٤.

- المادة ٢١١ من قانون العقوبات الأهلبي القديم الصادر

- ١١٨ سنة ١٨٨٣.
الآراء الفقهية:

- ١١٨ - نبذة تاريخية عن القتل بالسسم في القانون المصري.
١٢٠ - أركان القتل بالسسم.

المادة ٢٣٤:

- ١٢١ - نص المادة ١٩٨ من قانون عقوبات ١٩٠٤.
١٢٢ - نص المادة ٢١٣ من قانون عقوبات ١٨٨٣.
١٢٣ - تعليقات الحقاتية على قانون سنة ١٩٠٤.
١٢٤ الآراء الفقهية:

أولاً: القتل العمد البسيط Le meurtre simple

- ١٢٥ (الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات).
١٢٥ ثانياً: إقتران القتل بجناية (مادة ٢٢٤/٢ عقوبات)

L'homicide volontaire accompagné d'un autre crime

- ١٢٥ - الخروج عن أحكام التعدد في القتل المقترن بجناية.
١٢٦ - علة التشديد
١٢٦ شروط التشديد:

الشرط الأول: ارتكاب جنائية قتل تامة

١٢٦ (الجنائية المقترن بها)

- عدم سريان ظرف الاقتران على القتل

١٢٧ المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع

- عدم جواز تطبيق عقوبة الاعدام (فى

الاقتران) على حدث تزيد سنه على السادسة

عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة - أساس ذلك؟

المادة ١١٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة

١٩٩٦.

١٢٨

الشرط الثانى: ارتكاب جنائية أخرى (مستقلة عن

القتل ومعاقب عليها)

١٣٠ - كون الجنائية معاقب عليها.

١٣٠ - استقلال الجنائية عن القتل

١٣٢ (كون الجنائية مستقلة عن القتل)

للشرط الثالث: الاقتران الزمنى (أو الرابطة

الزمنية):

١٣٤ - تعريف الرابطة الزمنية.

١٣٤ - وحدة الزمان والمكان ليست بشرط لتوافر

الرابطة الزمنية.

١٣٥ - الرابطة الزمنية - شرط لقيام الاقتران بين

الأفعال وليس بين النتائج - أثر ذلك؟

- توافر الاقتران ولو تراخى تحقق النتيجة

إلى زمن طال أم قصر.

١٣٦

مثال

- لا يشترط لقيام الاقتران توافر رابطة سببيه

١٣٧

بين الجنايتين.

١٣٧

- وجوب مسؤولية الجاني عن الجنايتين.

١٣٨

- عقوبة القتل العمد المقترن

ثانياً: ارتباط القتل بجناية أو جنحة:

[المادة ٢٣٤ - الفقرة لثانية - الشق الثاني منها]

١٣٩

Corrélation du meurtre avec un crime ou un délit

١٣٩

- علة التشديد.

١٤٠

- نطاق التشديد.

١٤٠

- عناصر القتل المرتبط بجناية أو جنحة

الشرط الأول:

١٤٠

أن يرتكب للجاني قتلًا عمدًا.

الشرط الثاني:

١٤٠

- الجناية أو الجنحة المرتبطة بالقتل.

١٤١

- استقلال الجناية أو الجنحة عن القتل.

١٤١

الشرط الثالث:

١٤٢

- رابطة السببية.

- وجوب بيان المحكمة رابطة السببية

في الحكم بين جريمة القتل والجناية

١٤٤

أو الجنحة - المرتبطة بها - مثال

١٤٤

- العقوبة

١٤٥

- تعدد الجناة.

رابعاً: القتل العمد الواقع تنفيذاً لفرض إرهابي

١٤٦ [الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ عقوبات]

- نص المادة ٨٦ من قانون العقوبات

المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

١٤٦ - المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧

١٤٧ لسنة ١٩٩٢.

- تقرير لجنة الشؤون الدستورية

١٥٠ والتشريعية بمجلس الشعب.

المادة ٢٢٥

١٥٣

- تعليقات الحفائية على قانون ١٩٠٤

١٥٤

الآراء الفقهية

١٥٥

حالات تعدد الجناة

١٥٦

- الحالة الأولى.

١٥٦

- الحالة الثانية

١٥٧

١- للصورة الأولى.

١٥٧

٢- للصورة الثانية.

١٥٧

٣- للصورة الثالثة.

١٥٨

٤- للصورة الرابعة

١٥٩

- للحالة الثالثة

١٥٩

الفصل الثاني:

١٦١-٦٢

القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

١٦٧

مقدمة

١٧٣	المبحث الأول:
	الإيدز من الوجهة الطبية وآثاره (مشاكله).....
	المطلب الأول:
١٧٥	ماهية الإيدز ومدى خطورته
	الفرع الأول:
١٧٥	ماهية الإيدز
	الفرع الثاني:
١٧٩	مدى خطورته
	المطلب الثاني:
١٨٣	مصدر فيروس الإيدز
	المطلب الثالث:
	كيفية انتشار مرض الإيدز فى العالم وظهوره فى
١٨٥	مصر.
	الفرع الأول:
١٨٥	كيفية انتشار مرض الإيدز فى العالم..
	الفرع الثاني:
١٨٧	بدء ظهوره فى مصر.....
	المطلب الرابع:
١٨٩	طرق نقل العدوى.....
	الفرع الأول:
١٩١	الاتصال الجنسى.....
١٩١	أولاً: الاتصال الجنسى للشاذ...
١٩٣	ثانياً: الاتصال الجنسى الطبيعى..

الفرع الثاني:

نقل دم أو منتجات دم ملوثة بفيروس

١٩٥ الإيدز من شخص إلى آخر.....

الفرع الثالث:

انتقال العدوى من الأم المصابة

بالفيروس إلى الجنين أثناء الحمل، وإلى

١٩٧ الطفل أثناء الرضاعة

الفرع الرابع:

استعمال أجهزة أو أدوات ملوثة بفيروس

١٩٩ الإيدز

الفرع الخامس:

انتقال العدوى عن طريق التلقيح

الصناعي بسائل منوي ملوث بفيروس

٢٠١ الإيدز

الفرع السادس:

٢٠٣ انتقال العدوى عن طريق اللعب

المطلب الخامس:

المرحلة التي يمر بها مريض الإيدز (أطوار هذا

٢٠٥ المرض)

المطلب السادس:

٢٠٧ المظاهر المرضية لمرض الإيدز (أعراضه)

المطلب السابع:

٢٠٩ الوقاية من الإصابة بعدوى الإيدز

- توصيات الهيئة الصحية العالمية الصادرة فى

٢٥ يناير سنة ١٩٨٥ والموجهة إلى

٢١١ الأشخاص المصابين بالعدوى وحاملى الفيروس
المطلب الثامن:

بعض المشاكل التى يثيرها مرض الإيدز

(من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية)

- مدى إيلحة الإجهاض، وحق طلب للتطبيق فى

حالة الإصابة بالمرض - مشكل الإيدز من

٢١٥ للناحية الجنائية).

المبحث الثانى:

٢١٩ القتل العمد بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز

- تمهيد

- التكيف القانونى لفعل نقل عدوى فيروس الإيدز إلى

٢٢١ الغير

المطلب الأول:

٢٢٣ أركان القتل العمد

٢٢٣ - تعريف القتل العمد

الفرع الأول:

٢٢٥ الركن المادى - عناصره

٢٢٦ أولاً: فعل القتل (السلوك الإجرامى)

٢٢٦ - للقتل بفعل إيجابى

- للفعل المادى فى القتل بطريق نقل عدوى

٢٢٨ فيروس الإيدز

- نقل عدوى فيروس الإيدز لا يقع إلا بفعل
 ٢٢٩ إيجابى
- الفعل الواحد والأفعال المتعددة.....
 ٢٣٠
- القتل بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز قد يقع
 ٢٣٠ بفعل واحد أو أفعال متعددة
- وسيلة القتل
 ٢٣٠
- للفرقة بين فعل القتل ووسيلته
 ٢٣٠
- الوسائل للقاتلة بطبيعتها والوسائل الغير قاتلة
 ٢٣١ بطبيعتها
- الوسيلة المباشرة وغير المباشرة
 ٢٣٢
- القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز قد يقع بوسيلة
 ٢٣٢ مباشرة أو غير مباشرة
- استخدام شخص كداة فى القتل العمد (الفاعل
 ٢٣٣ المعنوى)
- الفاعل المعنوى فى حالة القتل بطريق نقل عدوى
 ٢٣٥ فيروس الإيدز
- ثانياً: النتيجة أو الوفاة
 ٢٣٦
- الشروع
 ٢٣٦
- الشروع فى القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز
 ٢٣٧ عمداً إلى الغير
- الشروع الخائب
 ٢٣٧
- الشروع الموقوف
 ٢٣٨
- ثالثاً: علاقة السببية بين فعل القتل والوفاة
 ٢٣٩

- ٢٤٠ - نظرية تكافؤ الأسباب أو تعادلها
- ٢٤١ - نظرية السبب الأقوى (أو السببية المباشرة)
- ٢٤١ - نظرية السبب الملائم
- ٢٤٢ - مواقف للقضاء في مصر
- علاقة السببية وما تثيره من صعوبات عملية على
- ٢٤٣ حالة نقل عدوى فيروس الإيدز

الفرع الثاني:

- ٢٤٥ - محل القتل
- هل يشترط في المجنى عليه ألا يكون مصاباً
- ٢٤٥ بصفة مسبقة بمرض الإيدز؟
- ٢٤٥ - الرأي الأول
- ٢٤٦ - رأينا

الفرع الثالث:

- ٢٤٩ - الركن المعنوي في القتل العمد
- ٢٤٩ - نية القتل هل تعد قصداً خاصاً؟
- خضوع القصد الجنائي في القتل بطريق نقل
- ٢٥١ عدوى فيروس الإيدز للقواعد العامة
- ٢٥١ - عقوبة القتل العمد في صورته البسيطة

الفرع الرابع:

- ٢٥٣ - في الظروف المشددة للقتل العمد
- تمهيد
- ٢٥٣ - القتل بالسم

٢٥٤ أولاً: علة التشديد
٢٥٤ ثانياً: للركن المادى فى القتل بالسم
٢٥٤	١ - ما هية السم؟
	- هل يعد نقل عدوى فيروس الإيدز أو الحقن
٢٥٦	بميكروب أو جرثوم مرض قاتل - قتلًا بالسم؟ ...
٢٥٦	- جريمة التسميم فى التشريع الفرنسى
٢٥٧	- الوضع فى مصر
٢٥٧	- اختلاف الرأى حول موضوع البحث
٢٥٧	- الرأى الأول
٢٥٨	- الرأى الثانى
٢٥٩	٢- ماهية فعل الاستعمال ؟
٢٥٩	٣- وفاة المجنى عليه ورابطة السببية
٢٦٠	٤- الجريمة المستحيلة
٢٦٠	ثالثاً: القصد الجنائى فى القتل بالسم
٢٦٠	رابعاً: الطبيعة القانونية للتسميم
٢٦١	خامساً: إثباته
٢٦١	سادساً: بيانات حكم الإدانة
٢٦٢	سابعاً: التسميم وإعطاء مواد ضارة
٢٦٢	ثامناً: عقوبة القتل بالسم

الفصل الثالث:

٢٨٢-٢٦٣ فى المبادئ القضائية
	الفرع الأول:
٢٦٧ أركان القتل العمد

٢٦٧	أولاً: الركن المادى
٢٦٧	١- فعل الاعتداء على الحياة والوفاة
٢٦٨	٢- التشروع فى القتل العمد
٢٧٠	٣- الجريمة المستحيلة
٢٧٣	٤- علاقة السببية.....

ثانياً: الركن المعنوى (القصد الجنائى)

٢٧٧	١- نية القتل
٢٨٦	٢- الخطأ فى الشخصنة
٢٨٧	٣- الحيدة عن الهدف
٢٨٨	٤- القصد غير المحدد.....
٢٨٩	٥- القصد الاحتمالى
	٦- القتل العمد الذى يقع كنتيجة محتملة لجريمة
٢٩٠	أخرى.....
٢٩٤	٧- الاستفزاز والغضب
٢٩٤	٨- الباعث على القتل
٢٩٥	٩- آلة الإعتداء

الفرع الثانى:

٢٩٧	الظروف المشددة فى القتل العمد
٢٩٩	أولاً: سبق الإصرار
٣٠٩	ثانياً: للترصد
٣١١	ثالثاً: القتل بالمسم
٣١٧	رابعاً: القتران القتل بجناية
٣٢٤	خامساً: ارتباط القتل بجنحة

الفرع الثالث:

٣٢٩ العذر المخفف للقتل العمد
	الفرع الرابع:

٣٣١ المساهمة الجنائية في القتل العمد
٣٣١ أولاً: المساهمة الأصلية
٣٣٧ ثانياً: المساهمة للتبعية
	ثالثاً: التضامن في المسؤولية الجنائية عن القتل
٣٣٨	العمد

الفرع الخامس:

	عقاب المشاركين في القتل العمد المستوجب الحكم
٣٤٥ على فاعله بالإعدام
	الفرع السادس:

٣٤٧ موانع العقاب وأسباب الإبلهة
٣٤٩ أولاً: موانع العقاب
٣٤٩	١- الجنون والعاهة العقلية
٣٥٠	٢- الغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة
٣٥٣ ثانياً: أسباب الإبلهة
٣٥٣	١- القتل العمد استمالة لسلطة أداء الواجب ...
٣٥٥	٢- الدفاع الشرعى

الفرع السابع:

٣٥٩ بيانات حكم الإدانة وتسبب الأحكام
٣٦١ أولاً: بالنسبة لبيانات حكم الإدانة
٣٦٢ ثانياً: بالنسبة للركن المادى
٣٦٢	(أ) بالنسبة للقول المادى ...
٣٦٣	(ب) بالنسبة للوفاة

٣٦٣	(ج) بالنسبة لعلاقة السببية
٣٦٤	ثلاثاً: بالنسبة لنية القتل
٣٦٥	رابعاً: بالنسبة لحقوق الدفاع
	الفرع الثامن:
٣٧١	مسائل متنوعة

الفصل الرابع:

فى مبادئ الطب الشرعى الخاصة بالقتل العمد والضرب
المفضى إلى الموت (وبصفة عامة الوسائل المؤدية للوفاة قتلاً أو
انتحاراً أو عرضاً)

٥٤٠-٣٨٣

الفرع الأول:

٣٨٥	تعريف بالشهادة الطبية والتقارير الطبية الشرعية
٣٨٧	أولاً: الشهادة الطبية
٣٨٧	١- الشهادة الطبية الشفوية
٣٩٠	٢- الشهادة الطبية الكتابية
٣٩٠	ثانياً: التقارير الطبية الشرعية
٣٩١	- مكونات التقرير الطبى الشرعى
٣٩١	١- الديباجة
٣٩١	٢- الشرح (الصفة التشريحية)
٣٩١	٣- النتيجة

الفرع الثانى:

٣٩٥	الموت وما تتعرض له الجثة من تغيرات
٣٩٧	أولاً: التغيرات التى تصيب الجثة عقب الوفاة
٣٩٧	١- التيبس الرمى
٣٩٨	٢- التوتر الرمى

٣٩٨ - ٣- الرسوب للرمل أو الزرقعة للرمية

٣٩٩ - ٤- التفتن

٤٠١ - ٥- تصين الجثة

ثانياً: للتشريح للأغراض الطبية الشرعية

٤٠١ (الكشف على ظاهر الجثة)

٤٠١ - ١- الملابس ووضع الجثة وما يحيط بها ..

٤٠٢ - ٢- معاينة المكان الذي وجدت به الجثة ...

٤٠٣ - ٣- الجثة

٤٠٣ - ٤- علامات الحية

٤٠٣ - ٥- البقع والإصابات والأمراض

٤٠٤ - ٦- الاستنتجات

٤٠٤ ثالثاً: تشريح الجثة أو الكشف الباطني

٤٠٥ رابعاً: استخراج الجثة

الفرع الثالث:

٤٠٧ الأسباب المؤدية للوفاة قتلاً أو انتحاراً أو عرضاً

٤٠٧ أولاً: الوفاة نتيجة الجروح النارية

٤٠٩ - ١- وصف الأسلحة النارية وخصائصها

٤١١ - ٢- الجروح الناشئة عن استعمال الأسلحة النارية

(أ) بالنسبة للأسلحة النارية ذات المواسير

٤١١ للبطولة (البندقية)

(ب) بالنسبة للأسلحة المعدة لإطلاق

رصاصة واحدة (كالمسدس والطبقة

٤١٢ والبندقية المشخنة)

(ج) للجرح الحاصل من إطلاق مسدس

٤١٣

ملابس للمصاب

٤١٤

(د) الإصابات الناشئة عن إطلاق بندقية

مششخنة.

٣- واجبات المحقق في حوادث الإصابات أو الوفاة

٤١٦

الناشئة عن جروح الأسلحة النارية.....

٤- إمكان التعرف على نوع السلاح الناري من

فحص نوع المقنوف الناري الموجود في الجسم

٤١٧

أو في محل الحادث

٥- وجوب معاينة السلاح المضبوط في مكان

الحادث بمعرفة المحقق وإثبات ملاحظاته عليه

٤٢٠

والمبادرة بإرساله للخبير المختص لفحصه

٦- إمكان الاستدلال على طبيعة الإصابة وما إذا

كانت عرضية أو قتلماً أو قتلماً أو مفتعلة، من

٤٢١

ظروف القضية

- ما يجب على المحقق في هذه الحالة:

٤٢١

(أ) في حوادث الانتحار

٤٢٢

(ب) في الحوادث العرضية

٤٢٣

(ج) في الحوادث الجنائية

٤٢٧

٧- الجروح النارية المفتعلة

٨- إمكان تعرف المجنى عليه على الجاني في ضوء

٤٢٩

الطلق الناري

٤٢٩

٩- خطورة الجروح النارية وسبب الوفاة منها .

ثانياً: الوفاة نتيجة الإصابات بجروح (غير نارية)

- الأسئلة التي توجه من المحقق إلى الطبيب

٤٣٣

الشرعي في هذه الحالة

- مدى قدرة المصاب على التكلم والحركة عقب الإصابة وقبل الوفاة؟ ٤٣٣
- هل الإصابات حصلت قبل أو بعد الوفاة؟ ٤٣٤
- ما هي المدة التي مضت من وقت حصول الإصابة لحين الوفاة؟.... ٤٣٦
- ما سبب الوفاة؟ ٤٣٦
- (أ) حصول الوفاة من الجروح مباشرة ٤٣٧
- (ب) حصول الوفاة من الجروح بطريقة غير مباشرة ٤٣٨
- هل الإصابة جنائية أم حصلت انتحاراً أم عرضاً؟ ٤٣٩
- وهل هي مصطنعة قصد الوقعة بالغير؟..... ٤٣٩
- (أ) مجلس الجروح (أو موضعها) ٤٤١
- (ب) نوع الجروح ٤٤١
- (ج) اتجاه الجرح وجسامته ٤٤١
- (د) وضع الجثة والآلة المستعملة والأشياء الأخرى
- بمكان الحادث ٤٤٣
- ثالثاً: الوفاة نتيجة الاختناق أو كتم النفس..... ٤٤٧
- ١- تعريف ٤٤٩
- ٢- العلامات التشريحية للاختناق بصفة عامة ٤٤٩
- ٣- أنواع الاختناق ٤٥٠
- (أ) كتم النفس بسد الأنف والفم ٤٥٠
- (ب) الاختناق بالضغط على الصدر ٤٥٢
- (ج) الاختناق بسد المسالك الهوائية..... ٤٥٥
- (د) الاختناق بإدخال أجسام غريبة في المسالك الهوائية ٤٥٩

رابعاً: الوفاة نتيجة الاختناق بالغازات الغير صالحة للتنفس

- ٤٦١ ١- الاختناق بثاني أكسيد الكريون
- ٤٦٣ - خواصه ومنابعه
- ٤٦٣ - المقدار السام والمدة التي تحصل فيها الوفاة
- ٤٦٤ - الحوادث العرضية للكثيرة للحصول في مصر
- ٤٦٥ - الأعراض
- ٤٦٦ - المعالجة
- ٤٦٦ - العلامات التشريحية
- ٤٦٧ - فحص الأمكنة
- ٤٦٧ - تطبيقات عملية (هامش)

٢- الاختناق بلول أكسيد الكريون

- ٤٦٨ - أوصافه
- ٤٦٨ - منبهه وحوادثه
- ٤٦٩ - غاز الفحم الحجري
- ٤٦٩ - غاز الماء
- ٤٧٠ - المدة التي تحصل فيها الوفاة وأعراض التسمم
- ٤٧٠ - العلامات التشريحية
- ٤٧٠ - نوع حوادثه
- ٤٧١ - استكشاف الغاز وأبحاثه الكيميائية
- ٤٧١ - تطبيقات عملية (هامش)

خامساً: الوفاة نتيجة الغرق

- ٤٧٥ ١- تعريفه
- ٤٧٦ ٢- المدة اللازمة لحصول الوفاة غرقاً
- ٤٧٧ ٣- سبب الوفاة في الغرق

٤٧٨	٤- علامات الغرق
٤٧٩	٥- شكل جثة الغريق على أثر الوفاة
٤٧٩	- العلامات الظاهرة
٤٨٣	٦- هل الموت بالغرق حصل عرضاً أم قتلًا أم انتحاراً ..
٤٨٣	(أ) الغرق العرضي
٤٨٣	(ب) الغرق الجنائى (القتل)
٤٨٤	(ج) الانتحار بالغرق
٤٨٥	٧- تعاش الغريق
٤٨٦	٨- الوفاة المتأخرة من الغرق
٤٨٧	سادساً: الوفاة نتيجة الخنق
٤٨٩	١- تعريفه ومدته
٤٨٩	٢- سبب الوفاة
٤٩٠	٣- علامات الخنق العامة الظاهرة
٤٩١	٤- الخنق باليد
٤٩١	٥- أنواع الخنق من الوجهة القضائية (جنائى - عرضى - انتحار).
٤٩٣	٦- معالجة المخنوق
٤٩٤	٧- تصنع الخنق
٤٩٤	٨- أمثلة للقتل خنقاً (هامش)
٤٩٧	سابعاً: الوفاة نتيجة الشنق
٤٩٩	١- تعريفه
٤٩٩	٢- سبب الوفاة والزمن اللازم لحصول الوفاة من الشنق
٥٠٠	٣- العلامات التشريحية (العلامات الظاهرة)
٥٠٢	٤- الانتحار شنقاً
٥٠٢	٥- هل يمكن إحداث حر للشنق بالعنق بعد الوفاة
٥٠٣	٦- معالجة المشنوق إذا نُقذ حياً

٥٠٣ عرضاً؟)
٥٠٤	٨- أمثلة للشئق العرضى (هلمش).....
٥٠٧	ثامناً: الوفاة الناشئة عن السموم
٥٠٩	١- تعريف السم
٥٠٩	٢- فعل السم (تأثيره)
٥١٠	٣- الأحوال المساعدة على تأثير السم
٥١٠	- الجرعة
٥١٠	- حالة السم
٥١٠	- طريقة للتناول
٥١١	- العادة
٥١١	- العمر
٥١١	- الاستعداد الشخصى فى عدم المقاومة الدوائية
٥١١	- الحالة الصحية
٥١٢	- التأثير التراكمى
٥١٢	- تطورات السم فى الجسم
٥١٣	- إثبات التسمم
٥١٣	٤- الأعراض الدالة على التسمم وواجب للطبيب فى مثل هذه الأحوال
٥١٤	٥- العلاج العام للتسمم
٥١٥	٦- مضادات السموم الممتصة
٥١٦	٧- واجبات المحقق
	(أ) الأسئلة التى يوجهها المحقق للطبيب الشرعى عند
٥١٧	الاشتباه فى التسمم
٥١٨	(ب) الأسئلة التى يوجهها المحقق للشهود فى هذه الحالة ...

تاسعاً: الوفاة والإصابات الناشئة عن الحروق والشعوطه ٥٢١

١- أوجه التفرقة والشبه بين الحروق والشعوطه ٥٢٣

٢- الأسباب التى تتوقف عليها خطورة الحرق ٥٢٤

٣- تقسيمات الحروق من الوجهة الإكلينيكية حسب شدتها ٥٢٤

٤- أسباب الوفاة من الحروق ٥٢٦

٥- العلامات التشريحية ٥٢٧

٦- القتل بواسطة الحرق ٥٢٨

٧- الاحتراق الذاتى ٥٢٩

عاشراً: الوفاة والإصابات الناشئة عن الكى الكيمىلى أو جروح

المواد الأكالة (الكوية) ٥٣٠

حادى عشر: الوفاة والإصابات التى يحدثها التيار الكهربائى ... ٥٣٢

ثانى عشر: الوفاة جوعاً والوفاة من الإهمال ٥٣٦

ثالث عشر: الوفاة من الصواعق ٥٣٩

رابع عشر: الوفاة من الحرارة وضربة الشمس ٥٤٠

الفصل الخامس:

فى التوصيفات القانونية (القيود والأوصاف) ٥٤١-٦٠٠

الفرع الأول:

نماذج للقتل البسيط ٥٤٥

الفرع الثانى:

نماذج للقتل العمد فى صورته المشددة.. ٥٤٩

أولاً: نماذج للقتل العمد مع سبق الإصرار ٥٤٩

ثانياً: نماذج للقتل العمد مع التردد ٥٥٣

ثالثاً: نماذج للقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد. ٥٥٣

- ٥٥٥ رابعاً: نماذج للقتل بالمسم
 ٥٥٧ خامساً: نماذج للقتل المقترن بجناية
 ٥٦٠ سلباً: نماذج للقتل المرتبط بجنحة
 ٥٦٢ سلباً: نموذج للقتل الواقع تنفيذاً لغرض إرهابي
 (الطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة
 ٢٣٤ عقوبات المضافة بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة

(١٩٩٢

الفروع الثالث:

- ٥٦٣ نماذج للمساهمة الجنائية في القتل العمد
 ٥٦٣ أولاً: المساهمة الأصلية
 ٥٦٤ ثانياً: المساهمة التبعية أو الاشتراك

الفروع الرابع:

- ٥٦٧ نماذج للشروع في القتل العمد
 ٥٦٩ أولاً: الشروع الموقوف
 ٥٦٩ ثانياً: الشروع الخائب
 ثالثاً: نموذج للشروع الخائب الذي يصور الحيدة عن الهدف
 ٥٧٠ مع القتل لتام

- ٥٧٠ رابعاً: نموذج للشروع الخائب الذي يصور الحيدة عن الهدف
 مع الشروع في القتل

الفروع الخامس:

- ٥٧١ نماذج خاصة
 ٥٧٣ أولاً: نماذج للقتل الذي يقع كنتيجة محتملة لجريمة أخرى ...
 ثانياً: نموذجان للقتل الذي يتوافر فيه القصد غير المحدود أو
 ٥٧٦ غير المحدد

- تالفاً: نموذج للقتل الذى يجمع بين القصد المحدود والقصد
 ٥٧٧ غير المحدود
- ٥٧٨ رابعاً: نموذج للقتل الذى يتخذ صورة الخطأ فى شخصية
 المجنى عليه
- ٥٧٨ خامساً: نموذجان للقتل الذى يتخذ صورة الحيدة عن الهدف..
- ٥٧٩ سادساً: الفاعل المعنوى.....
- سابعاً: نماذج للقتل العمد والشرع فيه بطريق نقل عدوى
 فيروس الإيدز
- ٥٨٣ (أ) نماذج متنوعة للشرع فى القتل العمد
- ٥٨٥ ١- الشرع فى القتل بنقل عدوى فيروس الإيدز
 بواسطة الاتصال الجنسى
- ٥٨٥ (أ) الاتصال الجنسى الشاذ
- ٥٨٦ (ب) الاتصال الجنسى الطبيعى
- ٢- الشرع فى القتل بطريق الحقن فى الوريد
 بإداة طبية ملوثة بفيروس
 ٥٨٧ الإيدز.....
- ٣- الشرع فى القتل العمد بطريق نقل دم ملوث
 ٥٨٨ بفيروس الإيدز
- ٤- الشرع فى القتل العمد بطريق نقل منتجات
 ٥٨٩ دم ملوث بفيروس الإيدز
- ٥- الشرع فى القتل العمد بطريق التلقيح
 الصناعى بمائل متوى ملوث بفيروس الإيدز
 ٥٩٠

٥٩١

(ب) نموذج للقتل العمد التام بطريق نقل عدوى

فيروس الإيدز

الفرع السادس:

٥٩٣

نماذج متنوعة طبقاً للوسيلة المستعملة في القتل.....

٥٩٣

أولاً: نموذجان للقتل العمد بطريق الصعق الكهربائي

٥٩٤

ثانياً: نموذج للقتل بطريق الغاز.....

٥٩٤

ثالثاً: نموذج للقتل العمد دهماً بسيارة.....

٥٩٥

رابعاً: نماذج للقتل بالسم.....

خامساً: نموذج للقتل باستعمال مادة قابلة للاشتعال .

٥٩٥

سادساً: نموذج للقتل بقتيلة.....

٥٩٥

سابعاً: نموذج للقتل باليد.....

٥٩٥

ثامناً: نموذج للقتل بعصا.....

تاسعاً: نموذج للقتل بالإغراق في يم أو ترعة أو

٥٩٥

نحوهما

٥٩٥

عاشراً: نماذج للقتل بسلح ناري.....

الفرع السابع:

٥٩٧

نماذج للقتل العمد مع جرائم أخرى.....

٥٢٧-٦٠١

.. ملحق بأحدث أحكام النقص في القتل العمد حتى جلسة

٢٠٠٨/١٠/١٣

٥٣٧-٦٢٨

قائمة بأهم المراجع

مؤلفات المستشار / عادل الشهاوى

أولاً: الكتب:

- ١- القتل العمد فقها وقضاء مع مبادئ الطب الشرعى.
- ٢- الموسوعة العقابية فى الجنايات.
- ٣- جرائم الاغتصاب وهتك المرض وخطف الإناث فقها وقضاء مع مبادئ الطب الشرعى.
- ٤- الشهادة الزور فقها وقضاء.
- ٥- الخطأ فى الواقع والظمن بالتماس إعادة النظر فى المواد الجنائية.
- ٦- أصول فن المرافعة وأظهر القضايا تحت الطبع .
- ٧- شرح قانون المحاكم الاقتصادية القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بمشاركة المستشار الدكتور / محمد الشهاوى.
- ٨- الاختصاص الموضوعى للمحاكم الاقتصادية فى المواد الجنائية ويتضمن شرح الجرائم الواردة فى القوانين الآتية:
- ٠ قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ .
- ٠ قانون العقوبات فى شأن جرائم التفالس بالتدليس والتقصير .
- ٠ قانون التجارة فى شأن جرائم الصلح الوافى من الإفلاس .
- ٠ مشاركة المستشار الدكتور / محمد الشهاوى .
- ٩- المشكلات المالية الهامة فى قانون المحاكم الاقتصادية .
- ٠ مشاركة المستشار الدكتور / محمد الشهاوى .
- ١٠- شرح قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ .
- ٠ مشاركة المستشار الدكتور / محمد الشهاوى، والأستاذ/ طلعت الشهاوى المحامى.

ثانياً: الأبحاث:

- ١- قضية الضابط دريفوس (Dreyfus) دراسة لأظهر قضايا إعادة النظر فى تاريخ القضاء الفرنسى التى شغلت الرأى العام الفرنسى والعالمى طوال اثنى عشر عاماً [١٨٩٤-١٩٠٦] وفى ١٢ يوليو ١٩٠٦ من محكمة النقض الفرنسىة
- ٢- طرق تفسير النصوص فى القانون دراسة فى نظريات التفسير وطرقه ونتائجه
- ٣- نظام أمن المحاكم فى مصر دراسة نقدية ومقترحات لما يجب أن يكون عليه ذلك للمرض على السيد المستشار / وزير العدل سنة ١٩٩٥ .
- ٤- التطور التاريخى لقانونى العقوبات والإجراءات الجنائية فى مصر .
- ٥- الارتباط بين الجرائم وأثره على اختصاص المحاكم الاقتصادية والمادية .
- ٦- سيادة القانون ومبدأ تدرج القواعد القانونية دراسة فى مفهوم مبدأ سيادة القانون تطبيقه وعلاقته بمبدأ تدرج القواعد القانونية .
- ٧- الظمن بالنقض فى الجتح بين قانونى المحاكم الاقتصادية وحالات إجراءات الظمن أمام محكمة النقض .
- ٨- القتل العمد الواقع بطريق نقل عدوى فيروس الإيدز دراسة فقهية لتكثيف القانونى لفعل نقل عدوى فيروس الإيدز - وهل يعد فعل نقل العدوى قتلاً بالسهم؟

